

الكتاب في فضائل العرب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجات ومصير العرب

(المجلد الرابع)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادي ت: ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم	٤	الجات ومصدر العرب ()	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
صدقي و٢ وزراء بفتتحون اليوم مؤتمرا عن اتفاقية "الجات" في المقاولات	عبد الفتاح ابراهيم	الاهرام	٨٧٢	٩٤-٠٩-٢٤		
وزير الصناعة يفخر قضايا هامة حول الحاجة الى تطبيق نظام الايزو ٩٠٠٠ والاوزاع الاحتكاريه الدوله		الاهرام	٨٧٢	٩٤-٠٩-٢٤		
محاولات لبدء عمل منظمة التجارة العالمية في يناير		العالم اليوم	٨٧٤	٩٤-٠٩-٢٥		
رئيس الوزراء لندوة "الجات" العمل على انشاء شركات عربية للتشييد والبناء	محمود غنيم	الاخبار	٨٧٦	٩٤-٠٩-٢٥		
صدقي وزير قطاع الاعمال والاسكان في ندوة تأثير الجات على المقاولات العربية :	عبد الفتاح ابراهيم	الاهرام	٨٧٧	٩٤-٠٩-٢٥		
صدقي لندوة اثار "الجات" الخبرة العربية قلى المقالات يمكنها زيادة اعمالها دوليا		الاهرام	٨٧٩	٩٤-٠٩-٢٥		
شركات مقاولات مشتركه عربية واجنبية للاستعادة من الفرص المتاحة بالاسواق الدولية		المساء	٨٨٠	٩٤-٠٩-٢٥		
شركات اجنبية في قطاع المقاولات	نادية امين	العربي	٨٨١	٩٤-٠٩-٢٦		
كيفية الارتقاء بصناعة التأمين وتأثير الجات عليها		الاهرام الاقتصادي	٨٨٢	٩٤-٠٩-٢٦		
الجات .. "لسه مجنشي"!!	عصام رفعت	الاهرام الاقتصادي	٨٨٢	٩٤-٠٩-٢٦		
في سوق المقاولات - زيادة ١% للاجانب تساوي خسارة ٧٠ مليار دولار للعرب !	كفاح احمد	العالم اليوم	٨٨٤	٩٤-٠٩-٢٦		
المعماريون يحذرون من سلبات "الجات"	علاء البحار	الشعب	٨٨٥	٩٤-٠٩-٢٧		
هل تستطيع شركات المقاولات دخول الاسواق العالمية بعد "الجات" ؟	فتوح الشاذلي	الوفد	٨٨٦	٩٤-٠٩-٢٧		

مجلد رقم	الجات ومصير العرب (ا)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
		فى ختام ندوة تأثير الجات على المقاولات العربية	الاهرام	٨٨٩	٩٤-٠٩-٢٧
		اجراءات جديدة للمسئولين المصريين والسوريين لمكافحة سرقة وتزوير الكتاب المصرى	الاهرام	٨٩٠	٩٤-٠٩-٢٧
		توصيات المؤتمر :	الاهرام	٨٩١	٩٤-٠٩-٢٧
		استعدادا لـ "الجات"- جهاز من بناير القادم لحماية السوق المحلية من الممارسات غير المشروعة ف	المساء	٨٩٢	٩٤-٠٩-٢٨
		قبل بداية العمل بها قريبا : - "مصر والجات" .. ايجابيات قليلة ومتاعب كثيرة	الخضر	٨٩٤	٩٤-١٠-٠٢
		هذه هى ايجابيات وسلبيات اتفاقية الجات لتحرير السلع والخدمات على مصر	الاهرام	٨٩٦	٩٤-١٠-٠٣
		هل تزيد اسعار الواردات الزراعية المصرية بمليار دولار خلال ٦ سنوات	الاهرام	٩٠٠	٩٤-١٠-٠٣
		"الاعباء الاجتماعية" الناتجة عن الانعافية .. كيف نواجهها فى الامد القصير !	الاهرام	٩٠٢	٩٤-١٠-٠٣
		هذا الزمان من خطايا الناشرين	الاهرام	٩٠٤	٩٤-١٠-٠٤
		فاروق جويده	العالم اليوم	٩٠٥	٩٤-١٠-٠٤
		اجراءات بابانية لمساعدة المزارعين بعد تطبيق الجات	العالم اليوم	٩٠٦	٩٤-١٠-٠٥
		مدير عام الاتفاقية : التصديق النهائى على "الجات" قبل بناير	العالم اليوم	٩٠٧	٩٤-١٠-٠٦
		معركة "الجات" الاخيرة !	العالم اليوم	٩٠٩	٩٤-١٠-٠٧
		فتحى غانم	الاهرام	٩١٠	٩٤-١٠-٠٧
		مجلس النواب الامريكى يؤجل التصويت على اتفاق الجات	الاهرام	٩١١	٩٤-١٠-٠٨
		مجلس النواب الاميركى يرحب بقرار قضائى فى شأن غات	الاهرام	٩١٢	٩٤-١٠-٠٩
		الحياة	الاهرام		
		الحكومة الاميركية ترحب بقرار قضائى فى شأن غات	الاهرام		
		مدير "الجات" يزور القاهرة غدا	الاهرام		
		ابتسام سعد	الاهرام		

مجلد رقم	الجات ومصير العرب	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
مدير منظمة الجات : تقننا كاملة في اقتصاد مصر وصادراتها تستفيد من نجفصات الجات	الاهرام	٩١٣ ٩٤-١٠-١١
مصر من اكبر الدول المستفيدة من نتائج الجات	الاهرام	٩١٤ ٩٤-١٠-١١
ومدير منظمة الجات يطالب الحكومة بالاسراع في تحرير التجارة الخارجية	الوفد	٩١٥ ٩٤-١٠-١١
الجات تساعد الدول النامية	الجمهورية	٩١٦ ٩٤-١٠-١٢
دراسة امام مؤتمر الدول العربية والجات : المنسوجات والملابس الجاهزة اكبر القطاعات الخاسرة	الاهرام	٩١٧ ٩٤-١٠-١٢
حوار حاد وحام في الولايات المتحدة في شأن المصادفة على قانون غان	الحياة	٩١٨ ٩٤-١٠-١٢
الشركات العملاقة تستعد لحكم العالم !	الحوادث	٩٢٠ ٩٤-١٠-١٤
اللجنة الجمركية العربية تقرر انشاء اتحاد عربي للعمل مع الجات	الاخبار	٩٢٣ ٩٤-١٠-١٤
من الفائز في معركة اتفاقية الجات ؟ تأخير الموافقة على الاتفاقية يحبط احلام رجال الاعمال بغزو ا	العالم اليوم	٩٢٤ ٩٤-١٠-١٥
خبير دولي بدعو الاردن للانضمام لمنظمة التجارة العالمية	العالم اليوم	٩٢٦ ٩٤-١٠-١٦
مذبحة الكتاب المصري القراء هجروه بالداخل .. والشلل يمنعه من السفر للخارج	الاحرار	٩٢٧ ٩٤-١٠-١٦
الشيخ عمر عبد الله كامل : يجب مواجهة "الجات" بتكتل اقتصادى عربى	العالم اليوم	٩٢٣ ٩٤-١٠-١٨
سباق "الحيتان" في اسواق التجارة العالمية	اخرساعة	٩٢٨ ٩٤-١٠-١٩
علاء الدين مصطفى	اخطار معارضة الجات	٩٢٩ ٩٤-١٠-٢٠
فتحى غانم	العالم اليوم	٩٢٩ ٩٤-١٠-٢٠
لمواجهة تحديات "الجات"	العالم اليوم	٩٤٤ ٩٤-١٠-٢٠
محمد حنفى	الجات لن تبحث الاوضاع الاجتماعية للعمالة	٩٤٥ ٩٤-١٠-٢٠
ياسر صبحى	الاهرام	٩٤٥ ٩٤-١٠-٢٠

مجلد رقم ٤٠	الجات ومصير العرب ر	(
العنوان	المؤلف	رقم الصفحة التاريخ
صناعة التأمين فى الخليج نبحت فى تأثيرات اتفاقية غات	شفيق الاسدى	٩٤٧ ٩٤-١٠-٢٣
مؤتمر للجودة والتدريب بعد غد	الحياة	٩٤٨ ٩٤-١٠-٢٣
استراتيجيات التغيير .. استراتيجيات خدمية	الاهرام	٩٤٩ ٩٤-١٠-٢٤
جمال فاضل	الاهرام الاقتصادى	٩٥٢ ٩٤-١٠-٢٤
شركات التأمين الاجنبية لن تدخل مصر قبل ٥ سنوات	الاهرام	٩٥٨ ٩٤-١٠-٢٤
شريف جاب الله	الاهرام	٩٥٩ ٩٤-١٠-٢٦
البنك الدولى يقرر خفض الفائدة على المستفبد النهائى	الاهرام	٩٦٠ ٩٤-١٠-٢٦
اجتماعات فى القاهرة لدرس تاثيرات على النقل العربى	الحياة	٩٦١ ٩٤-١٠-٢٧
مصطفى ابو هارون	الاهرام	٩٦٢ ٩٤-١٠-٢٠
افريقيا تقاوم العزلة بعد اتفاقية الجات	الاهرام	٩٦٣ ٩٤-١٠-٢٠
افريقيا تخسر ٢,٦ بليون دولار سنويا بسبب غات	الاهرام	٩٦٤ ٩٤-١٠-٢١
رويتز	الاهرام	٩٦٧ ٩٤-١١-٠١
خبراء مصر يطالبون بفترة للتكيف مع الاوضاع الجديد فى ظل الجات	الاهرام	٩٦٨ ٩٤-١١-٠١
الجات : الدول الافريقية بطالب بتحفيف الديون	الاهرام	٩٦٩ ٩٤-١١-٠١
تحرير التجارة لصالح الدول الكبرى والدول النامية معا	الاهرام	٩٧٢ ٩٤-١١-٠٢
مها سمير	الاهرام	٩٧٣ ٩٤-١١-٠٤
"الجات" قضية ساخنة على مائدة المناقشة	الاهرام	
على محمود	الاهرام	
منظمة العمل الدولية تناقش اثار اتفاقية الجات على العمال	الاهرام	
اغرب فتوى يتلقاها ناشر مصرى .. بالفاكس تزوير الكتاب .. جائز شرعا	الاهرام	
سلیمان جودة	الاهرام	
فى ندوة الغرفة التجارية بجدة :	الاهرام	
احمد عصمت	الاهرام	
ماذا بعد الجات !!	المساء	
عربى اصيل	المساء	

مجلد رقم ٤	الجات ومصير العرب (العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٩٧٤	٩٤-١١-٠٤	قناة السويس بن خطوط الانابيب واتفاقية غان عبد الفتاح الحبالى	الحياة
٩٧٧	٩٤-١١-٠٤	الوجه القبيح سجيني دولرمانى	الاهرام
٩٧٩	٩٤-١١-٠٥	رجال الاعمال المصريون يستعدون لمواجهة "الجات" اول "يناير"	الوفد
٩٨٠	٩٤-١١-٠٧	مؤامرة عربية لاجلاق المصانع وتشريد العمال طارق طعيمة	الاحرار
٩٨٢	٩٤-١١-٠٧	سوق التأمين - اتفاقية الجات وأثرها على صناعة التأمين العربية زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى
٩٨٦	٩٤-١١-٠٨	دوائر المفاوضات المصرية بجينيف	الاهرام
٩٩٠	٩٤-١١-٠٨	"الى على راسة بطحة" .. من الناشرين ! سليمان جودة	الوفد
٩٩١	٩٤-١١-٠٩	المستول الاول عن اعادة التأمين بمصر فى حديث خاص	الاهرام
٩٩٥	٩٤-١١-١٤	اثار اتفاقية "الجات" على التجارة العربية	المسلمون
٩٩٦	٩٤-١١-١١	عان قد تضيف ٥١٠ بلايين دولار الى الدخل العالمى رويتز	الحياة
٩٩٧	٩٤-١١-١٢	ندوة "الجات" بالقاهرة السبت القادم افكار الخردلى	الاهرام
٩٩٨	٩٤-١١-١٢	دول مجلس التعاون تبحث فى انشاء تمثيل مشترك لادى غان شفيق الاسدى	الحياة
٩٩٩	٩٤-١١-١٢	اتجاهات اقتصادية كلينتون يتوقع ان يقر الكونغرس غان الشهر الجارى رويتز	الحياة
١٠٠٠	٩٤-١١-١٢	منظمة التجارة الدولية لم تتوصل الى قرار فى شان مديرتها العام رويتز	الحياة
١٠٠١	٩٤-١١-١٢	مطلوب مشروع قومى لمواجهة "الثقافة السرية!" محسن حسنين	اكتوبر
١٠٠٧	٩٤-١١-١٤	موارد وتنمية شريف جاب الله	الاهرام

مجلد رقم	العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
	المستشار التجاري المصري بجينيف				
	الاهرام			١٠٠٨	٩٤-١١-١٤
	كلينتون يواجه "مقاومة عنيدة" من معسكر الديمقراطية			١٠٠٩	٩٤-١١-١٧
	الاهرام				
	واشنطن تسعى للتوصل لاتفاق مع الكونجرس بشأن الجات			١٠١٠	٩٤-١١-١٧
	رويتز				
	من "ابيك" الى "الجات"			١٠١١	٩٤-١١-١٧
	الشرق الاوسط				
	"الجات" سنعلم أزمة اقتصاديات الدول العربية			١٠١٢	٩٤-١١-١٧
	المسلمون				
	حوار الاسبوع مع د. بيتر سيزر لاند مدير عام "الجات"			١٠١٤	٩٤-١١-١٨
	ماحد عطية				
	الجات فى الطريق "ارجاءات حماية الصناعة المحلية هل تأخذ طريقها الى التنفيذ؟"			١٠٢٠	٩٤-١١-١٩
	محمود الشندويلي				
	مجلس الشعب يناقش اتفاقية "الجات" الشهر القادم			١٠٢١	٩٤-١١-٢٠
	ابنسام سعد				
	توقعات بتصديق الكونجرس الامريكى على "الجات"			١٠٢٢	٩٤-١١-٢٠
	الاهرام				
	فى اطار تقييم نتائج اتفاقية الجات مع مصر .. وزارة الاقتصاد تؤكد :			١٠٢٢	٩٤-١١-٢١
	محمد محمود				
	هل يتاخر اعلان قيام "منظمة التجارة العالمية"؟			١٠٢٥	٩٤-١١-٢١
	العالم اليوم				
	دراسة جديدة لمنظمة "الجات" ٥٠٠ مليار دولار زيادة فى الدخل العالمى			١٠٢٧	٩٤-١١-٢١
	خالد بدر الدين				
	مصر تحصل على فرص كبيرة فى اتفاقية المنسوجات			١٠٢٨	٩٤-١١-٢٢
	ياسر صبحي				
	العرب الاقتصادية فى العالم			١٠٢٩	٩٤-١١-٢٢
	محمد غانم				
	وزارة الاقتصاد السورية تجدد الدعوة للانضمام الى غات			١٠٣١	٩٤-١١-٢٢
	ابراهيم حميدي				
	الامم المتحدة تدعو لاجتماع عربى موسع لبحث تاثير اتفاقية الجات			١٠٣٢	٩٤-١١-٢٢
	الاهرام				

مجلد رقم	٤	الجات ومصير العرب ١	٢
العنوان			
المؤلف	رقم الصفحة	المصدر	التاريخ
ابرز خصوم كلينتون يؤيد اتفاقية الجات	١٠٣٤	الاهرام	٩٤-١١-٢٣
"الجات" فادمة فماذا نحن فاعلون ؟	١٠٣٥	العالم اليوم	٩٤-١١-٢٤
الانعافية العامة للجمارك والتاجرة "الجات"	١٠٣٦	المسلمون	٩٤-١١-٢٥
ندوة "الجات" بالمغرب تطالب الامم المتحدة بدعم الدول العربية اقتصاديا	١٠٣٨	الوفد	٩٤-١١-٢٥
رئيس الجات يحذر من انهيار النظام التجارى العالمى	١٠٣٩	العالم اليوم	٩٤-١١-٢٥
تسيلي .. ثانى دولة بامريكا اللاتينية تصدق على الجات	١٠٤٠	العالم اليوم	٩٤-١١-٢٧
السفير الامريكى فى طوكيو يؤكد أن "الجات"	١٠٤١	العالم اليوم	٩٤-١١-٢٧
حصص المنسوجات تنتهى خلال ١٠ سنوات	١٠٤٢	الاهرام المسائى	٩٤-١١-٢٨
احفاض الصادرات .. وتحديات الجات ... وتعطل شركة ضمان الصادرات	١٠٤٦	الاهرام	٩٤-١١-٢٨
الغاء القيود الكمية على الواردات قد لا يمثل ميزة اضافية لصادرات مصر لسوق معينة	١٠٤٨	الاهرام	٩٤-١١-٢٨
٣ شركات انصال فى انتظار موافقة الكونجرس الامريكى على الجات	١٠٥٢	العالم اليوم	٩٤-١١-٢٩
كلينتون يحض الكونغرس مجددا على الموافقة على اتفاقية غات	١٠٥٤	الحياة	٩٤-١١-٣٠
مجلس الشيوخ الاميركى يناقش غات	١٠٥٥	الحياة	٩٤-١٢-٠١
فى نصر كبير لكلينتون مجلس النواب الامريكى يصدق على اتفاقية "الجات" باغلبية ساحقة	١٠٥٦	الاهرام	٩٤-١٢-٠١
باختصار صناعتنا الوليدة ومشاكل الجات	١٠٥٧	العالم اليوم	٩٤-١٢-٠٢
نواب امريكا وافقوا على "الجات"	١٠٥٨	الحياة	٩٤-١٢-٠٢

مجلد رقم	العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
٤	الجات ومصير العرب (١)				
	مجلس الشيوخ الأمريكى يوافق على اتفاقية الجات	الاهرام		١٠٥٩	٩٤-١٢-٠٢
	بعد اقرارها فى مجلس النواب الثلاثاء الماضى مجلس الشيوخ الاميريكى يقر انعافية "اغات وكلينتون بتسى لاون المعلوف	الحياة		١٠٦٠	٩٤-١٢-٠٢
	امريكا واليابان تقرر ان اتفاقية التجارة العالمية	الاهرام		١٠٦٢	٩٤-١٢-٠٢
	مع انطلاق الجولة الاولى للجات هلى تنجح فى سباق التجارة العالمى ؟!	الاهرام المسائى		١٠٦٤	٩٤-١٢-٠٢
	مجلس النواب البابانى يقر اتفاقية غات	الحياة		١٠٦٥	٩٤-١٢-٠٢
	مجلس الشيوخ الأمريكى يوافق على اتفاقية الجات	وطنى		١٠٦٦	٩٤-١٢-٠٤
	الجات توافق على قبول السودان كمراقب	الخرطوم		١٠٦٧	٩٤-١٢-٠٤
	دول مجلس التعاون مدعوة لزيادة التنسيق لمواجهة الاثار المترتبة على تطبيق غات	الحياة		١٠٦٨	٩٤-١٢-٠٤
	الاقتصاديات العربية وحقيبة خسائر ما بعد الجات	الاهرام الاقتصادى		١٠٧٠	٩٤-١٢-٠٥
	فرص الاستثمارات فى البورصات الامريكية	العالم اليوم		١٠٧٥	٩٤-١٢-٠٥
	"الايزو" .. و"الجات" .. والبقية تاتى	الاهرام الاقتصادى		١٠٧٦	٩٤-١٢-٠٥
	الوزير المفوض التجارى فى جينيف :	الاهرام		١٠٧٧	٩٤-١٢-٠٥
	ياسر صبحى				
	الصين تتهم امريكا بعرقلة اضمائها لاتفاقية الجات	الاهرام		١٠٧٨	٩٤-١٢-٠٥
	لابديل عن صيغة التعاون الاقليمى العربى	العالم اليوم		١٠٧٩	٩٤-١٢-٠٦
	تساؤلات حول قضايا الساعة الاقتصادية	الاحرار		١٠٨٠	٩٤-١٢-٠٨
	احمد عطية				
	الجات طريق لتدخل الكبار فى امور الصغار	الاحرار		١٠٨١	٩٤-١٢-٠٨
	احمد عطية				

مجلد رقم	٤	الجات ومصير العرب	(
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الصناعات التصديرية ضرورة لمواجهة الجات - التعاون المشترك بحم علينا تناسى ازماننا السياسية	الاحرار	١٠٨٢	٩٤-١٢-٠٨
بيروت تستضيف فى نيسان مؤتمرا عن تاثيرات غات	الحياة	١٠٨٣	٩٤-١٢-٠٥
مصطفى شهاب			
اتفاق "غات" فى ضوء درس "نافتا" السياسى	الحياة	١٠٨٤	٩٤-١٢-٠٩
كلينتون بوقع انضمام الولايات المتحدة لاتفاقية "الجات"	الاهرام	١٠٨٦	٩٤-١٢-٠٩
الجات والملكة الفكرية	الاهرام	١٠٨٧	٩٤-١٢-١٠
وفود الجات تفشل فى اختبار رئيس منظمة التجارة	الاهرام	١٠٨٨	٩٤-١٢-١٠
جنيف : غات يفشل فى تعيين اول رئيس لمنظمة التجارة الدولية	الحياة	١٠٨٩	٩٤-١٢-١٠
الصين لن تتخلى عن صفة دولة نامية فى محادثات الجات	العالم اليوم	١٠٩٠	٩٤-١٢-١١
رئيس غات : الاتفاقية ستقل من فائض التجارة اليابانى	الحياة	١٠٩١	٩٤-١٢-١١
رويتز			
الى المنتجين المصريين : كيف تحصل على حقوقك من اضرار الجات ؟	الاهرام الاقتصادى	١٠٩٢	٩٤-١٢-١٢
منظمة اقتصادية .. مطلب عربى عاجل	الجمهورية	١٠٩٥	٩٤-١٢-١٢
وزير الصناعة بتكتل صناعى عربى فى مواجهة الجات والتخالفات العالمية	الاحرار	١٠٩٦	٩٤-١٢-١٢
مؤمن أحمد			
مشروع اجراءات تحرير التجارة الخارجية امام مجلس الشعب خلال ايام	الاهرام المسائى	١٠٩٧	٩٤-١٢-١٢
عضو بالبرلمان الاوروبى يحذر من مخاطر الجات :	الشعب	١٠٩٨	٩٤-١٢-١٢
مؤنمر يناقش اثار اتفاقية الجات	الاهرام	١٠٩٩	٩٤-١٢-١٢
فى اطار تقييم الاقتصاد لتاثيرات اتفاقية الجات على مصر قبل بدء تنفيذها مع العام الجديد	الاهرام	١١٠٠	٩٤-١٢-١٢

مجلد رقم	٢	الجات ومصير العرب (١)	٣	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر			
١١٠٣	٩٤-١٢-١٤	الاهالى	مجدى حسنين	فى ندوة الكتاب بالمجلس الاعلى للثقافة	
١١٠٤	٩٤-١٢-١٤	العالم اليوم	رشا جلال الدين	حتى قبل ان يبدأ تطبيقها- اتفاقية الجات تؤثر سلبا على الدول المسنودة للجنوب	
١١٠٥	٩٤-١٢-١٤	الاهرام		الصين تطلب تاجيل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية حتى يوليو	
١١٠٦	٩٤-١٢-١٥	العالم اليوم	نسمة عبد العظيم	ممثل الجات : هيئة مصرية لمكافحة الاعراق	
١١٠٧	٩٤-١٢-١٥	الاخبار	حميل جورج	قضية وراى	
١١٠٨	٩٤-١٢-١٨	الخضر		وزير الصناعة : - الاصلاح الاقتصادى ساعد على مواجهة اثار اتفاقية الجات	
١١٠٩	٩٤-١٢-١٩	الاهرام		تقرير هام عن تقييم اتفاقية الجات تعده وزارة الاقتصاد	
١١١١	٩٤-١٢-١٩	العالم اليوم		الجات : الاقتصاد العالمى ينطلق عام ١٩٩٥	
١١١٢	٩٤-١٢-٢٠	الشعب	سمير الطنطاوى	بعد ندوة قضايا الكتاب والنشر - منى ستحول كلام وزير الثقافة اليلى حول حل مشاكل الكتاب الى >	
١١١٥	٩٤-١٢-٢٠	العالم اليوم	سامى مهنا	لا تاثير للجات على دول الخليج	
١١١٦	٩٤-١٢-٢١	الاهرام	عاطف عبدالله	الاسراع فى انشاء الاتحاد الجمركى يزيد القدرة التنافسية لبلدان الخليج	
١١١٧	٩٤-١٢-٢١	الاهرام		الصين تفشل فى الحصول على عضوية منظمة التجارة	
١١١٨	٩٤-١٢-٢٢	الحياة	محمد الشرقى	ساليناس يحاول فى المغرب الحصول على دعم ترشيحة فى منظمة التجارة الدولية	
١١١٩	٩٤-١٢-٢٢	الاهرام	عائشة عبد الغفار	سرور فى لقائه مع جمعية رجال الاعمال المصرية الفرنسية	
١١٢٠	٩٤-١٢-٢٢	المسلمون	مصطفى عبد السلام	مع تطبيق "الجات" اوائل العام القادم	
١١٢٢	٩٤-١٢-٢٢	الشعب		البنك الدولى يعترف : الجات كارثة اقتصادية على الدول العربية !	

مجلد رقم	ع	الجات ومصير العرب (٢٠٠٤)	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ	العنوان	المؤلف
الجات يهاجم الصناعة المصرية ؟	اسامة هيكل	الوفد	١١٢٣	٩٤-١٢-٢٤			
الصين ومنظمه التجارة	الاهرام	١١٢٧	٩٤-١٢-٢٥				
اتجاهات اقتصادية- الولايات المتحدة تنضم الى منظمة التجارة الدولية	الحياة	١١٢٨	٩٤-١٢-٢٥				
خبراء المالية والاقتصاد يحذرون الاقتصاد العربى مهدد بكارثة بعد تطبيق الجات !!	الاحرار	١١٢٩	٩٤-١٢-٢٥				
الجات اتفاقية التجارة فى الخدمات	الاهرام الاقتصادى	١١٣٠	٩٤-١٢-٢٦				
مع "الجات" التى يبدأ تطبيقها فى العام الجديد :	العربى	١١٢٨	٩٤-١٢-٢٦				
عصام الدين جلال	الاهرام	١١٤٠	٩٤-١٢-٢٧				
قبل البدء فى تطبيق اتفاقية الجات خلال الاسابيع القادمة	الحياة	١١٤٨	٩٤-١٢-٢٩				
ندوة فى القاهرة حول مشاكل الكتاب - النشر العربى بين التزوير والتسويق	جابر القرموطى						
غدا .. اليوم الموعود - التجارة العالمية .. تحت مظلة الجات	المساء	١١٥١	٩٤-١٢-٣١				
رؤوف فابد	الاحرار	١١٥٥	٩٤-١٢-٣١				
اول ضيف ثقيل فى العام الجديد - الجات - العرب يخسرون ٨٨٧ مليون دولار سنويا ومصر اكبر الخاسر	شعبان خليفة						
اميركا وكندا واوروبا تستكمل خطوات انشاء منظمة التجارة الدولية	الحياة	١١٥٩	٩٤-١٢-٣١				
روينر							



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٩٤

مصدقى وزراء يفتتحون اليوم مؤتمرا عن اتفاقية «الجات» في المقاولات

كتب - عبدالفتاح ابراهيم:

يفتح الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء ووزراء قطاع الأعمال والاقتصاد والاسكان ورئيس اتحاد المقاولين العرب صباح اليوم مؤتمر «الجات» وأثرهما على المقاولات العربية. صرح بذلك المهندس محمد محمود رئيس اتحاد مقاولي التشييد والبناء وأضاف أن المؤتمر سوف يناقش ثلاثة موضوعات رئيسية تتركز كلها حول اتفاقية «الجات» من حيث الفرص الإيجابية والمخاطر التي تؤثر على قطاع المقاولات كما تناقش الخدمات الفنية بقطاع المقاولات في الدول العربية، ومستقبل هذا القطاع على المستوى المحلي والدولي، ومستقبل المقاولات العربية في ظل الجات.

وقال إن المؤتمر سوف يحضره المهندس حسب الله الكفراوي نقيب المهندسين والعديد من العاملين في قطاع المقاولات في الدول العربية من السعودية والمغرب والامارات ورئيس اتحاد المقاولين العرب لبراهيم الاقندي من السعودية، واحمد سيف من الامارات وعبدالرحيم الحجوجي من المغرب ويستمر المؤتمر لمدة يوم واحد.

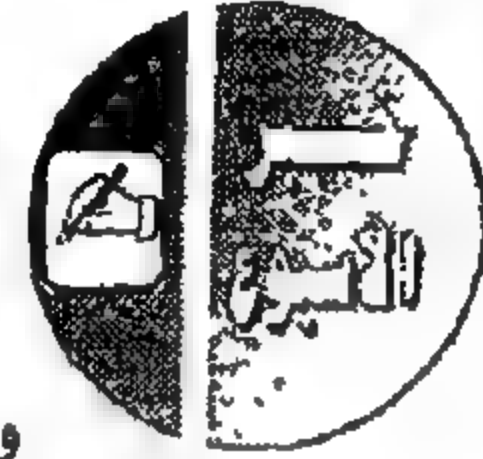


وزير الصناعة يفجر قضايا هامة حول الحاجة إلى تطبيق نظام الإيزو ٩٠٠٠ والأوضاع الاحتكارية الدولية المتعارضة مع الجات



د. إبراهيم فوزي

فجر الدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة مجموعة من القضايا الهامة المرتبطة بالواقع الصناعي في مصر وظروف الانتاج الصناعي العالمي وقواعده وشروطه التي سيتم تطبيقها في ظل الاتفاق الجديد للجات ، وذلك خلال الاجتماع الشهري للفرقة التجارية الألمانية العربية بالقاهرة ، وأوضح الوزير أنه على الرغم من التزام مصر باتفاق الجات الأخير وتوقيعها على الاتفاقيات النهائية إلا أن أوضاع التجارة الدولية وقدرتها الدول الكبرى والتجمعات الاقتصادية الدولية على فرض قيود واقعية وعملية على التبادل التجاري مع الأطراف العالية الأخرى يعطي انطباعا بتعرض جانب من دول العالم لقواعد غير عادلة في معاملاتها التجارية تتعارض مع ما يستهدفه الجات من تحرير للمعاملات والمبادلات والقضاء على القيود بكافة صورها وأشكالها.



الشركات المشتركة في مصر بالنسبة للمعطات الحكومية والعامه داخل مصر وتعرضها للمنافسة من الشركات الخارجية أكد الوزير بصورة قاطعة أن مصر تتبنى سياسة اقتصاديات السوق وتحرير المعاملات وعدم وضع قواعد إدارية عليها.. وقال إن عدم قدرة الشركات المحلية والمشاركة على المنافسة لابد أن يكون راجعا إلى نقص الجودة أو الكفاءة أو يرجع إلى قدرة الشركات الخارجية على تقديم سلع ومنتجات وخدمات أكثر تقدما وكفاءة بما يحتم أن تقوم الشركات في مصر بتحسين أوضاعها وتحديث إنتاجها حتى تستطيع المنافسة مع حرص الحكومة على توفير حوافز متعددة لهذه الشركات لجعلها في وضع منافسة أقوى من الشركات الخارجية عند تساوى الجودة والكفاءة وأن مصر لن تعود إلى تطبيق أى سياسات تدعم الأقل جودة وكفاءة.

وأشار الوزير إلى حتمية تطوير الانتاج الصناعي المصرى وتحديثه والارتقاء به إلى المستويات التي تتفق مع أوضاع المنافسة العالمية لأن أوضاع الانتاج القديمة في ظل الحماية وإغلاق السوق انتهت عمليا وتحولت مصر إلى أوضاع جديدة للانتاج وفقا لقواعد المنافسة الدولية حتى يمكن للانتاج الصناعي أن يناقش في السوق الداخلية وتتاح له فرصة التصدير والمنافسة في الأسواق الدولية باعتبار أن التصدير هدف استراتيجى رئيسى للتنمية الصناعية في مصر في المستقبل.

وأن تطبيقه يحتاج إلى تكاليف إضافية لانتجها كافة منشآت الأعمال القائمة في مصر وحتى على مستوى الدول الصناعية الكبرى.. وأشار في هذا الصدد إلى أن الشركات التي تطبق نظام الإيزو ٩٠٠٠ لا تتجاوز ١٧٪ من مجمل الشركات في ألمانيا التي يضرب بها المثل في جودة إنتاجها وارتفاع كفاءته وأن شركة مرسيدس لا تطبق قواعد الإيزو ولم تسع للحصول على شهادتها على الرغم من الجودة والكفاءة العالمية التي تتمتع بها هذه السيارات وأن نسبة تطبيق قواعد الإيزو في الشركات الأمريكية تقل عن النسبة في ألمانيا وتكاد تصل إلى ١٢٪ فقط.

وردا على سؤال حول موقف

وأشار الوزير إلى مثال يرتبط بقيام دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية بوضع قيود كمية على وارداتها من السيارات اليابانية وقرارها بتخفيض كمية الواردات منها بنسبة ٥٪ سنويا وما يعطيه ذلك المثال من إمكانية فرض نوعيات مختلفة من القيود على سلع ومنتجات متعددة بما يتفق مع مصالح الدول الصناعية الكبرى ويتعارض مع الجات.

وحول الإيزو ٩٠٠٠ وما يرتبط بها من أحداث كثيرة واعتبارها جواز المرور شبه الرئيسى للانتاج في مجال المنافسة المحلية والخارجية أشار الوزير إلى أن الإيزو ٩٠٠٠ هو في الأساس نظام للإدارة في المنشآت المختلفة قبل أن يكون نظاما للجودة



المصدر :
الثلاثاء اليوم

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اقتصاد عالمي

محاولات لبدء عمل منظمة التجارة العالمية في يناير

□ جنيف - العالم اليوم:

أكد «بيتر سابرلاند» مدير عام منظمة الجات في تصريحات أثناء اجتماعه في جنيف باللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية .. أن عدم تصديق الدول وخاصة الرئيسية منها مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان على اتفاق الأورجواي حتى الآن من شأنه أن يؤثر سلبيا ويقلل من قيمة الاتفاق ذاته .. ذلك في الوقت الذي يسمى «سابرلاند» للعمل حتى تتمكن المنظمة الجديدة التي ستحل محل الجات من العمل خلال 3 شهور.

والجدير بالذكر أنه لكي تتمكن المنظمة العالمية للتجارة من البدء في أول يناير القادم 1995 .. فإنه يجب أولا التصديق على الاتفاق الذي وقعته الدول في مراكش في أبريل الماضي .. وهو ما يخص بالدرجة الأولى القوى الاقتصادية العظمى في العالم .. حيث قامت 26 دولة فقط حتى اليوم بالتصديق على اتفاق أورجواي .. وليس من بينها قوى اقتصادية كبرى سوى ألمانيا وبريطانيا.

وفي هذا الصدد يشار إلى أن الاتحاد الأوروبي بشكل خاص هو المسئول عن أكبر العقبات أمام التصديق على الاتفاقية .. وعلى الرغم من الاعتراض ليس على المضمون .. إلا أن شكل التصديق يمثل حساسية خاصة بالنسبة لدول الاتحاد .. ولذلك تدور داخل المجموعة الأوروبية مناقشات خاصة بالنواحي القانونية المتعلقة بالمؤسسات الأوروبية المختلفة التي يتكون منها الاتحاد الأوروبي .. حيث تتعارض اللجنة الأوروبية التي تمثل الاتحاد والمجلس الأوروبي الذي يمثل الدول الأعضاء.

وفي هذا الإطار فإن اللجنة الأوروبية ترى أنه يمكنها الاستناد إلى عدة إجراءات منها اتفاقية روما التي تعطيها السلطة للتصديق على اتفاق الأورجواي .. في حين ترى غالبية الدول الأعضاء أن المجالات الجديدة التي يغطيها اتفاق جولة الأورجواي مثل الخدمات والملكية الفكرية .. ولم يتم حتى الآن الوصول إلى سياسة تجارية موحدة بشأنها بين دول الاتحاد ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي أن الدول عليها الاحتفاظ بسلطة التفاوض في

مسألة التصديق على الأقل في هذه المجالات.

من ناحية أخرى يؤكد أعضاء اللجنة الأوروبية في جنيف أن هذا الاتفاق لا يخص إلا المجالات التجارية للملفات المختلفة .. ولذلك يجب أن تكون هناك سياسة تجارية خارجية موحدة حيث بدونها لا يمكن أن يكون هناك سوق موحدة .. ويشير عضو اللجنة الأوروبية

إلى أن موقف القانونيين في اللجنة وفي المجلس الأوروبي لم يكن يمثل هذا الاختلاف والتعارض في أي موضوع سابق.

والمعروف أن اللجنة الأوروبية قد قدمت هذا الملف إلى محكمة العدل الأوروبية .. خاصة وأنه يكمن في خلفية هذا الخلاف تصارع على السلطات بين الجهازين الممثلين للمجموعة الأوروبية .. ولذلك فإن الحل الذي سيتم التوصل إليه سيكون سابقة تحدد المسؤوليات والسلطات للدول الأعضاء واللجنة الأوروبية في منظمة التجارة العالمية الجديدة. وينكر أيضا أن ألمانيا وهي الرئيس الحالي للمجلس الأوروبي قد تقدمت بمبادرة على أثرها يقوم الجانبان منذ أيام بيحث التوصل إلى تسوية تسمح بالانتهاء سريعا والتقدم لحسم الخلاف .. بمعنى أن تأخذ التسوية شكل تحديد المهام .. وتوضح اختصاصات المؤسسات المتنازعتين أوروبيا في مسألة السياسة التجارية .. ذلك في الوقت الذي

ستعقد الجلسة الأولى لمحكمة العدل الأوروبية بهذا الشأن في 11 أكتوبر القادم. وهو ما يعني أنه إذا كان هناك مجال للتسوية فستتم بالقطع قبل هذا الموعد .. حيث ينتظر أن تصدر حكمها في نوفمبر القادم .. في الوقت الذي سيتم التصديق بعد ذلك وقبل نهاية العام وهو ما يعتبره الموظفون بالجات تاريخاً بعيداً وغير مناسب.

ومن ناحية الولايات المتحدة الأمريكية والتي لم تصدق حتى الآن هي الأخرى على اتفاق الأورجواي .. فإن الملف قد ظهرت معالمة مؤخرا .. بعد قرار الإدارة الأمريكية تأجيل النقاش البرلماني حول سلطة التفاوض للرئيس في مسألة السياسة التجارية .. وذلك للتفرغ للنقاش الخاص بقانون تنفيذ اتفاق الأورجواي .. والذي انتهى بدوره إلى اتفاق بين أعضاء مجلس الشيوخ وغرفة الممثلين على عدد من الموضوعات .. كما توصلوا إلى تسوية حول تحويل «نقص الدخل» وقدره 12

مليار دولار من عوائد الجمارك والذي سينتج عن خفض التعريفات التي يفرضها اتفاق الأورجواي والتي سيعرض جزء منها خفض الدعم على الصادرات بالنسبة للمنتجات الزراعية. والجدير بالذكر أن هذا الاتفاق يفتح الباب من ناحية للتصويت على مسألة التصديق بين الفريقيين الأمريكيين حتى منتصف أكتوبر القادم .. وتأمل إدارة كلينتون في عقد التصويت في الكونجرس على اتفاق الأورجواي. وذلك قبل أن ينشغل البرلمان بالانتخابات الانقالية في أكتوبر. ومع الوضع في الاعتبار صعوبة تصور أن يرفض الكونجرس الاتفاق .. إلا أن منظمة الجات حتى الآن ترى أن عليها الانتظار حيث لا يمكن التوقيع المسبق. تبقى قوة عظمى عالمية وهي اليابان والتي لم تصدق أيضا على اتفاق



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاورجواي حبي الان... وبالنسبة لليابان
فإن مسألة التصديق ووفقا لتصريحات
مدير الجات «ساترلاند» تأخذ طريقها
الصحيح وذلك على الرغم من أن «الدييات
الياباني» لم يدرس حتى الآن الاتفاق
الخاص بمنظمة التجارة العالمية .. وذلك
ربما انتظارا لاتضاح الملف لدى الشركاء
التجاربيين الرئيسيين.
يشار في النهاية إلى انه حتى يمكن ان
ترى المنظمة الجديدة للتجارة العالمية -
النور في اول يناير القادم 1995.. فإن
هذه العقبات جميعا والالتباسات لابد
وان تتضح تماما قبل منتصف شهر
ديسمبر. وهو تاريخ عقد مؤتمر تطبيق
الاتفاقية الخاصة بالمنظمة الجديدة..
والذي سيقدر التاريخ النهائي لبدء عمل
المنظمة وهيكلها وبنيتها الاساسية..
والذي سيرتكز اساسا على التصديقات
التي سيتم الانتهاء منها عند هذا التاريخ.

رئيس الوزراء لندوة « الجات » : العمل على إنشاء شركات عربية للتشييد والبناء ضرورة الاستعداد للمنافسة الدولية بأسلوب جديد لشركات المقاولات

كتب محمود غنيم

وعيسى مرشد

أعلن الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء ان الاتفاقيات العالمية تدعو لزيادة حجم التبادل التجاري خاصة في تجارة الخدمات وقال ان الفرص متاحة لقطاعات الانشاءات بالدول العربية لدخول الاسواق العالمية ويجب العمل على انشاء شركات عربية في مجال التشييد والبناء وان قواعد المنافسة الجديدة تحتاج الى الاستعداد لها .

جاء ذلك في كلمته امام ندوة « الجات » واترها على قطاع المقاولات في العالم العربي تحت رعايته والتي نظمتها الاتحاد المصري المقاول والتشييد والبناء أمس والقاءها نيابة عنه محمود محمد محمود وزير الاقتصاد .

قال الدكتور عاطف صدقي : هناك فرص ممكنة لقطاع الانشاءات في الدول العربية ليدخل اسواق الدول الاخرى وهو امر يجب العمل في اتجاهه من حيث الدراسة والتنفيذ الذي قد يقتضي خلق شركات عربية في مجال التشييد والبناء قادرة على الدخول الى الاسواق الدولية ويمكن ان يتحقق ذلك ببرامج الشركات الحالية أو اقامة شركات مشتركة أو شركات جديدة .. ان قواعد المنافسة الجديدة يجب الاستعداد لها بحركة ايجابية في الاتجاه الصحيح .

لقد شهد العالم بعد انتهاء جولة



محمود محمد محمود

أورجواي - التي من نتائجها الهامة التوصل الى أول اتفاق تجاري دولي متعدد الاطراف ينظم حركة التجارة الدولية في الخدمات حيث كانت المفاوضات حول هذا الموضوع هي الأولى من نوعها منذ نشأة اتفاقية الجات عام ١٩٤٧ .

ومع الأهمية المتزايدة لقطاع التجارة في الخدمات الذي يعتبر أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً وأكثرها قدرة على خلق فرص العمل الجديدة تنمو أهمية دراسة الفرص الممكنة التي يتيحها الاتفاق الجديد خاصة في قطاع الانشاءات والمقاولات .

وأكد ان الندوة ومناقشتها مبادرة ايجابية لبحث مستقبل هذا القطاع الخدمي الهام في ظل المتغيرات الدولية الجديدة لتعظيم الايجابيات وتلافي السلبيات .. وهذه الندوة باكورة الندوات المتخصصة التي يداها

جامعة الدول العربية باجتماع الخبراء

العرب لبحث اثار اتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية في يوليو الماضي حيث اقر توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دورته الاخيرة في سبتمبر الحالي .

وركز الدكتور عاطف صدقي دور الخدمات في الاقتصاد العالمي في ثلاث نقاط للزيادة المطردة في حجم التجارة الدولية في الخدمات وبلغت ٩٠٠ مليار دولار اوائل التسعينيات .. وبلغ

معدل النمو في تجارة الخدمات ضعف معدل النمو في التجارة السلعية وان انتاج الخدمات يمثل ٦٠٪ من اجمالي الناتج المحلي بالدول المتقدمة و ٥٠٪ في الدول النامية .

وفي كلمته امام الندوة طالب الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال باعداد التشريعات الجديدة لدعم عمليات البناء والتشييد لتحقيق انطلاقتها نحو العالمية والاستيعاب الكامل للمهارات البشرية وتوفير الكوادر الفنية اللازمة لذلك والاسراع في سد الفجوة في الخبرات العربية - والعالية .. والاهتمام ببرامج التدريب والهندسة للفنيين .. ودعم التسويق عربيا ودوليا ووضع صيغة عربية للتكامل في التشييد والبناء .

وأكد الدكتور عبيد انه ليس من صالح الدول العربية عدم الانضمام الى الاتفاقيات الدولية مثل الجات حيث ان العالم يتحول الى عالمية الاسواق ..



المصدر : الإحصاءات

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠



صادق وزير قطاع الأعمال والإسكان في ندوة «تأثير الجات على المقاولات العربية»: ضرورة إنشاء شركات عربية في مجال التشييد للمنافسة الشركات العالمية في مجال تجارة الخدمات تطوير قطاع البناء والتشييد ليفترو الأسواق الأفريقية

كتب - عبدالفتاح ابراهيم وسلوى غنيم:

أكد الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء في كلمته التي القاها نيابة عنه محمود محمد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أهمية قطاع التجارة في الخدمات باعتبارها أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً، وأكثرها قدرة على إيجاد فرص العمل الجديدة في قطاعات الخدمات المقابلة للتجارة الدولية وخاصة قطاع الانشاءات والمقاولات. جاء ذلك أمس في افتتاح الندوة الأولى للقطاعات المتخصصة حول اثر اتفاقية «الجات» على قطاع المقاولات العربية والتي يعقدها الاتحاد العربي للمقاولات والاتحاد المصري لمقاولات البناء والتشييد.

كما يتصنّف البعض بل انه اتفاق يعطى كل دولة الحق في أن تصدّد بنفسها القطاعات الخدمية التي تقبل تحريرها بفتح باب المنافسة أمام الشركات الأجنبية للعمل في أراضيها.

وأوضح رئيس الوزراء أن هذا المناخ يتطلب تكوين شركات عربية

في مجال التشييد والبناء قادرة على الدخول في الأسواق الدولية. وذلك يمكن تحقيقه بدمج الشركات الحالية وإقامة شركات مشتركة أو إنشاء شركات جديدة. مع ضرورة الاستعداد لقواعد المنافسة الجديدة بحركة إيجابية.

وقال الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال والتنمية الإدارية أنه لابد من الاستفادة من التقنيات

وقال الدكتور عاطف صدقي أمامنا ثلاث ركائز هامة لدور الخدمات في الاقتصاد العالمي وهي:

● الزيادة المطردة في حجم التجارة الدولية في الخدمات حيث بلغت ٩٠٠ مليار دولار في أوائل التسعينات.

● زيادة معدل النمو في تجارة الخدمات حيث بلغت ضعف معدل النمو في التجارة السلعية وفقاً لتوسط احصاءات السنوات من عام ٨٠ حتى عام ١٩٩٠ على المستوى العالمي.

● الإنتاج في قطاع الخدمات يبلغ ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بالدول المتقدمة وحوالي ٥٠٪ بالنسبة للدول النامية.

وأضاف رئيس الوزراء أن الاتفاق الذي تم في «أورجواي» مالمو إلا اتفاق مبدئي لا يمثل التزامات بفتح باب المنافسة الأجنبية على مصراعيه



المصدر: الأفرام

التاريخ : ٢٠٥ سبتمبر ١٩٩٤

والمصرية. وأضاف الوزير أن المرحلة القادمة سوف تشهد تطوراً وتقدماً في مجال التصميم والتنفيذ والدليل على ذلك هو جهود الشركات المصرية المنفذة في مشروع الجبل الاصفر والتي تعمل بجدية والتزام بالمواصفات الفنية وكذلك في أعمال البناء والتشييد والتركيبات الكهربائية - الميكانيكية.

**وقال المهندس غوني السكاك
رئيس اتحاد المقاولين العرب ان
حجم قطاع المقاولات تراجع في
التسعينات الى ٥٠% بدلا من ٧٠% من
حجم الاعمال وبلغت خسارة الدخل
العربي نحو ٨٠ مليار دولار مع زيادة
حصة المقاولات الاجنبية بنسبة ١٠%
مما ادى الى انخفاض فرص العمل.**

واكد المهندس محمد محمود رئيس الاتحاد المصري لمقاولي البناء والتشييد ضرورة تنفيذ برامج للنمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات وانشاء سوق عمل جديدة تستوعب اكثر من ٢٠٪ من القوى العاملة النشيطة لدفع عملية الاستثمار في هذا المجال من خلال حلقات الانتاج المساندة للقواعد العلمية والمتطورة والتقنيات الحديثة..

فقط في مجال الدعم المادي مع ضرورة استيعاب الجديد في التشريعات، الهندسية والتدريب والدقة في العمل، وضرورة الاستفادة من الخبرات الأجنبية في التصميمات والعمل الجاد في مواقع التنفيذ.

واضاف انه لابد من اعداد برامج التدريب المتميزة للمهندسين والفنيين واكتساب الخبرة ومشاركة الشركات العالمية في التدريب في المواقع والتحول السريع للتصنيع وتجهيزات اعمال التشييد واعمال البناء ومصانع الانتاج والنقل للمواقع وذلك مع ضرورة الاهتمام بشركات التاجير التمويلي والاستثماري من خلال انشاء شركات جديدة لخدمة التطور والتحديث في مجال البناء والتشييد والتعرف على معدلات الاداء. وقال المهندس صلاح حسب الله وزير الاسكان والمرافق لن قطاع المقاولات والبناء والتشييد له اهمية كبيرة في مستقبل العالم العربي والافريقي ولابد من التطور لغزو هذه الاسواق ولتنافسة الشركات الاجنبية من حيث التصميم والتنفيذ والانجاز السريع والدقة في العمل الجاد والتنفيذ لزيادة الانتاج والدخول في سوق الخدمات القارية وفقا للانظمة العربية الدولية

الخبيثة في كافة مجالات البناء والتشييد والخبرات الأجنبية في التنفيذ ومواقع العمل للحصول على بعض المشروعات من السوق العالمية في البناء والتشييد من خلال التنسيق الجيد بين الحكومات وقطاع الأعمال واتحاد المقاولين المصري والعربي مشيراً الى أن الطلب العالمي على التشييد والبناء تجاوز ١٥٠ مليار دولار سنوياً هذا العام وأن هناك خطة تهدف الى زيادة نصيب قطاع الاعمال المصري بنسبة ١٠٠٪ من العام القادم.

واعاد وزير قطاع الاعمال انه لا بد من متابعة التطورات التي تحدث واستيعابها في الوقت المناسب لتطوير وتقديم موائد البناء مع التحديث والدعم سواء في مجال التشريع او الاتفاقيات وغيرها وليس



المصدر : الشهر سنة ١٩٩٤

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٤

■ صدق لنودة آثار الجات :
الخبرة العربية في المقاولات
يمكنها زيادة أعمالها دولياً
أكد الدكتور عاطف صدقي رئيس
مجلس الوزراء قدرة خبرة الدول العربية
في مجال التشييد والمقاولات
والاستشارات الهندسية في تحقيق
زيادة حجم أعمالها في السوقين
العربية والدولية بما يعود بآثار ايجابية
على الاقتصاد العربي في مقدمتها
تخفيف حدة مشكلة البطالة خاصة في
ظل الطلب المتزايد على خدمات هذا
القطاع.



المصدر :
الجامعة

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٦
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توصيات ندوة « الجات » شركات مقاولات مشتركة عربية وأجنبية للاستفادة من الفرص المتاحة بالأسواق الدولية

أوصت ندوة « الجات » وأثرها على المقاولات العربية «
بضرورة إنشاء شركات مشتركة عربية وأجنبية
أجنبية للاستفادة من الفرص المتاحة
في الأسواق الدولية الخاصة بقطاع
المقاولات والتشييد .. وضرورة
تعاون الأجهزة غير الحكومية العاملة
في هذا القطاع لتحديد معوقات انطلاقه
في السوق الوطني والدولي بحيث
يمكن تطويره ليكون منافسا في إطار
الظروف الدولية الجديدة .
كما أوصت الندوة بإعادة النظر في
التنظيم الداخلي واللوائح الوطنية

لممارسة أنشطة الاستشارات
الهندسية والمقاولات والانشاءات
بحيث يتم وضع القواعد اللازمة مع
مراعاة توافيقها مع الالتزامات الدولية
في هذا المجال

أوصت أيضا بضرورة تبادل الخبرات
بين الدول العربية في مجال اتفاقيات
الجات بصفة عامة واتفاقيات الخدمات
بصفة خاصة .. ودراسة الفرص
المتاحة للنفوذ في أسواق الدول
الأجنبية في مجال قطاع الانشاء



المصدر:
التاريخ: ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أول يناير شركات أجنبية في قطاع المقاولات

١٩٩٥ أمام الشركات الأجنبية العاملة في مجال الإنشاءات الهندسية المدنية مثل الكبارى والطرق السريعة المعلقة والأنفاق والمرافق والسدود وخطوط الأنابيب الطويلة وأعمال الإنشاءات الخاصة بالتعدين والتصنيع، بالإضافة إلى تحرير أعمال الإنشاءات التجارية الخاصة مثل تركيب وإحمام الهياكل والمكونات الحديدية للمباني أو الكبارى أو أبراج نقل الكهرباء أو أعمال حديد التسليح.

كتبت فادية أمين:
كشفت الدراسة التي أعدها الدكتور محسن هلال مدير إدارة المنظمات الدولية بإدارة التمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد والتي عرضها أمس الأول (السبت) فى ندوة اثر (الجات) على قطاع المقاولات، أن مصر التزمت بتحرير ٦ قطاعات فى مجال الإنشاءات والمقاولات فى إطار اتفاقية الجات فى قطاع الخدمات، ويقضى هذا الالتزام بفتح السوق المصرية منذ أول يناير



المصدر : الإسهام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

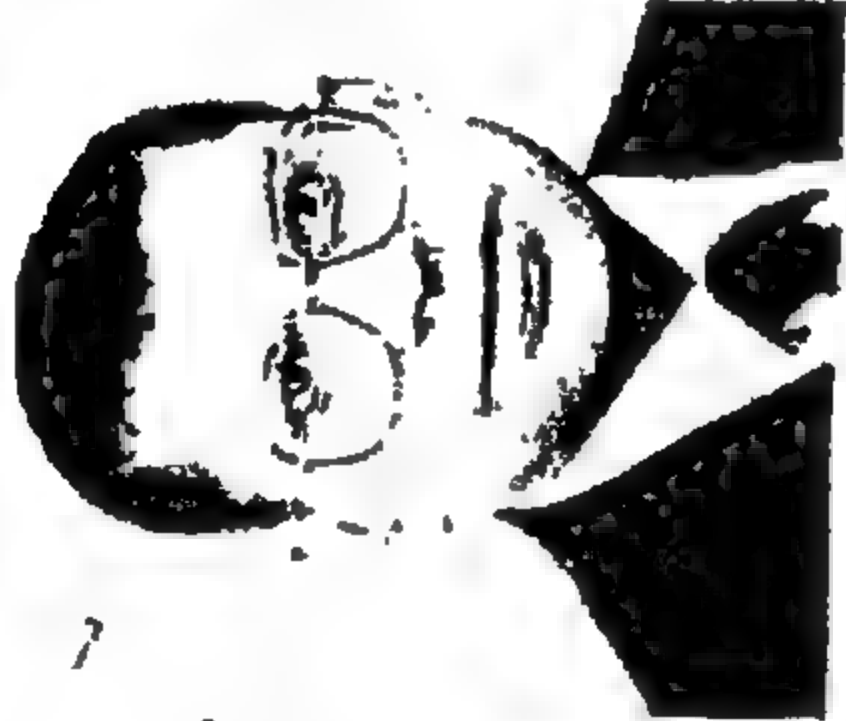
التاريخ :

٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

المؤتمر التأميني التاسع TWIC يناقش اليوم :

كيفية الارتقاء بصناعة التأمين وتأثير البات عليها

○ يعقد صباح اليوم المؤتمر التأميني التاسع للدول النامية TWIC بفندق ماريوت وشعاره : « نحو صناعة تأمين أكثر استقراراً » ويضم اتحاد مؤمنى ومعبدى التأمين واتحاد هيئات الاشراف والرقابة على التأمين في الدول النامية .
صرح بذلك محمد الطير رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لاعادة التأمين ورئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر وأضاف : ان المؤتمر سيناقش على مدى ثلاثة ايام ١٤ بحثاً خاصة بالموضوعات السبعة التي سيناقشها المؤتمر وتشمل : -
□ التغييرات في مجالات الاشراف والرقابة على التأمين من اجل الاستقرار الاقتصادي .
□ المنافسة بين الشركات الوطنية في الدول النامية في ظل مناخ حر لا يخضع
□ التطور في مجال تأمين الحياة في مواجهة التغييرات في أنظمة الضمان الاجتماعي .
□ التطور في مجال التعليم والتنمية البشرية .
□ التأمين الزراعي .
□ الاستثمار والضرائب في مجال اعمال التأمين



محمد الطير
رئيس الشركة المصرية
لإعادة التأمين

□ دور الوسطاء في دعم الاستقرار المالي لصناعة التأمين وإعادة التأمين .
وقال محمد الطير : سيتم أيضاً عقد اجتماعات متلازمة مع المؤتمر للجنة التنفيذية لمنظمة التأمين الأفريقية ولجعدى التأمين الأفارقة والاتحاد الأفريقي لتأمين الطيران والطاقة والبتروك بجانب عقد اجتماعات مع مجموعة معبدى التأمين العرب والصندوق العربي لتأمين اخطار الحرب واللجنة الفنية للمجمعات العربية لاعادة التأمين . وهيئات الاشراف والرقابة للدولة النامية .
وقال : ان مصر تنظم لأول مرة هذا المؤتمر الذي يعقد كل عامين وكانت الهند الدولة الأخيرة التي نظمت المؤتمر التأميني . ويهدف المؤتمر الى تجميع مصالح الدول في مجال التأمين واعادة التأمين وكيفية الارتقاء بمستوى الصناعة وتأثير اتفاقية البات والتحرير الاقتصادي على التأمين ، واعضاء هذا المؤتمر من ثلاث قارات بجانب اوربا والموضوع الاساسي له هو كيفية مواجهة شركات التأمين الوطنية لاجراءات التحرر الاقتصادي وتطوير مجالات عملها وخدماتها والارتقاء بها مثلاً فعملت البنوك الوطنية عند مواجهتها لمنافسة البنوك الأجنبية .

المصدر: البيان / القصاص



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٦ / ٩ / ١٩٩٢

كلمة

عصام رفعت

الجات .. «لسه مجتش» .. !

الجات .. «لسه مجتش» .. !

اتفاقية الجات .. اتفاقية ليست سرية ..

فالاتفاقية معلنة .. وتم التوقيع عليها ..

والاتفاقية فيها الكثير من الفرص الممكنة والمحاذير
التي ينبغي تجنبها ..

غير ان الجهود لم تبذل للآن في محاولة التعرف على
الاتفاقية وجوانبها المختلفة ..

هناك مخاوف من ان يأتى يوم يتم فيه تطبيق
الاتفاقية دون ان نكون مستعدين .. وهناك ستكون
الخسارة مزدوجة. فنحن لم نستعد لها الاستعداد
الكافى فنخسر المزايا التى يمكن الحصول عليها .. كما
إننا لم نستعد فنتحمل السلبيات ..

نحن نطالب بأن تسارع الاجهزة والجهات المختلفة
حكومية وغير حكومية لعقد ندوات تحمل عنوانا
رئيسيا وهو نحو فهم صحيح للجات .. والا لسه
الجات مجتش !



المصدر : العالم العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٧ سبتمبر ١٩٩٤

في سوق المقاولات:

زيادة 1% للأجانب تساوى خسارة 70 مليار دولار للعرب!

□ القاهرة - كفاح أحمد ومحمد حنفى:

العربية برامج عمل للحصول على جزء من السوق العالمية للمقاولات مؤكدة أن هناك إمكانية لقطاع المقاولات العربية للدخول في أسواق الدول الأخرى من خلال اتفاقية «الجات» مشيرة إلى أن «الجات» لا تفرض على الدول النامية - ومنها الدول العربية - معاملة شركات المقاولات الأجنبية كما تعامل الشركات المحلية ومن حق كل دولة أن تعطي القطاع الوطنى مزايا لا تعطى للأجانب كما أن من حقها تنظيم قطاع خدماتها الذى يتضمنه المقاولات على النحو الذى يحقق مبدأ التنمية الاقتصادية.

وحول آثار «الجات» وتحرير الخدمات على الدول العربية أوضحت الندوة أن هناك مجموعة الدول العربية التي قدمت التزامات في قطاع الانشاءات والمقاولات «مصر والمغرب والكويت» وتلتزم هذه الدول بفتح أسواقها المحلية.. ومجموعة الدول العربية أعضاء «الجات» والتي

أكدت ندوة «الجات» وأثرها على المقاولات العربية» التي عقدت في القاهرة مؤخرا أن الاقتصاد العربى يخسر ما بين 50 إلى 70 مليار دولار سنويا و40 فرصة عمل مع كل زيادة تبلغ نسبتها 1% في حصة شركات المقاولات الأجنبية في سوق الانشاءات العربية.

وأوضحت الندوة أن الطلب العالمى على التشييد والبناء عام 94 يزيد على 150 مليار دولار لم تحصل شركات المقاولات العربية على نسبة من هذه السوق حيث تنحصر المنافسة فيه بين الشركات العملاقة في أوروبا وآسيا وأمريكا.

ودعت الندوة التي نظمها اتحاد المقاولون العرب والاتحاد المصرى لمقاولي البناء والتشييد، وحضرها أكثر من 500 يمثلون شركات المقاولات العربية والخبراء، إلى ضرورة أن تتبنى الدول

لم تقدم التزامات محددة في قطاع المقاولات «تونس والامارات والبحرين» فإنها ملتزمة فقط بما ورد في الالتزامات العامة في الاتفاقية. ويحق لهاتين المجموعتين النفاذ إلى الاسواق بما في ذلك قطاع المقاولات والانشاءات. أما المجموعة الثالثة - معظم الدول العربية - غير الاعضاء في الاتفاقية فليس عليها التزامات ولا تمارس حقوقا في إطار «الجات».

وأشارت الندوة إلى أن قواعد النظام التجارى الدولى متعدد الأطراف تسمح بإيجاد توازن بين ما تقدمه الدولة من التزامات وما تحصل من حقوق. تسمح الاتفاقية للدول النامية بالدخول في اتفاقات ثنائية أو إقليمية لتحرير قطاعات خدمات فيما بينها.. وكذلك إقامة شركات مشتركة عربية/عربية وأخرى عربية أجنبية للاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الدولية.



المصدر : السبب

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعماريون يحذرون من سلبيات «الجات»

كتب علاء البحار:

حذر المعماريون وخبراء الاقتصاد من الآثار السلبية لاتفاقية الجات على قطاع الإنشاءات والمقاولات في الوطن العربي.. أكد الخبراء أن الجات ستؤدي إلى استيلاء الشركات والمؤسسات الأجنبية على السوق المصري والعربي، مما يترتب عليه إفلاس الشركات الوطنية وتشريد العمالة.

وأشار الخبراء في ندوة «الجات» وأثرها على المقاولات العربية، والتي عقدت السبت الماضي إلى الدور المهم الذي يلعبه قطاع الإنشاءات والمقاولات في اقتصاديات الدول العربية، حيث يصل حجم مشاركته إلى ١٠٪ من الناتج المحلي في بعض الدول مثل الجزائر، حيث يعتبر من أهم القطاعات القادرة على استيعاب العمالة الماهرة وغير الماهرة.

وكشف المهندس عوني الساكت رئيس اتحاد المقاولين العرب عن زيادة حصة المقاولات الأجنبية في مصر والوطن العربي بنسبة ١٠٪، مما يهدد فرص العمالة الوطنية في المنطقة.

وطالبت الندوة بتأسيس شركات عربية في مجال الإنشاءات والتعمير لمواجهة التغيرات العالمية الجديدة واستحداث أسلوب الإحصاءات الداخلية والقومية للتجارة في الخدمات وبمئة خاصة قطاع المقاولات والإنشاءات، كما أوصت الندوة بضرورة إعداد دراسات عن الأسواق الأجنبية في هذا القطاع على أن تتضمن الدراسات اللوائح والقيود التجارية.



المصدر : الشهر :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤

تجارة المقاولات

هل تستطيع شركات المقاولات دخول الأسواق العالمية بعد «الجات» ؟

د. سعيد النجار: «الجات» عامل هام لإزالة الركود
الدولي وتنشيط الأسواق

تلتزم الكويت بتحرير خدمات
الانشاءات في اعمال الانشاءات
العامه للمباني واعمال الانشاءات
العامه للمهندسة المدنية واعمال
التركيب والتجميع، وتنشيط
المباني وتشترط الكويت تواجده
الشركات لو الافراد الاجانب من
خلال وكيل كويتي وتشغيل ٣٠٪
من العمالة الكويتية بالمشروع.

كشفت دراسة اعدتها الدكتور
محسن هلال لارتفاع نسبة تمثيل
التجارة السلعية في اتفاقية الجات
إلى ٩٥٪ من التجارة الدولية،
وامكانية دخول الدول النامية
والعربية في اتفاقات ثنائية
والقليمية لتحرير قطاعات خدمة
بيعتها وأوصت الدراسات الخاصة
بتأثير الجات على قطاع المقاولات
العربية بتبادل الخبرات بين الدول

هل يمكن أن تدخل صناعة المقاولات المصرية والعربية الأسواق
العالمية ؟

هل تستطيع بإمكانيتها الحالية دخول عصر اتفاقية «الجات» وتحرير
التجارة الدولية والتي تعتبر «المقاولات» تجارة عالمية ؟
تناولت المناقشات المختلفة لحدوث اتفاقية الجات وانعكاسها على المقاولات
العربية والتي عقيمت منذ أيام وشارك فيها وزراء قطاع الأعمال والاقتصاد
والأسكان وخبراء الاقتصاد وكبار المخصصين في قطاع التشييد،
لتزامات مصر والدول العربية في مجال الانشاءات والمقاولات ناقشت
الحدوة التي نعلمها اتحاد المقاولين المصري برئاسة محمد محمود علي
حسن التزامات مصر بجدول تحرير قطاع الانشاءات وتشمل أنشطة
اعمال الانشاءات الهندسية مثل الكبارى والطرق السريعة والانفاق
والوانية والسدود وخطوط الانابيب الطويلة واعمال الانشاءات الخاصة
بالتعدين والتصنيع بالإضافة إلى أعمال الانشاءات التجارية الخاصة،
واعمال التركيبات الخاصة بمواسير الغاز، والاعمال الكهربائية والاعمال

الخاصة بانشاء المصاعد وخدمات
تأجير معدات البناء والهدم. كما
يتضمن جدول التزامات مصر
لتحرير قطاع الانشاءات السماح
للأجانب بالدخول في مشروعات
مشتركة مع الشركات والأفراد
المصريين بشرط عدم زيادة رأس
المال الأجنبي في أى مشروع عن
٤٩٪ من اجمالي رأس المال.

كما يتضمن السماح بتشغيل
نسبة ١٠٪ من اجمالي العمالة
اللازمة للمشروع من الأجانب و
٩٠٪ من المصريين طبقاً لقانون
العمل وتسرئ هذه الالتزامات أمام

للمنافسة الأجنبية على كافة الدول
الاعضاء في اتفاق «الجات» دون
فرقة بين دولة وأخرى.
وتناولت المناقشات التزامات
الدول العربية وتشمل المغرب
والكويت. أكدت الدراسات التزام
المغرب بتحرير خدمات الانشاءات
واشترطت دخول الشركة الأجنبية
لو الافراد الاجانب في مشروع
مشترك مع شركة مغربية لو
تعمل كمقاول من الباطن مع
الشركة للمغربية.

ويقتصر السماح للأجانب في
المغرب على ٣ فئات هي للديرون
والتقنيين وللتخصصون كما



المصدر : البحوث

٢٧ ج ١٩٩٢

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

العربية في مجالات اتفاقيات الجات بما فيها الانضمام إلى اتفاقية الخدمات وجدولة الالتزامات المحددة بصفة خاصة ودراسة الفرص المتاحة للنفاذ إلى أسواق الدول الأجنبية من خلال التزاماتها في قطاع الانشاءات والمقاولات كما اوصت المناقشات بوضع برنامج لتحرير خدمات الانشاءات والمقاولات بين الدول العربية مع توسيع النطاق ليشمل خدمات أخرى للاستفادة من الطاقات العربية المتاحة في هذا القطاع، وطالبت المناقشات بإضافة شركات مشتركة عربية/ عربية وأخرى عربية/ اجنبية للاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الدولية بالإضافة إلى إجراء دراسات عن الأسواق الأجنبية في قطاعات المقاولات والانشاءات والفرص المتاحة فيها. اشارت المناقشات إلى ضرورة مقاومة الأجهزة غير الحكومية العاملة في قطاع التشييد لتجنب معوقات الانطلاقة والتقدم في السوق الوطني والدولي...

وتمثل صناعة الانشاءات دوراً هاماً واسع الانتشار. وفي اليابان توجد أكثر من ٥٠٠ ألف شركة انشاءات. وفي أوروبا توجد آلاف الشركات التي تعمل في هذا المجال وفي أمريكا توجد أكثر من مليون شركة تمارس نشاط الانشاءات وعدد الشركات التي تمارس نشاطها على مستوى دولي خارج أمريكا لا يتجاوز بضعة آلاف.

وقطاع الانشاءات يهتم بنقطتين أساسيتين هما: خدمات التصميم الهندسي والاستشارات وخدمات البناء الذي وهي خدمات تنفيذ المشروع. ولوروبا هي أكبر سوق لتصدير خدمات الانشاءات. والبيانات تؤكد أن أسيا هي ثاني أكبر سوق لصناعات خدمات الانشاءات وبلغت قيمة العقود التي أبرمتها الشركات حوالي ٣٧,١ مليار دولار أما قيمة العقود التي تم تنفيذها في إفريقيا فقد سجلت زيادة طفيفة في عام ١٩٩٠. وبالمقارنة لعام ١٩٨٩. وهناك عوامل تؤثر على حجم أنشطة هذا القطاع في إفريقيا أهمها أزمة الديون الخارجية وانخفاض أسعار السلع الأولية التي تعد أهم مصدر للدخل في دول القارة. ومن بين أكبر ٢٥٠ شركة مقاولات في العالم توجد ١٠٨ شركات أوروبية و ٦٣ شركة أمريكية تتحكم في أكثر من ٨٠٪ من عقود الانشاءات والمقاولات في دول العالم. وزالت التجارة الدولية في

خدمات الانشاءات بعد الحرب العالمية الثانية بعد التطور الكبير الذي طرأ على خدمات النقل واللواصات وفي النصف الثاني من السبعينات أصبحت بعض الدول النامية بدورها مصدراً لخدمات الانشاءات وخاصة الدول المصدرة للبترول.

وتعتبر التجارة الدولية في الانشاءات والخدمات الهندسية أساساً بمثابة نشاط يتم عبر الحدود ويشمل الانتقال المؤقت خلال فترة المشروع.

ويرى الدكتور سعيد النجار الخبير الاقتصادي أن اتفاقية الجات من الاتفاقيات التي لها أثر إيجابي كبير ليس فقط في الاقتصاد العالمي ولكن بالنسبة للبلاد النامية بما فيها مصر والدول العربية وأن الاتفاقية عامل هام في تنشيط الاقتصاد العالمي بعد سنوات من الركود وتدني معدلات النمو الاقتصادي في البلاد الصناعية الرئيسية. والاتفاقية تساهم في زيادة الناتج القومي

العالمي بما يعادل ٣٠٠ مليار دولار سنوياً.

ومن خلال الدراسات لتوضيح تنشيط الاقتصاد العالمي وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد التي تعاني منها منذ بداية عقود التسعينات مما يعود بالخير على البلاد النامية. وقال أن مستوى النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية وكما زالت معدلات النمو زاد مستوى الطلب على صادرات البلاد النامية والاتفاقية تعني في المقام الأول بتخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعوق صادرات البلاد النامية إلى أسواق البلاد الصناعية. وتضع حداً لحملة البلاد الصناعية والتي كانت تهدد بأحباط جهود الإصلاح الاقتصادي في البلاد النامية وكان يهدد باندلاع حروب تجارية بين التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا وشرق أسيا وإضافاً للاتفاقية تعمل على إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعترض صادراتها من السلع الصناعية إلى أسواق البلاد المتقدمة وخاصة على اتفاقية للنسوجات والملابس التي مازالت تشكل عقبة في طريق سلة تتمتع بها البلاد النامية وقال أن صناعة للنسوجات والملابس في البلاد الصناعية مازالت تمثلها نسبة غير ضئيلة سواء من حيث عدد العاملين فيها أو حجم رؤوس الأموال المستثمرة. وأكد الدكتور سعيد النجار أن الاتفاقية تعرضت لتحديد الإنتاج الزراعي والتجارة الدولية في السلع الزراعية ومن بينها مصر. وقد اشارت بعض التساؤلات بالنسبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر. فقد دخلت مصر في اتفاق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج للتثبيت الاقتصادي والتصحيحات الهيكلية ومن بين



المصدر : المسرة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٤

تحقيق: محمود شاكر فتوح الشاذلي

هذه العناصر تصيد تجارة مصر الخارجية وإلغاء الدعم الذي كانت تمنحه الدول لعهد كبير من السلع والخدمات. ويتمسك البنك والصندوق بمطالبة مصر وغيرها من البلاد النامية بتحويل تجارتها الخارجية وإلغاء الدعم مما لا يهدد بانهيار الصناعة الوطنية أمام منافسة اجنبية لا تقوى على مواجهتها.

وأضاف أن سياساتنا التجارية قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي كانت سياسة غير اقتصادية باهظة التكاليف. وإن ما قامت به الحكومة المصرية في سبيل تغيير تلك السياسة والاتجاه نحو سياسة أخرى أقل تقييداً وأكثر انفتاحاً على العالم الخارجي. وإن حجم الاقتصاد القومي لأمريكا أو للجموعة الأوروبية ٤٠ مليار دولار سنوياً ويحتل هذا في باب المنظمات بالنسبة للاقتصاد القومي والذي يبلغ حجمه ٦ تريليون دولار.

وأضاف أن تحويل التجارة الخارجية يؤدي إلى إغراق الأسواق بالسلع المستوردة مثل شرق آسيا. والافتقار إلى تخصص على تحرير التجارة الدولية مما يرد عليها من قيود جمركية وغير جمركية وهي تشمل عدداً كبيراً من معوقات التجارة الدولية مثل حصص الاستيراد والتصدير.

وعدم التمييز بين البلاد المختلفة في المعاملات التجارية. والاعتماد على التعريفات الجمركية وليس على القيود الكمية إلا انخفضت الضرورة تقييد التجارة الدولية. ولكن ماذا يقول المسئولون في مصر عن تحرير قطاع القاولات وتجارتها الدولية؟

- الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء أن هناك فرصة لقطاع الانشاعات العربي للدخول في عمليات في الدول الأخرى والأسواق الدولية وأشار إلى ضرورة إقامة شركات مشتركة وخلق شركات جديدة في قطاع القاولات استعداداً لتحرير التجارة الدولية.

ويرى الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال ضرورة متابعة قطاع الانشاعات للمصري والعربي للتطورات المستمرة في صناعة مواد البناء وتطور المنتجات في الأسواق.

في ختام ندوة تأثير الجات على المقاولات العربية تطوير صناعة المقاولات العربية لتحقيق تعاون عربي في أسواق العمل إعداد المقاولات العربية للمشاركة في السوق العالمية للتشييد والبناء



العالي خاصة تحرير الخدمات وكذلك البحث والتصرف على إيجابيات وسلبيات اتفاقية الجات وتأثيرها على المقاولات العربية لتفادي المضاعفات السلبية والاعداد للمشاركة وبقدرة وكفاءة في السوق العالمية للتشييد والبناء خاصة وأن هذا السوق يتسم بالنمو المتزايد وإن جزءا كبيرا منه سوف يتم في الشرق الأوسط. وقد تضمن برنامج الندوة ثلاث جلسات عمل تحدث في كل منها عدد من كبار الخبراء المصريين والعرب والمستولين الذين عاصروا وعاشوا مفاوضات الجات وتابعوها وشاركوا فيها.

التشييد والبناء. وقد جاءت هذه الندوة لمواكبة الظروف والمتغيرات العالمية في إطار نظام عالمية التجارة والذي يمثل إطار اتفاقية الجات فضلا عن الصعوبات التي يواجهها المقاول العربي في مواجهة الباب المفتوح لمؤسسات المقاولات الاجنبية والتي يسببها يضر الاقتصاد العربي ما بين ٥٠ - ٧٠ مليون دولار سنويا كما يضيع عليه ٤٠ ألف فرصة عمل مقابل كل واحد بالمائة من زيادة حصتها في سوق الانشاءات العربية. وقد هدفت الندوة الى دراسة اتفاقية الجات وما يدور حولها في الساحة الدولية لاعادة هيكلة للنظام الاقتصادي

● أصدرت ندوة الجات وأثرها على المقاولات العربية عددا من التوصيات الهامة في ختام جلساتها التي عقدت في القاهرة يوم السبت الماضي تحت رعاية الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء وشهدتها للدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال ووزير الدولة لشئون البيئة والسيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد حيث القى كلمة الدكتور عاطف صدقي والمهندس صلاح حسب الله وزير الاسكان والمرافق والمهندس عوني السكات رئيس اتحاد المقاولين العرب والمهندس محمد محمود رئيس الاتحاد المصري لمقاولي



المصدر : الشهر سنة ١٩٩٤

٢٧ سبتمبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اجراءات جديدة للمسؤولين المصريين والسوريين لمكافحة

سرقة وتزوير الكتاب المصري

قبل حوالي ثلاث اشهر وبالتحديد في ٢١ مايو للامس آثار الأهرام الأثري قضية سرقة وتزوير الكتاب المصري التي وقعت في بيروت على نطاق لا يستهان به وشملت ايضا بعضا من الدول المجاورة. وتعد عملية السرقة والتزوير للكتاب مئة الف التي لا بد من التصدي لها طرا للاضرار الحساسة التي لحقت بحقوق كل من المؤلف والمشتري المصري على حد سواء بل هي خطر يهدد الحركة الثقافية المصرية ويصير الاقتصاد القومي باعتباره ان تسويق الكتاب من أهم الصناعات هي بالحصار اعتمادا على العقل المصري الذي لم يدخر يوما الجهد والمطاء في سبيل إعلاء مكانة الثقافة القومية والعربية. ولقد كان الأهرام الأثري سببا في نشر تفاصيل ملف هذه القضية على امتداد أربعة اعداد تلتها انبعاثا منه معلوماتها على المستوى الثقافي وحرصا على مساندة هؤلاء الذين يحملون ثمة مسؤولية حماية ومشر الفكر المصري وقد نتج عن تلك المطالبة بضرورة اتخاذ الاجراءات العاجلة لمواجهة هذه الظاهرة المدمرة للثقافة المصرية وبناء عليه فقد اذن للفرق فاروق حسني وزير الثقافة هذه الظاهرة في حق النشر والمؤلف للمصريين وأكد على ان الوزارة ستقدم كل العون وتبذل كل الجهد لتسهيل مهمة لجنة مكافحة التزوير التي شكلها اتحاد الناشرين المصريين لتتمة هذه القضية حتى النهاية فاعلا للجنة الكتاب المصري وعموية الحقوق لأصحابها وقد نالت هذه القضية قرا من اهتمام السيد الرئيس حسني مبارك ووصل الى درجة إصدار توجيهاته وتعليماته للتصدي لهذه الظاهرة غير الاخلاقية.

وبعد رحلة موفقة الى بيروت سحبت خلالها لجنة مكافحة تزوير الكتاب المصري في وضع يدها على بذر التزوير المنتشرة هناك واجراء مشاورات مثمرة مع المسؤولين الذين تعاونوا لاجلها مع الوفد المصري وتحقيق افضل النتائج. توجهت اللجنة الى سوريا كخطوة ثانية على طريق متابعة قضية تزوير الكتاب وذلك في الفترة ما بين ١٨ من شهر سبتمبر الحالي وحتى يوم ٢٢ منه فناء على تكليف وزير

الثقافة المصري بضرورة المتابعة دور فريدة وودا على دعوة اتحاد الناشرين السوريين للجنة لاصحور لول لقاء يتم مع اتحاد الناشرين العرب. وقبل التوجه الى سوريا ارسلت اللجنة خططا الى السيد وزير الخارجية عمرو موسى تنلشده تسهيل مهمتها هناك من خلال السفارة المصرية. وعند استحاب الوزير وسرع نارسال رسالة مميورة الى السفير المصري في دمشق محمد علي شكرى موصحا له أهمية هذه القضية ومدى تأثيرها على الوضع الثقافي في مصر.

وحول رحلة اللجنة الى دمشق قال السيد محمد رشاد صاحب الدار المصرية - اللبنانية للنشر - ان السفير المصري محمود علي شكرى ومعه السيد محمد مجاهد الزيات مستشار السفارة كانا على مستوى ستعرف وعال من تقدير المسئولية والتعاون مما ساعد على نجاح مهمة اللجنة المكونة من السيد محمد رشاد - وللهنيس ابراهيم العلم (دار لتسويق) والسيد هاني طلبة (مؤسسة الأهرام) ممثلا عن المؤسسات الصحفية والسيد محمود رسلان ممثلا عن وزارة الثقافة.

ونقد ككن المسؤولين السوريون على مستوى عال في تقدير المسئولية وحجم خطورة القضية وتحمسوا للإسهام في حلها بوسائل عدة مما كان له عظيم التلنج في إمكانية حل الأمور من الجذور. وعلى ذلك فقد

زينب الامام

كانت اللقاءات مع كل من
رؤيرة التمساحة
السورية والكثورة مجاح
القطار ومع عس القبح

معاون وزير الثقافة مثمرة للغاية ومثلها اللقاءات مع مدير الرقابة على المطوعات السيد محمد الحديقي ولينما عسار لحام مدير مكتبه السيد وعسار سالم رئيس اتحاد الناشرين السوريين. ويشيد اعضاء الوفد المصري بموقف الكتورة مجاح القطار فيقول انها قد اذنت في اجتماعها معهم انه ما من كاتب لو فكر لو مؤلف سوري الا وقد تولى على الكتاب المصري. هذا الكتاب له فصل كبير ولها تلسف لهذه الظاهرة التي يتصدي لها القانون العام للسوري بكل الحرز ومع عدم وجود سر قلوبى خلس لعملية الملكية الأدبية والفكرية وقد وعدت بتدبير مشروع حماية الحقوق الأدبية والفكرية على مستوى سوريا في القريب العاجل. كما اصطلت الوزيرة السورية تعليمات مشددة لحفظ حقوق الكتاب المصري لدى أجهزة الثقافة القائمة لها. وأوصى معاون الوزيرة بضرورة التنسيق بين الاتحادين المصري والسوري فيما لكد مدير عام الرقابة على المطوعات على ضرورة ابلاغ كل ناشر ومؤلف مصري سحسبا محملات التزوير الواقعة عليه لمساعدته على اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لما مدير مكتبة الأسد فقد تم الاتفاق معه على ميم كل عر شنت عليه نهمة للتزوير من الاشتراك في معرض سوريا القادم وما عدسار سالم فقد خال ضرورة التنسيق في المعلومات و تعامل بين الاتحادين السوري والمصري

كانت معه اهم احوارات اللجنة المصرية لمكافحة تزوير الكتاب المصري في سوريا لوائح الاجراءات الصديدة التي اتخذها المسؤولون في دمشق بهدف حماية الكتاب المصري أولا وسنر الوعي بين صفوف الناشرين ورسلهم وشمس لجنة التي حسم ضللهه ومتنوعة استمر لول النجاح في مهمتها القادمة في العاصمة الأردنية عمان.



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توصيات المؤتمر:

- ١- توصي الندوة بالاستفادة من المرونة التي اتاحتها اتفاقية الجات للدول النامية في تحديد الأنشطة في مجال الخدمات المرشحة للتحرير وتحديد وتنظيم تراخيص العمل وتقنين نسب العمالة الوافدة وتطوير صناعة المقاولات العربية وترقيتها فنيا وإداريا لمواجهة المنافسة.
- ٢- بحث الوسائل الفعالة لزيادة كفاءة المقاولات العربية للأعداد للمشاركة بقدرة وكفاءة في السوق العالمية للتشيد والبناء.
- ٣- أن حصول صناعة المقاولات العربية على نصيب عالمي من سوق التشييد والبناء ومواجهتها المنافسة محليا ودوليا يتطلب أن تتحمل الحكومات والاتحادات والشركات المسؤولية بالعمل في اتجاهين هما متابعة دقيقة للتطورات التي تحدث في صناعة مواد البناء واستيعابها وتقديم اللواد المبتكرة وتأمينها التحديث والدعم لصناعة البناء تشريعا وتحديثا واتفاقا وتدريبيا وتعليميا.
- ٤- الإسراع في التطوير والتحديث ولكنساب الخبرات في إدارة عمليات التنفيذ والاهتمام بأعمال التطوير في أعمال إدارة الواقع تخطيطا وإشرافا على التنفيذ.
- ٥- الاهتمام الكافي في نشاط التسويق.
- ٦- التفكير في وضع برامج عملية لإمماج بعض الشركات الحالية العربية العاملة في مجال المقاولات أو إنشاء شركات مشتركة أو شركات جديدة عملاقة لمواجهة المنافسة بحركة إيجابية في الاتجاه الصحيح.
- ٧- عدم التعامل مع العالم الخارجي فرادى وينبغي ذلك من خلال نظرة جادة إلى وسائل التعاون بين الدول العربية لخلق سوق واسعة أمام الخدمات العربية ولا بد من العثور على تلك الصيغة التي تخلق السوق الواسع التي تسمح لنا بالوصول إلى أعلى درجة من الكفاءة.
- ٨- إنشاء الأجهزة الضرورية اللازمة لحماية قطاع المقاولات من السلوك الجائر كما جاء في اتفاقية الجات.
- ٩- أن تطوير قطاع المقاولات العربية وأعداده للتصدير والمنافسة العالمية يحتاج إلى إنشاء قاعدة معلومات وبيانات عن التجارة الدولية في الخدمات.
- ١٠- تحقيق تعاون عربي في أسواق العمل من الدول العربية والاستفادة مما تتيحه اتفاقية الجات وذلك بوضع اتفاقات لتحرير أنشطة تجارة الخدمات بين الدول العربية ومنع المواطنين والشركات العربية معاملة أفضل من المعاملة التي تمنح للدول الأخرى.
- ١١- ضرورة تبادل الخبرات بين الدول العربية في مجالات اتفاقيات الجات بصفة عامة بما في ذلك الانضمام إلى اتفاقية الخدمات وجدولة الالتزامات المحددة بصفة خاصة وكذا دراسة للفرص المتاحة للنفاذ إلى أسواق الدول الأجنبية من خلال التزاماتها في قطاع الانشاءات والمقاولات.
- ١٢- إعداد دراسات عن الأسواق الأجنبية في قطاعات المقاولات والانشاءات وما تتيحه من فرص.
- ١٣- ضرورة تعاون الأجهزة غير الحكومية العاملة في هذا القطاع في تحديد معوقات إنطلاقه في السوق الوطني والدولي، بحيث يمكن تطويره ليكون منافسا في إطار الظروف الجديدة، مع الأخذ في الاعتبار أن الاتفاقية تعطي مرونة خاصة للدول النامية من تقديم الدعم المسموح، وعدم تطبيق الاتفاق في الوقت الحالي على عمليات المقاولات والانشاءات الحكومية بما يتيح حماية للقطاع الوطني والفرص المتاحة له.
- ١٤- النظر في التنظيم الداخلي واللوائح الوطنية لممارسة أنشطة الاستشارات الهندسية والمقاولات والانشاءات بحيث توضع القواعد اللازمة مع مراعاة توافقها مع الالتزامات الدولية في هذا المجال، وبما يعطي العملية المشروعة والمنافسة للعادلة.
- ١٥- أن يقوم اتحاد المقاولين العرب بأعداد سلسلة من الندوات تتضمن المزيد من الدراسات والبحوث في هذا المجال.
- ١٦- أن يقوم اتحاد المقاولين العرب بمتابعة جدية للحكومات العربية لاستيعاب مسؤولياتها أمام دعم المقاول العربي لمواجهة للرحلة القادمة.

استعداداً لـ « الج »

جهاز قوى من يناير القادم لحماية السوق المحلية من الممارسات غير المشروعة في التجارة

كتبت - ليبيبة شاهين :

في يناير القادم يصبح جهاز قوى لحماية الصناعة الوطنية يطلق عليه جهاز الدعم والاغراق .. في إطار الإعداد الهيكلي والفني لهذا الجهاز الهام قدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عقد سلسلة من الندوات بالتعاون مع البنك الدولي ومكرتارية «الجهات» حول امياليها حماية الصناعة الوطنية من الممارسات غير المشروعة في التجارة الدولية .. كد عكفت الندوة الأولى وتبدأ الندوة الثانية في النصف الثاني من أكتوبر القادم .

.. وعلى مدى سنة شهرد تقدم العديد من الندوات في إطار استعداد الأجهزة المصرية لتطبيق اتفاقية «الجات» بعد موافقة مجلس الشعب عليها خلال الدورة البرلمانية القادمة ويشارك في الندوات عدد من الخبراء الأجانب بالمعجبة التجارية الدولية الكندية .

ويعتبر «الاغراق والدعم» من أشهر الممارسات الدولية غير المشروعة في مجال التجارة الخارجية والتي يمكن ان تصاحب بدء تنفيذ اتفاقيات الجيات وتؤدي هذه الممارسات في حالة عدم مواجعتها الى الاضرار المباشر بالصناعات الوطنية وقد شهببت الاسواق المحلية مؤخراً حتى قبل تطبيق الجات العديد من حالات الدعم والاغراق لعدد من السلع الصناعية والاستهلاكية وهي محل بحث الان في قطاع التجارة الخارجية يقول محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان جولة الارجواى تضمنت معالجة شاملة لقضية الدعم والاغراق شملت تحديد



محمود محمد محمود



المصدر : **السياسة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

تحرير التجارة الخارجية بنهاية العام الحالي مشيراً إلى أن هدف هذه الندوات هو شرح الأساليب الفنية الخاصة بالتحقيقات والوسائل المختلفة لإثبات عمليات الدعم والإغراق من عدمها .

نظام أثبت نجاحا

وعن مدى نجاح مثل هذا الجهاز في وقف الممارسات غير المشروعة في التجارة الخارجية .

يقول الدكتور روبرت مارتن الخبير والمستشار التجاري الدولي أن هذا النظام أثبت نجاحا في الدول الصناعية الكبرى كما أثبت نجاحا في الدول النامية مثل شيلي والبرازيل والمكسيك وكوريا .

أضاف أنه في مصر يمكن أن يحقق هذا الجهاز دورا هاما لحماية الصناعة الوطنية والسوق المحلي بشرط توفير المعلومات الصناعية الكافية ..

ويؤكد الخبير التجاري الدولي أن هذا النظام ليس قيودا من قيود الاستيراد البديلة لنظام الحصص أو الترخيف الجمركية ولكنه أداة لتحقيق الحماية الوطنية ضد ممارسات الدعم والإغراق والحكومة المصرية لديها القدرة لتنفيذ أدوات الحماية للمصنعة المصرية والصناعة الوطنية .

وزير الاقتصاد : قواعد وضوابط «مصرية»

والاستفادة من تجارب الدول الأخرى

والمهارات البشرية اللازمة ..
قواعد وضوابط

أشار وزير الاقتصاد إلى أن الوزارة تقوم حاليا بوضع القواعد والضوابط الخاصة بمعالجة هذه الممارسات غير المشروعة وإعادة صياغتها بما يتفق والمعطيات الجديدة مع الاستفادة في ذلك من تجارب الدول الأخرى ذات الظروف المشابهة لمصر .

يؤكد عبدالرحمن فوزي مدير إدارة الاستيراد بقطاع التجارة الخارجية على أهمية وجود جهاز مصري قوي لحماية الصناعة المحلية خاصة أن مصر حررت القوائم السلعية التي كان يحظر استيرادها ويتم استكمال

الخبراء الأجانب :

مراقبة ..

على حماية منتجاتها

قواعد أكثر وضوحا وتفصيلا من كيفية تحديد معنى الإغراق ومعايير الضرر الذي يحدثه الإغراق للصناعة المحلية والأساليب المفروضة اتباعها لمواجهته .

أضاف .. أن مصر على المستوى الحالي قدمت التزامات بتخفيض وربط الرسوم الجمركية وإلغاء القيود غير الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية والسلع الصناعية والمنسوجات والملابس في إطار نتائج جولة أورجواي - ولم يعد هناك وسيلة لحماية الإنتاج المحلي والصناعة الوطنية سوى الأدوات المشروعة التي يقرها النظام التجاري الدولي الجديد وهي الرسوم الجمركية والبيلايين مكافحة الدعم والإغراق والرسوم التعويضية واجراءات الوقاية دون الرجوع إلى الأساليب غير المسموح بها مثل الحظر وتقييد الواردات تأكيداً لخطوات الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها مصر .. ومن هنا تأتي أهمية وضع نظام لضمان حقوق مصر في هذه الاتفاقات من خلال إنشاء جهاز قوى تكون لديه القدرة على تطبيق أساليب مكافحة الإغراق ووسائل منع السلع المدعومة التي تسبب ضررا للإنتاج المحلي .. وتدعيم الخبرات



المصدر :
 المصدر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩٤

قبل بداية العمل بها قريبا:

«مصر والجات» .. إيجابيات قليلة ومتاعب كثيرة احتمالات انخفاض الصادرات وزيادة قيمة الواردات !

كتب الحرر الاقتصادي:

كثيرة هي الآراء والمناقشات حول الآثار التي قد تنتج من توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات» في دورتها الـ ٨، خاصة مع اقتراب بداية العمل بها في يناير القادم، وهذا يجعلنا نتساءل عن موقع مصر بين الآثار الإيجابية، والسلبية.. القاهرة استضافت مؤثرا مؤتمرا حول الجات ومجال التشييد والبناء وهو أكثر القطاعات امكانية في الاستفادة، ولكن ماذا عن بقية القطاعات الأخرى.. ومدى الاستفادة وحجم الضرر الواقع عليها.. يجيب على هذا الخبراء..

تخطيها برفع جودة المنتجات الوطنية، والتعرف على امكانيات ومتطلبات الأسواق الخارجية .
 فقدان للصادرات

اما د. حمدي عبد العظيم عميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية في طنطا وفي رؤية مغايرة يشير بداية الى احتمالات انخفاض الصادرات المصرية في بداية العام القادم وينسبها قد تصل الى ٥٠٪ وذلك بفقدانها الى كثير من الميزات التفضيلية التي كانت متواجدة في اتفاقيات دولية وثلاثية سابقة، وهذا يعني أننا سنفقد (٢) مليار دولار قد تكون قابلة للزيادة فيما بعد، بالإضافة الى احتمالات زيادة قيمة الواردات وخاصة في نطاق السلع الغذائية نظرا لارتفاع أسعارها عقب تحرير التجارة العالمية، وهذا حتما يؤدي الى زيادة أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية، خاصة أن شروط الصندوق والبنك الدوليين تؤكد ضرورة وصولها وتماشيا مع الأسعار العالمية، وهذا أيضا يعني اعباء اجتماعية إضافية.

والأكثر من ذلك الخطر القادم على الصناعات المصرية نتيجة فتح ابواب الاستيراد لكل شيء ومن مختلف الأسواق وهذا يعني قفل المصانع أبوابها إن لم تحسن من منتجاتها هذا بالإضافة الى أنها مطالبة بالبحث عن أسواق خارجية تقبل منتجاتها ولكن يمكن تقليل الآثار الضارة لاتفاقية الجات عن طريق خفض التكلفة الاجمالية للإنتاج، والاهتمام الكبير بالجودة الشاملة وتطويراتها، بالإضافة الى

في البداية قال د. سامي عفيفي حاتم مدير مركز الدراسات الخارجية في جامعة حلوان:

اولا الاتفاقية تعنى العمل فقط بالتعريفات الجمركية الحالية وانتهاء العمل بالتعريفات الجمركية الحمائية والتي تعنى السماح لدخول سلع دون الأخرى كحماية لسلع تنتج محليا، وقد يبدو التخوف واضحا وخاصة في التوقعات التي تشير الى زيادة أسعار المواد الغذائية والزراعية المستوردة وهذا يعني زيادة في اعباء الدول النامية ومنها مصر، ولكن على هذا يمكن الرد بأن الاتفاقية قد قدمت في هذا النطاق استثناءات خاصة للدول النامية ومنها فترات السماح، واتفاقيات خاصة بأهمية التعويض الذي يجب ان تلتزم به الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة والنامية وخاصة التي يبلغ متوسط الدخل أقل من ألف دولار سنويا ومصر من بين هذه الدول التي يحق لها للتمتع بالاستثناءات والتعويضات. هذا بالإضافة الى ان موافقة مصر على الاتفاقية وتنفيذ بنودها يعني أننا ملتزمون بالخطة الإصلاحية المتفق عليها مع الجهات الدولية المانحة، والتي قطعنا فيها شوطا كبيرا ونجاح منقطع النظير وخاصة في مجالات تحرير التجارة والخدمات والعمل بنظام السوق المفتوحة، وهذه فرصة كبيرة لنمو الاستثمارات الخاصة ومشاركتها بشكل امثل في بناء الاقتصاد الوطني ولكن من الطبيعي ان تشهد المرحلة اللاحقة لتنفيذ الاتفاقية الكثير من العقبات، والتي يمكن



المصدر : ١٩٩٤

التاريخ : ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صناعة النسيج

وفي رؤية أخرى يرى د. أحمد أبو اسماعيل وزير المالية الأسبق وفي دراسة حديثة له أنه من الواجب علينا أن نستعد لمواجهة مع الانتاج الاجنبي وان نطور كل النواحي التي سنواجه فيها المنافسة، ولندرس كل قطاع على حدة وتتخذ فيه الاجراءات السريعة التي تجعله قادرا على مواجهة، وخاصة في نطاق صناعة الغزل والنسيج وخاصة ان اكبر عدد من العمال المشتغلين في مصر يعملون في هذه الصناعة، وهذا يتطلب منا تغيير التكنولوجيا المستخدمة وخاصة ان المعدات الحالية ستزيد من تكلفة الانتاج وهذا يقلل من فرص توليدنا في الاسواق الدولية، هذا بالإضافة الى ان توليدنا في اسواق الخدمات يدعونا الى الحرص على اداء الخدمات بالدقة الكاملة وبأقل التكاليف، ولنعني تماما اننا قادرون على عهد سنجد فيه ان الشركات متعددة الجنسيات سيكون لها نصيب كبير في الصناعة والخدمات في مصر، وكل هذه التغييرات من خلال الجات تتطلب منا بذل الجهود والتضحيات من خلال نظام نسير عليه في اعمالنا يحقق لنا اهداف التجويد في الصناعة والزراعة والخدمات وكذلك الاهتمام بالانتاج والانتاجية وربط الاجر بالانتاج مع توجيه الانتاج الى الاصناف التي يطلبها السوق الداخلي والخارجي والتي تحقق اعلى قيمة مضافة مع الاهتمام بالبحث العلمي وعلى الاخص البحوث التي تؤدي الى تطوير الانتاج ومعداته .

الاهتمام بالاسواق القريبة منا وخاصة العربية والافريقية منها .
ايجابيات ايضا :

امام محمد نور الدين محمود عضو للجنة الدائمة لمفاوضات الخدمات في جولة اورجواي «قطاع التشييد» وعضو جمعية المحكمين العرب والافارقة فيرى ان معظم الاتفاقيات التي اسفرت عنها جولة اورجواي تضمنت احكاما تكفل معاملة خاصة وتمييزية للدول النامية، واحكاما خاصة بمعاملة تفصيلية للدول الاقل نموا، ومنها التي تخص الاعتراف بان هذه الدول قد تعاني اثاراً سلبية من حيث توافر امدادات خاصة من المواد الغذائية من مصادر خارجية بشروط معقولة .

والايجابيات الاكثر وضوحا ستكون في قطاع الخدمات والممثل في قطاعات البنوك والتأمين والنقل والسياحة والاستشارات والتشييد والبناء والاعمال التليفزيونية وخدمات العمالة حيث ان الدول تحمي هذه الخدمات من المنافسة الدولية، وهذا يتيح لقطاع التشييد والبناء في مصر وخاصة الشركات العملاقة اسواق كثيرة قريبة منا، وحتى البعيدة التي لم تعمل فيها بعد، وهذا يبدو واضحا في تحرك بعض شركاتنا مؤخرا تجاه السوق الفلسطينية الجديدة وحدثت بالفعل تعاقدات مع الجهات الدولية المانحة لتنفيذ العديد من المشروعات داخل غزة واريضا، هذا بالإضافة الى تقديم سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة مساعدات فنية ومعلومات تنموية.



المصدر: إلش هام

التاريخ: ٢ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس وفد مصر الدائم لدى المقرر الأوروبي بالأمام المتحدة يضيف في تقرير هام:

**هذه هي السياسات والسياسات التفاقية الحياتية لتقرير السلع والخدمات على مصر
انخفاض المزايا التفضيلية لمصر بالخارج وفتح أسواقها يفرض تحديا كبيرا**

● اتفاق «النسوجات والملابس» هل

يعرض صادرات مصر للانخفاض

تسبب للخفض التلاريي لنظام

الحصص وهل يعرض صناعة «الملابس

الوطنية» لمنافسة شديدة بعد الغاء

حظر الاستيراد وتخفيض الجمارك؟



المصدر : المراسم

التاريخ : ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أكد السفير منير زهران رئيس مؤسسة الجات ورئيس البعثة الدبلوماسية المصرية بجنيف في تقرير هام أرسله إلى عمرو موسى وزير الخارجية المصري حول تأثيرات اتفاقية جولة أورجواي لتحرير تجارة السلع والخدمات والتي سيتم البدء في تطبيقها اعتباراً من العام القادم.. أن مصر من المنتظر أن تتعرض خلال المرحلة المقبلة لأزيد من الضغوط لتحرير تجارتها وتحرير الخدمات والاستثمار وقال: إن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري سوف يتعامل مع ثلاث مؤسسات دولية فبالإضافة إلى البنك وصندوق النقد الدوليين سيتم التعامل مع منظمة التجارة العالمية والتي ستشرف على الشق التجاري الذي حددته الاتفاقية وهو ماسيتمثل ضغطاً اضافياً على مصر وعلى الدول الأخرى والتي تمر بمرحلة الإصلاح الاقتصادي..

وأضاف رئيس مؤسسة الجات: إن نتائج «جولة أورجواي» ماضى الأ طول ترفيقية بين الدول التي تحكم في التجارة والاقتصاد العالمي وعلى رأسها الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية.. وذلك بالنظر إلى أن نصيب تجارة الدول النامية لا يتجاوز ٢٠٪ من حجم التجارة العالمية بالإضافة إلى تباين وتناقض مواقف تلك الدول خاصة الدول النامية المصدرة والمستوردة للغذاء.

وأشار رئيس البعثة الدبلوماسية المصرية إلى: أنه من المتوقع أن يزيد حجم تجارة السلع والخدمات نتيجة لهذا الاتفاق بحوالي ٧٤٥ مليار دولار [١٢٪] بحلول عام ٢٠٠٥ وأن يزيد الدخل العالمي بحوالي ٢٣٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٢ إلا أن نصيب الدول النامية في هذه الزيادة موزع بشكل غير متوازن لصالح الدول التي يقوم اقتصادها على التصدير.. وأكد: أن الدول النامية لن تحصل على معاملة «تمييزية» إلا فيما يتعلق بزيادة المراحل الانتقالية لتطبيق الاتفاقيات مقارنة بالدول المتقدمة وبما لا يتعدى عشر سنوات تتساوى بعدها تلك للعامة.. وأضاف: إن الجولة قد أسفرت عن انشاء منظمة التجارة العالمية وذلك تكتمل منظومة إدارة الاقتصاد العالمي من وجهة النظر الغربية بتركبتها الثلاثة الصندوق والبنك الدولي والمنظمة الجديدة.

وحول الجوانب السلبية للاتفاقية على مصر أكد السفير/ منير زهران: أن هناك ٤ جوانب محددة سوف تتعكس سلباً على مصر.. فمن ناحية من المنتظر زيادة أسعار وأردنا من المنتجات الزراعية وهو مأسوف يشكل أعباء إضافية على المستهلك المصري.. كذلك انخفاض صادراتنا بسبب الضوابط والمعايير الصحية والبيئية بالإضافة إلى تعميم اللزاي التفضيلية التي كانت تحصل عليها مصر في أسواق الدول المتقدمة.. كمثال السوق الأوروبية المشتركة والتي سوف تنافس مصر فيها الدول الأخرى بنفس المزايا.

ومن ناحية ثانية: فمن المنتظر أن تتعرض مصر لمنافسة داخلية وخارجية خاصة من الدول الآسيوية نتيجة لانتهاء حظر استيراد الملابس كما ستعرض مصر لمنافسة خارجية نتيجة لانتهاء نظام حصص استيراد الملابس والمنسوجات في إطار الترتيبات متعددة الألياف MULTI FIPER MANAJEMENTS.

كما ستعرض مصر لمنافسة داخلية قوية من الشركات الأجنبية في قطاع الخدمات في الوقت الذي لن تحصل فيه الشركات المصرية المنافسة في أسواق الدول الأخرى في هذا المجال.. أما الجانب السلبي الرابع: فيتمثل في ارتفاع تكلفة العديد من السلع والخدمات نتيجة لاحكام الاتفاق الخاص بالملكية الفكرية (صناعة الدواء والبيوتكنولوجيا وبرامج الكمبيوتر). ومن جهة أخرى أكد السفير منير زهران: أن هناك عدداً من الجوانب الإيجابية للاتفاقية على مصر.. فمن ناحية تتيح الاتفاقية زيادة قدرتنا على التنافس بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية والتي يمكن تصديرها مع محدوديتها (للخضر والفاكهة) أيضاً تعمل الاتفاقية على زيادة إمكانية حماية السوق المصري من سياسة الدعم والاعراق من جانب الدول الأخرى.. كذلك فهناك فوائد لانشاء آلية قوية لغض المنازعات التجارية.. كما سيتم الاستفادة من اتفاق الملكية الفكرية فيما يتعلق بحقوق المنتج والمؤلف بالانتاج الثقافي المصري.. كما أن التواجد داخل النظام التجاري الدولي سوف يوفر الحماية للدول الصغيرة من الإجراءات الانتقامية والانتراكية من الدول الأخرى ويقال من

احتمالات تشوب حروب تجارية بين تكمل الخير.. وأكد السفير منير زهران على: أنه وبالرغم مما يبدو من آثار سلبية محتملة للاتفاق.. إلا أن المحصلة النهائية ستعتمد على كيفية وكفاءة تحركنا خلال المرحلة المقبلة حيث من المتوقع أن يفرض الانخفاض النسبي للمزايا التفضيلية التي تتمتع بها مصر بالإضافة إلى فتح أسواقها، تحدياً كبيراً يتطلب مواجهة فعالة وتطويراً هيكلياً شاملاً لقطاعات الإنتاج المختلفة.

وفي حوار للأهرام مع السفير منير زهران.. سألناه عن رأيه في النقاط التي يجب متابعتها خلال الأيام القادمة وقبل تنفيذ الاتفاق ابتداء من العام القادم ١٩٩٥.. فقال:

أولاً: يجب أن نعلم أن مصر سوف تتعرض خلال المرحلة المقبلة لأزيد من الضغوط لتحرير تجارتها وتحرير الخدمات والاستثمار حيث أننا سنتعامل مع مؤسسة أو منظمة عالمية جديدة وهي منظمة التجارة العالمية وهو ماسيتمثل ضغطاً اضافياً علينا.. فعلى سبيل المثال فإن إحدى النقاط المطروحة هي تحرير الاستثمار في سيناء والتي تحظر الاستثمار الأجنبي إلا في حالتى السياحة والبيوتل.

أما الأمر الثاني: الذي يجب متابعته فهو مايقضى به الاتفاق من قيام شركات القطاع العام للعامة في المجال التجاري بتقديم تقارير دورية لمراقبة نشاطاتها للتأكد من عدم وجود معاملة تمييزية أو دعم.. وهو مايتطلب الاستعداد لتقديم تلك التقارير..

الأمر الثالث: الذي يجب أن نتابعه يتحقق بما تشير إليه الاتفاقية من إمكانية حصول الدول النامية على معونة فنية لمساعدتها في تطبيق مختلف الأحكام المنطوقة بالاتفاقية وهنا فأننا يجب أن نهتد للمجالات التي يمكن أن نستفيد من خبرات الدول الأخرى في هذا الصدد.. (مثل مكافحة الدعم والاعراق والملكية الفكرية..) أيضاً يجب أن نتابع استخدام الدول المتقدمة لمعايير بيئية أو صحية أو مواصفات مبالغ فيها لتقييد وارداتنا حيث أن هذا الأمر قد بات وارداً حالياً..

الأمر الخامس: الذي سوف نتابعه فيتمثل بحرية انتقال العمالة حيث اقتصر الاتفاق على العمالة ذات المستوى الرفيع والمتخصص وليس العمالة الحرفية والتي تتمتع بها الدول النامية هذا وسيتم استكمال المفاوضات خلال الشهور القادمة في إطار فريق تقاوضي وذلك للنظر في الأحكام المتعلقة بانتقال

الاشخاص الطبيعيين.

الأمر السادس: والهام والذي يجب متابعته.. والكلام على لسان السفير منير زهران.. فيتعلق بمراجعة كافة القوانين والأجراءات المصرية للنظمة للنشاط الاقتصادي وذلك لكي تتواءم مع التزاماتنا طبقاً لأحكام الاتفاقية وأصدار القوانين الجديدة التي يتطلبها الاتفاق.

وهنا فأننى أؤكد على: أن التحرك المصري في المرحلة المقبلة سيتطلب تضامراً الجهد والتنسيق الكامل مع القطاعين العام والخاص ورجال الأعمال والمستثمرين لتقديم جدول الالتزامات التي تقدمت بها مصر في مختلف المجالات ومقارنتها بالالتزامات المقابلة من الدول الأخرى للتحقق من وجود توازن فيما بينها ودراسة الجدول الخاصة بالدول المؤثرة والهام بالنسبة لمصر ومقارنة عروض مصر في مجال الخدمات مع العروض المقابلة من الدول الأخرى للتأكد من توازن عروضنا مع العروض المقابلة ويحث كيفية التحرك للمستقبل لتقليل خسائرها وتطعيم مكاسبها خاصة في المرحلة للبقية التي نمر بها في برنامج الإصلاح الاقتصادي.

الأهرام: ركزت «اتفاقية أورجواي» في جانب هام منها على التجارة في السلع سواء المصنعة أو السلع الزراعية.. وهي في هذا الصدد قد ألزمت الدول بتقديم عروض بالتعريفات الجمركية التي ستطبقها على السلع الصناعية.. فماذا تم التوصل إليه طبقاً للاتفاقية وماهى الآثار المتوقعة والخطوات المطلوب اتخاذها من مصر؟

منير زهران: فيما يتعلق بالتجارة في السلع والنفاذ إلى الأسواق فهي نوعين سلع مصنعة ومنتجات زراعية أما فيما يتعلق بالسلع المصنعة فما تم التوصل إليه هو عبارة عن الترتب كل دولة بتقديم عروض بالتعريفات الجمركية التي ستطبقها على السلع المصنعة والمستلزمات به من تخفيضات على تلك التعريفات اعتباراً من يناير ١٩٩٥ حتى يناير ١٩٩٩ وذلك في قوائم تلحق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٤

— المنسوجات والملابس سوف تعرض صادراتنا للانخفاض.. ماهي حقيقة ذلك؟
منير زهران: قبل شرح ذلك لابد أن نعرف ماتم التوصل إليه في هذا المجال أولا: لقد كانت الدول النامية تطلب بحرية للتجارة في هذا القطاع لتمتعه بميزة "كثافة العمالة العالية المطلوبة في هذا القطاع".
هذا: ولقد اتفق على خفض حجم التجارة التي تخضع للحصص في الدول المتقدمة في إطار ترتيبات الألياف المتعددة (وهي ترتيبات مؤقتة خارج اتفاقية الجات) على ثلاث مراحل بنسبة ٤٧٪ خلال ١٠ سنوات وخفض النسبة المتبقية في نهايتها كما ستسمح الدول المتقدمة بزيادة وارداتها في هذا القطاع ونسبته ٦٨٪ خلال هذه الفترة. والالتزام باستيراد نسبة لا تقل عن ٢٪ من استهلاكها المحلي من المنتجات التي لم يسبق لها استيرادها من قبل.

هذا وسوف يلتزم الدول بتقديم عروض بالتعريفات الجمركية ومستلزم به من خفض في هذه التعريفات على المنسوجات والملابس وإلغاء الحظر على استيرادها.. هذا ويشمل الاتفاق معاملة خاصة لعدة مجموعات من الدول غير الأعضاء في ترتيبات الألياف المتعددة في ١٩٨٦.. والدول غير الأعضاء في تلك الترتيبات صغار المصدرين. ويضيف منير زهران: أما بالنسبة للأثار المتوقعة.. لاتفاقية المنسوجات فتتمثل في تعرض صادراتنا للانخفاض نتيجة للخفض التدريجي لنظام الحصص.. بالإضافة إلى تعرض صناعة الملابس والمنسوجات الوطنية لمنافسة شديدة من الدول النامية والمتقدمة نظرا للالتزام بإلغاء الحظر على الاستيراد وتخفيض التعريفات الجمركية. ومن ثم في ضوء التأثيرات السالبة فسوف يكون على مصر القيام ببحث كيفية مساندة هذا القطاع في رفع قدراته التنافسية والتصديرية. وتقييم آثار العمل بنظام الحصص ورفع القيود على الواردات على تجارتنا في هذا القطاع استيرادا وتصديرا بالإضافة إلى بحث كيفية الاستفادة القصوى من المزايا التي يوفرها الاتفاق لمصر باعتبارها من صغار المصدرين.

الأهرام: كيف ترى تأثيرات اتفاق الخدمات على الاقتصاد المصري؟

منير زهران: فيما يتعلق بالخدمات يقضي الاتفاق بقيام الدول بتقديم عروض وطنية في المجالات التي ترغب في تحريرها لفتح بعض مجالات الخدمات أمام الشركات الأجنبية لكي تتمتع بنفس معاملة الشركات الوطنية وفقا للضوابط التي تحددها كل دولة هذا وسوف تلحق العروض المقدمة بالاتفاق.

أيضا يتضمن اتفاق الخدمات إقامة مراكز استعلام للشعافية تنطق بالقوانين والقواعد المنظمة للخدمات خلال عامين للدول المتقدمة وخمسة أعوام للدول النامية. هذا وستقدم الحكومات تقريرا سنويا عن أية تعديلات في القوانين واللوائح المنظمة لهذا القطاع. هذا ويشمل الاتفاق الخاص بالخدمات أيضا نقل التكنولوجيا على أسس تجارية وتحفيز القطاعات الخدمية التي تساعد الدول النامية على التقدم هذا ولم يتم الاتفاق في بعض المجالات وسيتم التفاوض حولها في مدة لا تزيد عن ٨ أشهر. الخدمات المالية وعرض المصنوعات الفنية.. انتقال العمالة المؤقتة.. لتقليل البحري.. ويضيف: لقد تضمن العرض المقدم من جانب مصر مجالات السياحة والخدمات المالية بما في ذلك التلمين والتشجيع وحول الآثار المتوقعة لاتفاق الخدمات على مصر يقول رئيس البعثة المصرية بجنيف: "سوف تتعرض المجالات التي سيتم منحها أمام الشركات الأجنبية للمنافسة الخارجية وسترتبط الآثار بقدرة شركاتنا للمنافسة في هذا القطاع والذي يعتمد على التكنولوجيا المتطورة في كثير من نشاطه.

وجدير بالذكر هنا: أن العروض المقدمة من جانب مصر أقل مما التزمت به في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ويضيف منير زهران: إن الاتفاق يفرض علينا ضرورة العمل على دراسة القوانين والقواعد المنظمة لقطاع الخدمات وبحث كيفية تطويرها لمواجهة الأوضاع الجديدة بالإضافة إلى دراسة كيفية تعزيز قدرة الشركات المصرية العاملة في مجال الخدمات على المنافسة في الأسواق الخارجية خاصة العربية والإسلامية والأفريقية وتحديد المجالات الأخرى التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ويمكن التقدم بعروض بشأنها..

بالإضافة.. هذا ولا يمكن رفع نسبة هذه التعريفات بعد ربطها وتقديمها رسميا إلا في حالة وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات وذلك عن طريق استثناء ومستلزم موافقة أطراف الاتفاقية.. هذا ولقد اتفقت الدول المتقدمة فيما بينها على خفض ثلث التعريفات الجمركية لهذه السلع وإن انتهت كاملة لـ ١١ مجالا من بينها المعدات الانشائية والزراعية.

أما بالنسبة للآثار المتوقعة على مصر فتتمثل في تآكل للميزة النسبية للصادرات المصرية نتيجة لقيام الدول المتقدمة بخفض التعريفات الجمركية على وارداتها مما سيؤدي إلى تعرض بعض الصناعات الوطنية لمنافسة خارجية قوية وتجبر الإشارة إلى أن العروض المقدمة من جانب مصر تضمنت التعريفات الجمركية المطبقة في الوقت الحالي أي لم تقدم مصر تنازلات إضافية عما تطبقه حاليا. وبالنسبة للخطوات المطلوبة لتخاذه من مصر.. فتتمثل في عمل تقييم مفصل لتحديد التخفيضات الجمركية الخاصة بالصناعات التي تهتم مصر وتقييم انعكاسات انخفاض الميزة التنافسية للسلع المصرية في أسواق الدول المتقدمة وتقييم المنافسة المتوقعة من الدول النامية الأخرى داخلها وخارجها. وبالنسبة للمنتجات الزراعية.. والكلام على لسان منير زهران: فقد نص الاتفاق على التزام الدول المتقدمة بالخفض التدريجي للدعم المقدم للمنتجات الزراعية للصناعات وبنسبة ٢٦٪ خلال ٦ سنوات وتحويل القيود الكمية إلى تعريفات جمركية وسيتم التفاوض بعد خمس سنوات على إزالة نسبة الدعم للتبعية. كما يتضمن الاتفاق بالنسبة للمنتجات الزراعية تخفيض التعريفات الجمركية على السلع الزراعية بنسبة ٢٦٪ على ست سنوات للدول المتقدمة و ٢٤٪ للدول النامية على عشر سنوات. هذا وقد تم الاتفاق على مشروع قرار وزاري يلحق بالاتفاقية ينص على تعويض الدول المستوردة الصافية للغذاء في صورة منح أو قروض ميسرة.. كما تم الاتفاق على الإجراءات الصحية والمعايير والمواصفات المطلوبة لتوفيرها لتصدير هذه السلع.

الأهرام: ولكن كيف ترى تأثيرات ذلك كله على مصر؟
منير زهران: لعل التأثير الأول لما سبق ذكره يتمثل في ارتفاع أسعار السلع الغذائية التي تستوردها مصر بسبب إلغاء الدعم.. بالإضافة إلى تعرض بعض القطاعات لمنافسة خارجية في الإنتاج الزراعي والحيواني.. واحتمال التأثير السلبي لحجم المعونة الغذائية التي تلقاها مصر بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية نتيجة لرفع الدعم..

أما إن هناك نتيجة أخرى تتعلق بانخفاض حجم الصادرات الزراعية نتيجة للمعايير الصحية والإجراءات الخاصة بالتعبئة والتغليف بالإضافة إلى المعايير البيئية في المستقل ورغم ذلك لا يفتوتني أن أقول: إن رفع الدعم يمكن أن يؤدي إلى زيادة قدرة الانتاج الزراعي المصري على المنافسة في السوق المتوسط والطويل كما سيحمي بعض منتجاتنا الزراعية من المنافسة غير العادلة (مثل الموالح في السوق الأوروبية مثلا).

وفي ضوء التأثيرات السلبية السابقة سوف يكون على مصر تقييم العروض التي تقدمت بها الدول المتقدمة بشأن المنتجات الزراعية وتقرير قيمة الزيادة السنوية في الواردات الزراعية وخاصة السلع الغذائية والتشاور مع الدول الأخرى المستوردة الصافية للغذاء لوضع محور للآلية المطلوبة لتعويضها عن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية..

بالإضافة إلى العمل على زيادة قدرة الانتاج المصري في المنتجات التي يخضع لها الدعم والحصول على معونة فنية للعمل على مراعاة المعايير والمواصفات الصحية للتق علىها.

الأهرام: يؤكد عدد كبير من الخبراء أن اتفاقية



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ شهر ١٩٩٤

بالإضافة إلى دراسة إجراءات التحلل المؤقت من الاقتضامات
في حالة عجز ميزان المدفوعات أو لحماية رصيد العملات دون
الاضرار بمصالح الأطراف الأخرى والتي يسمح بها الاتفاق.
الأهرام: ما زال يؤثر اتفاقية الملكية ويبدو فعل واسعة فيما بين
مؤيد له وغالبية ترى أنه سيترتب عليه ارتفاع أسعار الدواء
والتأثير السلبي في مجالات الصحة والغذاء كيف ترى ذلك؟
منير زهران: أولا لا بد من إيضاح أن الاتفاق للنظم للجوانب
الفكرية يشمل حق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات
التجارية.. هذا ويهدف الاتفاق إلى إزالة الحواجز التجارية
المتصلة بحقوق الملكية الفكرية مع منح الضمانات الكفيلة بحماية
هذه الحقوق هذا وقد ركز الاتفاق على معايير حماية الملكية
الفكرية من خلال إيجاد نظام قوى لفض المنازعات وقد تضمن
الاتفاق حماية حق المؤلف طوال حياته ولدة - ٥ سنة بعد وفاته
بما في ذلك برامج الحاسب الألى بالإضافة إلى حماية براءات
الاختراع لمدة - ٢٠ سنة وثلثة فترة انتقالية للدول النامية لمدة ٥
سنوات يمكن مدها من خلال منظمة التجارة العالمية ٥ سنوات
أخرى. وفيما يتعلق بالآثار المتوقعة للاتفاق يقول منير زهران: لعل
التأثير الأول لاتفاق الملكية الفكرية يتطرق بالمزيد من الحسم
والصرامة في تطبيق الاتفاقيات الحالية في مجال الملكية الفكرية..
هذا ومن المنتظر: أن تتأثر بعض القطاعات بالاتفاق ومنها
الجامعات والمجالات التي تعتمد على استخدام برامج الحاسب
الكلى والترجمة ولعل هناك تأثير آخر يرتبط بارتفاع أسعار
الدواء والبنود المستتبكة.. وعدد من التأثيرات السلبية في
مجالي الصحة والغذاء. أما بالنسبة للخطوات المطلوبة اتخاذها
من مصر.. والكلام على لسان منير زهران - فتتمثل في إعادة
النظر في القوانين المصرية الخاصة بحماية حق المؤلف
وبراءات الاختراع في ضوء الاتفاق.. ويحث كيفية حماية حق
المؤلف وبراءات الاختراع للمصريين في ضوء الانتهاك الحالي
لنك الحقوق خاصة في الدول العربية والإسلامية ويحث كيفية
الاستفادة من أحكام للمادتين ٨١٧ حيث تضمنتا ضرورة دعم
وتحديث التكنولوجيا ونقلها ونشرها المصلحة للقبالة للمنتج
والمستخدم والوازنة بين الحقوق والواجبات ودعم المصلحة
العامة للشعوب وقطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية
والتكنولوجية.



المصدر :**الأسبوع**.....

التاريخ :**٢٠٠٩**.....**١٩٩٤** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وسط تزايد الاستعدادات لتنفيذ اتفاقية الجات مع بداية العام الجديد

هل تزيد أسعار الواردات الزراعية المصرية

بمليار دولار خلال ٦ سنوات

٢٥٪ فقط مساهمة مصر في التجارة العالمية..!

وإذا كانت الإجابة على ذلك للتساؤل العام والأساسي فإن ثمة حقائق أولية يجب إظهارها أولاً.. فمن ناحية يمكن القول بأن الاتفاقية التجارية التي سيتم تطبيقها بدءاً من العام القادم هي اتفاقية حمى المصدر أساساً، ومن ثم فإن المستفيد منها هي الدول المصدرة.. وعلى ذلك فإن الدول النامية التي سوف تقوم بتغيير هيكلها الانتاجية وتخصص صناعات للتصدير هي الدول التي ستستفيد من الاتفاقية.. وإذا كانت هذه هي إحدى الحقائق الهامة حالياً التي يؤكد عليها المفاريسون الدوليون بجنيهاً فإن وضع مصر الحالي والخاص بمحدودية حجم التجارة المصرية الخارجية مقارنة بحجم التجارة العالمية والذي يصل - كما يقول المستشار علاء نظمي بالكتاب التجاري بجنيهاً - لنحو ٢٥٪.. يضع تساؤلاً هاماً حول كيفية استفادة مصر من الفرص التصديرية التي ستتيحها الاتفاقية بعد فتح الأسواق، فضلاً عن محدودية مساهمة مصر في التجارة العالمية.. يضع قيلاً على تواجدها في الأسواق العالمية والتاحة أمامها.. وبالرغم من الحقيقة السالبة - كما يقول علاء نظمي - فلقد كان لمصر تأثير كبير نتيجة لفتح مصر الاقتصاد والسياسي، وكان هذا واضحاً في المفاوضات.. فعند قراءة المفاوضات نجد أن هناك نصوفاً مصرية موجودة في الاتفاق النهائي..

أما الحقيقة الثانية والهامة.. فهي أن مزايا الانضمام لاتفاقية تحرير تجارة السلع والخدمات أكثر من سلبيات الابتعاد عنها، وذلك في ضوء أهمية العضوية في الجات.. والتي تتيح فرصة لدخول صادرات الدولة العضو لأسواق ١١٦ دولة بشرط أن تكون السلعة جيدة والانتاج مناسب وقادر على المنافسة.. فعضوية إحدى الدول في الجات تتيح لها - وبعد فتح أسواقها بفترة معينة - لتصدير لـ ١١٦ دولة عضو.. فالصين - على سبيل المثال - ليست عضو في الجات، وبالتالي فمن حق الدول الأخرى فرض رسوم جمركية أعلى من الفروض على واردات الدول الأعضاء في الجات..

٣ مليارات جنيه زيادة في فاتورة استيراد

الغذاء المصري خلال ٦ سنوات

وإذا كانت إيجابيات الانضمام للاتفاقية أكثر من سلبياته فإن ذلك لا يعني عدم وجود سلبيات للاتفاقية على مصر.. بل أن هناك سلبيات واضحة وتظهر بصورة خاصة في الاتفاقية الزراعية والتي تعمل على رفع الدعم عن المنتجات الزراعية.. ومن ثم، فمن المنتظر - كما قال السفير منير زهران رئيس مؤسسة الجات ورئيس البعثة المصرية بجنيف - أن تتأثر مصر من جراء رفع الدعم عن المنتجات وما يستتبعه من زيادة في أسعار السلع الزراعية المستوردة، حيث من المنتظر أن تحصل فاتورة الاستيراد المصري بزيادة سنوية تقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار ترتفع خلال ٦ سنوات لتصل إلى مليار دولار، أي أكثر من ٣ مليارات جنيه.. وهنا يقول السفير منير زهران: مما لا شك فيه أن رفع الدعم عن المنتجات الزراعية ووفقاً لاتفاقية الزراعة سوف يؤثر على مستويات أسعار السلع المستوردة.. فالدعم الذي سوف تقوم

● المتابع عن كثب لنشاط الدوائر التجارية حالياً بجنيهاً - وهي الدوائر التي دارت بها المفاوضات الخاصة باتفاقية الجات - لتحرير تجارة السلع والخدمات - يمكنه الاحساس الفوري بالجهود المحمومة الحالية التي تقوم بها معظم الدول - سواء المتقدمة أو النامية - لتقييم نتائج جولة أورجواي، وحصر الالتزامات والتنازلات أو الأرباح والخسائر التي ستجنيها كل منها.. وذلك استعداداً لمواجهة والاستفادة منها قبل البدء في تنفيذ الاتفاقية عملياً في بداية العام القادم ١٩٩٥.. وهو العام الذي سيتم فيه الالتزام بإجراء تخفيضات جمركية وفتح الأسواق وإزالة الحواجز أمام التجارة..

وسط ذلك كله لم يكن من الغريب - كما رصدت وزارة الخارجية المصرية - أن تستمر وسائل الإعلام الغربية في التركيز على توقعاتها الإيجابية لانعكاسات الجولة الخاصة بتحرير تجارة السلع والخدمات على الاقتصاد العالمي ككل، وذلك من حيث الخروج من حالة الكساد للسائبة وما تعانيه الدول المتقدمة من بطالة وتسريع للعمالة من خلال زيادة فرص الاستثمار والتشغيل والناتج عن تحرير التجارة في السلع والخدمات.

ورجوع عدم الغرابة هنا.. يأتي من التغيرات الرسمية لمكاسب الدول المتقدمة من الجات، والتي تصل لنحو ٢٠٠ مليار دولار في مقابل مكاسب للدول النامية لا تتعدى الـ ٧٠ مليار فقط، يذهب معظمها للدول التي قطعت شوطاً كبيراً في الانتاج والتصدير - معظمها اسيوية - وإذا كانت الاتفاقية التي سيتم البدء في تنفيذها بعد شهر قليلة تثير تساؤلاً هاماً وأساسياً يتعلق بما إذا كان قد تم التضحية بالكثير لقرارات لصالح الأغنياء من خلال إنشاء نظام تجاري عالمي جديد يعتمد بصفة أساسية على فتح الأسواق وتحرير التجارة الخارجية للدول من خلال خفض التعريفات الجمركية ورفع الدعم والقيود على الواردات.. وهو ما يعني منافسة غير متكافئة بين الدول النامية ذات الهياكل الانتاجية الضعيفة والدول الغنية ذات الهياكل المتطورة.. إلا أن الاتفاقية تطرح تساؤلات هامة أخرى.. تتعلق بتأثيراتها الإيجابية والسلبية على مصر وكيفية استفادة مصر منها في ظل نظام تجاري عالمي جديد يعتمد على فتح الأسواق وتخفيض الجمارك وتحرير التجارة العالمية من مختلف الحواجز!!

تحرير التجارة.. والفرص غير المتكافئة

بداية يمكن القول أن اتفاقية الجات تستهدف بصفة أساسية فتح الأسواق وتحرير تجارة السلع والخدمات من خلال إجراء تخفيضات جمركية على تلك السلع والخدمات، وذلك في ضوء النظرية الاقتصادية الليبرالية القائلة بأن تحرير التجارة يزيد الانتاج.. لذا فقد استهدفت الاتفاقية.. رفع الحواجز أمام التجارة لزيادة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال فتح أسواق جديدة وزيادة الانتاج والعمالة والاستهلاك والاستيراد..

● ومن هنا.. فإن نقطة الخلاف بين الدول المتقدمة ومعظم الدول النامية تتمثل في وجهة نظر الأخيرة، والتي ترى أن تحرير التجارة من خلال إجراء تخفيضات جمركية وفتح الأسواق لن يفتح فرص متكافئة أمام الدول للتقدم، وذلك في ضوء ضعف الهياكل الانتاجية والقدرات التنافسية للدول النامية.. وهو الأمر الذي سيستفيد للدول المتقدمة اكتساح أسواق الدول النامية وتعمير صناعاتها الوطنية.. فالجات - وكما أكد معظم المراقبين من الدوائر التجارية بجنيف - ليست إلا فرصة تصديرية أو فتح فرص تصديرية.. ومن ثم فمن لا يصدر لن يستطيع الاستفادة، بل سيتم تحريرها من خلال فتح أسواقه ودخول المنتجات الأجنبية لأسواقه ومنافستها لمنتجاتها الوطنية..

وفي ضوء تلك الحقيقة الهامة يصبح وضع بلدان العالم الثالث - ومن ضمنها مصر بالطبع - ذات القدرات التصديرية المحدودة موضع تساؤل وشك فيما لو استطاعت منافسة البلدان الصناعية الكبرى ودخول أسواقها.. أم أن الأمر سينتهي عند فتح أسواق الدول النامية على مصراعيها أمام المنتجات الأجنبية وتعمير الصناعات الوطنية؟

الدول بتخفيضه ليس فقط الدعم الموجه للدخل بل أيضا دعم للصناعات، ومن ثم فإن تخفيض الدعم مرتين.. فالدعم الذي سيتم رفعه بتسري سترتفع بنسبة تخفيض الدعم مرتين.. خلال الـ ٦ سنوات القادمة منذ تطبيق الاتفاقية سيحمل مصر بنحو مليار دولار خلال هذه الفترة . وذلك بافتراض استيراد نفس الكميات، فلو زادت الأسعار في السنة الأولى بنسبة ١/٦ أي بزيادة تقرب ١٥٠ مليون دولار.. ففي السنة الثانية ستبلغ الزيادة ٣٠٠ مليون والثالثة ٤٥٠ مليون والرابعة ٦٠٠ مليون والخامسة ٧٥٠ مليون والسادسة ٩٠٠ مليون دولار.

ويضيف منير زهران.. وهنا فإن التنازلة من لاذي سيحصل نتائج
رفع الدعم.. الدولة أو الشعب؟ بالطبع سترتفع الأسعار على
المستهلك، وهنا فإنني أقول لمن يهون من تلك الزيادات لن الولايات
المتحدة والمجموعة الأوروبية قد تعاونتا مع بعضهما على ٥٠ مليون
دولار في المفاوضات التجارية بينهم الخاصة بالزراعة.. فكيف الحال
بدولة مثل مصر.. أرق حالا اقتصاديا.. عندما تتحمل في أول سنة
١٥٠ مليون دولار وفي نهاية المطاف تتحمل حوالي مليار دولار..

□□ وأسأل رئيس مؤسسة الجات ورئيس البعثة المصرية بجنيف.. ولكن هناك قرار بتعويض الدول الأقل نمواً والمستبعدة الصافية للغذاء.. إذا ما ارتفعت أسعار الواردات الغذائية؟

يجب مثير زهران: لقد أخذ القرار بمبدأ التعويض ولكن تنفيذ
يحتاج إلى مفاوضات والمفاوضات هنا ستكون ثنائية.. فمصر
ستفاوض وحدها وبنزانيا على سبيل المثال ستفاوض وحدها.. وهنا
فإننا نقرر أن أغلب التعويضات سوف تعطى في صورة قروض، ومن
ثم يصبح التساؤل من الذي سيتحمل عبء هذه القروض والفائدة
عليها.. أن الغرب يعتبر أن القرض يصبح ميسرا حتى لو تم تخفيض
الفائدة عليه بنسبة ١٪ فقط.. فهل سيتحمل الشعب فائدة وأعباء
القروض؟! أيضا فإنني لو ضمنت تلك القروض، بالإضافة إلى بعض
المساعدات لمدة عام، فإنني لن أضعنهما العام القادم.. أيضا لا يجب
أن نساء أن خفض مصر الدعم الداخلي سوف يترتب عليه ارتفاعات
أخرى، في الأسعار..

□□ ولكن لماذا لا تستفيد مصر من عمليات رفع الدعم من خلال استئانة صادراتها الزراعية بميزة تقاسمية أكبر بعد رفع الدعم عن السلع المعاملة لها في الأسواق الخارجية؟..

منير ذهران: إن النظرة المثالية تؤكد أن مصر سوف تستفيد بعد ٦ سنوات، وذلك نتيجة تمسيبها مواد غذائية إلا أن الواقع الفعلي يؤكد أن صادرات مصر أقل من وارداتها وبالتالي فنكسر العيب سيقع على مصر لكونها مستورد صاف.

وإذا توقعنا زيادة أسعار المواد الغذائية التي تصدرها مصر وبالتالي زيادة الحصيلة.. فإن الواردات من ناحية أخرى وهى تشكل الجزء الأكبر سوف تزيد.. إذن تصبح الخسارة مبالغة..

الدعم ليس حقا مكتسبا!!

وتختلف «رؤية» المكتب التجارى المصرى فى جيف حول تأثيرات رفع الدعم الزراعى على تكلفة الواردات للصوبه وفى هذا الصدد يقول المستشار علاء نظى بالمكتب التجارى: أولا هناك حقيقة هامه يجب للتاكيد عليها، ألا وهى ان الدعم الذى كانت تحصل عليه الدول النامية ليس حقا مكتسبا، فلابد أن نركز على ان الدول المتقدمه لم تكن ملتزمه بتقديم الدعم، فالدعم كان يعطى قبل ذلك ولمزال لأهداف محدده تتعلق بمساعدة الزراعين لفتح أسواق ونمو الاقتصاد.. وهذا الدعم لم يكن يستمر العمر كله، ولم يكن إجبار.. فلقد كان يعطى من قبل الدول الغنيه لفترة زمنية معينه.. لأن الدعم الذى تحصل عليه الدول النامية ليس حقا مكتسبا، ويضيف: أما بالنسبة لوجهة النظر التى تقول ان رفع دعم الانتاج الزراعى فى الدول المتقدمه، والذى سيتم بناء عليه تخزير الاسعار سوف يؤدى مباشرة الى ارتفاع اسعار السلع النهائيه، فذلك يرد عليه بأن هناك حزمه من السياسات المتكامله الداخليه الزراعيه التى ستطبقها الدول المتقدمه، والتى سوف تؤدى إما لثبات الاسعار أو زياتها بصورة طفيفه.. أو انخفاضها فى ضوء زياده الانتاجيه للرقعه الزراعيه انبيا أو راسيا.. وهو الأمر الذى سيؤدى بالضرورة الى انخفاض تكلفة الانتاج.

ارتفاع الأسعار.. مجرد تكهنات!!

ومع ذلك - وكما يقول علاء نظمي - تبقى مسألة ارتفاع الأسعار نتيجة رفع الدعم مجرد تكهنات أو ليست حقيقة ثابتة في ضوء السياسات المتكاملة، والتي من المنتظر أن تطبقها الدول المتقدمة..

ويضيف للمستور المصري.. ان النظر الى تأثيرات الاتفاقية يجب ان يتم من خلال منظورين اساسيين.. فهذه الاتفاقية على المدى القصير والمتوسط ستكون صعبة البلع في حالة ارتفاع الأسعار نتيجة رفع الدعم.. ومن ناحية أخرى، فإن تحرير التجارة وبخول المنتجات والخدمات الأجنبية التي يمكن ان تكون أكثر قدرة على امتلاك السوق من المنتجات والخدمات المحلية.

أما في المدى الطويل، فإن الاتفاقية ستؤدي إلى استغناء الدول النامية، فالفلاح المصري كان يحجم عن زراعة القمح والثروة.. ولكن عندما أحرر السعر فسيكسب وسوف يستخدم وسائل زيادة الانتاجية وستزيد المنافسة.. كما سيقبل على الانتاج فيما يتعلق بالسلم التي سيكون له فيها ميزة تنافسية.

كذلك فإن تحرير الأسعار في الأسواق العالمية بالنسبة للطن والقرنل على سبيل المثال - سيؤدي إلى زيادة قدرة المنتجات المصرية على المنافسة مع منتجات الدول الأخرى غير المدعومة.. إذن - كما يقول علاء نظمي - ستجد أن هناك نوعين من الدعم، نوع داخلي يؤدي رفعه إلى زيادة الانتاجية من خلال إعطاء الفلاح حافز.. وآخر خارجي حيث يؤدي رفعه إلى فتح للسوق الخارجي أمام القطن والقرنل المصري.. وذلك بالنظر إلى إتاحة الفرصة أمام تلك السلع للتنافس مع مثيلاتها غير المدعومة من الدول الأخرى..

التزامات مصرفی الجات لا تزيد عن

التزاماتهم مع صندوق النقد والبنك الدوليين

قضية أخرى يؤكد عليها السفولون بالكتب التجارى المصرى تتطرق بالالتزامات التى قمتها مصر فى اتفاقيات لاجات، حيث تمت مراعاة لبعاد أساسية.. فمن ناحية لم يوضع شىء فى جداول الالتزامات التى قمتها مصر طبقا للاتفاقية لم توافق عليها الصناعة المحلية سواء صناعة للسياحة أو التأمين أو البنوك، حيث تم أخذ آراء تلك الجهات.. أما الآخر الثانى، فقد تمت مراعاة أن الالتزامات المقامة لاتزيد عن الالتزامات السابق تقديمها فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى سواء للبنك أو الصندوق..

ويشير المسؤولون بالملعب التجاري الى حقيقة ان مصر والنمو
النامية قد اخضعت ميزة تطبيق الالتزامات في اطار الجات في معظم
الاحيان بعد عشر سنوات.. كما ان الالتزامات التي قمتها مصر لا
تخرج عن تلك التي قمتها في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي مع
البنك وصندوق النقد الدوليين.



المصدر : الأهرام

للتش و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١٩ ٢٠١٩

مع إقتراب تنفيذ إتفاقية الجات بدءا من يناير القادم

«الآعباء الاجتماعية» الناتجة عن

الاتفاقية.. كيف نواجهها في

الأمد القصير!

مطلوب «آلية جديدة» للاستفادة

من المميزات وحصر الخسائر

أعد التقارير من جنيف:

شريف جاب الله

التساؤل هو:
كيف سيتم
مواجهة الأعباء
الاجتماعية
الناتجة عن
اتفاقية الجات؟
فعلى سبيل المثال كيف سيتم
مواجهة نقصان رفع الدعم عن
المنتجات الزراعية تلك الناتج التي
سوف ترتبط مباشرة بزيادة في
مستويات أسعار السلع المستوردة
تقدر بنحو ٦٠٠ مليون جنيه في

العام.. وكيف
السيبل الى عدم
تحميل
المستهلك
المصري المحمل
اصلا بالأعباء

بذلك الزيادات الجديدة...
المفاوضون المصريون بجنيف
يؤكدون على: ان الدعم الذي كانت
تحصل عليه مصر من الدول
الغربية واوروبا لم يكن حقا مكتسبا
ولم يكن مستمر للعمر كله.. حيث

الجانب الآخر بعض الجوانب
السلبية خاصة فيما يتعلق
بتأثيرات رفع الدعم عن المنتجات
للزراعة وما سيؤدي اليه ذلك من
زيادة فاتورة استيراد الغذاء
المصري.. باعتبار ان مصر دولة
مستوردة للغذاء.. وتقدر تلك
الزيادة بنحو ٣ مليارات جنيه
خلال ٦ سنوات ويمتوسط سنوي
يصل الى ٦٠٠ مليون جنيه..
ايضاف فإن الغاء نظام الحصص
الخاص بالمنسوجات وتعرض
للسوق المصري للمنافسة الخارجية
من دول النمر الاسيوية يطرح
تساؤلا هاما عن مستقبل تسويق
منتجات المشروعات الصغيرة
خاصة الصناعية والتي رصت لها
الدولة مئات الملايين لتمويلها...؟
واذا كان البعد الاجتماعي
لبرنامج الإصلاح الاقتصادي
المصري يمثل محورا هاما في فكر
وفلسفة وتحرك الحكومة فإن

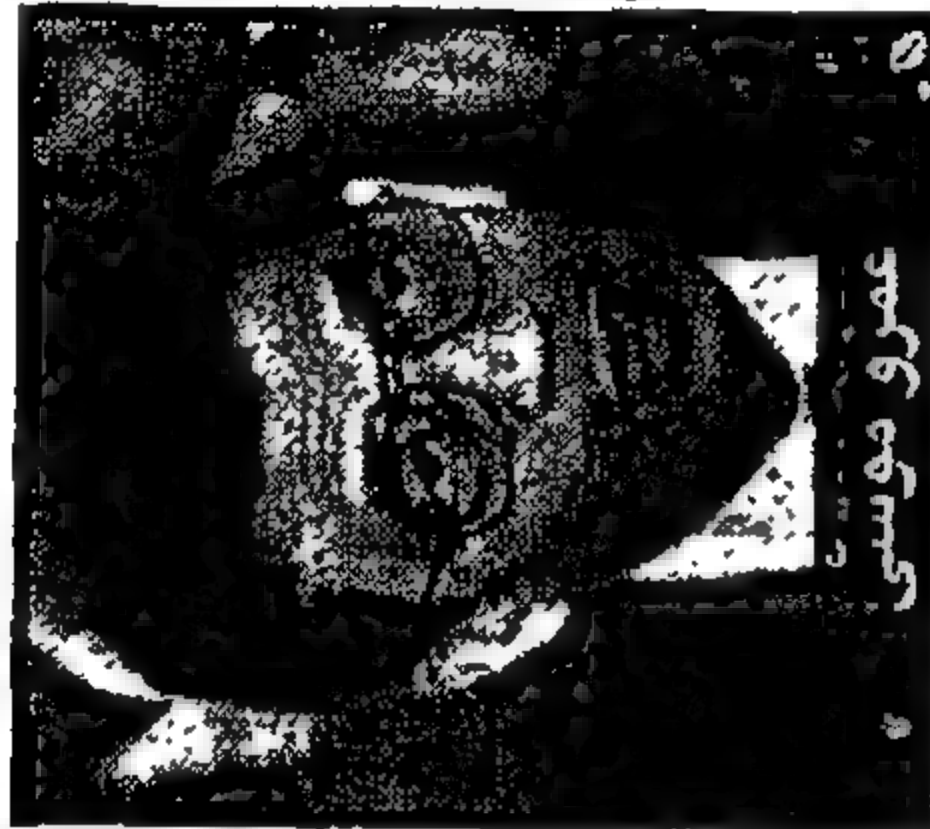
●● خلال الشهور القليلة القادمة
وبالتحديد بدءا من أول يناير القادم
١٩٩٥

●● سوف يتم العمل على تنفيذ
الاتفاقية التجارية العالمية
والمعروفة «باتفاقية الجات لتحرير
تجارة السلع والخدمات تلك
الاتفاقية التي يرى عدد كبير من
خبراء الاقتصاد انها سوف تشكل
نظاما تجاريا دوليا جديدا.. فمنذ
ذلك التاريخ سوف تبدأ الدول
المشاركة في الاتفاقية ومن بينها
مصر في اجراء تخفيضات
جمركية وفتح للأسواق وازالة
للحواجز امام التجارة.. بالإضافة
الى رفع الدعم عن الصناعات
الزراعية وذلك في اطار الاتفاقية
التي تستهدف تحرير التجارة
العالمية.. وبالرغم من وجود العديد
من الجوانب الايجابية للاتفاقية
على الاقتصاد المصري الا أن
المفاوضين المصريين جددوا على

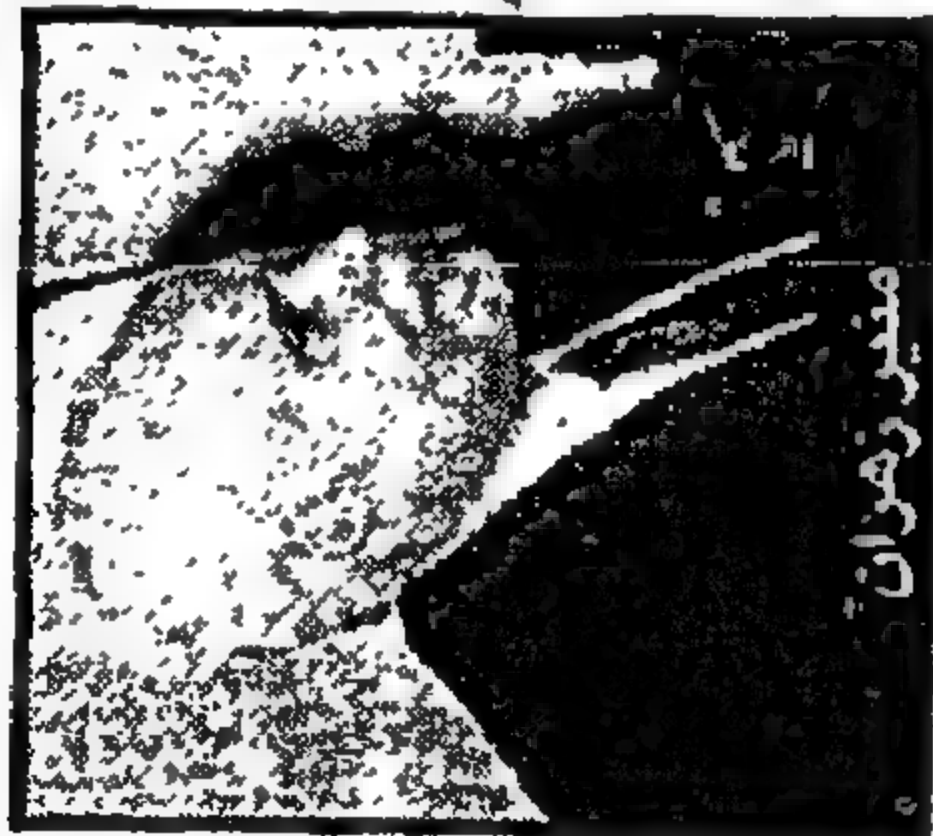
لم يكن اجباريا الا انهم يتفقدون على ان هناك اعباء في «الحدي القصير» يجب مواجعتها...

● نسأؤل آخر وهو عن مستقبل المشروعات الصناعية القهيرة في مصر خاصة بعد التضيقات الجبرية ابتداء من عام ١٩٩٥ - فهل تستطيع تلك المشروعات الترفيع في وجه المنافسة الشرسية الاسيوية ذات التكنولوجيا المرتفعة والتكلفة المنخفضة... وهل تستطيع تلك

المشروعات من الدول إلى الاسواق الخارجية مع إلغاء الحصص وتحرير تجارة المنسوجات!!!
وإذا كان برنامج «الأصلاح الاقتصادي المصري» يعتمد في تنفيذ الشق الاجتماعي الخاص به.. على ودرجة كبيرة وملحوظة.. على



وجود آلية منظمة ومتطورة تتمثل في مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية والذي قدم أكثر من مليار جنيه لإنشاء المشروعات الصغيرة ومعظمها صناعية فإن التساؤل المطروح هو هل سيواجه الصندوق تلك التأثيرات خاصة على مستوى زيارة الإعباء على المستهلك نتيجة



ارتفاع فاتورة الاستيراد.. وهل سيقوم الصندوق خلال الاعوام القادمة بتنفيذ البات جديدة لتنفيذ وتحقيق الشق الاجتماعي خاصة بعد ظهور الانفاقية التجارية ذات البعد الدولي والتاثيرات الاجتماعية عميقة الاثر؟

لم كيف سيتواجه الصندوق تحديات تحرير تجارة المنسوجات وتأثيرات ذلك التحرير على منتجات المشروبات الصناعية التي مولها...!!

ان الاجابة على تلك التساؤلات تستدعى اولا معرفة مكونات الاتفاقية التجارية الجديدة وتأثيراتها ليس فقط الاقتصادية ولكن الاجتماعية ايضا على مصر... لذلك فسوف تقوم في ذلك الصندوق بنشر عدد من التقارير التي تم اعدادها في جنيف.

حول تلك الموضوعات على ان نتابع بعد ذلك الحوار مع المسؤولين بالقاهرة.



المصدر : المصدر :
الكاتب :
.....

التاريخ :
.....
.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا الزمان



من خطايا الناشرين

ضحية أخرى سقطت أخيراً
في دوامة الترهل الثقافي والفكري
التي تعيشها الآن. لقد حذفت أحد
الناشرين لهجراً من روايات
كاتبنا الراحل يوسف إدريس ..
وهو نفس ما حدث مع احسان
عبد القدوس.

وهذه الجراءة الشديدة على
كتابات الراحلين من كتابنا تمثل
ظاهرة خطيرة يجب أن نقف
امامها بكل الحزم.

معنى ذلك ان يصبح من حق
كل ناشر حتى ولو كان لا يجيد
القراءة والكتابة ان يحدف من
كتابات مبدعينا الكبار ما يشاء
وما يريد واذا مرت هذه الاحداث
ببساطة فسوف نجد اعمالاً ادبية
مشوهة بأيدي الناشرين.

ان من حق هذا الناشر ان
يمتنع عن نشر أعمال يوسف
إدريس ويبحث ورثته عن ناشر
آخر.. ويجب أن يسأل هذا الناشر
نفسه هل كان يستطيع ان يحدف
سطراً واحداً لو كان يوسف
إدريس أو احسان عبد القدوس
مازالا احياء بيننا.

ان الناشر بذلك يعطى ند
حقوقاً فيها الكثير من التجاوز
المرفوض .. لان عمل الناشر في
تقييم واختيار العمل الأدبي
ينتهي بموافقته على طبع
الكتاب.. وبعد ذلك ليس من حقه
التدخل من قريب أو بعيد.

واذا رأى الناشر بعد ان طبع
كتاباً ان له رأياً مخالفاً فيه فإن
من حقه ان يمتنع عن نشره.. اما
عمليات الحذف والتعديل خاصة
في أعمال ابداعية فهي مرفوضة
تماماً.

لو ان الكتاب دراسة أكاديمية
أو تاريخية وحدث خلط فيها
لقلنا ان من حق الناشر ان يسأل
اهل المعرفة ويعدل الوقائع
المزور أو الاحداث الخاطئة..
ولكن العمل الأدبي مسئولية
كاتبه وليس مسئولية الناشر..
ومعنى ذلك ان تنتهي علاقة
الناشر بالكتاب كأبداع أدبي
بمجرد توقيع عقد نشره.. ليبدأ
بعد ذلك الجزء التسويقي أو المالي
في عملية النشر وهو مسئولية
الناشر الأساسية.

إن حذف أجزاء من قصص
احسان عبد القدوس ويوسف
إدريس يجب الا يمر بسهولة ..
فلو تركنا هذه الظاهرة لحدث
نفس الشيء في كتب التاريخ
والتراث وأصبح من حق كل
ناشر ان يحدف منها ما يريد.

فأروق جويده



إجراءات يابانية لمساعدة المزارعين بعد تطبيق الجات

□ طوكيو - وكالات الأنباء:

تخطط اليابان للتوصل خلال الأسبوع القادم إلى مشروع لتبني إجراءات جديدة تهدف إلى مساعدة المزارعين على مواجهة المنافسة الأجنبية الحادة خاصة بعد تطبيق اتفاقية الجات للتجارة في العام القادم. وذكر وزير الزراعة الياباني تايشيرو أوكاوا أن أحزاب الحكومة الائتلافية قد انتهت بالفعل من عملية التنسيق بين بنود الخطط الرئيسية التي وضعتها الأحزاب لمساعدة المزارعين. وأشار أوكاوا إلى أن وزارة الزراعة ستبدأ في عقد مباحثات مع وزارة المالية حيث يأملون في الحصول على موازنة لتطبيق هذه الإجراءات. وتخطط وزارة الزراعة للانتهاء من وضع البرنامج في شكله النهائي قبل اجتماع الهيئة الاستشارية الزراعية في الأسبوع القادم. وكانت الوزارة قد حددت نهاية الشهر الماضي كآخر موعد لوضع مسودة الخطة ولكن أوضح أوكاوا أنه سيتم تأجيل هذا الموعد إذا لم تتوصل الحكومة إلى اتفاق.



المصدر : العالم الجديد

التاريخ : ٨ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مدير عام الاتفاقية :

التصديق النهائي على «الجات» قبل يناير

□ جنيف - خاص :

صرح بيتر سائترلاند المدير العام للاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة المعروفة اختصاراً باسم «جات» أن عملية التصديق على الاتفاقيات التجارية التي أسفرت عنها جولة أورجواي تسير في الاتجاه الصحيح إلا أنه حذر من أن النوايا المعلنة بشأن هذه الاتفاقيات لم تترجم بعد إلى حقائق واقعة.

ولم يصدق على الاتفاقيات حتى الآن إلا 26 دولة من إجمالي عدد الدول التي اشتركت في جولة أورجواي والبالغ عددها 125 دولة. ومعظم الدول التي لم تصدق على الاتفاقيات تنتظر أن يصدق أولاً مجموعة كبار المشتركين الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي وكندا، علماً بأن موعد بدء العمل بمقتضى تلك الاتفاقيات بما في ذلك تأسيس منظمة التجارة العالمية هو الأول من شهر يناير القادم. وفي كلمته أمام لجنة الأعداد لمنظمة التجارة العالمية قال سائترلاند إن الاجتماع القادم في 25 أكتوبر يجب أن يحدد فيه



بيتر سائترلاند

موعد وجدول أعمال المؤتمر الأخير المزمع عقده في ديسمبر، والذي سيحدد فيه موعد تأسيس منظمة التجارة العالمية رسمياً والذي سيأتي قبل أيام من بدء العمل بالاتفاقيات التجارية. وعن رأيه في تأخر التصديق حتى الآن قال إن مجموعة الكبار قد حصلوا من برلمانهم على الضوء الأخضر من قبل والتصديق النهائي سيتم حتماً قبل بداية العام الجديد. ومن جانبه أكد بوث جاردنر سفير أمريكا لدى الجات أن إدارة بلاده سوف تمرر تشريعاً بشأن الاتفاقيات في القريب العاجل

وتوقع أن يتم ذلك قبل انفضاض اجتماعات الكونجرس في الخامس عشر من أكتوبر القادم. أما الاتحاد الأوروبي الذي يعاني من نزاعات قانونية معقدة حول المسئوليات الواقعة على عاتق اللجنة التنفيذية وتلك التي تخص الدول الأعضاء قد أكد أنه مازال ملتزماً بموعد بداية العام. وأعرب جين بيير سفير الاتحاد الأوروبي لدى الجات عن ثقته بأن التصديق على الاتفاقيات التجارية سوف يتم في وقت مناسب وذلك بالرغم من أن الاتحاد نفسه لم يتوصل بعد لأي اتفاق حول قانونية الاتفاقيات التجارية. كما توقعت أيضاً الحكومة اليابانية أن يتم التصديق خلال شهرى نوفمبر وديسمبر أما كندا فتتوقع أن تصدر تشريعات بشأن تطبيق الاتفاقيات التجارية في الشهر القادم. وعلى صعيد آخر أشار أندراس سيبزي رئيس أطراف التعاقد في الجات أنه سيبدأ في الشهر القادم إجراء مشاورات حول من سيرأس منظمة التجارة العالمية مشيراً إلى أهمية تحديد هيكل رئاسة المنظمة في اجتماع الجات في ديسمبر القادم.



المصدر : الساعات اليومية

التاريخ : ٦ أكتوبر ١٩٩٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معركة «الجات» الأخيرة!



■ فتحي غانم ■

تواجه اتفاقية «الجات» معارضة شديدة من أصحاب المصالح الخاصة في الكونجرس الأمريكي. وكان موقف السيناتور «ارنست هولتجز» رئيس لجنة التجارة في مجلس الشيوخ مثيرا تعلق الرئيس كلينتون. فالسيناتور «هولتجز» ديمقراطي أى ينتمى إلى حزب الرئيس وهو يمثل ولاية ساوث

كارولينا.. وهى من ولايات الجنوب التى تزرع القطن وبها صناعة نسيج كبيرة. ويرى السيناتور حسب رأيه الشخصى فى مصالح ولايته، أنه لا يستطيع أن يقبل معاهدة تفتح أبواب التنافس فى صناعة النسيج مما قد يؤدى إلى إغلاق مصانع النسيج فى ولايته فأعلن أنه سوف يستقل وضعه كرئيس للجنة التجارة لتعطيل التصديق على اتفاقية الجات وسوف يفتح باب المناقشة فى اللجنة لمدة شهر ونصف الشهر حتى تقوت فرصة عرض الاتفاقية للتصديق فى الموسم الحالى وسوف تأتى الانتخابات النصفية الجديدة فى شهر نوفمبر وهكذا يمر عام 1994 دون أن يصدق الكونجرس على الاتفاقية ولا تستطيع الولايات المتحدة تنفيذ الاتفاقية فى الموعد المقرر لها مع بداية عام 1995 وقال السيناتور «هولتجز» إننا سوف نخسر مليون وظيفة وأنا لا أتحدث عن مصلحة صناعة النسيج فقط بل أدافع عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وقال إنه كان يريد مساعدة الرئيس كلينتون لولا أنه مؤمن بموقفه المعارض للاتفاقية التى سوف تؤدى إلى تخفيض الرسوم الجمركية فى التجارة الدولية بحوالى 740 مليار دولار وبذلك تكون المنافسة متاحة للبضائع القادمة من الدول النامية التى تستفيد من الأجور الرخيصة للعمالة فى خفض أسعار منتجاتها.

ولقد أشارت المخاوف من اتفاقية الجات التقرير السنوى الذى أصدره المؤتمر السنوى لرجال الأعمال والصناعة الذى يقام سنوياً فى مدينة «دافوس» فى سويسرا فقد حذر التقرير الدول الصناعية الكبرى من منافسة الدول النامية وقال أن تطبيق اتفاقية الجات بصورتها الجديدة وتحت إشراف منظمة التجارة الدولية سوف يسمح يتدفق الصادرات من الجنوب إلى الشمال ومن الدول النامية إلى الدول الصناعية بينما تتدفق الاستثمارات من الشمال إلى الجنوب ومن الدول الغنية التى لها فوائض رأسمالية إلى الدول النامية. وسوف تستخدم الدول النامية التكنولوجيا الحديثة وهذا يؤدى إلى هزيمة الصناعات فى الدول التى تدفع أجوراً عالية للعمال ويؤدى هذا إلى إغلاق المصانع وزيادة قوائم المتعطلين ثم تزداد الأمور سوءاً بعد مرحلة معنية لأن المنافسة سوف تعتمد أيضاً على الخدمات. وسوف تنقلب موازين التجارة والمدفوعات لصالح الدول النامية ضد الدول الصناعية الكبرى حالياً.

ودخل المعارضة بقوة «روس بيرو» الذى كان مرشحاً للرئاسة ضد كلينتون وهو ملياردير يطلق صيحات التحذير من خطر الافلاس والانهيار الذى يهدد الصناعة الأمريكية والمجتمع الأمريكى وقد أطلق صيحته الأخيرة قائلاً إنه يسمع الآن صوت الجنوب وهو يمتص الشمال فالجنوب أى الفقراء أشبه بدودة شرهة تمتص الغذاء أو الدماء من جسد المجتمع



المصدر : الشهر السنوي
.....

التاريخ : ٦ شهر ١٩٩٤
.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الغنى. وهو يتفق مع تقرير «دافوس» بأن الازمة سوف تستقبل في المجتمع الصناعي الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة حتى يصبح المجتمع بين خيارين لا ثالث لهما، فلما أن يقبل تخفيض اجور العمال ويواجه تمرد العمال أو غضبهم باليد الحديدية وأما أن يقبل زيادة قوائم البطالة والنتائج الاجتماعية التي تترتب على انتشار البطالة ومثل هذه الآراء التي انتشرت في أوروبا وليس في أمريكا فقط تؤدي إلى تحول العمال من الاشتراكية إلى الفاشية خوفا من شبح البطالة والجوع ويستغل رجال الصناعة وبعض الساسة هذه المخاوف للضغط على العمال لوقف اضراباتهم التي تطالب برفع الاجور بل قد يصل الامر إلى الترحيب بما تذيعه وسائل الاعلام عن اخطار قادمة من الخارج - مثل خطر الاسلام لصناعة كبش فداء تتحول إليه الانظار بعيدا عن الازمة.

ومن ناحية أخرى لا يتردد الجمهوريون في أمريكا في استغلال المعارضة لاثبات عجز الرئيس كلينتون عن انجاز أي اصلاح قد وعد به. فبعد أن اصيب مشروع التأمين الصحي باغماء هذا العام لن يفيق منها حتى العام القادم سوف تكون ضربة قوية للرئيس كلينتون أن يرفض الكونجرس التصديق على اتفاقية الجات بعد أن حاربت الادارة الأمريكية طوال العام الماضي ضد أوروبا واليابان لقرار الاتفاقية والحصول على موافقة عالمية لفتح الاسواق للتجارة العالمية ولقد وصل الامر في وقت ما في العام الماضي إلى ظهور شبح حرب تجارية بالغة الخطورة لم يتراجع شبحها حتى تم التوقيع على الاتفاقية ولا شك أن عدم التصديق أو الرفض الأمريكي سوف يهدد بقوضي شاملة في العلاقات التجارية تؤدي إلى ظهور شبح الحرب التجارية بصورة أكثر بشاعة وخطورة.

ومن هنا اضطر الرئيس كلينتون إلى اصدار تصريحات غير عادية تطالب مجلس الشيوخ بأن يستمر منعقدا - على غير العادة - حتى يقر اتفاقية الجات هذا العام واعلن أنها مسئولية الكونجرس الأمريكي أن يصدق على الجات هذا العام ثم اضاف سوف استخدم كل مالدى من سلطات قانونية لتحقيق هذا الامر.

ورجال الاقتصاد الذين ناقشوا تقرير «دافوس» أو اعتراضات السيناتور «مولنجر» أو «روس بيرو» كشفوا عن تأثير المصالح الخاصة في صياغة المعارضة لأن الأرقام والاحصائيات تقول إن إنتاج الدول النامية لايزيد على واحد في المائة من واردات الدول الصناعية والاستثمارات في الدول النامية العام الماضي لا تزيد على 60 مليار دولار من بينها 24 مليارات للمكسيك و11 مليارات للصين. وهذا المبلغ في مجموعة تافه بالنسبة للاستثمارات العالمية التي تزيد على أربعة تريليونات دولار كل عام فالتهويل والتخويف مبالغ فيهما كما أنه لا شك في أن النمو الصناعي في الدول النامية يتطلب استيراد أجهزة ومعدات وخبرات ورؤوس اموال وإذا حدث وأن تأثرت صناعة ما بالسلب إلا أن صناعات أخرى كثيرة في العالم الصناعي المتقدم تتأثر بالإيجاب فالمسألة ليست دفاعا عن صناعة نسيج في ولاية ساوث كارولينا وليست تصورا مغرضاً حاقدًا للعالم نام يصدر بينما العالم الصناعي يستورد ولا يصدر ولا تستوقع أن تستسكت المعارضة بعد أن يصدق الكونجرس الأمريكي على اتفاقية الجات. ولكن علينا أن نتوقع من السذجين يعارضون مناورات كثيرة أخرى لأنهم يدافعون عن مصالحهم الشخصية ولا تهمهم مصالح المجتمع الدولي.



المصدر : المرفوع

التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس النواب الأمريكي يؤجل التصويت على اتفاق الجات

واشنطن - وكالات الأنباء:
أجل أمس مجلس النواب الأمريكي التصويت على إقرار مشروع القانون الخاص
بتطبيق معاهدة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة - الجات - إلى أول

ديسمبر المقبل. وقض الجمهوريون في
الجلسة التصويت على إقرار المشروع في
الوقت الذي صنف فيه المجلس بسهولة
على لائحة تصد إجراءات مناقشة
مشروع قانون الجات بموافقة ٢٩٨ صوتاً
مقابل اعتراض ١٢٣ آخرين.

وقد أرسل زعماء الجمهوريين
والديمقراطيين في مجلس النواب رسالة
مشتركة إلى الرئيس الأمريكي بيل
كلينتون يتهنون فيها بالعمل سوريا على
إقرار اتفاق الجات. وأكدت الرسالة أن كلا
من الطرفين الجمهوريين والديمقراطيين
يؤيدان بقوة أن يصبح مشروع الجات
للمعرض حالياً أمام الكونغرس قانوناً.
وتترفع الحكومة الأمريكية أن يخفض
اتفاق الجات حجم التعريفات الجمركية
على نطاق العالم بمقدار ٧٥٠ مليار
دولار.



المصدر : الحياة اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩٤

مجلس النواب الأميركي يرحيء التصويت على 'غات'

■ واشنطن - رويترز - وجهه الجمهوريون ضربة سياسية للرئيس بيل كلينتون عندما ارغموا الزعماء الديموقراطيين في مجلس النواب على تأجيل اجراء تصويت نهائي على اتفاق تجاري عالمي الى ما بعد اجراء انتخابات حاسمة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. لكن في علامة ترجع القرار مشروع القانون الخاص بتطبيق معاهدة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (غات) صدق مجلس النواب بسهولة على لائحة تحدد اجراءات مناقشة مشروع القانون بموافقة ٢٩٨ صوتا مقابل اعتراض ١٢٣ صوتا. ومنذ الجمهوريون في المجلس برفض اللائحة مما يقضي على فرص اجراء تصويت على مشروع قانون 'غات' قبل الموعد المقرر لانتهاء دورة الكونغرس اليوم الجمعة. ويأتي المشروع في قوائم الاولويات التشريعية لكلينتون واقراراً منهم بعدم الحصول على

الاصوات الكافية لقرار معاهدة 'غات' ارجأ الزعماء الديموقراطيون التصويت على الاتفاق حتى ٢٩ تشرين الثاني مقابل تأييد الجمهوريين السريع لللائحة. وقال روبرت ميتشل زعيم الجمهوريين في مجلس النواب 'كان هناك عدد كبير من الجائدين غير مستعد لمناقشة مشروع القانون'. واقر بأنه فوجئ بحجم المعارضة الجمهورية. وارسل زعماء الجمهوريين والديموقراطيين في مجلس النواب رسالة مشتركة الى الرئيس كلينتون يقعون فيها بالعمل سوياً لقرار اتفاق 'غات' في وقت لاحق من السنة الجارية. وجاء في الرسالة 'اننا كمؤيدين اقوياء للتوسع الاقتصادي من خلال التجارة الحرة نؤمن بان مشروع 'غات' المعروض حالياً امام الكونغرس يجب ان يصبح قانوناً وان قرار مجلس الشيوخ تأجيل التصويت قوض بمصراحة تامة قدرتنا على

ضمان تأييد قوي من الحزبين لمشروع القانون في مجلس النواب في هذا الوقت'. وارجأ مجلس الشيوخ اجراء تصويت في شأن مشروع قانون 'غات' حتى الاول من كانون الأول (ديسمبر) بسبب مساع زعمائها الديموقراطي ارثست هوليفر. وكان الديموقراطيون ياملون بتحقيق ولو بعض النصر للرئيس من خلال القرار المشروع في مجلس النواب. وقال الممثل التجاري الاميركي سنكي كافنور إنه 'ستعد بالرسالة' وأضاف 'لا يمكن ان تغلب خطوة تأييد اقوى من هذه'. ويعيد اتفاق 'غات' فعليا صناعة قواعد التجارة العالمية. وعندما اقرته في كانون الاول الماضي حكومات الدول الاعضاء وصف القرار بأنه تطور اقتصادي كبير. وتقدر الحكومة الاميركية ان خفض الاتفاق حجم التعريفات الجمركية على نطاق العالم بمقدار ٧٥٠ بليون دولار تقريباً.



الحياة اللندنية

المصدر :

١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكومة الأميركية ترحب بقرار قضائي في شأن غات

● واشنطن - رويتر - قالت الحكومة الأميركية ان صدور حكم يسمح لها بالمضي قدماً في اتفاقية «غات» من دون اجراء دراسة لتقييم تأثيرها على البيئة كان مرضياً. وقال ميكى كاتنر للممثل التجاري الاميركي «ان الادارة مسرورة بقرار المحكمة». وأضاف ان المحكمة الجزائية الأميركية لدائرة كولومبيا اعلنت اول من امس ان البيت الابيض لا يحتاج الى بيان عن التأثير على البيئة فيشرح تأثير الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة. ومن المقرر ان تصبح الاصلاحات الخاصة برفع القيود والمنصوص عليها في اتفاقية «غات» سارية السنة المقبلة بعدما يقرها الكونغرس. وكان مدافعون عن البيئة وحقوق المستهلكين واتحادات عمالية قد اعبوا مراراً عن قلقهم من التأثير الضار لزيادة التجارة على البيئة نتيجة «غات» واتفاقية «نافتا».



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مدير «الجات» يزور القاهرة غدا

كتبت - ابتسام سعد :
يصل إلى القاهرة بعد غد الاثنين
السيد «بيتر سارلان» مدير عام منظمة
الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات
والتجارة) في زيارة تستغرق يومين
وتلبية لدعوة من السيد محمود محمد
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .
ويلتقى مدير عام الجات خلال
زيارته بالمسؤولين لتبادل وجهات
النظر بشأن الأوضاع التجارية
العالمية وآثار اتفاقية الجات على
الدول النامية والتغيرات المتوقعة
بالنسبة لتجارة السلع والخدمات بعد
بدء تطبيق اتفاقية جولة «اورجواي»
التي تم التوقيع عليها في «مراكش»
في أبريل الماضي والتي يتم
بمقتضاها إنشاء المنظمة العالمية
للتجارة كما تضمنت أحكاما جديدة
حول الملكية الفكرية وتجارة الخدمات.



المصدر: الأسبوع

التاريخ: ١١ تموز ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ مدير منظمة الجات:

ثقتنا كاملة في اقتصاد مصر

وصادراتها تستفيد من تخفيضات الجات

أعلن «بيتر سازلاند» مدير عام

منظمة «الجات» (الاتفاقية العامة

التعريفات والتجارة) أن مصر من أكبر

الدول المستفيدة من اتفاقية الجات

وأعرب عن ثقته في الاقتصاد المصري

وقال مدير عام الجات في مؤتمر

صحفي عقده أمس عقب لقائه بوزير

الاقتصاد: إن للنتائج المصرية

ستستفيد من الإعفاءات والتخفيضات

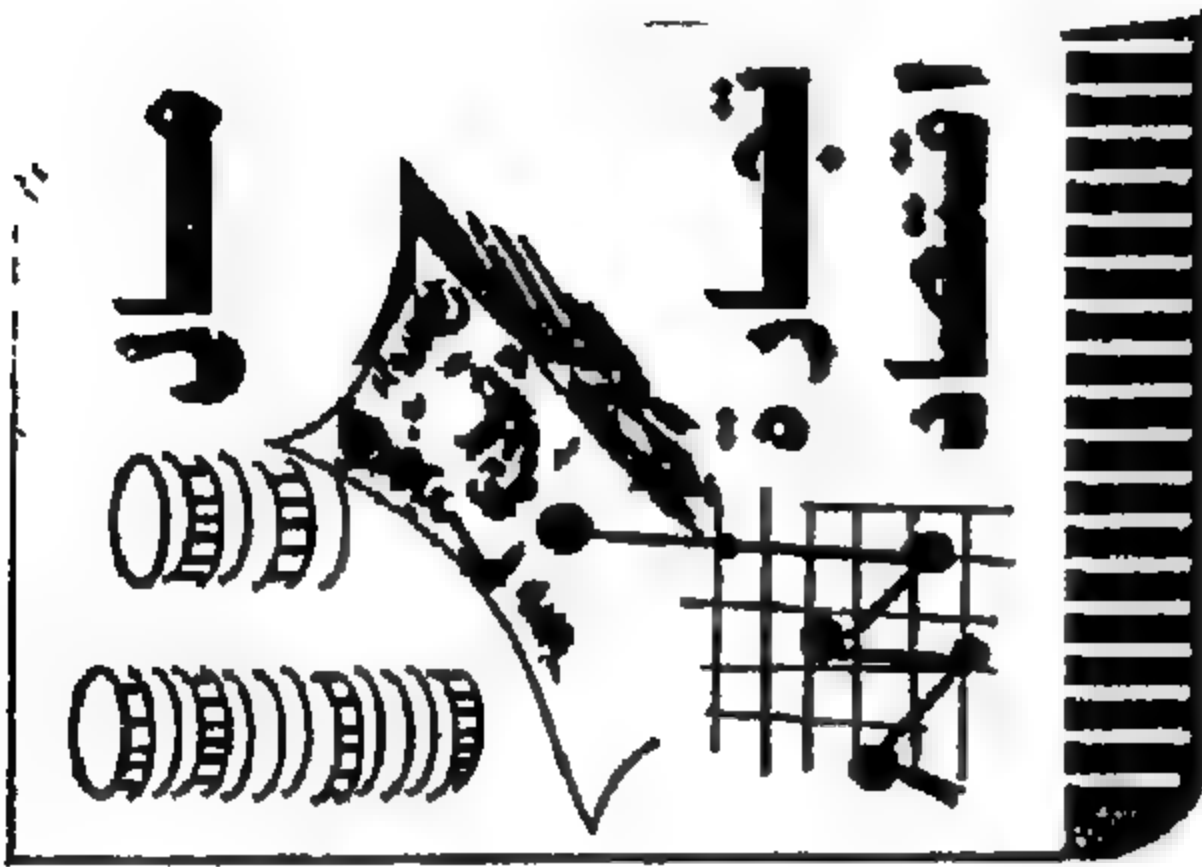
الجمركية التي تمنحها لاتفاقية الجات



المصدر :

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



«بيتر سارز لاند» مديرو عام الحيات في مومبر صحفي مصر من أكبر الدول المستفيدة من نتائج الحيات

كتبت - اجتسام سمعد:

أكد «بيتر سارز لاند» مدير عام منظمة الحيات (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) أن مصر تعد من أكبر الدول المستفيدة من نتائج اتفاقيات الحيات، وقال: إن لديه ثقة كاملة في الاجتسام المصري بما يملكه من كفاءة عالية في إنتاج وتصدير سلع جديدة للأسواق الخارجية في المرحلة القادمة، وأكد أن الصناعة المحلية أن تتأثر سلباً باتفاقية الحيات بل على العكس ستكون الاتفاقية

والها للنفاضة وتعبير وتطوير للتج، مشيراً إلى أن مصر لديها ميزات نسبية في تصدير المنسوجات والملابس والقطن الخام والسلع الزراعية.

جاء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده مدير عام الحيات أمس، عقب لقائه بالسيد محمد، وممثل مصر في مفاوضات «الحيات»، وأخلاف أن هناك العديد من المزايا والأعفاءات والتخفيضات الجمركية، والتي ستزيد من استفادة مصر من الاتفاقية وخاصة في مجال الصادرات حيث تتمتع المنسوجات بتخفيض يبلغ ٢٠٪ في الأسواق الأوروبية و١٥٪ في الأسواق الأمريكية، كما تحظى الصادرات المعينة بتخفيض ١٢٪ في الأسواق الأوروبية، و٢٥٪ في الأسواق الأمريكية بالإضافة إلى التخفيضات الممنوحة للسلع الزراعية في الأسواق الأوروبية وتبلغ ٤٩٪ وفي الأسواق الأمريكية بنسبة ٤٠٪ وإشارة إلى أن صادرات مصر الزراعية سوف بتخفيضات في كافة أسواق العالم بنسبة ٤٠٪ وإشارة إلى أن صادرات مصر الزراعية سوف تستفيد من هذه التخفيضات، وسيكون لمصر القدرة على تنمية وتطوير منتجاتها الزراعية، وسوف تستفيد مصر أيضاً بشكل كبير في مجالات الخدمات خاصة السياحة. وقال مدير عام الحيات: إن فتح الأسواق وتطوير التجارة ضروري لاستمرار نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يتبناها عدد من الدول ومن بينها مصر، نظراً لأن فتح الأسواق يحقق التنمية، وإن أحد العناصر الرئيسية في الاستثمار هو ضمان المستثمر حرية الدخول في الأسواق الخارجية، كما أن جولة أورجواي نتج عنها فتح الأسواق وجذب الاستثمارات، وسوف يساعد هذا على استقرار النظام التجاري الدولي أيضاً.

وأشار إلى أن التجارب أثبتت أن الدول التي حررت تجارتها وفتحت أسواقها هي الدول الأكثر نمواً الآن، مؤكداً أن جولة أورجواي هي - حماية لمصالح الدول الصغيرة والنامية من التحكم السياسي لاية دولة كبيرة، وذلك من خلال تطبيق نظم وإجراءات تعتمد على القانون في

تنفيذها، وتكون ملزمة لكل الدول الأعضاء سواء التقدمية أو النامية، وأضاف أن معظم الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في إطار الجولة في مصالح الدول النامية، وأعلن أنه سيبدأ تنفيذ اتفاقيات الحيات اعتباراً من أول يناير القادم، حيث أعلنت ٣٧ دولة تصديقها الرسمي على الاتفاقيات، وهناك ٦٢ دولة في سبيل الانتهاء من التصديق الرسمي، وسوف يعقد أول اجتماع عام لتعديد موعد الاجتماع المقبل أمام العمالة المصرية بمائلها من الاتفاقيات، وأكد أن جولة أورجواي ستتيح فرصاً كبيرة للعمل أمام العمالة المصرية بمائلها من ميزة نسبية في ظل هذا المجال، وأضاف أن نجاح جولة أورجواي له نتائج إيجابية، وإن فشلها كان سيؤدي إلى خلل في العلاقات التجارية وثقافة قانون الغائب وسيطرة الدول القوية على الدول النامية والغربية بمنطقة القوى مما كان سيؤدي على الانهيار العالمي ككل.

ومن ناحية أخرى اجتمع بيتر سارز لاند مدير عام الحيات مع عمرو موسى وزير الخارجية حيث تم بحث الأوضاع الاقتصادية الدولية والإقليمية، وخاصة إنشاء منظمة التجارة الدولية التي من المقرر أن تبدأ عملها في يناير القادم، وتستعد مصر الآن للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.



المصدر :
الوقت

التاريخ :
١١ شهر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومدير منظمة الجات يطالب الحكومة بالإسراع في تحرير التجارة الخارجية

الجمركية وخطوات إنشاء المنظمة العالمية للتجارة
كما بحث برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري
ومدى ارتباطه بتحرير التجارة الخارجية.
وتحصل الدول الصغيرة مع بدء تطبيق اتفاقية
الجات على مزايا كبيرة في ظل نظام تجاري دولي
يستند إلى قواعد دولية. ويلتقي المسئول الدولي
خلال زيارته لمصر بعدد من كبار المسئولين
بالحكومة لتبادل وجهات النظر حول الأوضاع
التجارية وأثارها على الدول الخامية.

كتب - محمود عبد العظيم:
طالب بيتر فيزر، لاند مدير عام منظمة الجات
الحكومة المصرية بالإسراع في تنفيذ خطوات
برنامج تحرير التجارة الخارجية. أكد لاند أهمية
تحرير التجارة الخارجية لمصر وزيادة حصة
الصناعات المصرية للأسواق الخارجية.
وعقد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد
مؤتمرا صحفيا عقب لقائه مع المسئول الدولي أمس
أكد الوزير بحث الموقف الحالي لاتفاقية التعريفة



المصدر: الممهورية

التاريخ: ١٢ شهر ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات تساعد اليدول النامية

ناقش الدكتور عاطف عبيد
وزير قطاع الاعمال العام مع ميسر
بيتر سيزرلاند مدير عام منظمة
الجات امكانية مساعدة الدول
للنامية ومن بينها مصر في
الحصول على الخبرة والمعرفة
والتقنيات اللازمة لزيادة قدرتها
على المنافسة بالتاجها في
الاسواق العالمية .

وكان سيزرلاند قد عرض
انشاء الاجتماع رغبة للجات في
تقديم مساعدتها للدول النامية
عقب انتهاء مفاوضات جولة
اوراجواي من خلال زيادة صادرات
هذه الدول للدول المتقدمة .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ دراسة امام مؤتمر الدول العربية والجات : المنسوجات والملابس الجاهزة اكبر القطاعات الخاسرة

افتتح امس الثلاثاء وزير الاقتصاد المصري محمود محمد محمود مؤتمر الجات والدول العربية.. الآثار والنتائج. يناقش المؤتمر - الذي ينهى اعماله غدا الخميس - الآثار والمواجهات للجات على القطاعات الاقتصادية العربية مثل الزراعة والمنسوجات والخدمات كما يناقش المؤتمر الذي ينظمه الاستشاريون العرب للإدارة والمشروعات الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الدولية، الفوائد والأضرار وأجراءات المواجهة وكذلك بحث الآثار المتوقعة للجات على الدول النامية بصفة عامة والدولة العربية بصفة خاصة.

ومن الأوراق التي قدمت للمؤتمر الورقة التي قدمها رجل الأعمال السعودي عمر عبدالله كامل حول آثار اتفاقية الجات على الدول العربية بصفة عامة والمنطقة الخليجية بصفة خاصة. وأكدت الدراسة انه اذا كانت الدول العربية تتأثر حتما باتفاقية الجات وخاصة الدول المستوردة للغذاء فان الصناعة العربية سوف تتأثر ايضا وخاصة صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات حيث ستصبح في موضع غير تنافسي مع مثيلاتها الاجنبية، كما ستتأثر ايضا منطقة الخليج وان كان تأثرها ضعيفا في ضوء استثناء البترول من هذه الاتفاقية. وتكررت الدراسة انه بعد ثمانى سنوات من المفاوضات الشاقة التي عرف بجولة اوروجواي وقع مندوبو ١٢٤ دولة من دول العالم منها ٩ دول عربية في مراكش بالمغرب الجولة الاخيرة ليشهد العالم بعد ذلك عهدا جديدا من الأسواق المنفتحة والقواعد متعددة الأطراف والخطوط العريضة الأقوى لتسوية المنازعات الدولية وينظر الى الاقتصاد العالمي والتبادل التجاري بين الدول نظرة أشمل وأعمق من مجرد عقد لاتفاقيات ثنائية ذات مدى قصير. وأضافت الدراسة ان صعوبة الاتفاقية جاءت من واقع كونها تعيد صياغة وتشكيل إطار التجارة الدولية خلال العقود المقبلة وترفع هذه الاتفاقية له أكثر من معلول فهو يعنى ميلاد منظمة للتجارة العالمية بطول عام ١٩٩٥ والتي ستشرف على تنفيذ مئات الأوراق من الاجابات ولتتحول من مجرد اتفاقية مؤقتة للتجارة الدولية الى هيئة دولية حقيقية ولتصبح هذه المنظمة الدعامة الثالثة من دعائم العلاقات الاقتصادية الدولية التي تشمل البنك وصندوق النقد الدوليين، الى جانب إقامة نظام تعديدي جديد لتسوية المنازعات الدولية في مجال التجارة من خلال انشاء لجان تحكيم لفض هذه المنازعات خلال شهور قليلة □

خسام زايد



الليبراليون أبدوا قلقهم من أحداث تغييرات مفاجئة في اقتصادات العالم الثالث

حوار حاد وحام في الولايات المتحدة في شأن المصادقة على "قانون غات"

□ واشنطن -
من بتسي لاون المعلق:

■ انزل الكونغرس الأميركي الأسبوع الماضي هزيمة منكرة بإدارة الرئيس بيل كلينتون عندما تمتع مجلس الشيوخ أولاً ثم مجلس النواب عن الموافقة على مشاريع قوانين كان من شأنها، لو تحولت إلى قوانين، أن تعني موافقة الولايات المتحدة في صورة نهائية على أكثر الإصلاحات زائيكالية في القوانين التجارية الدولية التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة، وهي الإصلاحات التي انتهت إليها جولة أوروغواي من محادثات «غات».

ولم يكن أحد يتصور أو يتوقع أن يقدم الكونغرس الأميركي على ما أقدم عليه، إذ كان من المنتظر والمفترض أن يصادق مجلس الكونغرس الأميركي بسهولة على «قانون غات» قبل السابع من تشرين الأول (أكتوبر) الجاري، أي قبل أن تنتهي دورة الكونغرس للسنة الجارية، وأن يبدأ العمل بالنظام التجاري الدولي الجديد بحلول السنة المقبلة، وذلك على افتراض أن الدول الأعضاء الأخرى في «غات» حذت أو ستحذو حذو الولايات المتحدة ووافقت أو ستتوافق على الإصلاحات بحلول مطلع السنة المقبلة.

وعوض أن يحصل «قانون غات» على الموافقة المنتظرة تقرر أن يعقد مجلس الكونغرس جلسة خاصة في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل للنظر في مشروع القانون الذي قدمته إدارة الرئيس كلينتون، مما يفسح المجال أمام حوار قومي في الولايات المتحدة في شأن مشروع القانون يستمر نحو سبعة أسابيع.

ومن المحتمل أن يكون هذا الحوار حاداً وحامياً، أي كما كان الحوار الذي قاد يقضي نهائياً على اتفاق التجارة الحرة الخاص بأميركا الشمالية (نافتا) العام الماضي. وفيما يتكهن معظم المراقبين بأن الكونغرس الأميركي سيوافق في نهاية المطاف على مشروع «قانون غات»، ربما أدى تأجيل النظر في هذا المشروع إلى سقوطه أو إلى

تأجيل النظر فيه حتى السنة المقبلة وقد يعدل قبل الموافقة النهائية عليه.

وتعزى أسباب ما جرى الأسبوع الماضي إلى ثلاثة عوامل هي تخطيط إدارة الرئيس كلينتون ومناورات الجمهوريين السياسية وانقسام الأكثرية الديمقراطية في مجلس الكونغرس.

وكان استراتيجيو الإدارة الأميركية يهدفوا الطريق بعناية فائقة أمام «قانون غات»، حتى يصل إلى الكونغرس الأسبوع الماضي قبل انتهاء الدورة الحالية، وبموجب أنظمة القوانين، التعجيل في النظر في مشاريع القوانين كان يفترض ألا يحصل أي نقاش في شأن مشروع القانون وأن تتم المصادقة عليه بأغلبية بسيطة.

وكان الدعم الذي ناله مشروع القانون قوياً في أوساط غالبية أعضاء الكونغرس بحيث أشير إلى معارضي مشروع القانون تهكماً بأنهم يؤيدون فكرة الحماية التجارية وأنهم لا يشكلون سوى أقلية تقف على أطراف الجسم السياسي العام على

رغم أن عشرين سناً أميركياً وهذه عضواً في مجلس النواب أعربوا عن تحفظات لزاء الإصلاحات الزائيكالية المقترحة لنخالها على القوانين التجارية الدولية في جولة أوروغواي من محادثات «غات».

لكن سرعان ما انتزع ان عبداً كبيراً من المشرعين الأميركيين لم يكن راضياً بهذه الإصلاحات، ووصل نص مشروع القانون متأخراً إلى أعضاء الكونغرس بحيث لم يتيسر لهم فهم الطبقات التي يقع فيها النص، وزداد ضغط الأعضاء فيما ظهر أن مشروع القانون يتضمن بنوداً يمتدحها كانت «سخية» أكثر من المقبول لمصلحة بعض الجهات. وبين هذه البنود، على سبيل المثال، ما يخفض بدلات الترخيص للاتصالات اللاسلكية على نحو، قال معارضو مشروع القانون، أنه يعود على وكالة أنباء رئيسية هي «واشنطن بوست» بمئات الملايين

من الدولارات في شكل أرباح غير منقذرة. وسرعان ما أوجت القوى المعارضة لمشروع «قانون غات» بأن موقف الـ «واشنطن بوست» الممالئ لـ «غات» كان مرتبطاً بهذا البند بالذات.

من جهة أخرى، أعرب المتشددون في مسائل الموازنة الأميركية، الذين ينتسبون معظمهم إلى الحزب الجمهوري، عن شكهم في أن تخلف إدارة كلينتون العجز في الموازنة الأميركية على نحو يكفي لتعويض الـ ١٢ بليون دولار التي تخسرها الولايات المتحدة من التعريفات الجمركية بفعل مشروع «قانون غات» في السنوات الخمس الأولى من تطبيق هذا القانون المقترح.

وصارت هذه المسائل أسلحة في المعركة التي وقف فيها الديمقراطيون الليبراليون، الممالئون للمستهلك والمعامل، ضد رئيس كان يبدو على نحو مطرد وكأنه جمهوري ممالئ لأرباب العمل. ويدعم الجمهوريون إجمالاً مشروع «قانون غات» لأن كبار رجال الأعمال يدعمونه. لكن نظراً إلى رغبتهم الشديدة في استعادة السيطرة على مجلس الشيوخ وفي استعادة عدد كبير من مقاعد مجلس النواب في انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، كانوا على أتم الاستعداد لحرقان البيت الأبيض من نصير رئيسي مرشحين بذلك على أن الموافقة على مشروع القانون ستحتج حالماً ينتهي كون الانتخابات عاملاً من عوامل هذه الموافقة أو عمنها.

ويتعامل المسؤولون في إدارة كلينتون مع هذا التأخير في مصادقة الكونغرس على مشروع «قانون غات» على اعتباره أنه تكتيك لا هزيمة. في الجدول الزمني الخاص باتفاقية «غات»، ويتوقع المسؤولون أن يتمكنوا من انقاذ مشروع القانون على رغم عرقلة الكونغرس له، وعلى رغم ما أنت هذه العرقلة إليه من انعاش الحملة المضادة لاتفاق «غات» التي شنها منذ فترة ولا يزال ليبراليون مثل رالف نادر والمرشح السابق للرئاسة الأميركية المحافظ جدار روس بيرو وياتريك بوكمانان



اتحاد الولايات المتحدة.

وعندما يعود الكونغرس الى النظر في اتفاقات «غات» سيكون كونغرساً هزياً يعقد جلسة هزيلة

ضعيفة يحضرها الذين لم يتم انتخابهم مجدداً والذين بالتالي لم يعيدوا مسؤولين امام الناخبين الأميركيين.

ولهذا تراهن ادارة كلينتون كما يراهن حلفاؤها المؤيدون لمشروع «قانون غات» على ان يتمكنوا من تفادي الضغوط الشعبية المضادة لاتفاقات «غات» ومشروع «قانون غات». وهي الضغوط التي ربما انعمت ونظمت في غضون الأسابيع السبعة المقبلة.

لكن اعداء «غات» الذين استمدوا بعض التشجيع مما حصل في الكونغرس أخيراً، لن يغفوا على انفسهم فرصة محاولة التخلص من مشروع القانون المقترح. ويبرهنون من جهتهم على ان الأميركيين سيوافقونهم حالما يتمكنوا من لفت انتباههم الى الخلل المتواجد في مشروع القانون وفي اتفاقات «غات». يمكن ان ثلاث ادارات أميركية متوالية شاركت في جولة أوروغواي من محادثات «غات» اتفقت عليها بان حرية التجارة الدولية أمر محمود وأن الاتفاقات التي انتهت اليها هذه الجولة مفيدة للاقتصاد الأميركي. وفي تقدير الحكومة الأميركية ان الخفض الكبير الذي تدعو اليه هذه الاتفاقات في الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعوق الحركة التجارية الدولية سيؤدي الى خفض الضرائب التي يدفعها المستهلكون في العالم بمقدار ٧٤٠ بليون دولار. ويأمل بعض الصناعات الأميركية بما في ذلك صناعة الورق والمواد الصيدلانية والمشروبات والمواد الغذائية المصنعة ومعدات البناء والمعدات الزراعية، في ان تزيد صادراتها على نحو كبير نتيجة الاتفاقات التي تمخضت عنها جولة أوروغواي.

يضاف الى هذا ان الممثلين التجاريين للولايات المتحدة يشيدون بما تضمنته هذه الاتفاقات من حماية للحقوق الفكرية التي تفيد ما يسمى بالصناعات التي لها حقوق فكرية مثل تلك الناشطة في مجالي الموسيقى والافلام السينمائية وبرامج الكمبيوتر والمواد الصيدلانية التي تنمو بسرعة تفوق سرعة نمو أي صناعات أخرى في الاقتصاد الأميركي. ويشير هؤلاء أيضاً الى ان اتفاقات جولة أوروغواي من محادثات «غات» شملت للمرة الأولى في التاريخ، الخدمات، وهو أمر مهم بالنسبة الى الاقتصاد الأميركي لأن

٦٠ في المئة من الشركات الأميركية كلها ينشط في قطاع الخدمات. لكن المناهضين لاتفاقات «غات» يقولون ان الأمر ليس بهذه البساطة. ويشيرون الى ان في كل دولة من دول العالم سيكون هناك رابحون وخاسرون بسبب اتفاقات «غات». ويضيفون ان الصناعات التي يحتمل ان تكون في عداد الخاسرين هي تلك التي تتكلف على الأجور والرواتب أكثر مما تكلف الصناعات الأجنبية المنافسة لها.

وفي مجال المنسوجات واللبسة، سيؤدي اتفاقات «غات» الى خفض الأسعار بالنسبة الى المستهلكين في المدى البعيد، لكن هذا سيحصل على حساب حرمان آلاف الأميركيين من العمل.

ويقول المناهضون ان مثال

المنسوجات واللبسة هو واحد من امثلة عدة لان اتفاقات «غات» الجديدة ستؤدي الى دخول أربعة بلايين عامل جديد مجال الاقتصاد الدولي. ستكون مستعدين للعمل مقابل أجر بشكل جزأً بديلاً من الأجر والعمولات التي يتلقاها العامل المنسوجات في الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى. ومن المنتظر ان يطرأ هذا الوضع للشركات المتعددة الجنسية على اعادة ترتيب نشاطاتها ونقل عملياتها الانتاجية الى خارج الولايات المتحدة، مما يؤدي الى نقل مليون وظيفة من الولايات المتحدة، على حد تقديرات تقالبات العمال الأميركية.

ويستنظر المناهضون لاتفاقات «غات» قائلين ان تحقيق التوازن الدولي في الأجور سيؤدي الى خفضها على نحو حاد بسبب العدد الضخم الذي يزداد بسرعة من العاطلين او شبه العاطلين عن العمل في العالم الثالث. وسيؤدي هذا الى افكار العمال في شمال الكرة الأرضية فيما تبقى اوضاع العمال في جنوب الكرة الأرضية على حالها، على حد قول هيرمان بيلي وروبرت غودلاند في تقرير نشره البنك الدولي.

ويقول منتقدو مشروع «قانون غات» أيضاً ان «غات» الموسع سيؤدي الى احداث تغييرات مفاجئة وقوية في اقتصادات العالم الثالث الهشة السريعة العطب ستتسبب في قلاقل اجتماعية. فمن شأن الغاء الدعم المالي الذي تقدمه الدول للمواد الأساسية ان يزيد اكاليف المواد الغذائية في الدول التي تعتمد على المستورد من هذه المواد، في حين ستؤدي الضغوط الهادفة الى فرض مستويات الانتاجية الشائعة في الدول الناجحة زراعياً، مثل كندا

واستراتيجياً، على دول العالم الى موجات جديدة من الهجرة من الريف الى المدن المكتظة بالسكان في العالم الثالث. وهذه الضغوط ايها ستؤدي على الأرجح الى خفض عدد المزارع التي تديرها او ترعاها العائلات في الولايات المتحدة.

ويجمع المناهضون لاتفاقات «غات» في الولايات المتحدة على امر واحد وهو معارضة النية المتجهة نحو انشاء منظمة دولية جديدة، اي «منظمة التجارة الدولية» التي ستقوى تطبيق التحولات الأساسية في القوانين التجارية الدولية التي يتضمنها إطار «غات» الجديد والتي ستكون لها سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية تتناول الممارسات والقوانين التجارية وغير التجارية في الدول الاعضاء في «غات».

وفي عكس «منظمة التجارة الدولية» ستقوى «محكمة» مؤلفة من ممثلي ثلاث دول بت النزاعات التجارية. وستكون «المحاكمات» سرية. ويقول المناهضون لاتفاقات «غات» ان هذا النظام السياسي الدولي الجديد سينتزع السيادة من الحكومات القومية وحكومات الولايات والحكومات المحلية وينقلها الى هذه الهيئة الدولية الجديدة. ويشي المناهضون من ان تتمكن الشركات المتعددة الجنسية من حرمانها في هذه المنظمة الجديدة في مجالات عدة لا سيما في مجال القوانين السارية الهادفة الى حماية

استنادا الى اتفاقية غات وسياسات السوق والخصخصة:

الشركات العملاقة تستعد لحكم العالم!



زعماء المجموعة الأوروبية: الاستناد الى اتفاقية «غات»

تشرين الثاني (نوفمبر) الامر الذي يبرجىء تصديق الاتفاقية الى الكونغرس الجديد.

واستبعدت اوساط مراقبة ان لا يجري اقرار «غات» من جانب السلطة التشريعية الاميركية لان الرئيس كلينتون متحمس لها كثيرا. لكن الاجتهاد الاميركي القائل بانها ستحد من حرية الحركة التجارية الاميركية قد يكون له تاثير على الوقت الذي ستقر فيه.

ومع اقرار «غات» تكون امكانية انطلاق منظمة التجارة العالمية قد توفرت واصبح من الممكن قيامها. ومن المقرر لهذه المنظمة ان تقوم مع العام المقبل ١٩٩٥ حسب ما جرى اقراره في مدينة مراكش بالمغرب حيث احتفل العالم كله تقريبا بالتوقيع على اتفاقية «غات» من جانب مائة واربع وعشرين دولة صناعية وغير صناعية، غنية وفقيرة، متطورة او في طريق التطور والنمو.

واقرار الغات عندما يحدث فعلا، يشير لبدء عهد العالمية في الاقتصاد، وهو العهد الذي تنفتح اقتصادات

الشركات الكبرى والعملاقة في طريقها لحكم العالم، مستندة لاتفاقية «غات» ولتخصيص الاقتصادات.



ورغم ان اقل من ربع برلمانات العالم اقر الاتفاقية العلة للتجارة الدولية والتعريفات الجمركية «غات»، الا ان المتوقع ان يتم اقرار هذه الاتفاقية من معظم دول العالم بعد ان يوافق عليها الجميع وخصوصا الدول الرئيسية الصناعية الكبرى وبوجه خاص الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا واليابان وعدد كبير من الدول الباقية.

ولقد كانت ادارة الرئيس الاميركي بيل كلينتون من ابرز المتحمسين للاتفاقية. لكن المفارقة هي امتناع الكونغرس الاميركي عن اقرار هذه الاتفاقية. واذا لم يقر الكونغرس الاتفاقية خلال الشهر الحالي، وعلى ابعد احتمال الشهر المقبل، فمن المتوقع ان تبقى للعام المقبل ١٩٩٥ لاسيما وان انتخابات الكونغرس ستجري في شهر



المصدر :
العدد :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٩٤

يوأكب صيغة حل النزاع بين العرب واسرائيل. ذلك كله بإشراف ورعاية قمة الدول الصناعية السبع الكبرى، التي تعتمد في عملها على المنظمتين الإقتصاديتين العالميتين، الأولى صندوق النقد الدولي والثانية البنك الدولي للإنشاء والتعمير. والصندوق والبنك بدورهما يستندان بإعطاء القروض والمساعدات إلى الشركات المالية والمصرفية وهذه الشركات تعتمد على شركات محلية

وشرط هذا كله هو ان تكون الدول التي ستعطي مساعدات وقروضا مقبولة في انظمتها السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية مع مفاهيم النظام العالمي الجديد، والا فان الصندوق والبنك الدوليين يتوليان القيام بتطبيع أنظمة تلك الدول بحيث يتلاءم ذلك مع النظام العالمي الجديد المستند الى مفاهيم حقوق الانسان والديمقراطية والحرية الاقتصادية واقتصاد السوق وبعد المؤتمر العالمي للسكان والتنمية، ربما هناك ضرورة للالتزام بتحديد النسل والقبول بالأجهاز وغير ذلك. وهكذا تكون الدول تحت رحمة شركات تتولى مباشرة

التدخل بشؤون الدول، تحليل وتحريم حسب تقديرات موظفيها وممثليها لدى هذه الدول. وهذا ما حدث مع عدد من الدول العربية والإفريقية والآسيوية. ويرى المرجع ان صيغ التعاون العالمي ضرورية لازمة، وعلى الدول المتقدمة اقتصاديا مساعدة الدول المتخلفة والنامية. لكن ترك الأمور للشركات قد يشكل خطورة بسبب غياب عمل الخدمة وحلول عامل الربح والمنفعة، وهو عامل خطر ويهدد مصالح الدول الا اذا استمر الاشراف من جانب الدول التي تتولى الوصاية على النظام العالمي. والخطر يصبح كبيرا اذا تخلفت دولة من الدول عن الايفاء بقروض قدمها صندوق النقد او البنك الدوليان او بعض البنوك الخاصة والشركات، عندها يصبح اقتصاد دول بكامله مرتعنا لتلك الشركات، اكانت بنوكا ام شركات متعددة. وهذا الارتعان يصبح اثره كبيرا على السياسة ايضا. من هنا جاء الربط بين حل مشكلة الشرق الاوسطيين الغاء او تأجيل دفع بعض ديون دول هذه المنطقة. كذلك الحال بالنسبة للعلاقات بين الصين وبين الولايات المتحدة الاميركية، حيث جرت مبادلة حقوق الانسان بمبدأ اقتصادي هو منح الصين حق الدولة الاكثر رعية.

ويعتبر المرجع ان التعاون الاقتصادي ضروري ولا مفر منه لانه يوفر الاموال لاستثمارات الدول، اكانت غنية ام فقيرة. وجاء في تقرير لمنظمة «الانكاد» الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ان التدفقات المالية للاستثمارات الخارجية الى البلدان النامية لعبت دورا رئيسيا في تجاوز الانتكاسات الاقتصادية الكبرى. ففي العام ١٩٩٣ وصل حجم التدفقات المالية الى ١٩٥ مليار دولار، وكانت كافية لانها في اسواق كثيرة من الدول، رغم انها كانت اقل من تدفقات العام ١٩٩٠ التي قدرها التقرير بـ ٢٣٢ مليار دولار.

الدول بعضها على بعض بحرية مطلقة تقريبا رغم المخاطر والتناقضات التي سترافق ذلك. وقرار الاتفاقية يتلاقى مع ما جرى ويجري الترويج له، اكان بالترغيب او التهيب، وهو تحويل مؤسسات وشركات وهيئات حكومية وتابعة للقطاع العام الى القطاع الخاص بتولى امرها باعتباره الاقدر والاجدر بإنجاحها. والقطاع الخاص هو في الواقع عالم الشركات الكبرى، اكانت العائدة للأفراد او للجماعات، اكانت محيدة، او مختلطة مشتركة او غير ذلك. وعملية التحويل تلك عرفت في العالم بالتخصيص او الخصخصة او التخصيصية وهكذا.

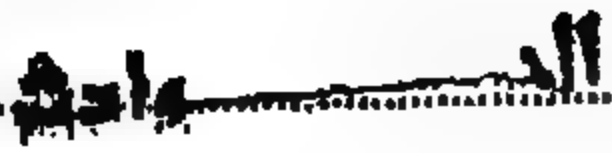
ومع الاقرار النهائي للاتفاقية وقيام منظمة التجارة العالمية وتقدم عمليات التخصيص او الخصخصة، تكون الشركات الخاصة والمشاركة والعالمية قد اصبحت في الطريق للامساك بالاقتصاد العالمي. عندها يكون دور الدول قد تراجع كليا ليترك المجال للشركات كي تحكم العالم فعلا.

هذا الكلام للخبراء الاقتصاديين لم يعد مجرد تقدير وفرضية، بل اصبحت حقيقة خصوصا بعد ان ترك المجال لمؤسستين دوليتين اقتصاديتين ان تحكما العالم هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ويبدو ان الامم المتحدة تعمل لهذا الاتجاه الاقتصادي العالمي، او لهذه العالمية الاقتصادية وتجد فيها امرا ايجابيا، فلقد جاء في تقرير لاحدى المنظمات المختصة التابعة للأمم المتحدة ان الاقتصاد العالمي اصبحت اكثر ترابطا وتكاملا، واصبحت الشركات المختلطة والمتعددة الجنسيات تلعب الدور الرئيسي في اقتصادات العالم.

وجاء في التقرير ان عدد تلك الشركات يزداد بحيث وصل عددها الى ثلاثة الاف وسبعمئة شركة، مع فروع لها في جميع انحاء العالم تصل الى حوالي مائتي الف فرع. اما المبيعات التي تتعاطى بها فيقارب حجم الاموال المتداولة بشأنها حوالي خمسة الاف مليار (تريليون) دولار، وهو رقم ضخم اضافة الى انها اتاحت المجال لحوالي ثلاثة وسبعين مليون شخص للعمل فيها، وهذا يمثل نسبة مرتفعة من حجم العمالة، بحيث تصل تلك النسبة الى عشرة بالمائة، ونسبة عشرين بالمائة من حجم العمالة في البلدان الصناعية وحدها...

ويقول مرجع اقتصادي مختص ان الية امساك الشركات العالمية باقتصادات العالم تبدأ من جانب الدول التي تتولى الوصاية على العالم والاقتصاد العالمي اي من جانب النظام العالمي الجديد الذي يعتمد بدوره على أنظمة اقليمية ومنظمات تتوزع كلها في جهات العالم الاربع، من منظمات الدول الاميركية اللاتينية، الى جنوب غرب آسيا، الى اوروبا، الى افريقيا التي لم يقم نظامها العام رغم وجود منظمات محلية مثل «ايقاد» التي تضم اثيوبيا وكينيا واوغندا والصومال والسودان واريتريا. وحاليا في الشرق الاوسط يحاولون تظهير نظام جديد



المصدر:

31-571E

التاريخ :

وجاء في التقرير ان تأثير الاستثمارات الخارجية المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات كان يختلف بشكل كبير من منطقة الى اخرى: فقد حصلت بلدان شرق وجنوب شرق اسيا على ٥٧ بالمائة من التدفقات الكلية للبلدان النامية. اما التدفقات الى اميركا اللاتينية وبلدان البحر

الكاربيبي في اوائل التسعينات فكانت اكثر من ضعف هذه التدفقات في الثمانينات. وبالنسبة للبلدان الافريقية، كانت تدفقات الاستثمارات الخارجية في حدود الثلاثة مليارات دولار، رغم التزام معظم دول افريقيا بعمليات التصحيح الهيكلي فيها. وبلغت التدفقات الى جميع دول اوروبا الوسطى خمسة مليارات دولار.

وأختصر التقرير دور الشركات فقال انها لعبت دورا قياديا في عملية التبادل الاقتصادي العالمي، فقامت بدور التاجر والمستثمر وموزع التكنولوجيا والمحرك للناس. واعتبر ايضا ان دورها اساسي في التكامل الاقتصادي لجهة تغيير طبيعة الاقتصاد العالمي، بحيث تتمكن القدرات الانتاجية من ان تمتد خارج حدود الدول، لذا فان ثلث الانتاج العالمي يأتي من هذه الشركات.

ويأتي تسليط الضوء على دور الشركات في وقت تعقد اجتماعات صندوق النقد الدولي في مدريد لاعادة النظر في السياسات التي يتبناها، ان بالنسبة للقروض او بالنسبة للثديقات المالية الى دول العالم كلها. ويقول ميشيل كامديسو، المدير العام للصندوق، ان التعامل بحذر مع سنوات النمو يعد احد مسألتين اساسيتين ستتناولهما الجمعية العمومية للصندوق في اجتماعاتها السنوية في العاصمة الاسبانية. واجتماعات الصندوق يحضرها مسؤولون من اكثر من ١٧٥ دولة يبحثون كل شيء من المستقبل الاقتصادي في الدول الصناعية الغنية الى محنة الفقراء في افريقيا واسيا.

وتبين أن إدارة الصندوق تحمل خطة قال كامديسو إنها تقضي بتقديم خمسين مليار دولار لجميع الدول الأعضاء في الصندوق من خلال اصدار لحقوق السحب الخاصة، وهي العملة المصطنعة الخاصة بالصندوق. ويرى كامديسو أن الاموال ضرورية لتلبية الطلب العالمي المتزايد على رؤوس الاموال لتمويل النمو العالمي مستقبلا. لكن الدول الغنية تعارض هذه الخطة وتقرح اصدارات اصغر حجما من حقوق السحب الخاصة بما يقرب من ٢٤ مليار دولار لمساعدة بعض الدول المحتاجة وليس الدول كلها.

هذا الضبيح المالي الكبير في رأي المرجع الاقتصادي

يجب ألا يخفي الاختراق العالمي لاقتصادات الدول وخصوصا التي مازالت في طور النمو. وهذه الاقتصادات كلها يجري ادخالها في قناة وحيدة هي تخصيص الاقتصاد واقتصاد السوق. فاذا كان التخصيص يقضي بنقل معظم الاقتصاد في دولة من الدول من جانب الدولة نفسها الى ملكية ومسؤولية شركات تابعة للقطاع الخاص، فان ترك الاقتصاد خاضعا للعبة السوق وتوثير الحرية الكاملة لهذه اللعبة ايضا يتيح سيطرة للقطاع الخاص وشركائه. وفي الحالتين هناك دعم عالمي لهذا النوع من الاقتصاد، عن طريق الاقتراض والمساعدات، الامر الذي يجعل اللعبة متكاملة بين داخل وخارج لتؤدي بالنتيجة الى سيطرة القادرين اقتصاديا، حتى ولو كان ذلك على حساب الفقراء والمحتاجين الذين لا يستطيعون الصمود وسط حلبة التنافس.

وإذا كانت عملية التخصيص ولعبة السوق بعيدة،
عن الدولة، فمعنى هذا أن المواطن فقد حماية الدولة له.
حتى الدولة نفسها التي قبلت باختراق اقتصادها لكسب
بعض القروض التي تتحول إلى ديون ذات اعباء تصبح
هي أيضا فاقدة للحماية. من هنا لابد من دراسة دقيقة
ومتأنية لهذا التوجه العالمي لرمي اقتصادات الدول في
رهان غير محسوب العواقب. فالتخصيص أو الخصخصة
امر مفيد اقتصاديا لما يوفره للاقتصاد من قدرات شركات
وافراد من اموال وخبرات، وكذلك حرية الاقتصاد
ضرورية لانها تحرك الاقتصاد بعيدا عن الروتين والجمود
وسيطرة العمل الوظيفي عليه. لكن السير يهذين الامرين
ببطء وبخطوات مدروسة امر ضروري في رأي المرجع
الاقتصادي المختص، وذلك لتلافي اي تجاوزات واضرار
بمصالح المواطنين الفقراء الذين يفترض ان يتم كل شيء
من اجل مصلحتهم. اضافة الى امر ضروري وهو عدم فتح
اقتصادات الدول للشركات، وانما ابقاء وصاية الدولة
ومراقبتها المسبقة واللاحقة لعمل الشركات ونشاطها.
وهذا ما اعلن عنه مؤخرا في المملكة العربية السعودية
ومصر وسوريا وبعض دول المغرب العربي من ان التوجه
الاقتصادي الجديد يجب ان لا يكون على حساب المواطن.
لندن - «الحوادث»



المصدر : الأخبار

١٤ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

اللجنة الجمركية العربية تقرر إنشاء اتحاد عربي للعمل مع الجات

السرية لمواجهة التغيرات الاقتصادية الدولية التي تواجه دول المجلس والسعي إلى إنشاء اتحاد جمركي عربي لتنسيق العمل مع منظمة التجارة العالمية الجات . كما قررت البدء فوراً في دراسة امكانيات إنشاء برنامج متكامل لتنمية التجارة العربية بين ١٠ دول عربية هي : مصر والأردن وتونس والسعودية والجزائر وسوريا وقطر والكويت ولبنان والمغرب واليمن .

كتب بدر الدين ادهم :
انتهت اللجنة الجمركية وشؤون التخطيط وتنسيق التجارة العربية لمجلس الوحدة الاقتصادية أعمالها أمس . قررت اللجنة زيادة حجم التبادل التجاري بين بلدان المجلس وتوسيع قاعدة الاشتراك في السوق العربية المشتركة في إطار التطور الجديد الذي يقضي باعتبار السوق ودولها منطقة تجارة حرة . كما قررت اللجنة العمل على وجه



المصدر : المصالح اليوم

١٥ أكتوبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من الفائز في معركة اتفاقية الجات؟ تأخير الموافقة على الاتفاقية يحبط احلام رجال الأعمال بغزو أسواق العالم

عادة لا تحت واشنطن كبار اصحاب الاعمال لينهضوا من مقاعدهم ليحلموا بصوت عال بشأن القضايا الاقتصادية الحدية لكن نظرا لان الكونجرس كان على وشك ان يصدق في الاسبوع الماضي على اتفاقية التجارة العالمية الجديدة ، احدى اهم التشريعات الاقتصادية في تاريخ الولايات المتحدة فإن واحدا من كبار الاقتصاديين لأكبر شركة تصدير مواد غذائية بالبلاد وهو «ديك جادى» من «كون أجرا» اضطر لان يقول ان امريكا في طريقها لزيادة انتاجها من القمح واللحوم والماشية والدواجن باختصار لاقتحام الاسواق الأوروبية

وتعتزم الادارة الامريكية ايجاد 300 ألف وظيفة جديدة بحلول عام 2004 ويؤكد العضو الجمهوري بالكونجرس نيوت جنجريتش لمسئول البيت الابيض انه سيصوت لصالح اتفاقية «الجات» ، والتي تعنى وفقا لما يقوله البيت الابيض تخفيض الضرائب لصالح امريكا على مستوى العالم بما قيمته 750 مليار دولار على مدار السنوات العشرة القادمة من خلال تخفيض اسعار السلع الواردة رغم ان جنجريتش نفسه عارض خطة كلينتون للرعاية الصحية وغيرها من الخطط في الكونجرس.

ووافق جنجريتش مع رئيس الكونجرس توم فولى على العودة الى واشنطن في نوفمبر للتصويت على هذا

التشريع وامر على انه يمكن بسهولة التصديق عليه واذا تم هذا فإن هذه الاتفاقية ستضع ما يعادل 1.700 دولار في الحساب البنكي للأسرة الامريكية العاملة خلال 10 سنوات، وذلك طبقا لتقديرات البيت الابيض وفي حين ان اغلب الامريكيين لا يعرفون قيمة الفوائد العائدة عليهم فإن المسؤولين في الشركات الصناعية يتأهبون لجنى الفوائد. ويقول دواين اندرياس رئيس شركة آرثر دانيالز ميدلاند وهي شركة لانتاج المواد الغذائية والحبوب ان هذه الخطوة هي اكبر خطوة في اتجاه التجارة الحرة حدثت في تاريخ العالم ويضيف موريس جرينير رئيس امريكان انترناشيونال جروب، وهي شركة تأمين عملاقة انه اذا فشل الكونجرس الامريكى في التصديق على جولة اورجواى فسيضيع الامل في اى تحرير للخدمات المالية والاسواق من هذا كما يقول ستثوث صورة شركته وكذلك ستفقد الولايات المتحدة مصداقيتها. كما ان النكوص عن هذه الاتفاقية سيسبب القلق للبيت الابيض فمماذ ان

تولى بيل كلينتون رئاسة امريكا فقد حقق نجاحات رفعت الى مستوى يطل التجارة الخارجية المتزايدة حيث اتخذ موقفا متشددا عما اتخذته سلفه جورج بوش تجاه الاسواق اليابانية المغلقة واستطاع بعد فترة من التردد ان يفوز في معركة مع حزبه ليوافق الكونجرس على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

وهذه المعركة كان لها مغزيان: سياسى، وعمل، فمن وجهة نظر مالية محدودة فالرئيس امامه فرص محدودة لانعاش الاقتصاد فمن أجل ايجاد وظائف مرتبطة بالتصدير والتي تدفع رواتب اعلى بنسبة 17٪ من متوسط الرواتب في امريكا لهذه من الوسائل اللازمة له وتم تذكيره في الاسبوع الماضي بضرورة قيامه بذلك

وكان مكتب الاحصاء قد اورد ان دخل الاسرة انخفض في العام الماضي 312 دولارا أى بنسبة 1٪ وان عدد الفقراء الامريكيين اى من يقل دخلهم عن 14.763 دولار في السنة للأسرة المكونة من 4 أفراد زادوا 1.33 مليون نسمة وبلغون حاليا 15٪ من اجمالي السكان، واصابت هذه الأنباء خبراء الاقتصاد بالدهشة والذين قرروا الوظائف الجديدة في العام



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الماضي بنحو 2 مليون وظيفة واعلنوا
ان الاقتصاد يمر بمرحلة التوسع
الثانية بعد عامي الكساد في 1990
و1991.

وعن الاسباب الحالية لتأخير
الموافقة على اتفاقية الجات والتي ربما
كانت أكثر الجراح التي يعاني منها
الرئيس بيل كلينتون فقد تكون
المفاوضات التجارية المتعثرة من هذه
الاسباب وكان الجمهوريون بصفة
عامة يدعمون جهوده نظرا لان التجارة
الحرة كانت من مبادئ سياستهم منذ
البداية، وكما حدث بالنسبة لموضوع
الرعاية الصحية، واصلاح تمويل
الحملات فإن أعضاء حزب الرئيس
خيّب ظنه في برامجه حيث رفض أكثر
من 75 ديمقراطيا دعم اتفاقية الجات،
وأكثر من 50 منهم علقوا التصويت.
وقد جعل انغماس جنجريتش في
تفاصيل اتفاقية الجات بعض الصعوبة
للبيت الابيض لابتلاع شكواه المفاجئة
في الإسيوع الماضي بأن التشريع
الجديد يلزمه مزيدا من الوقت لدراسته
كما ان اعتراضه المفاجيء على بند
لتخفيض مصروفات التصاريح لثلاث
شركات للتليفونات المحمولة اثار
نفس الموقف الصعب.

(التايم)



المصدر :العالم اليوم.....

التاريخ :١٦ تموز ١٩٩٤.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خبير دولي يدعو الاردن للانضمام لمنظمة التجارة العالمية البنك وصندوق النقد الدوليين والتجارة العالمية تبحث تنسيق سياساتها

□ عمان - خالد احمد:

(45) دولة من الدول الاقل نمواً في العالم، واضاف الخبير الدولي ان الاردن قطع شوطاً في مجال تحرير التجارة الخارجية، وازال المعوقات والقيود التي تعترض انضمامه للجات. وعقد الخبير الدولي لقاءات مع وفد البنك الدولي الموجود حالياً في الاردن لاجراء بعض الدراسات القطاعية، وبحث تخوفات اردنية من الانفتاح الشامل على العالم الخارجي بشكل كبير، خاصة في مجال الصناعة المصرفية، وحقوق الملكية وبراءة الاختراع وصناعات الادوية. ولا تستطيع المصارف الاردنية مناقسة المصارف العالمية التي تمتلك تقنيات مصرفية وخدمات متنوعة سيما في هذه المرحلة رغم تحسين البنوك الاردنية لوضعها، وتوفيقها للمعايير الدولية. وقد اكد مصدر مسئول في وزارة التخطيط الاردنية لـ «العالم اليوم» ان الاردن مستمر في توجيهه للانضمام إلى اتفاقية «الجات».. ويدرس في نفس الوقت امكانية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وكان عدد من رجال الاعمال والصناعيين الاردنيين واعضاء غرفة الصناعة قد طرحوا مجموعة المخاوف التي قد تتعرض لها للصناعة الاردنية التي مازالت في بداية المشوار، وتعاني مجموعة تحديات، في مقدمتها التسويق، وخفض تكاليف الانتاج، والمواصفات، حيث تحاول الشركات الصناعية التقدم تدريجياً على طريق الحصول على مواصفات ايزو العالمية التي تتيح لها امكانيات دخول الاسواق الاوروبية واسواق عالمية جديدة.

اعلن خبير اقتصادي دولي في عمان ان توجيهاً دولياً جديداً يسعى لاعتماد تنسيق ما بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (W.T.O) ووضع رؤية مشتركة على نطاق دولي للتجارة الخارجية، والاضاع الاقتصادية بشكل عام في المرحلة القادمة. اكد ذلك خبير الجات (كازاقاباني) السنغافوري الذي يزور الاردن حالياً وقال ان وفد منظمة التجارة العالمية التقى بمسؤولي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي في سعي حثيث لادخال التنسيق الدولي إلى حيز التنفيذ وتسهيل مهمة بعض الدول في الخروج من مشاكل سببها عدم توافق متطلبات الهيئات الدولية. وخاطب كازاقاباني نخبة من الصناعيين الاردنيين ورجال الاعمال في لقاء مطول في غرفة الصناعة قائلاً «ان هناك امكانية لدخول الاردن في عضوية منظمة التجارة العالمية، وعدم الانتظار لسنوات قادمة التي قد يترتب عليها فقدان العديد من المزايا اذا تأخر في اتخاذ قرار الانضمام للمنظمة في الوقت الراهن. هذا وقد اجري كازاقاباني سلسلة لقاءات ناجحة في عمان بصفته رئيس لجنة العمل المكلفة بدراسة طلب الاردن للانضمام إلى «الجات» طالب المسؤولين في القطاعين العام والخاص باتخاذ قرار شجاع حاسم في موضوع الانضمام (W.T.O) مشيراً إلى ان «الجات» ستضم في غضون عامين، في عضويتها نحو (40-



المصدر: الأديب

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: 11 تم 1991

تحقيقات



الكتاب

المعري!

القراء هجروه بالداخل.. والشلل يمنعه

من السفر للخارج



المصدر :الأخبار.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :١-٢ أكتوبر ١٩٩٤.....

قوانين وقرارات وزارية تقترح طريقته للأسواق المصرية

الضرائب والرسوم

تزيد تكلفته عن المنافس

البلبنانى ٤٠٪

المؤلف
والناشر
ضحايا

التزوير ..
والقانون
عاجز ..
والمقوبة
لا تزيد
عن ١٠٠
جنيته
غرامة

تحليل
عناصر
تكلفة
كتاب
سعر
بيعه
١٠
جنيهاً

وزير الاقتصاد
يلبى استغاثة
الكتاب الذبيح
ويقوم غرفة انعاش
لإنقاذ حياته.. فهل
ينجح؟

تحقيق:
سعيد السنى



المصدر : **الأهرام**

للتشرو والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤

غرفة انعاش للكتاب

تقول أوراق ملف الكتاب وقضيته أن محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية تنه لهذه المذبة عقب تلقيه مذكرة في ٩٤/٨/٢٩ من مركز تنمية الصادرات بوزارته فاصدر قراره رقم ٤٤٢ لسنة ٩٤ في ١٥ سبتمبر الماضي بتشكيل لجنة برئاسة لندسية صادرات مصر من الكتب والمطبوعات والمؤلفات المقروءة تنعقد كل شهرين وتكون مهمتها وضع استراتيجيات ذات أهداف محددة للتصدير والسياسات اللازمة لتنفيذها مع برنامج زمني محدد.. وأستراح الوسائل والإساليب التي يمكنها أن تحفظ للناشرين والمؤلفين حقوقهم

المالية والأدبية من حراء ما يفرصون له من تزوير للمؤلفات.. وتشير الدلائل إلى أن الوزير استشعر الحالة الحرجة والخطيرة لحالة الكتاب وأنه شكل تلك اللجنة لتكون بمثابة غرفة انعاش.. لانقاذ حياة الكتاب قبل أن يلفظ انفسه الأخيرة.. ويؤكد ذلك أنه رأس اجتماعا للجنة في اليوم الثالث لصدور قراره بتشكيلها وهي تضم ممثلين لوزارته وغرفة الطباعة واتحاد الناشرين

ميزة الكتاب المصري
وطبقا لمحضرات الاجتماع وهو بتاريخ ١٩٩٤/٩/١٧ فإن الوزير اشار إلى أن الكتاب والإعمال الفنية والأدبية المصرية تتمتع بميزة نسبية في الأسواق العربية والإسلامية من مطلق ريادة مصر للحركة الثقافية والفنية في العالم العربي.. وأكد الوزير على أن الفرصة مواتية للاهتمام بقضية تصدير الكتاب ضمن الاهتمام القومي بالتصدير عموما.. وأنه سيبحث مع زملائه الوزراء هذه المعوقات والتي تحتاج إلى وقت للقضاء عليها (١)

الهروب لقبرص ولبنان

وحسبما دار في الاجتماع فإن مذكرة مقدمة من غرفة الطباعة تضمنت حصرا لمشكلات صناعة الكتاب ومعوقات تصديره بأنها ارتفاع الجمارك وضرائب المبيعات، على مستلزمات انتاج الكتاب.. بان شعت جعلتها على انوار ١٨، وعلى الخبر ٤٦، و ٣٥ على الواح الطباعة و ٤٦، على اعلامتها، ١٨، ٥ على ماكيناتها، وتراوح بين ٣٠ إلى ٥٠٪ على قطع المعينات لآلات الطباعة حسب مساهمتها ونسبهم ورجال الجمارك لها مما يعوق التطوير

مذبحة كبرى تجرى لـ «الكتاب المصري»
منذ سنوات.. واسفرت عن توقف صادراتنا منه للأسواق العربية والإسلامية عند مبلغ ٤٠ مليون دولار سنويا في أحسن الأحوال رغم تفوقه فكريا وثقافيا.. بينما التقديرات تشير إلى أن حجم انتاجنا القومي السنوي من الكتاب تصل إلى ٣ مليارات و ٥٠٠ مليون جنيه بمعرفة عشرات الآلاف من العاملين في صناعته ونشره وتوزيعه من خلال ألفى مطبعة، و ٧٠٠ مكتبة، و ٥٠٠ دار نشر..

والجمركية والرقابية المفروضة على تصديره ومراعاة عدم التخصصية لدور مصر الرائد في مجال الكتاب مقابل «جباية مخمورة» لا تكافئ قيمتها فها بلغ مقدارها فيما يبدو أنها إشارة من المجالس القومية إلى جبايات الرزاق التي يفرضها على مستلزمات انتاج الكتاب (٢)

إزالة معوقات التصدير

سالت المحاسب أحمد عاطف رئيس غرفة الطباعة عن المنطقة الحرة للكتاب التي تطالب بها المجالس القومية المتخصصة.. يجيب.. أنها تعنى إعفاء السلع الواردة إليها من الجمارك والرسوم بينما تفرض فقط على السلع الخارجة منها.. وبذلك فاسها تكون أكثر نفعا للكتاب الأجنبي لأنه سيمدخل بالرسوم بينما رسومه الجمركية حاليا ٥٪ وهذا يجعل الكتاب الأجنبي في موقف تنافس أقوى من المصري الذي نعوقه قوانين وقرارات كثيرة.

ويرى رئيس غرفة الطباعة أن الاجدى والأفع هو إزالة المعوقات من طريق الكتاب المصري لتصديره بتخفيض تكاليف صناعته والتخلص من التعقيدات الإدارية المضنية للوقت والتي تنتهي بالمصدرين إلى الإحباط وإيقار السلامة (٣).

فكرة جيدة.. ولكن!

صباحي عبد المطلب المحامي يرى أن للكتاب المصري مريديه بالداخل والخارج ولذلك فإن إنشاء منطقة حرة «بفكرة جيدة بشرط ألا تتحول» لتعيق إلى باب خلفي لتصدير مطبوعات تحمل ما يتنافى مع قيمنا الدينية وثقافتنا الاجتماعية، حتى لا يحدث انحلال خلفي من ورائها.. ويطالب بدراسة إيجابيات وسلبيات تجريب لبنان وقبرص في صناعة الكتاب.

المذبحة تجرى بأسلحة متنوعة. وتنفذ بواسطة «تحالف» غير معلن بين «عباقرة البيروقراطية المصرية» بتعقيداتهم الإدارية التصديرية والرقابية العنيفة مع «المزورين» للكتاب الجدد بالداخل والخارج في لبنان، وسوريا، وإثالثهم، الدكتور محمد الرزاق وزير المالية بجمارك وضرائب ورسوم تلتهم ٤٠٪ من تكلفة الكتاب، وشركة مصر للطيران التي جعلت أسعار «نقل» الكتاب للخارج ضعف أسعارها للخضار والملابس (٤) مع عدم انتظام خطوط النقل البحري وارتفاع أسعار البري، وهينة البريد التي تفرض رسوما مرتفعة للطوابع على «النسخة» المسافرة للخارج كعينة للعرض دور أن تضمن وصولها (٥) وإذا لجأ الناشر للطرود البريدية لضمان وصول العبيات طالبسوه بأن يسلك كل إجراءات التصدير (٦) ووسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتليفزيون التي سلوت بين الكتب والمناذيل الورقية والرايسو والسلع الكمالية في أسعار الإعلان مما يعوق الإعلان عن الكتاب وبالتالي شعبيته (٧)

استغاثة الكتاب

وفي هذا التحقيق ترغع الاحرار استغاثة الكتاب الذبيح وتكتف فيه كل أسرار المذبحة وكيفية علاجه ليستعيد مكانته وعرشه المفقود في الأسواق العربية والإسلامية.. ونعرض لكل جواب قضية الكتاب..

منطقة حرة

منذ أيام طالبت المجالس القومية المتخصصة بإنشاء منطقة حرة للكتاب المصري، لاقيود عليها استيرادا أو تصديرا أو توزيعا لاسترداد أسواقه بتخفيض تكلفة انتاجه ورفع القيود الإدارية



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٤

٢٣٪ زيادة على لبنان

ويرى أن أسباب فقدان هذه الميزات هي ارتفاع نسبة الجمارك وضرائب المستلزمات على مستلزمات إنتاج الكتاب مما يعنى زيادة تكلفة الكتاب بحوالى ٢٣٪ فى المتوسط عن الدول المنافسة مثل لبنان. ومما يزيد من تأثير هذه الزيادة أنها تانى من بداية النشاط فتحد منه ومن حجمه وأعمال الناشرين والعملاء الخارجين على الطاعة فى مصر.

زيادة الأرباح

ويؤكد أن تخفيض الجمارك وضريبة المبيعات إلى أقل حد ممكن يؤدى إلى زيادة حصيلة الدولة وليس العكس كما قد ينصور البعض. لأن هذا سيؤدى إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة ما تحصل عليه الدولة من أرباح تجارية وصناعية.

ملف تزوير الكتاب

وينتقل إلى مشكلة تزوير الكتاب المصرى بإصدار طبعات مقلدة غير مشروعة من الكتب الناجحة الرائجة مما يؤدى لضيق كافة الحقوق المادية والأدبية للناشر والمؤلف والرسام وغيرهم. وهو نفس ما يحدث للمفكر المصرى ولشرائط النشر والكتابية والكاسيت. بل وبعض برامج التلفزيون. وهى قضية يخسر منها الناشر والمشترون والمشترون والمشترون. وهى قضية يخسر منها الناشر والمشترون والمشترون. وهى قضية يخسر منها الناشر والمشترون والمشترون.

الدولة غائبة

ويرى أن الدولة لم تقم بجهود تكافح بها تزوير الكتاب وباقى الأعمال الثقافية والفنية خارج مصر. ويطالب بتشديد العقوبة على المزور بحيث تشمل الحبس والغرامة وعلى أن يكون التعويض بدو الحد الأقصى المحدد بعشرة آلاف جنيه لأن العمل المقلد قد تصل قيمته إلى ملايين الجنيهات. ويطالب بمنع ناشر المزور من مواصلة المهنة فى حالة التكرار.

ويحسر من الآثار الضارة على قطاع القطاع الخاص من جراء المنافسة غير العادلة التى تمارسها المطابع التجارية للمؤسسات الصحفية الحكومية التى تتمتع بدعم مالى حكومى يتنافى مع سياسة البات السوق والخصخصة.

الكتاب وعناصر التكلفة

وحسب دراسة أعدتها الناشئة محمد الملع وبتنظيم تحليل لعناصر تكلفة كتاب يباع بسعر ١٠ جنيهات فإنها تكون موزعة على النحو التالي: تكلفة الطبع ٣ جنيهات و ٣٠ قرشا منها ٢٢١ قرشا للمواد الخام من زبخت وأحبار وعلام ورق ونسبة الضرائب المقررة عليها ٥٠ قرشا وباقى تكلفة الطبع وهى ١٠٤ قرشا للمصانة والماكينات والضرائب والرسوم عليها تبلغ ٣١ قرشا. وحقوق المؤلف من سعر بيع الكتاب تبلغ ١٥٠ قرشا معقاة من الرسوم والضرائب ونسبة الموزعين تبلغ ٣ جنيهات تحصل عليها ضرائب بواقع ١٢٠ قرشا، ويتكلف النقل ٥٠ قرشا منها ٢٠ قرشا للضرائب والرسوم والإعلانات تتكلف ٥٠ قرشا منها ١٨ قرشا للضريبة ويقترب ربح الناشر بواقع ١٢٠ قرشا مقرر عليها ضريبة بواقع ٤٨ قرشا ويكون إجمالى الرسوم والضرائب التى يتحملها الكتاب الذى يباع بسعر عشرة جنيهات هو ٢٨٦ قرشا تقريبا أى أن الضرائب والرسوم الجمركية تصل إلى ٢٨٠ من سعر بيع الكتاب (١١).

يمهد الطريق للسياسة

ويقول الناشر نفسه أن تهديد الكتاب المصرى يشجع بالى الصادات ويحضر على السياسة ويمهد الطريق أمام السياسة وتلك أهداف قومية تستحق كل الاهتمام والعناية لأن عائد تصدير الكتاب يتعدى العائد المادى وهو عائد يمكن أن يكون كبيرا فى حد ذاته.

ويزداد سوريا معدلات جيدة لو رفضنا كل المعوقات أمام إنتاج وتصدير الكتاب وانتعاش وإزدهار الثقافة.

كانت زمان

وبعد ١٠ سنوات طبعه العرب والمسلمين وقد يكن المصحف المطبوع لى دولة إسلامية يلقي القصور والأعتراف إلا لو طبع فى مصر وبمراجعة واعتماد الأزهر الشريف وكانت معظم الكتب المدرسية تطبع فى مصر ومعظم المناقصات الطباعية تنجبه إلى مصر.

والتشديد وتحدت خطوط الإنتاج وهذا كله يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الكتاب عن بيروت بنسبة لا تقل عن ٢٣٪ فى حين أن التعريفة الجمركية للكتاب المستورد هى ٥ مما يؤدى إلى هروب المؤلفين والناشرين إلى قبرص وبيروت للتمتع بالاعفاءات والمزايا المتاحة هناك.

جمارك بالمقلوب

وأشارت المذكرة إلى التفرقة الواردة فى التعريفة الجمركية لأوزان الورق حيث تفرض جمارك تير على الورق الأكثر استخداما بينما الورق غير المطلوب فإن رسومه الجمركية أقل (١١). ونبهت المذكرة إلى رداءة الإنتاج المحلى من الورق والاحساس وعيهم صلاحيتها إلا بنسبة ٣٨ فقط.

وقال المحاسب أحمد عاطف رئيس الغرفة: إن الكتاب لن يقوم من عثرته سالم تزل تلك العوائق بتخفيض الجمارك والضرائب على كل مستلزمات صناعته بما فى ذلك آلات وقطع الغيار الطباعية (١٢).

رسوم فحص الورق

وينتقل رئيس الغرفة إلى نوعية أخرى من المشاكل ساهمت فى دفع الكتاب المصرى وتعويقه منها قرار

وزير الاقتصاد مفرض الرقابة على الواردات مقابل رسوم معينة وما يتوقف على ذلك من تكاليف وأعباء مالية وضيق للوقت لحين ورود نتيجة فحص الورق رغم أن المستورد يقدم شهادات صلاحية من بلد المنشأ ومعتمدة من السفارات المصرية فى الدول المصدرة بواصل. إبه لم تثبت حتى الآن أن هناك ورقا مستوردا مخالفا للمواصفات القياسية على الإطلاق مشيرا إلى أن هذا التمييز الذى يصعب الوقت ويزيد تكاليف الكتاب قد مايعمان من مصانع الورق (١٣).

معوقات لامثيل لها

يشير إلى أن المعوقات الإدارية والرقابية على تصدير الكتاب وحافة المطبوعات المصرية لا مثيل لها وتستغرق وقتا طويلا وتكثف جهدا ومالا أكثر من الدول المنافسة. بالإضافة إلى مشكلات أخرى متعلقة بنشحن الجوى والبحرى والبرى وارتفاع تكلفته وزيادة تعقيداته الإدارية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٤ - ١٩٩٥

نعم لرقابة الأزهر.. ولكن!

يضيف إنه لا يمكن تصدير الكتاب دون الحصول على شهادة بموافقة مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف ثم الرقابة على المطبوعات بوزارة الإعلام وهو ما يستغرق يومين أو ثلاثة مما يعطل تصدير الرسالة بينما تنور الكتاب المصدر متداولاً في السوق المحلي قبل ذلك بشهور ويؤكد أنه ليس من أنصار الغاء رقابة الأزهر الشريف. لكنه يقترح أن تودع نسخ من الكتاب المطبوع لدى الأزهر الشريف ووزارة الإعلام وبعد ١٥ يوماً من إيداع النسخ يكون مسموحاً بتصدير الكتاب مباشرة دون الرجوع إليهما عالم يمنع عن طريقهما خلال تلك الفترة.

ويطالب بتخصيص رسوم المطابع البريدية على الكتب والعاء جميع إجراءات التصدير على الطرود البريدية، التي تكون نماذج نسخة واحدة من كل كتاب.

حكاية الشحن الجوي

وتعترض الناشر لمشكلات الشحن الجوي ومنها أن الكتاب يعامل مثل باقي السلع العادية بالنسبة للفرامات المسموح بها على الطائرات حيث تكون الأولوية للبريد السياسي ثم الخضراوات يليها الصحف والمجلات ثم تأتي السلع الأخرى وبينها الكتاب دون أي أفضلية. ويطلب بإعطاء أولوية للكتاب ليتسكن الناشر من تلبية طلبات التصدير. وكذلك الغاء مصروفات التحرير التي تفرضها مصر للطيران على رسائل الكتب حتى ولو لم يتم تخزين الطرود والرسائل مما يزيد من مصروفات الشحن ويعقد ميرة المنافسة بالخارج.

نقل الخضار أرخص

وكشفت عن أن سعر نقل كيلو الخضار إلى جدة مثلاً بالطيران يبلغ ١٣٠ قرشاً بينما الكيلو من الكتاب إلى جدة أيضاً يبلغ ٢١٤ قرشاً (١) ويرى أن الكتاب أولى بالتشجيع من الخضراوات والملابس لأن العناصر المادية والمعنوية أكبر منهما علماً بأن تونس تمنح خصماً ٨٠٪ على أسعار بولون الشحن للكتب.

وأشار إلى أن شركة مصر للطيران تستخرج جسولاً لأسعار النقل والشحن كل شهر ويعرض على باقي شركات الطيران مما يحرم الناشر المصري من الحصول على أسعار نقل زهيدة على مصر خطوط الطيران التي لا تكون عيباً سخولة كبيرة من الركاب.

وينسب إلى ضرورة بدل جهد لتحسين الكتاب المدرسي شكلاً وموضوعاً والبداية في تنظيم مسابقات بين المؤلفين والفنانين والناشرين لإعداد وإنتاج الكتاب المدرسي ضماناً للاستفادة من التفاهات المتشوح أمام كل طاقات وإمكانات الإبداع، مع التقليد في نفس الوقت بشروط ومواصفات المناهج التي تحددها الوزارة، أسوة بما يحدث في أكثر الدول تقدماً.

الوقت بشروط ومواصفات المناهج التي تحددها الوزارة، أسوة بما يحدث في أكثر الدول تقدماً.

الرسوم الجمركية.. مرتفعة

محمد هاني طلبة مدير عام وكالة الأهرام للتوزيع يوضح في مذكرة ممت بها إلى غرفة الطاعة وتلقاها مصطفى كامل مدير عام الغرفة إن مشاكل تصدير الكتب تتمثل في الزيادة المستمرة للرسوم الجمركية على الخدمات والآلات الطاعة وأسعار الورق وتعدد الموافقات اللازمة للتصريح بالتصدير، وعدم توفر وسائل النقل البحري والبري بصورة كافية مع ارتفاع تكلفة الشحن الجوي للكتب والمطبوعات، وارتفاع أسعار الإعلان عنها بالإضافة لتزوير الكتاب في بعض الدول العربية.

خطوتان.. كفاية

وطبقاً لما قاله ناشر آخر في مذكرة تضمنت معوقات تصدير الكتاب وسبل التخلص منها، فإن هناك ٩ خطوات للإجراءات الجمركية التصديرية يمكن الاكتفاء بخطوتين منها فقط مما يوفر الوقت والجهد ويسمح بإمكانية الشحن في ذات اليوم.. ويرى أن يكتفى بمندوب عن دار النشر لإنهاء المعاملات بالدائرة الجمركية مما يوفر التكلفة المضافة على مصروفات الشحن بسبب الزام الناشر بتكليف مستخلص جمركي رسمي لإنهاء الإجراءات..

هوى الموظف

يسير إلى أنه طمغ للقانون عليه يتم التكيف على الشحنة المصنوعة في حدود ٨٠٪ منها ولكن الأمر يخضع لهوى الموظف المختص بالدائرة الجمركية مما يؤدي إلى فتح العديد من الطرود فتصبح سينة القمينة والتعليق عند وصول الكتب للخارج.

وخبير التزوير أيضاً:

من الطريف أن اللواء عبد الفتاح ربح الحسنى في أحداث التزوير والتزوير له بسلم هو نفسه من تزوير وبغلة ٦ مولفات له في لبنان ومصر، وسرعان ما كان يكتشف الطلعات المقلدة في كل مرة ويتوصل للفاعل لكنه يرى أن حماية القانون لحقوق المؤلف غير كافية وتحتاج إلى تعديل تشريعي لأن بعض المادة ٤٧ من قانون حماية حق المؤلف يعاقب مرتكب جريمة التقليد وتزوير الكتاب بعرامة لا تقل عن ١٠ جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه.. ويتساءل هل هذه عقوبة مناسبة لعذابة الجريمة.

يسر إلى أن اختلاف نوع الورق أو طريقة الملصق وكذلك الصور بالكتاب وطوله وسماك الورق وغيرها من العوامل التي تساعد على اكتشاف تقليد الكتاب وتزويره من عدمه..

تشديد العقوبة

ويوضح المحاسب أحمد عاطف رئيس الغرفة أن المزور يحصل على عائد مادي كبير من جراء تزوير الكتاب لأنه يبيع بكمية أقل ولا يتحمل حقوق المؤلف ولا الناشر.. ويؤكد على أهمية تشديد العقوبة لتجمع بين الحس والحكمة مع التسعويض الذي يتناسب مع الحسائر المادية للمؤلف والناشر.

تزوير حكومي

يعود الناشر محمد المعلم لمعوقات تصدير الكتاب وتعليق دور.. يقول إن بعض الهيئات العامة ودور الصحف القومية تقوم بترجمة ونشر المؤلفات العالمية تزويراً دون دفع أي حقوق للمؤلف أو الناشر، بل ودون استئذان. ثم تضع سعراً للكتب بما لا يتناسب إطلاقاً مع تكلفتها فتغرق السوق بأسعار لا يستطيع القطاع الخاص منافستها.. ثم تستغل صفحتها الحكومية لتفرض على المكتبات العامة شراء ما تنتجه هي أولاً انقاداً لها من تكس المخازن.. ويطلب تطبيق اليات السوق وخطوات الإصلاح الاقتصادي في شأن الثقافة والنشر.. بما يشمل تشجيع القطاع الخاص والمساواة واسعة بينه وبين القطاع العام الذي يجب تخصيصه في هذا المجال.

مساهمات الناشر المدرسي

ويضاف بتعديل المناهج الدراسية مع مطعة دور الكتاب، ويرسخ عادة الغرامة وينبع وقتاً أكثر للبحث والإنتاج ويكون أساساً القدرة على التعلم المستمر والتعلم الذاتي.



المصدر : المصراع

١٤ أكتوبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سعر الكتاب

تأشيرات السائقين

ويتناول الشرح البرى مشيراً إلى وجود اسطول ضخم وعملات للنقل البرى سواء للقطاع العام أو الخاص تملكه مصر ولكنه غير مستغل نظراً لصعوبة الحصول على تأشيرات دخول للسائقين إلى معظم الدول العربية مما يترتب عليه شحن الكتب على سيارات عبر مصرى وتكون التكلفة مرتفعة. ويقترح التغلب على تلك المشكلة بضرورة تدخل الحكومة لدى السفارات العربية بالقاهرة لتسهيل الحصول على تأشيرات الدخول للسائقين للاستفادة بهذا الاسطول البرى..

المردود السياسى والاقتصادى

ويؤكد انهم كلما طالبوا بتخفيض الرسوم الجمركية على الورق والأحبار ومستلزمات إنتاج الكتاب فإنها تزيد (٠:٠) ويذهب إلى أن الفرق فى تكلفة الكتاب بين مصر ولبنان المنافسة لنا يصل إلى ٧٠٪ مما يضعف من المركز التنافسى للكتاب المصرى. ويرى ضرورة العمل على تخفيض الضرائب بالنسبة للعاملين فى صناعة الكتاب حتى يتسنى لهم المنافسة مع الآخرين بالخارج نظراً للطبيعة الخاصة لهذه الصناعة التي تتطلب وقتاً وجهداً ومالاً كبيراً مشيراً إلى أن لبنان لا تخضع المطابع ودور النشر للضرائب نظراً للمردود السياسى والاقتصادى والثقافى العائد على المجتمع..

وأزمة فى الداخل

بقى أن نشير إلى أن أزمة الكتاب المصرى فى الداخل بسبب ارتفاع أسعاره مع سوء الحالة الاقتصادية لغالبية المواطنين مما أصاب حركته بالكساد فيما عدا الكتب المدرسية التي تأتي على صدر قائمة المبيعات من الكتاب مما تقتصر على الكتب الثقافية. ويحسر دوره مما يتطلب إعادة الحياة إليه ليأخذ مكانته فى الداخل والخارج

البحر متقلب

وعر الشحن البحرى يشير إلى عدم تواجد خطوط منتظمة مما يسبب تأخير وصول الكتب إلى البلدان العربية فالشحنة من الكتب تصل للمغرب خلال شهرين بينما تصل إلى ماليزيا خلال ١٢ يوماً نظراً لوجود خط أجبرى منتظم إليها.. ويطالب بضرورة تخفيض أسعار الشحن البحرى ومصرفيات التخزين والتوكيلات الملاحية مما يساعد على خفض تكلفة الشحن البحرى وبالتالي



العالم الجديد

المصدر :

١٨ تموز ١٩٩٤

التاريخ :

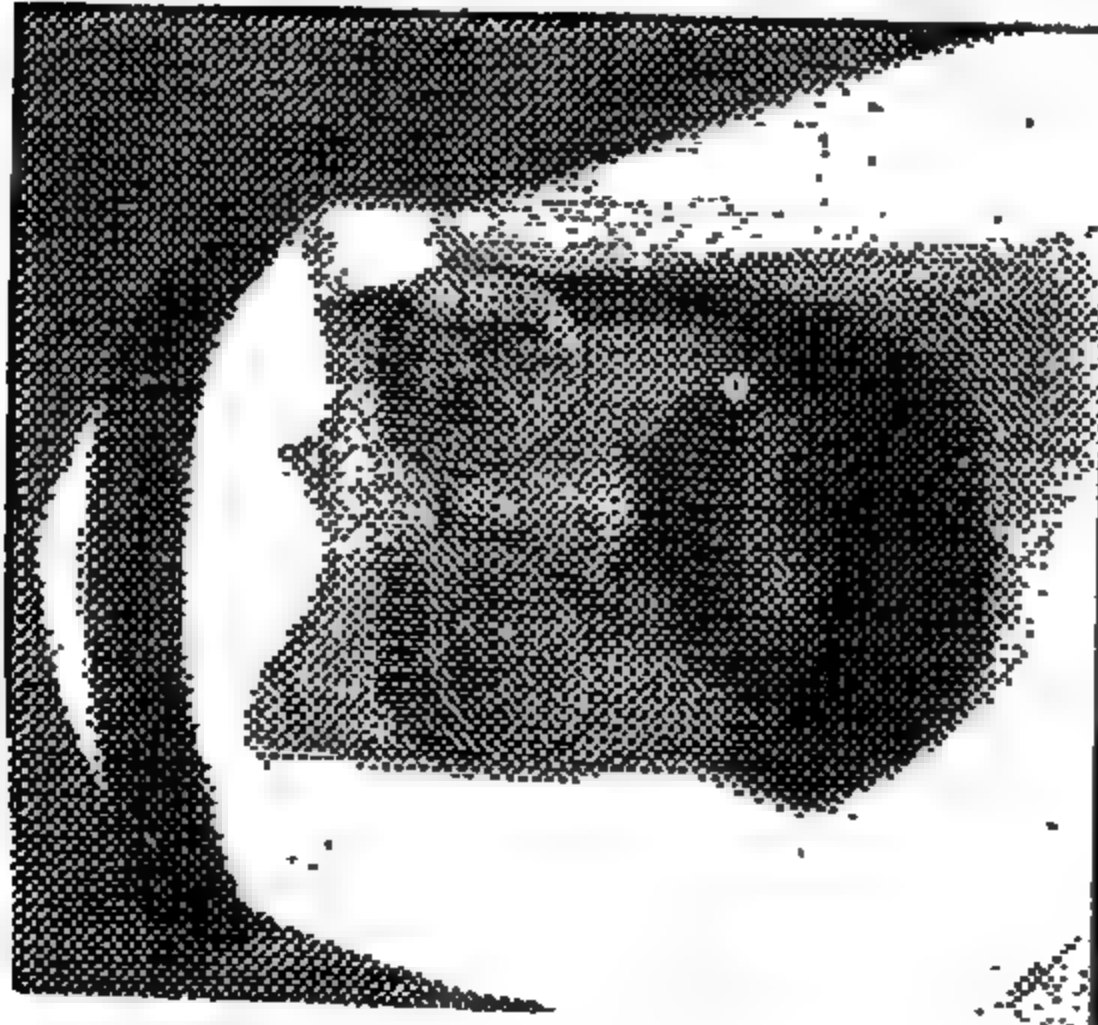
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشيخ عمر عبد الله كامل

حب مواجته «الحات» بتكمل اقتصادي عربي

الفجوة الغذائية العربية ستقفز من 10 إلى 15 مليار دولار سنوياً

لاتوجد فرص تنمية حقيقية لأي بلد عربي منفرداً



عمر عبدالله كامل



المصدر: العالم الجديد

التاريخ: ١٨-١٠-١٩٩٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في دراسة هامة حول اتفاقية «الجات» وإثارها على الدول العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة والتي قدمها الشيخ عمر عبد الله كامل نائب رئيس مجموعة دلة البركة بالسعودية رؤية واضحة للاثار المترتبة على بدء تنفيذ الاتفاقية على الأسواق والاقتصاديات العربية عامة والخليجية خاصة ونجح تماما في تتبع الاثار الإيجابية والسلبية للاتفاقية بمشاركة محمد رضا عبد الحليم أخصائي البحوث بمجموعة دلة البركة.

وقد قدم الشيخ عمر عبد الله كامل عدة نقاط رئيسية لمناقشة اثار الجات عربيا وخليجيا.

أهم النقاط التي تضمنتها الاتفاقية، التي تعتبر إضافة جديدة للتبادلات التجارية مثل لجان التمكين لفض المنازعات خلال ستة شهور على الأكثر بعد أن كانت المنازعات تستمر سنوات والصلاحيات الجديدة للمنظمة للنظر في أية عقوبات طائلة تضعها الحكومات على الشركات الأجنبية مشيرا إلى البنود الجديدة مثل حقوق المؤلف وبراءة الاختراع ومكافحة التزوير وانعكاس ذلك على تشجيع الاستثمارات الأجنبية خاصة في الدول النامية كما تعرض الشيخ عمر عبد الله كامل في بحثه للإجراءات التي حددتها الجات لمنع إغراق الأسواق بوضع إجراءات ومعايير محددة وواضحة من شأنها منع حدوث إغراق للأسواق المحلية بمنتجات تقل أسعارها عن السعر الحقيقي في بلد المنشأ.. حيث تعطي الاتفاقية الدول حرية اتخاذ إجراءات لمنع عمليات الإغراق ضد المصدرين الذين يشتبه أنهم يقومون بإغراق السوق بسلع منخفضة السعر.

عرض
عصام شاتوت

كما اشار إلى أن 90٪ من مكاتب الجات سيتحقق من الامتثال في مجال تجارة المنتجات الزراعية.. والباقي من تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٨ - ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربية ستكون معدودة خاصة الاستثمارات في هذه التجارة تتجه إلى الدول حديثة التصنيع في آسيا. وأشار البحث إلى أنه قد يكون الخيار الوحيد أمام العالم العربي للتعامل مع اتفاقية الجات والتكتلات الاقتصادية القائمة وذلك من مركز القوة وهو وجود تكتل اقتصادي عربي مشابه للتكتلات القائمة حيث أصبح وجود سوق عربية مشتركة ضرورة تحتها المتغيرات الاقتصادية الراهنة.

وأكد أن الأمة العربية تمتلك من مقومات وعوامل التكامل مالا يمتلكه غيرها من الأمم والشعوب ومع ذلك لم تستطع هذه الأمة أن تقطع شوطا ملحوظا على طريق التكامل مثلما قطعت غيرها من الأمم والشعوب التي لم يتوافر لها هذا القدر من المقومات والعوامل.

وأضاف إذا كانت المحاولات العربية في طريق التكامل قد انتهت بقيام مجلس الوحدة الاقتصادية ليعتبر مهمة تحقيق هذه الوحدة ومآقلاها من إنشاء عدة أجهزة تكاملية عربية فإن حصص التجربة كان متواضعا للغاية حيث لم يظهر من نتائجها سوى صيغة المشروعات المشتركة لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال منظور إنمائي تكاملي، والتي لم يحس بإنجازاتها المواطن العربي بصورة بارزة وقرية تجعله مطمئنا على مستقبل التنمية العربية. بالقدر الذي يتناسب وطموحاته، فالمشروعات

الاتفاق نتيجة إجراءات منع عملية الإغراق ضد المصدرين، وأشار البحث إلى أن تخوف هذه الدول قد يكون له مبرر خاصة أن اتفاقية الجات لن تستطيع منع تطبيق قوانين العقوبات التجارية الأمريكية - حيث يحق لوزارة التجارة الأمريكية وفقا لقانون مكافحة الإغراق صلاحية تحديد ما إذا كان هناك إغراق مضر أو يهدد أية صناعة أمريكية، وتحديد رسم لمكافحة هذا الإغراق ثم الولايات المتحدة محقة مكاسب بين 28 - 67 مليار دولار واليابان محقة من 27 إلى 42 مليار دولار.

أما الدول الخاسرة فقد حددتها البحث بالدول النامية باستثناء الدول حديثة التصنيع وبعض دول أمريكا الجنوبية. وأكد البحث أن دول أفريقيا جنوب الصحراء ستكون أكثر الدول تضررا من جراء تنفيذ الاتفاقية.

وأشار الشيخ عمر عبد الله كامل إلى أن الاتفاق ستكون له آثار سلبية على المنطقة العربية خاصة الدول المستوردة للغذاء إذ سيعتد على تطبيقها - في ضوء تحرير أسعار السلع الغذائية - ارتفاع أسعار هذه السلع بما يتراوح ما بين 10 و 25٪ سنويا بحلول عام 2000 وستفقد الفجوة الغذائية من 10.3 مليار دولار إلى حوالي 15 مليار دولار سنويا.

وأوضح البحث أن الاستفادة من تحرير تجارة الخدمات بالنسبة للدول

وأوضح البحث أن ثلثي مكاسب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سيأتي من تحرير تجارة السلع، أما الباقي فيتحقق من تحرير تجارة الخدمات. وأكد البحث أن تخسوع صناعة النسيج والملابس لجاهزة لقواعد الجات - بعد إلغاء اتفاقية «MFA» - سوف ينعكس على زيادة صادرات الدول النامية من هذه الصناعة كما يترتب عليه تخفيض أسعارها للمستهلكين في جميع أنحاء العالم، وأشار إلى أن هذه الصناعة صدرت بنحو 248 بليون دولار عام 1992.

كما أشار الشيخ عمر عبد الله كامل إلى تخفيض الدعم بنسبة 20٪ لتجارة المنتجات الزراعية وإخضاع الخدمات المالية والمصرفية والحسابية والأنشطة التأمينية والسياحية اتفاقية الجات وهي تشكل 20٪ من حجم التجارة العالمية مما يؤدي إلى تشجيع وتنشيط تجارة الخدمات.

وحدد الشيخ عمر عبد الله كامل الدول المستفيدة بأنها المجموعة الأوروبية التي ستحقق فائض مستوي وفقا لتقديرات البنك الدولي ما بين 61 و 98 مليار دولار اعتبارا من بدء تنفيذ الاتفاقية ثم الصين - برغم أنها ليست عضوا في الاتفاقية - نتيجة تحرير تجارة المنسوجات وستصل مكاسبها إلى 37 مليار دولار سنويا. ثم دول آسيا حديثة التصنيع مشيرا إلى أن بعض دول آسيا متخوفة من



المشتركة رغم كثرتها العديدة وارتفاع قيمة رؤوس الأموال المستثمرة فيها نسبيا لم تتزايد أهميتها النسبية على 5% من إجمالي النشاط الاقتصادي العربي فهي إذا كانت أحد الأشكال المهمة التي تسمح بتدفق رؤوس الأموال العامة والخاصة من الدول ذات الفائض المالي إلى الدول ذات العجز، كما أنها قد توفر حجما من رأس المال لبداية بعض المشروعات التي لا تتمكن فيها الدول التي تواجه أزمة في تمويل استثماراتها من توفيره لبداية مشروعات ذات حجم اقتصادي مناسب، إلا أن صيغة هذه المشروعات ستبقى محدودة الأثر فيما يتعلق بتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وذلك ما لم يتم تكوينها في إطار خطة محددة سلفا لتسهيل عملية التكامل الاقتصادي العربي، وفق تصور إستراتيجي لإعادة هيكلة تقسيم العمل بين الدول العربية على أساس تفاوضي، يحقق التآزر بين المصالح المحلية والقومية، ومالم تلعب المشروعات المشتركة في القطاعات المرشحة للتكامل دورا قياديا في توجيه النشاط الاقتصادي في إطار القطاع العربي في مجموعه.

وأوضح الشيخ عمر عبد الله أنه إذا كان بعض الاقتصاديين نظروا إلى تحرير التبادل التجاري على أنه هو المدخل الوحيد للتكامل الاقتصادي العربي فإن البعض الآخر قد ذهب إلى التأكيد على ضرورة جعل ذلك التحرير مرتبطا بعملية تنمية تكاملية قائمة على أساس من التخطيط بما في ذلك القيام بالمشروعات المشتركة السابق ذكرها ثم توزيع عناصر فروع الإنتاج بين الدول العربية وفقا للميزات النسبية لكل منها بما يحقق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي.

التكامل العربي

كما يرى أن السؤال المطروح هنا الآن هو: لماذا لم يتحقق التكامل الاقتصادي العربي بالصورة المرجوة مثلما حدث في التكتلات الاقتصادية العالمية؟

أوضح البحث أن الإجابة عن هذا التساؤل تقودنا إلى القول بأنه لا بد من ضرورة تفهم الواقع العربي الذي يتسم بغلبة المحتوى السياسي على المحتوى الاقتصادي في تحديد وتكييف ما يسمى بالمصالح المحلية والقومية، إن تحقيق التكامل الاقتصادي لا بد أن يركز على عدة م ركزات أهمها:

1- لا بد من العمل على خلق الإرادة العربية للتنمية الجادة فهي للدخل الوحيد للوقوف على المصلحة القومية العليا في التكامل.

2- دفع جهود التنمية في جميع

الدول العربية، ذلك أن نجاح التنمية في أي بلد عربي هو بالتأكيد ذو مردود إيجابي على عمليات التنمية في الدول العربية الأخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وبذلك ترتفع روح التعاون والتكامل بين أبناء الوطن العربي في الدول المختلفة.

3- انتقاء بعض الأنشطة الاستثمارية التي يمكن اعتبارها نقطة البداية في العمل التكامل الجاد مثل مشروعات تنمية الموارد المائية ومصادر الطاقة الطبيعية والأمن الغذائي والصناعات الدوائية.

4- اضطلاع الغرف التجارية والاتحادات المهنية ومختلف الهيئات بدورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دون ترك الأمر كلية كمسئولية للحكومات.

5- الأخذ في الاعتبار بالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية للتكامل الاقتصادي العربي، فلا تنظر إلى تجربة تكامل بين مجموعة من الدول ونقوم بمحاكاتها دون النظر إلى ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

6- أن ندرك جميعا بعدم جود فرص نمو حقيقية لأي بلد عربي منفردا وبعبارة عن التكامل العربي حتى وإن كان هذا البلد من أكثر الدول العربية مالا أو أكبرها رقعة أو أفضلها نظام حكم ومجتمع.

أما النتائج والتوصيات التي رصدها بحث الشيخ عمر عبد الله كامل فهي أنه يجب وضع إجراءات ومعايير محددة من شأنها منع حدوث إغراق السوق بمنتجات تقل عن السعر الحقيقي في بلد المنشأ فضلا عن التصرر التدريجي سواء في مجال صناعة الملابس والمنسوجات أو في القطاع الزراعي، كما أوضح البحث مدى العبء الملقى على الدول المتضررة من هذه الاتفاقية وتأثيرها على المنطقة العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة، وأوضح أن أكثر الدول تضررا من هذه الاتفاقية هي الدول النامية المستوردة للغذاء حيث يتوقع زيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة تتراوح ما بين 10 و 25% سنويا بحلول عام 2000م مما سيرفع من الفاتورة الغذائية وستقلز الفجوة الغذائية العربية من 10.3 مليار دولار إلى حوالي 15 مليار دولار سنويا.

وأشار البحث إلى أن تأثير اتفاقية الجات على المنطقة الخليجية، سيكون محدودا، وإن كانت هناك بعض الآثار الايجابية والسلبية لهذه الاتفاقية حيث إن الصناعة المحلية التي تعاني من

صعوبات كبيرة في ضوء سياسة الإغراق التي تشهدها دول الخليج سوف تستفيد من سياسة منع الإغراق خاصة أن هذه الصناعات هي صناعات وليدة، مما يفسح لها المجال لتسويقها في السوق المحلي.

ويرى الشيخ عمر كامل أن تحرير أسعار السلع الغذائية وكذلك تحرير أسعار المنسوجات والملابس الجاهزة، فضلا عن تضمين الاتفاقية لحقوق الملكية الفكرية «براءات الاختراع، وحقوق المؤلفين، العلامات التجارية، لاشك أنها ستعكس في أسعار المنتجات المباعة في منطقة الخليج، خاصة أنها سوق مفتوحة أمام جميع المنتجات العالمية، وهناك تحد آخر سوف تواجهه الشركات الخليجية، وهو إذا كانت أنظمة المناقصات الحكومية تعطي أفضلية كبيرة لهذه الشركات عند تنفيذها للمشروعات الحكومية وضرورة تأمين احتياجاتها من السوق المحلي فإن الانضمام لاتفاقية الجات بلاشك سوف يزيل أي نوع من التفرقة بين الشركات المحلية ومثيلاتها، بمعنى تخفيض أي تمييز قائم بين هذه الشركات، كذلك فإن إخضاع الخدمات المالية والمصرفية والمسابية والأنشطة التأمينية والسياحية والاتصالات لاتفاقية الجات لاشك أنها ستؤثر على قطاع الخدمات بدول الخليج الذي يعتمد إلى حد ما على الدعم الحكومي.

أكثر الدول استفادة

وأكد البحث أن أكثر الدول التي سوف تحقق مكاسب من وراء هذه الاتفاقية هي المجموعة الأوروبية والصين والولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل استعداد الدول المتقدمة مثل هذه الاتفاقية حيث لجأت إلى تشكيل العديد من التكتلات، فقد نأينا بقيام كتل اقتصادي عربي يضم جميع الدول العربية مستفيدة بذلك من الميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة سواء من حيث العمالة أو رؤوس الأموال أو للواد الخام.



العالم اليوم

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٨ تموز ١٩٩٤

وأعرب الشيخ عمر عبد الله كامل
في نهاية البحث عن أمسه في أن تنسيق
مواقف الدول العربية تجاه الجات
سيعزز من قدرتها التفاوضية ككتلة
اقتصادية موحدة تجاه العالم
الخارجي، كما نادينا أيضا في مواجهة
اتفاقية الجات بضرورة إسراع الدول
العربية بتدعيم وتطوير هيكلها
الاقتصادية وترتيب أوضاعها
الداخلية.

مشيرا إلى أن الجات ستدفعنا لمزيد
من الجهد والعمل والتعاون العربي
لتحسين الجودة والتميز في جميع
المنتجات والاستعداد للتفاعل المتكافئ
مع نظام حرية التجارة على المستوى
العالي.



المصدر : **المراجعة**

التاريخ : ١٩ ٥ ١٩٩٤

بإيق « الحيتان » في أسواق التجارة العالمية
الفاخرة ذاتها : هل تزداد فطر الحروب التجارية ؟
البيان : مشكلة إدارة أمريكا الخارجية !



المصدر : الخرسامة

التاريخ : ١٩٩٤ ١٩ ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● رسالة أمريكا

● علاء الدين مصطفى

● الحديث الدائر حاليا في

الولايات المتحدة الأمريكية على كافة المستويات ، حول قضايا المنافسة الدولية في مجال التجارة الخارجية في عصر التكتلات الدولية العملاقة .. حيث تشد حدة المنافسة بين تجمع أمريكا الشمالية والذي يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك .. ودول المجموعة الأوروبية .. وتجمع الدول الآسيوية بزعماء اليابان ..

وتدور حاليا حوارات طويلة ، حول الأشكال الجديدة للمنافسة بين هذه التكتلات العملاقة ، في عصر ما بعد الحرب الباردة ، والآليات الجديدة لتخفيف حدة المنافسة .. وتخفيف وتجنب الحروب التجارية من خلال اتفاقيتي أورجواي والجات .. والتوقعات الاقتصادية لحركة التجارة الدولية - في ظل هذه المنافسة الجديدة - على مشارف القرن الحادي والعشرين !!

ومن خلال الزيارات واللقاءات مع العديد من المسؤولين التنفيذيين ، ومن خلال ما تكتبه الصحافة الأمريكية وتبثه محطات التلفزيون ، نجد أن القضية الأولى التي باتت تشغل بال الأمريكيين هي : كيفية تعزيز التجارة الخارجية الأمريكية .. وتعزيز المنافسة في هذا المجال أمام ألمانيا والمجموعة الأوروبية ، واليابان والنمور الآسيوية .. لأن هذا يعني ببساطة خلق المزيد من فرص العمل والقضاء على البطالة .

وهناك حديث طويل يدور حول كيفية تطوير التكنولوجيا الأمريكية والسلع لتكون بجودة أعلى وسعر منافس في الأسواق العالمية ..

وكما ذكر أحد المسؤولين الأمريكيين ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر تاجر في العالم .. فهي أكبر دولة تصدر .. وأكبر دولة مستوردة في الوقت ذاته . ولكن الأمريكيين عيونهم على المنافسة القادمة .. من أوروبا واليابان .. خاصة بعد تغير المناخ الدولي ، والذي تبلور في سقوط الشيوعية ، وقيام أوروبا الموحدة بسوقها الداخلية الواسعة .. وإنشاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية (E.E.A) بين دول الجماعة الأوروبية ، ودول منظمة الأقتصاد (EFTA) .. والتي تضم ١٧ دولة ..

وهذا الاتجاه الجديد نحو ظهور كتل اقتصادية عملاقة لم يقتصر على دول أوروبا ، بل امتد إلى مناطق أخرى .. ففي أمريكا الشمالية تم إقامة منطقة التجارة الحرة (NAFTA) بين الولايات

المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك .. هذا بالإضافة إلى التكتل الاقتصادي بين اليابان ومجموعة النمور الآسيوية الصاعدة .. الأمر الذي يعني أن نمط التجارة الدولية سيكون بين تكتلات ضخمة تتسم بحدة المنافسة فيما بينها . ولا تترك الفرصة أمام الكيانات الصغيرة .

● اقتصاد قارة !!

والاقتصاد الأمريكي يعد اقتصاد قارة . فالولايات المتحدة واسعة للغاية .. حيث تمتد مسافة ٢٥٧٥ كيلومترا من الشمال إلى الجنوب ، و ٤٥٠٠ كيلومترا من الشرق إلى الغرب . والذي ينتقل من نيويورك في الشرق على المحيط الأطلسي ، إلى لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا على المحيط الهادئ .. تستغرق رحلته بالطائرة نحو خمس ساعات .

ولكن رغم هذه الضخامة والتنوع في الاقتصاد الأمريكي فهناك أيضا العديد من المشكلات التي تسعى الولايات المتحدة لمواجهتها .. فهناك مشكلة البطالة وملايين العاملين .. ومشكلة الركود الاقتصادي والتضخم وارتفاع الأسعار .. وهناك مشكلة السود والمعوقين والمهاجرين .. فضلا عن مشاكل الجريمة وتعاطي المخدرات .. هذه المشكلات تلقى بظلالها على صناعات القرار .. وتلقى بظلالها في النهاية على الاقتصاد

الأمريكي ومقدرته - في مجال التجارة الخارجية - على مواجهة المنافسة القادمة من التكتلات الدولية العملاقة في أوروبا وآسيا ..

ولعل أهم ما يشغل بال الأمريكيين لاصلاح اوضاع المجتمع الأمريكي مواصلة القدرة على زعامة العالم ومواجهة التكتلات العملاقة ، هي قضية التعليم .. فمتد خروج تقرير رسمي عن حالة التعليم عام ١٩٨٢ بعنوان « أمة في خطر » كشف عن مدى تخلف نظام التعليم في الولايات المتحدة ، عن مثيله في أوروبا واليابان ، منذ ذلك الحين تبذل جهود ضخمة لاصلاح نظام التعليم في الولايات المتحدة في المدارس والجامعات .. وربط الجامعات بالمجتمع والبيئة .. وتخصيص ميزانيات اكبر للتعليم والرعاية الصحية .. والتعليم في الولايات المتحدة مجاني حتى نهاية المرحلة الثانوية . أما التعليم الجامعي فمصاريفه باهظة التكاليف لا يستطيع تحمل نفقاتها إلا الأثرياء .. فرسوم التسجيل للالتحاق بالجامعة تبلغ نحو ٢٠ ألف دولار سنويا بخلاف مصاريف الكتب والمراجع وغيرها .. وتقدم الحكومة من خلال صندوق خاص ، قروضا للطلبة يسددونها بعد التخرج بالكيفية والمدة التي تناسبهم . وهذا ليتمكنوا من مواصلة دراساتهم الجامعية .. ويسبب ارتفاع رسوم التعليم ، فإن طالبا من بين كل طالبين جامعيين تقريبا يهجر دراسته ومعظمهم يفعل ذلك لجورد أنه لم يعد يطيق تحمل تكاليف الدراسة !!



المصدر : انحراسات

التاريخ : ١٩٩١ - ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● رسالة أمريكا

● علاء الدين مصطفى

● الحديث الدائر حاليا في

الولايات المتحدة الأمريكية على كافة المستويات ، حول قضايا المنافسة الدولية في مجال التجارة الخارجية في عصر التكتلات الدولية العملاقة .. حيث تشدد حدة المنافسة بين تجمع أمريكا الشمالية والذي يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك .. ودول المجموعة الأوروبية .. وتجمع الدول الآسيوية بزعامة اليابان .. وتدور حاليا حوارات طويلة ، حول الأشكال الجديدة للمنافسة بين هذه التكتلات العملاقة ، في عصر ما بعد الحرب الباردة ، والآليات الجديدة لتخفيف حدة المنافسة .. وتخفيف وتجنب الحروب التجارية من خلال اتفاقيتي أوجواي والجات .. والتوقعات الاقتصادية لحركة التجارة الدولية - في ظل هذه المنافسة الجديدة - على مشارف القرن الحادي والعشرين !!

ومن خلال الزيارات واللقاءات مع العديد من المسؤولين التنفيذيين ، ومن خلال ما تكتبه الصحافة الأمريكية وتبثه محطات التلفزيون ، نجد أن القضية الأولى التي باتت تشغل بال الأمريكيين هي : كيفية تعزيز التجارة الخارجية الأمريكية .. وتعزيز المنافسة في هذا المجال أمام ألمانيا والمجموعة الأوروبية ، واليابان والتمور الآسيوية .. لأن هذا يعني ببساطة خلق المزيد من فرص العمل والقضاء على البطالة .

وهناك حديث طويل يدور حول كيفية تطوير التكنولوجيا الأمريكية والسلع لتكون بجودة أعلى وسعر منافس في الأسواق العالمية ..

وكما ذكر أحد المسؤولين الأمريكيين ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر تاجر في العالم .. فهي أكبر دولة تصدر .. ولكبر دولة مستوردة في الوقت ذاته . ولكن الأمريكيين عيونهم على المنافسة القادمة .. من أوروبا واليابان .. خاصة بعد تغير المناخ الدولي ، والذي تبلور في سقوط الشيوعية ، وقيام أوروبا الموحدة بسوقها الداخلية الواسعة .. وإنشاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية (E.E.A) بين دول الجماعة الأوروبية ، ودول منظمة الاقتصاد (EFTA) .. والتي تضم ١٧ دولة ..

وهذا الاتجاه الجديد نحو ظهور كتل اقتصادية عملاقة لم يقتصر على دول أوروبا ، بل امتد إلى مناطق أخرى .. ففي أمريكا الشمالية تم إقامة منطقة التجارة الحرة (NAFTA) بين الولايات

المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك .. هذا بالإضافة إلى التكتل الاقتصادي بين اليابان ومجموعة التمور الآسيوية الصاعدة .. الأمر الذي يعني أن نمط التجارة الدولية سيكون بين تكتلات ضخمة تتسم بحدة المنافسة فيما بينها ، ولا تترك الفرصة أمام الكيانات الصغيرة .

● اقتصاد قارة !!

والاقتصاد الأمريكي يعد اقتصاد قارة . فالولايات المتحدة واسعة للغاية .. حيث تمتد مسافة ٢٥٧٥ كيلومترا من الشمال إلى الجنوب ، و ٤٥٠٠ كيلومترا من الشرق إلى الغرب . والذي ينتقل من نيويورك في الشرق على المحيط الأطلس ، إلى لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا على المحيط الهادئ .. تستغرق رحلته بالطائرة نحو خمس ساعات .

ولكن رغم هذه الضخامة والتنوع في الاقتصاد الأمريكي فهناك أيضا العديد من المشكلات التي تسعى الولايات المتحدة لمواجهتها .. فهناك مشكلة البطالة وملايين العاطلين .. ومشكلة الركود الاقتصادي والتضخم وارتفاع الأسعار .. وهناك مشكلة السود والمعوقين والمهاجرين .. فضلا عن مشاكل الجريمة وتعاطي المخدرات .. هذه المشكلات تلقى بظلالها على صانع القرار .. وتلقى بظلالها في النهاية على الاقتصاد

الأمريكي ومقدرته - في مجال التجارة الخارجية - على مواجهة المنافسة القادمة من التكتلات الدولية العملاقة في أوروبا وآسيا ..

ولعل أهم ما يشغل بال الأمريكيين لاصلاح اوضاع المجتمع الأمريكي لمواصلة القدرة على زعامة العالم ومواجهة التكتلات العملاقة ، هي قضية التعليم .. فمئذ خروج تقرير رسمي عن حالة التعليم عام ١٩٨٢ بعنوان « أمة في خطر » كشف عن مدى تخلف نظام التعليم في الولايات المتحدة ، عن مثيله في أوروبا واليابان ، منذ ذلك الحين تبذل جهود ضخمة لاصلاح نظام التعليم في الولايات المتحدة في المدارس والجامعات .. وربط الجامعات بالمجتمع والبيئة .. وتخصيص ميزانيات أكبر للتعليم والرعاية الصحية .. والتعليم في الولايات المتحدة مجاني حتى نهاية المرحلة الثانوية . أما التعليم الجامعي فمصاريفه باهظة التكاليف لا يستطيع تحمل نفقاتها إلا الأثرياء .. فرسوم التسجيل للالتحاق بالجامعة تبلغ نحو ٢٠ ألف دولار سنويا بخلاف مصاريف الكتب والمراجع وغيرها .. وتقدم الحكومة من خلال صندوق خاص ، قروضا للطلبة يسدونها بعد التخرج بالكيفية والمدة التي تناسبهم . وهذا ليتمكنوا من مواصلة دراساتهم الجامعية .. وبسبب ارتفاع رسوم التعليم ، فإن طالبا من بين كل طالبين جامعيين تقريبا يهجر دراسته ومعظمهم يفعل ذلك لمجرد أنه لم يعد يطيق تحمل تكاليف الدراسة !!



المصدر : **أخبار**

التاريخ : **١٩٩٤**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أزمة الرعاية الصحية

وفي خطة إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لإصلاح التعليم هناك اهتمام بربط الجامعة بالمجتمع . وفي جولتنا بجامعة يوتا بمدينة « سولت ليك » أو البحيرة المالحة بولاية يوتا . ذكر مدير الجامعة ، أن جامعة يوتا تتلقى سنويا نحو ١٤٠ مليون دولار لأجراء الأبحاث .. تتلقى نحو ٨٥٪ من هذا المبلغ من الحكومة الفيدرالية ، ونحو ١٥٪ من الشركات والصناعات المختلفة . وهذه الأبحاث المدعومة من الحكومة الفيدرالية تسمح للكليات المختلفة سواء الطب والهندسة والعلوم ، والهندسة التطبيقية بإمكانية قيام نحو ٢٠٠٠ أستاذ وباحث بتقديم ابتكارات جديدة .. حيث تتسلم الجامعة سنويا نحو ١٤٠ ابتكارا جديدا . كما تقدم الجامعة نحو ١٤٥ براءة اختراع سنويا لمكتب العلامات التجارية والبراءات في واشنطن بهدف حمايتها .. الجانب الآخر الذي يقلق الأمريكيين ، ويسبب لهم الاحباط ، هو ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية .. وهذه التكاليف السبب الأول لانفلاس

والمنازعات العمالية ، وتهدد مقدرة الاقتصاد الأمريكي على المنافسة .. ووفقا لآخر الاحصائيات فإن تكاليف العلاج تضيق على سبيل المثال ٧٠٠ دولار إلى تكلفة كل سيارة تصنع في أمريكا ..

وعلى الرغم من ضخامة المليارات التي تنفق على الرعاية والتي وصلت عام ١٩٩٢ إلى نحو ٨٠٠ مليار دولار إلا أن الشعب الأمريكي ما زال يعيش في خوف .. فليس لدى ما يقرب من ٦٠ مليون أمريكي في الوقت الحاضر تأمين صحي كاف .. وليس لديهم تأمين على الإطلاق .. ويتحمل العامل نحو ٢٥٪ من تكاليف الرعاية الصحية ، ويتحمل صاحب العمل نسبة الـ ٦٥٪ الباقية .. وفي كل عام يضطر العمال والعمالات إلى دفع المزيد في حين أن أصحاب عملهم يغطون نسبة أقل ..

وهناك خطة وضعتها إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون .. ويشرف عليها بنفسه ويضعها في مقدمة أولوياته لنشر مظلة الرعاية الصحية والحد من ارتفاع تكاليفها .. والحد من ارتفاع أسعار الدواء .

وهذا يبين أن هناك محاولات لتعزيز نظام التعليم والرعاية الصحية ، بما يخدم التفوق الأمريكي .. ويخدم ذلك في النهاية الصناعة الأمريكية لتكون قادرة على المنافسة عالميا .

منافسة من نوع جديد

والمشكلة الأولى في التجارة الخرجية للولايات المتحدة تأتي مع اليابان : ويبلغ فائض الحساب الجاري في اليابان نحو ١٠٠ مليار دولار . ويصل الفائض في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة واليابان بنحو ٥٠ مليار دولار لصالح اليابان . وهناك مفاوضات

مستمرة بين الدولتين بهدف تحسين وضع الميزان التجاري إلا أن معظم هذه المفاوضات لا تصل إلى شيء محدد . فاليابان تعد ثالث أكبر دولة مصدرة في العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا . ومركزها التصديري أخذ في النمو والتقدم . خاصة وأن الشركات اليابانية أخذت تتغلغل في الأسواق بصورة كبيرة خلال سنوات السبعينات والثمانينات .

والمشكلة الثانية تأتي مع دول المجموعة الأوروبية : وقد كانت وجهة نظر الولايات المتحدة دائما هي محاولة إيجاد حلول للقضايا الحساسة المتعلقة بالزراعة .. وكافة أشكال الدعم والانتاج غير الاقتصادي في مجالات الزراعة .. وتعتبر دول المجموعة الأوروبية بقيادة ألمانيا الموحدة منافسا قويا للولايات المتحدة .

فالسوق الداخلية الأوروبية ضخمة ومستمرة ومتنوعة من الممكن أن تمثل منافسا قويا وحقيقيا للولايات المتحدة في حركة التجارة الدولية

وفي إطار مواجهة المنافسة العالمية ساندت إدارة الرئيس كلينتون اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والتي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك .. كما لعبت دورا نشطا في تعزيز الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة المعروف باسم الجات .. ونجحت في إبرام جولة أودجواي لاتفاقية دولية تعزز التجارة الدولية وتفتح الأسواق للزراعة والخدمات ، ولا سيما الصناعة التحويلية والملكية الفكرية . وتتمثل أهم المبادئ الأساسية في الجات تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، وعدم اللجوء إلى القيود الكمية مثل نظام الحصص وغيرها لحماية الانتاج المحلي وعدم اللجوء إلى السياسات التجارية العدوانية التي تلحق الضرر بالتجارة الخارجية للدول الأخرى .. واتخاذ الاجراءات الجماعية التي من شأنها تحرير التجارة الدولية ..

دروس مستفادة !

وهناك اتجاه في الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة إلى تقليص المخصصات الموجهة للدفاع وتوجيهها إلى دعم البحوث العلمية والتطبيقية وقضايا التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية .

ومن الممكن القول من خلال الزيارة للعديد من المدن الأمريكية على مدى شهر كامل أن المنافسة ستكون قوية في السوق العالمية .. وخاصة في مجال إنتاج رقائق الكمبيوتر والبرامج .. كذلك في مجال صناعات الأدوية والسيارات والمستحضرات الطبية .. وفي مجال تكنولوجيا الفضاء .. ومجالات الكيمياء الحيوية وتطبيقات الهندسة الوراثية في مجال الزراعة والانتاج الحيواني .. هذا إلى جانب السلع التقليدية في مجال التجارة الدولية ..



المصدر :الخبر ساعة.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤ ١٩

ومع بزوغ القرن الحادى والعشرين ستكون المنافسة اكبر .. منافسة بين تكتلات اقتصادية عملاقة .. فى وقت مازالت فيه الدول النامية تسعى إلى تحسين اقتصاداتها .. وتكافح انتشار الامية والفقر والزيادة السكانية ، واختلال موازين مدفوعاتها ، وتزايد اعباء المديونية .. وهذا يعنى مزيدا من اتساع الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة ، والدول النامية منخفضة الدخل ..

فالمنافسة الدولية الجديدة قائمة على أساس تنفى واعتماد المنهج العلمى والاهتمام بالتعليم والبحوث العلمية والتطبيقية وربط التعليم بالمجتمع ، والاهتمام بالناس والاستثمار فى البشر .. فالمانيا واليابان توجهان استثمارات ضخمة من اجل رفع مستوى التعليم المستمر والتدريب الدائم لمواطنيها والقوى العاملة لديها باعتبار أن التعليم هو الطريق الوحيد لتحقيق نهضة اقتصادية . وهذه دروس مستفادة من تجارب دول سبقتنا على طريق التقدم

يلاحظ أيضا ، ان سر تقدم هذه الدول هو الادارة .. فهذه الدول تتهج أسلوب الادارة الحديثة فى كيفية الاستفادة من مواردها الطبيعية والبشرية .. وفى تصورى ان مصر خطت على الطريق الصحيح عندما بدأت فى إصلاح نظام التعليم وربط العلم بالمجتمع .. ولكن ما زلنا على بداية طريق طويل .. كما ان اهتمام الحكومة المصرية بتحديث الجهاز الادارى واستحداث نظم جديدة وحديثة فى الادارة هو أيضا خطوة على طريق طويل لاعتماد الادارة الحديثة ، أسلوبا ونظاما فى إدارة الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق المزيد من التقدم .. خاصة أن مصر قطعت شوطا لا بأس به فى تحرير نظامها الاقتصادى .. وتطوير وتحديث البنية الأساسية .. والاتجاه نحو التنمية وتطوير التعليم وتحديث نظم الادارة .. وهذه هى المفاتيح الرئيسية لتحقيق نهضة شاملة !!

أخطار معارضة الجات

■ فتحي غانم ■



متابعة مناقشات لجنة التجارة بمجلس الشيوخ الأمريكي تكشف عن تيارات قوية في المجتمع الأمريكي لا ترحب بأي تنظيم للتجارة الدولية ولا تعترف باتفاقية «الجات».. وترى أنها تضع قيوداً ظالمة على الإنتاج الأمريكي.. ويقول السيناتور «هولنجر» رئيس اللجنة وهو ديمقراطي يعارض الرئيس كلينتون في ترحيبه باتفاقية الجات إنه لا يتصور كيف انتهى الأمر بالولايات المتحدة المنتصرة على اليابان أن تكون مدينة لليابان بأكثر من ستين مليارات من الدولارات.

وترتفع أصوات أخرى غاضبة لا يعجبها الاهتمام بالسوق العالمية والاقتصاد العالمي في إطار اتفاقية شاملة مع بقية دول العالم، لأن المهم هو الاقتصاد الوطني، والدفاع عن الصناعات الأمريكية التي تنهار الواحدة بعد الأخرى تحت شعار إعادة توزيع الإنتاج وتقسيم العمل على مستوى العالم ومن خلال مؤسسات وشركات دولية.. أو كما قال أحد الشيوخ في مناقشة بلجنة التجارة بالكونجرس: «إننا سوف نتحول إلى بلد مثل إنجلترا حيث توقف الإنتاج تماماً وانتهت صناعة السيارات الإنجليزية فيما عدا بضعة سيارات «رولز رويس» لكبار الأغنياء الذين حولوا استثماراتهم خارج المملكة المتحدة».

فهل هذا هو مصير أمريكا في السنوات القادمة.. أن تتخلي عن صناعاتها باسم إعادة تنظيم الإنتاج والتجارة الدولية على مستوى العالم.. وقال سيناتور آخر إنه يرثى لحالة الولاية التي يمثلها، عندما يتذكر أنه كان يستطيع في الماضي أن يشتري ساعة يد أمريكية الصنع، أما الآن فلا يجدها فقد اختفت الساعات الأمريكية من واجهات المحلات واكتسحتها الساعات اليابانية أو السويسرية.. وتدخل سيناتور غاضب يضيف أن الأمر ليس مقصوراً على الساعات بل يمتد إلى كل شيء حتى الأحذية التي في «أقدامنا» فلو فحصنا الأحذية الموجودة في قاعة الاجتماع الآن لوجدنا أن أكثر من ثمانين في المائة من هذه الأحذية مستوردة مع أن الأحذية الأمريكية كانت تصدر في الماضي إلى إنجلترا المشهورة بأحذيتها وكانت تنافسها في عقر دارها في إنجلترا.. ويرتفع صوت آخر لا يريد أن يناقش قواعد الاستيراد والتصدير ولا يريد أن يخدع نفسه بكلام خبراء الاقتصاد عن التطورات العالمية، لأنه لم يعد يثق في هذا الكلام، وكل ما يعرفه كحقائق ملموسة أنه كان في الماضي يستطيع أن يذهب إلى السوق ويشترى تليفزيوناً أمريكياً أو راديو قراتزستور صناعة أمريكية.. أما الآن فقد انتهت صناعة التليفزيون والترانزستور ورقعت راية الاستسلام للإنتاج القادم من اليابان ومن دول آسيا.

وعند متابعة لهذه المناقشات لاحظت أن هذا التيار المعارض لاتفاقية الجات لا يريد تقييد أمريكا بأية قيود، حتى تستطيع أن تتصرف بحرية في التعامل مع أسواق العالم باستغلال نفوذها السياسي أو العسكري.. ولا يهم التعاون على المستوى العالمي إذا كان ذلك سوف يؤدي إلى إغلاق بعض المصانع الأمريكية وزيادة البطالة.. ويراد أصحاب هذا الرأي الحلم القديم الذي يعود بأمريكا إلى أيام الاكتفاء الذاتي وصناعة كل ما يحتاج إليه المستهلك الأمريكي دون حاجة إلى التصدير إلى الخارج أو الاستيراد منه.. أي العودة إلى النظرة الاقتصادية التي كانت سائدة التي



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠ أكتوبر ١٩٩٤

تربط بين الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى، والتي جربتها مصر في الستينات عندما رفعت شعار الاكتفاء الذاتى وإنتاج كل ما يحتاج إليه المستهلك من «الابرة إلى الصاروخ».. ولقد أثبتت التطورات التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في الاتصالات والمواصلات والمعلومات والإدارة وغيرها من مجالات الإنتاج والخدمات، أنه يستحيل اعتزال العالم لأن التكنولوجيا المستوردة وتبادل الخدمات والخبرات وتوزيع التخصصات في الإنتاج وتقسيم العمل من الأمور المحتمة لتلبية طلبات وحاجات المجتمعات اليوم.. وكانت الدول الصناعية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة أول من تنبه إلى أهمية اقتحام الحواجز السياسية والجمركية والتعامل من خلال شركات دولية ومؤسسات متعددة الجنسية، وإقامة مناطق حرة داخل الدول النامية لجذب رؤوس أموال وعمالة في مواقع للتصدير لا تتحمل ضرائب أو رسوما جمركية فتستفيد من تخفيض التكاليف وتنافس بأسعار أرخص في إطار رؤية شاملة لاقتصاد عالمي.

والمعارضون لاتفاقية الجات يدركون أنه من المستحيل العودة إلى عهد العزلة التي مارستها أمريكا من قبل.. إنهم يريدون حماية الصناعة الوطنية الأمريكية وحماية العمال غير المهرة الذين يمثلون حوالى ستين في المائة من العمالة الأمريكية، لأنهم أكثر تعرضا للبطالة، ويريدون في نفس الوقت اقتحام أسواق العالم باستخدام النفوذ السياسى الأمريكى والهيبة العسكرية الأمريكية.. وهذا مطلب شديد الخطورة لأنه يعنى أن ترفض الولايات المتحدة اتفاقية الجات وتستعد من جديد لحرب تجارية تواجه فيها اليابان الدائنة بصادراتها لأمريكا بأكثر من ستين مليار دولار، وتواجه الصين الشيوعية الدائنة بصادراتها لأمريكا بحوالى خمسة وعشرين مليار دولار، وتواجه آخرين مثل الهند وتايوان وكوريا الجنوبية وغيرهم من الدائنين بصادراتهم لأمريكا.. وهي مواجهة لا بد وأن تؤدي إلى اضطرابات سياسية وقلقل خطيرة.

وتواجه الإدارة الأمريكية المعارضة المتصاعدة للجات بصعوبة، وهي تدرك الأخطار السياسية التي تنجم عن رفض اتفاقية التجارة الدولية بعد أن وقعت دول العالم.. وتقول إن «الجات» ليست هي السبب في ديون أمريكا، فهي مدينة بمليارات الدولارات لأنها تستهلك أكثر مما تنتج وتنفق أكثر مما تدخر.

ولن يفيد فتح الأسواق ولن تقيد زيادة الإنتاج طالما كان الاستهلاك الأمريكى أكبر وهذه هي المشكلة الحقيقية التي يواجهها الاقتصاد الأمريكى.. لكن الحديث عن ضبط الاستهلاك والادخار لا يصمد أمام منطق الغاضبين الصارخين «لا تطلقوا المصانع، لا تفتحوا الأبواب لإنتاج منافس دون وضع قيود ورسوم جمركية عليه لحماية إنتاجنا» ثم نتعالى صيحات لها خطرها إذ نتحدث عن قوة البلاد السياسية والعسكرية، بل نتناول استخدام المخابرات الأمريكية في عمليات خاصة لفتح الأسواق في الدول الأجنبية، وأصاديث عن الدبلوماسية الأمريكية التي تستطيع أن توقف السفير الأمريكى في منتصف الليل ليتدخل بنفوذه لدى الحكومة التي بها سفارته لتقبل صفقة أمريكية وترفض صفقة فرنسية أو ألمانية أو يابانية منافسة.. أى فتح الأبواب على مصراعها لمنافسات شرسة تستخدم كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لكسب الأسواق وفتحها.. وهذا رهان محفوف بالخطر.. لأنه يقود إلى مخاطر الحرب التجارية.. ويلغى العلاقة بين الديمقراطية والتنافس الشريف بين الأسواق، ليحتم على العالم شبح السيطرة والهيمنة والاحتكار.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لمواجهة تحديات «الجات»

الغرفة العربية تجدد دعوتها لإقامة سوق مشتركة

□ كتب - محمد جنتي:

البرنامج على أن يتم عقد المؤتمر السابع في بيروت خلال عام 1997. ووافق مجلس اتحاد الغرف العربية على تنظيم ندوة تحديث القطاع الزراعي في البلاد العربية المقرر عقدها في مدينة دمشق خلال الفترة 19-20 نوفمبر القادم.. وأكد مجلس الاتحاد على ضرورة مشاركة الغرف العربية على اوسع نطاق وكذلك قيام الغرف ببحث حكوماتها لايفاد ممثلين عن وزارات الزراعة للمشاركة في الندوة. كما وافق على تنظيم ندوة افاق التعاون العربي الايطالي في قطاع المعدات والآلات الزراعية المقرر عقدها في مدينة يولونيا بايطاليا خلال الفترة 5-9 نوفمبر القادم وذلك بالتعاون مع الغرفة العربية الايطالية والاتحاد العربي للصناعات الهندسية تحت رعاية وزارة الخارجية الايطالية.

دعا مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية إلى ضرورة العمل على إقامة السوق العربية المشتركة باعتبارها الأداة المناسبة لمواجهة التحديات الناجمة عن تطبيق اتفاقية «الجات» وكلف المجلس الأمانة العامة للاتحاد بإعداد تصور كامل حول أفضل السبل لإقامة هذه السوق وخاصة دور القطاع الخاص في هذا المجال. جاء ذلك ضمن توصيات اجتماعات المجلس وفي سلطنة عمان مؤخراً ووافق المجلس على عقد المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب في مدينة الاسكندرية بمصر خلال النصف الثاني من مايو 1995 مع تكليف الأمانة العامة بإبلاغه بالأعمال التحضيرية للمؤتمر وإعداد



المصدر :
الأهرام

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :
٢٠ أكتوبر ١٩٩٤

الجات لن تبحث الأوضاع الاجتماعية للعمال

المعيشة للعمال أو فرض عقوبات مالية على صانراتها، وهو الأمر الذي يمثل عبئا إضافيا على الدول النامية. وقال ان المفاوضات الخاصة بانتقال العمال لاتزال مدرجة ضمن جدول الأعمال في الاتفاقية بحيث يتم الوصول الى اتفاق نهائي قبل نهاية العامين القادمين وأشار الى ان هناك عدة اتفاقيات سوف يتم التفاوض عليها خلال العامين القادمين بحيث تكون ملحقه للاتفاقية الأصلية تشمل بعض الخدمات المالية وانتقال العمال وإدراج عنصر البيئة.

كتب: ياسر صبحي
صرح الوزير المفوض التجاري مامون عبدالفتاح الممثل المصري في مفاوضات الجات بان الطلب الخاص بإدراج الجوانب الاجتماعية للعمال ضمن الاتفاقية قد تم الغاؤه. إذ قامت الدولة المتقدمة بالطلب بسحبه من جدول الطلبات. وكان هذا البند قد أثار الدول النامية قبل التوقيع النهائي لاتفاقية الجات في مراكش في ابريل الماضي إذ كان يلزم الدول المشاركة في الاتفاقية باتباع شروط معينة لرفع مستوى

فى ندوة تجارة الخدمات والجات:

المطالبة بتطوير الخدمات المصرفية للبنوك المصرية لمواجهة المنافسة العالمية

ميزان العمليات الخارجية بما يعود بنتائج ايجابية على ميزان المدفوعات . وأوضح أن مصر قد حققت ١٥ مليار دولار من خلال تجارة الخدمات فى نهاية ١٩٩٣ مما كان له أكبر الأثر فى تحويل عجز ميزان المدفوعات إلى فائض. جاء ذلك فى ندوة المعهد المصرفى مساء أمس الأول حول «تجارة الخدمات فى ظل اتفاقية الجات» والتي شارك فيها عدد كبير من رجال المال والبنوك ولقى كلمة افتتاح الندوة اسمايل حسن محافظ البنك المركزى الذى أكد على أهمية الاستعداد للمرحلة القادمة من العمل المصرفى فى ظل التحديدات التى تفرضها اتفاقية الجات فى مجال الخدمات المصرفية ومجال تحرير تجارة الخدمات مشيراً إلى أن التصديق على ما انتهت إليه جولة أورجواى سيعرض على مجلس الشعب فى دورته القادمة.



اسمايل حسن مصطفى

المصرفى ومتابعة ومواكبة التطورات فى الصناعة المصرفية، إضافة لإعادة النظر فى أوضاع البنوك الصغيرة غير القادرة على المنافسة مشيراً إلى أهمية الاستفادة من المرونة التى وفرتها الاتفاقية من حيث السماح بالدخول فى تجمعات اقتصادية فى مجال الخدمات مؤكداً أهمية الدخول فى تجمع من هذا القبيل مع المجموعة العربية. وأشار إلى دور تجارة الخدمات فى تحسين أوضاع

كتبت - نجلاء ذكرى

طالب الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق ورئيس بنك مصر أمريكا الحالى البنوك المصرية بالاستعداد لمواجهة عمليات التطوير والتحديث فى الخدمات المصرفية لمواكبة التغييرات الهامة التى فرضتها اتفاقية الجات فيما يتعلق بالخدمات المصرفية، وذلك حتى يمكن للبنوك المصرية أن تنافس بخدماتها المصرفية فى السوق العالمية مشيراً إلى أن ٧٠ دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية تقدمت بالتزامات محددة لتحرير البنوك بينما تقدمت ٩٥ دولة بالتزامات لتحرير الخدمات ذات الطابع التجارى بصفة عامة. وأضاف بأنه علينا خلال الفترة القادمة أن ندرس الميزات النسبية للخدمات التى تقدمها البنوك المصرية ونشاء قاعدة بيانات ومتابعة مستحدثات العمل



المصدر : الحياة النضالية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣-٢-١٩٩٤

صناعة التأمين في الخليج تبحث في تأثيرات اتفاقية غات

□ أبو ظبي - من شفيق الأسدي:

■ يبحث المجلس التنفيذي لهيئة التسيق لشركات التأمين وإعادة التأمين الخليجية في اجتماعه الثالث في أبو ظبي هذا الاثنين برئاسة السيد عبدالرحمن سيف الغرير وحضور ممثلين لأسواق التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي، في تأثير انضمام البوال الخليجية الى الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات).

وستتركز مناقشات الاجتماع الذي يستمر يوماً واحداً، على متابعة الاجراءات التنفيذية لخطه وبرنامج عمل الهيئة خلال السنة الجارية، وخصوصاً تشجيع التعاون بين شركات التأمين الاعضاء في الجوانب الموضوعية للتأمين والتي تشمل الاخطار الكبيرة في فروع التأمين المختلفة، المدني والبحري والحريق.

كما تشمل المناقشات قضايا التعاون بين شركات التأمين في مجال التأمين المباشر او إعادة التأمين الإختياري، وبما يتفق والمراكز المالية لشركات التأمين الاعضاء في الهيئة ومقرتها الاستيعابية بالنسبة الى الاخطار المختلفة.

ويبحث المجلس ايضاً في تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية واجتذابها للعمل في مجال التأمين، وذلك بالاستفادة من الامكانيات المتاحة في أسواق التأمين الخليجية.

كذلك تبحث الهيئة في نشر الوعي التأميني واصدار نشرة دورية عنها، وذلك بالنسبة الى فروع التأمين المختلفة واصناد نشرة كل ستة اشهر لتساعد على نشر الوعي التأميني بين العاملين في شركات التأمين او المواطنين الخليجيين، فضلاً عن عقد ندوات تامينية خليجية عن المواضيع التي تهم المنطقة. ويناقش الاجتماع انضمام الهيئة الى عضوية الاتحاد العام العربي للتأمين، وكيفية تدعيم التعاون بين الهيئة والاتحاد باعتبارها رافداً من روافده تعمل على تقوية لتخفيف الهدف المشترك بينهما وهو صالح أسواق التأمين الخليجية والعربية.



المصدر:
الأمم المتحدة

التاريخ:
٢٠١٦-١٠-١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر الجودة والتدريب بعد غد



د. إبراهيم حسن

يفتح الدكتور
إبراهيم حسن وزير
الصناعة صباح
الثلاثاء القادم بمركز
القاهرة الدولي
للمؤتمرات المؤتمر
الأول للجودة والتدريب
الذي تنظمه الجمعية
المصرية للجودة
والتدريب ويقام تحت
رعاية الدكتور عاطف

صديق رئيس مجلس الوزراء. وصرح الدكتور
إبراهيم حسن رئيس الجمعية بأن المؤتمر يناقش
على مدى يومين الجودة داخل المصانع المصرية
وتشجيعها للمنافسة على التصدير كما يبحث
اتفاقية الجات وموقف المنتجات المصرية من
المنتجات العالمية وتكنولوجيا التدريب وطريقة
تطبيق نظام الجودة الدولية الشاملة أيزو ٩٠٠٠.



المصدر : المهرام الاقتصادي

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ أكتوبر ١٩٩٤

جاءت الموضوعات التي يضمها هذا الكتاب « استراتيجيات التغيير »
لخدمة أغراض مختلفة تتفق مع سمات العالم الجديد وقد قام بإعداد هذه
الموضوعات عدد من كبار الاساتذة والباحثين لتكون مرجعا
فيبدأ الدكتور احمد عمر هاشم ، بتوضيح موقف الاسلام من التغيير
والتنظيم والتطوير بصفته دين عمل وانتاج يدعو الى العمل وتحسين
ادائه والاخلاص فيه وهي سمات القيادة الادارية الناجحة كما يشير الى
اهمية التغيير بصفته الحل الحتمي للإصلاح الإداري حتى لا يسند الى
غير اهله الى جانب الامانة وخاصة في استعمال المال العام ، والبعد عن
استغلال النفوذ ، والاخذ بمبدأ الشورى وعدم تركيز سلطة اتخاذ القرار في
يد المسئول الكبير

استراتيجيات التغيير: استراتيجيات خدمية

استراتيجيات التغيير
CHANGING STRATEGIES

الدكتور / سعيد يمين عاصم

أساتذة وخبر العلوم الإدارية بالولايات المتحدة الأمريكية
رئيس شركة رائد سهرنيس للاستشارات والتطوير الإداري





المصدر : الأهرام الاقتصادي

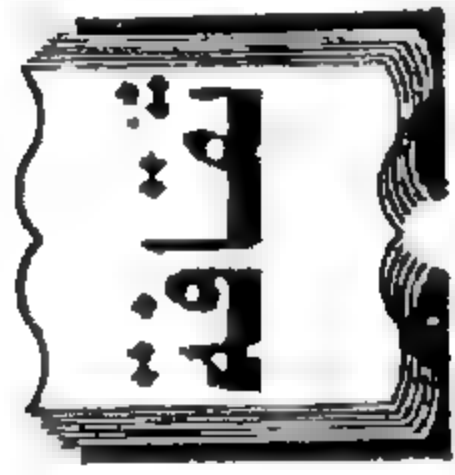
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ سوبر ١٩٩٤

ويقدم الدكتور محمد شعلان مقاله بعنوان « عود على بدء » للتعرف على نقطة البداية وأين السبب وأين النتيجة مشيراً الى بعض التغييرات الاجتماعية التي تحدثت في مصر حالياً والتحديات الاقتصادية بسبب التغير في الدخل ، ويضيف الكاتب ان التنمية الادارية في مصر لها ما فيه يشبه ، وفيه ما يخالف غيرها فالتراث يتفاعل مع التحديث ويؤكد ان القيم يصعب تربيتها على اساس المفاهيم العلمانية البحتة ولذا ارتبطت بشكل قوى بالروحانية . ويعرض الدكتور على لطفى لاتفاقية الجات ويركز على دورها المدير موضحاً في ذلك اهمية وتطور التجارة الدولية ونشأة وتطور الجات ومبادئها في ظل جولة اودجواي ونظام العمل في منظمة العمل الدولية واهم اتفاقات الجات ولماذا وافقت الدول النامية على الاتفاقية مع ايضاح كيفية تمكن الدول النامية من تعظيم الايجابيات وتجنب السلبيات .

ولمّا يختص بموضوع الانتاجية فيبتادلها الدكتور سعيد عامر من حيث توضيح مفهومها وكيفية قياسها من اجل تحسينها وذلك في بدايات موضوعات الانتاجية في ظل المتغيرات الحالية ونظام الجودة الكلية ويتضح



كتيب

اشراف جمال فاضل

من عرض الكاتب ان الانتاجية مفهوم نسبي يتأثر بعوامل واعتبارات اقتصادية واجتماعية وفنية وبيئية الى جانب الظروف الخاصة المحيطة بكل منظمة على حدة والتراث الفكري والتقاليد والوعي الاداري لدى مستخدم هذا المفهوم ويوضح الكاتب اهمية قياس الانتاجية في مجالات ادارة الاعمال وادارة العاملين والادارة الذاتية حيث يساهم قياس الانتاجية في تحديد الاهداف واتخاذ القرارات وتحديد الاولويات في العمل .

ويعرض الدكتور سعيد عامر في بحث اخر للعوامل المؤثرة على الاداء الوظيفي والانتاجية يستعرض فيه مجموعة الجوانب ذات الاثر على الانتاجية ومنها الجانب الفني والجانب الانساني مع ايضاح العوامل التي تؤثر على قدرة الافراد ومنها الدوافع والعوامل الفسيولوجية والاجتماعية والتغير الاجتماعي والمؤسسي ويشير الكاتب الى ان الانتاجية ترتبط ليس فقط بالاداء الوظيفي كمنطلق ذي علاقة بالافراد العاملين بل ايضا بمستوى التقدم الفني

ويقدم الدكتور على عبد الوهاب بحثاً عن خطة زيادة الانتاجية من منطلق اهمية اصلاح الادارة يوضح خطة

مكاملة لزيادة الانتاجية تبدأ بتحديد الاهداف الرئيسية والفرعية بحيث تتعرف الادارات والاقسام والوحدات على اهدافها مع اهمية ان تنولي الادارة عنايتها لاربعة انواع من الاهداف الرئيسية وهي الوظيفة واهداف حل المشكلات والابتكار والشخصية مع وضع خطة او برنامج عمل متكامل ويعدم الدكتور نبيل النجار بحثاً منهجياً حول تأثير التطور التكنولوجي على الانتاجية في ضوء تجربة احدى الشركات العاملة بقطاع الصناعات الغذائية ويستعرض الدكتور سمير طوبار بعض ابعاد ادارة الجودة الشاملة واثراً على انتاجية ورجحية الشركات ويشير الى ان نظم الجودة تتضمن مجموعات وظيفية وانشطة مثل تصميم وتطوير المنتجات وتخطيط الاحتياجات وتخطيط وتطوير العملية الانتاجية والانتاج والتغليف والتعبئة والتخزين والمبيعات والتوزيع والتكيب والتشغيل لدى العملاء والمعمونة الفنية والصيانة والتسويق وبحوثه

كما يتعرض الدكتور احمد محروس محرم لادارة الجودة الشاملة من حيث المفاهيم والتطبيق والوسائل المستخدمة حيث يذكر ان الجودة هي مناسبة



المنتج للاستخدام ومن ثم يؤدي
تحسين الجودة الى الاستخدام الافضل
للموارد وتقليل المنتجات المرفوضة
والمعاد تشغيلها

وفي بحث الكاتب الاخر الذي يضمه
الكتاب فإنه يتحدث عن مداخل وأبعاد
الجودة ويقر حقيقة ان جودة المنتجات
والخدمات أصبحت في هذه الايام هي
الشغل الشاغل لجميع الجهات في كل
مكان بصفة ان مطلب الجودة قديم قدم
الحضارة الانسانية ويوضح ان هناك
خمسة مداخل لتعريف الجودة وهي
مدخل المثالية ومدخل المنتج ومدخل
المستخدم ومدخل التصنيع ومدخل
القيمة

ويشير الكاتب الى ان
الشركات مطالبة بمراعاة الاتي :
١- رغبات واحتياجات وطموحات
وتوقعات المستهلك النهائي
٢- تصورات ومفاهيم مستهلكي
منتجاتها حول الجودة
٣- التركيز على ابعاد الجودة غير
المعروفة من قبل الشركات المنافسة
٤- ان يتم تحديد وتعريف مفاهيم
ومتطلبات وأبعاد الجودة بصورة
مستقلة لكل مرحلة من مراحل الانتاج
او الخدمة
٥- ان يكون لدى الشركة نظام يضمن
ويؤكد جودة ادائها ونتاجها سواء
بتبنى واتباع فلسفة الادارة الشاملة
للجودة او الاكتفاء بتطبيق النموذج
الذي يناسبها من نظم الجودة المحددة
بالمواصفات القياسية 150 9000
ويقدم الدكتور عرفة سند مدخل
الجودة الكلية لتحسين الاداء في
شركات التأمين في ضوء دراسة ميدانية
وذلك من خلال بحث يوضح فيه
المشكلة ومظاهرها

الكتاب: استراتيجيات التغيير
المحرر: د. سعيد ياسين عامر
الناشر: مركز وايد سيرفيس
للاستشارات والتطوير الإداري

عرض: د. صلاح لبيب



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٤

□ كبير المفاوضين المصريين بجنيف في حديث
«للأهرام» قبل تطبيق اتفاقية الجات.. بدءاً من ١٩٩٥

شركات التأمين الأجنبية

لن تدخل مصر قبل

٥ سنوات

وقطاع التشييد يقدم

عرضاً لتلبية الاحتياجات

المحلية

مصر تستفيد من اتفاقية الجات

ولا خوف من دخول البنوك الأجنبية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ أبريل ١٩٩٤

أعلن الوزير المفوض مأمون عبد الفتاح رئيس المكتب التجارى المصرى بجنيف وكبير المفاوضين المصريين فى مفاوضات الجات ان مصر سوف تستفيد استفادة كبيرة من اتفاقية المنسوجات احدى اتفاقيات جولة أورجواى، وذلك من خلال حصول مصر على «وضع معين» فما يتعلق بحصولها على معاملة خاصة فى «الحصص» وبصورة أفضل من الدول النامية الأخرى، وأشار كبير المفاوضين المصريين - فى حديث مطول أجرته معه «الأهرام» فى جنيف حول تأثيرات جولة أورجواى والتي سيتم البدء فى تطبيقها خلال الشهور لاقادمة - أشار إلى أن التحرير التدريجى لتجارة المنسوجات والذي سيتم على ١٠ سنوات سوف يعطى لمصر الفرصة خلال تلك الفترة لتطوير إنتاجها وزيادة قدراتها التنافسية فى مواجهة الدول الآسيوية مثل كوريا وهونج كونج.

حوار اجراه فى جنيف :

شريف جاب الله

أكد الوزير المفوض التجارى على أن قطاع التشييد المصرى قد طلب «تقديم عرض» سخيم بعض الجالات والتي ليس لديه بها أى فوجد مثل مترو الاتفاق والخدمات التي يتم استيرادها حاليا من الخارج والتي يستقدم لها حاليا شركات أجنبية.. وحول التأثيرات السلبية على مصر والناجمة عن رفع الدعم عن السلع الغذائية قال الوزير المصرى اننى أقول ان يعترض على رفع الدعم عن الانتاج الزراعى أن هذه سياسة داخلية للدول المتقدمة وليس من حقى الاعتراض.

وأشار الوزير التجارى إلى أنه ليس هناك خوف من فتح الأسواق لأن هناك إجراءات للوقاية والحماية نظمها الاتفاقية وأكد على ضرورة عمل دراسة لمعرفة كيفية استفادة مصر من تأثيرات الخفض الجمركى على انسياب الصادرات المصرية.. وقال ان احدا لا يستطيع ان يقول اننا كسينا أو خسرينا دون أن يقرأ ويتعمق فى مقدار المزايا والالتزامات وأشار إلى أن لامتساواة بين الدول الكبرى والنامية فى الالتزامات الخاصة بالتحرير وقال ان هناك من يرى أن الدول النامية قد استفادت من الاتفاقية فهم قد أخذت التزامات أقل كذلك فهناك تفضيلات بينها وبين بعضها لا تسمى على الآخرين.. كذلك فسوف تحصل على مميزات أكثر..

● وهذا هو نص الحديث

الجات ليست أهم مشكلة

والانسحاب يعنى الاعتزال عن ٩٠٪ من التجارة الدولية

الأهرام: يؤكد العديد من الخبراء على أن مصر سوف تدفع ثمنا باهظا بعد تنفيذ اتفاقية الجات متمثلا فى فتح أسواقها والسماح بدخول الشركات والبنوك الأجنبية ومايعتبه ذلك من تداعيات معروفة تكررت قبل ذلك كيف ترى هذا؟

الوزير المفوض: هذا غير صحيح فعصر لن تدفع ثمنا باهظا فهم قد انضمت للجات سنة ١٩٧٠ وهى عضو فى ١٨ اتفاق من اجمالى ٢٧ اتفاق فى إطار جولة طوكيو وبالتالى فإن ٢٨ اتفاق فى إطار جولة أورجواى ليست أشياء جديدة أما الأمر الثانى فهو أنه ليس هناك خوفا من فتح

وأكد الوزير المفوض على أن «تحرير التجارة» والذي سيتم خلال الفترة القادمة ليس معناه اغلاق المصانع حيث أن هناك إجراءات محددة وأخرى وقائية لحماية المصانع من الواردات وحماية الصناعة المحلية من مثيلاتها المستوردة.. كما أن الاتفاقية قد سمحت للدول النامية الأقل قدرة على الالتزام بوضع عدد من الشروط المعنية على وارداتها.

وأشار الوزير للفوض إلى أن التخفيضات الجمركية التي ستقدمها مصر «للجات» تعد أقل بكثير مما قدمته مصر فى برنامج الإصلاح الاقتصادى وحزب مثلا على ذلك بالرسم الجمركى على الزيت والتي تصل حاليا إلى ٦٠٪ وستخفض إلى ٥٠٪ بعد عام ثم ٤٠٪ بعد عام تالى.. فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى.. فى حين أنه ووفقا لاتفاقية.. الجات سوف تنخفض تلك الرسوم الجمركية من ٦٠٪ إلى ٤٥٪ خلال عشر سنوات أيضا وبالنسبة للآليات والفزول والأقمشة والملابس فسوف يتم أحداث «تخفيضات جمركية» عليها فى إطار اتفاقية الجات خلال عشر سنوات بينما نفس التخفيضات سوف تلتزم بها مصر خلال سنتين فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى.. فالإليات حتى سنة ٢٠٠٥ لن يتم تخفيض الجمارك عليها وفقا للاتفاقية الجات أما الفزول فسوف تنخفض الجمارك عليها من ٣٠٪ إلى ١٥٪ سنة ٢٠٠٥ والأقمشة سوف تنخفض من ٨٠٪ إلى ٥٠٪ سنة ٢٠٠٥ والملابس فسوف تنخفض عليها الجمارك من ٨٠٪ إلى ٦٠٪ سنة ٢٠٠٥.. هذا فيما يتعلق بالتزامات مصر بالنسبة للجات فى حين أن النسب السابقة سوف تنفذ خلال سنتين فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى وأكد الوزير المفوض فى حديثه إلى أنه لا خوف من دخول البنوك الأجنبية لمصر.. وذلك لأن الأنشطة المصرفية التي تضمنتها قائمة الالتزامات التي قدمت مصر محددة.. وهى عبارة عن السماح ببعض أنشطة الخدمات المصرفية وليس كل الخدمات المصرفية.. وكذلك فهناك شروط لدخول البنوك ومنها أن يكون بنك مشترك وأن يدير عماله وأن يلتزم بقواعد البنوك وغير ذلك.

وفيما يتعلق بدخول «شركات التأمين الأجنبية» أشار مأمون عبد الفتاح إلى أن ذلك سيتم بعد خمس سنوات وبشروط محددة وبموافقة وزير الاقتصاد وسيتم تمديد الأنشطة التي سيتم فيها المنافسة.

الأسواق لأن هناك إجراءات للوقاية وحماية السرق من الواردات ان مصر قد دخلت الجات «بمن الاشتراك أيام زمان» أما الآن فهناك صعوبات كبيرة للانضمام للجات نظرا للمميزات ومن ثم فعلى مصر أن تستفيد من هذا الانضمام من خلال الاستفادة من المزايا وتقديم الثمن.

فأى دولة حاليا تريد الانضمام عليها ان تقدم تنازلات كبيرة فالصين طلبت الانضمام وقد طلب منها تقديم عشرات التنازلات حيث وجه لها مئات التنازلات تتضمن ضرورة تغيير النظام التجارى ووضع نظام خاص للوقاية.. وذلك اتقاء من الدول الكبيرة لخطر الصادرات الصينية الرخيصة.

ويضيف إن الجات ليست أمم متحدة فالجات فيها مزايا جمركية وأخرى تجارية

وبالنسبة فإن أخذ تلك المميزات يتبع ضرورة دفع الثمن ومصر عندما انضمت عملت تخفيضات جمركية.. وقامت بتثبيت الرسوم (فمنذ عام ٦٢ وهو العام الذي طلبت فيه مصر الانضمام وحتى عام ٧٠) قامت مصر بتثبيت الرسوم الجمركية على ٢٥٩ بند جمركى.

أما الأمر الآخر الذى أريد ايضاحه فهو أن عدم الموافقة على الاتفاقيات يعنى الانسحاب والانسحاب هو خسارة فادحة لأن يعنى الاعتزال عن التجارة الدولية والتي تمثل الجات ٩٠٪ منها فالانسحاب معناه خسارة مميزة للدولة الأولى بالرعاية والصين على استعداد أن تقوم بحروب لأخذها لأن عدم أخذها معناه دخول صادراتها بجمارك أعلى فالرسوم الجمركية بالنسبة لصادرات الصين يصل مثلا لأمضى السلع لنحو ٢٠٪ فى حين أن صادرات أحد أعضاء الجات من نفس السلعة ينخفض إلى ١٥٪ أو ١٠٪ وهو مايعنى عدم دخول صادرات الصين لأي سوق.

الأهرام: كيف ترى موقف «الدول النامية» من المفاوضات التي تمت وفرص تعظيمها لكاسيها بعد تطبيق الاتفاقية؟

الوزير المفوض: ليس فى الجات شأن اسمه للدول النامية فلا يوجد «تكتل تفاوض» لسمه للدول النامية وهم ليس لهم وعلى عكس الأمم المتحدة تأثير كبير فى الجات نحن نتكلم عن مصلحة خاصة من دولة اسم دولة أخرى.. والدليل على ذلك المفاوضات فى الزراعة حيث وقعت كل من



محمد محمود وزير الاقتصاد

يقوم حاليا بعمل دراسة لمعرفة كيفية استفادة مصر من تأثيرات خفض الجمركي على انسياب الصادرات

الأرجنتين والبرازيل وماليزيا وهي دول نامية مع كل من استراليا ونيوزيلاندا وكندا وهي دول متقدمة.. لكي تكون «مجموع تفاوض» في الزراعة ضد السوق الأوروبية، فهناك «مجموعات غير رسمية» in Formal group تجمعت كنتيجة مباشرة للمصلحة المشتركة، وهذا يؤكد أن الدول النامية ليست متفقة جميعا في مصالحها.

ألا الأمر الذي يجب توضيحه هنا هو أن التنازلات الجمركية التي قدمتها الدول النامية هي أقل من الدول المتقدمة أن هناك من يؤكد على أن الدول النامية قد استفادت من جولة أوجواي من خلال ٢ نقاط محددة وتتمثل في:

- ١ - الدول النامية أخذت التراخيص أقل
 - ب - هناك تفضيلات بينها وبين بعضها لا تسري على الآخرين.
 - ج - هي تحصل على مميزات أكبر
- ألا أن الأمر الذي يجب توضيحه هنا هو اختلاف استفادة الدول النامية من اتفاقية الجات فالأرجنتين والبرازيل مستفيدتان من تحرير التجارة في السلع الزراعية.. وهناك دول مثل آسيا مستفيدة من تحرير التجارة في الإلكترونيات أما مصر فهي مستفيدة من تحرير التجارة في المنسوجات.

● تحرير تجارة المنسوجات لن يتم عداولكن خلال ١٠ سنوات

الأهرام: ولكن تحرير تجارة المنسوجات سيعرض مصر لمنافسة شديدة من دول مثل كوريا وهونج كونج

الوزير المفوض: عند الحديث عن تجارة المنسوجات فنحن لدينا شيئين الأول هو أن مصر لن تحرر التجارة في المنسوجات فوراً حيث أنها قد طالبت بالتحرير التدريجي فالتحرير السريع يعطي فرصة للدول الأكثر قدرة على المنافسة مثل كوريا وهونج كونج والصين.. أن تأخذ أسواق العالم.. ومن ثم فقد طلبت مصر أن يتم تحرير التجارة تدريجياً في الاتفاق حيث تقرر أن يتم التحرير على ١٠ سنوات وعلى مراحل المرحلة الأولى في الاتفاق ونسبتها ١٦٪ وبعدها ثلاث سنوات المرحلة الثانية ١٧٪ وبعدها ٢ سنوات المرحلة الثالثة ١٨٪ وبعدها ١٠ سنوات يتم تحرير الـ ٥١٪ الباقية من تجارة المنسوجات لكي تصبح حرة بالكامل.

أما الأمر الثاني هنا بالنسبة لاتفاقية المنسوجات وتأثيراتها على مصر فهو أن مصر سوف تستفيد «بوضع معين» وذلك

فيما يتعلق بالحصول على معاملة خاصة في الحصص وبصورة أفضل من الدول النامية الأخرى فالدول ذات الحجم الصغير في التصدير سوف تستفيد من المعاملة الخاصة فيما يتعلق بالحصص فمن المقرر أن تتضاعف حصص مصر خلال ١٠ سنوات فمثلاً مصر تصدر حصة غزل قدرها ٦ مليون رطل ستصبح ١٥ مليون رطل.

ويضيف مأمون عبيد الفتاح لا أحد يستطيع أن يقول أننا كسينا أو خسرنا دون أن يقرأ ويتعمق في مقدار الزايات والالتزامات.

الأهرام: ولكن هناك خبراء متخصصين يرون أن اتفاقية المنسوجات سوف يكون لها تأثيرات سلبية على الصادرات المصرية والتي كانت تجد طريقها للسوق الخارجية من خلال نظام الحصص.. إلا أنه وبعد الاتفاقية والالغاء التدريج لنظام ستواجه المنسوجات المصرية منافسة شرسة من مثيلاتها من الدول الآسيوية كيف ترى ذلك؟

الوزير المفوض: أن من يقول أن نظام الحصص كان أفضل بالنسبة لمصر يرد عليه بأن مصر كانت في بعض الأحيان لا تستطيع الإبقاء بالحصص.. كما أن ذلك النظام - الحصص - لن يتم إلغاؤه بين ليلة وضحاها ولكن سيتم تخفيض تلك الحصص على مدار ١٠ سنوات أي أنه سيتم تحرير قطاع المنسوجات على مدار ١٠ سنوات وبحيث أن الدول تستطيع أن تصدر إلى الأسواق بدون أي قيود على الحصص أو على الواردات.

ويضيف مأمون عبيد الفتاح: أن «نظام الحصص» والذي كان مطبقاً قبل ذلك له ميزة وأيضاً له عيب أما الميزة فتتمثل في إعطاء الدولة المصدرة لخصيص في السوق وأما العيب فيتمثل في أنه يقلل في الوقت نفسه من حصصتي لو كبرت.

وهنا فإن عنصر المنافسة سيكون هام جداً أن هناك من يقول أن مصر قد استفادت من نظام الحصص لأنها تضمن لها نصيب في السوق الأمريكي إلا أن ذلك لا يعتبر صحيحاً وذلك بالنظر إلى أن الاتفاق يتضمن التحرير خلال ١٠ سنوات ومن ثم يمكن للصناعة المصرية أن تكبر وتسطيع أن تنافس.

● عندي حصص في ٧ بنود ولكن هناك ٨٠٠ بند أخرى

ويضيف مأمون عبيد الفتاح أن لدى مصر حصص في ٧ بنود ولكن هناك ٨٠٠ بند ومن ثم كان نظام الحصص يضع عوائق أمام الصادرات المصرية حيث إنني وكما جئت لاصدر بند غير موضوع تحت الحصة يقولون لي تعالي نضع لك حصة ومن ثم كان هذا النظام يضع عوائق أمام الصادرات المصرية أن الدول الكبرى قد بدأت في تحرير المنسوجات من خلال اتفاق منته ١٠ سنوات وفيه ستزال الحصص بنسب معينة.. وهي تطلب بقية دول العالم يفتح أسواقها مثلما تفتح أسواقها هي الأخرى لقد طالبوا بأن لا تزيد التعريفات الجمركية على الملابس عن ٢٢٪ إلا أن مصر أكدت أنها ستخفض الرسوم ولكن لن تصل إلى ٢٢٪ ولكن ستخفض رسومها على بنود المنسوجات المختلفة بحيث يضم

على الملابس ٦٠٪ وعلى القماش ٥٠٪ بعد ١٠ سنوات ملحوظة: العالم النامي حالياً ورسومه الجمركية انخفضت خلال السنوات الماضية على الملابس بحيث أصبحت الرسوم الجمركية لا تزيد عن ٢٠٪ إلى ٤٠٪ وليس هناك دولة بها مثل هذه الرسوم مثل مصر والهند وباكستان وتركيا.

خلاصة الأمر أن اتفاقية المنسوجات والتي سيتم تطبيقها على ١٠ سنوات سيتم فيها رفع القيود وتحرير ذلك القطاع بحيث تستطيع الدول أن تصدر إلى الأسواق بدون أي قيود.

الأهرام: ألا ترى أن ما نقوله عن اتفاقية المنسوجات قد يكون رأياً شخصياً لك كمفاوض ويختلف عن آراء الصناعة المصرية التي قد ترى أن هناك تأثيرات سلبية للاتفاقية بالفعل؟

الوزير المفوض: أنا أدري هنا «مفاوض» وبدر المفاوضات أخذ التعليمات وتنفيذها والتعليمات جاءت تقول أن الصناعة المصرية لا ترى أن يتم تحرير تجارة المنسوجات وإزالة الحصص فوراً حيث أن ذلك سيؤدي إلى التأثير الضار على الصناعة المصرية غير القادرة على المنافسة في الأسواق حالياً.. إلا أن الصناعة المصرية لا تريد في الوقت نفسه إبقاء نظام الحصص إلى الأبد، حيث يحد ذلك من قدرتها على التنويع وزيادة.. ولهذا استقر رأيها على أن فترة الـ ١٠ سنوات التي اتفقت عليها غالبية الدول في المفاوضات هي فترة مناسبة لكي تصل الصناعة المصرية إلى درجة المنافسة المطلوبة، أي القدرة على منافسة الدول المصدرة الأخرى. وهنا فإنني أؤكد أن مصر قد حصلت في الاتفاقية الخاصة بالمنسوجات على ميزة هامة تتعلق بإعطاء فترة عشر سنوات قبل التحرير الكامل، وهو مطلب الصناعة المصرية، لقد طلبت الهند خمس سنوات فقط حيث أنها بعد خمس سنوات سيكون لها القدرة على المنافسة، ومن ثم رفضت الـ ١٠ سنوات، بينما دول أخرى مثل بلجيكا والسلفادور كانت تريد ١٥ سنة، أيضاً لقد أخذت مصر في هذه الاتفاقية وضع الدولة صغيرة الحجم في التصدير.. بجانب ٧ - ٨ دول.. وهو الأمر الذي يتيح لها الحصول على حصة كبيرة.

إن إحدى مميزات الاتفاقية هي تصنيف مصر ضمن الدول صغيرة الحجم في التصدير، وبالتالي زيادة كميات ونمو صادراتها إلى الأسواق في الدول الكبرى خلال الـ ١٠ سنوات تأثير جيد آخر للاتفاقية (Safe Guard) الخاص بتجارة المنسوجات فتستأجر الدول (الاستوردة الكبرى) بالتريث قبل فرض الحصة على الدول الصغيرة، ولا تفرض حصص عليها إلا عند الضرورة، وإذا فرضت حصة فيجب أن تكون كبيرة نسبياً عن باقي الدول الأخرى.

إذا لم تستطع مصر المنافسة بعد ١٠ سنوات فعليها التحول إلى

صناعة بدائية

الأهرام: ولكن هناك من يؤكد أن ربح المنافسة الدولية ستهبط على العالم النامي بعد تطبيق اتفاقية المنسوجات.. كيف ترى ذلك؟

أما البند الثاني بخلاف التخفيضات الجمركية فيتعلق بالانترزم بالقواعد، وأنا ملتزم بمعظمها منذ عام ١٩٧٠ وفي عام ١٩٨٠ تم عمل جولة في طوكيو، وقد التزمت مصر بـ ٧ اتفاقيات من ٩ اتفاقيات... أما الذي أضافته جولة أورجواي فهو عدة موضوعات جديدة، والدول النامية ومنها مصر أخذت مهلة انتقالية ١٠ سنوات وليس ذلك فقط، ولكن بما أن مصر دولة صغيرة فسوف تكون التزاماتها أقل بكثير من غيرها

الأشراق تؤكد بعض مصادر الخارجية للصرة أن هناك ارتفاعاً في تكلفة

الولايات المصرية بعد تطبيقها للاتفاقية
يقدر بمئات الملايين من الجنيهات سنوياً..
كيف تدفع ذلك؟

الوزير المفوض: إن ما يقال عن ارتفاع تكلفة الواردات الزراعية بـ ١٠ مليارات جنيه هو موقف تفاوضي، لكنه مصري في سنة ١٩٨٨. وهنا فإنني أقول لمن يؤكد أن مصر خاسرة.. ما هو الذي خسرت مصر.. إننا إذا لم نلتزم بالجات فسوف نخل في مفاوضات ثنائية مع الكبار، وهنا سنخل في شريعة الغاب أو الأقوى.. ولكن في الجات القانون يلزم الآخر باحترام الآخرين إن البديل عن الجات هو الخروج.

الأهم: ولكن كيف ترى تأثيرات اتفاقية الزراعة على فاتورة الاستيراد للمصري من الغذاء؟

الوزير للغذاء: هناك من يقول حالياً أن رفع الدعم - بعد اتفاقية الزراعة - سوف يؤدي إلى زيادة قاتورة الاستيراد للمصري من الغذاء سنوياً، ولكن ذلك غير صحيح على إطلاقه.. فهناك احتمال ألا تزيد الأسعار، وذلك بالنظر إلى قدرة السوق على التكيف، فهناك احتمالات وإمكانات كبيرة لزيادة الإنتاج في الوقت الذي لا تزيد فيه الأسعار. لقد كانت الفكرة فيما يتعلق بدعم الزراعة في بداية جولة أيرجواي تتمثل في تخفيض دعم الإنتاج ودعم التصدير بنسبة ١٠٠٪، ومن ثم جاء الموقف للتفاوضي المصري الذي أكد أن خفض هذا الدعم بنسبة ١٠٠٪ سوف يؤدي إلى زيادة الأسعار.. ولكني نبالغ في ذلك وقتئذٍ.. كدونا أن الزيادة في تكلفة الواردات ستصل إلى ١١٠٠ مليون جنيه. لقد جاء الدعم في الماضي كنتيجة لظروف تاريخية تتعلق في دخول كل من الولايات المتحدة والسوق الأوروبية في حرب دعم، وكانت النتيجة أنه يبيعون الأغذية بأسعار بخسة قللت الإنتاج لدى الدول النامية منها مصر وجواتها إلى نول مستوردة، فقد اختفت تلك الظروف التاريخية وتوقف مولا عن حرب الدعم، فهل نستطيع أن نقول لهم حالياً ولا توقفوا الحرب..

بالرغم من ذلك فنحن نقول لوزائت
الأسعار فسوف نأخذ دعم أو تعويض،
لعلها يأتى لم يكن فى يد مصر أو أى دولة
خري متع الدول المتقدمة من إيقاف
حروب... لقد كان المبدأ الواحد مصر فى
الحصول على فكرة التعويض، حيث لم
وافق الدول المتقدمة على هذا التعويض إلا
بعد إصرار مصر على تلك. وذلك بالنظر
إلى أنها إحدى الدول المستوردة الكبيرة.

الوزير المفوض مأمون عبدالفتاح: إن نظام الحصص مازال ساريا والرياح ستهب بعد ١٠ سنوات، وهنا فإن لم تستطع مصر أن تنافس بعد عشر سنوات فعليها أن تتحول من صناعة الغزل والنسيج إلى صناعة بدائية لها فيها القدرة على المنافسة.. لقد دخلت مصر صناعة المنسوجات من ٢٠ عاما، وهناك دول مثل بنجلاديش وتونس والغرب والمالديف وقطر والبحرين، دخلت مرحلة المنافسة خلال سنوات قليلة، ومن ثم فإنني على ثقة من أن الصناعة المصرية ستكون قادرة على المنافسة قبل ١٠ سنوات.

الأهراق يرى البعض أن تحرير التجارة وفتح الأسواق وفقا لاتفاقية الجات سوف يفلح المصانع المحلية.. وهم يستندون في ذلك لعدد من الحقائق. كيف ترى ذلك؟

الوزير المفوض: لا بد أن نعلم أن الجات
 هي الإقبال لتنازلات جمركية أو
 تخفيضات جمركية، ومن ثم فإن تلك
 التخفيضات في الجمارك سوف تؤدي إلى
 زيادة العملية الإنتاجية - وفقا للنظرية
 الكلاسيكية - فتخفيض الجمارك يزيد
 الفعالية والكفاءة الإنتاجية، وإذا كانت
 الجات هي عبارة عن تبادل تنازلات
 جمركية فهي تعمم تلك التنازلات من خلال

تطبيق الدولة الأكثر رعاية أي أن تلك التنازلات يتم تطبيقها على الدول المشتركة للاتفاقية.

والجاءت تحرص على عدم التفرقة بين المنتج المحلي والمستورد إلا في الرسوم الجمركية. أما عند فرض ضريبة مبيعات فلا فرق بين المحلي والمستورد. والجات تستهدف تحقيق تجارة عائلية ويقواعد واحدة، وهي من هذا المنطلق ومع قيامها بتحرير للتجارة وتقديم لتنازلات الجمركية تقف ضد وتتنع الإغراق، أي قيام إحدى الدول بتصدير سلعها بأقل من تكلفة الإنتاج، حيث يؤدي ذلك إلى إختلال الصناعة في الدول المستوردة.

أنتنى أريد أن أقول هنا أن تحرير التجارة ليس معناه إغلاق المصانع، فهناك إجراءات لحماية المصانع من الواردات من خلال قواعد محددة وإجراءات وقائية. وبما أن الدول النامية أقل قدرة على الالتزام من الدول المتقدمة، لذلك فقد سمح لها بوضع عدد من الشروط المعينة على الواردات.

التنازلات الجمركية التي قدمتها
مصر في إطار الجات «مجاناً»
للأهرام: ولكن ما هو الوضع فيما يتعلق
بالتخفيضات الجمركية التي ستقدمها
مصر؟

الوزير المفوض فيما يتعلق بمصر فإن كل ما قدمته مصر من تخفيضات جمركية أو التزامات يعد أقل بكثير مما قامت وتقوم به مصر في برنامج الإصلاح الاقتصادي. وهذا يسرى على تحرير الزراعة. فمصر خفضت الرسوم الجمركية بـ ١٠٪ خلال هذا العام والعام القادم سيصل الحد الأعلى للتعريفات الجمركية إلى ٦٠٪ للعام التالي ٥٠٪، فالحد الأعلى للجمارك سيصل إلى ٥٠٪ عام ١٩٩٦. في حين أنه في إطار اتفاقية الجات ستلتزم مصر بتخفيض الرسم الجمركي على بعض السلع من ٢٠٪ إلى ٢٠٪ وسيتم ذلك في ٢٠٠٥. وهذا يعني أن التنازلات الجمركية التي قطعها مصر تصبح هائلة.

أقول لمن يعترض على مرفع الدعم عن الإنتاج الزراعي هذه سياسات داخلية للدول المتقدمة وليس من حقى الاعتراض، كذلك فنحن حصلنا على قرار يزارى بالتعويض وهذا عكسب.. والقرار يتضمن منح وترويض.. وهذا القرار لا يحتاج لتفاوض.. فالتفاوض سوف يكون فى إطار ثانى.. أو فى إطار برامج صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى..

إنتا هنا لا نأخذ مزايا ولكن نقلل الخسائر بأقل درجة ممكنة.

الأهرام: كيف ترى مقدار استفادة مصر من الاتفاقية؟

الوزراء المفاوضون لابد من عمل دراسة لمعرفة كيفية الاستفادة مصر من تأثيرات خفض الجمركي على انسياب الصادرات المصرية، فالإتفاق يعنى أن هناك فرص تفتح أمامك لاستغلالها.. إن فمن يستطيع المناقشة فهو الذى سيسفيد.. وهنا فإن قدرة مصر على التصدير سوف تكون المحك الأساسى. وأنا اعتقد أن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصرى قد مهد

الأرض لزيادة الإنتاج وزيادة التصدير.. فعجز الموازنة انخفض وقم تحرير قواعد الصرف وقواعد التجارة الخارجية. إذن لابد أن ينعكس ذلك على زيادة الاستثمار والإنتاج والتصدير.. إلا أن الأمور مازالت بحاجة لإزالة محوقات أخرى موجودة وإعطاء حوافز للتصدير.. وهذا ما يتم دراسته حالياً داخل أروقة مجلس الوزراء ووزارة الاقتصاد. فقد انتهى عهد التصدير قديماً، وبدأت مرحلة جديدة، وهذا لابد أن

تؤكد أن السلع الزراعية أمامها فرص أكثر من معارضة، فهناك إعانات للسلع الزراعية المصرية في مواسم معينة.. وهي مطبوعة من ١٩٩٢، إن كل ما أريد تكديده هنا هو أننا يجب أن نزيد القدرة التنافسية لدينا، وذلك بالنظر إلى معنى ومضمون الجات التي تعطى فرصة التصدير، فلا بد من ترتيب البيت من الداخل، فالعالم مفتوح أمامنا، ومن هنا تأتي الحاجة إلى تغيير الصورة.

القائمة من الدول المختلفة، نفس الحال في
الخدمات، فالقدرة على المنافسة أمر هام
جدا خلال المرحلة القادمة، وهذه القدرة
تتطلب تطوير تنمية القدرات الإنتاجية
الصلابة، وذلك لإمكانية التنافس في
الأسواق المختلفة، وهذه مسؤولية المنتج
والمصدر المصري، فلابد أن يعدوا أنفسهم
لمرحلة العالم المفتوح - هنا - كما
ماثون عبد الفتاح - لا مجال للخوف من
السلم الآسيوية وأغراقها للأسواق، حيث



المصدر : **الأسبوع**

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠١/٢٠١٤

التخفيضات الجمركية التي قدمتها مصر في الجات.. تقل بكثير عما قدمته في برنامج الإصلاح الاقتصادي

أن هناك نظم للرقابة من إغراق السلع المستوردة وهو ما يحد ويمنع من دخول سلع بأقل من الأسعار المعروضة. وهنا فإنني أقول إنني لا أنافس في سلع الكترونية أو سيارات، ولكن هناك سلع تقليدية يمكن لمصر المنافسة فيها، إن نظام التحرير الذي سيتم تطبيقه لن يؤدي إلى إغراق الأسواق بالسلع، ولكن سيكون هناك نظم وأجهزة للحماية من الإغراق، فلو تم إثبات الضرر على السلع المحلية أو لو هددت تلك السلع بغزو خارجي، فعلى الدول أن تتخذ إجراءات الوقائية التي يكفلها النظام الجديد.

خلاصة الأمر الذي أريد توكيده هو أن «التحرير» لن يؤدي إلى بؤس الصناعة المحلية.

لاخوف من دخول البنوك الأجنبية لأن الأنشطة المصرفية محددة الأهرام: أبدى العديد من الخبراء تخوفهم من تحرير قطاع الخدمات وعلى رأسه البنوك المصرية وتم طرح تساؤل محدد وهو هل ستستطيع البنوك المحلية منافسة مثيلاتها العالمية.. وماهى التأثيرات المحتملة في حالة عدم قدرتها على المنافسة؟

الوزير المفوض: فيما يتعلق بدخول البنوك الأجنبية في إطار اتفاقية الخدمات.. أقول أنه لاخوف من دخول البنوك الأجنبية لأن الأنشطة المصرفية محددة.. فقامت التنازلات التي قدمتها مصر عبارة عن السماح ببعض أنشطة الخدمات المصرفية.. وليس كل الخدمات المصرفية.. الأهم من ذلك أنه تم السماح بشروط معينة أهم هذه الشروط أن يكون بنك مشترك وأن يدرج عمالة وأن يلتزم بقواعد البنوك وأن ينقل تكنولوجيا بالإضافة لذلك لا يتم فتح بنك الأبعد موافقة وزير الاقتصاد وبناء على الحاجة الاقتصادية لفتح بنك أم لا.. وبالرغم من هذا فهناك حاليا وقبل الجات مائة بنك وفرع أجنبي موجودة في مصر.. فهل أثرت هذه البنوك على النشاط المصرفي للبنوك المصرية.. فالجات لم تضيف جديد فهناك وضع قائم موجود وهو السماح ببعض أنشطة البنوك الأجنبية وفروعها بالتعامل في مصر بديل ذلك الحجم الكبير من الفروع ووكالة البنوك الأجنبية مفتوحة قبل الجات..

لقد عدلت مصر (قانون البنوك سنة ١٩٩٢

وسمحت فيه في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي لبنوك القطاع الخاص والأجنبي بممارسة أنواع معينة من الخدمات المصرفية، ومن ثم فإن قائمة التنازلات التي قدمتها مصر في مجال الأنشطة المصرفية لا يجب أن تثير القلق لأن دخول البنوك الأجنبية سيتم حصره على بعض الأنشطة وبشروط معينة الأهرام: ولكن ما هو الأمر بالنسبة لدخول شركات التأمين الأجنبية؟

الوزير المفوض: إن دخول شركات التأمين الأجنبية سيتم بعد ٥ سنوات وبشروط محددة وبموافقة وزير الاقتصاد كذلك فإن فتح الباب للمنافسة الأجنبية فيما يتعلق بالتأمين سوف يرتبط بتحديد الأنشطة وليس كل نشاط التأمين وهناك شروط محددة وكمثال على ذلك سيتم التحرير من خلال دخول «صيفة» للشركات المشتركة وسيتم تدريب عمالة ونقل تكنولوجيا ولن يتم للدخول بدون إذن وزير الاقتصاد.. الأهرام: ولكن ما هو الوضع بالنسبة لقطاع التشييد وشكل المنافسة فيه!!!

عالم: لقد طلب قطاع التشييد تقديم عرض لأنه في صالحه.. إلا أنه لن يتم تقديم أي التزامات في قطاع التشييد تؤثر على أنشطة التشييد المحلية في مصر.

ولكن قطاع التشييد هو الذي طلب أن يضم العرض بعض المجالات التي ليس لدينا فيها أي تواجد مثل مترو الأنفاق والخدمات التي يستوردها أصلا من الخارج والتي يستقدم لها شركات أجنبية وللهدف من ذلك إقامة شركات مشتركة تشترك فيها الشركات الأجنبية ويضيف مأمون عبد الفتاح أن الهدف من ذلك يتمثل في المصنوع على الخبرة الأجنبية في الاشتراك مع هذه الشركات الأجنبية في الدخول إلى أسواق دول أخرى تسيطر عليها تلك الشركات وخاصة الدول الفرعية والعربية.

الأهرام: يؤكد البعض أن الالتزامات الخاصة بتخفيض الرسوم الجمركية سوف تكلف مصر الكثير ماريك وما هو الوضع خاصة في مجال الزراعة؟

الوزير المفوض: هناك حقيقة يجب إيفادها وهي أن ما تمنا به فيما يتعلق بتخفيض رسوم الجمركية يتفق مع برنامج الإصلاح الاقتصادي بل أكثر من ذلك فإذا كان برنامج الإصلاح الاقتصادي قد التزمنا فيه بتخفيض الرسوم الجمركية في حدود معينة خلال سنتين فانتا في الجات أخفنا ١٠ سنوات لتفديده، أما بالنسبة للتخفيضات الجمركية على السلع الزراعية فهناك التزام على جميع دول العالم

بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٢٦٪ على ٦ سنوات وذلك بالنسبة للرسوم الجمركية على السلع الزراعية أما الدول النامية فسوف تلتزم بتلك الرقم السابق وهو ٢٤٪ بدل الـ ٢٦٪ على عشر سنوات ومصر ملتزمة مثل دول العالم بعمل هذا التخفيض وأنا في هذا الاتفاق أقوم بالتخفيض خلال عشر سنوات بينما في برنامج الإصلاح أتفذه خلال سنتين.

الأهرام: هل ستوقف مصر بعد تطبيق الاتفاقية عن إعطاء دعم للإنتاج والتمديد ذلك في ضوء أحكام الاتفاقية؟

مصر لن تلتزم بقواعد منح الدعم للسلع الزراعية والصناعية فيما يتعلق ببرنامج الدعم فهناك اتفاق على أن الأيزدي الدعم الذي تعطيه الحكومات للإنتاج المحلي أو للتصدير إلى الإضرار بالأطراف الأخرى الموقعة على اتفاقية الجات.. ولكي تكون هذه القواعد محددة وقاطعة وغير خاضعة للتفسير والتأويل فقد تم التوصل لوضع ضوابط لأنواع الدعم المختلفة فهناك دعم محظور، وهناك دعم قابل لأن يتخذ ضده إجراء مقابل، وهناك دعم مسموح به.. تلتزم الدول المتقدمة تماما بكل هذه القواعد دون استثناء.. أما الدول النامية فقد تم الاتفاق على التفرقة فيما بينها من حيث الالتزام بمثل هذه القواعد والدول النامية القادرة مثل موناكو وكونغ وكوريا تلتزم بنفس الضوابط التي تلتزم بها الدول الكبرى.. أما الأقل قدرة اقتصادية في داخل الدول النامية فتلتزم بإزالة الدعم على فترة انتقالية محددة أما الدول الأقل قدرة اقتصادية فقد سمح لها بإعطاء الدعم لفترة دائمة.. وحتى تصل إلى درجة أكبر من التقدم.. حيث تم تحديد المعيار بأن لا يزيد دخل الفرد عن ١٠٠٠ دولار..

أما بالنسبة للسلع الزراعية فهناك التزامات مختلفة فيما يتعلق بالدعم للتصدير والدعم الداخلي فهناك التزام بتخفيض الدعم للتصدير بنسبة ٢٦٪ على ٦ سنوات والدعم الداخلي بنسبة ٢٠٪ على ٦ سنوات أما الدول النامية فقد سمح لها بتطبيق هذه الالتزامات بمعدل ثلثي ما تقدمه الدول المتقدمة ٢٤٪ بالنسبة لدعم التصدير و ١٢.٦٪ بالنسبة لدعم الإنتاج وعلى مدى ١٠ سنوات ويسرى هذا الالتزام على مصر هذا وإن تلتزم مصر بقواعد منح الدعم للسلع الزراعية والصناعية.. ويضيف مأمون عبد الفتاح لقد أخذت مصر وضعية ممتازة فيما يتعلق بقضية الدعم وذلك بناء على موقعها وحدها فمن حق أن أعطى دعم للإنتاج ودعم للتصدير دون أن التزم بالضوابط المطلوبة من الدول الأخرى، ففي المفاوضات طلبت مصر أن يكون لها الحق في تقديم الدعم طالما أنها من الدول ذات الدخل المحدود وقد رفضت بعض الدول نظرا لأن هناك دول مثل كوريا أعطت برنامجا للدعم في إحدى السنوات يصل إلى ١٢ مليار دولار خلال عام واحد لدعم تصدير المنسوجات.. وقد تم الفصل في هذه القضية من خلال تقسيم الدول إلى دول مسموح لها بإعطاء الدعم.. وعلى أن تلتزم بإزالة هذا الدعم بعد فترة زمنية معينة، أما بالنسبة لمصر فمسموح لها بإعطاء الدعم طالما أن دخل الفرد يصل لرقم معين.

لاخوف على الصناعة المصرية الأهرام: ماريك في طلب الصناعة المحلية في مصر حاليا.. والخاص بضرورة وجود حماية لها..



المصدر : الأهرام

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤

الوزير المفوض: إن الصناعة المحلية في مصر تطلب الحماية و الحماية متوافرة في نصوص الاتفاقية كل ما هناك أنه سيتم استبدال أدوات الحماية حيث سيتم ترك أسلحة الحماية التقليدية مثل «الحظر» إن لدينا رسوم جمركية تصل إلى ٨٠٪، ٧٠٪، ٦٠٪ في حين أن أكبر رسم في العالم يصل إلى ٦٠٪.

الأهرام: كيف ترى «الصورة المستقبلية» لبيئة التجارة العالمية بعد الاتفاقية؟!
الوزير المفوض: منذ عام ١٩٩٥/١/١ سيتم تطبيق نظام عالمي جديد يتضمن نتائج جولة أورجواي حيث سيتم إنشاء كيان تنظيمي يتضمن معاهدة دولية وسكرتارية ولجان للإشراف على الاتفاقيات التي تحتويها جولة أورجواي - ٢٨ اتفاقية - بالإضافة إلى محكمة لفض المنازعات في الجات، وهذا الكيان عبارة عن اجتماع وزاري يتم كل سنتين - يتم فيه إقرار مبادئ وزراء العالم في أي من مجالات التجارة.. هذا وسوف يكون هناك نيابة عن الاجتماع الوزاري ثلاث مجالس تضم كل الدول الأعضاء أو مندوبين عن كل الدول.. وتشمل مجالس السلع وثاني للخدمات وثالث للملكية الفكرية.. وسوف ينبثق عن كل مجلس من هذه المجالس لجان مستفجرة.. وبحيث تشرف كل لجنة على اتفاق من الاتفاقيات.

الأهرام: ولكن ما هي أهم ملامح النظام التجاري العالمي الجديد؟
الوزير المفوض: لعل أهم سمة لذلك النظام هو استمرار تحرير التجارة وفتح الأسواق سواء للدول الكبرى أو للدول المتوسطة أو النامية وذلك من خلال إجراء تخفيضات على الرسوم الجمركية وتبسيطها وإزالة القيود غير التعريفية وكذلك فتح الأسواق في مجال تجارة السلع غير المنظورة أو ما يطلق عليه تجارة الخدمات ومراعاة احترام حقوق الملكية الفكرية والتي تؤثر على التجارة في السلع والخدمات وكذلك استمرار تحسين قواعد نظام التجارة الدولي المتمثل في الجات مثل الاتفاقيات التي تضمن المنافسة العادلة في التبادل التجاري بين الدول - كمكافحة الاغراق والدعم الضار بالتجارة الدولية.

بعد تقسيم أداء ومشروعات الصندوق
الاجتماعي خلال الفترة الماضية:

البنك الدولي يقرر خفض الفائدة على المستفيد النهائي من ١٤٪ إلى ١٢٪

الصناديق العربية تثني على أداء

الصندوق وتقرر تحويل الشريحة الثانية

قرر البنك الدولي للانشاء والتعمير تخفيض سعر الفائدة على المستفيد النهائي من قروض الصندوق الاجتماعي من نحو ١٤٪ إلى ١٢٪ وذلك بعد مفاوضات مكثفة مع ادارة الصندوق الاجتماعي استمرت ١٠ شهور وتم فيها الاصطلاح على أداء ومشروعات الصندوق الاجتماعي والتي اكدت كلها على اتاحة اموال الصندوق للفئات المستفيدة ومشروعات جيدة.



الجنزوري

ومن ناحية اخرى وبعد تقسيم ما تم انجازه من حسن استخدام الاموال الممنوحة من قبل الصناديق العربية والتأكد من اقامة المشروعات وخلق فرص عمل حقيقية قررت الصناديق العربية تحويل الدفعة الثانية والبالغة مليونين وثمانمائة وخمسون ألف دينار كويتي وذلك لتمويل مشروعات الشباب من خلال الصندوق الاجتماعي.

ويتحول الشريحة الثانية تصل اجمالي الموارد المتاحة من الصناديق العربية لنحو ٧٥ مليون دولار من جهة اخرى علم مندوب الاهرام أن الصندوق الاجتماعي للتنمية سوف يقوم بالتعاون مع وزارة البحث العلمي كوكالة منفذة بإعداد دراسة ومسح ميداني للمواقع الصناعي بمدينة ٦ أكتوبر بغرض تحديد الاحتياجات التكنولوجية للمصانع والشركات الصناعية والخدمية بالمدينة ومدى الحاجة الى انشاء حضارة اعمال وتنمية تكنولوجية لصالح هذا المجتمع الصناعي.



يوسف بطرس غالي

هذا ويتضمن المسح الميداني ٣٠٠ مصنع وشركة في مختلف الصناعات والعاملة بالمدينة ويتم المسح على دفعتين الاولى ٧٥ مصنع والمرحلة الثانية لباقي مصانع المجموعة.



الحياة اللندنية

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٢٠ - ٢٠٢١

اجتماعات في القاهرة لدرس تأثير غات على النقل العربي

□ القاهرة -

من مصطفى ابو هارون:

■ بدأت امس الثلاثاء في مقر الجامعة العربية اجتماعات المكتب التنفيذي لوزراء النقل العرب برئاسة وزير النقل والمواصلات المصري سليمان مستولي. وسيدرس المجتمعون التحضير لدورة العاشرة لوزراء النقل العرب التي يرأسها السودان والتي تبدأ اليوم. وذكر الدكتور عبد الرحمن السحبياني الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية ان الاجتماعات ستناقش التأثيرات السلبية لاتفاقيات غات على وسائل النقل العربية والاضرار اللاحقة بالدول العربية نتيجة الحصار المفروض على ليبيا ومناقشة الازمة - الليبية - الغربية وتأثيرها في حركة الطيران والشحن الحديد. و اضاف انه سيتم البحث في تفعيل التعاون بين شركات الطيران العربية وربط شبكات النقل البري والمتبقي فيها من وصلات وتوفير النظم والخدمات على مجاور الربط العابرة ومناقشة المجلس المنكرة السعودية الخاصة باحتكار بعض الشركات العربية تقديم الخدمات الارضية التي تحتاج اليها شركات النقل الجوي العربية وارتفاع اجور الخدمات وتنحي مستواها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢-٢٣-١٩٩٤

المصدر :

الخبر الحوم

تقرير اخبارى



الفرصة المثلّة بعد التفاوضية الحات

تونس - (ا.ف.ب):

طرح نحو ٢٠٠ عالم اقتصاد من ٣٥ دولة افريقية امس الاول فى تونس من جديد ملف جولة الاوروغواى فى الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (الجات) لبحث الوسائل الكفيلة «بمواجهة عزل» افريقيا فى النظام الاقتصادى الدولى المبرم فى ابريل الماضى فى مراكش فى المغرب.

واعتبر الخبراء فى اللجنة الاقتصادية الخاصة بافريقيا التابعة للأمم المتحدة التى اشرفت على تنظيم المؤتمر انه يستحيل تحميل افريقيا التى تعتبر الخاسر الاكبر فى اتفاقية الجات «المزيد من التهميش» ويجدر ان تتحول الى «شريك قادر على البقاء» للدول المتقدمة.

وقد رسم الخبراء المشاركون فى المؤتمر الدولى حول المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف فى جولة الاوروغواى «لوكالة فرانس برس صورة قاتمة للوضع الاقتصادى فى افريقيا اذا ما ظلت الدول الصناعية تقصر دور هذه القارة على «دور المتفرج».

وتواجه افريقيا منذ الان وضعا اقتصاديا بالغ الهشاشة فى الوقت الذى تملك فيه نحو ٤٠ فى المائة من المخزون العالمى من المواد الاولية الاستراتيجية. وبالاخص الى ذلك تراجع مداخيلها بنسبة ٢٠ فى المائة خلال السنوات العشر الاخيرة ولم تقلد سوى من مليارى دولار من الاستثمارات الاجنبية الخاصة فى العام ١٩٩٣ بمعدل ٢ فى المائة من مجمل الاستثمارات العالمية. كما ان الدخل الفردى فيها تراجع الى اثنى من جزء فى المائة من معدل الدخل الفردى فى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وكشف خبراء الامم المتحدة ان نظام المنافسة المفتوحة التى اسفرت عنه مفاوضات جولة الاوروغواى التى استمرت سبع سنوات لابد وان يولد فى مثل هذه الظروف عبئا على الدول الافريقية للسنوات الخمس او العشر القادمة.

ويرى الخبراء ان اتفاق مراكش عبر تصريحه التهميش العالمية وضع على قدم المساواة أنظمة اقتصادية متفجرة القدرة فى الافادة من هذه الحرية وغير متكافئة من حيث تقدما.

وبالفعل فقد اشارت دراسة للأمم المتحدة ان النظام الاقتصادى العالمى الجديد سيؤدى الى زيادة حجم التجارة العالمية ككل بقيمة ٢٠٠ مليار دولار فى حين ستواجه افريقيا من جهتها خسارة بقيمة ٢.٦ مليار دولار.

وشدد عدد من الخبراء المشاركين فى المؤتمر على ان المسؤولية الاولى عن هذا الواقع تقع على عاتق افريقيا ذاتها لانها لم تشكل تقلا فى المفاوضات ولم تتسم مشاركتها خلال السنوات السبع من المفاوضات بالديناميكية.

ولا يتردد خبراء الامم المتحدة من ناحية اخرى عن التشديد على ان الدول الافريقية الـ ٢٩ التى شاركت فى مراكش مع الدول الأخرى (البالغ اجمالى عددها ١٢٩ دولة) فى التوقيع على الاتفاق النهائية قد قامت بذلك «كبسيرة حسن نية من اجل انتهاء المفاوضات اكثر منه تعبيرا عن ارتياحها».

وسيبعث الخبراء فى مؤتمر تونس الذين سينضم اليهم غدا الخميس وزراء التجارة فى نحو ٢٠ دولة افريقية فى انعكاسات اتفاقات الجات على الاوضاع الاقتصادية فى افريقيا.

وسيفضون فى وقت لاحق مع ممثلى عدد من الدول الاوروبية (يشترك ايضا فى مؤتمر تونس) وقد من الفاتيك (الخطوط الاولى على خطة شاملة تهدف الى جعل افريقيا، خلال المرحلة الانتقالية المحددة فى الاتفاقات بعشر سنوات، «شريكة للعالم الصناعى» قادرا على البقاء.

وتسمى الخطة الى رفع انتاجية القارة الافريقية وتنويع الانتاج وتسويقه بصورة فعالة ووضع برنامج مساعدات فنية واقتصادية يعرض على الدول المتقدمة.

وقد حرص المشاركون فى المؤتمر على التشديد على ان افريقيا ستجد نفسها فى غياب مثل هذه الخطة مضطرة للاكتفاء على ذاتها والتحول، بعد ما حدث فى رواندا والصومال، الى بوثة لعدم الاستقرار فى العالم.



المصدر : الحصة التنموية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٤

أفريقيا تخسر ٢.٦ بليون دولار سنوياً بسبب 'غات'

■ تونس - رويتر - ذكر تقرير للجنة الاقتصادية الإفريقية ان القارة ستخسر ما يقدر بنحو ٢.٦ بليون سنوياً نتيجة للجولة الأخيرة من محادثات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات).

واقاد التقرير الذي قدم الى مؤتمر لوزراء التجارة الافارقة بدا في تونس يوم الاثنين الماضي وحصلت «ريوتر» على نسخة منه ان الخسائر الأساسية ستتركز في قطاع الزراعة بسبب إلغاء المعاملات التفضيلية التجارية في اطار النظام العام للمعاملات التفضيلية ومعاهدة لومي.

واضاف ان عروض خفض التعريفات في اهم الاسواق الكبرى للصادرات الإفريقية خصوصاً الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة ستؤدي الى خفض هوامش الاسعار التفضيلية بنسب ٢٨.٢ و ٤٠.٢ و ١٥.٧ في المئة على التوالي.

واوضح انه في قطاع المنتجات الاستوائية التي تصدر الصادرات الزراعية الإفريقية ستخفض هوامش التفضيل الى نحو ٨٠ في المئة وفقاً للنظام العام للمعاملات التفضيلية ونحو ٥٠ في المئة وفقاً لمعاهدة لومي.

ونكر التقرير ان الخسائر ستشمل صادرات البن وبرجيت الكاكاو، واضاف انه بالنسبة الى الصادرات الرئيسية مثل البن والكاكاو فان الخفض المقترح في تعريفات الاتحاد الأوروبي سيؤدي الى إلغاء المعاملة التفضيلية.



المصدر : الم الم

التاريخ : ٢٠٠٢ ١٩٩٦ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في المؤتمر الأول للجودة والتأهيل:
افتتح الدكتور أحمد جويلى وزير
التمويل نيابة عن الدكتور عاطف صدقي
رئيس مجلس الوزراء والدكتور ابراهيم
قورنى وزير الصناعة والدكتور حسن
ابراهيم رئيس الجمعية المصرية للجودة
والتدريب اعمال المؤتمر الأول للجودة
والتدريب والذي ناقش عدد من القضايا
الهامة منها الجودة داخل المصانع
المصرية، وتصدير المنتج المصرى فى ظل
اتفاقية الجات، وطرق تطبيق الأيزو ٩٠٠٠

وأوضح الدكتور هشام حسبو مستشار
وزير قطاع الأعمال العام أهمية الرقابة
الحكومية على جودة بعض الخدمات مثل
الصحة والتعليم مشيراً إلى أهمية الانتقال
التدريجي لنظام الجودة الشاملة حتى
لا تحدث خسائر على مستويات أخرى.
وأشار الدكتور مصطفى عن الرب رئيس
قسم التجارة الخارجية بكلية التجارة
الخارجية إلى أن الجودة عملية تراكمية،
ولذلك لا يمكن تحقيق معدلات تنافسية

للمنتج المصري على الأجل القصير فى هذا
المجال لتتبع الفجوة التكنولوجية بين
دول العالم الثالث والدول المتقدمة ولذا لابد
من فترة انتقالية حتى يمكن التكيف مع
الأوضاع الجديدة فى ظل الجات ومؤكداً
فى ذات الوقت بأن مصر لديها عوامل
مشجعة للانتقال إلى الجودة الشاملة منها
التحرير الاقتصادي وخفض القيود على
التجارة الدولية، وتوافر القوانين التى
تحمى الجودة مثل القرار ١١٣ والذي بدأ

مؤخراً مع تسابق الشركات المصرية
للدخول فى برامج تحسين الجودة
والحصول على الأيزو، وقال الدكتور
يسرى الدقاق رئيس هيئة اللوجستك
القياسى أن الصناعة المصرية لن تبدأ
من الصفر فى مجال الجودة حيث أن
هناك العديد من الخطوات التى تمت فى
هذا المجال وهذا بدوره يدفعنا لاستكمال
تنفيذ باقى المراحل للوصول للجودة
الشاملة خلال فترة زمنية قليلة نسبياً.

في المؤتمر الأول للجودة والتأهيل: افتتح الدكتور هشام حسبو مستشار وزير قطاع الأعمال العام أهمية الرقابة الحكومية على جودة بعض الخدمات مثل الصحة والتعليم مشيراً إلى أهمية الانتقال التدريجي لنظام الجودة الشاملة حتى لا تحدث خسائر على مستويات أخرى. وأشار الدكتور مصطفى عن الرب رئيس قسم التجارة الخارجية بكلية التجارة الخارجية إلى أن الجودة عملية تراكمية، ولذلك لا يمكن تحقيق معدلات تنافسية للمنتج المصري على الأجل القصير فى هذا المجال لتتبع الفجوة التكنولوجية بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة ولذا لابد من فترة انتقالية حتى يمكن التكيف مع الأوضاع الجديدة فى ظل الجات ومؤكداً فى ذات الوقت بأن مصر لديها عوامل مشجعة للانتقال إلى الجودة الشاملة منها التحرير الاقتصادي وخفض القيود على التجارة الدولية، وتوافر القوانين التى تحمى الجودة مثل القرار ١١٣ والذي بدأ مؤخراً مع تسابق الشركات المصرية للدخول فى برامج تحسين الجودة والحصول على الأيزو، وقال الدكتور يسرى الدقاق رئيس هيئة اللوجستك القياسى أن الصناعة المصرية لن تبدأ من الصفر فى مجال الجودة حيث أن هناك العديد من الخطوات التى تمت فى هذا المجال وهذا بدوره يدفعنا لاستكمال تنفيذ باقى المراحل للوصول للجودة الشاملة خلال فترة زمنية قليلة نسبياً.



المصدر: ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩١

في المؤتمر الأول للجودة والتدريب:

افتتح الدكتور أحمد جويلى وزير التكوين نيابة عن الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء والدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة والدكتور حسن ابراهيم رئيس الجمعية المصرية للجودة والتدريب أعمال المؤتمر الأول للجودة والتدريب والذي ناقش عدد من القضايا الهامة منها الجودة داخل المصانع المصرية، وتصدير المنتج المصرى في ظل اتفاقية الجات، وطرق تطبيق الأيزو ٩٠٠٠

خبراء مصر يطالبون بفترة للتكيف مع الأوضاع الجديدة في ظل الجات

وأوضح الدكتور هشام حسبو مستشار وزير قطاع الأعمال العام أهمية الرقابة الحكومية على جودة بعض الخدمات مثل الصحة والتعليم مشيراً إلى أهمية الانتقال التدريجي لنظام الجودة الشاملة حتى لا تحدث خسائر على مستويات أخرى. وأشار الدكتور مصطفى عز الرب رئيس قسم التجارة الخارجية بكلية التجارة الخارجية إلى أن الجودة عملية تراكمية، ولذلك لا يمكن تحقيق معدلات تنافسية

للسلع المصرية على الأجل القصير في هذا المجال لتتوسع الفجوة التكنولوجية بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة ولذا لابد من فترة انتقالية حتى يمكن التكيف مع الأوضاع الجديدة في ظل الجات ومؤكداً في ذات الوقت بأن مصر لديها عوامل مشجعة للانتقال إلى الجودة الشاملة منها التحرير الاقتصادي وخفض القيود على التجارة الدولية، وتوافر القوانين التي تحمي الجودة مثل القرار ١١٣ والذي بدأ

مؤخراً مع تسابق الشركات المصرية للتخول في برامج تحسين الجودة والوصول على الأيزو. وقال الدكتور يسرى الدققي رئيس هيئة التوحيد القياسي أن الصناعة المصرية لن تبدأ من الصفر في مجال الجودة حيث أن هناك العديد من الخطوات التي تمت في هذا المجال وهذا بدوره يدفعنا لاستكمال تنفيذ باقي المراحل للوصول للجودة الشاملة خلال فترة زمنية قليلة نسبياً.



المصدر : الخرساطوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٩ م

الجات: الدول الافريقية

تطالب بتخفيف الديون

تونس - (الغ.ب):

طلب وزراء التجارة الافارقة المجتمعون في تونس امس الاول من الدول المتطورة تخفيف الديون للفرقة على بلدانهم وتقديم دعم مالى لها كتجويض عن التأثيرات السلبية للنظام الاقتصادي العالمى الجديد.

ويطلب ممثلون عن حوالي ٢٥ دولة افريقية في اعلان مشترك للحصول على مساعدة فنية عاجلة. لحل المشاكل «الفورية» التي ستعاني منها افريقيا نتيجة اتفاقات الجات الموقعة في مراكش (المغرب) في ابريل الماضي.

وطالبت هذه الدول، التي تخشى ارتفاع اسعار الواردات من المنتجات الغذائية في ظل نظام التنافس الحر، بتقديم المساعدات الغذائية على شكل «بات» وتوفير المساعدة التي من شأنها ان تسمح لها بتحسين انتاجيتها وبيعها التحتية في مجال الزراعة.

يذكر ان الاجتماع الوزاري الذي بدأ الخميس واختتم امس كان من تنظيم اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ / ١ / ١٩٩٤

« العالم اليوم » تحاور «بيتر سارزلاند» مدير عام الجات

تحرير التجارة لصالح الدول الكبرى والدول النامية معا

تجارة السلع في الدول النامية
ستزيد بنسبة 14%

ما مدى تأثير «النمو الأسوي» بأحكام

«حقوق الملكية الفكرية»؟

الدعم الزراعي سيلغى على مراحل
ومعونات الدول المنتجة تعوض السعر

زار القاهرة بيتر سارزلاند منذ أيام ولمدة ثلاثة أيام التقى خلالها بالمسؤولين ورجال الأعمال في القاهرة، وتحاور مع الجميع حول نتائج جولة أورجواي والاتفاقية الجديدة التي وقعت في أبريل الماضي بالعاصمة المغربية، وتأثير هذه الاتفاقية على الدول النامية. «العالم اليوم» التقت بمدير المنظمة وتحاورت معه حول مجموعة من الأفكار التي طرحتها مجموعة الاتفاقيات الجديدة حول حرية التجارة وحقوق الملكية الفكرية وتجارة الخدمات، فضلا عن إلغاء الدعم الزراعي وتأثيره على الدول المستوردة للغذاء.

أعد الحوار للنشر
مها سمير



العالم اليوم

المصدر :

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١١ ٢١ ١٢

النظام التجاري المتعدد الأطراف يشمل مجالات أوسع من الخدمات، مجالات مهنية متخصصة ومصرفية واتصالات ونقل وسياحة وبناء... الخ واتفاقية الجات في مجال الخدمات فريدة في نوعها في أنها تطرح القواعد تبعا للدول التي تستطيع أن تفاوض في الظروف والشروط التي يمكن في ظلها لموردى الخدمات الأجنبية أن يعملوا بها في بلادهم.

وطالما هناك تحسن في دخول الأسواق بالنسبة لصادرات الخدمات فإن مصر والدول العربية والنامية ستكون في مركز تستفيد منه من الفرص المتاحة المتطورة التي توفرها الاتفاقية عندما تزداد طاقة

عرضها المحلية.. وبالمثل فإن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة توفر منافع ضخمة لجميع الاقتصادات من خلال إنشاء إطار ينطبق على نقل التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتضمن مبادئ هذه الاتفاقية التطبيق المتساوي وبدون تمييز لجميع الدول الأعضاء لادنى حد من معايير الحماية بالنسبة لجميع أنواع حقوق الملكية الفكرية.

والدول المتقدمة أمامها عام واحد لتحقيق التزاماتها، والدول النامية أمامها خمسة أعوام، والدول الأقل نموا أمامها أحد عشر عاما مع احتمال مدها أطول من ذلك.

وبذلك فإن هذه الاتفاقية تحسن أساليب استخدام الأسواق الأجنبية أمام الدول النامية.

مصر.. والمنسوجات

خضعت المنسوجات منذ عام 1947 لنظام الحصص من قبل الكبار، ولجات الدول النامية إلى الرسوم الجمركية لتحمي صناعاتها، ومهما قيل عن أن المنافسة لصالح المستهلك، فإن المنافسة نفسها ليست في صالح اقتصاد الدول النامية، فما أثر اتفاقية الجات في مجال المنسوجات على الدول النامية، وخاصة مصر؟

أعرف أن المنسوجات تعد من أهم مجالات المميزات الدولية النسبية بالنسبة لمصر، وأعرف أن سياسة الحكومة في الإصلاحات تعتزم اتخاذ المزيد من إجراءات التحرير في هذا القطاع، وتحرير اتفاقية الألياف المتعددة يجب أن تتفق مع تزايد احتمالات التصدير.

وأعرف أن مصر مثل بعض الدول النامية الأخرى المصدرة تأمل في سرعة إنجاز إنهاء قيود اتفاقية الألياف المتعددة «MEA» ولكن من المهم إحداث تكامل في هذا القطاع مع النظام المتعدد الأطراف وهو النظام الذي سيساعد المصدرين في المنسوجات وبقية القطاعات من خلال تقوية قواعده وإجراءاته وتبعا لتدابير إدارة الجات فإن الزيادة في تجارة المنسوجات والملاصص العالمية بحلول عام 2005 نتيجة لجولة أورو جواي ستكون 34% و60% على التوالي، وأعلى من أي قطاع آخر، فالاتفاقية ستؤدي إلى زيادة صادرات الدول النامية من المنسوجات وتخفيض الأسعار على المستهلك.

والآن مع فتح الأسواق الأجنبية يمكن لمصر التوسع في إنتاج السلع التي يمكن أن تستغل عاملاتها الماهرة والمنتجة وهي ربما أفضل مورد بها وبذلك فإن تحرير

ويجيء حوار «العالم اليوم» انطلاقا من معلومات عن ترشيح «بيتر سانرلاند» لرئاسة المنظمة الجديدة «منظمة التجارة العالمية» التي تبدأ عملها مع مطلع العام الجديد 1995 وقد دار الحوار على النحو التالي:

■ اتفاقية تحرير التجارة العالمية وقعت عليها بالأحرف الأولى 117 دولة في أبريل 1994 بالمغرب، ما الذي تمثله هذه الاتفاقية للدول النامية؟

يعتبر نجاح جولة أورو جواي نجاحا لمصر وبقية الدول النامية، وهذا النجاح الذي تقدره إدارة الجات يمكن أن يضيف أكثر من 500 مليار دولار للدخل العالمي بحلول عام 2005، وهذا نتيجة التجارة في السلع فقط، وبالنسبة للدول النامية من المتوقع أن تنمو تجارة السلع بنسبة 14% على الأقل نتيجة جولة أورو جواي وهي ضعف نسبة الزيادة المتوقعة في البلاد المتقدمة.

وتقدم نتائج جولة أورو جواي دعما دوليا وإدراكا بالجهود الشجاعة التي بذلت لتحرير الاقتصاد المحلي والنظام التجاري الخارجي وهي لا تكافئ هذه الجهود بزيادة فرص التصدير لحسب بل تنشئ أيضا وسائل أكثر فعالية في منظمة التجارة العالمية الجديدة بالنسبة للدول النامية لضمان احترام حقوقها وسماع صوتها وبذلك فإنها ستجني ثمار التجارة الحرة.

■ ما هي التحسينات والتطورات التي ستجلبها منظمة التجارة العالمية في جوهر وتطبيق القواعد التجارية متعددة الأطراف؟

أثبت التاريخ ولا سيما بالنسبة للجات أن جميع البلاد وبصفة خاصة البلاد ذات المعاملات الصغيرة والمتوسطة الحجم مثل البلاد النامية تستفيد من ممارسة التجارة الدولية تبعا لمفاهيم ومبادئ وقواعد يتفق عليها من عدة أطراف.

وأرى أن أهم نتائج جولة أورو جواي للبلاد النامية والدول العربية هو الدعم الجوهرى للنظام التجاري المتعدد الأطراف المعتمد على الأسس والقواعد وشموله على مجالات نشاط جديدة، فقد اعتري المبادئ للحالية بعض التقييد في مجالات عديدة منها «تلك التي تتضمن استخدام الدعم وقواعد ضد الإغراق والتدابير الوقائية» وستكون للقواعد الجديدة نتائج إيجابية للدول النامية فعلى سبيل المثال العديد من «التدابير الرمادية» مثل قيود التصدير الاختيارية سيتم إلغاؤها وستكون هناك مبادئ أشد تقييدا على استخدام تدابير ضد الإغراق.

كما ستعامل التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية الآن بصورة عادلة داخل النظام المتعدد الأطراف، كما سيتمكن ميكانيكيا من تسوية المنازعات كنتيجة لجولة أورو جواي، تنفيذ الالتزامات واحترام المفاهيم والأسس والقواعد التي تدير النظام مما يضمن معاملة عادلة ومتساوية للجميع كبيرا وصغيرا، غنيا وفقيرا.

والتوسع في مبادئ الجات لتشمل مجالات أخرى من التجارة العالمية يتضمن نفس المنافع المهمة للاقتصادات النامية كما هو الحال بالنسبة للسلع.

مازق تجارة الخدمات

■ تجارة الخدمات التي ابتكرتها الاتفاقية ودافعت عنها الدول الكبرى.. ما تأثيرها على مصالح الفقراء؟ وما مدى الالتزام بحقوق الملكية الفكرية؟



المصدر: العالم الجديد

التاريخ: ٢١/١٠/١٩٩١

«النمر» والملكية الفكرية

■ قضية الملكية الفكرية داخل «تجارة الخدمات» تثير بعض التساؤلات التي سوف يكون لها تأثير دولي كمثل الدول التي اعتمد اقتصادها على «تقليد» السلع وتصديرها بسعر رخيص؟

«حقوق الملكية الفكرية» تشمل أيضا العلامات التجارية وهذه غير مسموح تقليدها أو إنتاجها بغير ترخيص من صاحب العلامة التجارية إن يكن فردا أو شركة.. وأي إخلال بهذا سيواجه بأحكام الاتفاقية، كما أن الدول الـ 117 التي وقعت ميثاق نتائج دورة أوروغواي ملتزمة بهذه الأحكام.

هذا عن الإنتاج السلمي، وهناك الإنتاج الفكري كالكتاب مثلا وشرائط الفيديو وأفلام السينما وبرامج الكمبيوتر.. وهذه كلها شائع «التزوير» فيها وإنتاج حجم تجاري منها دون علم أصحابها.. وذلك يخضع بالضرورة لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية بكل أحكامها.

بصراحة عندما بدأت ما يسمى دول «النمر» اعتمدت بدايتها على تقليد السلع وبسعر رخيص مكنها من غزو أسواق الدول الفقيرة.. ما تأثير «حقوق الملكية الفكرية» على هذه «النمر» وهل تبقى «نمورا»؟

أي اقتصاد حتى لو بدأ بتقليد السلع، فلا بد أن يتطور ليكون له إنتاجه الخاص الذي يتميز به.. لكن إذا لم يتطور الإنتاج إلى خصوصية للدولة، فإن الدولة المنتجة ذاتها ستتأثر كثيرا بأحكام الاتفاقية وعليها منذ الآن أن تبدأ في تطوير نفسها خلال فترة الانتقال المحددة.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التجارة سيزيد من المنافسة مما يساهم في التخصص وإعادة تخصيص الموارد بشكل أفضل.

كما أن التخصص الذي يساعد على تشجيعه فتح الأسواق سيسمح لمصر والدول العربية والدول النامية بتركيز مواردها في المجالات التي تحظى فيها منتجاتها بميزة نسبية، ويساعد في ذلك الخفض الكبير في سلم التعريفات الذي سيطبق على العديد من المنتجات في الأسواق الضخمة نتيجة تنفيذ خفض تعريفات جولة أوروغواي، هذا الخفض الذي كان من أهم مطالب الدول النامية منذ عشرات السنين وبالنسبة لمصر تعد الفواكه والخضراوات والأرز من الصادرات التي ستشهد فرص تصدير أفضل.

الدعم.. والفقراء

■ بلغ حجم الدعم الزراعي الذي تقدمه أمريكا وأوروبا إلى 354 مليار دولار خلال العام السابق.. ورغم أن هناك جدولة لمرحلة إلغاء هذا الدعم إلا أن الدول النامية المستوردة للغذاء ستدفع هذا الدعم بفضل زيادة الأسعار، أكد أن ما كانت تدفعه الدول الكبرى دعما لصادراتها الزراعية ستدفعه الدول النامية إلى الدول الكبرى، فمأذا فعلت الجهات لتجنب آثار ارتفاع فاتورة الغذاء على الدول النامية؟

في الواقع العمل قد تواجه بعض البلاد ولا سيما الدول الأقل تقدما قواتير استيراد مرتفعة للطعام نتيجة التحرير في التجارة الزراعية، ومن المحتمل أن تزداد هذه الأسعار بالتدريج ومن المتوقع حدوث مشاكل خطيرة بالنسبة للدول الأقل تقدما والمستوردة أساسا للأغذية، لذلك تضمنت الاتفاقية «القرار الوزاري عن الآثار السلبية المحتملة على الدول الأقل نموا والمستوردة تماما للأغذية» وقد لعبت مصر دورا كبيرا في تطور وإصدار هذا القرار، ويضع هذا القرار الأهداف المرتبطة بتوفير المعونات الغذائية والمواد الغذائية الأساسية في شكل منح كاملة ومساعدة التنمية الزراعية، كما يشير إلى معونات صندوق النقد والبنك الدوليين بالنسبة للتمويل قصير الأجل لاستيراد الأغذية.

وسوف تقوم لجنة الزراعة التي نشأت في ظل اتفاقية الزراعة بمراقبة وتنفيذ القرار لضمان حماية مصالح البلاد التي تستورد الطعام بصفة أساسية.

ومن جانب آخر ستؤدي الآثار الطويلة الأجل لارتفاع فاتورة الغذاء في الدول النامية إلى زيادة ربحية الاستثمار في قطاع الزراعة، ومن ثم زيادة الاستثمار فيه حيث سيتم تخصيص وحشد الموارد والمصادر لتنشيط الزراعة.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١ نوفمبر ١٩٩٤

□ مؤتمر الغرف التجارية يبدأ أعماله اليوم:

«الجات» قضية ساخنة على طائفة المناقشة

بدأت اليوم أعمال مؤتمر الغرف التجارية تحت رعاية الرئيس حسني مبارك حيث يناقش المؤتمر عددا من الموضوعات الاقتصادية الهامة التي تتعلق بالمنتجين والتجار وتتمثل في مناقشة «الجات» الموضوعات التي سيتم مناقشتها ما تمك من أهمية وخطورة في نفس الوقت على الاقتصاد الوطني. وتناقش في المؤتمر على تنظيمها للزوايا أعد الاتحاد العام للغرف التجارية ووقفت على لعضوهم على جلسات المؤتمر الأولى حول آثار الجات على الاقتصاد المصري والأخرى حول ربط مصر بالأسواق الدولية. وكانت الدورة الأولى بإتباع عدة خطوات لمواجهة آثار

اتفاقية الجات منها ضرورة الاهتمام بتوعية المواطن والخدمات الوطنية وتنشيطها على المنتجات غير المصرية لما لذلك من أهمية في دعم المنتج المحلي. كما طالب الاتحاد في دورة العمل الأولى بإنشاء وحدة متخصصة على المستوى القومي للتعامل مع شئون «الجات»، تكون مهمتها إعطاء المشورة اللازمة للشركات المصرية والاهتمام بشؤونهم ومشروعات البحث العلمي في مختلف المجالات بهدف الارتقاء بالمنتج المصري كما ونوعا. ودعا إلى ضرورة التركيز على التعاون مع منظمة التجارة العالمية في مجال المساعدات الفنية للدول النامية في شكل مساهمات عن الاندفاعية أو تعريب

الكوادر التي تتعامل معها سواء في القطاع الحكومي أو الخاص مع التأكيد على الضمانات الخاصة بحماية الصناعة الوطنية في حدود ما تسمح به بنود الاتفاقية واليات مراقبة التنفيذ وفرض المخازعات والاهتمام بعملية استصلاح الأراضي الجديدة لزراعة المحاصيل الرئيسية مثل القمح وذلك لمواجهة آثار الغلاء الدعم للمحاصيل الزراعية. وأكد الاتحاد ضرورة العمل على وضع استراتيجية شاملة لتنمية وترتيب الصادرات المصرية بشاركون في وخمسها القطاع الخاص وأجهزة الدولة المختلفة لمواجهة التطورات التي حدثت في نظام التجارة العالمي على أن تتضمن هذه

الاستراتيجية اجراء مسيح شامل للنسج والخدمات التي تنتج وميزات نسبية يمكن أن تعطي قطاع التصدير دفعة إلى الأمام. وأكد الاتحاد ضرورة العمل على إزالة حواجز التعريفات التي تواجه عملية التصدير وإزالة كيدية منع حواجز التصدير لتشجيع المصددين مع ترأسه خفض الضرائب وأسعار الطاقة التي تفرض على العمليات الإنتاجية. وأكد الاتحاد ضرورة تشجيع عمل السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الأجنبية ومحاولة تقديم تسهيلات لتشجيع الاستثمارات العربية. على محمود



الأسماء

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١ أكتوبر ١٩٩٤

منظمة العمل الدولية تناقش

أثار اتفاقية الجات على العمال

تناقش بعد غد اجتماعات منظمة العمل الدولية بجنيف - والتي تستمر حتى ١٩ نوفمبر الحالي - أثار اتفاقية الجات وتحرير التجارة على ظروف العمل والعمال.

وصرح الدكتور عادل جزارين عضو مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ممثلاً لأصحاب العمل بأن الاجتماعات سيحضرها ممثلون عن الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال



المصدر : السوفيا

للتنشر والخذعات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٨٤

أغرب فتوي يتلقاها ناشر مصري.. بالفاكس تزوير الكتاب .. جائز شرعاً

رسالة من بيروت تؤكد حق أي ناشر في
طبع أي كتاب دون إذن من أحد!
إذا صدر الكتاب أصبح ملكاً
مشاعاً لكل الناس!

سليمان جودة

رشاد - اطرف وأغرب رسالة بالفاكس،
يمكن أن يتلقاها ناشر.
أن الرسالة تذكرنا بمحاكمة اللص
لهاء، والتي بنينا بها هذا الكلام،
ونحن نسلل رسالة أخرى، ماض
شمورك لو أن اللص لهاد بحث اليك
وبسالة تقول: سرقتك وسوق لسرقتك،
والشرع يبارك ما فعل، والدين لا
يمنعني.. بل يشجعني!!
هذا بالخطب معنى ما تلقاه محمد
رشاد.. الرسالة عبارة عن سؤال
وجوابه وتقول: هل يجوز طبع كتاب
بغير إذن صاحبه، مع وجود عبارة
«جميع الحقوق محفوظة»؟ يجيب
الراسل - للجهول - في تلك الرسالة:
باسم الله تعالى لا دليل على عدم الجواز
والله العالم بحسب فتاوى السيد
الكليوكاني حفظه الله..
ثم بحث الراسل ثلثة - للجهول أيضاً -
مسألة لفتوى أخرى، نشرتها مجلة
اسمها «منار الهدى» ترد على سؤال
حول ذات الموضوع.. هكذا:
سؤال: يكذب علي بدين كذا..
«حقوق الطبع محفوظة» فما حكم
ذلك؟
جوابه: من زمن الصحابة والتابعين
ومن بعدهم عرف بين المسلمين أن
الشخص إذا ألف كتاباً نالها لا غدر
فيه، يجوز لكل مشوق في يده أن
ينسخه ويوزعه ويطبعه، حتى كان
هناك مكان خاص للناسخين للكتب

ماهو شمورك، لو أن لصاً تسلل إلى بيتك، ثم جرده مما خلف وزنه وغلا ثمنه،
ومضى إلى بلد مجاور ليقيم - عني عينك - معرضاً لبيع السرقات، دون إذن
خجل!!

قبل أن تهيب متسائلاً: وأين القانون؟ سوف اسارع وأقول إن المسألة - في هذه
الحالة - محتاجة لقانون دولي لأن القانون الذي يحكم بلدك، غير القانون الذي يحكم
البلد الذي لحنس بها السارق.. وحكاية القانون الدولي هذه حكاية شرعها وطريقها
طويل.

مثل هذا الأمر، يتكرر يومياً، منذ سنوات طويلة، ولكن في عالم آخر - مع الفرق
في التشبيه والقياس - هو عالم الكتاب بوجه عام، والنشر بوجه خاص.

وجسدت منالشتات تطرقت إلى
مسؤوليات - من الجانب اللبناني -
لتمويض بعض الناشرين المصريين،
الذين رفضوا العمل الجزئي، والمسرور
على أن يكون هناك حل حاسم، لهذه
المهزلة التي أصبحت - لطول حدوثها
وكثرة تكرارها - شيئاً عادياً لا يستثير
أحد من هناك طبعاً.
وأجوب الناشرين المصريين، بنقطة
الناشرين اللبنانيين، تهاجمهم، وتتهم
المصريين - على طريقة «خسروم
بالصوت ليغليوكوا» - بأنهم هم الذين
يزورون - تصور!! - وأن التزوير إذا
كان يجري هناك، فإنه يجري لحساب
ناشرين مصريين، وباتفاق معهم.
قرأت ثم رجعت نقية الناشرين
اللبنانيين ورددنا عليها - في وقتها -
وسمى اتحاد الناشرين المصريين تحو
حل جهنمي للموضوع، موضحوع
التزوير، وحسمه تهاشوا، بكافة السبل
والطرق.
ولم نكد نلحق من الدهشة
لتصريحات التفتية اللبنانية، حتى
تلقى أحد الناشرين المصريين - محمد

والص الذي يتسلل إلى نور النشر
المصرية، فيجردها من خلاصة إبداع
مليون مصر، يتمثل في بعض
الناشرين العرب، وبخاصة في
بيروت، حيث لا يتعرف للزورون من
الناشرين هناك، تزوير الكتاب
المصري، بلعامة طبعه وتوزيعه وبه،
بغير أن يكون هناك أدنى اعتبار أو
حساب لمق المؤلف المصري والناشر
معاً.

كل ذلك جرى، ويجري كل يوم،
والناشر المصري لا يعرف كيف يحصل
على حقوقه المهددة، ولا كيف يوقف
هذا التزوير اللئيم والمستمر.
ومنذ أسابيع، كان اتحاد الناشرين
المصريين، الذي يرأسه محمود عبيد
للنعم مراد، قد بحث وقدنا إلى بيروت،
شارك في عضويته إبراهيم المعلم
ومحمد رشاد وحملة الخنجر، والتقاء
مع عدد من المسئولين اللبنانيين،
بهدف الاتفاق على طريقة، يتم بها
استعادة حقوقهم عما تم تزويره،
ووقف التزوير مستقبلاً ما استطاعوا
في ذلك سبيلاً.



المصدر : السوفيه

التاريخ : ١ شهر ربيع الثاني ١٤١١ هـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باجرة، ويمرلون بالوراثين.. هذا ما
جرى عليه المسلمون سلماً وخلفاء، ولا
يغير الحكم الشرعي كتابة بعض
الناس هذه الكلمة للخلفاء للشرع مهما
كثروا.

انتهت الرسالة والفتوى معاً.. ولم
تنته ولن تنتهي بغضبتنا من هذا
الاجتهاد على الدين، والكتب على
الشرعية، وكل حقوق الآخرين حسب
الشرع، وطبقاً - من وجهة نظرهم -
لأصول ومبادئ الشريعة.

طبعاً الموقف لا يتطلب ان نسل
صاحب الرسالة، والفتوى، عما اذا كان
هناك ناشر ومزلف لهما حقوق، لهما
الناسخون إياهم!

لا يتطلب ذلك لانه، ولأنهم، يمرلون
الجواب، كما أنهم مولعون من اسناد
القياس، ما بين عصر فيه مطابع
ومؤلفون وناسخون وحقوق لكل طرف
سأهم في صدور الكتاب، وبين عصر
لم يكن فيه شيء من ذلك على الإطلاق.

ان الفتوى إياها، بمعناها، غاية في
الخطورة، لأنها ببساطة شعبية، تنسف
حكاية حقوق المؤلفين والناسخين من
الاساس، وتجعل عالم نشر الكتاب - أو
توزيعه بمعنى الحق - «عالم سباح مداح»
كما يقال.

اننا نطمح المسألة كلها، أمام فاروق
حسن، وذهب الثقافة، وأمام محمود
عبدالمعظم مراد رئيس اتحاد الناشرين،
وأمام كل ما يهمه سمعة ومكانة الكتاب
المصري.. وأمام - أيضاً - رجال الدين
الذين رأهم في هذه المستوى التي لم
نقرأ لها مثيلاً من قبل، ولا نظن أننا
سوف نطالع لها مثيلاً في المستقبل..

صحيح الذي اختصراً مكتواه.. من
زعمنا
وعاش للزودون والمفسدون في
الأرض!



المصدر: العالم الجديد

نوفمبر ١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«المناعي» يحذر 117 بنكاً في الخليج من الجات

□ أبو ظبي - أ.ب:

حذر جاسم المناعي مدير صندوق النقد العربي «المقابل لصندوق النقد الدولي» دول مجلس التعاون الخليجي من أن عضويتها في الجات ستعرض بنوكها للمنافسة الدولية ونصحها بمواجهة هذا التحدي. وقال: أن النظام المصرفي في الخليج قد فشل في التجاوب بكفاءة مع الحاجة إلى خدمات واحتياجات مصرفية غير تقليدية متنوعة، لكفالة استثمار الموارد المالية المتاحة للبنوك التجارية بصورة أفضل وإنتاجية أكبر. وأضاف المناعي أنه حتى نهاية العام الماضي بلغ عدد البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي 117 بنكاً منها 59 بنكاً وطنياً و58 بنكاً أجنبياً. وقال المناعي: أنه بنهاية عام 1993 بلغ حجم الودائع المصرفية في دول مجلس التعاون 168 مليار دولار بزيادة 3.6٪ سنوياً عن عام 1988. وللمملكة العربية السعودية نصيب الأسد في الودائع المصرفية - 48.3٪ تليها دولة الإمارات 24.7٪، فالكويت 15.6٪، ثم قطر 5٪ والبحرين 3.6٪ وعمان 2.9٪. ودعا المناعي البنوك الخليجية إلى أن تكون أكثر نشاطاً في حملة التشييد والتنمية في المنطقة بغية مساعدة حكومات دول المجلس في التغلب على الانخفاض في أسعار البترول. ■



المصدر :
الأسبوع

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في ندوة الغرفة التجارية بجدة: ضريبة الكربون تتعارض مع مبادئ اتفاقية الجات جدة. أحمد عصمت:

أكد عصام رفعت رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادي أن الاقتصاد السعودي يستطيع مواصلة نموه وتقدمه في إطار اتفاقية تحرير التجارة الدولية (الجات) نظراً لما يملكه من مقومات أساسية في حالة الاستفادة من المميزات العديدة التي تمنحها هذه الاتفاقية وفي مقدمتها ميزة اختراق الأسواق العالمية. جاء ذلك في الندوة التي عقدتها الغرفة التجارية الصناعية بجدة وتناولت اتفاقية الجات وأثارها على الدول العربية وشعوب العالم الثالث والتي ألقى فيها رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي الضموء على مزايا ومخاطر هذه الاتفاقية ووجه الدعوة لرجال الأعمال والمسؤولين بهذه الدول لإعادة تقييم الصناعات والسياسات التسويقية بها من أجل مواجهة هذه المرحلة الجديدة بالاستفادة بالمرحلة الانتقالية التي تتيحها هذه الاتفاقية ومدتها ١٠ سنوات. وأوضح أن التحدي الحقيقي الذي تواجهه الدول النامية في المرحلة القادمة سيتركز على قدرتها في النهوض بقطاع الخدمات والأرقاع بجودة المنتجات وتخفيض التكلفة والاهتمام بالتطوير والبحث العلمي. ورداً على تساؤلات رجال الأعمال السعوديين بخصوص المفاوضات التي تسبق تطبيق الاتفاقية فيما يتعلق بكل دولة أوضح أن الدول النامية من حقها أن تتظلم لدى المنظمة الدولية من جراء تطبيق ضريبة الطاقة (الكربون) ووصفها بأنها ضريبة تتعارض مع مبادئ تحرير التجارة الدولية وقال إن الدول البترولية تستطيع أن تحقق كسباً في مفاوضاتها لاسقاط هذه الضريبة لأنها ضريبة تمييزية. وقال إن مبادئ اتفاقية الجات ليست كلها خيراً وليس كلها شراً بالنسبة للدول النامية ولكن العبرة بالقدرة على الاستفادة بملتحققه الاتفاقية من مزايا وتجنب ما تجلبه من أضرار. □



المصدر : المستشاه

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٤

مادة المادة !!

تمر الأيام ويقترب هذا العام من نهايته وفي بداية العام القادم ينتهي رسمياً وجود الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وينشأ بدلاً منها مجلس التجارة العالمي كتنظيم مسئول عن تنفيذ اتفاق تحرير التجارة الذي تم التوصل إليه في ختام جولة المفاوضات المعروفة باسم جولة أوروغواي والتي استمرت قرابة الثماني سنوات . والمعروف أن عضوية مجلس التجارة العالمي لن تكون تلقائياً من حق الدول الاعضاء في الجات . بل ينبغي على كل دولة أن تتقدم بطلب للعضوية وتوقع على تعهدات بالالتزام باتفاقيات تحرير التجارة في المجالات الرئيسية الخمس مثل المنتجات الزراعية والغزل والنسيج والملكية الفكرية .. وهنا مكن الخطر حينئذٍ إن على الدول العربية أن تدرس أي اتفاقية جيداً قبل التوقيع عليها حتى لا تقيد نفسها بالتزامات يستحيل عليها بعد ذلك التخلص منها . وإن الدول الكبرى نفسها التي سعت إلى توقيع اتفاق تحرير التجارة لم تعتمد بعد رسمياً لها لحرانا نحن العرب أن نتنى .

عربي أصيل



المصدر : **الجبال الشبكية**

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٢٩٩٤**

قناة السويس بين خطوط الانابيب واتفاقية "غات"

عبد الفتاح الجبالي *

تزامنت الذكرى ٢٨ على انسحاب المرشدين الأجانب من قناة السويس، وتولي المصريين زمام الأمور فيها، مع إعادة الحديث عن مستقبلها في ظل التغييرات الدولية والاقتصادية المستجدة وتقصدها تصديدا الحديث عن النظام الشرق أوسطى الجديد، مع ما يعنيه ذلك من مشاريع جديدة لنقل النفط العربي إلى البلدان المستوردة له، عبر طرق بديلة، مما سيؤدي بالضرورة إلى إعادة رسم اقتصاد المنطقة من جديد، خصوصا أنها تتزامن مع دخول دورة أورغواي في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية "غات" موضع التطبيق الفعلي.

وتهدد هذه الأمور وغيرها قناة السويس التي تعتبر من أهم مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد المصري، إذ ارتفع ما حصل منها في ميزان الميزانيات من ١٦٦١ مليون دولار عام ١٩٩١/٩٠ إلى ١٩٤١ مليوناً عام ١٩٩٣/٩٢، أي أنها أصبحت تشكل ٥٦ في المئة من إجمالي ما حصل في الميزان، ناهيك عن كونها تمثل لنصر الثالث لتقيد الأجنبي، بعد تحويلات المصريين العاملين في الخارج وعائدات المصارف النفطية ما أسهم كإسبراً في علاج أوضاع الميزان وتحويلها إلى فائض بدلاً من العجز، الأمر الذي يشجع إلى خطورة التطورات المستقبلية في قناة السويس على أوضاع التوازن الخارجي للاقتصاد المصري خصوصا أن القضية المطروحة للإصلاح لم تكن مجرد تحقيق فائض في ميزان الميزانيات بل مدى قدرة هذا الفائض على الاستمرار والتحسن في الوضع الخارجي.

ويتوقف مستقبل القناة على ثلاثة عناصر أساسية تتعلق أولها بحركة البضائع (وتشمل النفطية والجافة) والبشرية بخطط انابيب النفط والثالث باتفاقيات دورة أورغواي وفي شأن العنصر الأول ترتبط حركة التجارة في القناة ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع الاقتصادية للبلدان

الخليجية، خصوصا بتجارة النفط وعلى التراجع المستمر في أسعار بيع البترول من النفط الخام منذ الثمانينات وحتى الآن، إلا أن المنطقة ستظل موردا مهما لهذه المادة الخام، وذلك لما للنفط الخليجي من أهمية، نتيجة للاحتياطات التي تمثل ٦٠ في المئة من إجمالي الاحتياط الدولي العام بالإضافة إلى إمكانات التوسع في الطاقة الانتاجية، وذلك مع توقع

زيادة معدلات الاستهلاك السنوي، خاصة في الصين والبلدان الآسيوية إضافة إلى بلدان أوروبا الشرقية.

وتجدر الإشارة إلى التغييرات الجوهرية الجارية في حركة التجارة النفطية الخليجية، بعد أن بدأت الأسواق الآسيوية تسلك توجه على نسبة أعلى مما كانت تحصل عليه من قبل. الأمر الذي سيؤثر على كميات النفط المتجهة إلى البلدان الأوروبية، خصوصا أن الصين التي تعد أحد أهم الأسواق الآسيوية، تؤثر بشدة في الأسواق نتيجة لارتفاع نسبة مشترياتها من السوق الفورية.

وعلى الجانب الآخر من المتوقع أن تشهد حركة التجارة نموا ملحوظا في الفترة المقبلة نتيجة لنمو الاقتصاد العالمي والانتعاش الدولي في البلدان الصناعية مع الأخذ بالحسبان الاتجاهات المتزايدة للتجارة البينية بين هذه الدول وبعضها البعض، أو مع بلدان شرق أوروبا.

ويمكن العامل الثاني الذي يهدد مستقبل القناة في خطوط الانابيب المزمع تمديدتها أو التي تم تمديدتها فعليا، خصوصا أنها تعتبر من وسائل النقل الرخيصة والأمنة للنفط لأنها تمتد عبر أقصر المسافات بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك أو الشحن، وبذلك توفر مسافات كبيرة لنقل النفط بتكلفة أقل من وسائل النقل الأخرى.

وهنا نلاحظ أنه حتى عام ١٩٦٧، كانت خطوط الانابيب العاملة في المنطقة تتمثل في خطين رئيسيين هما الخط «السوري - العراقي» وكانت طاقته القصوى نحو ٢٥ مليون طن سنويا، وخط «التسلاين» بطاقة قصوى ٢٥ مليون طن، وفي أعقاب إغلاق القناة أضيفت إليها ثلاثة

خطوط جديدة، هي الخط التركي - العراقي، وخط «سوميد» في مصر، وكذلك خط «إيلات - أشدود» إلى البحر الأبيض المتوسط، والآخر هو الخط الذي أعد لنقل النفط المصري من سيناء، أثناء الاحتلال، وتم تنفيذه بعد حرب ١٩٦٧، وظل يعمل لمدة تسعة أعوام، ثم أغلق عقب انشاء خط انابيب «سوميد» في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦.

ومن الملاحظ أن هذه الخطوط تطورت بشدة وازدادت طاقتها الانتاجية، وارتفعت طاقة خط «سوميد» من عشرين السخنة إلى سبعمائة، لتصل إلى ٨٠ مليون طن، ويتوقع زيادتها إلى ١٢٠ مليون طن، ووصلت الطاقة الانتاجية لخط انابيب «كركوك - بائياس - طرابلس» بين سورية والعراق إلى ٨٢.٥ مليون طن، وخط انابيب «كركوك - بورتول» بين العراق وتركيا إلى ٧٥ مليون طن.

بينما تبلغ الطاقة الانتاجية لخط انابيب «إيلات - أشدود» إلى ٥٠ مليون طن.

وفي معنى آخر تصل الطاقة الانتاجية لهذه الخطوط إلى نحو ٣١٢.٥ مليون طن سنويا، مع الأخذ بالحسبان أن معظمها متوقف عن العمل لأسباب سياسية أو نتيجة للأوضاع التي سادت المنطقة، ولو عملت هذه الخطوط بكامل طاقتها لحسرت قناة السويس من معظم ناقلات النفط العابرة، وليس أدل على ذلك الصراع الذي دار منذ عامين بين القائمين على هيئة قناة السويس والمسؤولين عن خط «سوميد» وذلك عندما طرحت قضية امتياز «سوميد» لمدة ٢٧ سنة. ورأى المسؤولون عن قناة السويس أن «سوميد» أكر على حركة الملاحة في القناة بعد سرقة العمل الأصلي حيث ثبت أن ٧٥ في المئة من ناقلات النفط التي تعمل في إطار «سوميد» تقل حمولتها عن ١٥٠ ألف طن، وهي الحمولات نفسها التي تستطيع عبور القناة، في حين أن الخط تم انشاؤه أساسا لخدمة ناقلات النفط العملاقة، وهي الناقلات التي لا تستطيع عبور القناة بكامل طاقتها، فإذا كان هذا حال مشاريع داخل



الاجنبية.
ويتضح مما سبق ان قناة السويس، ستعرض لمنافسة ضارية مع تزايد الخطورة المتوقعة من المشاريع الجديدة لنقل النفط، مما يعني تدهوراً كبيراً في إيرادات القناة بل والتأثير أيضاً على العائدات المصرية من تشغيل خط «سوميده» الامر الذي يتطلب ضرورة دراسة هذه الاحتمالات والتنسيق بين الاطراف العربية في محاولة لوضع الحلول الكفيلة لهذه المشكلة.

* اقتصادي مصري

الاراضي المصرية، فما بالناس بالمشاريع الاخرى، التي تخرج عن نطاق السيطرة المصرية. ومما سبق يمكن القول ان تنفيذ هذه المشاريع، او بعضها سينعكس بالعديد من الآثار السلبية على قناة السويس، خصوصاً ان البلدان التي تمر الخطوط عبر اراضيها ستحتل بالعديد من المزايا الاخرى، مثل تشغيل العمالة، مما يعني امكان جذب عدد من العمال، خصوصاً في ضوء الاوضاع السائدة حالياً في اسواق العمل العربية، فضلاً عن التحسن المتوقع في بعض انواع الخدمات الاخرى داخل هذه البلدان ورفع كفاءة مراقبتها. لكن على الجانب الآخر تشير الرؤية السياسية لهذه المشاريع الى العديد من المخاطر خصوصاً من الناحية الامنية، حيث تعتبر احد الاهداف الاستراتيجية التي يمكن ان تتعرض للقذف او الاغلاق في اي لحظة من اللحظات.

ويمكن ثالث التحديات امام قناة السويس، في اتفاقات دورة اورغواي الخاصة بتحرير تجارة الخدمات، وبالأذات النقل البحري، الذي ظل مشكلة اساسية لهذه الدورة، في ظل الرقض الاميركي لابرار هذا القطاع ضمنها حتى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، اذ نصت اتفاقية «غات» على ضرورة عدم وضع القيود على تحويل عائدات الخدمات الى الخارج مع السماح ببعض الاستثناءات في حال

وجود صعوبات في موازين المدفوعات، شريطة الا تتضمن تلك القيود اي معاملة تمييزية ضد احد الاطراف، وان تكون مؤقتة بالإضافة الى الالتزامات العامة في مجال دخول الاسواق وازالة القيود والحوار الجمركية، كما نصت على معاملة موردي الخدمات الاجانب معاملة نظرائهم المحليين، وفي بعض الحالات الاستثنائية التي يسمح فيها بمعاملة تفضيلية للمورد المحلي، ويشترط الاتفاق ان لا يستهدف ذلك رفع القدرة التنافسية للاطراف المحلية، على حساب الاطراف



المصدر: الحياة

التاريخ: ١٩٩٢ - ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دخل قناة السويس يصل الى بليونى دولار عام ١٩٩٣

رحلاتها التي تشمل ميناء اللاذقية السوري وليماسول القبرصي وذلك بعد غياب دام ثلاثة أعوام عن العمل بين موانئ البحر المتوسط.

وتعتبر العبارة «ذهب» أحدث عبارات الأسطول المصري التي رفع الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء وعدد من الوزراء العلم المصري عليها قبل اسبوعين في ميناء الاسكندرية، حيث تم تصميمها على أحدث التعديلات الأمنية بالنسبة للاتصالات والحريق والغرق الصادرة من المنظمة البحرية الدولية لسلام الأرواح في البحار.

وتعتبر العبارة «ذهب» أول عبارة مصرية تعمل في البحر المتوسط بعد توقف العبارة «الجزائر» عن العمل فيه عام ١٩٩١ ومن المقرر أن تقوم برحلات منتظمة بين موانئ الاسكندرية وكل من اللاذقية وبيروت وليماسول واسطنبول.

■ القاهرة - «الحياة» - أعلن رئيس هيئة قناة السويس السيد محمد عزت عادل أن إيرادات القناة العام الماضي بلغ نحو بليونى دولار.

وقال عادل أثناء اجتماعه مع وفد جمعية البحاريين القدماء برئاسة اللواء المتقاعد صلاح الرفاعي «إنه أمكن تعويض الانخفاض في إيرادات القناة الناجم عن انخفاض كميات النفط العابرة، وذلك بتعميق الغاطس ٥٦ قدماً مما يسمح بعبور السفن العملاقة وكذلك منح تخفيض ٥٠ في المئة لسفن بضائع الصب العاملة بين غرب استراليا وشمال غربي أوروبا». وأشار إلى أن هيئة قناة السويس بدأت في بناء ترسانة لتخزين السفن القديمة لبيعها خردة وكذلك إنشاء مصنع للحاويات لتوفير فرص عمل وتحقيق إيرادات إضافية. من جهة ثانية بدأت أمس العبارة المصرية «ذهب» أولى



المصدر : **الأمم المتحدة**

نومبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحن والعالم الوجه القياس

للسبق في انتخابات الرئاسة الأخيرة الذين شنوا حملة عنيفة على المؤسسات الحزبية والسياسية التقليدية إلى ممثلي نقابات العمال القوية إلى والف تأثر نصير المستهلكين الذي شهر شعار صحة المستهلكين سلاحا نافذا ضد تدفق الواردات الزراعية والحاملة للأمراض والهرمونات، من العالم الثالث ولم يتخلف حتى دعاة حماية البيئة الذين راوا فيما يحدث ملامدا لعرض دعواهم عن تناقض الاتفاقية مع دواعي الحفاظ على البيئة.

وفي مواجهة هذا التحدي الضخم الدعوى جاء لاداء الإدارة الأمريكية بطيئا متحذرا لا فقد جاءت أولوية

طرح الاتفاقية في إطار مشروع قانون تجاري جديد على الكونغرس في ظل قائمة القضايا ذات الأولوية وقبل ١٠ أيام فقط من بدء اجازة الكونغرس رغم علمها بأن القواعد تنسخ مناقشتها داخل الحان لمدة ٤٠ يوما وبعد سلسلة من فشل التشريعات الخاصة باصلاح برنامج الرعاية الصحية والحد من الجريمة وبعد اهدار الوقت في محاولة فاشلة لإعاجيل في مشروع القانون يتيح العمل بنظام المسار السريع في اقرار الاتفاقيات التجارية إلى الاتفاقيات المزمع ابرامها مع دول أمريكا الجنوبية ضاربة بذلك عرض الحائط لضيق فرصة لقرار اتفاقية «الجات» ذاتها وفقا للمسار السريع، الذي يتيح للكونغرس اقرارها لجمالا دون اضافة تعديلات عليها والمقرر ان ينتهي العمل به في نهاية العام الحالي.

فضلا عن هذا وقعت الإدارة موقف الحامس الفاشل في الدفاع عن قضية بابرزها الجوانب السلمية للاتفاقية وتركيزها على ما يسميه تطبيقها من خفض في ايرادات التعريفات الجمركية بقر بنحو ١٤ مليار دولار خلال السنوات الخمس الأولى و ٤٠ مليار دولار في السنوات العشر الأولى وبحولها في دائرة مفرقة بحثا عن موارد لسد العجز على الرغم من تأكيد الخبراء ان تطبيق الاتفاقية سيخفض النقص في الإيرادات ويزيدها ضعفا مع زيادة الصادرات والتأثير المحلي.

وأظهرت الإدارة قصر النظر وتريدا معينا في طرح الحل المنطقي بتقليص الدعم والإعانات

الصادرات الزراعية والصناعية للدول النامية رغم انها كتلة تجارية ضخمة تقف في مقدمة الراغبين من تطبيق اتفاقية الجات في موعدها. ولا يختلف اللوضع كثيرا في أمريكا حيث وقعت المناقشات حول اتفاقية «الجات» فريسة لحسابات الانتخابية للجمهوريين الذين اتفقت مصالحهم في حجب أي ورقة رابحة عن كليتون يمكن ان يعزوا بها موقف الديمقراطيين في الانتخابات الشهر القادم مع مصالح جماعات الضغط المعارضة

للاتفاقية وعملا معا على إجهاد اقرارها قبل بدء اجازة الكونغرس في ٧ أكتوبر الماضي ورغم وعد

الديمقراطيين والجمهوريين لتكثيرون بطرحها للتصويت في مجلس النواب منبهة نوفمبر والشيوع في أول ديسمبر إلا ان احتمالات التصويت الإيجابي عليها لم تعد مطمونة أولا لان قضية تحرير التجارة خرجت من نطاق القضايا غير المختلف عليها بين الحزبين كما كان عليه الحال لسان التصديق على معاهدة نافتا وبخلاف دائرة المساومات الخطيرة وثانيا لان القناعة الجماعية بين الأمريكيين لم تتحقق بعد بشأن غلبة الزايا الإيجابية الناجمة عن تطبيق الاتفاقية والمتعلقة بتعزيز النمو واتاحة فرص تصديرية واسعة في قطاعات الخدمات والملكية الثقافية على الأثار السلبية المتمثلة في فقد عدة آلاف من فرص العمل في القطاع الصناعي.

غير ان الترق الذي يواجهه التصديق على الاتفاقية هو هذا التناقض لكريب بين حمية المعارضين في ظل الجهد والوقت وإغراق الأموال لعرقلتها وفنور حماس الإدارة الأمريكية والمؤيدين لها في الدفاع عنها فقد شجعت المعارضون منهم ميكر وشنوا حملة شعواء مستهدفة اظهرها على انها قضية قومية تتعلق بما تمثله الاتفاقية من تهديد للسيادة والرخاء القومي وهي خطة شاركت فيها كتل غير متجانسة المصالح من غلاة رجال صناعة النسيج الذين تكتل معتم مصالحهم في مجلس الشيوخ السناتور إرنست هوكنجز من ولاية كارولينا الجنوبية بإجهاض التصويت المبكر عليها في المجلس إلى مؤيدي روس بيرو للرئيس

تزداد يوما بعد يوم تشراسة وعنف المعارك الدائرة حول التصديق على اتفاقية «الجات» الجديدة لتحرير التجارة الدولية التي لم تصدق عليها حتى الآن إلا ٢٦ دولة من بين ١٢٠ دولة وقع ممثلوها عليها بالاحرف الأولى في مراكش بينما يقف الآخرون في حالة ترقب وانتظار لحسم المعركة داخل القوى التجارية العظمى التي تبدي تباطؤا مريبا في التصديق عليها رغم انه بقي أقل من ثلاثة شهور تدخل بعدها الاتفاقية حيز التنفيذ مع بداية العام القادم وما يثير الدهشة هو ان أكثر المعارك قبحا لا تدور في الدول المتقدمة التي ستكون أكثر الراغبين وأقلهم خسارة من نتائج الاتفاقية التي مازالت التقديرات المتفائلة تشير إلى تحقيقها زيادة في حجم الدخل والتجارة العالمية يفوق ٢٠٠ مليار دولار. فقد منعت الاتفاقية في مصيدة الألعاب السحرية لانتخابات التجديد النصفي لأعضاء الكونغرس الأمريكي التي ستعقد في نهاية الشهر القادم الداهية للتجارة الخارجية على الرخاء والسيدة الأمريكية الشعارات للرؤفة مناه من جانب المعارضة الجمهورية أو الأغلبية الديمقراطية. وهبطت في مستنقع الخلافات والصراعات داخل الاتحاد الأوروبي حول عملية صنع القرار ومن حق له التفاوض باسم الاتحاد في القضايا التجارية العالمية ومن ثم التصديق على الاتفاقية هل هي اللجنة التنفيذية بإعضائها غير المنتخبين استنادا إلى بنود معاهدة ماستريخت الخاصة بالسياسة التجارية المشتركة أم المجلس الوزاري المعبر عن السيادة القومية لحكومات الدول الاعضاء في الاتحاد وقد أجمعت معظم دول الاتحاد باستثناء ألمانيا وبريطانيا واليونان، حتى عن الماضي فيما في خطوات موافقة برلماناتها على الاتفاقية انتظارا لحسم الخلاف بقرار ان تصكروه محكمة العدل الأوروبية قبل منتصف شهر نوفمبر القادم.

ويعني آخر فقد أصبح واضحا ان دول الاتحاد لا تبدي حرصا كافيا لقرار الاتفاقية في الموعد المناسب قبل حزمها على حسم قضية توازن السلطات بين مؤسسات الاتحاد قبل مؤتمر الحكومات المقرر عقده عام ١٩٩٦ ولأنها تسعى للفرار بحجة هذا الخلاف لتلوي به اجسامها وترديها في فتح أسواقها أمام



المصدر : المروية

التاريخ : ١٩٩٤ نوفمبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الضريبة العينية المخصصة لتوفير مظلة
حماية للصناعة الأمريكية والتي تشير تراسلات
أحد مراكز الفكر الليبرالية إلى إمكانية تحقيقها
وقد ارتفعت إلى ٢٢٥ مليار دولار على مدى
الست سنوات الخمس القادمة.

غير أن امتداد الثقة للولاية في أداء كلينتون
الاقتصادي لا يعود فقط إلى معالجته السياسية
الخاصة للقضية لها دلالتها الولية وفشلها في
انتزاع تصديق الكونجرس عليها في توقيت
ملائم محليا ودوليا بل تعود أكثر من ذلك إلى
تقديمه تنازلات لاسترضاء المعارضين وهناك
عدة أنغام في طريق تنفيذ الاتفاقية منها توسيع
مظلة الحماية للصناعة التسيج بفرضه قيودا
غير جمركية تحد من استيراد الملابس وخيشة
الزمن من الدول الآسيوية ومنها تشديد العقوبات
على من تنتج منهم تهم الإغراق بدلا من تحميل
قواعد مواجهة الإغراق بما يجعلها أكثر انشاقا
مع قواعد الجات الجديدة أما أكثر الأنغام
خطورة فهو تسليح سلاح سبوير ٣٠١ الذي
يخضع الاطراف المنتهكة لقواعد التجارة
للنصف للعقوبات الأمريكية وعلى الرغم من زعم
الإدارة أن السلاح لن يشهد الاقتران الاسواق في
قطاعات لا تشملها اتفاقية الجات أو التعزيز
الضوابط التي قد يسهل خرقها إلا أن مضمون
الرسالة هو أن الولايات المتحدة مازالت تفضل
التحرك المنفرد والتفاوض الثنائي على التعامل
في إطار متعدد الأطراف وإنها مازالت تفضل
التلويح بسلاح سبوير ٣٠١ على الاحتكام لآلية
فض النزاعات التي أوتيت مهامها إلى منظمة
التجارة العالمية.

الأمر أن لا يلف عند حد التصديق على
الاتفاقية في الموعد المقرر لها لما يمثل ذلك من
ضرورة حيوية لضمان الضوء الأخضر أمام
المترددين من تداعياتها السلبية والإيجابية في
العالم الثالث لكنه يمثل أيضا إلى الحاجة الملحة
لأن تثبت القوى التجارية العظمى في أمريكا
واليابان وأوروبا صندوق دوابها وجعلها في
الالتزام بروح الاتفاقية وما تنص عليه من قواعد
جماعية تحكم التعاملات التجارية الدولية
والانغناء للمواءمات القومية الضابطة
والخضوع لأغراض استخدام القواعد الجديدة
سلاحا ضد مصالح الدول النامية هو أقمنر
الطرق لقتل الاتفاقية ذاتها.



المصدر : **السوفيسم**

٥ نونبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رجال الأعمال المصريون يستعدون لمواجهة «الجات» أول «ينماير» بُحث تطبيق نظام مكافحة الأغراق .. والترويج لتصدير الصناعات المحلية

اتفاقية الجات . طلب الاتحاد
بالعمل على وضع استراتيجية
شاملة للتنمية وترويج الصادرات
المصرية . يشارك في وضعها القطاع
الخاص وأجهزة الدولة لمراعاة
التطورات التي حدثت في نظام
التجارة العالمي . وأكد الاتحاد
العام للغرف ضرورة عمل مسح
شامل للسلع والخدمات التي تتمتع
بميزة نسبية للتنمية قطاع
التصدير . ودعا اتحاد الغرف إلى
إعطاء تنمية الصادرات الأولوية
القوى في سياسة التنمية
الاقتصادية للدولة والعمل على إزالة
كافة المحوقات التي تواجه عملية
التصدير . ودراسة كيفية منح
حوافز للتصدير لتشجيع المصدرين
لزيادة الصادرات . ودعت
الدراسة إلى العمل على تحقيق
الاستفادة القصوى من المميزات
التي منحتها الاتفاقية للدولة
النامية . والاستفادة من الاتفاقية
وخاصة في مجال الاستثمار عن
طريق الدخول في مشروعات مشتركة

يقوم رجال الأعمال المصريون
حاليا بإعداد عدة مقترحات لوضع
نظام متكامل وشامل لحماية
المنتجات المصرية وزيادة قدرتها
على المنافسة في ضوء قرب تطبيق
اتفاقية «الجات» . اعتبروا من أول
ينماير المقبل . صرح المهندس حسين
الشافعي رئيس لجنة الجمارك
بجمعية رجال الأعمال المصريين .
بأن المقترحات ستشمل سبل تطبيق
نظام مكافحة الأغراق . وتطوير
نظام الاستيراد عن طريق الوكلاء
التجارين وأنواع الحماية التي
تتبعها الدول الصناعية الأخرى
لحماية منتجاتها وصناعاتها المحلية
في ضوء الاتفاقية . وأشار رئيس
لجنة الجمارك . إلى أن جمعية رجال
الأعمال ستعقد سلسلة من
الاجتماعات خلال الفترة المقبلة
لوضع الضمانات الخاصة بحماية
الصناعات الوطنية في حدود ما
تسمح به بنود اتفاقيات الجات
واليات مراقبة التنفيذ وفرض
المنازعات . كما قام الاتحاد العام
للغرف التجارية بإعداد دراسة حول
مواجهة التحديات التي تفرضها

طبع بمطابع الأهرام



المصدر : الأسبوعية

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحات

بعد إعلانها عدم مناقشة
أوضاع العمالة الاجتماعية

مؤامرة غربية لإغلاق

المصانع وتشريد العمال

تحقيق

طارق طعيمة

وأنا متفائل بهذه الاتفاقية والبعارى
التي تقول أن الحيات سوف تغلق
المصانع فإن ذلك غير صحيح وإن
يحدث وإن كان ثمة مصانع أغلقت
أبوابها فإن ذلك يعود إلى سوء
إدارتها وجميع أصحابها بينما يؤكد
محمد عبد الله نصار سكرتير الاتحاد
للتثقيف العمالي والاقتصادي أنه
في حالة وقوع ضرر فإن هناك مواد
قانونية تصون حقوق العمال ...
ويشير إبراهيم رمضان رئيس النقابة

العاملة للعاملين بالخدمات الصحية
إلى أن الاتفاقية شئنا أو رفضنا واقع
ملمس ولا بد أن نسير وفقها وعلينا
كنقائبي أن نتخلى عن الوقوف
بحانب العمال إذا ما استشعر آية
خطورة على رزقهم.

الخطر قائم

فايز الكرتة - نقابى قديم - من
الشركة العامة للطائرات يحذر من أن
الخطر قائم وعلى العمال ألا يتوقعوا
خيراً فالطبقات الاجتماعية الفقيرة
يجب ألا تنتظر من القوانين والنظم
القائمة من الدول الرأسمالية أي خير
فهذه الدول تستهدف فقط تنمية
رأسمالها وهذه التوجهات الجديدة
هى توجهات احتكارية جاءت البنا
فى صورة شركات متعددة الجنسيات

انتقدت الأوساط النقابية اتفاقية
الحيات ، الخاصة بتحرير التجارة
الدولية ، ووصفها البعض أنها خطر
قادم من الغرب لتنمية انتاجهم
وازدياد عدد الفقراء وخاصة بعد
الاعلان عن عدم مناقشة الأوضاع
الاجتماعية للعمال ورأى البعض
الأخر أن الاتفاقية أصبحت واقعا
ملمسوساً وطالب بالوقوف بجانب
العمال والدفاع عن حقوقهم وعدم
التخلي عن مصالحهم إذا ما تعرضت
للخطر ومن ناحية ثالثة صرح مأمون
عبد الفتاح المفوض التجاري بأن
المطلب الخاص بإدراج الجوانب
الاجتماعية المترتبة على اتفاقية
الحيات ضمن جدول المناقشات قد تم
سجبه بواسطة الدول الغنية ..

الأحرار استطلعت رأى النقابيين
فى هذا الموضوع فكانت الآراء التالية

حاسبوا الوزير

علق السيد راشد رئيس اتحاد
نقابات عمال مصر على تصريح
الوزير بقوله أن هذا التصريح يخص
الوزير ولا تعليق لى عليه أما التنظيم
النقابى فى مصر فإنه يسير مطابقاً
للقوانين العمالية الحالية لضمان
مسايرة النواحي السياسية مع
النواحي الاقتصادية والاجتماعية
للعمال فى طريق واحد وأعتقد أن
الحيات لن تضر العمال أو مصالحهم

وتضع ضوابط تمكن سلعها من
السيطرة على أسواقنا
فرص تتلخر ...

هذا ما اضافته عبد الحميد الشيخ
رئيس اللجنة النقابية عن دار الشعب
وأكد أن فتح الاسواق على مصراعها
سوف تؤدي لانتهيار صناعات كثيرة
وامداد مئات الآلاف من قرص العمل
.. ويتم ذلك بالفعل فى مصر وعلى
سبيل المثال فى مجال صناعة النسيج
فإن ٦٠٠ مصنع فى المحلة وشبرا قد
تمت تصفيتها خلال العامين الماضيين
وذلك نتيجة تهريب الاقمشة فكيف
الحال إذا فتح الاستيراد بلا أدنى
ضابط .. بالتاكيد سوف تكون
النتيجة خسارة رأس المال العام
والخاص واغلاق المصنع وتسريح



المصدر :
:

التاريخ :
٢٠ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإجبارية وإعانة البطالة التي تؤهل
له العيش بكرامة . لكن القضية
ليست قضيتهم بل قضيتنا نحن
وعلى حكومتنا أن تضغط لإبراجها
من جديد على مائدة المناقشات .
اقترح بالمساهمة ..

محمد رمضان الجومري رئيس
اللجنة النقابية بإبديال اقترح
تأسيس صندوق لمساعدة العاملين
بالدول النامية المتضررين من آثار
اتفاقية الجات - على أن تساهم فيه
الدول الغنية باعتبارهم المستفيد
الاعظم من هذه الاتفاقية .. وأضاف
أن العامل يقع عليه الأثر قبل الدولة
فهو ينتج ما يطلب منه ولا ذنب له
فقضية الإدارة والبيع والشراء
والتخزين والتسويق كلها بأيدي
السلطة وكذلك تحديد سعر المنتج ..
ولذلك فإن اتفاقية الجات سوف
تسبب في خراب كثير من بيوت
العامل على أساس أن المنافسة غير
مكافئة والنتيجة هي خسران العامل
لحافز الإنتاج بداية ثم يتبع ذلك
خسارته لدخله وضئيع المورد
الرئيسي للمنزل المصري
الإدارة .

محمد حسن الصاوي رئيس إحدى
الشركات الصناعية يطالب بأن تضبط
عملية الرقابة على الصناعات حتى
نحصى المنتج المصري ووضع حساب
العامل وظروفه وما سيلحق به في
المستقبل في الاعتبار لأن العامل ينتج
ونحن نقوده ونخطط له فلانجب له لما
يحدث حوله . أحمد الهلالي المحامي
يقول إن الاتفاقية الجديدة تستهدف
بالنظام الدولي الجديد وفرض
سياسات صندوق النقد على الدول
النامية والطبقات المحدودة وتدعيم
الهيمنة الأمريكية والحق اضرار
بالفئة المتدنية على المسجونين
الاقتصادى والاجتماعى للعامل الذى
يشترك في عملية الإنتاج رغمًا عنه
وهذه عملية مستهدفة ومخططة
مسبقاً .

العامل وتعرض حياة العامل
الاجتماعية للخطر
أما هلال البتراوي عضو الاتحاد
المحلى لعمال أسوان . قال . أن الدول
الغنية ما زالت تستهتر بالدول الفقيرة
وأضاف إن هذه الدول لا تهتمها غير
مصلحتها ومصلحة عمالها وهي
تريد لتجارتها أن تتفوق ولذلك
أخترت هذه الاتفاقية .. وهم
يستطيعون تدعيم منتجاتهم كما
حدث حينما أغرقوا أسواقنا بالسكر
المستورد المدعم من السوق الأوروبية
وكان أرخص من السكر المصري
وكانت مصانعنا تغلق أبوابها لولا
حظر اسيراده . أما مجدى محمود
نقابي . فيرى أن القوانين في الدول
الغنية تهتم بحماية حقوق العامل
فهناك التأمينات الاجتماعية



المصدر : الإصدار :
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :
.....

إشراف:
زينب إبراهيم

سوق التأمين

الاتحاد العام العربي للتأمين ينظم ندوة عن:

اتفاقية الجات وأثرها على

صناعة التأمين العربية

بدأت الحملة من أجل تحرير الخدمات في الولايات المتحدة
في بداية الثمانينات بناء على ضغط من المؤسسات المصرفية
والتأمينية التي ترغب في توسيع نطاق نشاطها
في البلاد الأخرى ، وقد استجابت الحكومة
الأمريكية لهذا الضغط ومارست ضغطا
على الكثير من البلاد لتحرير خدماتها
ومارست ضغطا آخر على المنظمات
الدولية المختصة بمسائل التجارة
الدولية للربط بين مفاوضات التبادل
السلعي وتبادل الخدمات لإصدار
توصيات إلى حكومات الدول
الأعضاء بإزالة كل ما يعترض
تجارة الخدمات من قيود .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقد أيدت بعض دول أوروبا الغربية هذا الضغط حيث أنها موطن العديد من المؤسسات الكبرى للخدمات كالبنوك وشركات التأمين والنقل والسياحة ، وترغب أيضا في توسيع نطاق نشاطها إلى الدول الأخرى ويؤدي تحرير تجارة الخدمات إلى منافسة في السوق المحلي لصعوبة تنافس الخدمات العربية الآن في السوق العالمي ، وتقدر النتائج المترتبة على تحرير تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء في الجات بحوالي ٩٠٠ بليون دولار سنويا نتيجة لتنشيط أسواق الخدمات ، كما تقدر قيمة الزيادة في التجارة العالمية عن طريق فروع الشركات متعددة الجنسيات بعد تحرير تجارة الخدمات بحوالي ٢٠٠٠ بليون دولار سنويا ، ومن المتوقع تأثير الاتفاقية على نصيب الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الذي يبلغ حوالي ٦٠٪ .

والتساؤل الذي يفرض نفسه الآن هو : ما هو تأثير النظام الدولي الجديد والتكتلات



السيد / حسين النبهاني

دبلوماسي أردني الجنسية عمل بالتأمين منذ الخمسينات ومازال فيه لأن ، تسلم مناصب قيادية في كل من العراق والأردن قبل عمله كأمين عام للاتحاد العام العربي للتأمين في ١/١/١٩٨٩

الاقتصادية على صناعة التأمين العربية ؟ وهل توجد رؤية عربية موحدة للتعامل مع اتفاقية الجات ؟ وهل توجد استراتيجية عربية لمواجهة منافسة وتزاحم شركات إعادة التأمين الأجنبية لمعدي التأمين العرب ؟

هذه التساؤلات طرحها سوق التأمين على السيد حسين النبهاني الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين ..

□ كان التساؤل الأول عن : ما تأثير النظام الدولي الجديد والتكتلات الاقتصادية على صناعة التأمين العربية ؟ وهل يمكن أن نقول أن الاتحاد العربي للتأمين بمثابة تكتل تأميني عربي ؟

□ أجاب السيد حسين النبهاني : قطعاً النظام الدولي الجديد له تأثير كبير على صناعة التأمين العربية والاتحاد العربي للتأمين مهتم جدا بهذا الموضوع بالذات ولذلك فقد قرر المؤتمر العام العشرون للاتحاد الذي تم عقده في مايو الماضي في مدينة مراكش ... إقامة ندوة خاصة عن اتفاقية الجات وأثرها على صناعة التأمين العربية ، ولكي نضفي على هذه الندوة الهامة الصبغة العربية الدولية فقد توجهت إلى



الإجراءات والأنشطة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٩٩٤

تصدرها ندوة اتفاقية الجات وانرها على
صناعة التأمين العربية ستكون ملزمة
لأعضاء الاتحاد ؟

□ □ يجيب : كل القرارات والتوصيات التي
يصدرها الاتحاد أو الندوات التي ينظمها غير
ملزمة للأعضاء ولا للحكومات ولا للدول

فالاتحاد - كأي اتحاد عربي نوعي آخر -
بمثابة بيت خبرة يقدم خبراته لمن يريد
والالتزامات الدولية ذات طابع سيادي لكل
دولة لا دخل للاتحاد بها

ومع ذلك فواجبنا كاتحاد هو تقديم التوصيات
وما يراه الخبراء مناسباً .

(الرغبة والتصميم)

□ هل توجد مؤسسة عربية تهدف إلى
تشجيع انتقال رموس الاموال بين الدول
العربية ؟

□ يجيب السيد حسين النبهاني : هذه
المؤسسة العربية موجودة بالفعل فقد أنشأنا
شركة إعادة التأمين العربية برعوس أموال
عربية كما توجد شركات أخرى أسستها
حكومات عربية مثل شركة أريج أكبر شركة
تأمين وإعادة تأمين بالشرق الاوسط بالإضافة
إلى شركات التأمين المشتركة بين الحكومات
مثل الشركة التي تشترك فيها مصر وسوريا
وليبيا .

ورغم ذلك فنحن في حاجة إلى انشاء شركة
كبرى تضم جميع الدول العربية والامكانيات

البشرية والمادية التي تحتاجها هذه الشركة
موجودة بالفعل ولكن الأهم من هذه الامكانيات
وجود الرغبة والتصميم من قبل أعضاء
الاتحاد .

(إنشاء المجمع العربي لإعادة التأمين)

□ متى يتم إنشاء مجمع عربي لإعادة تأمين
صناعة النفط وذلك لتأمين الصناعات
البتروولية العربية الضخمة التي تستثمر
فيها مليارات الدولارات ؟

□ □ يجيب الأمين العام للاتحاد العربي
للتأمين : سيتم إنشاء المجمع العربي لإعادة
تأمين صناعة البتروكيمياويات مع بداية العام
القادم حيث يتم اعداد الدراسات الخاصة
بذلك حيث لدينا الكفاءات الفنية والخبرات

جامعة الدول العربية حيث تم الاتفاق مع
اللجنة الاقتصادية بها على اقامة هذه الندوة في
مقر الجامعة العربية وبرعاية الدكتور عصمت
عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية
في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ يناير القادم .
ويضيف السيد حسين النبهاني : ويعتبر
هذا الحدث أكبر نجاح يحققه اتحاد عربي
نوعى على الاطلاق ..

وهذه الندوة العربية الدولية هي التي
سوف تجيب عن سؤالك هذا حيث تتضمن
محاضراتها تعريفاً باتفاقية الجات بشكل
عام ، وتعريفاً باتفاقية الخدمات ومع التركيز
على قطاع التأمين ثم محاضرة عن الوضع
الحالي لصناعة التأمين العربية ، وأثر دخول
الشركات الاجنبية للتأمين على سوق التأمين
وأعادة التأمين العربي في ضوء الجات بجانب
محاضرات أخرى عن الدور الاقتصادي
للتأمين العربي في إطار العمل العربي
المشترك ، واستراتيجيات التأمين العربي في
التعاون مع الجات من ناحية التسويق ،
والمناقسة ، والاسعار ، والتمويل والتنظيم ،
وأعادة الهيكلة ، والتشريعات والرقابة .

وتوصيات هذه الندوة ستكون بمثابة
برنامج عمل متكامل لكيفية مواجهة تأثير
النظام الدولي الجديد على صناعة التأمين
العربية .

وسوف يشهد هذه الندوة العربية ذات
الصيغة العالمية جميع حكومات الدول العربية

من خلال ممثلهم بجامعة الدول العربية ،
والمنظمات والهيئات العربية ، وغرف التجارة
العربية ، وغرف التجارة العربية - الاجنبية
المشتركة وخبراء من منظمة الاونكتاد وخبراء
من الجات ذاتها ، بالإضافة إلى مختلف
شركات التأمين وإعادة التأمين العربية .
وسوف تتزامن مع اجتماعات هذه الندوة
اجتماعات لمراقبي التأمين العرب واللجنة
التنفيذية ومجلس الاتحاد .

(التوصيات غير ملزمة)

□ سألت الأمين العام للاتحاد العربي
للتأمين : القرارات والتوصيات التي سوف



المصدر : **السياسة الاقتصادية**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٢ نوفمبر ١٩٩٤**

المدرية التي تستطيع ان تتولى عمليات تأمين هذه الصناعات بجانب الشركات الاجنبية .

(تبادل التغطيات التأمينية)

□ هل توجد صناعة تأمين عربية قوية ؟

□ □ يقول السيد حسين النبهاني : الصناعة

القوية توجد من خلال التبادل والتجمع ، ويمكن ايضا ان توجد من خلال التبادل حيث ان التجمع ليس شرطا لاقامة صناعة قوية ، والتبادل الذي اعنيه هو تبادل التغطيات التأمينية بين الدول العربية بمعنى ان الخطر الذي يتم التأمين عليه في مصر يتم توزيعه على الشركات المصرية أولا ثم على الشركات العربية والباقي يذهب إلى شركات اعادة التأمين الاجنبية وهذا التبادل في التغطيات التأمينية يؤدي إلى خلق صناعة تأمين عربية قوية وإلى المحافظة على اقساط التأمين داخل الوطن العربي والحد من نزيف العملة الصعبة التي نحتاجها لخطط التنمية . ، ولذلك فتبادل التغطيات التأمينية هام جدا ومقوماته متوافرة خاصة اننا لدينا شركات تأمين مباشر ناجحة و ١٦ شركة اعادة تأمين عربية وكل ما نحتاج إليه هو زيادة الثقة بيننا كعرب وزيادة الثقة في الشركات العربية .

ويضيف : ان كافة شركات التأمين المباشر العربية وشركات اعادة التأمين العربية لديها الكفاءات المتميزة والخبرات الجيدة .

دوائر المفاوضات المصرية بجنيف «للاهرام» قبل تطبيق اتفاقية الجات بدءاً من عام ٩٥ ١٣ نصاً في اتفاقية الخدمات تعطى «مصر» كاحدى الدول النامية «وضعاً مميزاً» السماح بإنشاء «شركات مشتركة» لنقل الركاب والبضائع يمثل الماملون المصريون فيها ما لا يقل عن ٩٥٪ واخرى لتطوير الموانئ

أكدت دوائر «المفاوضات المصرية بجنيف» أن مصر لن تفتح قطاعات الخدمات للتحرير إلا بعد التحقق من قدرة هذه القطاعات على المنافسة أو طبقاً لاحتياج النشاط الاقتصادى المصرى إلى الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية... أشارت تلك الدوائر إلى أن مصر قد طالبت الدول المتقدمة بضرورة تقديمها لالتزامات من جانبها بفتح أسواقها أمام صادرات الخدمات المصرية وخاصة الأيدي العاملة المنظمة والمهنيين..

وأكدت على أن الالتزامات المصدرة التى قد متها مصر فى أنشطة البنوك وخدمات سوق المال وغيرها تستهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية فى مصر من خلال إنشاء الشركات طبقاً لتشريعات المصرية..

أشار المفاوضون المصريون بجنيف فى تصريحات للأهرام إلى أن هناك ١٣ نصاً فى اتفاقية الخدمات تعطى مصر «كاحدى الدول النامية» وضعاً مميزاً..

وصرح تلك المصادر بأن مصر قد التزمت بالسماح بإنشاء شركات مشتركة لنقل الركاب والبضائع يمثل العاملون المصريون فيها ما لا يقل عن ٩٥٪ من إجمالى أفراد الطاقم، كما التزمت مصر بإنشاء شركات مشتركة لمشروعات تطهير الموانئ لا يزيد فيها رأس المال الأجنبى عن ٧٥٪ والأفراد الأجانب عن ٧٥٪، كما تم الالتزام بإنشاء شركات مشتركة لتقديم خدمات الانشاءات والاستشارات الهندسية لا يقل رأس المال المصرى فيها عن ٥١٪ فى مجال المشروعات الكبرى..





المصدر : **الأمير**

التاريخ : **٨ ديسمبر ١٩٩٤**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طبيعة اتفاق التجارة الدولية في الخدمات

حول طبيعة وماهية وتأثيرات اتفاق التجارة الدولية في الخدمات يقول مامون عبد الفتاح الوزير المفوض المصري بجنيف : « سوف تلتزم الدول الموقعة على الاتفاقية بنوعية من الالتزامات ، فهناك التزامات عامة وأخرى محددة ، وفيما يتعلق بالالتزامات العامة فهي الالتزامات التي تنطبق على جميع الخدمات القابلة للتجارة الدولية والداخلية في نطاق الاتفاقية سواء منها ما تم تحريره للدخول في التجارة الدولية ، أو ما سيتم تحريره مستقبلا لهذا الغرض .. وشروط هذه الالتزامات هي (١) شرط الدولة الأكثر رعاية ، وتعني أن إعطاء أية مميزات لأحد أطراف الاتفاقية تعطى الحق فورا لكافة الأطراف الأخرى في الحصول على ذات المميزات . إذ أن المبدأ هو عدم التمييز بين موردي الخدمة من الأجانب من حيث المعاملة سواء عند الدخول إلى السوق أو في شروط العمل أو ظروف التشغيل في السوق الوطنية ولا تطبق أحكام هذه الفقرة على أنشطة في قطاعات معينة تحكمها اتفاقيات دولية ثنائية أو إقليمية بشرط تقديم قائمة بالقطاعات المستثناة والدول التي تطبق عليها لفترة سريان الاستثناء ..

المبدأ الثاني في إطار الالتزامات العامة يتعلق بشرط الشفافية ومبدأ نشر المعلومات حيث تقضي الاتفاقية بقيام الدول الموقعة عليها فور سريانها بنشر وإتاحة قوانينها ولوائحها وقراراتها الإدارية والتنظيمية المتعلقة بقطاعات الخدمات وذلك فيما عدا الحالات الاستثنائية .. ويتعين على كل طرف أن يخطر على وجه السرعة أطراف الاتفاقية بالقوانين واللوائح والقرارات الجديدة أو بالتعديلات التي يجريها على الساري منها وأن يستجيب على الفور لطلبات الأطراف الأخرى لتقديم معلومات معينة عن أي من القوانين واللوائح والقرارات والتوجيهات الإدارية والأحكام والإجراءات ذات التطبيق العام ..

كما تقضي الاتفاقية بأن تقوم كل دولة بإنشاء نقطة اتصال أو مكتب استعلام لتقديم المعلومات للدول الأخرى أطراف الاتفاقية عند الطلب . وتحدد الاتفاقية المدة التي سوف تنشأ فيها هذه المكاتب وذلك من تاريخ سريان الاتفاقية مع إعطاء المرونة المناسبة للدول النامية لإنشاء مثل هذه المكاتب دون التقيد بالمدة المحددة .. ولايسرى هذا الأمر بطبيعة الحال على المعلومات المتعلقة بالآمن القومي أو بالمعلومات السرية التي ترى الدولة المعنية عدم إتاحتها .. أما بالنسبة للالتزام الثالث فيتعلق بالالتزام بالتحديد التدريجي للتجارة في الخدمات طبقا لظروف كل دولة

جنيف من:

مراسل الأهرام

حيث تقضي الاتفاقية بالعمل على زيادة مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية في الخدمات من خلال دعم طاقاتها وقدراتها الذاتية الخدمية وكفاءتها ودرجة تنافسها وتحسين فرص دخول الأسواق للقطاعات المختلفة وطرق توريد

الصادرات الخدمية ذات الأهمية لها .. كما تتضمن الالتزامات العامة أحكاما تتعلق بحرية الدخول في اتفاقات إقليمية ، ومبدأ التكامل الاقتصادي أو قيام الدول النامية بتبادل التفضيلات في مجالات التجارة الخدمية ، والإعتراف بأحقية الدول الأعضاء في تنظيم قطاعاتها الخدمية وتحديد مواصفاتها بما يخدم أهداف سياسياتها الوطنية ، وتنظيم أنشطة لخدمات التي تقوم على أساس احتكاري أو كمنشأة وحيدة ، وتنظيم الممارسات التجارية الخاصة بالأنشطة الخدمية ، والسماح باتخاذ إجراءات وقائية مؤقتة لحماية قطاع الخدمات الوطني من المنافسة الأجنبية ، كما تتضمن الالتزامات العامة أحكاما تتعلق بإجراءات حماية ميزان المدفوعات على غرار ما يسمح للدول النامية في إطار الجات في مجال السلع ، كما تتضمن الالتزامات عدم تطبيق أحكام شرط الدولة الأولى بالرعاية وشرط الشفافية على عمليات المشتريات الحكومية ، وتشمل الالتزامات العامة جديرة الدول الأعضاء في تطبيق أي إجراءات تراها ضرورية لحماية الأخلاق العامة والأمن والنظام والصحة العامة والقيم الثقافية والبيئة .. كما تشمل الالتزامات العامة المطالبة بإخطار الدول الأعضاء بكافة صيغ الدعم المقدم للخدمات الوطنية بصورة تؤدي إلى تنظيم التجارة في الخدمات .

الالتزامات المحددة

أما بالنسبة للالتزامات المحددة في الاتفاقية فهي إيضاح للقطاعات أو الأنشطة الخدمية التي تلتزم كل دولة من الدول الأطراف المتعاقدة في هذا الاتفاق بتحريرها وشروط هذا التحرير والتوقيات الزمنية المتعلقة بها ، وتوضع هذه الإيضاحات في صورة جداول تبين الشروط الموضوعية كيفية دخول موردي الخدمة إلى السوق الوطنية وضوابط المعاملة التي تسري على موردي الخدمة من الوطنيين والمبدا هنا عدم التفرقة في المعاملة بين الأجنبي

والوطني إلا في الحالات التي توضحها وتبرزها مثل هذه الجداول ولقد إتفق المفاوضون على أن أساليب توريد أو أداء الخدمة يمكن أن تأخذ أربعة أشكال منها توريد الخدمة عبر الحدود أي انتقال الخدمة دون انتقال لموردها ، أو إستهلاك الخدمة عبر الحدود ، أو أن يقوم المورد الأجنبي بالتواجد في السوق الوطنية عن طريق إنشاء وإقامة شركة أو مكتب خدمي (ما يسمى بالتواجد التجاري داخل الدولة ، ثم أخيرا حركة وانتقال العمالة اللازمة لتأمين الخدمة المعنية .

وبناء على هذه الفلسفة - والكلام على لسان الوزير المفوض المصري

مامون عبد الفتاح - والتي يقوم الاتفاق على أساسها فإن التزامات كل دولة محددة فقط في جداول الالتزامات وبالشروط التي لاتعارض مع مصالحها التجارية والاقتصادية .. وطبقا للالتزام العام بشرط الدولة الأكثر رعاية فمن حق كل منها الدخول في أسواق الدول الأخرى لأداء الخدمات الواردة في جداول الالتزامات القائمة .

هذا ولايعني انضمام أي دولة إلى الاتفاق قبولها لفكرة تحرير التجارة في الخدمات إلا في القطاعات الرئيسية والفرعية التي ترغبها الدولة ووفقا للحدود والشروط التي تضعها في ذلك الشأن ووفقا لظروف كل دولة على حدة ..

ونظرا لضعف القدرة التنافسية للدول النامية في معظم قطاعات الخدمات وحاجتها إلى زيادة مساهمتها في التجارة الدولية لهذا المجال .. فقد تضمن الاتفاق - وربما أكثر من غيره من الاتفاقات نصوصا تعطي مرونة للدول النامية والأقل نموا ومن أهم هذه النصوص

(١) إعطاء فترة زمنية أطول لإقامة مراكز وطنية لنشر المعلومات التزاما بمبدأ شفافية القوانين واللوائح المحلية للمنظمة للقطاعات الخدمية محل التفاوض .. هذا في الوقت الذي تلتزم فيه الدول المتقدمة وكذا الدول التي بلغت مراحل نمو متقدمة ، بإنشاء هذه المراكز في غضون عامين من بدء تنفيذ الاتفاق ليسهل لموردي الخدمة من الدول النامية الوصول إلى المعلومات الكافية عن أسواق تلك الدول وخاصة مايتعلق بالجوانب التجارية والفنية للتجارة في الخدمات .

(٢) زيادة مساهمة الدول النامية في تجارة الخدمات بما يحقق النفاذ إلى التكنولوجيا على أساس تجاري وتحسين الدخول إلى شبكات المعلومات والتوزيع وتحسين القطاعات الخدمية التي تساعد الدول النامية في زيادة تجارتها



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٨ نوفمبر ١٩٩٤

التزامات محددة لمصر في بعض القطاعات

وحول طبيعة الالتزامات المحددة التي قمتها مصر في بعض قطاعات الخدمات تشير مصادر مطلعة في

جنيف .. إلى أن مصر كانت قد أعلنت رغبتها عن في الدخول في التجارة الخدمية الدولية لبعض قطاعاتها الاقتصادية التي تحررت بالفعل في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي وقدمت التزاماتها بما يتماشى واحتياجا لاستيراد الخدمات المطلوبة وتصدير ما تسمح به قدراتها التنافسية من خدمات لدخول الأسواق الخارجية. هذا ولقد تم دراسة جداول الالتزامات دراسة متأنية وفقا للضوابط والسياسات السارية ووفقا للقوانين والقواعد التي تنظم هذه الأنشطة وخاصة في قطاع التمويل (أنشطة البنوك وسوق رأس المال والتأمين) وقطاع السياسة والتشديد والبناء.

هذا ولقد سبق تقديم هذه الالتزامات إجراء مفاوضات ثنائية على مدى عامين تقريبا مع الدول المتقدمة. حيث تركزت هذه المفاوضات على تأكيد موقف مصر بعدم فتح قطاعات الخدمات للتحرير إلا بعد التحقق من مدى قدرات هذه القطاعات على المنافسة أو طبقا لاحتياج النشاط الاقتصادي المصري إلى الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية.

وفي الوقت نفسه طالب الوفد المصري في المفاوضات التي جرت مع تلك الدول بضرورة تقديم الدول الأخرى التزامات من جانبها بفتح أسواقها أمام صادرات الخدمات المصرية وخاصة الأيدي العاملة المنتظمة والمهنيين.

وجاءت الالتزامات المحددة التي قدمتها مصر بصفة عامة بمثابة تشجيع للاستثمارات الأجنبية في مصر من خلال السماح بإنشاء الشركات طبقا للتشريعات المصرية هذا وقد شملت هذه الالتزامات القطاعات التالية:

١- الخدمات المالية وتشمل البنوك والتأمين وإعادة التأمين. والأوراق المالية

إلزام الشريك الأجنبي

بتدريب العاملين في البنك. وفيما يتعلق بالبنوك فقد وافقت مصر على السماح بإنشاء بنوك مشتركة والزام الشريك الأجنبي بتدريب العاملين في البنك. كما وافقت على السماح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية وفقا للشروط التي يحددها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالإضافة إلى احتياجات السوق المصري أيضا السماح بإنشاء مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية بشرط عدم الجمع بين فرع بنك أجنبي ومكتب تمثيل لنفس البنك.

الالتزاماتها بما يمكن للدول النامية أن تقدمه، كما نصت منكرة التفاهم المرفقة

بالاتفاق والتي توضح كيفية إجراء تلك المفاوضات، وأهمية مراجعة الموقف للتجارة الخدمات وتحسين القطاعات التي تهم نمو تجارة الدول النامية.

٧- يجوز للدولة أن تحتفظ بحق احتكاري توريد خدمات معينة فيها وقت سريان هذه الاتفاقية بشرط ألا يمارس الاحتكار بما لا يتفق مع أحكام الاتفاق، وبما لا يتعارض مع الالتزامات التي حذتها الدولة في جداول التزاماتها.

(٨) يسمح الاتفاق للدول النامية ومنها مصر ودول شرق ووسط أوربا بفرض قيود على تجارة الخدمات في قطاعات التزمت بتحريرها في حالة حدوث صعوبات شديدة في موقف ميزان المدفوعات أو صعوبات مالية خارجية أو التهديد بحدوثها وكذلك استخدام القيود لضمان الحفاظ على مستوى أحياء مالي مناسب لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، ويشترط أن تكون هذه القيود مؤقتة ومتماشية مع أحكام صندوق النقد الدولي ويتم إلغاؤها مرحليا مع تحسن الأوضاع ولا تكون لحماية قطاع خدمات معينة (٩) يقتضي الاتفاق بالاعتراف في المفاوضات التي ستجرى حول الدعم في تجارة الخدمات والإجراءات التحفيزية بدور الدعم في برامج التنمية في الدول النامية. والأخذ في الاعتبار احتياجات الدول النامية للمرونة في هذا المجال

(١٠) تقرر الاتفاقية حق الدول في التفاوض حول الالتزامات المحددة التي تفرحها حيث تراعى جولات المفاوضات القابضة للمرونة المناسبة للدول النامية بفتح قطاعات أقل للتحرير وتصديق أشكال أقل من العمليات مع فتح أسواقها تدريجيا بما يتماشى مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وأوضاع التنمية بها.

التزامات مصر في هذه الاتفاقية وحول التزامات مصر في اتفاقية الخدمات، أكدت مصادر المفاوضات المصرية بجنيف أن هناك التزامات عامة وأخرى محددة، أما بالنسبة للأولى فسوف تلتزم مصر في الاتفاق الجديد بالالتزامات العامة وأهمها الدولة الأكثر رعاية والشفافية بمعنى نشر وإعلان وإبلاغ الآخرين بالقواعد المنظمة لتجارة الخدمات. هذا وسوف يقتصر الدخول إلى السوق المصري على الالتزامات المحددة الواردة في الجداول المصرية وبالشروط المحددة الموضوعية لذلك. هذا وسوف يرتب دخول مصر إلى الاتفاق المشاركة المستمرة في مفاوضات الجات القائمة للتحرير التدريجي لتجارة الخدمات وما قد يترتب على ذلك من زيادة مستويات التحرير وإن كان ذلك يقابله أيضا إتاحة فرصة لتصدير أوسع للمصادر الخدماتية المصرية إلى السوق العالمية.

الدولية فيها، بالإضافة إلى تنظيم التعاون الفني والمساعدات الفنية في مجال تجارة الخدمات.

(٣) تسهيل دخول هذه الدول في اتفاقات التكامل الاقتصادي فيما بينها لتنمية التجارة في الخدمات أو فيما بينها وبين دول متقدمة وذلك بشرط إعفاء رعايا تلك الدول من تصاريح العمل والإقامة.

(٤) تضمين الأحكام الخاصة

بالوقاية الإجراءات الكفيلة.. للتحلل المؤقت من الالتزامات المحددة في حالة عجز ميزان المدفوعات وخاصة الدولة عضو الاتفاقية لاتخاذ إجراءات معينة للمحافظة على رصيدها من العملات الحرة، وذلك دون الأضرار المتعمد لباقي الأطراف فتجيز تلك الأحكام طلب تعديل أو سحب الالتزامات المحددة بعد عام واحد من بدء تنفيذ الاتفاقية دون الارتباط بالمدة المحددة وهي ٣ سنوات في الأحوال العادية.

٥- إعطاء مرونة كافية للدول النامية لدعم إنتاجها أو تصديرها في تجارة الخدمات وفي نفس الوقت حرمان الدول المتقدمة من استخدام الدعم كوسيلة لزيادة صادراتها إلى الدول النامية مع وضع الضوابط والمعايير المحقة لهذا الهدف.

٦- نصت الأحكام الخاصة بالتفاوض على الالتزامات في فقرات واضحة عن حق الدول النامية في فتح أسواقها مع مراعاة ظروف التنمية وعدم مقابلة ومقارنة ملتزم به الدول المتقدمة في جداول

« الحصول على ترخيص » و « حاجة السوق المصري » ثرطان ااسيان للسماح بإنشاء الفنادق والمطاعم الأجنبية ؟



كما ان وضع مصر الاقتصادى والجغرافى والسياسى كقلب للوطن العربى يمكنها من عقد اتفاقات للتجارة فى الخدمات مع دول المنطقة وخاصة الدول العربية ويساعد على ذلك القدرة التنافسية لقطاع الخدمات فى مصر بالمقارنة بدول المنطقة العربية والافريقية، حيث ان الاتفاقية تسمح بمثل هذه الاتفاقات بالإضافة الى غياب معظم الدول العربية عن تلك المفاوضات حيث لا تشترك سوى مصر والمغرب وتونس والجزائر فقط..

مزايا مباشرة تحصل عليها مصر

اما من حيث المزايا المباشرة التى تحصل عليها مصر فى اطار هذه الاتفاقية فإن التزامات التحرير التى قدمتها الدول اعضاء الاتفاق تتيح فرصا امام الصناعات المصرية من الخدمات خاصة فى القطاعات التى بلغت مرحلة كبيرة من القدرة على المنافسة مثل الخدمات المصرفية والتأمين وغيرها، كما تتيح الفرصة امام المهنيين المصريين والاختصاصيين.. للعمل فى الدول المتقدمة او الدول الاخرى.. كما ان قطاع الانشاءات يمكن ان يمارس نشاطه فى الدول العربية (اعضاء الاتفاق، وكذلك الدول الافريقية نظرا لخبرة هذا القطاع الكبير وسابقة اعماله فى بعض تلك الدول..

مصر تستفيد من الدخول فى هذه الاتفاقية.. لماذا وكيف!!!

وحول مدى استفادة مصر من الدخول فى هذه الاتفاقية اشارت مصادر مسئولة بجنيف الى ان هذه الاتفاقية سوف تفتح الكثير من العناصر التى تمثل استفادة هامة للاقتصاد المصرى.. سواء كانت مستوردة لهذه الخدمات او مصدرة لها طبقا لما تملبه الحاجة فى كل نشاط من أنشطة الخدمات وطبقا لاحتياجات التنمية الاقتصادية.. فمن ناحية لترتب الاتفاقية الدولية للتجارة فى الخدمات على مصر أى التزامات تزيد على ماترتب عن اجراءات اصلاح الاقتصادى من التزامات ومن ثم الاستفادة المتوقعة من الدخول فى دائرة التجارة الدولية..

ايضا فإن مصر تتمتع بمميزات نسبية فى العديد من الأنشطة الخدمية مما يزيد من قدرتها التنافسية فى مجالات معينة - خاصة فيما يتعلق بتوافر راس المال البشرى والعمالة الماهرة وهما العنصران

الذان تعتمد القطاعات الخدمية عليهما بشكل اساسى..

وتشير الارقسام الى ان قطاع الخدمات فى مصر يساهم بشكل اساسى فى الدخل القومى وتحسين الوضع فى ميزان المدفوعات للمصرى وخاصة من خلال تحويلات العاملين فى الخارج والسياحة وقناة السويس فقد بلغت مساهمة قطاع الخدمات فى ميزان المدفوعات فى بداية التسعينيات ما يقرب من ٧٦٪ بالمقارنة بما كان عليه الوضع فى بداية السبعينيات حيث لم يساهم سوى بنحو ١٣٪ لذلك فإن تحرير التجارة الدولية فى الخدمات يحقق لمصر الانطلاقة التصديرية غير المتوقعة التى سعت لتحقيقها من خلال الصادرات السلعية لفترة طويلة خصوصا وان مصر قد سبقته غالبية الدول النامية وجميع الدول الاشتراكية بشرق اوروبا والصين فى انتهاز سياسة الانفتاح الاقتصادى التى اسفرت عن التطور النسبى لقطاعات الخدمات، وبالنظر الى أن الخدمات تلعب دورا هاما فى الاقتصاد المصرى فسوف يتيح الاتفاق حركة واسعة وتنظيما دقيقا للتصدير الى الاسواق الخارجية وخارج نطاق المنطقتين العربية والافريقية، ويهمنى فى تلك مجالات الخدمات المهنية والعمالة والتشييد والبناء وغيرها وخاصة العمالة المنظمة بشكل جماعى، او بممارسة الحق فى انشاء المشروعات الخدمية، التى تعتمد على العمالة الماهرة اساسا..

اما بالنسبة للتأمين وإعادة التأمين فقد تم السماح بانشاء شركات تأمين سواء مشتركة او فروع لشركات اجنبية بعد ٥ سنوات من بدء تنفيذ الاتفاق.. والسماح لشركات اعادة التأمين بممارسة نشاطها فور تنفيذ الاتفاق مع ضمان نسب اعادة التأمين التى يتم اسنادها الى كل من الشركة المصرية لاعادة التأمين والشركة الافريقية لاعادة التأمين، كما تم السماح بممارسة أنشطة الخدمات المعاونة للتأمين (الخدمات الاكتوارية الاستشارات)

إزالة القيود التى تعوق

الاستثمار غير المباشر

اما بالنسبة لخدمات سوق راس المال فقد تمت ازالة كافة القيود التى تعوق تدفق رؤوس الاموال للاستثمار غير المباشر (اى الاستثمار فى الأوراق المالية) خدمة لاغراض التنمية الاقتصادية والسماح بتقديم كافة الخدمات التى تعمل على تنشيط السوق وتطويره تطبيقا لقانون سوق راس المال رقم ١٩٩٢/٩٥ وخاصة خدمات ضمان الاكتتاب، السمسرة المقاصة والتسوية وحفظ الأوراق المالية، التسويق والترويج، وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية، انشاء وإدارة صناديق الاستثمار الجماعى.

الخدمات السياحية

اما بالنسبة للخدمات السياحية فقد تم السماح بانشاء الفنادق والمطاعم (بعد الحصول على ترخيص ووفقا لحاجة السوق المصرية، ايضا الوكالات السياحية والتى سوف يتوقف حجم عملياتها على احتياج السوق.. بالإضافة الى خدمات سياحية اخرى مثل ادارة السياحة وخدمات النقل السياحى (البرى والنهرى) ومعاهد التدريب السياحية والمؤتمرات السياحية.

خدمات النقل البحرى

اما بالنسبة لخدمات النقل البحرى فقد وافقت مصر على انشاء شركات مشتركة لنقل الركاب والبضائع لا يقل راس المال المصرى فيها عن ٥١٪ من اجمالى رأسمال الشركة.. ويمثل العاملون المصريون فيها ما لا يقل عن ٦٥٪ من اجمالى افراد الطاقم، كذلك وافقت مصر على انشاء شركات مشتركة لمشروعات تطهير الموانى لا يزيد فيها راس المال الاجنبى عن ٧٥٪ والافراد الاجانب عن ٧٥٪.. وفيما يتعلق بخدمات الانشاءات والاستشارات الهندسية فقد التزمت مصر بانشاء شركات مشتركة لا يقل راس المال المصرى فيها عن ٥١٪ فى مجال المشروعات الكبرى



المصدر : النوفد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ٨ نوفمبر ١٩٩٤

«اللى على رأسه بطحة» .. من الناشرين ! احتجاجات الناشرين اللبنانيين ترفض فتوى التزوير القادمة من بيروت



محمد رشاد



محمود مراد

لا ننكر ان فيهم ابرياء ولذلك قلنا
(بعض)

والناشر البسوى من التزوير لا
يزعجه الكلام عن ذلك في كثير من
الايام ولا تزعجه تلك الفتوى ولا
مائة مثله .. انما يزعج ويغزع -
فقط - اللى على رأسه بطحة !!

سليمان جودة

— هكنا تردد في الاجتماع — ابرياء
لا يزودون بل ويغفون التزوير.
لكثر من هذا تواتر الاحتجاجات
سواء الى رئيس الاتحاد — اتحد
الناشرين — او الى محمد رشاد تعلن
رفضها لتعميم التهمة.

ولو عاد الذين احتجوا الى الكلام
للتشور الاسبوع الماضي لاكتشفوا ان
احتجاجاتهم في غير موضعها، ولأنه لا
مهر لها، وانهم مخطئون.

لأننا، بالفعل لم نعمم التهمة ولم
نعلقها في رقاب الجميع كما زعموا
وانما قلنا صراحة: «بعض الناشرين»
سواء في لبنان او غيرها من البلاد
العربية.

في الاسبوع الماضي، نشرنا نص
فتوى قائمة من بيروت تلقاها احد
الناشرين المصريين بالفاكس تبين
تزوير الكتاب، وتعتبر التزوير حلالاً،
وان من وقع في يده كتاب، فلا شيء
عليه لانه هو نسخ ما يشاء من الكتاب..
اذ الكتاب أي كتاب — هكنا تقول
الفتوى ايهااا.. حين يصدر، قلنا
يصبح مشاعاً للجميع!

المهم .. في اليوم التالي لنشر
الفتوى أي مساء الأربعاء الماضي،
اتحد اجتماع لاتحاد للوزعين العرب
في احد فنادق القاهرة وحضره
ممثلون عن اغلب الدول العربية،
وبينهم ناشرون بالطبع، ومن حضر
حضر محمود عبلان نعم مراد، رئيس
اتحاد الناشرين المصريين ومحمد
رشاد — الذي تلقى الفتوى —
وحمادة الخانجي.

وبدا منذ بدء الاجتماع بل وقبل
انعقاد ان هناك احتجاجاً عاماً من
جانب الناشرين اللبنانيين بالذات،
على نشر الفتوى ايهاا، بحجة انها مع
التعليق الذي نشر معها، تلخذ
«المائل بالباطل» كما يقول للتل
الشعبي، وتعلق التهمة في رقاب
الجميع مع ان بين الناشرين اللبنانيين



الأهرام

المصدر :

٩ نوفمبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المسئول الأول عن إعادة التأمين بمصر في

حديث خاص «للأهرام» :

اختيار الشركة المصرية لإعادة التأمين ضمن أكبر

مائة شركة إعادة تأمين في العالم.. يعكس مكانة

مصر المتميزة عالميا

لدينا
مؤسسات
تأمين
قوية
وقادرة
على
الوفاء
بالتزاماتها

الأرقام تؤكد أن حجم استثمارات قطاع التأمين في السوق المصرية يصل إلى حوالي ٦ مليارات جنيه، وهذا يعكس قدرة هذا القطاع على القيام بدور مؤثر وفعال في تنمية الاقتصاد القومي. وفي ظل المتغيرات الاقتصادية المستمرة شهدت سوق التأمين في مصر تطورا كبيرا واستطاعت شركات التأمين المصرية أن تضاعف من حجم أنشطتها مما أهل كثيرا منها للحصول على كأس الإنتاج نتيجة لجهودها المتميزة.

وإذا كانت اتفاقية الجات ستضيف تحديات ومسئوليات جديدة على عاتق شركات التأمين المصرية بما تتطلبه من فتح أبواب المنافسة مع الشركات العالمية، فإن الشركات المصرية قادرة على مواجهة تلك التحديات.. لأنها تمتلك الخبرات والكفاءات المتميزة في هذا المجال التي تستطيع أن تدفع بها إلى قمة النشاط التأميني على مستوى العالم.

وليس هذا من قبيل المبالغة بل الحقائق تؤكد ذلك فقد اختيرت الشركة المصرية لإعادة التأمين ضمن أكبر مائة شركة إعادة التأمين في العالم، وذلك وفقا لتقدير إحدى الهيئات الدولية الأمريكية المتخصصة في صناعة التأمين.

كما أن نجاح المؤتمر التأميني التاسع الذي أعدت له واستضافته المصرية لإعادة التأمين في القاهرة، يعكس المكانة المرموقة والثقة العالمية في شركات التأمين المصرية أكدتها شهادات خبراء التأمين الذين حضروا المؤتمر، ونتيجة لهذا النجاح حازت القاهرة ثقة كبريات شركات التأمين العالمية التي ترشحها لاستضافة مؤتمرات التأمين الدولية في المرحلة المقبلة.

وإعادة التأمين تعني توزيع المخاطر على أكثر من شركة تأمين بنسب محددة حتى لا تتعرض شركة واحدة لتحمل خسائر جسيمة دفعة واحدة، ولهذا فإن لهذا القطاع دورا مهما في المرحلة المقبلة لمواجهة التحديات القادمة، ونظرا لأهمية قطاع التأمين في مصر فإن القائمين عليه إحساسا بالمسئولية وبدور مصر الرائد في المنطقة يسعون لتدعيم أو أصر التعاون الإقليمي مع شركات التأمين في المنطقة.

ومن هنا فإن «عالم التأمين» أجرت هذا الحوار مع الأستاذ محمد الطير رئيس الشركة المصرية لإعادة التأمين لتقديم للقارئ رؤيته كخبير في مجال التأمين حول مستقبل صناعة التأمين في مصر وانطباعاته الخاصة عن دور مصر الإقليمي في هذا المجال، خاصة بعد النجاح الكبير الذي حققه المؤتمر التأميني التاسع الذي عقد بالقاهرة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :
.....

التاريخ :
.....

القاهرة

ستكون

مركزا

لمؤتمرات

التأمين

العالمية بعد

نجاح المؤتمر

التأميني

التاسع

إشرافه قال الأستاذ محمد الطير:

● لقد شاركت في هذا المؤتمر العديد من الدول العربية والأوروبية والأفروآسيوية، وتم عقد سبع جلسات قدمت خلالها نخبة متميزة من الخبراء والمتخصصين على مستوى العالم دراسات متخصصة تتعلق بالأهداف الرئيسية لهذا المؤتمر. ونجح هذا المؤتمر نجاحا كبيرا أشادت به كل الأوساط المعنية محليا ودوليا، خاصة أن عقده بالقاهرة أعطى له أهمية كبرى نظرا لمكانة مصر الدولية وثقلها الاقتصادي.

مشاكل الدول النامية التأمينية

● مامي أهم المشاكل التي تواجهها الدول النامية والتي ناقشها للمؤتمر؟

● قال: استعرض المؤتمر المشاكل التي تواجهها صناعة التأمين في الدول النامية وأهمها:
- عدم توافر المستويات التقنية التأمينية الكافية ونسبة العمالة المؤهلة والمدرية من ذوي الكفاءة العالية.
وتسرب مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي إلى الدول المتقدمة كإعادة تأمين نظرا لعدم كفاية الطاقة الاحتياطية في أسواق الدول النامية.

كما أن الكثير من شركاتنا نتيجة لعدم كفاية رأس المال والاحتياطيات المتوافرة وانخفاض حجم الرسوم لكل شركة. فإن قدرتها الاحتياطية صغيرة نسبيا، خاصة مع

ضخامة رؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات الصناعية، وبالتالي ضخامة مبالغ تأمينها.
كما أن المبالغ المخصصة للبحث العلمي والتدريب وإرسال البعثات العلمية والدراسية لبلاد العالم المتقدم غير كافية بالإضافة إلى أن التحديات التي جاءت مصاحبة لاتفاقية ألجات تفرض علينا أن نحاط ونستعد لها، خاصة مع سياسة التحرر الاقتصادي التي تزيل الحواجز بين الأسواق.

تحديات ألجات والتأمين

● ذكرتم سيادتكم أن ألجات تفرض علينا تحديات جديدة في قطاع التأمين، فما هي رؤيتكم لدور قطاع التأمين لمواجهة تلك التحديات؟ وهل هناك آثار سلبية مباشرة ستعكس عليه؟ وكيف يمكن تفاديها؟

● فأجاب: اتفاقية ألجات ستزيل الحدود وتفتح باب المنافسة مع الشركات الأجنبية، فعندما نفتح الحدود لشركات أجنبية تدخل سوق التأمين بل وتأسيس شركات برؤوس أموال أجنبية تتساعل كيف يمكن أن تساند شركاتنا الوطنية وتدعمها في ظل المنافسة مع الشركات الأجنبية الجديدة، التي تتمتع بمراكز مالية كبيرة تمكنها من تقديم خدمات فائقة للمتعاملين، وهذا يشكل منافسة وتحديا صعبا للشركات المحلية؟

ولكن يجب أن ننكر في هذا الإطار أن التغيرات العالمية

في البداية سألت: ما هو تقييمكم للمؤتمر التأميني التاسع الذي عقد بالقاهرة؟ ولماذا اختيرت القاهرة بالذات لعقد هذا المؤتمر؟
● فأجاب محمد الطير: أود الإشارة إلى أن تدعيم حكومتنا الرشيدة للمؤتمر وتشريف وزير الاقتصاد ورعايته للمؤتمر جعلنا نبذل قصارى جهودنا لتحقيق مزيد من التقدم لهذه الصناعة، حيث أكد السيد وزير الاقتصاد في كلمته التي ألقاها في افتتاح المؤتمر أن صناعة التأمين قد أصبحت من أهم الدعائم التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني لأية دولة من الدول، وبصفة خاصة الدول النامية وبالنسبة لنا تسهم هذه الصناعة وبشكل فعال في تحقيق خطط التنمية الطموحة التي نود تحقيقها، خاصة أن السعي الجاد من أجل إيجاد السبل المحققة للتنمية أكثر استقرارا في صناعة التأمين كان شعار المؤتمر، وذلك ضرورة تحتمها الظروف وحتى يمكننا مواجهة التحديات التي نواجهها في حياتنا، أشار وزير الاقتصاد إلى أن التأمين أصبح ضرورة ملحة تدخل في كل جوانب حياتنا الشخصية والمهنية والوطنية مؤكدا أن الحكومة المصرية على استعداد لدعم أي قرار أو مشروع يتم اتخاذه ويهدف إلى توثيق أو إضمار التعاون فيما بين السوق المصرية والأسواق التأمينية الأخرى، هذا يدل على مدى اهتمام الحكومة بصناعة التأمين إيماننا منها بدوره المحوري في الاقتصاد القومي.

وعن تقييمه للمؤتمر التأميني التاسع الذي عقد تحت



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التي ستواجهها سوق التامين أو صناعة التامين في مصر والتي تدخل في إطار اتفاقيات الجات وتطبيقها ليست سبئية كما يتصور البعض، بل ان التعاون العالمي أصبح أمرا ضروريا لرخاء البشرية. وأؤكد ان مؤسسات التامين في بلادنا نجحت فعلا في تكوين احتياطات مالية كبيرة تؤكد مكانة مراكزها المالية وزيادة حقوق الملكية وضخامة الأموال المستثمرة فيها. ولذا فإننى أكرر الدعوة للوحدات المحلية العاملة في كل بلد أن تتعاون فيما بينها لتجفيف امكانياتها لخلق صناعة تامين قوية محلية مع خلق تعاون إقليمي قوى. ولقد بدأنا الطريق منذ فترة فعلى المستوى الأفريقي تم تأسيس شركة إعادة التامين الأفريقية وعلى المستوى العربى تم تأسيس شركة إعادة التامين العربية وعلى المستوى الأفروآسيوى تم تأسيس المجمع الأفريقى الآسيوى لإعادة التامين وغيرها

من المؤسسات الوطنية الأخرى ومازال هناك مجال كبير جدا للتعاون لم نطرقه بعد، أو على الأقل ما زالت هناك فرص متاحة للتعاون لم تتحقق بعد، حيث انه في الوقت الذى يتجه فيه العالم إلى عصر الوحدات العملاقة نجد ان التعاون داخل أسواقنا لم يدرك بعد مدى خطورة عدم التعاون والتنسيق، كما يجب أن نذكر أن التعاون ليس فقط في مجال تجميع الطاقات الاحتياطية وتبادل إعادة التامين بل كذلك في مجال التدريب وتبادل الخبرات.

دور الرقابة

- وماذا عن دور الرقابة خلال الفترة القادمة في ظل هذه التغيرات الجديدة؟

بالطبع فإن دور الرقابة سيزداد في المرحلة المقبلة وبالتالي فإن التنسيق مهم وضرورى بين قطاعات الإشراف والرقابة في الدول النامية، واحتلت عمليات الإشراف والرقابة أهمية قصوى في أسواق التامين في الدول النامية خاصة في ضوء اتجاهات التحرر الاقتصادى وفتح الأسواق، ولقد عقد مجلس اتحاد مراقبي التامين في الدول النامية اجتماعين تزامنا مع هذا المؤتمر.

وأؤكد أهمية دور هيئات الإشراف والرقابة في ظل التحرر الاقتصادى وفتح الأسواق نظرا لدخول شركات أجنبية وشركات جديدة في الأسواق، مما يتطلب إحكام الرقابة والحرص على صحة وسلامة المراكز المالية لشركات التامين، وهذا أمر ضرورى وحيوى حيث ننتقل الآن من

المصدر :

التاريخ :

عصر وجود شركة تامين واحدة مملوكة للدولة إلى أسواق مفتوحة ليس فقط لرأس المال الوطنى الخاص، بل أيضا لرأس المال الأجنبى، وهذا يتطلب الحرص أكثر لحماية حقوق حملة الوثائق التى هى أمانة وواجب على هذه الهيئات مع ضرورة وضع الضوابط لدخول وحدات جديدة للسوق الوطنية لضمان استمرارها ووفائها بالتزاماتها.

توصيات مؤتمر التامين

- كان للمؤتمر التامينى التاسع توصيات مهمة جسدت رؤية الدول النامية في تحقيق مزيد من التقدم والتطوير لصناعة التامين.. فهاهى أهم هذه التوصيات:

● أصدر المؤتمر عددا من التوصيات أهمها: ضرورة اهتمام الحكومات بالتامين الزراعى وتيسير جميع السبل له وتدعيمه بصفة إلزام حتى تكون أسعار وثائقه مناسبة. تغيير اسم منظمة تامين دول العالم الثالث إلى منظمة تامين الدول النامية وتغيير اسم اتحاد شركات تامين وإعادة تامين دول العالم الثالث إلى اتحاد شركات تامين وإعادة تامين الدول النامية.

كذلك أصدر المؤتمر توصية خاصة بضرورة تكثيف برامج التدريب للعاملين في قطاع التامين نظرا لأهمية العنصر البشرى في مجال صناعة التامين وتأثيره في اجتذاب عملاء وتوسيع نطاق سوق التامين.

كما أوصى المؤتمر بضرورة تطبيق إجراءات الاقتصاد وخصخصة الشركات تدريجيا وليس مرة واحدة، حتى يستعد قطاع التامين لهذه الإجراءات وحتى لا يقضى رأس المال الأجنبى على صناعة التامين نتيجة المنافسة غير المتكافئة بينه وبين رأس المال الوطنى ولتكن بداية تطبيق الخصخصة في شركات التامين برأس المال الوطنى أولا، ثم يدخل رأس المال الأجنبى بعد ذلك بخطوات محسوبة

خاصة أننا نملك شركات وطنية ناجحة في مجال صناعة التامين.

عالم نام وليس ثالثا!!

- ماهر المطلب الحبرى الذى تقدمت به في إطار المؤتمر وتم تحقيقه وتدعيمه من خلال خبراء المؤتمر؟

● لقد طالبت أعضاء المؤتمر بإصدار قرار بتحويل اسم منظمة تامين دول العالم الثالث إلى منظمة تامين الدول النامية، ولقد ذكرت في المؤتمر أن هناك سؤالا يجب أن يثار: لماذا نطلق على أنفسنا العالم الثالث، فإين هو العالم الأول واين العالم الثانى، ولقد بدأت المنظمة نشاطها عام ١٩٧٧.. فهل الوقت لم يحن نعلم للترقى إلى العالم الثانى مثلا، ثم إذا كانت المؤسسات الدولية أصبحت تطلق علينا اسم الدول النامية، فلماذا نتمسك نحن بلقب العالم الثالث، وسيسجل هذا المؤتمر أننا لم نعد عالما ثالثا ولكننا أصبحنا عالما ناميا يسعى للتقدم، وهذا في رأى المصطلح الصحيح والمناسب.

والحقيقة، لقد شعرت أن هذا كان مطلب جميع الخبراء والمتخصصين بالمؤتمر، وإننى بهذا المطلب قد حققت مطلباً مهما لديهم جميعا، ولكن مصر دائما برئاستها وقيادتها سباقة في إبراز الدور المطلوب حينما تتولى القيادة.

خبراء مصر على القمة

- وبمناسبة الحديث عن دور مصر القياى فإتينا نتطرق إلى أن هناك عددا من الخبراء المصريين قد حصلوا على عدد من المناصب القيادية خلال هذا المؤتمر، ومن بينهم سيادتكم، فما رأيكم في هذا الاهتمام العالمى بالخبراء المصريين؟

● حقا لقد تم تعيينى رئيسا لاتحاد شركات التامين وإعادة التامين في الدول النامية، كما تم تعيين خيرى سليم نائب رئيس هيئة الرقابة على التامين رئيسا لاتحاد مراقبي التامين وإعادة التامين في الدول النامية، واختير



المصدر : : المصدر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٤

عزت عبدالباري رئيس الاتحاد الاكبر واستوى للتأمين رئيسا
فخريا لاتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين في الدول
التأمينية

حكاية المصرية لإعادة التأمين:

- لقد تم اختيار المصرية لإعادة التأمين مركزا لأبحاث المجموعة
العربية لمعبدى التأمين... مامو تعليقك؟

● حقا لقد اتفق معبدى التأمين العرب على اختيار
المصرية لإعادة التأمين لتكون مركزا للأبحاث وإعداد
الدراسات المتعلقة بالمجموعة العربية لمعبدى التأمين
العرب. وإن هذا الاختيار تم أثناء اجتماع معبدى التأمين
العرب الذى تزامن مع عقد مؤتمر التأمين التاسع الذى تم
فيه بحث تدعيم التعاون بين الشركات العربية ووضع
استراتيجية جديدة لمواجهة منافسة وتزاحم شركات إعادة
التأمين الأجنبية لمعبدى التأمين العرب. وهذا يعكس ثقة
الخبراء العرب فى المصرية لإعادة التأمين.

مؤتمرات.. كمان وكمان..

- لقد تبنأت القاهرة مركزا مرموقا فى استقبال واستضافة العديد
من المؤتمرات، التى نظمها المصرية لإعادة التأمين بدرجة عالية من
الجودة والكفاءة، ومنها مؤتمر تأمين الطيران ومؤتمر للتأمينات
الهندسية، وأخيرا مؤتمر التأمين التاسع.. فهل هناك مؤتمرات
أخرى من المتوقع إقامتها قريبا فى مصر؟

● لقد تم اختيار مصر لانعقاد مؤتمر تأمينى تنظمه الأمم
المتحدة خلال الربع الأول من العام القادم، حيث ستتم
مناقشة مشاكل إعادة التأمين فى بلاد العالم النامى
ومشاكل الخصخصة. وأنا أعتبر أن هذا تشريف جديد
يضيف إسهاما فوق الإسهامات التى تقوم بها مصر
ورصيد زائل لها فى مصاف الدول الكبرى، وإن اختيار
مصر بحيث تكون دائما مضيضة لجميع المؤتمرات فى
صناعة عالمية مثل صناعة التأمين يدل على مكانتها
الرفيعة والعالمية.

وهذا المؤتمر سيكون نمطا مختلفا على جميع
المستويات، حيث سيدور الحوار المتواصل بين الدول
المتقدمة والدول النامية، وذلك على غرار جولات الدائرة
بين الشمال والجنوب، وسيتم عقد جلسات عمل ويكون
هناك قائد أو رئيس مجموعة للتنسيق بين جميع الخبراء
فى كل جلسة يتم عقدها نظرا لأنه سوف يسمح بأن يطرح
كل مشارك أفكاره وآرائه ومقترحاته ومناقشاته واختيار ما
يمكن تطبيقه لإثراء صناعة التأمين فى الدول النامية.

وواقع اننى سعيد للغاية لتكرار الثقة فى مصر
واختيارها دائما مركزا لمثل هذا المؤتمر الذى سيعيد منتدى
فكريا على أعلى مستوى، وهذا يعد تقديرا لسوق التأمين
المصرية ممثلة فى الشركة المصرية لإعادة التأمين لأنها
ستتحمل العبء الأكبر فى تنظيمه وإعداد جميع الإجراءات
والترتيبات حتى يخرج بالشكل الملائم لوضع مصر المتميز
والذى اعتادت الشركة أن تقوم به فى هذا الإطار على خير
وجه.

● سؤال أخير:

- مامو شعورك عند اختيار المصرية لإعادة التأمين وأنت على
رأسها ضمن أكبر مائة شركة إعادة تأمين فى العالم؟

● لقد سعدت حقا بهذا الاختيار لأن هذا يعكس مكانة
مصر المرموقة فى الخارج، ويأتى هذا الاختيار تأكيدا على
أن مصر لديها من الكفاءات والخبرات ما يؤهلها لأن تكون
فى مصاف الدول المتقدمة فى مثل صناعة عالمية كصناعة
التأمين.. وهذا يحفزنا أكثر لأن نبذل مزيدا من الجهود
لنظل دائما فى هذا المستوى، بل قد نحقق الكثير بإذن الله.



المصدر :

المصدر :

التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

آثار اتفاقية «الجات» على التجارة العربية

الجغرافي، ولأن التمويل هو عصب التنمية، فإن من شأن هذا لو تم أن يدفع بعجلات التنمية خطوات حثيثة إلى الأمام. وأضاف أنه كنتيجة للاتفاقية وكنتيجة لانفتاح العالم على نفسه أكثر وأكثر، فإنه من المنظور أن تزداد حركة التنقل والاتصال في العالم، وستجبر الاتفاقية الحكومات وشركات القطاع الخاص على اعتماد مبدأ التخطيط الاستراتيجي متوسط وطويل المدى والقراءة الواعية للمستقبل. ■

«اقتصاد» - الصفحة 8،

ويمكن للدول العربية أن تجني ثمار هذه الزيادة. وأوضح أن الاتفاقية ستفتح الباب لحرية انسياب رأس المال والعقول والادمغة لصالح الدول النامية بحثا عن فرص للاستثمار. وأنه من المأمول أن الاتفاقية ستفتح المجال للبنوك وبيوتات التمويل العالمية لإنشاء فروع لها في الدول العربية مما يتيح الفرصة للبنوك ومؤسسات التمويل العربية لكي تدخل معها في مشاركات ترفع بمقتضاها كفاءة رأسمالها وكفاءتها التشغيلية وفرص انتشارها

اتفاقية الجات وأثارها على التجارة العربية.. عنوان محاضرة القاها الدكتور بشير عمر فضل الله وزير المالية والاقتصاد السوداني الأسبق والمحاضر بجامعة «مانشستر» سابقا والمستشار بالبنك الأهلي التجاري حاليا. قال إن تحرير التجارة العالمية وتقليص التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز الحمائية يتوقع له أن يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري في العالم إلى رقم مختلف الاقتصاديون في تقديره، ولكنهم اتفقوا على أنه سيكون في إطار 500 مليار دولار أمريكي،



الحياة اللندنية

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

11 نوفمبر 1994

غات قد تضيف 50 بلايين دولار الى الدخل العالمي

● جنيف - رويتر - ذكر محللو شؤون «غات» أمس الخميس ان الاتفاقية التي توصلت اليها جولة اوروغواي لتحرير التجارة العالمية ويبدأ العمل فيها في كانون الثاني (يناير) المقبل ستضيف ما لا يقل عن 50 بلايين دولار الى الدخل العالمي سنة 2005.

وفي ضوء ما يعترض عملية التصديق على الاتفاقية من صعوبة في الولايات المتحدة قال المحللون ان المكاسب الاميركية من تحرير التجارة في البضائع قد تصل الى 122,4 بليون دولار في العقد المقبل.

وأضافوا ان الإيرادات السنوية للاتحاد الأوروبي ستزيد بفضل غات بنحو 163,5 بليون دولار سنة 2005.

وجاء في التقرير الذي اعدته المحللون ان اليابان ثالث اكبر قوة تجارية في العالم ستقتنص عائدات اضافية قدرها 62,7 بليون دولار بينما تحصل كندا على 12,4 بليون دولار.

وأشار التقرير الى ان الاقتصادات النامية والانتقالية التي تخشى ان تعود عليها «غات» بخسائر ستحقق فيما بينها مكاسب اضافية تبلغ 116,1 بليون دولار سنوياً بحلول سنة 2005.



ندوة «الجات» بالقاهرة السبت القادم

كتبت - أفكار الخراذلي:

تُعقد في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ نوفمبر ندوة عن الجات ينظمها المركز المصري للدراسات الاقتصادية الذي يضم نخبة من الخبراء ورجال الأعمال في أول نشاط له. ويصرح طاهر حلمي مدير المركز بأن الندوة تعقد بالاتفاق مع بيتر سارزلاند مدير الجات، وهي الجزء الأول من ندوة كبرى سيعقد الجزء الثاني منها في ديسمبر القادم.

وقد تم تقسيم الجات إلى ستة موضوعات سيتم بحث ثلاثة منها خلال هذه الندوة وهي: المنسوجات والجات ومكافحة النعم والاعراق وحماية الصناعة المحلية وحقوق الملكية الفكرية. أما للموضوعات التي ستناقش في ديسمبر: شؤون البيئة والخدمات والفنون الزراعية وأوضح أنه سوف يتم بحث كل موضوع من الموضوعات الستة على مدى يومين من ناحية أخرى سوف يعقد المركز مؤتمرا دوليا في يناير يحضره بيتر سارزلاند وليون بريتون ممثل إنجلترا في الجات والسوق الأوروبية المشتركة، وممثلون من الولايات المتحدة والهند والبرازيل لتقديم وجهة نظر دول العالم الثالث في اتفاقية الجات، كما يحضر المؤتمر الخبراء ورجال الأعمال المصريون لدراسة كل تفاصيل اتفاقية الجات ويبحث تأثيرها

لط. مص...



المصدر : الحياة اللبنانية

١٢ نوفمبر ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

دول مجلس التعاون تبحث في انشاء تمثيل مشترك لدى 'غات'

□ أبو ظبي -
من شفيق الأسدي:

تبحث دول مجلس التعاون الخليجي في انشاء تمثيل مشترك لها لدى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) ومدى التقيد بمقاطعة اسرائيل في ضوء البيان الذي اعطاه مجلس التعاون في ايلول (سبتمبر) الماضي في نيويورك والذي نص على رفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة.

واكدت مصادر تجارية في أبو ظبي ان مسالتي المقاطعة والتمثيل الخليجي لدى غات، ستكونان بين قضاي اخرى ستبحث فيها لجنة التعاون التجاري (وزراء التجارة) في اجتماعها في الرياض الاربعة المقبل. ووضحت انه سيتم النظر في هاتين المسالتين في اطار توصيات اجتماع وكلاء التجارة في الدول الأعضاء التي تم رفعها الى اللجنة وتكليف الأمانة العامة للمجلس التعامل مع مختلف القضايا التي تم البحث فيها في اجتماع الوكلاء الذي عقد أخيراً في الرياض التحضير للاجتماع الوزاري.

واكدت المصادر ان وكلاء التجارة كفوا الامانة العامة للمجلس اعداد مذكرة في شأن التمثيل المشترك لدى غات، تعرض على الاجتماع المقبل للجنة غات. وشكلت دول مجلس التعاون لجنة خاصة لـ غات، عقدت اجتماعاً في مقر الامانة العامة في ايلول الماضي وبحث في مختلف الاجراءات التي اتخذتها دول المجلس للتعامل مع اتفاقية غات.

ونكرت المصادر ان وكلاء التجارة في دول المجلس اطلعوا على مذكرة الامانة العامة في شأن مقاطعة اسرائيل كما اطلعوا على البيان الذي اصدره المجلس الوزاري في نيويورك في ايلول الماضي. وأضافت ان الوكلاء راعوا الاستفسار من المجلس الوزاري في شأن الوضع القانوني للمقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة ومدى التقيد بالقوائم الحالية والخطوات التنفيذية اللازمة للبيان الذي اصدره المجلس الوزاري. واكدت ان وزراء التجارة سيبحثون ايضاً في تطوير قواعد تمك وتداول الاسهم وضوابط ممارسة تجارة الجملة والخدمة التحكيم التجاري بين الدول الاعضاء واعادة تصدير السلع الاجنبية وظاهرة التسيير. وذلك في ضوء

التوصيات التي اتخذها وكلاء وزارات التجارة في شأن هذه القضايا. واوضحت ان تطوير قواعد تمك الاسهم من جانب مواطني مجلس التعاون في كل الدول الاعضاء ستكون في اتجاه السماح لمواطني هذه الدول بتأسيس والشراكة في تأسيس الشركات المساهمة الجديدة وتملك اسهم الشركات المساهمة القائمة وذلك وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدولة العضو مقر الشركة.

كما يجوز بموجب التعديلات المقترحة للدولة العضو التي تؤسس فيها الشركة اشتراط تملك مواطنيها نسبة لا تزيد على ٥١ في المئة من اسهم هذه الشركات.

وتنص التعديلات المقترحة ايضاً على ان يسمح لمواطني دول المجلس بتأسيس والمشاركة في تأسيس الشركات المساهمة الجديدة وتملك وتداول اسهم الشركات المساهمة القائمة بنسبة لا تزيد على ٢٥ في المئة من رأس مال الشركات وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدولة العضو مقر الشركة وذلك باستثناء شركات التأمين والصرف والمصارف على ان يقتصر هذا الحكم على الشركات المساهمة العاملة بالأنشطة

الاقتصادية غير المسموح لمواطني دول المجلس بممارستها وفقاً لقرارات المجلس الأعلى واحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة. وتبحث لجنة التعاون التجاري في توصيات الوكلاء في شأن اختيار الأمين العام لمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون في البحرين ومشروع لائحة اجراءات التحكيم التجاري بعد ان تبدي الدول الاعضاء اراءها في هذا الشأن.

كما تبحث اللجنة في توصية الوكلاء في شأن التسيير التجاري في ضوء المذكرة التي اعدها الامانة العامة لمجلس التعاون في هذا الشأن وملاحظات الدول الاعضاء في هذا الصدد. وذلك بهدف الحد من هذه الظاهرة ووضع نظام بهذا الغرض.

وتبحث اللجنة في اقتراح من وكلاء وزارات التجارة بعدم الموافقة على مذكرة مقدمة من هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون تقترح فيها اضافة فقرة جديدة الى لائحة شهادات صلاحية المواد الغذائية في شأن وجود علامات تمل على تلك واضح على بعض المواد الغذائية الواردة ضمن بعض الارسانيات.



المصدر : الحياة اللندنية

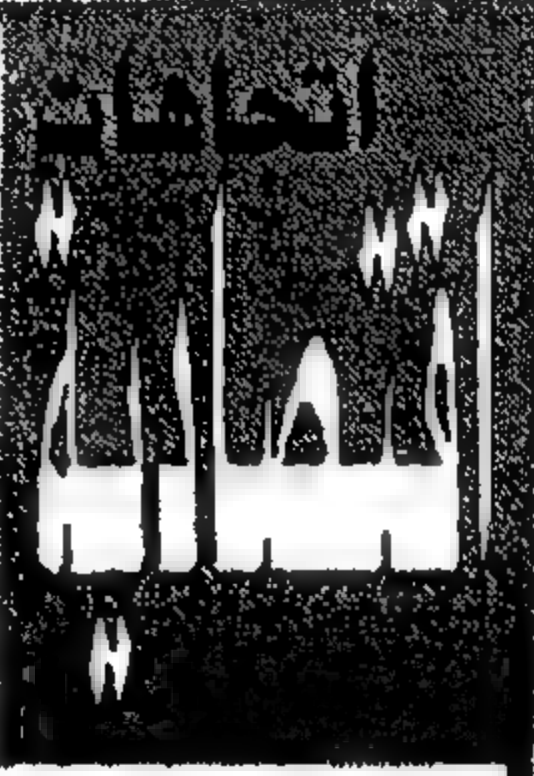
للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٤

كلينتون يتوقع ان يقر الكونغرس غات الشهر الجاري

● واشنطن - رويترز - قال الرئيس الاميركي بيل كلينتون اول من أمس ان موافقة الكونغرس على اتفاقية «غات» لتحرير التجارة العالمية يجب الا تتأخر وتوقع ان يتم اقرارها الشهر الجاري.

واضاف كلينتون في كلمة القاها في جامعة جورج تاون «ان الولايات المتحدة قادت العالم في العمل على تبني غات. والآن علينا ان نتابع جهودنا وان نقود من جديد. يجب الا نؤخر الاتفاقية، لأن ذلك سيعرض قيادتنا ورخاوتنا للخطر». وسيعقد الكونغرس الجديد جلسة خاصة في وقت لاحق الشهر الجاري للبحث في اقرار تشريع يضع الاتفاق التجاري الذي تم التوصل اليه في اطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) موضع التنفيذ.

وقال كلينتون انه متأكد من ان الكونغرس سيقر اتفاقية «غات».





المصدر : الحياة الشعبية

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منظمة التجارة الدولية لم تتوصل الى قرار في شأن مديرها العام

● جنيف - رويتر - قال دبلوماسيون انه ليست هناك اي اشارة الى قرب الاتفاق على تعيين مدير عام لمنظمة التجارة الدولية التي يتوقع ان ترى النور مطلع السنة المقبلة. وأضافوا ان رئيس الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) بيتر سذرلاند مصر على عدم تسلم المنصب.

وأشار الدبلوماسيون الخميس الى ان المشاورات التي جرت بين الدول الأعضاء في «غات» فشلت حتى الآن في الاتفاق على أي من المرشحين الثلاثة من المكسيك وإيطاليا وكوريا الجنوبية. لكن جان بيير لان سفير الاتحاد الأوروبي لدى المنظمة التجارية الدولية قال ان مرشح الاتحاد وهو وزير التجارة الإيطالي السابق ريناتو روجيرو، يتقدم المرشحين الآخرين حتى الآن.



المصدر: المستشير

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ شهر ١٩٨٤

ندوات

معرض القاهرة للكتاب

مطلوب مشروع قومي لمواجهة « الثقافة السرية » !

معرض القاهرة للكتاب

بماهيرى لا يحتل صراعات الأنظمة

السياسية



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ شهر ١٩٩٩

أمد الندوة للنشر محسن حسين

المواهب ، فهو ليس رئيساً فقط لكنه الكتاب ، لكنه أحد قيادات الثقافة في مصر ، وكاتب كبير له مكانته في عالم التأليف والكتابة ، واسم لامع في حياتنا الثقافية ، وهو لائق كل هذا وذلك رئيس هيئة الكتاب التي يصفى عليها من شخصه الكثير ونجح في تطوير الكثير فيها .. وقد يكون من المفيد في البداية ، ونحن بعد الحديث عن الثقافة أن نسأل د . سمير عن رؤيته لواقعنا ومستقبلنا الثقافي في ضوء المتغيرات في العالم التي تتجه إليها مصر والعالم العربي ..

● د . سمير :

يسعدني في البداية أن أشكر الزميل والضيف العزيز الأستاذ رجب البنا وأحييه على قيادته الواعية لهذه المؤسسة العريقة .. التي تعد من أعرق المؤسسات الثقافية في مصر .. فدار المعارف لعبت على مدى التاريخ الثقافي المصري دوراً رائداً وجوهرياً في بلورة العقل ، ليس المصري فقط ، ولكن العربي أيضاً ، ووصل حاضره بتاريخه ومستقبله .

وما طرحه الأستاذ رجب ، كبنية ، بعد طرحاً أساسياً حيث يمثل أحد الاستلزامات الجوهرية التي تواجهنا الآن كالثقافة أصبحت أهم أسلحتنا لدخول المستقبل . فالمتغيرات على مستوى العالم أصبحت كثيرة ومتسارعة ، والتدفق المعرفي ، وسيرة حياة الإنسان من مقوماته ، ونمط حياته ، ونمط تفرغاته نحو

عندما وجهنا الدعوة لرئيس هيئة الكتاب ، ومن قبله وزير الثقافة ، لتتجاوز معها حول هموم الثقافة المصرية ، وحاضرها ومستقبلها ، كنا على اقتناع تام بأن طرحنا لهذا الموضوع ، في هذا الوقت بالذات ، ليس نوعاً من الترف ، فغارسه في مبنانا الأثيق على كورنيش النيل ، ولا يحتمله المواطن المصري البسيط المظنون بهموم تفاصيل حياته اليومية ، واقتناص لقمة العيش ، من بين فكي الظروف الصعبة ، وأغواء المعيشة التي تزايد يوماً بعد يوم ..

بالحكارات ، وشرائط الكاسيت ، والكتب الصفراء ..

ودعا د . سمير سرحان إلى ضرورة صياغة مشروع ثقافي قومي لمواجهة كافة الاخطار الداخلية والخارجية التي تتعرض لها ثقافتنا ، وأن تعاد صياغة الاداء في المجتمع حتى نجعل له عقلاً عاماً ..

وحول ما أثير حول اشتراك العراق وإسرائيل في معرض القاهرة الدولي للكتاب .. قال د . سرحان إن العراق لم يتقدم حتى الآن بطلب للمشاركة ، وإذا تقدم بذلك الطلب فسوف نبينه ، أما إسرائيل فاشتراكها في المعرض سيعرضه لزمات نفس الجهد الكبير الذي بذل فيه .. وأكد د . سرحان على أن المعرض يمثل جاهدي ضخم لا يحتمل صراعات الانظمة ..

الثقافة المصرية

والمتغيرات العلمية

● رئيس التحرير :

يسعدني اليوم أن أرحب بالدكتور سمير سرحان الذي تنتهز فرصة وجوده معنا لنطرح عليه بعض القضايا المتعلقة بالثقافة عموماً ، وبصناعة الكتاب بشكل

دكتور سمير سرحان : رجب محمد

الثقافة بمعناها الواسع ومنهجها الشامل ، هي محور هام من محاور صياغة حاضر ومستقبل الإنسان المصري أياً كان موقعه ..

وعلى هذه الأرضية دار حوارنا مع الدكتور سمير سرحان رئيس الهيئة العامة للكتاب ، الذي لم يكن الهدف منه مجرد توجيه أسئلة وتسؤلات والحصول على إجابات عنها ، لكن كان هناك حرص منذ البداية من جانبه وأيضاً من جانبنا ، على الوصول إلى تصور أو رؤية عامة لما يحيط بنا من متغيرات متسارعة ، وتحديد لواقعنا ودورنا فيه بسى بالنظام العالمي الجديد ، وكيف سنعتمد دورنا الثقافي الرائد على مستوى المنطقة والعالم ، والتحديات الداخلية والخارجية التي علينا أن نواجهها حتى سنعتمد ذلك الدور ..

لقد تحدث د . سمير سرحان عن العديد من القضايا التي تهم المثقف وربيل الشارع المصري والعربي .. وحدد شكل المواجهة الحالية مع إسرائيل بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، وقال إن المواجهة الثقافية مع إسرائيل هم أهم لمحبة يواجهها الآن ..

وتطرق إلى التحدي الأخرى التي تواجه الثقافة المصرية نعلنه ، وهي الثقافة .. به نرى تمثل في تدفقها من سربيات بسبب هي تشبه



المصدر : **النشر**

للتشرو والخدماء الصءففة والمعلوماء التاريخ . ١٢ ءونء ١٩٩٤

الءافاء السرففة !!

● أءءور :

لكن هل ءرى أن هناك أزمة ءافاء فف مصر ؟

● د . سفر :

على المسءوى الرسمى أى على مسءوى الأجهزة ءافافة لفس هناك أزمة .. فالإعلام يؤدى واجبه . والمؤسساء ءافافة تؤدى واجبها . والكل ففءهء فف فمال عمله ففءطى مسرة للءافاء المصرة فف مءلف المءالاء ..

لكن الأزمة ءسءل ففها ففكن أن نسفه « ءافاء السرففة » الءى ءهء ءافاء المصرة الرسمة العلنفة أو المعلنة ءهءفءا كفرا ..

ءسءل هذه ءافاء السرففة فف الفن الهاط بأشكاله المءلفة سواه كلن مسرعا ساعفا ءلففها ففءم بشكل فكااء فكون بفءلا « للكارفه » وسواه كان أغانف أو كاسفءاء ءسمع فف السفراء والءاكففاء .. ءكاء ءفس المءزون

الابءاعف الفمفل لمصر من الموسفف الرففة والأغانف الرائعة فءاء من الموسفف الكلاسفكة وأم كلءوم وعفء الوهاب وعفء المفلم ءافء وففرهم .

وهناك ءافاء أخرى أكثر ءظورة ءءءرء ءء مسف ءافاء السرففة وهف ءافاء الءى ءقوم على ءء معطففاء ءءطرف من ءلال وعافء المساء فف أقصف القرى والنءوء عفء المءعلمفن وففر الملمفن ءسءون ءفنهم . ولم فءم ءءرفهم ءءرففا على ءوصفل المءل العليا للءفن الصءفء . والءفن فؤءرون بشكل مباشر على المءاعاء المءفطة بهم ومضللونها وفلفءونها أفكارا ءافطة وهم فشكلون « الرعى العامر » وفس العام للشعب ..

لكن هناك هءمة لم ءءعرض لها ءافاء المصرة من قبل . وهف من أكثر من مصر ففها ءء سافر مع ءافاء المءر ..

وعفب أن مءناظ من المءولة الءى ءءرف لا سءلاب السور المصرة بفءوى أن إسرائيل . بصءفها مءقءمة ءءءولوجفا . ءءم ءءوءء الأقوى . والأكثر إءارة للاعءاب . وبءالءى فءراءع السور المصرة على أساس أنه ءور ءانوى . لأن فف العالم المءرف من هو أكثر ءقءما ءءءولوجفا من الناعفة العلفة . والأءء بالءورة المرففة الموءوءة . ففكن أن فشكل ءوءءا للامءفاء أو للءمفز فف الوءءان العام .

علفنا أن مءناظ لءلك لان لءفنا أفضا ءوءءا آخر للءمفز . وهو إن لم ففكن ففس القوة من ءفء ءءمء ءءءولوجف . فأنه أعفق وأبمء أءرا وءأفرا من أى ءوءء آخر فف المءطقة وهو المءزون ءافاف والمءضارف والفكرى لمصر ومءمءوع الابءاعاء الموءوءة . وهف لفس ءفء آءاها وفءونا وكءفا وففرها . بل هو مءمءوعة العقول الموءوءة فف مصر كلها . والمءزون المرفف فف مصر على مءى سبعة آلاف سنة . كل لءلك لابد أن ءقوفه .. ونعءبره سلاءا ءفففا ءءارب فف مءركءنا القاءمة من أجل أن ءكون نحن القوة الأساسية فف المءطقة ءافاف .

فالؤسسة ءافافة . من وءفة نظرف . ءءءوى لفس ءفء على سلوكففاء الشاروع وقفه . ولكن أفضا على مؤسساء ءرففة وءءعلم وءافاء والاعلام بفففه المرفف والمسموع .

هذه هف أسلءءنا فف المءركة ءافافة كأءنا نسءمء ءءوض ءرف أخرى ولكن على المسءوى ءافاف .

وكفا ءسءرف السلاء أو نصنع المءفع والءاؤرة وآلة المرف . المطلوب أفضا أن نصنع آلة السلم وآلة ءافاء لاءه لفس لءفنا الآن من قوفه نعءمء علفها فف ففاءءنا للمءطقة بلا الآلة ءافافة .

نظام عالمف ءففء . وأفضا ظهور ما ففسف بفاءف الاعءفاء المءباءل . والمصالح الاقتصادية المءركة . وءءامل ففن السور على أساس الءففة ءافافة والاقتصادفة . بالإضافة إلى المءففراف الءى لءءء فف عالمنا العربف .. من ءهوء السلام ءءءفاء .. ءءءفاء !!

كل هذا بطرف علفنا سؤالا هاما وهو .. ما هو ءور مصر ءافاف ءفء ءءءل القرن الواحد والعشرفن وقء أسءمءنا ففاءءنا للمءطقة أو على الأقل أكءنا ءورنا فف بناء النظام العالمف المءففء . والعالم الءى فءسكل أمامنا ؟

ولاشك أن ءافاء مصر ءواجه العفء من ءءءفاء .. ءءءف الأولى هو مءولة سفطرة ءافاء غلابة على ءافاء المصرة واستلاب ءورها ..

وهذه ءافاء الغلابة ففكن أن ءأءفنا من الأكهار الصناعية الموءوءة فف الفضاء ولءاول لفس طمس الهوية المصرة . والءى لا ففكن طمسها إءنا أصحاب ءضارة ٧ آلاف سنة . ولكن ءءفب هذه الهوية فف أءاف سلوكفة أو ءافافة أكبر ففء لا ففصم لمصر أى ءور ءافاف .

والءءءف الءافى الءى ففب أن ءقله ونسءمء له .. هو ءءءف المواءفة ءافافة مع إسرائيل .. فبأءا كانت المواءفة العسكرية قء انءهء ونحن سعاء بفلك . وبأءا كانت ءهوء السلام كلءء وءكلل بالنءاء . ونحن أفضا سعاء بفلك . فأمامنا ءءء أساسف وهو اعاءة صفاغة ءممع أسلءءنا ءافافة لكفلا ففءل الآخرفن فسفءرون على ءافاءنا باءاف سوسفه ومكرفة وفنفة ءفن لا نرغب ففها ..



المصدر .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ

الحاجة إلى مشروع ثقافي للمستقبل

● أكتوبر :

من الواضح أن هناك جهة ما تريد أن تفرض علينا ثقافتها وطرائقها ، حتى في قراءة القرآن الكريم ، ومن الضروري أن نفرق بين الغزو الثقافي الذي يستهدف تجميع شخصيتنا ويقتلعنا من الجذور ، وبين التنقيح الثقافي الذي يقيّد شخصيتنا ويضيف إليها .

ألا ترى معنى أننا بحاجة إلى بلورة مشروع ثقافي للمستقبل ، مع ضرورة عقد مؤتمر عام للمثقفين لاستخلاص رؤية لمواجهة هذا الغزو ؟

● د . سمير :

الحقيقة أن هذا ما كنت أود قوله في بداية هذه الندوة .. فلأبد من وقفة على مستوى كافة المؤسسات الثقافية المصرية .. والأمر أكبر من أن نعتقد مؤتمرا هنا أو هناك . وسؤالك من أمرين هامين هما .. أننا مازلنا نعمل في جزر منفصلة ، ونفتقر لسمفونية عمل واحدة تشكل ما يسمى بالعقل العام للمجتمع .

فنحن في أمس الحاجة الآن لإعادة صياغة الأداء في المجتمع كله على مستوى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية حتى نستطيع أن نكون عقلا عاما لهذا المجتمع يستطيع أن يحكمه .

لا بد أن يتكامل دور المؤسسة الدينية مع

المؤسسة الثقافية والإعلامية .. لكن ما يحدث اليوم هو أن المؤسسة الدينية تعاند المؤسسة الثقافية الرسمية فتصادرها ، وتنصب من نفسها رقيباً عليها .. فإذا لا تتصدى للأفكار المتطرفة والكتب الضعفاء ، وشرائط الكاسيت التي تجرم المجتمع ؟

يجب علينا ألا نفهم الثقافة بمعنى أنها الكتاب والفيلم والأغنية والمسلسل ، بل

سواء أكانت إسرائيلية أو إيرانية .. وهي تحاول تقديم النموذج الإسلامي في إيران ، أو النموذج التكنولوجي في إسرائيل ..

● أكتوبر :

إذن ما رأيك فيها يقال من أن القاهرة لم تعد مركزا للثقافة العربية وأن هناك عواصم أخرى سرقت منها الاضواء ؟

● د . سمير :

نحن لا بضميرنا ذلك ، فالعالم المعاصر قائم على الحوار بين الثقافات ، وهذه أحد الأسس التي يبنى عليها النظام العالمي الجديد .

ويجب ألا ننزعج أو نخجل من أن هناك أكثر من عاصمة ثقافية عربية بشرط أن يحدث هذا الحوار الخلاق بين المثقفين العرب في كل مكان في إطار المعطيات الأشمل للثقافة العربية .. فنحن نتحدث لغة واحدة ، ونقف على تراث إسلامي واحد ، ونحن نقف على أرض واحدة من السلوكيات والعادات والتقاليد ، ونحن في نفس المرحلة الحضارية تقريبا حيث نحتل قمة سلم الدول النامية وليس أسفله . ونحن جميعا نحاول الأخذ بأسباب العلم والتكنولوجيا .

لكن مع ذلك فالقاهرة تتميز بتاريخها الثقافي الطويل ، وبإسهامها الثقافي

الأطول ، وبوجود أكبر عدد من المفكرين والعلماء والادباء وأساتذة الجامعات والمتعلمين والمبدعين وهذه حقيقة ..

وحينما يدرس الأدب العربي في الرباط أو في بغداد يدرس طه حسين والعقاد .. والرموز المصرية الكبيرة أصبحت رموزا عربية .. فمن يقول إن أم كلثوم مصرية ؟ إن أم كلثوم عربية لأنها رمز عربي ، وكذلك العقاد وطه حسين وغيرها ..

والقاهرة أيضا تستوعب الإبداعات العربية المختلفة .. ففي دار المعارف وفي هيئة الكتاب نشر لزملائنا العرب وسنصيبتهم في مهرجاناتنا الثقافية ..

٢٣ نوفمبر ١٩٩٤

الثقافة بمعناها الأشمل أي الاداء الاجتماعي للمجتمع كله سواء في المؤسسات الثقافية والتعليمية والإعلامية أو في الشارع .

● أكتوبر :

فلنترك قليلاً الثقافة بمعناها الواسع والشامل ، ولنحدث عن جزئية صغيرة تمثل أنت شخصيا السيطرة عليها ومستولية اتخاذ القرار فيها .. وهي نشر الكتاب .. فالملاحظ أن عدد القراء على مستوى العالم بدأ يتناقص ، وعلى الجانب الآخر .. فإن السلاسل ، خاصة رخيصة الثمن منها ، تلقى اقبالا كبيرا ، ولدينا تجربة ناجحة في هذا الصدد هي تجربة مكتبة الأسرة التي وزعت عشرات الآلاف من الكتب .

● د . سمير :

نعم .. وزعت حوالي ٣٠ ألف نسخة ، وهي تجربة أثبتت أن هناك قارئا موجودا .. إذن المشكلة مشكلة سعر .. ولذلك لابد أن تدخل الدولة بنقلها للحفاظ على ذاكرة الأمة وعقلها ووعيها في صورة الكلمة المكتوبة .

وما حدث في مكتبة الأسرة هو أداء سيئ فني متكامل وهو نتيجة تعاون بين وزارات الثقافة ، والإعلام وأحكام المحل والشباب وجمعية الرعاية المتكاملة مع هيئة الكتاب لإنجاح هذا المشروع القومي إدراكا منها لأهمية المنتج الثقافي .

ولذلك ينبغي هنا أن أشير إلى الجهد الحارق والنيل الذي تبذله السيدة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية من خلال نشر المكتبات ، وفي حصة نفوسية كبيرة ..



محصلته في النهاية تنسبة عادة القراءة لدى الطفل الذي سيصبح شابا بعد ذلك بقود المجتمع ، وتصبح الكلمة المكتوبة جزءا من عالمه لن يستغنى عنه .

والحقيقة أن الكلمة ليست جزءا من عالم البيت المصري .. والمكتبة ليست جزءا من أثاث البيت المصري .. قد تكون هناك غرفة سفرة أو « غرفة مسافرين » .. لكن ليس هناك مكان للكتاب ، والطالب المصري عندما ينتهي من الامتحان يلتقي بالكتب الدراسية من النافلة أو يتصرف فيها بوسيلة أو بأخرى ..

والجهد النبيل الذي تبذله السيدة حرم رئيس الجمهورية هو تعويد الطفل على أن الكتاب جزء من حياته اليومية ، وأن المكتبة يمكن أن تزداد عليها ، وبالتالي يجب أن تكون مكانا ممتعا جميلا تتعلم فيه سلوكيات معينة كالقراءة في صمت ، واحترام حق الآخرين في القراءة أيضا .. إلى آخر ذلك .. وهذا الجهد نجح بالفعل .. وأشهد أن هناك ٧ آلاف مكتبة أقيمت في مصر هذا العام ، سواء كانت مكتبة كبيرة أو حتى غرفة صغيرة في مدرسة .

● أكتوبر :

لاشك أن مشروع مكتبة الأسرة قد حقق نجاحا كبيرا ، فلماذا تم المشروع بشكل احتفالي استمر لمدة شهور معدودة ؟ ولماذا لا يستمر دون أن تنتظر صياغة مشروعنا القومي لمواجهة الثقافة السرية ؟

● د . سمير :

المشروع مرتبط أساسا بالحملة القومية لمهرجان القراءة للجميع هذا العام .. حيث رأت السيدة حرم رئيس الجمهورية أنه إضافة هامة لمهرجان هذا العام .. أن ندخل كناشر للكتاب ، ونوزعه بسحر ومزى . وهناك تفكير في أن يسنر المشروع ، لكن ليس على نفس الأسس ، لأنه يتكلف ميزانيات ضخمة .. لكن قد يصدر كتاب كل أسبوع حتى تعطى استمرارية .

● أكتوبر :

حركة الترجمة .. إلى أين في مصر ؟ خاصة

□ العراق لم يطلب

الاشتراك

المعرض .. وإسرائيل

ستعرضه لغزات لو

شاركت !

□ لا بد من تزيين

عربي للقضاء على

فكاهة سرقة

الكتاب وتزويره

أنا تعلمنا من روائع وأمهات الكتب في الحضارة الغربية .

● د . سمير :

لقد أصبح الآن لا مناص من قيام حركة نشطة للترجمة ، وأصبح ذلك أخطر ما يواجهنا ، لأننا أصبحنا جزءا من العالم .. والعالم به ثروة معرفية وهناك تدفق معلومات ، والعالم يسبقنا بشكل سريع ومطرود .

ونحن في هيئة الكتاب نقوم بجزء يسير من العملية حيث تقوم بترجمة ألف كتاب إلى العربية في مختلف أنواع المعرفة خلال السنوات العشر الأخيرة . وهذا وحده لا يكفي .. بل يجب قيام جهاز قومي للترجمة .. هذا الجهاز يدرس احتياجاتنا بالنسبة للعالم ، ونحدد ما الذي نريده في مختلف المجالات وليس في الأدب والمسرح فقط ؟

ولا بد أن نتصل أيضا ببنوك المعلومات الموجودة في العالم لكي نستدعي المعلومات وتحليلاتها .

وللأسف الشديد نحن نفتقر لكل هذا لأسباب عديدة منها .. أن تعليم اللغات ، وأنا أحد أساتذتها ، يمر بتدهور شديد ولا بد من الاهتمام بها .

ولا بد من النظر إلى المترجم كخالق .

وليس كناقل .

وقد لا تعلمون أن أجر الترجمة ، حسب القرار الجمهوري الصادر سنة ١٩٦٠ هو مليون ، فكيف أطلب من أي مترجم ترجمة كتاب هام في المعرفة الانسانية من ألف صفحة وأعطيه مالا يزيد على ألف جنيه ١٤ إن الأجر لا يتناسب أبدا مع الجهد ، وهذا يؤدي إلى القضاء على حركة الترجمة .

وقد قدمت مشروع قرار جمهوري جديد بتغيير أجر الترجمة ليصبح ٦ قروش للكلمة .

● أكتوبر :

أعتقد أنك تطرق موضوعا هاما لم يتطرق اليه أحد من قبل وهو .. دور الدبلوماسية في نشر الثقافة .. فنحن لدينا دبلوماسية نشطة لكنها لم تلتفت إلى واجبها في هذا الصدد ، ونحن بدورنا نلقت انتباهها الى أنها يجب أن تفتح آفاقا في العالم للثقافة المصرية .. ونحن لدينا سفراء على قدر عال من الكفاءة .

فمن الضروري أن تستغل السفارات اديانا وكتابنا المميزين وتقديمهم مع اعمالهم للمجتمعات التي تتواجد فيها هذه السفارة .. وأن تقيم أسابيع ثقافية على هامش هذه اللقاءات .

● د . سمير :

انني اتفق معك تماما على أن العمل الدبلوماسي يجب أن تعاد صياغته ليصبح عملا ثقافيا بالدرجة الأولى ، لأن علاقتنا الآن بالدول تحدها قسما الثقافية .

● أكتوبر :

هناك آراء داخل أوساط الأديباء والشبان ترى أن هيئة الكتاب أصبحت في أيدي بعض الموظفين ، وأن المسئول عن إدارة النشر الذي يتعامل مع كبار المثقفين والمبدعين هو أبعد ما يكون عن الثقافة ...!



المصدر : أبي بكر

التاريخ : ١٢ / ١٠ / ١٩٩١

فيما يتعلق بمعرض القاهرة المولى
للكتاب .. اعتقد أننا يمكن أن نصل
للموقف الحضارى عندما تكون هناك
سياسة تفرق بين خلافتان الأنظمة ،
والمعابر الثقافية التي يجب أن تظل قائمة .

1. *Staphylococcus aureus*

أعتقد أنك تتحدث عن حالتين
بالتحديد.. حالة العراق.. وحالة
إسرائيل.. أليس كذلك !!

• اکثرب :

العراق نَحْدِيدًا لَانْهَا تَهْنَا كَعْرَبُ !

10

معرض الكتاب .. محفل جماهيري ضخم
لا يحتمل صراعات الأنظمة ، ولا يحتمل
المواطف الجامحة التي يمكن أن تفقد هذه
الاحتفالية الجميلة في سبيل التأكيد على
أهمية نظام معين .

والعراق ، المناسبة ، لم يتقدم حتى الآن
للإشتراك في المعرض .. وإذا تقدم فسوف
تنظر في الأمر .

لكن إسرائيل ، على العكس ، تلح في طلب الاشتراك . واعتقد أن اشتراكها في المعرض سيعرضه لهزات تعمس العمل الكبير في ظل الظروف الراهنة .

• • • مسير سرخان :

ردى ببساطة هو أن المسئول عن النشر في هيئة الكتاب هو رئيس الهيئة نفسه ، وهو يتعاون في ذلك مع مجموعة من أقدر المثقفين ، والموجود على رأس إدارة النشر هو مدير إداري منفذ ، لكن هناك سياسة للهيئة يرسمها رئيس الهيئة مع مجلس الإدارة ، وهناك سياسة ثقافية ترسمها لجان النشر المختلفة .

وقد يحدث في بعض الأحيان أن المنفذ قد يأخذ دورا أكبر من حجمه ، وهذه مسألة طبيعية .

● **أكبر:**

إذن كيف تحصى الإهداء ؟ لقد أصبح
هناك ما يمكن أن نسميه بلجان التفتيش في
هيئة الكتاب ؟

1. **Introduction**

لقد حدث هذا مرة واحدة ، وقد ضربنا بيد من حديد ، والذي حاول من عمال المطبعة أن يمس رأياً في عمل أدبي .. نقلناه الى وظيفة إدارية .

• اکویر :

لا أقصد عمال المطبعة ، لكن لجان
القراءة المتعددة ، التي تنشط في العمل مرة
واثنتين وثلاثا .. هذه شكوى الأدباء .

١٠٠

هذه شكوى غير صحيحة.. فنحن
متهمون من قبل المؤسسة الدينية الرسمية
بأننا منفلتون!

وبجلة إبداع مازالت مسخرة رغم كل ما قبل ، وهي تنشر منشوره ، وكل السلاسل في الهيئة يفقدها متفنون لا إداريون ، لقد حدثت حالة فردية وصرنا عليها بيد من حديد .. ولا يجوز أن يقسم عليها .

● اکتوبر :



المصدر:
الإسلام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤٢٨/١٢/٢٩

موارد وتنمية

يقدمها: شريف جاب الله



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ شهر ١٩٩٤

كلينتون يواجه «مقاومة عنيدة» من معسكر الديمقراطيين حول اقرار الكونجرس لاتفاقية «الجات»

واشنطن - وكالات الانباء - يواجه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون معارضة كبيرة من داخل الكونجرس الأمريكي حول الموافقة على اتفاقية تجويز التجارة العالمية المعروفة باسم «الجات». وقد بدأت الادارة الأمريكية حملة مكثفة لحشد التأييد بهدف التصديق على الاتفاقية وذلك وسط معارضة من جانب الاعضاء الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء. وقد قام نائب الرئيس الأمريكي آل جور بزيارة الكونجرس أمس برفقة ميكي كانتور الممثل التجاري الأمريكي والذي يمثل الادارة الأمريكية في جميع المفاوضات الدولية الخاصة بتجويز التجارة، وتأتي زيارة آل جور وكانتور بعد ساعات من اللقاء الهام الذي عقده رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض ليون بانيتا مع رئيسى مجلسى النواب والشيوخ القادمين من الحزب الجمهورى وهما النائب فيوت جينجريتش والسنااتور يوب فول. وأكد بانيتا عقب الاجتماع اننا جميعا نعتقد بأهمية الاعتراف بضرورة تطبيق مثل هذه الاتفاقية الكبرى لتجويز التجارة. وقال السنول الأمريكي ان اتفاقية الجات ستكون اختبارا لقدرةنا - بمعنى الادارة والاعضاء الجمهوريين بالكونجرس - على العمل معا



المصدر : **المعالم الجديد**

التاريخ : **١٢ نوفمبر ١٩٩٤** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واشنطن تسعى للتوصل لاتفاق مع الكونجرس بشأن الجات

□ واشنطن-رويتر:

قال موظفون في الكونجرس الأمريكي إن حكومة الرئيس بيل كلينتون التي تسعى لكسب عدد من الاصوات تكفي معاهدة لتحرير التجارة العالمية تحاول التوصل لاتفاق مع الجمهوريين في مجلس الشيوخ.

ومن المقرر أن يبدأ مجلسا النواب والشيوخ التصويت في وقت لاحق من هذا الشهر على معاهدة لاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» لتحرير التجارة العالمية والحد من التعريفات الجمركية وتبذل امكانات اقرار المعاهدة في مجلس النواب جيدة لكنها مازالت بحاجة إلى مزيد من الاصوات في مجلس الشيوخ. ومن أجل كسب تأييد بوب دول زعيم الاغلبية الجمهورية المنتخب في مجلس الشيوخ فقد يوافق مؤيدو المعاهدة إلى اجراء تصويت ثان في العام القادم بشأن منظمة التجارة العالمية التي ستحل محل الجات.

وقال موظفو الكونجرس إن دول قلق بشأن سلطة الهيئات ستشرف على الشكاوى المتعلقة بالالتزام بالقواعد التجارية الدولية. ويريد دول أن تشكل الولايات المتحدة هيئة أو لجنة لمراجعة القضايا المهمة في منظمة التجارة العالمية وتقديم تقريراً للكونجرس عن اثارها المحتملة على القانون الأمريكي.

وقال دول إنه يتم الاتفاق بعد على الصياغة النهائية فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية لكنه قال «نحن عاكفون على وضعها».



المصدر : الشرق الأوسط

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٤

الشرق الأوسط

جريدة العرب الدولية

من «أبيك» إلى «الجات»

● التزام قمة بوجور بتحرير التجارة بين دول الشرق الأقصى وحوض المحيط الهادي يبرز أهمية تسريع تصديق الدول الأخرى لجولة أوراجواي في محادثات «الجات»

سياق مواجهة المستقبل بسلاح تجاري فعال دخل نطاق التحدي الجدي باتفاق زعماء «منتدى التعاون الاقتصادي لدول الشرق الأقصى وحوض المحيط الهادي» (أبيك) في بوجور (اندونيسيا) على تحرير التبادل التجاري بينها بحلول العام 2020.

أهمية اتفاق «منتدى التعاون الاقتصادي» تكمن في أنه يرسي قواعد الكتلة التجارية الأضخم في العالم، فعوله تضم اثنين من عمالقة اقتصاد العالم (الولايات المتحدة واليابان) و«نمور آسيا» النامية (تايلاند وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ)، وهي دول تستثمر 50 في المائة من الإنتاج الإجمالي للعالم و45 في المائة من حركته التجارية.

واستناداً إلى دراسة وضعتها الحكومة الأسترالية فإن التزام جميع دول «منتدى التعاون الاقتصادي» باتفاق تحرير التجارة بينها من شأنه أن يولد أنشطة اقتصادية إضافية تفرق حصيلتها الـ 350 مليار دولار سنوياً موزعة بين دول الشرق الأقصى وحوض المحيط الهادي.

رغم ذلك يبقى وعد قمة بوجور بإقامة أضخم منطقة تجارية حرة في العالم في غضون خمس وعشرين سنة وعداً مرهوناً بجملة تحديات داخلية وخارجية.

على الصعيد الداخلي لا يمكن الاستهانة بالفوارق الاقتصادية الواسعة التي تفصل بين دول «المنتدى»، وهي فوارق تتراوح بين الاقتصاد الحر بمفهومه الغربي والاقتصاد الموجه بمفهومه الماركسي التقليدي.

ومع أن قمة بوجور توصلت إلى اتفاقها بالإجماع، فإن اغفال الاتفاق للفوارق الشاسعة بين الدول المتقدمة والدول النامية داخل مجموعة المنتدى، قد يفتح الباب لبعض أعضائها لتفسير الاتفاق وفق مصالحها الاقتصادية الذاتية أولاً. وقد يكون تحفظ ماليزيا تجاه فتح أسواقها لما أسماه رئيس وزرائها بعجز الشركات الأجنبية، مثلاً على توجس دول أخرى من تحول «منتدى التعاون الاقتصادي» إلى مؤسسة تفرض من الخارج قواعد تتعارض مع أولويات الدخل.

إلا أن التحدي الأبرز للاتفاق يبقى في التزامه بعدم تحويل دوله إلى سوق تجارية مغلقة في وجه الآخرين، فالتحرير الواقعي للتجارة العالمية لا يؤمنه إزالة الحواجز الجمركية في منطقة واحدة من العالم بل بين مناطق العالم أجمع.

وعلى هذا الصعيد يبقى الإطار الأفضل لتحرير التجارة العالمية إطار «الاتفاق العام للتجارة والتعرفة» (الجات). وقد يكون تأكيد قمة بوجور أنها لا تسعى إلى تأسيس سوق مغلقة في حوض المحيط الهادي، دافعاً جديداً لدول العالم الأخرى لتصديق اتفاق «جولة أوراجواي» وتحويل مسيرة التحرير التجاري إلى مسيرة عالمية شاملة لا مسيرة إقليمية فقط.

«الشرق الأوسط»



المصدر : المسلمون

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في دراسة خطيرة لجامعة الدول العربية

«الجات» ستعمق أزمة اقتصاديات الدول العربية

ضرورة تكميل تكميل عربي يستحق بحالة

المشاكل الإنشائية والخدمات القائمة

عمان - «المسلمون»

□ أوضحت دراسة ان اقتصاديات الدول العربية ستتأثر تبعاً لنتيجة جولة مفاوضات «أورو جواي»، ليس فقط في مجال التجارة في السلع، ولكن أيضاً في الخدمات والمنتجات الثقافية والحاصلات الزراعية والمشتريات الحكومية والسلع الصناعية والتكنولوجية. ومن المتوقع أن تزداد معاناة بعض الدول العربية من زيادة معدل البطالة مع تحرير التجارة الدولية ما لم تتم زيادة الاستثمارات الصناعية والزراعية في المستقبل. يؤكد ذلك تدني نسبتي الانتاج الزراعي والصناعي العربي إلى الانتاج العالمي لتبلغ على التوالي 1.5٪ و 1٪ فقط.

وتشير الدراسة التي أعدها الادارة العسامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية ان أثر «الجات» سيمتد إلى كافة الميادين، فعلى صعيد الأمن الغذائي والحاصلات الزراعية فإنه نظراً لانخفاض الانتاج الزراعي والمنتجات الغذائية، وفي ظل توقع ارتفاع أسعار هذه الموارد ثلاثة

تجارة الخدمات المالية والطيران والاتصالات وتحرك العمالة. وتقدر النتائج المرتقبة على تحرير التجارة في الخدمات بين الدول الأعضاء في «الجات» بحوالي 900 بليون دولار سنوياً وفقاً للدراسة. ونظراً لأن الدول العربية تعتبر مستورداً للخدمات وتعاني من عجز في ميزان الخدمات،

فسوف يكون الأثر سلباً على الدول العربية بعد تحرير تجارة الخدمات، ويتعين على الدول العربية بعد تحرير تجارة الخدمات، وضع رؤية واضحة لكل نوع من الخدمات والاختيار بين مواجهة العالم الخارجي ككتكتل أو تدخّل الدول العربية فرادى فتصبح فريسة للمنافسة الطاحنة.

وستعمل «الجات» على توسيع نطاق التجارة العالمية بإدخال المشتريات الحكومية ضمن بنود الاتفاقية بحيث تصبح مشتريات الحكومة بما فيها مشتريات الجيش والشرطة خاضعة للمنافسة العالمية.

اضعاف، فإن ذلك سيؤدي إلى امتصاص جزء كبير من موارد الدول العربية حيث تستورد الدول العربية حالياً ما قيمته 21 مليار دولار سنوياً من السلع الزراعية وفقاً للأسعار السائدة. وسوف يؤدي إلغاء الدعم الزراعي إلى صعوبة منافسة الواردات الزراعية. كما أنه نظراً لارتفاع نسبة الواردات الزراعية العربية، تزداد نسبة العجز في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة، وتقتصر الدراسة في هذا الصدد تطوير منظومة الانتاج الزراعي العربي والأمن الغذائي.

وستواجه الدول العربية منافسة في المنتجات الصناعية خاصة أن المواد الخام تمثل نسبة كبيرة في الصادرات العربية. فمثلاً سوف يؤثر إلغاء نظام حصص استيراد الملابس الجاهزة العربية بعد 10 سنوات على الموازين التجارية للدول العربية ما لم يتم تطبيق قواعد البحث والتطوير وأساليب الجودة الشاملة.

في مجال الخدمات فإن جولة «أورو جواي» أكدت على عدم التفرة في المعاملة بين الأعضاء، واعطاء أهمية خاصة لتحديد



المصدر : المسامون

التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتوصي الدراسة بأن الدول العربية تستطيع الاستفادة من «الجات» إذا كانت صادراتها أكبر من وارداتها، وهو ما يستوجب بالضرورة توسيع قاعدة المنتجات والخدمات العربية حتى تحتل مكانة تنافسية في السوق العالمية من خلال المنافسة على أساس الجودة الشاملة.

ويتضح مما سبق أن التعامل مع «الجات» على أسس فردية لن يخدم مصالح الدول العربية، وأن تشكيل كتل عربي سيسمح لهذا التكتل باتخاذ قرارات جماعية من شأنها الحفاظ على الهياكل الانتاجية والخدمات القائمة وتحسينها وفقاً لبرامج مدروسة. ■



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٨ نوفمبر ١٩٩٤

حوار الأستاذ بيوع مع د. بيتر سيزر لاند مدير عام «الجات»

«منظمة التجارة العالمية» الجديدة هل تصبح «نادياً للأغنياء» ؟ وهل يمكن القول بحرية المنافسة بين اقتصاد دولة كبيرة واقتصاد دولة نامية ؟

● بداية عام ١٩٩٥ تشهد مرحلة جديدة للاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، مرحلة تشمل اقتصاد الأغنياء والفقراء فيها كثير من الصراع تحت مسمى «المنافسة» بين اقتصاد عملاق واقتصاد لا يزال «ينمو» .. مع بداية العام الجديد ستعلن «منظمة التجارة العالمية» لتصبح المنظمة الثالثة الحاكمة وتتضم إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وعلى الدول الأعضاء الالتزام بكل أحكامها. ولا تعرضت للكثير من الأحكام الواردة في الاتفاقيات.

دراسة «الجات» تقول إن الاتفاقية تريد من دخل التجارة العالمية التي ٥٠٠ مليار دولار وأن نمو تجارة الدول النامية سيكون ضعف نمو تجارة الدول الكبيرة بينما الدول النامية تطلق على الاتفاقية الجديدة اسم «نادى الأغنياء» حتى قبل أن تبدأ التنفيذ .

الدعم الزراعي من يدفع فاتورة زيادة الأسعار .. وهل تلتفبه الدول الكبرى لصالح منتجاتها لتدفعه الدول النامية لصالح الأغنياء .

حوار طويل أجرته «المصور» مع د. بيتر سيزر لاند مدير عام منظمة «الجات» خلال زيارته للقاهرة منذ أيام ●●



المصدر : المصدر

التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حوار أجراه :

مساجد عطية

● ماهي حدود التعريفات المقترحة على السلع الصناعية والزراعية، وهل هناك جدول زمني لخفض هذه التعريفات ، وما مدى إنطباقها على الدول النامية وهل هي ملزمة ، أم أن الدول يمكن أن تتحرك في إطارها ؟

● انتهت جولة أورجواي بالتوقيع على اتفاق تحرير التجارة في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ ، ووقعت عليها ١١٧ دولة بالأحرف الأولى في أبريل ١٩٩٤ بالمغرب ، ويتضمن الاتفاق خفض التعريفات على السلع الصناعية على مراحل بدءا من عام ١٩٩٥ لتصل إلى ٥٪ بعد أن كانت ٤٠٪ وأن تقوم الدول الغنية بخفض التعريفات على السلع الصناعية بكثر من النصف ، وأن

يتم إعفاء أكثر من ٤٠٪ من الواردات ومن الرسوم ٣٩٪ ويستتف التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية المستوردة من الدول النامية وأن يقوم الأعضاء الأساسيون في التجارة الدولية بإنهاء الرسوم على العقاقير والمعدات الطبية ومعدات المقاولات والصلب والبيرة والأثاث والمعدات الزراعية والكحول والخشب واللعب .

● وماذا عن السلع الزراعية؟

● بالنسبة للسلع الزراعية فقد تم الاتفاق على :
- إنهاء الإعانات الحكومية في خلال ٦ سنوات .

- خفض الدعم المحلي بنسبة ٢٠٪
- خفض الصادرات المدعومة بنسبة ٣٦٪ من حيث القيمة ، ٢١٪ من حيث الحجم ، علما بأن خفض في التعريفات الجمركية ملزم لجميع الدول الأعضاء ولكن درجة خفض هي التي تختلف تبعا للتعريفات الجمركية المفروضة في الدول وتبعا لدرجة تطور الدول مما يعطي الدول النامية مرونة كافية تتحرك

في إطارها .

● ماهو أثر نجاح جولة أورجواي على الدخل العالمي نتيجة التجارة في السلع أو أثر الاتفاق على نمو التجارة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية ؟

● سيؤدي تطبيق الاتفاق إلى فتح الأسواق العالمية وخفض الأسعار بالنسبة للمستهلكين ومن ثم زيادة التبادل التجاري بين الدول ولذلك فمن المتوقع أن يزداد الدخل العالمي نتيجة لاتفاق الجات بكثر من ٥٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٥ ، وهذا نتيجة التجارة في السلع فقط ، وكانت التقديرات الأولية التي وضعتها الجات والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «اوبسده» عن زيادة الدخل العالمي بحوالي ٢٣٥ مليار دولار تجاهلت الفوائد الكبيرة الناتجة عن خفض التعريفات والحصص والدعم المقرر في الاتفاقية كما لم تتضمن آثار تحسين المنافسة وتوزيع التكاليف الثابتة على الأسواق الكبيرة ، وحتى الـ ٥٠٠ مليار دولار تعد ضئيلة حيث أنها لم تحسب التأثيرات المستديمة الأخرى المرتبطة بالاستثمارات الضخمة والنمو الاقتصادي السريع والمناخ المناسب للبحوث العالمية والتنمية وتطور منتجات جديدة .

ويعتقد بعض الخبراء أن مكاسب الدخل والتجارة من جولة أورجواي ستكون أكبر أيضا لأن التحليل الحالي يتجاهل العديد من الأجزاء المهمة الموجودة في الاتفاقية مثل اتفاقية الخدمات ، وحقوق الملكية الفكرية ، وترسيخ قواعد وإجراءات التجارة المتقدمة الأطراف ، وتقدر الجات أن النمو في حجم تجارة السلع في دول اوبسده سيزداد بنسبة ٧ - ٨٪ ومن المتوقع أن تنمو تجارة السلع في الدول النامية بنسبة ١٤٪ على الأقل وهي ضعف نسبة الزيادة المتوقعة في الدول المتقدمة .

قائورة الغذاء

● ومن أجل حجم الدعم الزراعي الذي تقدمه أمريكا وأوروبا إلى ٢٥٤ مليار دولار في عام ١٩٩٢ ، فهل يؤدي إلغاء هذا الدعم على مراحل داخليا وتصديريا إلى أن تدفع الدول النامية المستوردة للغذاء هذا الدعم بفضل



● مصر لعبت دورا بارزا في الدفاع عن مصالح الدول النامية خاصة بالنسبة لقطاع المنسوجات وحماية الملكية الفكرية

الاستثمار المنخفض إلى تنويع الاستثمار في قطاعات أخرى أقل تنافسا ، وفي تأخير تطبيق التكنولوجيات الجديدة مما أعاق تنفيذ سياسات كافية لإنتاج الطعام في الدول المستوردة للطعام . وفي هذا المعنى فإن التكاليف قصيرة الأجل للأسعار المتزايدة للواردات الغذائية ستكون تكاليف وقتية .

أما التأثيرات طويلة الأجل الناتجة عن الإصلاح فستكون طبعاً ايجابية لجميع البلاد والدول المستوردة للطعام بدون حد أدنى حيث يتم تخصيص وحشد الموارد والمصادر لتنشيط الزراعة .

المنسوجات والمستهلك

● خضعت المنسوجات منذ عام ١٩٤٧

لنظام الحصص من قبل الكبار ولجات الدول النامية إلى الرسوم الجمركية لتحسين صناعاتها وهذه الصناعة بالذات تستوعب حجماً من العمالة في الداخل ومهما قيل عن أن المناقشة لمصالح المستهلك فإن المناقشة نفسها ليست في صالح اقتصاد الدول النامية؟

● بعد تحرير تجارة المنسوجات والملايس من الأمور الحساسة كما تعد المنسوجات من أهم مجالات المميزات الدولية النسبية لمصر ، وأعرف أن سياسة الحكومة

زيادة الأسعار أي أن ما كانت تدفعه الدول الكبرى دعماً لصناعاتها الزراعية يستدفعه الدول النامية إلى هذه الدول الكبرى؟

● في الواقع العملي قد تواجه بعض الدول ولاسيما الدول الأقل تقدماً قوائير استيراد مرتفعة للطعام نتيجة التحرير في تجارة السلع الزراعية ومن المحتمل أن تزداد هذه الأسعار بالتدريج وأن تحدث مشاكل خطيرة بالنسبة للدول الأقل تقدماً ، المستوردة أساساً للأغذية ، كما جاء في «القرار الوزاري عن الآثار السلبية المحتملة على الدول الأقل نمواً والمستوردة تماماً للأغذية» والذي لعبت مصر دوراً كبيراً في إصداره وتطويره ، فهذا القرار يضع الأهداف المرتبطة بتوفير المعونات الغذائية والمواد الغذائية الأساسية في شكل منح كاملة ، ويتقديم مساعدات التنمية الزراعية ويشير القرار إلى معونات صندوق النقد والبنك الدوليين بالنسبة لتمويل قصير الأجل لاستيراد الأغذية وسوف تقوم لجنة الزراعة التي نشأت في ظل اتفاقية الزراعة بمراقبة تنفيذ القرار لضمان حماية مصالح البلاد التي تستورد الطعام بصفة أساسية . ويوجد جانب آخر ايجابي لاتفاق «الجات» في مجال الزراعة وهو أنه نتيجة للأسعار العالمية المنخفضة اصطناعياً والتي جاءت من ممارسات الماضي للدعم المحلي ومساعدات التصدير الهائلة في العديد من الأسواق الكبيرة في الدول النامية ، فقد تعرضت الدول المستوردة للطعام إلى انخفاض ربحية الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاعها الزراعي ، وأدى هذا



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٤

في الإصلاح الاقتصادي تعزز تحرير هذا القطاع وزيادة التنافس فيه ، وتحرير اتفاقية الألياف المتعددة، يجب أن يتفق مع تزايد احتمالات التصدير ، وأعرف أن مصر مثل بعض الدول النامية الأخرى المصدرة تأمل في سرعة إنجاز مراحل تخفيف قيود اتفاقية الألياف المتعددة ، ولكن من المهم تذكر ضرورة إحداث تكامل في هذا القطاع مع النظام المتعدد الأطراف وهو النظام الذي سيساعد المصدرين في المنسوجات وبقية القطاعات من خلال تقوية قواعده واجراءاته ، وتبعاً لتقدير إدارة الجات فإنه سيتم تحقيق زيادة في تجارة المنسوجات والملابس العالمية بحلول عام ٢٠٠٥ نتيجة لجولة اورجواي تقدر بنسبة ٢٤٪ و ٦٠٪ على التوالي وستكون أعلى من أي زيادة في أي قطاع من قطاعات تجارة السلع، الآن الاتفاق يتبع انتهاء نظام الحصص خلال عشر سنوات وأن تخفض الدول النامية الجمارك على وارداتها منها ، ثم تسري بعد عشر سنوات أحكام الجات على تجارة المنسوجات والملابس، وهكذا فإن هذا الاتفاق يمكن الدول النامية من زيادة الصادرات وسيخفض الأسعار على المستهلك في حجم تجارة يبلغ ٢٤٨ مليار دولار، والاتفاق في مجال المنسوجات والملابس مثله مثل الاتفاق في المجالات الأخرى سيزيد من حدة المنافسة بين المنتجين وسيؤدي إلى خروج بعضهم من مجال المنافسة واتفاق تحرير التجارة يساعد على تركيز موارد الدول في المجالات التي تتمتع بمزايا أكبر ، وهذا ينطبق على الدول التي تتمتع بمزايا في مجال إنتاج المنسوجات والملابس الجاهزة .

الجديد في (الجات)

● دعم تجارة الخدمات عالمياً من قبل

الكبار يصل حجمه إلى ٩٠٠ مليار دولار سنوياً، بل إن تقريراً للجات افاد بأن أعمال الفروع الأجنبية داخل الدول بلغ ٢ تريليون دولار، هل الدول النامية قادرة على منافسة الكبار أم أنها ستقع في النهاية فريسة للكبار؟ ● قامت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بالتوسع في النظام التجاري المتعدد الأطراف المعتمد على القواعد ليشمل مجالات أوسع من الخدمات مجالات مهنية متخصصة ومصرفية، واتصالات، ونقل، وسياحة، وبناء، هذا على سبيل المثال لا الحصر .

واتفاقية الخدمات أبعد مثلاً في تحقيق منافعها الضخمة من الجات ، فهي على سبيل المثال فريدة من نوعها في أنها تطرح القواعد تبعاً للدول التي تتفاوض في الظروف والشروط التي في ظلها يمكن لموردي الخدمات الأجنبية أن يعملوا بها في بلادهم، ولما كانت هذه الشروط والظروف محكومة بمواعيد الدول الاعضاء المعنية فإن الشفافية نفسها والفترة على التوقيع والاستقرار ستطبق على هذه الالتزامات من جانب موردي الخدمات الأجنبية كما كانت الحالة بالنسبة للتعريفات والسلع، ومادام هناك تحسن في دخول الأسواق بالنسبة لصادرات الخدمات فإن مصر والعديد من الدول النامية ستكون في مركز تستفيد منه من الفرص المتاحة المتطورة التي توفرها الاتفاقية عندما تزداد طاقة العرض المحلية لها، وبالمثل فإن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة توفر منافع ضخمة لجميع الاقتصادات من خلال إنشاء إطار ينطبق على نقل التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ويتضمن الاتفاقية التطبيق المتساوي ويؤمن تمييز لجميع الدول الاعضاء لأنني حد من معايير الحماية بالنسبة لجميع

أصناف حقوق الملكية الفكرية .
والدول المتقدمة أمامها عام واحد لتحقيق التزاماتها، أما الدول النامية فأمامها خمس سنوات والدول الأقل نمواً أمامها ١١ سنة مع احتمال مدتها أطول من ذلك ، مما يعطي للدول النامية الفرصة أمام تطوير قطاع الخدمات بها حتى لا يقع فريسة أمام قطاع الخدمات



المصدر : المصنوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ نوفمبر ١٩٩٤

مبادئ أشد تقييدا ، على استخدام تدابير ضد الاغراق ، كما تم التوسع في النظام التجاري المتعدد الاطراف المعتمد على

القواعد ليشمل مجالات نشاط جديدة تساعد في زيادة ارتباط الدول حيث تعامل التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية الآن بصورة عادلة داخل النظام المتعدد الاطراف ويتضمن الاتفاق الاسس والقواعد التي تضمن معاملة عادلة ومتساوية للجميع ، كبيرا وصغيرا ، غنيا وفقيرا ، دولة متقدمة ودولة نامية ، وهذا الاحترام والالتزام يكون مؤكدا فقط اذا كانت هناك قوة تنفذ هذا النظام ومن المقرر ان يقوم «ميكانيزم» تسوية المنازعات بتطبيق هذا .

والتوسع في مبادئ الجات لتشمل مجالات أخرى من التجارة العالمية يتضمن المنافع المهمة نفسها للاقتصادات النامية كما هو الحال في السلع حيث امتدت لتشمل مجالات أوسع من الخدمات .

وجولة اورجواي ستوفر منافذ أسواق جديدة مهمة للدول النامية مثل مصر التي تسعى لتتوسع صادراتها وكان هذا الهدف صعبا تحقيقه في الماضي مع مشاريع تفصيلية توظيفها ردىء وتعريفات مرتفعة على منتجات التصدير المهمة للدول النامية . وفتح الأسواق يتيح للدول النامية التوسع في إنتاج السلع التي يمكن أن تستغل المزايا النسبية لمنتجاتها وأن تستفيد من الخفض الكبير جدا في سلم التعريفات الذي سيطبق على العديد من المنتجات في الأسواق الضخمة وكان خفض سلم التعريفات هدف البلاد النامية منذ عشرات السنين .

وفي الواقع يوجد عدد من المنتجات ستكون بفضلها البلاد النامية المستفيد الأساسي من خفض قيمة التعريفات ، كما أنه سيؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد في الدول النامية بشكل أكثر كفاءة نحو إنتاج السلع التي تتمتع فيها بمزايا نسبية مما يمكنها من الدخول منافسة مع السلع المنتجة في الدول الصناعية المتقدمة .

الجات والاصلاح

الأجنبية ، إضافة إلى ذلك فإن الاتفاقيات الانتقالية الخاصة تنطبق في الحالات التي تقدم فيها الدول النامية حاليا حماية لبراءات الاختراع في مجال معين من التكنولوجيا مثل الأدوية وكيمويات الزراعة . وتوجد نتائج ايجابية ضخمة ليس في تدعيم وتمديد القواعد فحسب بل أيضا في تحرير التجارة في الخدمات وتحسين أساليب استخدام الأسواق الأجنبية أمام الدول النامية .

والواقع أنه يجب على الدول النامية أن تطور من قطاع خدماتها مع حجم الصادرات غير المتطورة الضخم للدول المتقدمة والتي تصل إلى أكثر من ١٤٨ مليار دولار في عام ١٩٩١ للولايات المتحدة ، ٨٤ مليار دولار بالنسبة لفرنسا ، ويتناقص حتى يصل إلى ٢٥ مليار دولار للنمسا في قائمة العشرة الكبار من مصدري الخدمات .

منافسة غير متكافئة

● في إطار المنافسة التي نتحدث عنها كثيرا ، كيف تكون المنافسة متكافئة بين اقتصاد كبير الأمريكي أو الياباني أو الأوربي وبين اقتصاد دولة نامية ، فأيكون التكافؤ ؟ وماهي التحسينات التي ستجلبها منظمة التجارة في جوهر وتطبيق القواعد التجارية متعددة الاطراف ؟ بشكل أكثر تحديدا ماهي أوجه استفادة الدول النامية من الاتفاق ؟

● أثبت التاريخ أن جميع البلاد وبصفة خاصة البلاد ذات المعاملات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم مثل البلاد النامية تستفيد من ممارسة التجارة الدولية تبعا لمفاهيم ومبادئ وقواعد متفق عليها من عدة اطراف ، وأرى أن أهم نتائج جولة اورجواي للبلاد النامية هو الدعم الجوهري للنظام التجاري المتعدد الاطراف المعتمد على أساس القواعد وشموله على مجالات نشاط جديدة فقد اعتري المبادئ الحالية بعض التقييد في مجالات عديدة منها استخدام الدعم وقواعد ضد الاغراق والتدابير الوقائية وسيكون للاتفاق نتائج ايجابية للدول النامية حيث سيتم إلغاء العديد من «التدابير الرمادية» مثل قيود التصدير الاختيارية وسيكون هناك



المصدر : المصدر

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● هل يهدد اتفاق تحرير التجارة والتنمية في الدول النامية ؟ وما هو أثره على برامج التعديل الهيكلي بها إثر الإصلاح الاقتصادي ؟
● أثبتت جولة أورجواي أنها مطلوبة في الوقت المناسب حيث تقوم العديد من الدول النامية بتطبيق إجراءات تحرير تجاري كجزء من برامج أكثر اتساعا للإصلاح الاقتصادي وكنتيجة لجولة أورجواي ستقوم البلاد النامية بصفة عامة بتطبيق المبادئ نفسها مثل شركائها من البلاد المتقدمة في المعاملات التجارية ولكن في بعض الحالات ستستفيد

● تشكل الصين وروسيا ٢٠٪ من سكان العالم وهما دولتان غير أعضاء في الجات إلا يؤثر ذلك على سلامة مسار التجارة الدولية بالشكل الذي حددته الاتفاقيات الجديدة .
● لا شك أن الأمر مهم بالنسبة للأغراق الصيني، والصين تسعى منذ ٨ سنوات للانضمام بقوة والمفاوضات مستمرة في جنيف وقد طلبت الانضمام بالكامل للجات منذ شهرين وروسيا أيضا طلبت الانضمام وتوقع أن تنضم الدولتان قريبا إلى الجات .
● هل كل الدول التي وقعت بالأحرف الأولى على الاتفاق في مراكش أعلنت عن موافقتها النهائية ؟
● حتى الآن لم توافق سوى ١٧ دولة من خلال برلمانات، واعتقد أنه قبل نهاية العام ستعلن أكثر الدول عن موافقتها .
● هل يؤثر ذلك على إعلان قيام المنظمة العالمية للتجارة في أول يناير ؟
● أرجو ألا يحدث ، فالتقى أعلم أنه تجري مباحثات في أكثر من ١٠٠ دولة يصعد التصديق على اتفاقية التجارة العالمية كما أنه من المقرر أن يعقد «مؤتمر للتنفيذ» في النصف الأول من ديسمبر القادم لنرى درجة التقدم في التصديق على الاتفاقية .

ماجد عطية

بمرونة أكثر في تطبيقها ، وتطبيق الدول النامية لاتفاق التجارة سيشجع ولن يهدد التنمية المتواصلة ويضمن من حشد الموارد المحلية التي ستأتي نتيجة لحدوث مزيد من الانفتاح .

وفي ظل ظروف معينة يمكن للدول النامية أن تتخذ تدابير معينة لتسريع عجلة التعديل غير المتوفرة للدول المتقدمة المناظرة لها، حيث أنها ملتزمة بتعريفات أقل منها وتفتح قطاعات خدمات أقل ولديها فترة زمنية أطول لتنفيذ اتفاق الخدمات وقد أدرك الوزراء في مراكش ضرورة الحاجة إلى تدفق مناسب وفي حينه للموارد المالية ولموارد الاستثمار الحقيقية للدول النامية مما يساهم في دفع برامج التعديل الهيكلي خاصة مع وجود إدراك بأن التحرير التجاري يشكل عنصرا مهما في نجاح البرامج على الرغم مما يكتنفها من تكاليف اجتماعية باهظة .

نادي الأغنياء

● أطلق على «الجات» في البداية «نادي الأغنياء» .. فما هو موقف الجات الآن ؟
● عندما ظهرت «الجات» لم يكن فيها سوى ١١ فقط من الدول النامية أما الآن فهناك ٩٤ دولة نامية عضو في الجات ، منها ٤ اقتصادات انتقالية ستضم قريبا في منظمة التجارة العالمية وهناك حاليا ٦ دول نامية و ١٤ من الاقتصادات الانتقالية تسعى



«الجات» في الطريق :

«إجراءات حماية الصناعة المحلية» هل تأخذ طريقها إلى التنفيذ؟

لا خلاف على أن برنامج الإصلاح الاقتصادي سيكون له آثاره الإيجابية على الصناعة المصرية على المدى الطويل وخلال مرحلة الخروج من عنق الزجاجة التي يمر بها الاقتصاد المصري حاليا بعد التطورات الكبيرة التي حققها البرنامج خلال المرحلة الماضية ومع التطورات المحتملة على الساحة الاقتصادية العالمية خلال المرحلة القادمة خاصة بعد البدء في تطبيق اتفاقية «الجات» القادم مما أدى ارتفاع الاصوات المناهضة بكيفية دعم وحماية الصناعة الوطنية.

أصدرت قراراً وزارياً بتشكيل لجنة لكاكحة الدعم والاعتراف في بداية عام ١٩٩٢ ثم أعلنت عن مشروع لنظام الدعم والاعتراف والذي من المنتظر أن يتم عرضه على مجلس الشعب قريبا. ويجب أن يراعى حجم السوق المصرية وميزة قدرتها على إنتاجها من الواردات وكذلك سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الممارسات غير المشروعة ووجود بيانات عن الواردات الفعلية لصنع ومكافحة التهريب الجمركي. وأكدت الدراسة أن تهريب السلعة للمستوردة وعدم سداد الرسوم الجمركية عنها يعتبر من أخطر الوسائل التي تضر بالصناعة المصرية والاقتصاد المصري بصفة عامة ورغم الأثر الإيجابي للقرار ١١٣ الخاص بحظر تداول السلع المهربة المصدر التي أصبحت أممية لها في السوق المصرية إلى حد كبير ومع ذلك فإن هناك عدة مبررات أخرى مطلوبة لتحقيق الانضباط الكامل. ومن أهم هذه الإجراءات مواجهة مشكلة الفوائض الخاصة ببعض السلع المستوردة المحيرة بقيمة أقل من السعر الفعلي للسلع حيث تعتبر من أخطر أنواع التهريب الذي له آثار سلبية عديدة منها إيجاد نوع من المنافسة غير المشروعة مع المنتجات المحلية إجمالية، كما أنه يضيع موارد على الخزائن العامة للدولة ومنها قيمة الجمارك أو خسائر المبيعات، لذلك فإن الأمر يتطلب تطبيق الإجراءات الاستثنائية لمنع أي محاولات لإبخال منتجات مستوردة من خلال الفوائض الموزعة إلى جانب منع التهريب من خلال الشحقات البرية الترافيز ليعمل مجاورة وكذلك تجميع كافة البيانات الخاصة بالمستوردين وتخزينها بالحاسب الآلي بالجمارك ومنع كل مستورد رقما كوديا والزام المستورد بأن يضع هذا الرقم على السلعة.

محمود الشندويلي

وفي هذا الإطار أعدت اللجنة العامة للمستثمرين باتحاد الغرف التجارية دراسة حول الوسائل الواجب اتخاذها من أجل حماية الصناعة الوطنية خلال المرحلة القادمة حيث أشارت إلى أن التنمية لبطولة الصناعات القوية في مواجهة منافسة غير متكافئة وغير مشروعة نتيجة الظروف الاقتصادية العالمية التي توجب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري. وأشارت الدراسة إلى أن سياسة تحرير التجارة الخارجية التي تمثل أحد العناصر الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي كانت أحد المطالب الأساسية للصناعة المصرية وذلك لتلح الفرصة أمامها للحصول على مستويات الإنتاج من الأسواق العالمية بما يتيح لها المنافسة القوية والمشروعة هذا فضلا عما يتيح من دخول الإنتاج العالمي للتعويض من تطوير الصناعة المصرية حيث ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن انفلاق الصناعة المصرية على نفسها كان له آثار مدمرة عليها وقد مر ما كان تحرير التجارة الخارجية مطلباً من مطالب الصناعة المصرية إلا أنه في نفس الوقت كان هناك مطلب أساسي يجب أن يعبر عنه جدياً إلى جانب مع مراحل التحرير وهو تعزيز الحماية أمام الممارسات غير المشروعة في التجارة الدولية والتي تقوم بها كافة الدول شرقاً وغرباً سواء دول متقدمة أو دول نامية. وطالبت الدراسة بتبني مجموعة من الإجراءات القوية لحماية الصناعة الوطنية خلال المرحلة القادمة منها تطبيق الحصص الاستثنائية للسلع الأجنبية التي لها مثيل من المنتجات المحلية طبقاً لاتفاقية الجات على أن تتعاون هيئة التصنيع مع اتحاد الصناعات في تنفيذ ذلك والأسراع بتطبيق نظام مكافحة الدعم والاعتراف وإجراءات الرقابة خاصة أن وزارة الاقتصاد أعلنت منذ عام ١٩٩١ عن مشروعها في وضع هذا النظام وأشارت إليه في لائحة الاستيراد والتصدير، ثم



المصدر : المصراع

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٤

وزير الاقتصاد :

مجلس الشعب يناقش اتفاقية « الجات » الشهر القادم

كتبت - ابتسام سعد وياسر صبحي :

اعلن محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لن اتفاقية « الجات » سوف يتم عرضها على مجلس الشعب الشهر القادم لمناقشتها .
واضاف ان مصر شاركت في صياغة نتائج جولة (أورو جوي) خاصة فيما يتعلق بطروفي وطبيعة الاقتصاد المصري مشيرا الى ان هناك نصوها بالاتفاقية تمت اضافتها بما يتفق مع مصالح الاقتصاد المصري وكثرتها وضعت خصيصا لذلك .
وقال الوزير في كلمة القاها خلال الندوة التي عقدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية لن خبراء منظمة « الجات » سوف يقومون خلال جلسات عمل الندوة - التي تستمر لمدة ستة ايام - بشرح كافة تفاصيل الاتفاقية على المشاركين والتي تتمثل في المنسوجات والتجارة ومكافحة الدعم والاعراق وحماية الصناعة المحلية وحقوق الملكية الفكرية والبيئة والخدمات الزراعية .
واعلن طاهر سمير حلمي رئيس المركز انه تم الاتفاق مع بيتر سانرلاند مدير عام منظمة « الجات » على ايفاد مجموعة من الخبراء الاجانب المتخصصين في كل موضوع من الموضوعات المطروحة بالندوة بهدف شرح وطرح كافة التفصيلات لنصوص الاتفاقية ومدى تأثيرها على مصر وكيف يمكن لن التعامل معها في اطار التجارة العالمية . واضاف ان قضية التصدير هي احد الاهداف الرئيسية للاقتصاد المصري مستقبلا حتى يستطيع المشاركة في السوق العالمية وهو ما يعني ضرورة وضع استراتيجية ملائمة للتعامل مع المستقبل . واضاف : ان المركز سوف ينظم سلسلة اخرى من الندوات في هذا الاطار لاستكمال كافة المناقشات حول اتفاقية الجات يعقدها ندوة كبيرة يحضرها مدير عام منظمة الجات ووزراء التجارة بالدول المتقدمة خلال فبراير القادم .



المصدر:
الاسم:

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠ نوفمبر ١٩٩٤

توقعات بتصديق الكونغرس الأمريكي على «الجات»

واشنطن - وكالات الأنباء - توقع النواب الديمقراطيون في مجلس النواب الأمريكي للتصديق على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية - الجات - خلال عملية الاقتراع على الاتفاقية في وقت لاحق، وأعلن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أن موافقة الكونغرس - بمجلسيه النواب والشيوخ - على اتفاقية الجات خلال الأسبوع الحالي سيكون بمثابة فرصة ذهبية كي تبقى الولايات المتحدة على ارتباطها بدول العالم. وقال كلينتون إن العالم يتطلع إلى القرار واشتعلن للاتفاقية التي تشارك فيها ١٢٤ دولة. وبينما توقعات ثابتة ديمقراطية للتصديق على الجات يقارن مريح لشباب نواب آخرين إلى أن أقرار الاتفاقية سيكون بأغلبية ضئيلة تزيد بقليل على هامش الأصوات الأربعة التي تم بها القرار اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا» عام ١٩٩٢. وكان كلينتون قد حصل على دعم مسؤولين في ٨ إدارات أمريكية سابقة للتصديق على الاتفاقية وأكد ضرورة إقرارها الآن لئلا ينتظر العام القادم. ويخشى عدد من النواب الديمقراطيين في مجلس الشيوخ عدم إمكانية جمع ٦٠ صوتاً اللازمة لطرح اتفاقية الجات للتصويت في المجلس قدا.

في إطار تقييم نتائج اتفاقية الجات مع مصر... وزارة الاقتصاد تؤكد:

لا خوف من منافسة الشركات الأجنبية في البطالات الخدمية وعلى مصر أن تستفيد من انفتاح أسواق الخدمات الأجنبية



محمد محمود

في إطار تقييم نتائج اتفاقية الجات على مصر، وخصصت وزارة الاقتصاد في ورقة لها، المخاوف الحالية والخاصة بمنافسة الشركات الأجنبية في المجالات الخدمية للأنشطة الوطنية، خاصة في مجالات البنوك والتأمين والنقل.

بنوك القطاع العام «الأربعية» مسازالت هي المسيطرة بعد عشرين عاماً من بداية الانفتاح ودخول فروع البنوك الأجنبية والبنوك المشتركة كبنية



المصدر : **الأمم المتحدة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ نوفمبر ١٩٩٤

شتمنى أمام البنوك
العربية في أوروبا
والتي تعرضت
للتصفية، ومن ناحية
أخرى فمن الممكن
في ظل سياسة
واعية أن تتمكن
البنوك وشركات
للقاولات والنقل
للمتوزية أن تجد
لنفسها منفذا في
هذه الأسواق
المتقدمة، وعلى
المستوى الإقليمي
هناك فرص إضافية
لنمو الصادرات

الخدمية ورقة وزارة الاقتصاد أكدت أن حرية التجارة
في الخدمات تثير موضوعا مكملا لا وهو قضية انتقال
العمالة بين الدول الأعضاء في الجات وبهم هذا
الموضوع بصفة خاصة دول الجنوب النامي وبالأخص في
ظل مآجابه العمالة المهاجرة إلى أوروبا وأمريكا من
قيود - حيث استطاعت مصر في المرحل الأخيرة من
جولة أوروغواي أن تفرض إدراج قضية انتقال العمالة
في جدول أعمال المفاوضات الأخرى المتوقع الانتهاء من
مناقشتها قبل يوليو ١٩٩٥ أسوة بقضايا البيئة والنقل
للبحري والاتصالات المرئية؛
أيضا فهناك بعض القضايا الأخرى مثل حق الدول
النامية في التعويض عن هجرة العقول منها إلى دول
الشمال وكذلك أهمية حماية العمالة المهاجرة وتنظيم
قضايا التأمينات وحقوق نهاية الخدمة إلى جانب
الحقوق المدنية للعامل المهاجر وحقه في اصطحاب عائلته
إلى بلد المضيف.

وخصت تلك المخاوف بأنها غير عقلانية حيث أن
السماح للبنوك وشركات التأمين وشركات النقل الأجنبية
السماح لتلك الشركات للعمل في أسواق الدول الأخرى
لا يعنى بالضرورة غزو الأجانب لهذه الأسواق.. ذلك أن
الشركات الوطنية في مجال الخدمات تتمتع عادة بميزة
نسبية كبيرة سواء من حيث معرفة السوق أو
احتياجات المستهلكين وكذلك بقدراتها تشغيل عمالة
رخيصة.

أشارت وزارة الاقتصاد إلى أن « منافسة الأجانب »
تؤدي في أحيان كثيرة إلى تحسين كبير في مستوى
الخدمة دون تعرض المنتج الوطني للضياع

أشارت وزارة الاقتصاد في هذا الصدد إلى خبرة
البنوك المصرية في فترة ما بعد الانفتاح الاقتصادي
كأكبر دليل على ذلك - فالبرغم من السماح بإنشاء بنوك
مستوركة أو فروع للبنوك الأجنبية في مصر إلا أن
السيطرة مازالت لبنوك القطاع العام الأربعة بعد عشر من
سنة من بداية هذا الانفتاح...

وفي حالات أخرى تخارج الشريك الأجنبي بعد أن
حقق البنك المشترك نجاحات مشهودة مثل حالة البنك
التجاري الدولي (بنك تشيس الاهلى سابقا) - وفي جميع

الحالات فقد تطورت خدمات المصارف المصرية تطورا
هائلا بسبب وجود المنافسة الأجنبية واستطاعت هذه
البنوك أن تقدم الخدمات المالية التي تتطلبها مرحلة
الرواج المالي الكبير الذي أعقب حرب أكتوبر والارتفاع
الكبير في « أسعار النفط ».

أكدت ورقة وزارة الاقتصاد على أننا يجب أن لانخاف
من منافسة الشركات الأجنبية في مجالات خدمية أخرى
مثل التأمين الذي يحتاج بحق إلى مزيد من التطوير...
أيضا فإننا لا يجب في جميع الحالات أن ننسى مصالح
المستهلك الذي عانى لفترات طويلة من انخفاض أداء
وارتفاع تكاليف شركات الخدمات..

أشارت وزارة الاقتصاد إلى أن دولا كثيرة مثل مصر
تستطيع أن تستفيد من انفتاح أسواق الخدمات الأجنبية
حيث تمثل صناعة النقل والسياحة والمصارف والتأمين
والمقاولات، صناعات ذات توجه تصديري مباشر بالخير -
وهنا لا يخفى أن بعض الدول الصناعية تضاع عراقي



هل يتأخر إعلان قيام «منظمة التجارة العالمية» ؟

مخاوف من عدم موافقة الكونجرس الأمريكي على نتائج «جولة أوروجواي»

صفقة غير معلنة قيمتها مليار دولار
تستفيد منها صحيفتان مؤيدتان للاتفاقية

□ اعداد - القسم الاقتصادي :

ميكي كانتور الممثل التجاري للولايات المتحدة أخبر الصحفيين أنه يفضل تصويت مجلس النواب قبل الانتخابات ولكنه سيلتزم بقرار قيادة المجلس لتأخير التصويت.

ويرى كانتور أن الكونجرس سيوافق على جولة أوروجواي هذا العام وكان من المقرر أن يشهد كانتور على الاتفاقية في جلسة 10/5 أمام اللجنة التجارية لمجلس الشيوخ التي يرأسها أرنست هولنجر المعارض لجولة أوروجواي والمؤيد للحماية ولكن ذلك لم يحدث إذ ظهرت على السطح قضية جديدة

ليس لها علاقة بجولة أوروجواي، ولكنها مشكلة تتعلق بثلاث شركات مطالبة بأن تدفع لقرار خفض رسوم الترخيص حتى يسمح لها بأن تعمل في ظل «قواعد الاسبقية التفضيلية» التي تقررت لتشجيع الابتكار في تكنولوجيا البث الاعلامي ولا سيما التليفونات الخلوية.

وتبعاً لخصوم جولة أوروجواي في الحملة الدعائية التجارية فإن هذا الشرط يعكس صفقة سرية تمنح ملاك الشركات حوالي مليار الى ملياري دولار ومنها جريدتا واشنطن بوست واثلاثا كونستيتيوشن اللتان تؤيدان تماماً الاتفاقية التجارية.

ولكن كانتور يؤكد أن هذا الشرط ليس سرا وأنه نال تأييد الحزبين في مباحثات لجان الكونجرس على مدار عدة شهور، وأنه خلال إدارة بوش السابقة لم تكن هذه الشركات تدفع أي رسوم ترخيص ولكنها ستدفع تحت هذا الشرط وإن كان بمعدل منخفض.

لاتزال وثيقة «الجات» التي انتهت اليها «دورة أوروجواي» بعد مفاوضات مضيئة دامت قرابة ثماني سنوات.. لاتزال هذه الوثيقة التي وقعها 117 دولة في اجتماع «الرباط» بالملكة المغربية في انتظار موافقات برلمانات الدول الموقعة حيث لم يصل الى المنظمة سوى موافقات 27 دولة فقط.. ولا تزال الوثيقة تحت المناقشات في البرلمانات المختلفة بين المعارضين والمؤيدين الامر الذي يؤثر سلباً على موعد قيام «منظمة التجارة العالمية» في أول يناير القادم.. خاصة ان هناك توقعات غير متفائلة عن احتمال تصويت مجلس النواب بالموافقة على اتفاقية التجارة المتعددة الاطراف لجولة أوروجواي، خاصة بعد نتائج الانتخابات الاخيرة، حيث إن أعضاء الحزبين الديمقراطي والجمهوري لا يزالان يناقشان مستوى المساندة المطلوبة للاتفاقية ذاتها والتصويت المبدئي على القواعد محل النزاع.

منذ أن استطاع السيناتور ارنست هولنجر تأخير تصويت مجلس الشيوخ حتى أول ديسمبر، شعر بعض أعضاء مجلس النواب بالقلق إزاء التصويت على الاتفاقية قبل الانتخابات الاخيرة.

واستطاع النائب ماري كابتور الحصول على 90 توقيعاً من الديمقراطيين والجمهوريين على التماس يطلب من المتحدث الرسمي توم فولي تأخير التصويت في جلسة الكونجرس القادمة في 1995.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠١ نوفمبر ١٩٩٤

قائلا ان الاعضاء كانوا غير قادرين بالموافقة عليها حتى يعرفوا كيف سيتم تدبير المال اللازم لتطبيقها.

وأعرب ميتشيل عن اقتناعه بتمرير مجلس الشيوخ للاتفاقية والذي سيؤدي الى سريان الاتفاق التجاري الشامل الذي تفاوضت بشأنها 127 دولة والذي يهدف الى خفض الرسوم الجمركية على مستوى جميع انحاء العالم والى تخفيض الحواجز التجارية الاخرى.

وفي نفس الوقت تحدث السيناتور «ايرنست هولنجز» امام الكونجرس قائلا انه حذر مرارا الرئيس كلينتون وميكى كانتور الممثل التجاري الامريكى من انه سيحاول معارضة وهزيمة الاتفاقية اذا تم عرضها على الكونجرس في الايام الاخيرة من دورته، الامر الذي سيترتب عليه تعطيل اعلان قيام المنظمة العالمية للتجارة بديلا عن «الجات».

من ناحية اخرى قال توماس مولى انه يعتقد ان اتفاقية الجات في مصلحة العمال الامريكيين والاقتصاد الامريكى وستزيد من فرص التجارة الامريكية وتزيد فرص المصدرين الامريكيين.

وعندما يبحث الكونجرس بالفعل اصدار تشريع لتنفيذ اتفاقية جولة اوروجواي فإنه سيقوم بذلك في ظل قواعد سريعة جدا يمكن على اساسها للمجلس ان يقيلاها او يرفضها فقط بدون تعديل.

وقد مرر مجلس النواب مذكرة للتصويت تسمح لوزارة العدل بإبرام اتفاقيات مع حكومات اجنبية للمشاركة في معلومات سرية تتعلق ببحث انتهاكات قانون «ضد الاحتكار» ولكن مازالت هذه المذكرة تحتاج الى موافقة مجلس الشيوخ.

وأصدر مجلس النواب المذكرة 3 - 387 لتنفيذ بروتوكول مدريد رغم ان إدارة كلينتون لم تسلم حتى الان الاتفاقية ذاتها الى

مجلس الشيوخ لكي يوافق عليها، وبرتوكول مدريد عبارة عن اتفاقية متعددة الاطراف تقرر نظاما دوليا لتسجيل العلامات التجارية من خلال المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وتأخير موافقة الولايات المتحدة على البروتوكول يجعل الاتحاد الاوروبى يحظى بصوت منفرد في تسوية المنازعات بالاضافة الى 12 صوتا للدول الاعضاء المشتركين في الاتحاد.

ومازال اشترك الولايات المتحدة في بروتوكول مدريد يحتاج الى اصدار مجلس الشيوخ للتشريع لتنفيذه وايضا موافقة المجلس على الاتفاقية ذاتها بمجرد ان تقوم الإدارة بتسليمها له.

وفي تطور جديد قالت انباء من واشنطن ان زعماء الكونجرس الامريكى قد حددوا يوم الاول من ديسمبر المقبل موعدا لتصويت مجلس الشيوخ على اتفاقية «الجات» في الوقت الذي نفوا فيه ان يكون خطأ التقديرات من جانب البيت الابيض قد أضر بفرص الموافقة على الاتفاقية.

وتبعا للاتفاقية بين زعماء الكونجرس فسيقوم السيناتور جورج ميتشيل بإعادة طرح اتفاقية «الجات» امام المجلس لمناقشتها لمدة يومين والتصويت عليها وذلك بعدما فشل اقناع السيناتور الديمقراطى «ايرنست هولنجز» بالعدول عن استخدام تكتيكات تأجيل التصويت لما بعد الانتخابات النصفية للكونجرس.

ونفى جورج ميتشيل ان يكون قرار إدارة الرئيس بيل كلينتون بتقديم الاتفاقية للمناقشة امام الكونجرس في وقت متأخر من دورته الراهنة قد أضر باحتمالات تمريرها



المصدر : المساء اليوم

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة جديدة لمنظمة «الجات»

500 مليار دولار زيادة في الدخل العالمي

□ اعداد - خالد بدر الدين :

ويأتي تحليل الجات في الوقت الذي تجرى فيه مباحثات في أكثر من 100 دولة عضو في الجات بصدد التصديق على اتفاقية التجارة العالمية المقرر تنفيذها في أول يناير 1995 كما أنه من المقرر عقد مؤتمر التنفيذ في النصف الأول من ديسمبر لتحديد مدى التقدم في عملية التصديق.

والتصديق عليها في الولايات المتحدة سيعوقه عدد من القضايا أخرها وإردات المنسوجات ومن المتوقع أن يوافق مجلس النواب على المذكرة في غضون الأسبوعين القادمين أما مجلس الشيوخ ففي آخر نوفمبر أو أول ديسمبر وحتى الآن فإن 27 دولة فقط وقعت وصدقت على اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأن حوالي 50 دولة من المتوقع أن تستكمل إجراءات موافقتها قبل اجتماع ديسمبر ومع ذلك، يتوقع سوزلاند أن حوالي 40 دولة التي لم تتضح بعد معالم مواقفها التشريعية ستأتي إلى مؤتمر جنيف ومعها التصديق على الاتفاقية.

ومن المقرر أن يجري في الأسبوع القادم في جنيف مواصلة المفاوضات الرسمية في تجارة الخدمات التي تركت بدون قرار خلال مفاوضات جولة أوروغواي وإن كانت حددت أن ينتهي بحث مفاوضات الخدمات بعد 6 أشهر من ظهور منظمة التجارة العالمية في حيز الوجود وتستهدف الولايات المتحدة من المفاوضات دخول جميع الأسواق والتمتع بالمعاملة القومية في جميع البلاد الأساسية وأنها ستواصل أسلوب المفاوضات الثنائية لفتح أسواقها للخدمات الأجنبية القادمة من الدول التي تفتح أسواقها أمام شركات الخدمات الأمريكية ولكنها ستضع قيوداً على أسواقها أمام شركات الخدمات الأجنبية من الدول التي تغلق أسواقها أمام شركات الخدمات الأمريكية.

ولذلك إلى أن يتم فتح الأسواق الأجنبية ستظل الولايات المتحدة تطبق نظام إعفاء الدولة الأولى بالرعاية في المفاوضات ويبحث مجلس الشيوخ الأمريكي حالياً مذكرتي مجلس النواب بصدد المعاملة القومية في تشريع البنوك الذي سيسمح بإصدار أسلوب ثنائي في التعامل في الخدمات البنكية

تحليل جديد قامت به الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات» التي سيتغير اسمها مع مطلع العام الجديد إلى منظمة التجارة العالمية توقع التحليل زيادة في الدخل العالمي من تحرير التجارة واستخدام الأسواق على الأقل 500 مليار دولار.

بيتر ساذر لاند مدير عام الجات ذكر للصحفيين في أوائل الشهر الماضي أن هذا التحليل الذي سيصدر قريباً يختلف عن التقديرات الأولية التي سبق أن وضعتها الجات والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «اويسد» عن زيادة الدخل العالمي بحوالي 235 مليار دولار وأرجع ساذر لاند هذه الزيادة إلى أن التقديرات تجاهلت الفوائد الكبيرة الناتجة عن خفض التعريفات السابقة والحصص وعمليات الدعم التي تقررت في الاتفاقية الجديدة.

يذكر سوزلاند ذلك خلال الاجتماعات السنوية للبنك وصندوق النقد الدوليين حيث كان يعقد مباحثات معهما بصدد تحسين التعاون بين هاتين المؤسستين ومنظمة التجارة العالمية وأضاف مدير عام الجات أن التقديرات الأولية لم تسمح لإثبات تحسين المنافسة وتحرير التجارة أو للفرص بأن توزع التكاليف الثابتة على الأسواق الكبيرة وهما عاملان يؤثران مباشرة على كفاءة الانتاج في جميع أنحاء العالم ولذلك يجب على مسئول الجات تحديد هذه الآثار الإضافية من خلال نموذج اقتصادي عالمي أكثر تطوراً.

ويرى سوزلاند أنه حتى الـ 500 مليار دولار تعد ضئيلة جداً حيث أنها لم تحسب التأثيرات المستديمة الأخرى المرتبطة بالاستثمارات الكبرى والنمو الاقتصادي السريع والمنافسة المناسبة للبحوث العالمية والتنمية وتطور منتجات جديدة وتعتقد الجات أيضاً أن النمو في حجم السلع التجارية في دول أونسد سيزداد بمقدار 7-8٪ فوق النسبة المعتادة بدون جولة أوروغواي.

ومن المتوقع أن تحقق البلاد النامية توسعاً أكبر في التجارة مع تقديراتنا المحافظة التي تبين توسعاً في التجارة بنسبة 14٪. ويعتقد العديد من الخبراء أن مكاسب الدخل والتجارة من جولة أوروغواي ستكون أكبر أيضاً لأن التحليل الحالي يتجاهل العديد من الأجزاء المهمة الموجودة في الاتفاقية مثل اتفاقيات الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وأيضاً التقوية الضخمة لقواعد وإجراءات التجارة المتعددة الأطراف.

ندوة الجات تؤكد:

مصر تحصل على فرص كبيرة في اتفاقية المنسوجات

كتب - ياسر صبحي:

أكد المراقبون والمتخصصون أهمية قيام صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية بحل مشاكلها الداخلية وبما يمكنها من المنافسة الدولية والاستفادة من الفرص الكبيرة التي سوف توفرها اتفاقية الجات من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية خلال السنوات القادمة.

ويتوقع المراقبون ارتفاع حجم تجارة الملابس الجاهزة والمنسوجات بنسبة ٣٣٪ في أعقاب رفع الحواجز والقيود لتسياب الإنتاج بين مختلف دول وأسواق العالم.

وعلى مدار يومين ناقش المركز المصري



طاهر حلمي

للدراسات الاقتصادية تصوص اتفاقية الجات في قطاع المنسوجات وشارك فيها ريتشارد هيوز المسئول عن لجنة المنسوجات في اتفاقية الجات ومأمون عبد الفتاح الوزير المفوض التجاري والمسئول المصري في المفاوضات التي جرت في الجانب العديد من الخبراء المتخصصين والمعروف ان اتفاقية الجات في مجال المنسوجات سوف تحل بدلا من الاتفاقية الخاصة بالمنسوجات المعروفة باتفاقية المولتيفيبر والتي كانت تعطي حقوقا للدول المشاركة فيها بفرض حصص معينة ضد واردات الدول الاخرى من المنسوجات وطبقا للاتفاقية الجديدة سوف يتم إزالة تلك الحصص تدريجيا بحيث ترفع تماما مع بداية عام ٢٠٠٥ . ورغم ان الجات لا تسمح بوجود قيود كمية أو حصص على انتقال

السلع الا انها سمحت بذلك في المنسوجات لفترة انتقالية ويتم هذا النظام بإلغاء ١٦٪ من الحصص المفروضة على واردات المنسوجات في عام ١٩٩٥ مع بدء تنفيذ الاتفاقية. ثم يتم إلغاء ١٧٪ إضافية بعد ثلاث سنوات ثم ١٨٪ إضافية بعدها بأربع سنوات بحيث تصل الإلغاءات إلى ٥١٪ ومع بداية عام ٢٠٠٥ وتلغى الـ ١٩٪ الأخيرة تلقائيا بحيث يلغى نظام الحصص تماما.

ومن ناحية أخرى فإنه خلال السنوات العشر القادمة سوف تزداد معدلات النمو في الحصص فإذا كان هناك معدل نمو ٦٪ تنمو به حصة مصر مثلا في التصدير لأحدى الدول فإن معدل النمو هذا له جدول زمني في النمو بما يتيح فرصة أكبر للصادرات وهناك حتى الآن هناك ٦ دول فقط

تفرض حصصا أهمها الولايات المتحدة وبالطبع فإن هذه الدول سوف ترفع الحصص عن السلع الأقل أهمية في البداية إلى أن تضطر إلى إلغائها على جميع السلع من المنسوجات والملابس. والمعروف ان الملابس والمنسوجات مقسمة إلى مئات من السلع داخل الاتفاقية (مثل البنطلون والقمم حصان والملابس والمفارش..)

وكانت مصر قد ساهمت في وضع جزء خاص في الاتفاقية يجعل الحصص المفروضة على الدول ذات الحجم الصغير في التصدير نسبة لحجم التجارة في البلد المستوردة أكبر من الدول ذات الحجم الكبير بحيث يكون الحد الأقصى للصادرات ١:٢ من حجم السوق.

وتتضمن إتفاقية الجات حق الدول المستوردة في اتخاذ إجراءات حمائية ضد واردات الدول التي تمثل تهديدا للصناعة الوطنية حيث يوجد جهاز رقابي داخل منظمة التجارة العالمية WTO والتي ستحل محل الاتفاقية مع بداية العام القادم. هذا الجهاز الرقابي يختص بالمنسوجات ويمكن أن يكون له دور استشاري أو لفض المنازعات ويقوم بمتابعة تنفيذ الاتفاقية وكافة الإجراءات التي تتخذ في سبيل ذلك.

والإجراءات التي يجب أن تتبعها الدولة المستوردة والتي ترى وجود ضرر على إنتاجها أو تهديد لصناعتها تبدأ بطلب الدولة المتعنية للتشاور. وبعد ذلك تلجأ الدولة المتضررة لهذا الجهاز وفق شروط



واضحة وفي اوقات محددة وبطريقة
ومستندات معينة.

ويستغرق طلب التفاوض بين
الدولتين ٦٠ يوماً وإذا لم يحدث
اتفاق بناء على المشاورات بين
الدولتين، فإن للدولة المتضررة أن
تلتجأ للجهاز خلال ٣٠ يوماً فقط
لتقديم شكواها، ويقوم الجهاز بفض
التنازع. وقد يتفق البلدان على امر
مخالف لاتفاقية الجات وهنا من حق
الجهاز أن يتدخل لتنفيذ الاتفاقية.
ولاشك أن هذا الجهاز يفيد الدول
الصغيرة في مواجهة الدول الكبيرة
والتي كانت - في عدم وجود الجهاز -
تقوم بفرض إرادتها.

التزامات مصر

أما الالتزامات الخاصة على مصر
فهي تقل عن التزاماتها بتحرير
التجارة من خلال برنامج الإصلاح
الاقتصادي. ومصر لا تطبق نظام
الحصص وبالتالي لا يسرى عليها
الاجراء الخاص بالحصص. ولكن
تتبع مصر حتى الآن الحظر الكامل
على الواردات من الملابس الجاهزة
بالإضافة الى تعريف جمركية على
المنسوجات.

وتلتزم مصر في الاتفاقية بإلغاء
الحظر بعد خمس سنوات أي مع
بداية عام ٢٠٠٠، ومن حقها فرض
تعريف جمركية على أن تستمر في
الانخفاض التدريجي الى أن تصل
الى ٥٪ فقط مع بداية عام ٢٠٠٥.
وهذه الالتزامات هي الحد الأدنى
وبالتالي تستطيع مصر إتخاذ
إجراءات أكبر في تحرير إستيراد
الملابس والمنسوجات تبعاً لسياستها



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٤

بواقعية العرب والمتغيرات الاقتصادية في العالم «1»

■ محمد غانم ■

قرارات الجات تطبق على المستوى العالمي وأهم وأخطر ما فيها الدعوة إلى تحرير التجارة العالمية ويسبقها بالنسبة لمصر تعليمات الإصلاح الاقتصادي في نفس الاتجاه ولكن بوتيرة أسرع، ويتخللها ضغوط أيضا في نفس الاتجاه من البنك الدولي والمنظمات المالية الدولية لكل دولة تلجأ إليها وما أكثر هذه الدول وما أكثر احتياجات العديد من الدول للبنك الدولي والمنظمات الدولية.

يضاف إلى ذلك رحلات الرئيس كلينتون ومن قبله الرئيس بوش مصطحبين معهما «سرايا» قوية من رجال الأعمال لليابان وغيرها من الدول. وفي نفس الوقت وأكب هذه الظواهر مؤتمر المغرب وما يدعو إليه من شرق أوسطية.

عالميا. لست سياسيا ولا أملك الحكم إن كان هذا الحدث في الاتجاه السليم أو الاتجاه غير السليم ولكني مفكر اقتصادي وقد لفت نظري هذا التناغم والتوافق والتوقيت ومن المصدر الواحد الموجه في الاتجاهين. وقد هداني التفكير وقد أكون مخطئا أن الدافع الاساسي لكل هذه التوجهات هو دافع اقتصادي له أهميته الكبرى عند هذا المصدر الذي لا ينكر أحد أنه أصبح القوة العظمى الأولى في العالم إن لم يتصورها البعض القوة العظمى الوحيدة.

لقد تنبّهت أمريكا ومعها باقي الدول الغنية نتيجة للكساد العالمي الذي عانت منه الكثير في السنوات الماضية إلى أنهم فقدوا الكثير من أسواقهم الخارجية وتركوها غنيمة لدول العالم الثالث وكان الناقوس الذي يقظهم الهجمة الشرسة لعمور أسيا بزعامة اليابان

التحرير الفلسطينية وبالذات رئيسها رمز الارهاب في نظره ياسر عرفات وقبل هذا الحدث بشهور كانت أمريكا وماتلك من وسائل اعلام مؤثرة كل التأثير تدمج منظمة التحرير الفلسطينية بالارهاب إلى الحد الذي خالفت فيه القانون الدولي والاعراف الدبلوماسية العالمية منع منح ياسر عرفات تأشيرة دخول لأمريكا تلبية لدعوة المنظمة العالمية هيئة الأمم لالقاء خطاب منها وقبل هذا الحدث بشهور كانت السلطة الإسرائيلية العدو المستهدف لمنظمة التحرير الفلسطينية.

لم يكن هذا متصورا أبدا ولكنه حدث.

حدث وما تبعه من أحداث في نفس الاتجاه وأخرها الاتفاق الفلسطيني الأردني في فترة قصيرة صاعقة تواكب تماما الفترة القصيرة الصاعقة التي فرضت تحرير التجارة الخارجية

هذا التناغم والتوافق في الأهداف من أكثر من جهة يقودنا بلا تفكير عميق إلى أن وراءه مصدرا واحدا لا شبهة في سيطرته الكاملة على كل مفاتيح هذه القوى الضاغطة.

وقد لفت نظري أنه في نفس التوقيت وفي نفس الاتجاه تكثفت الجهود السياسية من نفس المصدر لحل أزمة الشرق الأوسط لدرجة أنه في أشهر معدودات طالعنا وطالعت أجهزة التليفزيون في العالم كله الرئيس ياسر عرفات يصافح أسحق رابين ويتوسطهما الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في حديقة الرئاسة الأمريكية نفسها.

لم يكن هذا متصورا أبدا ولكنه حدث.

قبل هذا الحدث بشهور كان اسحق رابين نفسه أكثر المتشددين في تنفيذ القانون الإسرائيلي بمعاقبة كل من يتجاسر ويكون له أي صلة بمنظمة



المصدر : العالم الجديد

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠٢ نوفمبر ١٩٩٤

الذي يتزايد يوما بعد يوم عددهم وحجم تغلغلهم في الاسواق العالمية بما في ذلك اسواق أمريكا نفسها واسواق باقى الدول الغنية.

ولم يكن أمام أمريكا دفاع عن مصالحها ومصالح دول غرب أوروبا إلا أن تفرض نفسها فرضا في الاسواق العالمية لتقلل من آثار الكساد الاقتصادي عندها وتفتح من جديد فرص العمالة وقد وصلت البطالة عندهم لحد الخطر.

واجتهادا في الرأي من جهتي والمجتهد قد يخطئ وقد يصيب كانت أمام مجموعة الدول الغنية بزعامة أمريكا مشكلتان المشكل الأولى اقتصادية وهي ارتفاع أسعار منتجاتهم الطارد لامكانيات التسويق والمشكلة الثانية سياسية يعيننا منها في منطقتنا منطقة الشرق الأوسط موضوع الصراع الفلسطيني — الإسرائيلي وظلاله المؤثرة تأثيرا مباشرا على اسواق البلاد العربية والإسلامية وهي اسواق لها أهميتها الأولى عندهم ولا يغيب أيضا تأثيرها غير المباشر على عدد آخر من الاسواق في افريقيا وغيرها.

وكان القرار الأمريكي الذي تدعمه دول أوروبا الغربية بضرورة وحتمية تحطيم كل القيود التي تحول دون تساوى أسعار منتجاتهم مع الأسعار المنافسة وضرورة وحتمية الاسراع

في حل مشكلة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

الكل يعرف أن منتجات أمريكا والدول الغنية على مستوى جودة ممتاز ولكن يعيبها ارتفاع الأسعار خصوصا لو اضيف إلى ذلك اجراءات الحماية المحلية للانتاج المحلي لكل دولة نامية أو حتى الدول الغنية مثال ذلك حماية فرنسا لانتاجها الزراعي، ويضاف إلى ذلك أيضا بعض الميزات المتبادلة بين بعض الدول جمركية وغير جمركية لتنمية التبادل التجاري بينهما وكل هذا ليس في صالح تسويق منتجات أمريكا ومنتجات العالم الغنى في الاسواق العالمية.

وعلى هذا وحتى يتم اعطاء الفرصة لتسويق منتجات أمريكا والعالم الغنى كان لابد من الاجراءات التي تمت فعلا بمقولة تحرير التجارة الخارجية.

أ - فتح الاستيراد دون أى قيود لجميع المنتجات.

ب - تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية على مراحل حتى يصل إلى اقل من 5٪ ومن يعلم ماذا بعد ذلك.

ج - إلغاء أى دعم للانتاج المحلي أو للسلع المصدرة.

د - منع أى تقصيلات استيرادية.

إن مراجعة بسيطة لهذه المبادئ تؤكد ماوصلت إليه من أن الهدف الاساسي من تحرير التجارة هو السماح للمنتج الخارجى المرتفع السعر بالوقوف امكانياته التصديرية

المزيد من الابعاء التي يتحملها بالإضافة إلى ارتفاع أسعاره أو المزيد من المميزات التي تتمتع بها السلعة المنافسة سواء كانت من انتاج البلد المستهدف نفسه أو انتاج أى بلد آخر مرتبط به اقتصاديا.

ولتسويق هذه المبادئ نفسها طرحت الدول المتحكمة شعارات ابتلعها الآخرون مخدوعين أو مقهورين بمقولة حماية المستهلك واعطائه الفرصة لاختيار الانتاج الاجود والارخص مهما كان منشأه وبمقولة دفع الانتاج المحلي للتجويد وتقليل تكلفته وتصوير البعض أن توفير بضع جنيهات من قيمة مشتريات المستهلك المحلي تغنيه عن اغلاق الباب عن ايجاد فرص عمل لابنه أو ابنته عندما يهبط الانتاج المحلي نتيجة المنافسة الخارجية كما تجاهل البعض الآخر واقعية أن التجويد وتقليل التكلفة عبء ثقيل لا يمكن الوصول إليه لو هبط حجم الانتاج.

وهكذا استفادت أمريكا اقتصاديا من كونها اصحبت القوة العظمى وقد يكون هذا هو دور كل حكومة مهما كانت في افادة مواطنيها كل الافادة من كل القدرات المتاحة لها واستفادت بالتبعية الدول الغنية واستغلت إسرائيل الوضع وعامت مع التيار سياسيا واقتصاديا.

وللحديث بقية الثلاثاء القادم..



الحياة اللبنانية

المصدر :

النشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٢٠ ٢٠٢٠ ١٩٩٢

وزارة الاقتصاد السورية تجدد الدعوة للانضمام الى 'غات'

□ دمشق - من ابراهيم حميدي

دعت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مجدداً الى عودة سورية للانضمام الى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «غات» بعدما انسحبت منها عام ١٩٥١ بسبب انضمام اسرائيل اليها علماً بان سورية كانت احدى الدول الـ ٢٣ المؤسسة للاتفاقية.

وتبرر الوزارة دعمها العودة الى عضوية «غات» بانها لن تؤدي الى خفض قيمة التخصيصات الجمركية، كما انها لن تلغي المقدرة على حماية المنتجات الوطنية.

وجاء في دراسة اعدتها الوزارة، انه على رغم الزام الاتفاقية الدول الموقعة خفض مستوى التعرفة الجمركية في المدى البعيد، الا ان الالتزام المطلوب من الدول النامية هو تعهد عدم اللجوء الى رفع المستوى الحالي لتعريفاتها الجمركية والمحافظة

على مستوى التعرفة الذي يتم بالاتفاق عليه نتيجة المفاوضات الثنائية التي تجري بين البلد طالب الانضمام وأهم الدول المتاجرة معه خلال انضمام هذا البلد الى «غات».

ولا ترى الدراسة مبررات خوف وزارة المال من آثار خفض الرسوم الجمركية نتيجة للزام سورية سقف التعرفة البالغ ٦٠ في المئة لأن هذا السقف ليس محدداً في صورة مسبقة انما يحدد عادة خلال مفاوضات ثنائية. كما يؤخذ في الاعتبار لدى تحديد السقف عوامل كثيرة بينها: المستوى الحالي للتعرفة الجمركية المطبقة في البلد طالب الانضمام ومدى التطور الانتاجي. وتشير الى انه في كل الاحوال تنخفض الرسوم الجمركية المحصلة على المستوردات الى ما دون الـ ٦٠ في المئة. اذ انها لا تتجاوز ١٥ في المئة عام ١٩٩٢ من اصل قيمة المستوردات البالغة ٣١ بليون ليرة سورية.

وعزت مصادر وزارة الاقتصاد انخفاض العائدات الجمركية الى انخفاض مستوى التعرفة في سورية وليس العكس. اذ ان النسبة المفروضة على المستوردات من المواد الأولية والادوية والمواد الغذائية وقطع الغيار التي تشكل الواردات الاساسية، تراوح بين ستة و٤٧ في المئة. وأوضحت المصادر لـ «الحياة» ان الاتفاقية تضمن حماية المنتجات الوطنية، لكن عبر التعرفة الجمركية فقط ما يعني الاستعاضة عن الاجراءات التقنيية بتعرفة جمركية مناسبة، الامر الذي يؤدي الى زيادة العائدات الجمركية وليس الى هبوطها بسبب فرض رسوم جمركية جديدة على منتجات كان استيرادها خاضعاً لاجراءات تقنيية.

وتؤكد ان العائدات الجمركية لم تعد تشكل وزناً كبيراً في الواردات الضريبية كونها تشكل عيلاً على الصادرات لانها تدخل في كلفتها

ويصعب فصلها عن بقية التكاليف في حال الرغبة بتسكين المصدر في استيرادها تشجيعاً لنشاطه التصديري، وافادت المصادر ان كلفة صادرات الدول التي تتمتع بمستوى جمركي منخفض تكون منخفضة قياساً الى الدول التي تفرض رسوماً عالية على المستوردات، كما ان اعفاء البضائع القائمة من الدول العربية، يعزز انخفاض أهمية المحصلات الجمركية من اجمالي الواردات الضريبية، وضرورة البحث عن اساليب جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة (فات)، التي تعتبر ضريبة غير تمييزية لانها تنال القيم المضافة على كل السلع وطنية ام مستوردة. وعن احتمال تأثير العودة الى الاتفاقية في حماية الصناعة الوطنية، تقول المصادر ان «غات» لا تشترط إلغاء الحماية لكن تطالب بان يكون ذلك عبر التعرفة الجمركية فقط من دون غيرها من الاجراءات التجارية

كاللتقييدات الكمية على المستوردات وغيرها من اجراءات الحماية. وتشير الى «فشل» سياسة تقيد الواردات في عهد من الدول على رغم اعتقادها بان ذلك يحمي الصناعة الوطنية ويميزان المنفعة وسعر الصرف ولا بد من انتفاع سياسة تجارية تحت آثاراً تنافسية مهمة تدفع المنتجين المحليين الى تحقيق اكثر مستويات الانتاج كفاءة لأن عليهم الاقتراب من الكلفة العالمية اذا ارادوا المنافسة مع المنتجات الاجنبية. وترى المصادر نفسها ان اتباع سياسة تجارية أقل تقيداً للمستوردات يرفع من مستويات وجود التقنيات الحديثة في عملية الانتاج، ما يؤدي الى توافر الامكانيات التقنية لرفع مستوى المنتجات المحلية وطنياً وفي السوق العالمية. وتؤكد ان النتائج ستكون ايجابية جداً اذا توافقت تلك مع خلوصات مماثلة من قبل الشركاء التجاريين في «غات».



المصدر :
الجامعة

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٤

الأمم المتحدة تدعو لاجتماع عربي موسع لبحث تأثير اتفاقية الجات

اعلنت وكالات تابعة للأمم المتحدة أنها ستقيم ندوة في المغرب في الشهر الحالي لتقييم اثار اتفاق التجارة العالمي الجديد على الدول العربية. وقال بيان من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الاونكتاد» وبرنامج التنمية التابع له ان الاجتماع سيعقد في الدار البيضاء خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ من نوفمبر الحالي. ووقع أكثر من ١٠٠ دولة على الاتفاقية في مراكش بالمغرب في أبريل الماضي بعد سبع سنوات من المفاوضات فيما يطلق عليه حولة اورجواي تحت اشراف منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات. وينترب على الاتفاقية التي لم يتم التسلق عليها بعد اجراء تخفيضات جمركية كبيرة بمعدلات تصل الى الثلث في المتوسط وتخفيض الحواجز الأخرى امام التجارة الدولية وتنشئ منظمة التجارة العالمية الجديدة بدلا من الجات. ورغم ان الدول النامية تؤيد اتفاقية الجات التي تقول ان هذه الدول ستستفيد نتيجة للتوسع الكبير في التجارة فان بعض الحكومات في الدول الفقيرة

تقول انها تخشى من ان هذه الاتفاقية يمكن ان تضر بالصناعة والزراعة المحلية. وقال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية انه سيجتمع هذه الندوة نحو ٥٠ خبيرا من ٢٠ دولة عربية بالإضافة الى الجامعة العربية وصندوق النقد العربي وهيئات اقتصادية وتجارية عربية ومن منظمة الجات نفسها. ويوفر الاجتماع دعما للدول العربية في تقييم العواقب الناجمة عن تطبيق اتفاقية الجات على تجارتها ويساعد الدول التي لم تنضم بعد لعضوية الجات لكنها تفكر في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية المقرر أنشاؤها في الأول من يناير كانون الثاني عام ١٩٩٥. وقال «الاونكتاد» ان الندوة تهدف أيضا الى الاسهام في دعم قدرة المسؤولين العرب على التفاوض وتحسين قدرة المؤسسات العربية على البحث حتى يمكنها المشاركة في تشكيل السياسة التجارية. وأضاف بيان الاونكتاد ان التوصيات التي تصدرها الندوة ستقدم الى مؤتمر بشأن اتفاقية الجات ينظمه صندوق النقد العربي للدول العربية في أبو ظبي في يناير من العام القادم □



المصدر :
الإسراء

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ :
٢٣ نوفمبر ١٩٩٢

واصل ميزان التبادل التجاري في مجال التجارة
البيئية للمنتجات الوطنية بين البحرين ودول مجلس
التعاون لدول الخليج العربية الخمس مبله لصالح
البحرين للشهر التاسع على التوالي هذا العام.
بين التقرير ان قيمة البضائع التي استوردتها
البحرين من دول مجلس التعاون بلغت ٦ ملايين في
حين انها صدرت منتجات الى دول مجلس التعاون بما
قيمتها ٧ ملايين دينار وأشار التقرير الى ان المملكة
العربية السعودية مازالت هي الدولة الخليجية الأكثر
استيراداً من البحرين وتصديراً اليها في نفس الوقت
في مجال السلع الوطنية المنشأ
أكد مدير المكتب الإعلامي البحريني بالقاهرة انه من
المتوقع ان يميل ميزان التبادل التجاري بين البحرين
ودول مجلس التعاون في نهاية هذا العام لصالح
البحرين بدرجة كبيرة □



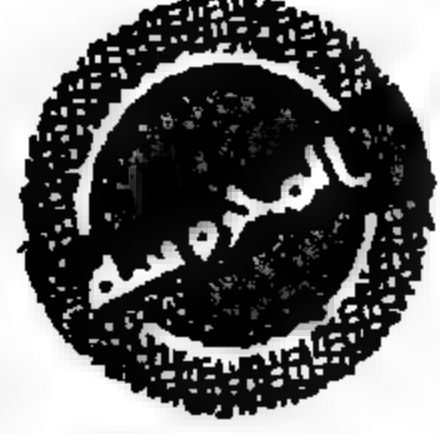
المصدر : **الموسم الزراعي**

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٤

أبرز خصوم كلينتون يؤيد اتفاقية الجات

اتلانقا - حصل الرئيس الأمريكى بيل كلينتون على دعم نيوم جينجريتس،
أحد أشد خصومه الجمهوريين الذى
ينظر تعيينه رئيساً لمجلس النواب
الجديد بشأن الاتفاقية العامة للتجارة
والتعريفات الجمركية - اللات -
أعلن جينجريتس أن فشل الكونجرس فى
التصديق على اللات سيكون له عواقب
وخيمة على كل من الاقتصاد الأمريكى
والعالمى على حد سواء.

وتعهد جينجريتش في مؤتمر صحفي عقده في أتلانتا بالعمل مع الرئيس كلينتون من أجل تمرير الاتفاقية بجهود مشتركة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي معبراً عن أمله في التمديق على هذه الاتفاقية خلال الأسبوع القادم.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٤

النشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

باختصار



يختلف كثيرا عما يستورد،
مع ان الشركات الاجنبية
تنفق الكثير لمعرفة اذواق
الاسواق التي تصدر لها
بضائعها.
كل ما يهمنا هو ان نسعى
من الان لتطوير الاجهزة
المشرفة على المواصفات
القياسية للمنتجات حتى
تتمكن من مطابقتها
للشروط التي تؤهلها لتكون
جنباً الى جنب مع مثيلتها
ذات الجودة العالية.

على عمر

«الجات» قادمة فماذا نحن فاعلون؟

الجات قادمة.. والغزو
للمنتجات الصناعية أصبح
على الابواب..
فمع نهاية الشهر المقبل
«ديسمبر» ستفتح
الدول.. مختلف الدول
المشاركة في اتفاقية الجات
ابوابها على مصراعيها
لاستقبال كل الصادرات
القادمة اليها بدون حدود،
وعلى ذلك فان المنافسة
ستكون شرسة بين المنتجات
الوطنية ومثيلتها الاجنبية..
غير ان هناك ضوابط يمكن
التحكم فيها.. فلدى الدول
مواصفات قياسية لمختلف
المنتجات التي تطرح في
الاسواق.. ويجب .. بل ان
الوضع يحتم على الدول
العربية تطبيق هذه
المواصفات بحزم حتى لا
تساهم سياسة الاغراق في
الاضرار.

ولاشك في ان الصناعات
الوطنية تتمتع بميزات مهمة
فقربها من الاسواق او
مصادر المواد الخام قد توفر
لها الكثير، بالإضافة إلى ان
لدى الشركات الوطنية حساً
كبيراً بأذواق شعوبها قد



المصدر : : المصدر :

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : : التاريخ : 1994/4/15



اتحاديات دولية

الاتفاقية العامة

للجمارك والتجارة «الجات»

في سبتمبر عام 1986م، وهي المباحثات التي تابعها العالم كله بالاهتمام لما اتسمت به من بطة وتقييدات، ولاهمية وشمولية الموضوعات التي طرحتها على مائدة مباحثاتها، وبعد مخاض طويل، تم التوقيع على نتائج هذه البورة في لحظة تاريخية حاسمة في مسيرة الاقتصاد الدولي، وتم ذلك في 15 ديسمبر 1993م، وقام بالتوقيع عليها 117 دولة من الدول الاعضاء في «الجات»، وقد رحج للعاملات التجارية التي تغطيها في ذلك الحين بما قيمته 3.580 مليار دولار امريكي.

واللزام نفسها يمثل هذه الاصلاحات في الرسوم الجمركية وعدم العدول عنها في وجه الضغوط المحلية الطارئة، تختار الدول الانضمام الى الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة «الجات» لأن الارتباط بها يشكل التزاما دوليا بعدم رفع الرسوم الجمركية دون تشاور تلك البلدان مع شركائها التجاريين وتعويضهم اذا دعا الحال.

وبالعودة الى الاتفاقية نفسها نجد انها قد دعت الدول الغنية الى تخفيض ما يزيد عن 40% من الواردات من الرسوم الجمركية والغائتها كليسا على بعض السلع

ونامية في مدينة مراكش المغربية في يوم 15/4/1994م، واعلن على اثر ذلك ميلاد «المنظمة العالمية للتجارة».

ولا كانت «الجات» قد نشأت في ظل المناخ الاقتصادي الذي اشرفنا اليه عاليه، فإن همها الاساسي كان - ولا يزال - هو تحرير التجارة الدولية من القيود الاقتصادية والسياسية التي تكبل انسيابها بحرية بين دول العالم، وكذلك ايجاد بيئة آمنة واجواء مستقرة تستطيع فيها التجارة ان تنمو وتزدهر بما يجلب الخير لسكان المعمورة. والاتفاقية تسعى بشكل خاص لتعزيز التجارة الدولية عن طريق الغاء معوقات انسيابها الحر والمتمثلة في أنظمة الحماية الجمركية ونظام الحصص وسياسات الدعم وسياسات اغراق الاسواق بالبضائع ذات التكلفة المنخفضة.

ولقد تدرجت المفاوضات في تاريخ الاتفاقية الحديث عبر مراحل عدة اهمها ما صار يعرف بدورة طوكيو، التي امتدت مباحثاتها في الفترة من عام 1973م الى عام 1979م، وتم تحديد فترة الثماني السنوات التالية «1980 - 1987م» لتنفيذ توصيات ومقترحات دورة طوكيو، ثم تلى ذلك مباحثات «دورة الارغواي» التي بدأت

بعد الدمار الذي الحقته الحرب العالمية الثانية 1939 - 1945م ببنية الاقتصاد العالمي، وازاء الشعور الذي تنامي بعد انتهاء الحرب على صعيد العالم كله بضرورة تضافر الجهود لاعادة بناء ما دمرته الحرب واختطاط رؤية جديدة لمسار الاقتصاد الدولي، ظهرت على السطح ثلاث مؤسسات اقتصادية هامة هي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة - التي صارت تعرف اختصارا من حروفها الانجليزية باسم «الجات» - وقد تم التوقيع على اتفاقيات تأسيس هاتين المؤسستين الاولى والثانية في العام 1945م فيما صار يعرف باتفاقية «بريتون وودز» الشهيرة، وتم التوقيع النهائي على اتفاقية «الجات» في العام 1948م من قبل 23 دولة من بينها الولايات المتحدة الامريكية صاحبة الفكرة، وتكونت لـ «الجات» امانة عامة دائمة في «جنيف» بسويسرا، وظلت هذه الامانة منذ ذلك التاريخ تسعى مع دول العالم - خاصة الدول الصناعية السبع - للوصول الى اتفاق حول بنود الاتفاقية حتى تم تتويج هذه المساعي بالتوقيع عليها من قبل مائة واربع وعشرين دولة صناعية وشبه صناعية



المصدر : : المصنوع

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : : ١٩٩٤

العمالة حيث توضح الاجراءات ضرورة عدم التمييز بين الدول أو المؤسسات أو الشركات ومراعاة مبدأ العدالة بينها، وإزالة كل العقبات التي تمنع تنشيط تجارة الخدمات الرسمية بين الدول والتي تقدر قيمتها بنحو 900 مليار دولار في السنة زائداً مبلغ 3000 مليار دولار أخرى قيمة الخدمات التي تقدمها فروع الشركات المتعددة الجنسية. ولعل من أهم إنجازات الاتفاقية تأسيس «منظمة التجارة الدولية» التي ينظر إليها لكي تكون محكمة دولية محايدة لحسم نزاعات الدول الكبرى والصغرى على حد سواء. وكما قيل عنها فإن منظمة التجارة الدولية ستكون هي رقيب التجارة الدولية وحامل لواء الإصلاح لها. وسوف تكون قراراتها ملزمة للأعضاء - وهو ما لم تنسم به «الجات» - وسيكون لها مجلس دائم للاستئناف، ولها السلطة النهائية في تحديد الانتهاكات لقواعد الاتفاقية وتفسير العدالة أو عدمها في التعامل التجاري، وتقدير الجزاءات والعقوبات على المخالفين من الأعضاء. والاتفاقية مقرر لها أن تبدأ في السريان من أول يونيو من العام القادم 1995م. ■

كالمستحضرات والأجهزة الطبية، ومعدات المزارع، والأخشاب ونحوها. وكما أوضحنا عاليه فإن هذا من شأنه أن يتيح فرصاً أكبر لدخول مثل هذه الأسواق بالنسبة لمصدري السلع المصنعة ويخفض أسعار كثير من السلع بالنسبة للمستهلكين. أما بالنسبة للقطاع الزراعي، فلقد دعت الاتفاقية إلى ضرورة إزالة الحواجز التجارية للأنشطة الزراعية في مدة لا تتجاوز ست سنوات وخفض الدعم الزراعي في إطار الدول بمقدار 20٪، ورفع الدعم عن الصادرات الزراعية أو تخفيضها بنسبة 36٪ من حيث القيمة ونسبة 21٪ من حيث الحجم أو الكمية، وتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 36٪ كذلك دعت الاتفاقية بعض الدول إلى فتح أسواقها لبعض المنتجات الزراعية كما هو الحال بالنسبة لليابان وكوريا حول الأرز. تشتمل الاتفاقية على إجراءات تمنع اغراق الأسواق خاصة من قبل صناعات الدول الغنية وذلك حماية للصناعات المحلية في البلدان النامية. تشتمل الاتفاقية على عدة بنود تتعلق بالمعاملات التجارية في مجال الخدمات المالية والاتصالات والنقل الجوي وحركة



السوفيس

المصدر :

٢٠ نوفمبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

ندوة «الجات» بالمغرب تطالب الأمم المتحدة بدعم الدول العربية اقتصاديا

الندوة البيضاء - ا. ش. - ا: دعت أمس
ندوة الجات بالمغرب برنامج الأمم

المتحدة للتنمية والمؤسسات العربية
الى تقديم الدعم المالي للأنشطة التي
تهدف الى تكثيف حضور الدول
العربية في المنظمات الدولية المهتمة
بالتجارة طالبت توصيات الندوة
الأمم المتحدة بتوفير مصادر
المعلومات حول صناعات النسيج
واسواقها وامداد الدول العربية بها
واتخاذ اجراءات تعويضية للدول
العربية المستوردة للمنتجات
الزراعية لمواجهة ارتفاع أسعار المواد
الغذائية.

كما دعت التوصيات الاتحاد
الأوروبي الى الاهتمام بمصالح الدول
العربية المصدرة للمنتجات الزراعية.
واكدت التوصيات على ضرورة
تنظيم اجتماعات لدراسة آثار
اتفاقيات الجات على القطاع الزراعي
وتنمية المبادرات التجارية العربية
والاستثمارات الزراعية في الدول
العربية.

من المقرر أن تعرض نتائج
وتوصيات الندوة كوثيقة أساسية
للمشاركين في المؤتمر الذي
سيُنظمه صندوق النقد العربي
بالبوطة في يناير المقبل.



المصدر : العالم اليوم

لتنشر وأخذ مات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩٤

رئيس الجات يحذر من انهيار النظام التجاري العالمي

□ نيويورك - وكالات :

الولايات المتحدة على الاتفاقية في موعدها المحدد في الثاني من ديسمبر المقبل. وأكد أن الفشل في تنفيذ جولة أورجواي وتأسيس منظمة التجارة العالمية كما تعهدت الاتفاقية سيؤثر على مصداقية النظام التجاري ككل. كما حذر مدير عام الجات من عدم وجود ضمانات لأن ذلك سيؤثر على الأنشطة الدولية التي ربما تحجم عن المساهمة في مشروعات مشتركة. وكرر سارز لاند ما سبق وقاله من قبل من أن منظمة التجارة العالمية لن تتعدى سيادة الدول.

حذر بيتر سارز لاند مدير عام الجات من حدوث كارثة عالمية تهدد مصداقية النظام التجاري الدولي إذا فشلت الدول في تمرير اتفاقية الجات. وقال سارز لاند في مؤتمر صحفي يرعاه مجلس العلاقات الخارجية أن عدم التصديق على جولة أورجواي نفى عدم خفض فوائد اتفاقية الجات وتدمير النظام التجاري متعدد الأطراف. وشدد مدير عام الجات على أهمية أن تصدق



تشيلي .. ثانى دولة بأمريكا اللاتينية تصدق على الجات

□ فالبارايسو - تشيلي :

أقر الكونجرس التشيلي اتفاق الجات لتحرير التجارة العالمية لتصبح تشيلي ثانى دولة فى أمريكا اللاتينية تصدق على اتفاقات دورة أوجواي. وقال وزير المالية ادواردو ائينات للصحفيين عندما يتوجه الرئيس ادواردو فري إلى قمة ميامى سيتمكن من تقديم تشيلي على أنها أول أو ثانى دولة بأمريكا اللاتينية تصدق على الاتفاقيات بالكامل.

ومن المقرر أن تعقد دول أمريكا اللاتينية قمة فى ميامى الشهر المقبل.

وكانت المكسيك قد أصبحت أول دولة تصدق على اتفاقات الجات. من ناحية أخرى فإن تشيلي مرشحة للانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) التى تضم الولايات المتحدة والمكسيك وكندا.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٤

السفير الامريكى فى طوكيو يؤكد ان «الجات» ستزيد ثروة العالم تريليون دولار «مستقبل العالم بين يدي أمريكا واليابان»

□ طوكيو - باتفاق خاص مع نيكاي ويكل:

مجرد «آلة للنقد» - قال: إن هذه العبارة تعتبر قراءة مضللة تماما لليابان المعاصرة مشيرا الى ان لدى اليابان قوى هائلة. وأضاف مونديل ان العلاقات الاقتصادية هي الأكثر صعوبة، ربما لأنها الأكثر استمرارية والأكثر حظوة باهتمام وسائل الاعلام.

وأضاف أن الانفتاح سيؤدي إلى المزيد من التعاون بما يمكن الشركات اليابانية والأمريكية من العمل معاً بشكل أكبر وبالتالي لا نرى ان المنافسة تمثل خطراً.

وعن احتمال أن تؤدي المنافسة الأمريكية اليابانية على السوق الصيني إلى زيادة التوتر بينهما قال «على العكس تماماً، فهناك مناطق عديدة يمكن للولايات المتحدة واليابان أن تتعاون فيها».

وأوضح والتر مونديل أن استخدام المنافسة الاقتصادية مفيد للجميع، ففي ظل اتفاق «الجات» الذي سيفتح الأسواق بشكل أكبر، وتخفيض التعريفات الجمركية ستزيد ثروة العالم بمقدار تريليون دولار أو أكثر، والجميع سيستفيدون من ذلك. وقال مونديل «إن اليابان هي الأكثر أهمية بالنسبة لنا وهي حليفنا الأهم ولتتظروا إلى ما يمكن أن تفعله سوياً. ■»

أكد والتر مونديل السفير الأمريكي في «طوكيو» أن الولايات المتحدة واليابان سيمكنهما التعاون معاً لتحديد شكل العالم في المستقبل.

ورحب مونديل في حوار مع صحيفة «نيكاي ويكل» اليابانية بدور أكبر لليابان على الصعيد العالمي، ورداً على سؤال حول نظرة البعض لليابان باعتبارها



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٤

عالم الأعمال

فيس ظل الجات:

حصص المنسوجات تنتهز خلال ١٠ سنوات

يُشهد عام ١٩٩٥ بداية جديدة لتحرير التجارة الدولية وفقا للنظام الذي اجمع عليه المجتمع الدولي. في اتفاقية الجات الموقعة من أكثر من مائة دولة أوائل هذا العام. وفي ذلك التاريخ أيضا تبدأ عملية ادماج الاتفاقية الخاصة بالمنسوجات لتتقل ضمن اتفاقية الجات.

ومن المعروف ان المنسوجات - لأهمية هذا القطاع لكثير من الدول - كانت تنظمها اتفاقية خاصة تسمح للدول الاعضاء بها بفرض حصص معينة لوارداتها من المنسوجات وهو الأمر الذي كان عقبة أمام كثير من الدول المصدرة للمنسوجات خاصة النامية منها.

حول ميكانزم تحرير التجارة الدولية في مجال المنسوجات وحول رفع نظام الحصص في هذا القطاع دعا المركز المصري للدراسات الاقتصادية بعض الخبراء العاملين في منظمة الجات لشرح الاطار المنظم لهذه الاتفاقيات.



فى

افتتاحه لندوة اتفاقيات الجات اشار محمود محمد محمود وزير الاقتصاد إلى ان مصر قد اشتركت فى جولة اورجواى والتي بدأت منذ عام ١٩٨٦ وشاركت باسهامات كبيرة فى صياغة الشكل النهائى للاتفاقية.

ولذا فان اشتراطات الاتفاقية والخاصة بتحرير التجارة الدولية لم تفرض علينا وانما شاركنا فى اعدادها بالشكل الذى يعود علينا وعلى الدول النامية باكبر قدر من الفائدة . ووضح وزير الاقتصاد خلال كلمته ان هذه الاتفاقية ماهى الا وسيلة لزيادة

الفرص التجارية على مستوى العالم. الامر الذى قد ينصب ر القدرة التنافسية لبعض الدول.

وأشار إلى ان الاقتصاد المصرى بعد نجاحه فى عمليات الاصلاح واعادة الهيكلة قادر على المنافسة العالمية والاستفادة من الفرصة التى تقدمها حرية التجارة الدولية .

وقد عبر الدكتور طاهر حلمى رئيس المركز المصرى للدراسات الاقتصادية عن إيمانه بضرورة المشاركة المصرية فى السوق العالمية وقال اننا لابد ان نتعرف على الاطار الذى ستتحرك فيه التجارة العالمية مستقبلا لكى نتمكن من تدعيم وجودنا داخل الاسواق العالمية ولكى نحافظ على حصتنا فيها.

وفى شرحه لميكانزم ادماج اتفاقية المنسوجات داخل اتفاقية الجات اشار ويتشارد هيوس نائب رئيس لجنة المنسوجات فى الجات إلى انه مع بداية عام ١٩٩٥ وهو تاريخ تطبيق اتفاقية الجات ستكون على الدول التى تفرض حصصا على وارداتها من المنسوجات تقديم قائمة تمثل ١٦٪ من وارداتها ليتم تحريرها من البنود المفروضة عليها . وذكر المسئول الدولى ان سنة الاساس ستكون عام ١٩٩٠.

وبعد ثلاث سنوات ومع بداية عام ١٩٩٨ سيكون على تلك



المصدر : الأسماء الاقتصادية

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٤

استخدام
اجراءات
حمائية ضد
واردات
دولة اخرى
في حالة
اثبات ان
تلك
الواردات

الدول تقديم قائمة اخرى تمثل
١٧٪ من وارداتها ليتم تحريرها
هي الاخرى.

وبعد اربعة اعوام يتم تحرير
١٨٪ من وارداتها وبذلك يكون
خلال عشر سنوات قد تم
تحرير ٥١٪ من اجمالي واردات
الدول التي تفرض حصصا



د. طاهر حلمي

على وارداتها من المنسوجات من

أما الـ ٤٩٪ المتبقية فستطبق عليها تلقائيا قواعد اتفاقية الجات.
وتتواءم مع هذه العملية عملية اخرى بهدف انهاء نظام
الحصص وتستند إلى زيادة الحصص بنسب معينة خلال العشر
سنوات .

ومن المعروف انه
في الوقت الحاضر
هناك ست دول تتبع
نظام الحصص وهي
الولايات المتحدة
وبول الاتحاد
الاوربي وكندا
وفنلندا وسويسرا
والنرويج.

ومن ناحية اخرى
اشار الوزير التجارى
المفوض مأمون
عبدالفتاح ان اتفاقية
الجات تتضمن بندا
يتيح للدول المستوردة



المصدر : الأسماء المختصين :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٨ من شهر ١٩٩٤

تمثل تهديدا

للصناعة

الوطنية

ويكون على

الدولة المست

وردة في

هذه الحالة

دفع

تعويض

للدولة المصدرة كما استحدثت اتفاقية الجات أيضا جهازا لفض
المنازعات بين الدول ومراقبة تنفيذ الاتفاقية تنفيذا دقيقا.

وار

انخفاض الصادرات المصرية وتحديات الجسات...

وتعطل شركة ضمان الصادرات

التقرير الذي أعده مجلس الشعب حول أوضاع الصادرات المصرية والمعرض حاليا على الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام ووزير الدولة للتنمية الإدارية يطرح أكثر من تساؤل ولعل أهمها هو كيف ستواجه مصر تحديات إتفاقية الجات والتي هي وكما أكد الخبراء « فرصة تصديرية » كيف ستواجه تحديات الاتفاقية في الوقت الذي تنخفض فيه حصة صادراتها السلعية وخاصة من الصناعات الكيماوية والسلع الغذائية وفزل القطن والأقمشة... ٢٢

لقد أكد التقرير صراحة على تزايد العجز في الميزان التجاري بنسبة ١١.٢٪ حيث انخفضت حصة الصادرات انخفاضا قدره ٢٢٦ مليون دولار أي بنسبة ٢.٩٪ لتصل إلى نحو ٢.٤ مليار دولار تقريبا... وبحيث أصبحت لا تغطي تقريبا سوى ثلث النفقات من الواردات في الوقت الذي استمرت فيه صادرات البترول الخام ومنتجاته كبند أساسي وتؤثر على حصة الصادرات في مجموعها حيث بلغت نسبتها إلى إجمالي حصة الصادرات الخام ٥٢.٩٪ حيث زادت حصة صادرات البترول الخام بنسبة ٩.٢٪ وحصة صادرات منتجاته بنسبة ١٠.٤٪ ولم تحقق صادرات القطن الخام سوى تحسن طفيف لم يجاوز ٢.٧٪ بينما انخفضت حصة الصادرات السلعية الأخرى من الصناعات الكيماوية والسلع الغذائية وفزل القطن والأقمشة...



حازم البيلالي

حول هذا الموضوع تلقيت تطبيقا من الاستاذ الدكتور حازم البيلالي... رئيس بنك تنمية الصادرات يقول فيه: لابد أن نتفق على أن الأداء في الصادرات المصرية لا يمكن أن يقال أنه مرض سواء في السنة الأخيرة أو العشر سنوات الماضية وهناك قضيتان مرتبطتان بهذه الحقيقة أما الأولى فتتعلق في أن العلاج يتم من خلال تخفيض سعر الصرف وذلك لزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، إلا أنني هنا أؤكد أن سعر الصرف ليس أمرا مقدسا ولكنه يمكن أن يتغير بالزيادة أو النقصان حسب الحاجة وبالتالي فإن من يتكلم عن حماية سعر الصرف أو تخفيضه يتكلم عن أوضاع يمكن أن تكون مقبولة حاليا أو بعد ذلك... إن هناك دعوة حالية تقول أنه لعلاج مشكلة الصادرات فلا بد من تخفيض سعر الصرف الآن إلا أنني لست من أنصار التخفيض الآن... لماذا؟ لأنني أعتقد أن الصادرات المصرية تحتاج لعلاج جزي وأخشى أن نفشل في توفير المتطلبات اللازمة لعلاج قضية الصادرات ونعمل مثل الطبيب غير الجاد الذي يعطي للمريض مضادات حيوية فقط... إن علاج الصادرات يحتاج لإمور أخرى كثيرة إلا أننا في كل مرة لا ننتظر إلى مشاكل المصدرين ونلجأ فقط لتخفيض سعر الصرف باعتباره العلاج الوحيد أننا عندما نتكلم في مشاكل المصدرين ونقول أنه هدف قومي فيجب أن نعمل وفي نفس الوقت على توفير موازن مالية لتحقيق هذا الهدف القومي فإذا كان إنشاء شبكة بنية أساسية هو هدف قومي لابد لتحقيقه من توافر موارد مالية فإن التصدير كذلك لا يمكن تحقيقه كهدف قومي إلا من خلال توافر الموارد المالية اللازمة... فجميع ما يبطله المصدرين من إصلاحات تنعكس على تنبير



المصدر :

للنشر والتوزيع: **مات الصحفي والمعلّومات**

التاريخ :

1992-237A

مولود ماليه او بعضي من الاعباء المالية عليهم ومالم تكن الدولة مستعدة لتكفله دعم التصدير يظل الحديث عن تنمية الصادرات قولاً مرسلاً لأن كل مشاكل التصدير تتمثل في تخفيف أعباء الجمارك والضرائب وإعطائهم حوافز وحقوقهم على القيام بالتسويق ودعمهم للوصول إلى المواصفات العالمية وكل هذه الأمور تحتاج إلى موارد مالية . ويضيف الدكتور حازم البيلاوي في تعليقه... « ومثلنا على ذلك فإنه حتى الآن لم يتم توقيع الاتفاق بين شركة ضمان الصادرات وبين الحكومة لتوفير ضمان للمخاطر السياسية أسوة بما هو متبع في كل دول العالم.

إن المنطق إنه لابد من تحمل الأعباء المالية بعد إنشاء المؤسسات إن هناك نقصاً للمخاطر التي ليس لها تغطية في الأسواق العالمية وهي تغطي فقط عن طريق الحكومة وهي المخاطر السياسية والمخاطر البالغة الارتفاع... إن الجاري الآن إنشاء مؤسسات ولم تعمل...»

■ عند هذه الكلمات انتهى تعليق رئيس بنك تنمية الصادرات على تقرير مجلس الشعب والذي رصد ظاهرة انخفاض الصادرات ... ولكن لم يفته عشرات التساؤلات التي طرحها كلماته... فأولاً لماذا لم يتم حتى الآن توفير الموارء المالية لدعم الصادرات ولماذا لم توقع الحكومة على الاتفاق الخاص بضمان المخاطر السياسية مع شركة ضمان الصادرات ولماذا تم ترك تلك الشركة محطلة وبدون عمل إلى الآن؟! وكيف سيتم مواجهة تحديات اللجأت والتي هي عبارة عن إزالة القيود غير الجمركية وأحداث تخفيضات جمركية لتشجيع الصادرات والتجارة العالمية كيف ستؤثر على مصر تلك الاتفاقية في الوقت الذي تنخفض فيه صادراتها

إن أجهزة وزارة الاقتصاد تعكف حالياً على تقييم جولة (أورجواي) والتي سيتم تنفيذها انتهت إليه بدءاً من العام القادم... ولكنها لم تقل لنا كيف ستؤثر الأسواق الخارجية في الوقت الذي تنخفض فيه الصادرات المحلية.



المصدر : الإحصاءات

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

٢٨ نوفمبر ١٩٩٤

في إطار تقييم وزارة الاقتصاد لتأثيرات اتفاقية الجات على مصر:

الغاء القيود الكمية على الواردات .. قد لا يمثل ميزة إضافية لصادرات مصر لسوق ممتدة

في إطار تقييم وزارة الاقتصاد لاتفاقية الجات والتي سيتم تطبيقها بدءاً من العام القادم، أكدت الوزارة في ورقة لها بعنوان أثر اتفاقية الجات على الاقتصاد المصري على أن الغاء القيود الكمية على الواردات مع أحلال هذه القيود بتعريف جمركية وتخفيض تلك التعريفات بنسبة ٣٦٪ في المتوسط خلال ست سنوات - أكدت على أن ذلك قد لا يمثل ميزة إضافية لصادرات مصر الى سوق ممتدة .. ضربت الوزارة مثلاً على ذلك

بصادراتنا من الخضروات الى السوق الأوروبية المشتركة .. ورغم وجود قيود كمية خلال الفترة السابقة .. إلا أن ذلك لم يكن يمثل عائقاً ذا بال لصادراتنا على التصدير .. وعلى العكس كانت مصر تستفيد من مزايا خاصة تسمح لها بالتصدير دون دفع رسوم جمركية .. أما في ظل اتفاقية الجات فإن التعريفات الجمركية الجديدة قد تكون ضارة جداً .. وكمثال على ذلك سلعة مثل الفراولة حيث تتمتع فيها مصر بميزة نسبية كبيرة .. إلا أن

هناك بعض الدول الأوروبية التي تحمي زراعة هذه الفاكهة في قرصت رسوماً جمركية مائة وصلت في النمسا الى أكثر من ٣٥٠٪ من القيمة كحاجز لآزالة القيود الكمية على الواردات .. وبالتالي فإن التصدير يصبح مستحيلاً وفي المستقبل ستظل التعريفات حتى بعد تخفيضها عالية أيضاً .. أكدت الوزارة على أن تقييم أثر اتفاقية الجات يتطلب دراسة موقف سلعة سلعة وفي كل سوق على حدة ..

توقع زيادة
فاتورة استيراد
الغذاء المصري
والبالغ حالياً ٢١٤٠
مليون دولار

الدول النامية
تدفع ضعف معدل
الضريبة على
السلع الصناعية
بالنسبة لصادراتها
من المنسوجات



المصدر : الأمانة العامة

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٤

من جهة أخرى أكدت وزارة الاقتصاد على ضرورة أخذ عنصر الامتيازات الخاصة بالدول النامية، في الحسبان وذلك عند تقييم الاتفاقية حيث أعطت اتفاقيات جولة أورجواي امتيازات خاصة للدول الأقل نمواً والتي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ألف دولار سنوياً . فهذه الدول تكاد تكون مستثناءة تقريباً من الكثير من متطلبات الجات حيث تسمح لها إجراءات الجات بحماية الصناعة الوليدة واستخدام القيود الكمية وغير الكمية عند حدوث اضطرابات في ميزان المدفوعات أو عند تعرضها لآزمات أو اختلالات هيكلية كبيرة وكذلك تسمح لها الاتفاقيات بدعم للصناعة المحلية كذلك فإن الدول النامية ملتزمة ضمن إطار أورجواي بتخفيض التعريفات على وارداتها الصناعية إلا أن هذا التخفيض سيتم عبر مدة أطول من تلك المسموح بها للدول المتقدمة.

٦ ملامح أساسية للاتفاقية

أكدت الوزارة على أن الاتفاقية الجديدة تتضمن ٦ ملامح أساسية وتشمل إزالة القيود الكمية على الواردات وتحديد تجارة المنتجات الزراعية بالإضافة إلى حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وتجارة المنتجات الطبيعية وقضايا الاستثمارات الأجنبية المرتبطة .. بالتجارة بالإضافة إلى تجارة الخدمات وإزالة القيود الكمية على الواردات. أهم المبادئ التي اتفقت عليها الدول الأعضاء هو التزامهم بعدم استخدام القيود الكمية على الواردات والاعتماد بصورة أساسية على التعريفات الجمركية - مع ذلك أتاحت بعض الاستثناءات والقواعد الخاصة التي تسمح للدول الأعضاء في اتفاقية الجات بالاستمرار في وضع قيود كمية على الواردات لفترات معينة وظروف خاصة - فنجد مثلاً أن هذه القواعد العامة استثنت السلع الزراعية وأيضاً الألياف والنسوجات. وعلى ذلك نجد إن الواردات الزراعية التي السرق للمشتركة تعترضها قيود خاصة بالكمية وموسم التصدير حتى ولو كانت التعريفات المطبقة على هذه السلع منخفضة - كذلك فإن صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة إلى الأسواق الهامة في أوروبا وأمريكا الشمالية كانت تخضع لقيود كمية تم الاتفاق عليها ضمن اتفاقيات ثنائية تحت مظلة العامة لاتفاقية فرعية تسمى «الاتفاقية المتعددة للنسجة».

وبالرغم من أن مصر لم تعان فعلاً من هذه القيود الكمية بسبب انخفاض حجم صادراتها عن الحصص التي حصلت عليها الآن تم صادراتها من المنسوجات والملابس الجاهزة كانت معرضة أيضاً لقيود إضافية تمنع زيادة معدلات النمو السنوي عن نسبة معينة.

كذلك تسمح لاتفاقيات الجات بوضع قيود كمية إضافية لزيادة التعريفات بشكل واضح إذا سببت زيادة مفاجئة للواردات من سلعة معينة ضرراً محتملاً حقيقياً لأحد الصناعات المحلية - وهكذا نرى إنه بينما يعتبر المبدأ العام عدم فرض قيود كمية وعدم زيادة معدلات التعريفات الجمركية عن المعدلات السائدة عند توقيع الاتفاقية - فإن اتفاقية الجات تضمنت أيضاً من المبادئ ما يسمح بتحديد أو مخالفة لقر هذه البنود العامة في ظل استثناءات خاصة قصد بها كسب موافقة دولة أو دول ذات مصالح خاصة.

ولعل أهم نتائج جولة الأورجواي هي في الاتفاق على التخلي عن القيود الكمية على الواردات واستبدالها بتعريفات جمركية ملزمة Binding مع تخفيض الأخيرة بعد فترة زمنية مناسبة. وامتد هذا المبدأ العام إلى قبول التخفيض التدريجي للحصص المتفق عليها في ظل الاتفاقية المتعددة للنسجة، مع إلغاء الاتفاقية في حدود عشر سنوات وإضال المنسوجات تحت الإطار العام للاتفاقية الأم - مع إزالة القيود الكمية عليها والاكتماء بالتعريفات الجمركية كأداة أساسية لتنظيم تدفق الواردات إلى الدول الصناعية مع التزام كافة الدول بإجراء تخفيض عام في مستوى التعريفات الجمركية على المنسوجات والملابس، وكذلك حددت اتفاقيات الأورجواي من استخدام الإجراءات الوقائية التي كانت تسمح بتقييد الواردات في حالة حدوث زيادة مفاجئة فيها .

٢. تحرير تجارة المنتجات الزراعية:

من أهم الموضوعات التي تعرضت لها جولة الأورجواي هي محاولة إدخال التجارة في الحاصلات الزراعية تحت المظلة العامة لاتفاقية الجات - هذا إلى جانب التدخل لتصحيح السياسات القومية في مجال إنتاج وتجارة هذه المنتجات - وتناولت المفاوضات بصفة أساسية موضوع سياسات دعم الصادرات الزراعية حيث تقدم كثير من الدول ذات الفائض الزراعي حوافز سخرية لمنتجاتها ومصدرها بغرض التخلص من الفائض - مما يعني البيع في الأسواق الخارجية



المصدر : المصنوع

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٤

بتكلفة اقل من تكلفة الانتاج ومعايشج عني استعمار المنتجين الاقل كفاءة في الانتاج بينما يخرج من الانتاج المزارعون الأكثر كفاءة وبالأذات في الدول النامية وتعتبر المجموعة الأوروبية من أكثر الاقاليم استخداما لاعانات التصدير مماثير شكوى غيرهم من المصدرين الكبار للمنتجات الزراعية وفي مقدمتهم الولايات المتحدة والارجنتين وشيلي واستراليا ونيوزلندا وغيرهم، وتهدف هذه الدول التي تجسعت فيها ما يعرف بمجموعة كيرنز الى ان تخفض دول المجموعة الأوروبية من اعانات تصدير المنتجات الزراعية بنسبة كبيرة قد تصل الى ٩٠٪ من معدلاتها الحالية في نهاية القرن - هذا بينما عرضت الدول الأوروبية حوالى ثلث هذا الرقم.

واندى الخلاف بخصوص موضوعات الاعانات الزراعية الى اخفاق جولة الأوروغواي في التوصل الى اتفاق يرضى جميع الاطراف في الميعاد الاصلى لنهاية المفاوضات في ديسمبر ١٩٩٠ في بروكسل العاصمة البلجيكية.

وكاد يطيح بالاتفاقية مرة اخرى في نهاية عام ١٩٩٢. وترتبط نظم الدعم الداخلى بصورة قريبة بالاعانات التصديرية - وتتبع الكثير من الدول بما فيها الولايات المتحدة واليابان بالإضافة الى الدول الأوروبية وبعض الدول العربية مثل السعودية نظاما سخية لتشجيع الانتاج الزراعى، وتتشابه المبررات الاقتصادية بأسباب سياسية واجتماعية في استمرار هذه الاعانات بل وفي زيادتها - وتهتم الدول الأوروبية واليابان مثلاً بالابقاء على نمط الحياة في الريف - بينما تستخدم دول اخرى حججا مرتبطة بالامن الغذائى والحفاظ على البيئة، ويقدر خبراء الجات ان هذه الاعانات الزراعية بصورها المختلفة تتسبب في تشويه نظم الانتاج الزراعى وارتفاع تكلفته - وكثيرا ما تتبع سياسات متناقضة فيحصل بعض المنتجين على حوافز لزيادة الانتاج بينما يعوض آخرون

في الدولة نفسها ارفى الاقليم نفسه عن عدم قيامهم بالانتاج. كذلك يلاحظ اقتصاديو العالم الثالث ان سياسات التخلص من الفائض كثيرا ما تكون على حساب انتاج الغذاء في العالم الثالث - وهى على ذلك تزيد تبعيته والدلالة على تعقيد هذا الموضوع وتشعبه يكفى ان نذكر ان مجموع ما تتحمله الحكومات والمستهلكون في الدول الصناعية لدعم القطاع الزراعى يصل الى ٢٠٠ مليار دولار في السنة.

ونظرا لارتفاع تكلفة دعم قطاع الزراعة وتضخمها المستمر تشجع مفاوضات الأوروغواي الدول - المعنية بانتهاز فرصة الاجماع الدولى لفتح مزارعها بقبول اعانات مقابل الحصول على ميزات تجارية في مجالات اخرى.

وهكذا لم يتم التوصل الى اتفاق الا قبل الميعاد النهائي المتفق عليه في منتصف ديسمبر ٩٢ - بستة ايام وذلك عندما اتفق المفاوض الاوروبى (الذى يمثل دول المجموعة الأوروبية) مع المفاوض الأمريكى حول سياسات تخفيض دعم الحاصلات الأوروبية وفتح الاسواق للتجارة بين البلدين، وامتدت هذه الاتفاقية الى قبول الاسواق الاخرى في بعض السلع الزراعية ذات الحظوة مثل الارز في اليابان، والسكر، والحبوب الزيتية.

ومع اتفاق القطبين الكبيرين لم يعد هناك مجال لمزيد من المفاوضات حول السياسات العامة بتخفيض الدعم، وكان على باقى الدول القبول وبسرعة بنتائج المفاوضات والمجالات الاخرى ايضا.

يتضمن الاتفاق النهائي قيام الدول المتقدمة بتخفيض قيمة دعم الصادرات بنسبة ٣٦٪ من متوسط قيمة الدعم خلال الفترة ٩١ - ١٩٩٢ على مدى ست سنوات وتتضمن ايضا ترتيبات خاصة بالدول النامية المصدرة للحاصلات الزراعية سنتناولها فيما بعد.

٣ - حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة: تضمن جدول اعمال جولة الأوروغواي موضوعا جديدا الا وهو تنظيم حقوق الملكية الفكرية لحقوق المؤلف والاختراع، في نطاق التجارة العالمية - وبينما تقدر الدول الصناعية انها تفقد عشرات المليارات من الدولارات نتيجة تعدى الدول النامية على حقوق المؤلف والاختراعات الخاصة بها تثير الدول النامية قضايا هجرة العقول منها الى العالم للتقدم، وتصر على ان تنظيم حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة يجب ان لا يتسبب في حجب ثمار العلم والمعرفة عن العالم النامى وان لا يحمله بتكاليف باهظة للحصول على حق استخدام المعرفة الفنية وبالأذات في المجالات الحيوية مثل صناعة الأدوية والتعليم.

وتهدف جولة الأوروغواي ايضا إلى مكافحة التجارة في السلع المقلدة التى قد يصل حجمها إلى ٥٪ من حجم التجارة العالمية وتمثل صناعة وتجارة السلع المقلدة مصدرا كاسيرا للدخل في بعض الدول الاسيوية وتمثل أجند روافد الاستيراد



محمد محمود



المصدر : الاسم

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٤

الاساسية في بعض أسواق الشرق الأوسط.
٤ - تجارة منتجات الطبيعة:
المقصود بهذه المجموعة هو الموارد الطبيعية
من المعادن والغابات ومصائد الأسماك التي
تصدر منتجاتها إلى الدول المتقدمة . ولقد
حددت مجموعة العمل القائمة على هذه
المجموعة من السلع ثلاث فئات منها فقط داخل
إطار جولة أورجواي وهذه الفئات هي منتجات
الصيد والبيجار، منتجات الغابات والمعادن غير
الفلزية ولقد اقترحت الولايات المتحدة عام
١٩٨٩ أن تناقش موضوعات المنتجات الكربونية
من نطف وفحم في إطار هذه المفاوضات ولم يلق
هذا الاقتراح بالقبول بينما وافق المفاوضون
على أن تناقش قضايا الفحم بين الدول
المشاركة وبشكل غير رسمي.

٥ - قضايا الاستثمارات الأجنبية
المرتبطة بالتجارة:

تناولت اتفاقية الجات لأول مرة موضوعات خاصة بالاستثمارات الأجنبية وذلك في
جوانبها المتعلقة بالتجارة ومن المعروف أن قضايا الاستثمار الأجنبي كان يتم التعامل
معهما في ظل اتفاقية حل منازعات الاستثمار التابعة للبنك الدولي أو من خلال القواعد
العامة لمنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة أو الائتلاف أو الاتفاقيات الثنائية
والإقليمية وتقتضي اتفاقية إجراءات الاستثمار المنبثقة عن جولة أورجواي بعدم فرض
شروط على الاستثمار الأجنبي تؤدي إلى تقييد أو تشويه التجارة الدولية ومن ذلك
الاشتراط على المستثمر الأجنبي باستخدام نسبة معينة من المكون المحلي في المنتج
النهائي أو شرط بيع نسبة معينة من الانتاج في السوق المحلي أو ضرورة تحقيق التوازن
بين صادرات وواردات المشروع.

وينص الاتفاق على ضرورة عدم التمييز في المعاملة بين المشروع الأجنبي والوطني
وعلى إتاحة المنافسة بين المشروعات القائمة والجديدة العاملة في نفس مجال الاستثمار.
ويسمح الاتفاق بفترة انتقالية يتم فيها توفيق القوانين والإجراءات القائمة مع أحكامه.

٦ - تجارة الخدمات:

لعل أحد أهم إضافات جولة الأورجواي هو محاولة تنظيم التجارة العالمية في الخدمات
في ظل الخطوط العامة لاتفاقية الجات، وتصل تجارة الخدمات إلى حوالي ٢٥٪ من حجم
التجارة السلعية.

ولم تكن التجارة في الخدمات مثل خدمات التأمين والنقل والمصاريف والمقاولات
والسياحة، تخضع في السابق لأي قواعد تنظيمية من خلال الجات وإن خضع بغض منها
لترتيبات منفصلة لا تتمتع بالعموم أو التماسق.

ومن ذلك الاتفاقيات الدولية الخاصة بالنقل للجوي أو البث الإذاعي..

ومن المعروف أن التجارة العالمية في الخدمات في زيادة مطردة وينسب نمو تفوق
التجارة في السلع، وتحمل تجارة الخدمات أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية وبالأخص مع
تزايد أهمية السياحة، النقل والمقاولات.

وتمثل عوائق الخدمات وتحصيلات العاملين في الخارج حوالي ثلاثة أرباع إيرادات
مصر من العملة الأجنبية بينما تمثل صادرات السلع الربع الباقي - وعلى ذلك كان لمصر
اهتمام خاص بمفاوضات الجات الخاصة بالخدمات.

وتنص قواعد الأورجواي الخاصة بالخدمات على عدم التمييز بين مقدمي الخدمات
التجارية حسب الجنسية أو ما هو معروف بتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على كافة
الدول المنظمة لاتفاقية الجات وكذلك تنص الاتفاقية على تحرير القيود الداخلية المفروضة
على عمل الشركات الأجنبية في مجال الخدمات في أسواق الدول الأخرى وإن تطبق
عليها قواعد شفافة ومعقولة وغير تمييزية.

وفيما يتعلق بتحليل أثر جولة أورجواي على الدول النامية اعتمدت وزارة الاقتصاد على
تقديرات سكرتارية الجات ذاتها لمعرفة التأثير المتوقع للاتفاقية على مجموعات السلع
الرئيسية لمجموعة ممثلة من الدول النامية في أسواق الدول المتقدمة وذلك بالنسبة للسلع
الصناعية والمنسوجات والملابس الجاهزة والسلع الزراعية.

١ ((السلع الصناعية :

من المتوقع أن ينخفض متوسط سعر الضريبة الجمركية على السلع الصناعية المصدرة
من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة بحوالي ٣٠٪ ومن المقرر أن معدل
الضريبة القائم حالياً على مجموع صادرات الدول النامية في الأسواق المتقدمة يتراوح
في المتوسط حوالي ٨٪ وتقدر سكرتارية الجات أن ينخفض إلى ٠.٦٪ وبالمطبع
سيختلف مقدار التخفيض الذي تقدمه الدول - المتقدمة من مجموعة سلعية إلى أخرى -
فبينما توضع عروض الدول المتقدمة OFFERS إن للعائد ومنتجات الناجم (وهي



المصدر : الشهر سنة ١٩٩٤

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٨ شهر ١٩٩٤

تدخل في مجموعة السلع الصناعية حسب تعريفات الأمم المتحدة (والمعدات غير الكهربائية سوف تحظى بالكبير التخفيضات (من ٦٠ - ٧٠) فإن معدلات التعريفات الجمركية القائمة اليوم على هذه المنتجات ليست كبيرة بل هي تقل عن ٢٪ من القيمة على المعادن والمستخرجات الطبيعية (خلاف البترول) وتصل إلى حوالي ٥٪ على المعدات غير الكهربائية في المتوسط كذلك يتوقع أن تنخفض معدل التعريفات الجمركية على واردات الدول المتقدمة من ٧.٢٪ إلى ٤٪ أي بنسبة تخفيض قدرها ٤٤٪ ويصل معدل التخفيض إلى ٥٠٪ بالنسبة لباقي السلع للصناعة فيما عدا المنسوجات والملابس .

(٢) المنسوجات والملابس الجاهزة :

حيث تخضع المنسوجات والملابس الجاهزة لاتفاقية خاصة هي الاتفاقية المتعددة للانسجة وتشمل هذه الاتفاقية ٤٤ مشاركا منهم ٨ مشاركين تعتبر أطرافا مستفيدة هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا المجموعة الأوروبية ، النرويج ، فنلندا ، النمسا ، سويسرا ، واليابان وبينما تفرض الأطراف الستة الأولى قيودا كمية على الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة فإن سويسرا واليابان لا تطبقان أي قيود كمية ويلاحظ أن كل طرف من الأطراف الستة تنظم وارداتها من الدول المصدرة للمنسوجات عن طريق اتفاقيات ثنائية وتصل عدد هذه الاتفاقيات أو الترتيبات الثنائية إلى ٢٥ اتفاقية مع الولايات المتحدة و ١٩ اتفاقية مع كندا و ١٦ اتفاقية مع المجموعة الأوروبية و ٢٦ اتفاقية مع الدول الثلاث الأخرى - ولتصر اتفاقيات ثنائية مع الأسواق الثلاث الرئيسية :

ورغم أهمية صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة بالنسبة للدول النامية لا تنصف به من قيمة مضافة عالية وما أظهرته من نمو سريع إلا أنها ما زالت من أكثر الفئات التي تعاني من الضرائب الجمركية المرتفعة في الدول الصناعية - إذ بينما كانت البنود التي تتمتع بأعفاء جمركي كامل في الأسواق المتقدمة ٢٢٪ من صادرات الدول النامية قبل مفاوضات أوروغواي لم تتعد نسبة هذه البنود ٢٠٪ بالنسبة للمنسوجات والملابس المصدرة من الدول النامية - وبينما تعرض الدول المتقدمة مضاعفة عدد البنوك المعفاة من الجمارك إلى ٤٥٪ من صادرات الدول النامية فإن عدد البنود في مجموعة المنسوجات لن تزيد عن ٢٪ .

ومع انخفاض معدل التعريفات في المتوسط غطى صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزة من حوالي ١٥.٥٪ إلى ١١.٥٪ في الدول المتقدمة - إلا أنها ستدفع في المتوسط تقريبا ضعف معدل الضريبة على السلع الصناعية في تلك الأسواق الذي

يصل إلى ٥.٦٪ كما أسلفنا .

ومع ذلك لا يجب أن تقلل من شأن الميزة الكبيرة التي حصلت عليها الدول النامية بإزالة القيود الكمية أمام وارداتها في الدول المتقدمة والذي سيسمح لها بتحقيق قفزة نوعية في حجم صادراتها .

أما بالنسبة لمصر فإن للتنبؤ بتأثير اتفاقية الجات على صادراتها الصناعية وبالذات من المنسوجات والملابس الجاهزة يخضع لحسابات معقدة وعموما فإن العيب الأكبر سيمثل في زيادة كفاءة وجودة الصناعة المصرية وزيادة الجهود الترويجية والتسويقية في عالم سريع التغير - وكانت هذه الضغوط قائمة من قبل ولو بصورة أخف وبالتالي فإن الجات وإن أضافت ميزة تخفيض القيود أمام بعض الصادرات المصرية فإنها زادت في نفس الوقت من مصادر المنافسة المحتملة بإزالة نفس القيود أمام دول أكثر كفاءة في التصدير مثل دول الجنوب وجنوب شرق آسيا .

ومن ناحية أخرى فإن الضغوط تتزايد على مصر في إطار مفاوضات الجات وكذلك ضمن شروط برنامج الإصلاح الاقتصادي للسماح بتحرير استيراد الملابس والمنسوجات من الخارج وعدم وضع قيود كمية أمامها (كما هو الحال الآن) وتخفيض الرسوم الجمركية على هذه الواردات .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٤

3 شركات اتصال في انتظار موافقة الكونجرس الأمريكي على الجات

□ واشنطن - أ. ب. - داوجونز:

مع اقتراب تصويت الكونجرس الأمريكي على اتفاقية التجارة العالمية المعروفة اختصاراً بالجات هذا الأسبوع تستعد ثلاث من كبرى شركات الاتصال في الولايات المتحدة للحصول على تخفيض في أسعار تراخيص التليفونات المحمولة الجديدة في حالة موافقة الكونجرس. وكان البيت الأبيض قد توصل إلى اتفاق مع «بوب دول» زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ لمساندة اقتراح التوقيع على الجات إلا أن الطرفين لم يستبعدا تأجيل الكونجرس البت في هذه المسألة للعام القادم. ويذكر أن التصويت على اتفاقية الجات قد تأجل في شهر أكتوبر الماضي لعدة أسباب منها الخلاف على نسبة الخصم الذي ستحصل عليه الشركات الأمريكية عن رسوم تراخيص تقديم الجيل الجديد من التليفونات المتنقلة. والشركات الأمريكية الثلاث هي «أمريكان برسونال» وهي شركة تابعة لمؤسسة «واشنطن بوست» و«كوكس إنتربرايز» بأتلانتا وأخيراً «أومني بوينت» وهي شركة خاصة بولاية كولورادو لإنتاج التكنولوجيا اللاسلكية وستكون الشركات الثلاث أول المؤسسات التي ستحصل على التراخيص الجديدة من لجنة الاتصالات الفيدرالية في الشهر القادم في إطار برنامج لتجميع التقدم التكنولوجي.



المصدر : الهيئات النديية

التاريخ : ٢٠٠٩ نوفمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلينتون يحض الكونغرس مجدداً على الموافقة على اتفاقية غات

يتلور اليوم.

وتوقع الممثل التجاري الاميركي
ميكي كانتور مساء اول من امس
الاثنين في مقابلة اجرتها معه شبكة
«سي. إن. إن» الاميركية للتلفزيون
موافقة مؤكدة من قبل الكونغرس
بمجلسيه على الاتفاقية التجارية.
إلا أنه حذر مجدداً من أن رفض
الكونغرس لهذه الاتفاقية التي تهدف
إلى إطلاق حرية التبادل التجاري
العالمي سيكون «مأساة» بالنسبة
للولايات المتحدة التي يمكن أن تخسر
الكثير باعتبارها أكبر قوة تجارية في
العالم. وأكد أن «منظمة التجارة
الدولية» التي ستنبثق عن هذه
الاتفاقية والتي ستتولى تسوية
النزاعات التجارية لا تمثل أي خطر
للسيادة الاميركية عكس ما يؤكد
المعارضون للاتفاقية.
وفي الوقت الذي كان تصديق
مجلس النواب على الاتفاقية يبدو
مضموناً، فإن هذه الموافقة ليس
مؤكد في مجلس الشيوخ حيث أن
غالبية ٦٠ في المئة من الاصوات
ضرورية على رغم أن معظم المحللين
والمرقبين يتوقعون نتيجة ايجابية
للتصويت.

■ واشنطن - (ب. أ. ف. ب. رويتر)
- قبل ساعات من التصويت الذي كان
متوقعاً امس في مجلس النواب
الاميركي على اتفاقية «غات» قال
الرئيس الاميركي بيل كلينتون إن
الكونغرس بمجلسيه يجب أن يوافق
الآن على الاتفاقية، رافضاً التأجيل
حتى السنة المقبلة مؤكداً أن رفض
«غات» سيكون ضربة كبيرة لزعامة
الولايات المتحدة. وتوقع عدد من كبار
النواب الديموقراطيين صباح امس
أن يقر مجلس النواب اتفاقية «غات»
لتحرير التجارة العالمية التي توصل
اليها ممثلو ١٢٤ دولة نهاية العام
الماضي في جنيف. ويُنْتَظَر أن يجري
التصويت في مجلس الشيوخ
الخميس.
وقبل التصويت أعلن الرؤساء
الاميركيون السابقون جيرالد فورد
وجيمي كارتر وجورج بوش تأييدهم
لحملة كلينتون لقرار اتفاقية «غات»
الجديدة في الكونغرس.
وفي رسالة إلى كلينتون نشرها
البيت الأبيض قال الرؤساء الثلاثة
السابقون إن الاتفاقية «جسر بين عالم
ما بعد الحرب قبل نصف قرن مضى
إلى عالم ما بعد الحرب الباردة الذي



المصدر : الحياة النجدية

التاريخ : ١ جمادى الأولى ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشيوخ الاميركي يناقش 'غات'

● واشنطن - رويتر - بدأ مجلس الشيوخ الاميركي مناقشة اتفاقية «غات» الرامية الى تحرير التجارة العالمية وسط مزاييد الآمال بإقرارها عقب التأييد الساحق الذي حظيت به في مجلس النواب. ومن المقرر أن يناقش مجلس الشيوخ الاتفاقية على مدى ٢٠ ساعة قبل أن يجري تصويتاً عليها الخميس. وإشاد الرئيس بيل كلينتون بموافقة مجلس النواب على اتفاقية «غات» وحض مجلس الشيوخ على تأييدها.

في نصر كبير لكينتون: مجلس النواب الأمريكي يصدق على اتفاقية «الجات» بأغلبية ساحقة

واشنطن - وكالات الأنباء - بعد أربع ساعات من المناقشات الحامية صدق مجلس النواب الأمريكي على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية - الجات - بأغلبية ساحقة في الوقت الذي تخيم فيه الشكوك حول التصديق النهائي على الاتفاقية في مجلس الشيوخ اليوم بسبب عدم استكمال موافقة السيناتورين اللذين لطرح الاتفاقية للتصديق ويعد تصديق مجلس النواب بهذه النسبة المضافة التي بلغت ٢٨٨ صوتاً مقابل اعتراض ١٤٦ نصراً كبيراً للرئيس الأمريكي بيل كلينتون الذي وضع الجات على قمة أولوياته التشريعية فيما اعتبر أول اختبار حاسم لقدرة الرئيس على العمل مع الجمهوريين الذين سيشكلون على مجلس النواب في يناير القادم لأول

مرة من عام ١٩٥٤. وأعلن كلينتون أن مجلس النواب صوّت لصالح المعاملات الأمريكية والزارعين واسرهم مشيراً إلى أن الجات ستؤدي إلى استحداث مئات الآلاف من الوظائف الجديدة الأمريكية وحث كلينتون مجلس الشيوخ على تبني الاتفاقية بنفس القوة التي حظيت بها في مجلس النواب. وأخرب مؤيدو الاتفاقية التي تضم ١٢٢ دولة عن ثقتهم في جميع الخمسين صوتاً اللازمة للتصديق على الجات في مجلس الشيوخ البالغ عدد أعضائه ١٠٠ عضو



كلينتون

غير أن العقبة الرئيسية تمثل في موافقة ٦٠ صوتاً على طرح الاتفاقية أصلاً للتصديق. وأشار ميكي كاتندر ممثل التجار الأمريكي إلى أن التأييد الكبير للاتفاقية في مجلس النواب سيساعد على إقرارها في مجلس الشيوخ الذي تستغرق مناقشته للاتفاقية ٢٠ ساعة. وسوف تخفض الجات، التعريفات الجمركية في العالم بنسبة ٢٨ في المائة وتزسي المزيد من قواعد التجارة العالمية في مجالات جديدة كالزراعة والخدمات فضلاً عن تشكيل منظمة التجارة العالمية التي تتركز الجات، ويحول لها حسم النزاعات التجارية.

ويؤكد مؤيدو الاتفاقية التي يصل حجمها إلى ٢٠ ألف صفحة واستغرق التفاوض حولها سبع سنوات أنها ستحدث أكبر خفض ضريبي في التاريخ مما يعني انخفاض أسعار المستهلكين الأمريكيين في مجالات عديدة فضلاً عن تشجيع الشركات والمزارعين الأمريكيين بمنحهم فرصة العمل على المنافسة في الخارج من خلال خفض الضرائب التجارية. في الوقت نفسه يصر معارضو الاتفاقية على أن خفض العوائق التجارية سوف يعني منافسة خارجية أكبر للمصانع الأمريكية بسبب ضعف أجور العمال الأجانب كما أشاروا إلى أن منظمة التجارة العالمية الجديدة ستدخل تدخلا غير مسبوق في السيادة الأمريكية.



المصدر : المصالح السليمة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠١ ديسمبر ١٩٩٤

باختصار



صناعتنا الوليدة ومشاكل الجات

من الواضح ان اسواق العالم ستكون بلا حدود بعد تطبيق اتفاقية الجات مع بداية العام المقبل خاصة بعد رفع القيود على حرية التبادل التجاري وتوسيع نطاق المبادلات. وخلال السنوات العشر الماضية شهدت الساحة الخليجية الأوروبية حوارات ومناقشات اتسمت في بعض الاوقات بالسخونة بشأن الضريبة التي قررت أوروبا فرضها على البتروكيماويات المصدرة إليها تحت بند حماية البيئة.. والتي كانت قد عقدت العزم على ان تزيد الرسوم الجمركية عليها بنسبة 10 دولارات لكل برميل. والواضح ان اتفاقية الجات ستحرر الصناعات البتروكيماوية الخليجية من المشاكل خاصة

ان اجمالي الانتاج الحالي يصل إلى أكثر من 9.25 مليون طن متري، وستضاعف هذه النسبة خلال السنوات القليلة القادمة كما ان ما يصدر من هذه المنتجات لاسواق أوروبا يبلغ 28.5٪ من اجمالي الانتاج. لكن التخوف الآن يكمن كما ترى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية من لجوء بعض الدول المستوردة إلى وضع قيود غير جمركية للحد من وارداتها بهدف حماية صناعاتها القائمة. نقول اذا حدث ذلك فإن المعاملة بالمثل هي التي يجب ان تسود خاصة انه لدى الدول الخليجية العديد من الصناعات الوليدة التي ستعرض هي الاخرى إلى المنافسة الأجنبية بعد فتح الابواب على مصراعها.

علي عمر



المصدر : الحياة الفلسطينية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٤

نواب أمريكا

وافقوا على «الجات»

□ واشنطن - رويترز:

وافق مجلس النواب
الأمريكي على اتفاقية الجات
التجارية الجديدة ممهدا
الطريق أمام مجلس الشيوخ
ليقرع عليها في وقت لاحق.
وتأتي موافقة مجلس
النواب بأغلبية 228 صوتا
مقابل 146 صوتا. ■



المصدر : ١١ راقم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٤

مجلس الشيوخ الامريكي
يوافق على اتفاقية اجات
واشنطن :- وكالات الانباء
وافق مجلس الشيوخ الامريكي
الليلة الماضية على اتفاقية اجات
لتحرير التجارة العالمية فيما يعد
نصراً سياسياً كبيراً للرئيس بيل
كلينتون وقد جاءت موافقة مجلس
الشيوخ بعد يومين فقط من موافقة
مجلس النواب الامر الذي يمهّد
الطريق امام كليفتون للتوقيع على
الاتفاقية لتصبح قانوناً.



المصدر: المجلات الفلسطينية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢ ديسمبر ١٩٩٤

مجلس الشيوخ الأمريكي يقر اتفاقية غات
وكليمنتون يعتبر النتيجة نصراً لأميركا

بعد اقرارها في مجلس النواب الثلاثاء الماضي



المصدر : الهيئة الصحفية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٤

□ واشنطن -

من بتسي لاون المعلوف:

■ وافق مجلس الشيوخ الأميركي مساء الخميس بغالبية لا يستهان بها، على الاتفاقية التجارية التي توصلت اليها محادثات «غات» العام الماضي وذلك بعد مناقشات حامية أدت إلى انهزام المعارضة للاتفاق في المجلس.

وسارع الرئيس بيل كلينتون للترحيب بهذه النتيجة قائلاً أنها «نصر» لأميركا ستؤدي إلى خلق وظائف جديدة.

وبهذه الموافقة تكون الولايات المتحدة اتخذت الخطوة النهائية في موافقتها الرسمية على ما انتهت إليه جولة اوروغواي من محادثات «غات» (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة).

وكان عدد الذين وافقوا على الاتفاقية في مجلس الشيوخ ٧٦ عضواً فيما عارضها ٢٤ عضواً. ويذكر أن مجلس النواب الأميركي كان وافق الثلاثاء الماضي على هذه الاتفاقية بغالبية ٢٨٨ صوتاً، فيما عارضها ١٤٦.

وبات من المنتظر الآن أن تصادق على هذه الاتفاقية الدولية لتحرير التجارة دول أخرى وقعت عليها مبدئياً، مما يزيد فرص وضعها موضع التنفيذ ابتداء من ١ كانون الثاني (يناير) المقبل.

وبذلك يكون ما يزيد على ١٢٠ دولة قد وافقت على اتفاق استغرق التوصل إليه ٧ أعوام، لكن لو لم يقر مجلس الشيوخ الحالي لاتفاقية «غات» لكانت تعثرت نتائج جولة اوروغواي أو ربما قضت نجبتها في الكونغرس الأميركي الجديد السنة المقبلة.

بالنسبة إلى إدارة الرئيس بيل كلينتون التي بذلت جهوداً جبارة للحصول على مصادقة الكونغرس فإن هذه النتيجة تعتبر «نصراً» ترحب به الإدارة وتحتاج إليه بعد الصدمة التي تعرضت لها في الانتخابات التي جرت في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وخسر فيها الديموقراطيون الغالبية التي كانوا يتمتعون بها في مجلسي الكونغرس (مجلس الشيوخ ومجلس النواب). وهي النتائج التي خشي المسؤولون في الإدارة أن تؤدي إلى عدم موافقة الكونغرس على اتفاقية جولة اوروغواي، مما كان أضر بمكانة الرئيس الأميركي في العالم.

وقال كلينتون بعد موافقة

الكونغرس على الاتفاقية «إن هذه الموافقة تدل مرة أخرى على أن بلادنا تسير في الاتجاه الصحيح وتمتد يدها إلى العالم وتحافظ على مصالح شعبنا العليا».

وأضاف الرئيس الأميركي أنه يأمل أن تكون مصادقة الولايات المتحدة على الاتفاقية أول مثال على التعاون بين الحزبين الديموقراطي والجمهوري في الشؤون والمسائل المهمة.

ويذكر أن احتمال موافقة الكونغرس على اتفاقية جولة اوروغواي من محادثات «غات» كان ضعيفاً منتصف الشهر الماضي لأن التعاون بين الحزبين الرئيسيين في دعم الاتفاق بدا وكأنه لن يحصل بسبب القلق ازاء أمرين: أولهما أن منظمة التجارة الدولية، التي تنص على إنشاءها اتفاقية جولة اوروغواي ستقتصر من سيادة الولايات المتحدة، وأنها ثانياً، ستكلف الحكومة الأميركية الفيدرالية، بما ستفعله أو تطلب تنفيذه نحو ٢١ بليون دولار من الرسوم والتعريفات التي ستلغى، وهو مبلغ غير مقبول بالنسبة إلى المشرعين الأميركيين.

وتمكن إدارة الرئيس كلينتون الأسبوع الماضي من التغلب على هذين الهممين وتبديلهما عن طريق تقديم تنازلات لسناتور جمهوري واسع النفوذ يمثل ولاية كنساس هو روبيرت دوله المرشح ليكون زعيم الغالبية الجمهورية الجديدة في مجلس الشيوخ.

وقدمت الإدارة تنازلات أخرى الخميس أدت إلى اتفاق الحزبين على صرف الخطر عن شروط تغطية ما ستخسره الموازنة من عائدات، مما ساهم في موافقة مجلس الشيوخ على الاتفاقية.

ويذكر أن اتفاقية «غات» الأخيرة تخفض للتعريفات الجمركية في العالم كله ٢٨ في المئة وتضيف بين ٦٠ و ١٢٠ بليون دولار سنوياً إلى

الاقتصاد الأميركي.

ويقول مؤيدو الاتفاقية في أميركا إن من شأنها أن تضيق إلى الاقتصاد الأميركي نحو ١,٤ مليون وظيفة جديدة، لأنها تستطيع أن تساهم في تغلغل الشركات الأميركية في الأسواق الأجنبية خصوصاً التي تنمو بسرعة مثل البرازيل وتايلاند وماليزيا واندونيسيا.

ومن شأن الاتفاقية أيضاً، على حد قول المؤيدين أن تزيد قسيمة الصادرات الزراعية الأميركية بمقدار يصل إلى ٨,٥ بليون دولار سنوياً ولن تضع حداً لخسارة بلايين الدولارات سنوياً بسبب مخالفة القوانين الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة ببرامج الكمبيوتر واللام الفيديو.

ويبتظر أن تعزز الحماية الممنوحة لأصحاب الحقوق الفكرية الصادرات الأميركية من أجهزة الكمبيوتر، ومنتجات التكنولوجيا المتقدمة الأخرى.

وللمرة الأولى في التاريخ ستفتح هذه الاتفاقية التجارية الدولية الرئيسية الباب للراغبين في دخول قطاع الخدمات في الدول الأجنبية.

ويبتظر أن يعزز هذا كله نمواً أميركياً في مجالات تتمتع فيها الولايات المتحدة بقوة كبيرة كالإعلان والمشورة القانونية والمحاسبة والسياحة وخدمات الكمبيوتر والهندسة.

ومن المفترض أيضاً أن تمنح الاتفاقية الجديدة المستهلكين في العالم كله أكبر إعفاء ضريبي شهده التاريخ حتى الآن عن طريق خفض التعريفات الجمركية في العالم كله بمقدار ٧٥٠ بليون دولار.

وسخر مؤيدي الاتفاق الأميركيون من الحجة القائلة بأن الولايات المتحدة ستخسر من سيادتها لحساب منظمة التجارة الدولية.

وأشاروا إلى أن الولايات المتحدة ستتمكن من استخدام آلية تسوية



المصدر : الهيئة الفلسطينية

التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخلاصات في هذه المنظمة لفتح الاسواق الاجنبية.

وقال روبرت ماتسوي النائب الديموقراطي الذي يمثل ولاية كاليفورنيا، في المناقشات التي دارت في مجلس النواب الاميركي في شأن الاتفاقية «ان الاتفاقية في صالح الولايات المتحدة وليس في صالح الدول غير النامية مثل الهند وباكستان واندونيسيا التي ستحاول اغلاق اسواقها بواسطة حواجز لا علاقة لها بالتعرفات الجمركية».

واضاف ماتسوي ان الصناعة الاميركية ذات الانتاجية الكبيرة، بحاجة ماسة الى الاسواق الخارجية لا سيما التي تنمو بسرعة في اسيا واميركا اللاتينية. ويشار الى ان الحوار في شأن اتفاقية «غات» في الولايات المتحدة اتسم بالحرارة نفسها التي سبقت موافقة الكونغرس على استخدام القوات الاميركية ضد العراق في حرب الخليج، والحوار الذي سبق الموافقة على اتفاقية التجارة الحرة الخاصة بشمال اميركا (نافتا)، وبالنسبة للمؤيدين فإن الاتفاقية تعني وظائف جديدة وتعزز تنافسية الولايات المتحدة في اقتصادات تزداد دولية وتميز الشركات الاميركية.

وقالوا ان التصويت ضدها يعني العودة الى مبدأ الحماية الذي كان وراء اصدار قانون «سموت هولي» الذي تعزى اليه بداية الركود الاقتصادي العميق الذي اصاب العالم في الثلاثينات.

لكن ادارة كلينتون والمجموعات التي تمثل الشركات والمزارعين الاميركيين، والتي ضغطت كثيراً في الاسابيع القليلة الماضية وروجت للاتفاقية، لم تقنع المعارضين بالعودة عن رأيهم القائل بان الاتفاقية لن تكون اقل من كارثة بالنسبة للولايات المتحدة.

رالف نادر

اذ تبين انه بالنسبة لاشخاص مثل المحامي اللبناني الاصل رالف نادر الذي يدافع عن مصلحة المستهلكين ومثل المدافعين عن البيئة، والسياسيين المحافظين مثل بات بوكانانا وروس بيرو، فإن الاتفاقية تعتبر تهديداً لمستوى المعيشة في الولايات المتحدة. وبالنسبة لهؤلاء ايضاً فإن منظمة التجارة الدولية ستنتقص من سيادة الولايات المتحدة وتهدد المستهلك الاميركي، كما ستلحق ضرراً بالغاً بقوانين العمل وقوانين حماية البيئة. وستفيد الاتفاقية، في المقام الأول، الشركات المتعددة الجنسية. وفي اعتقاد المعارضين ايضاً ان الاتفاقية ستقلل عدد الوظائف في الولايات المتحدة وستخفض الاجور.

ويقول المعارضون ان اتفاقيات «غات» السبعة السابقة، التي عقدت على مدى ٥٠ عاماً تقريباً، أدت الى رفع اسعار المواد الاستهلاكية وتراجع الاجور بالقيمة الحقيقية، والى عدم ارتفاع القوة الشرائية الخاصة لدى الاسر العاملة.

وقال النائب مارسي بكتور، الذي ساهم في تزعم النقاش ضد اتفاقية «غات» في مجلس النواب، «ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين تراجع مستويات المعيشة في الولايات المتحدة وبين العجز التجاري الكبير الذي نحققه».

ويقول معارضو الاتفاقية ايضاً ان المستوردات الاميركية تزايدت كثيراً بعد اتفاقيات «غات» السابقة، في حين تزايدت الصادرات على نحو يقل عن تزايد المستوردات بعد هذه الاتفاقيات.

ومنذ جولة طوكيو من محادثات «غات» قبل ١٥ عاماً، استوردت الولايات المتحدة ما قيمته ١,٤ تريليون دولار، اي اكثر مما صدرت، مما ساهم في جعلها أكبر دولة مدينة في العالم حالياً. وخسرت الولايات المتحدة ايضاً نحو مليون وظيفة صناعية منذ عام ١٩٨٦.

وتدعم وجهة نظر المعارضين دراسة قام بها الكونغرس وتشير الى ان اتفاقية التجارة الحرة الخاصة بشمال اميركا قد أدت الى فقدان عشرة الاف وظيفة اميركية لحساب المكسيك.

لكن الادارة الاميركية تقول ان هذه الاتفاقية بالذات ساهمت بخلق ١٠٠ الف وظيفة جديدة في الولايات المتحدة.



المصدر : ١٩٩٤

التاريخ : ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمريكا واليابان تقران اتفاقية التجارة العالمية

واشنطن - طوكيو - وكالات الأنباء - بعد خمس ساعات من موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي بشكل نهائي على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية - الجات - بأغلبية ساحقة صديق مجلس النواب الياباني على الاتفاقية نفسها بأغلبية كبيرة وأحالها إلى مجلس الشيوخ الذي ينتظر أن يصدق عليها بسهولة.

ويتصديق أمريكا واليابان وبول الاتحاد الأوروبي على الاتفاقية سيكون في حكم المؤكد إنشاء منظمة التجارة العالمية التي ستحل محل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية وتكون لها صلاحيات في المنازعات التجارية بين دول العالم بدءاً من أول يناير القادم كما هو مقرراً. وأعلن بيتر سارلات مدير عام الجات أن موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي على الاتفاقية تؤكد من جديد أن الولايات المتحدة على استعداد لمواصلة زعامتها للتعاون الاقتصادي الدولي مؤكداً ثقته الكبيرة في انطلاق منظمة التجارة العالمية في موعدها المقرر.



المصدر :**الأهرام..الاسرائيلي**.....

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ :**٢ ديسمبر ١٩٩٤**.....

مع انطلاق الجولة الأولى للجات **هل تنجح مصر في سباق التجارة الحرة؟!**

القيود غير الجمركية، وتخفيض الرسوم الجمركية وتبسيطها، وهذا يستلزم سرعة تحرك الجانب المصري لتحقيق إنطلاقة في ذلك القطاع واستغلال الفترة الزمنية التي تتيحها الإتفاقية في تصحيح هيكل الصناعة المصرية خاصة صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة التي تتميز بكثافة الأيدي العاملة، والتكنولوجيا البسيطة. وأشار تقرير للخبراء العرب عن آثار إتفاقية الجات على الإقتصاديات العربية إلى أن الصناعات الغذائية سوف تكون قطاعاً فعالاً للجانب العربي نظراً لتخفيض الدعم المقدم للمنتجات الزراعية في الدول الصناعية وتخفيض التعريفات الجمركية على صادرات الاسماك ومنتجاتها من الدول النامية بنسبة ٢٢٪. كما أن صناعة البتروكيماويات يمكن أن تكون فرصة جيدة للشركات العربية للنفوذ إلى الأسواق الدولية اعتماداً على الميزة النسبية المتوافرة للجانب العربي في تلك الصناعة.

وأظهر التقرير أن قطاع الزراعة مازال هو القطاع الحائر نظراً لإحتمالات إرتفاع أسعار الحاصلات الزراعية وبالتالي إرتفاع تكلفة استيرادها بالنسبة للدول العربية ومنها مصر ما لم يتم تنشيط عمليات البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة لتخفيض تكلفة الإنتاج، وتحقيق الإكتفاء الذاتي من تلك الحاصلات. وأوصى التقرير بضرورة تحويل التجارة البينية بين الدول العربية، والتوسع في إقامة المشروعات المشتركة، والعمل على إنشاء وحدة متخصصة في كل دولة عربية لمتابعة آثار الجات وتصحيح الأوضاع الخاطئة دون إنتظار حتى لا يصبح العالم العربي ضحية الجولة الأولى في سباق التجارة العالمي.

أحمد مختار



حسن الشافعي

يشهد الشهر القادم إكتمال منظومة العلاقات الإقتصادية الدولية ببدء تطبيق إتفاقية الجات باعتبارها الضلع الثالث لتلك المنظومة. - وليصبح النظام الإقتصادي العالمي رهيناً بخطط كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي سيؤتي مجال التنمية والإستثمار، وصندوق النقد الدولي والذي سيتولى المجال المالي والنقدي، أما منظمة التجارة العالمية فسوف تخط سياسات التجارة الدولية.

ولاشك أن الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات نالت من البحث والنقاش ما جعلها حديث كل الناس إلا أن الحيرة مازالت هي السمة الغالبة للتوجه المصري خاصة أن الاختيار صعب بلا شك وسرعة التحرك أمر مطلوب كي لا نصبح في قائمة الخاسرين في سباق النجوم الذي سينطلق مع بداية العام القادم.

وبالأمس عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين اجتماعاً مطولاً أكد خلاله مستر روبرت مارفين ممثل الجات في مصر أن الإستفادة من الجات لن تتحقق إلا بالتفاعل معها من منطلق القطاعات

الإقتصادية المختلفة، وأن يتم العمل على تنظيم الاستفادة من القطاعات ذات التوجه الإيجابي في الإقتصاد المصري، وتقليل الآثار السلبية في القطاعات الأخرى، خاصة أنه سيتم إنشاء إدارات تابعة للجات في عدد من دول العالم من بينها مصر لتقوم تلك الإدارة ببحث أية شكاوى خاصة بالإغراق وغيره والعمل على ضمان عدم تهديد الصناعات الناشئة بالدول النامية مع ملاحظة أن عمل تلك اللجان سيكون بعيداً عن سلطة حكومات الدول المختلفة. ويوضح المهندس حسن الشافعي رئيس لجنة الجمارك بالغرفة المصرية - الأمريكية أن الإتفاقية تتيح توسيع الأسواق بالنسبة للسلع الصناعية من خلال إزالة



المصدر : الحياة اللبنانية

التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس النواب الياباني يقر اتفاقية غات

المتصلة بذلك. وستحال الاتفاقية الآن على مجلس الشيوخ. ولم يعترض على الاتفاقية سوى ١٥ عضواً من الحزب الشيوعي في مجلس النواب المؤلف من ١١١ عضواً. ويجيز الدستور الياباني القرار أي اتفاقية يوافق عليها مجلس النواب في غضون ٢٠ يوماً سواء توصل مجلس الشيوخ إلى قرار أم لا. وتزامن تصويت مجلس النواب الياباني مع موافقة الكونغرس الأميركي على اتفاقية «غات».

■ طوكيو - رويتر - وافقت اليابان على الاتفاقية الجديدة للتجارة العالمية أمس الجمعة منبهة حظراً استمر فترة طويلة على السماح لواردات الرز الاجنبية بالدخول الى اسواقها بسبب اعتراض المزارعين المحليين. وأقر مجلس النواب الياباني بغالبية ساحقة اتفاقية جولة أوروغواي من محادثات «غات» (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) ووافق على مجموعة من مشاريع القوانين



المصدر : وطني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٩٤

مجلس الشيوخ الأمريكي يوافق على اتفاقية الجات

واخيرا وافق مجلس الشيوخ
الامريكي على اتفاقية الجات لتحرير
التجارة العالمية فيما يعد نصرا
اساسيا كبيراً للرئيس بيل
كلينتون .

وقد جاءت موافقة مجلس
الشيوخ بعد يومين فقط من موافقة
مجلس النواب . الامر الذي يهد
الطريق امام كلينتون للتوقيع على
الاتفاقية لتصبح قانونا .



المصدر : الخراسان

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ع ديسمبر ١٩٩٤

الجات توافق على

قبول السودان كمراقب

وافقت منظمة التجارة والتعرفة الجمركية «الجات» على قبول السودان كمراقب والمشاركة في حضور اجتماعات المنظمة الدولية للتجارة الى حين اكتمال العضوية.

وسيقوم السودان بأكمل الاجراءات للانضمام وسيقدم مذكرة شاملة عن الوضع الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في السودان بالتركيز على مجال التجارة الخارجية. وسيتم عرض المذكرة على ممثل الدول الاعضاء بالمنظمة، وعلى ذلك تكوين لجنة من الدول التي لها رغبة في التعامل مع السودان. ثم فتح الباب عقب ذلك للتساؤل حول عضوية السودان الذي سيتم بعد ذلك فترة ستة اشهر للرد على هذه التساؤلات.

بعد ذلك سيبدأ بحث امكانيات التعاون في مجال تخفيض التعريفات الجمركية ومجالات الدعم المقدمة للسلع والخدمات المختلفة.

ويلى ذلك وضع بروتوكول يحدد اوجه التعاون مع السودان وينظم العلاقات مع الدول الاخرى، ويرفع بعد ذلك للمنظمة للبت النهائي في موضوع العضوية.



دول مجلس التعاون مدعوة لزيادة التنسيق لمواجهة الآثار المترتبة على تطبيق «غات»

□ أبو ظبي -
من شفيق الأسدي

■ دعا رحمة محمد المسعود رئيس مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة في أبو ظبي دول مجلس التعاون الخليجي الى زيادة التنسيق والتعاون في ما بينها لمواجهة الآثار المترتبة على تطبيق اتفاقية «غات» مطلع سنة ١٩٩٥.

وقال في افتتاح ندوة «آثار اتفاقية غات على اقتصادات الدول النامية» بتشكيل عام ودول مجلس التعاون ودولة الامارات بشكل خاص، التي عقدت الاحد في أبو ظبي ان دول مجلس التعاون على رغم ما وصلت اليه من معدلات نمو عالية استغلت فيها عوائد النفطية في تنمية قطاعاتها الاقتصادية المختلفة الا انها لا تزال امام خطط طموحة تؤكد ضرورة التركيز خلال هذه المرحلة على التنسيق والتعاون بين دول المجلس لمواجهة تأثير اتفاقية «غات» على الهيكلية الاقتصادية لدول المجلس وبينها دولة الامارات.

واكد محمد سليم المدير السابق لـ «غات» ان انضمام دول مجلس التعاون للاتفاقية لن يفرض عليها اعباء جديدة، مشيراً الى ان لدى دول المجلس اقتصاداً مفتوحاً وهي تفرض ضريبة جمركية ضئيلة ولا تضع أي قيود على الواردات ولا تدعم الصادرات الامر الذي يجعلها من الاعضاء «المثاليين» في «غات».

واكد في ورقة عمل قدمها الى الندوة عن آثار اتفاقية «غات» على دول مجلس التعاون ان «غات» ستوفر فوائد مهمة وكثيرة لدول مجلس التعاون أهمها التنازل الى الأسواق العالمية من دون تمييز، وذلك نتيجة خفض التعرفة الجمركية وإزالة المعوقات الأخرى من وجه للتجارة العالمية.

ونكر الدكتور احمد اصفهاني استاذ الاقتصاد في جامعة لايفرن في الولايات المتحدة في ورقة قدمها للندوة ان الاتفاقية ستحقق الكثير من الفوائد للدول الاعضاء وعلى دول الخليج ان تخوض غمار المنافسة ولا تنسحب منها.

واشار الى ان «غات» ستؤدي الى تحرير التجارة العالمية وتحسين النوعية والكفاءة للمنتجات إضافة

الى رفع الدعم عن بعض السلع والمنتجات في اميركا الشمالية وأوروبا مما سيؤدي الى زيادة حدة المنافسة في التجارة الدولية.

وقال الدكتور طه السبع، استاذ الاقتصاد في «بوليتكنيك» ولاية كاليفورنيا في ورقة عن اثر «غات» في اقتصادات الدول النامية ان تحرير

التجارة سيؤدي الى انخفاض في الاسعار وزيادة الطلب والدخل، وأشار الى ان حجم التجارة الدولية سيرتفع خلال السنوات العشر القادمة بمقدار ٢٨٠ بليون دولار وخلال ٢٠ عاماً بنحو ٧٧٠ بليون دولار بالاسعار الجارية.

واكدت وزارة الزراعة والثروة السمكية في دولة الامارات في ورقة قدمتها للندوة ضرورة مواجهة الآثار السلبية لاتفاقية «غات» على المستويات المحلية والخليجية والعربية.

وأوصت في هذا الصدد بضرورة تحقيق أقصى درجة من التنسيق بين دول مجلس التعاون والدول العربية في مجال دراسات ومسح الموارد الاقتصادية وتنظيم استغلالها ووضع البرامج لحماية الموارد الطبيعية، والاستغلال الأمثل للنتائج النباتية والحيوانية والسمكية في تلبية حاجات الدول العربية وذلك بتوفير المزيد من الاستثمارات في المجالات الزراعية عموماً مع ضرورة العمل لرفع الانتاجية في الدول العربية. كما أوصت بضرورة تطوير الهياكل التسويقية العربية والتوسع في التصنيع الزراعي على المستويين القطري والعربي، والحد من الفاقد والتلف وترشيد الاستهلاك المفرط للسلع الغذائية المستوردة.

ودعت الى تنشيط الاعمال الإيجابية للاتفاقية الاقتصادية الموحدة في دول مجلس التعاون وضرورة التدخل الحكومي التنسيجي لحماية الانتاج الوطني في المنافسة للسلع الأجنبية مع أهمية تنسيق سياسات التجارة الخارجية بين الاقطار العربية.

واكدت ضرورة قيام الدول النامية في التعامل مع الآثار السلبية للاتفاقية ومعالجتها بتنظيم اقتصادياتها وما يتلاءم ومتطلبات المهلة الجديدة للاقتصاد العالمي بشكل فوري وذلك رغم ان الاتفاقية منحت

الدول النامية فترة عشر سنوات لتعيد تنظيم هياكلها الاقتصادية.

وأشارت الى ان زيادة الانتاج الزراعي وتحسين نوعية منتجاته البنائية والحيوانية والسمكية مع تخفيض تكاليف انتاجها تحقيقاً للكفاءة الاقتصادية ولبدء الميزة التنسية مع التخصص الامثل للموارد سيتيح للمنتجات الزراعية العربية، او الخليجية، فرصاً أكبر للتسويق او تحقيق فائض تصديري وذلك باقامة مشاريع وأنشطة متكاملة تخدم التجارة الزراعية العربية.

وأشارت الوزارة في ورقتها الى ان معدل النمو في القطاع الزراعي في دول مجلس التعاون حقق في الفترة

الآخيرة نمواً بنسبة ٦,٢ في المئة نتيجة الدعم الذي تقدمه الحكومات إضافة الى استخدام التقنيات الحديثة.

كما قدم مصرف الامارات الصناعي ورقة للندوة بعنوان اثر «غات» في القطاع الصناعي في الدولة قال فيها ان الصناعة في دولة الامارات لا بد ان تتأثر مع بدء عمل منظمة التجارة العالمية واشرافها على تطبيق هذه الاتفاقية اعتباراً من الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ مشيراً الى ان التأثير على المدى البعيد لا بد ان يكون ايجابياً وفي صالح الكفاءة الاعظم لتوزيع الموارد الاقتصادية للدولة.

واكد المصرف ضرورة احداث تغييرات مهمة استعداداً لمواجهة آثار «غات» مشيراً في هذا العدد الى دعوة وزير الاقتصاد والتجارة في ندوة «أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية» التي عقدت في معهد الامارات للتدريب المصرفي الشهر الماضي، حيث أعلن ان على المنشآت الصناعية البدء في احتساب التكلفة الحقيقية للطاقة المستخدمة في الانتاج، لأن الدعم المقدم للمنشآت الصناعية في صورة بيع الكيلووات / ساعة من الطاقة الكهربائية باقل من التكلفة الحقيقية سوف يتوقف في القريب العاجل تنقيذاً لأحد أهم بنود الاتفاقية الا وهو وقف الدعم الموجه للصناعات.



المصدر : المصنعة اللبنانية

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقال ان التغيير المطلوب يرتبط بخفض الرسوم الجمركية وسوف يكون له اثر ايجابي في المنتجات الصناعية الاماراتية، ويفتح اسواقاً جديدة لها لم تكن موجودة سابقاً بسبب الرسوم الجمركية، كما وان اسواق الدول المتقدمة (اليابان، الولايات المتحدة، كندا، واوروبا الغربية) سوف تكون اكثر انفتاحاً على السلع المصنعة في الدول النامية والامارات من خلال وقف فرص رسوم جمركية على الواردات الصناعية من هذه الدول، وتتوقع مصادر «غات» ان تستفيد الدول النامية من خفض الرسوم الجمركية في الدول المتقدمة بتصدير سلع اضافية بقيمة سبعة بلايين دولار.

واشار الى ان التغيير سيكون مرتبطاً ايضاً بقطاع النسيج والملابس الجاهزة، اذ حددت اتفاقية «غات» فترة عشر سنوات لانتهاء اتفاقية الالياف المتعددة الموقعة عام ١٩٧٤ وسوف يكون الانهاء تدريجياً على اربع مراحل اعتباراً من ١٩٩٥/١/١ وستقوم كل دولة منضمة الى اتفاقية «غات» بتقديم قائمة تشمل ١٦ في المئة من وارداتها من النسيج والملابس الجاهزة عام ١٩٩٠ لاعلمائها من الرسوم ونظام الحصص وبحلول عام ١٩٩٨، ستضاف ١٧ في المئة اخرى و١٨ في المئة عام ٢٠٠٢.

وفي هذا المجال لا بد لمصرف الامارات، الصناعي، ان يراجع سياساته الاقراضية والرسوم والفوائد، التي يتقاضاها لتكون متوافقة مع الاسعار البائدة والا ربما تعرضت الصناعات الصناعية للامارات لرسوم جمركية يفرضها بعض الدول بحجة مواجهة الدعم المقدم.

كما أكد المصرف في هذا المجال ضرورة توقف الدولة عن العمل بقرارات اعطاء الافضلية للمشتريات الحكومية المحلية للسلع المنتجة محلياً وذلك تطبيقاً لمبدأ عدم التمييز بين المنتجات المحلية والاجنبية وعليه لا بد للمنشآت الصناعية ان تعتمد في منافستها للسلع الاجنبية على خفض كلفة الانتاج وتحسين الجودة والنوعية وهو في المحصلة النهائية عمل ايجابي يعود بالنفع على المستهلك والمنتج معاً، كما انه سوف يؤدي الى توزيع الموارد الاقتصادية بشكل اكثر كفاءة.

واشار الى ان التاثير الاخر لاتفاقية «غات» متعلق بكيفية احتساب القيمة المضافة في دولة الامارات اذ لا بد ان يعاد توزيع الاوزان على عناصر القيمة المضافة بطريقة تكون اكثر

تعبيراً عن الواقع وتتنم عن مصداقية اكبر، وسوف يسهل وجود اسلوب علمي في احتساب القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في تصدير العديد من السلع المصنعة محلياً التي تواجه العراقيل في الوقت الحالي بسبب الاختلاف في كيفية احتساب القيمة المضافة خصوصاً تلك السلع المتجهة الى اسواق المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

كما اشار المصرف الى ان دولة الامارات ستلتزم من خلال مؤسسات وقوانين تم اقرارها حديثاً تطبيق رقابة اكبر لحماية المصنفات وحقوق الملكية الفكرية خصوصاً في ما يتعلق بالهندسة الصناعية وبراءات الاختراع. ويتأتى الاثر الايجابي لهذا الالتزام من خلال نقل التقنية المتقدمة خصوصاً تلك المتعلقة بالمنتجات المهمة اجتماعياً مثل تقنية صناعة الادوية، اذ تدعو الاتفاقية الى تسهيل نقل تلك التقنية الى البلدان النامية نظير التزامها حماية حقوق الملكية. كما، ان هذا الالتزام سوف يقود الى تحسين الجودة والنوعية للمنتجات المصنعة محلياً ويعزز قدرتها التنافسية من خلال الاعتماد على الكثافة الرأسمالية بدلاً من الكثافة العالية لتغطية النقص في القوى العاملة.



المصدر : الاقتصاد

٥ ديسمبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد حوالي ثمانى سنوات من المفاوضات الشاقة التى عرفت بجولة اورجواى وقع مندوبوا ١٢٤ دولة من دول العالم (منها ٩ دول عربية) فى مراكش بالمغرب ، الجولة الاخيرة من المفاوضات فى شهر ابريل ١٩٩٤ م ، وذلك بعد ان توصل زعماء الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية واليابان الى تسوية الخلافات القائمة بينهم بشأن الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة المعروفة باسم « الجات » وخاصة فيما يعرف بسياسة الاغراق وخفض الحواجز التجارية . وجاءت صعوبة الاتفاقية من واقع كونها تعيد صياغة وتشكيل اطار التجارة الدولية خلال العقود المقبلة ، وتوقيع هذه الاتفاقية له اكثر من مدلول فهو يعنى ميلاد منظمة التجارة العالمية بحلول عام ١٩٩٥ م حيث تتحول هذه الاتفاقية من مجرد اتفاقية مؤقتة للتجارة الدولية الى هيئة دولية حقيقية ولتصبح هذه المنظمة الدعامة الثالثة من دعائم العلاقات الاقتصادية الدولية التى تشمل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الى جانب اقامة نظام تعددى جديد لتسوية المنازعات الدولية فى مجال التجارة الدولية من خلال انشاء لجان تحكيم لفض هذه المنازعات خلال شهور قليلة بعد ان كانت هذه المنازعات تستغرق عدة سنوات واصبحت اتفاقية الجات اول اتفاقية للتجارة الدولية يتم توقيعها خلال الخمسة عشر عاما الماضية لكى تغطى حجم معاملات تجارية بلغت قيمتها ٣ ، ٧٤٣٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٣ م .

الاقتصاديات العربية

وحقيقية خسائر ما بعد

الجات



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشيخ : عمر عبد الله كامل

الثالثة من حيث الاستفادة من اتفاقية الجات نتيجة لزيادة قدرة هذه الدول على التصدير وفتح منافذ جديدة لها خاصة في الدول المتقدمة وكانت هذه الدول قد استطاعت بالفعل منذ قيام السوق الأوروبية الموحدة تصدير كميات ضخمة من منتجاتها من الملابس الجاهزة الى الكثير من الدول وخاصة المانيا وفرنسا وذلك من خلال ميزة عدم تطبيق الاتفاقية الخاصة بالالياف ، MFA ، وهي الاتفاقية التي تقوم على تحديد حصص استيرادية مع دول مثل اليونان .

إلا انه ومن جهة اخرى فان بعض الدول الاسيوية حديثة التصنيع تتخوف من أن اتفاقية الجات سوف تعطى الدول حرية اتخاذ اجراءات لمنع عمليات الاغراق ضد المصدرين الذين يشتبه في أنهم يقومون باغراق الاسواق بسلع منخفضة السعر وبشكل غير عادل حيث تشعر هذه الدول من أن الولايات المتحدة ودول أوربا ستأخذ سلاح منع الاغراق كذريعة للحد من غزو المنافسين الجدد مثل اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة الذين ينتجون سلعا بتكلفة منخفضة خاصة في ظل انخفاض الاجور والمواد الأولية بها .

والواقع أن تخوف هذه الدول قد يكون له مبرره خاصة أن اتفاقية الجات لن تستطيع مع تطبيق قوانين العقوبات التجارية الامريكية (الفصل ٣٠١ من قانون التجارة وقانون مكافحة الاغراق وقانون الرسم المضاد) حيث يحق لوزارة التجارة الامريكية وفقا لقانون مكافحة الاغراق صلاحية تحديد ما اذا كان هناك اغراق مضر أو يهدد أي صناعة امريكية وتحديد رسم لمكافحة هذا الاغراق .

وفي ظل اتفاقية الجات، والغاء اتفاق حماية المنسوجات سيحدث انتعاش للمصادرات الامريكية وبالتالي فمن المتوقع أن تحقق الولايات المتحدة مكاسب تتراوح ما بين ٢٨ - ٦٧ مليار دولار .

وستحقق اليابان مكاسب من جراء اتفاقية الجات تقدر بما تتراوح ما بين ٢٧ - ٤٢ مليار

واختلف الكتاب والاقتصاديون حول المكاسب والاضرار التي ستحقق ببعض الدول من جراء هذه الاتفاقية والتي سيتم تطبيقها في بداية عام ١٩٩٥ م فمنهم من يقول بأن الدول النامية - خاصة المصدرة للمواد الأولية والدول حديثة التصنيع في آسيا - هي المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية بما تتضمنه من تحرير للتجارة العالمية وفتح الاسواق امام المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات المصرفية والاتصالات وحرية انتقال العمالة ، ومنهم من يقول بأن الدول النامية وخاصة المستوردة للمواد الغذائية هي الدول الأكثر ضررا من هذه الاتفاقية بينما يرى فريق ثالث أن الدول الصناعية هي المستفيد الأول من هذه الاتفاقية وأن كانت جميع الدول ستستفيد من هذه الاتفاقية بصفة عامة . ولكن بدرجات متفاوتة وفقا لجهودها في مجال تحرير تجارتها .

وتأتي المجموعة الأوروبية في قمة الدول المستفيدة من هذه الاتفاقية حيث ستحقق وفورات تتراوح - وفقا لتقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ما بين ٦١ - ٩٨ مليار دولار سنويا اعتبارا من عام ٢٠٠٠ منها ٢٠ مليار دولار نتيجة لتخفيض الدعم على المنتجات الزراعية كما ستتيح الاتفاقية للدول الأوروبية في ظل تحرير تجارة الخدمات حرية دخول اسواق الدول النامية من خلال بدائل متعددة كالخدمات السياحية والفندقية والنقل البحري والبري والخدمات الهندسية والاستشارية والتسويق والدعاية والمحاسبة والتكنولوجيا في مجال المعلومات فضلا عن الملكية الفكرية .

تلى الصين المجموعة الأوروبية من حيث درجة الاستفادة من اتفاقية الجات وبالرغم من أنها ليست عضوا في الاتفاقية الا انها سوف تحقق مكاسب كبيرة تصل الى ٣٧ مليار دولار سنويا نتيجة لتحرير تجارة النسيج والملابس الجاهزة وذلك في ضوء التخلص من الاتفاقية الحالية المتعلقة بالالياف والتي بموجبها تمنح الدول الصناعية حصصا استيرادية للدول النامية ، الجدير بالذكر ان حجم صناعة النسيج والملابس يبلغ ٢٤ مليار دولار سنويا على المستوى العالمي وستخفف التعريفات الجمركية المفروضة عليها خلال العشر السنوات القادمة بنسبة ٦٨ ٪ على ثلاث مراحل ابتداء من عام ١٩٩٥ م وتأتي دول آسيا حديثة التصنيع في المرتبة



التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجدير بالذكر انه اذا كان أحد أهدافه تحرير قطاع الخدمات السياحية والمصرفية والتأمينية ... الخ وفقا لاتفاقية الجات هو جذب الاستثمارات الخارجية ونقل التكنولوجيا فان استفادة معظم الدول العربية من هذه الاستثمارات ستكون محدودة خاصة في ضوء توجيه هذه الاستثمارات الى الدول حديثة التصنيع في آسيا والى دول شرق ووسط أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق فضلا على أن عددا من الدول العربية يعتمد حاليا على فتح واقامة مناطق حرة من أجل الاستثمار الاجنبى وكان من أهم الدوافع التى تجذب الشركات الاجنبية الى مثل هذه المناطق هو الهروب من القيود الكمية ونظام الحصص المفروضة على صادرات البلد الام من سلع معينة مثل الملابس الجاهزة أو السيارات الأمر الذى أدى الى ازدهار هذه المناطق بسبب اقدام الشركات الاجنبية على استخدام البلد المضيف كبلد المنشأ للصادرات بدلا من البلد الام ولكن نظرا لما تضمنته اتفاقية الجات من التوجه نحو الغاء نظام الحصص المعمول به حاليا في نظام التجارة الدولية فان هذا يعنى فقدان الشركات الاجنبية للدافع الرئيسى للاستثمار الاجنبى في المناطق الحرة .

وبالإضافة الى ماسبق وتأكيدا لما تم ذكره فان تحرير صناعة الملابس والمنسوجات سوف يؤثر بلاشك على هذه الصناعة في الدول

العربية المنتجة لها حصة وان الاموال المستثمرة فيها تعتبر ضخمة (تبلغ في مصر وحدها نحو ٥ مليار جنيه) كما أن تحرير قطاع الخدمات سواء السياحية أو المصرفية أو التأمينية أو في مجال النقل سيؤثر على هذه القطاعات الأمر الذى سيدفع بهذه الدول الى تدعيم هياكلها الاقتصادية وتطوير أجهزتها المصرفية حتى تستطيع مواكبة المنافسة الناتجة عن الاتفاقية .

اما بالنسبة للدول الخليجية ومدى تأثيرها باتفاقية الجات حيث انضمت الى هذه الاتفاقية كل من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت وقطر والبحرين والمشاووات مستدرة حول انضمام السعودية وسلطنة عمان فبالرغم من استثناء النفط من اتفاقية الجات فان دول الخليج سوف تتأثر أيضا بهذه الاتفاقية وخاصة صناعة البتروكيماويات سيتوقف على ما اذا كانت منظمة التجارة الدولية تعتبر أن

دولار نتيجة لزيادة حجم تجارتها في ضوء تحريرها وكانت اليابان قبل توقيع الاتفاقية تعارض في فتح اسواقها أمام تجارة الارز والمنتجات الزراعية الأخرى ثم عادت ووافقت على فتح أسواق الارز بشكل جزئى .

وتعد استراليا وكندا ونيبالند من الدول التى ستحقق مكاسب أيضا من اتفاقية الجات وذلك نتيجة لزيادة صادراتها من السلع الغذائية بنحو مليار دولار سنويا حيث يصبح في وسع هذه الدول تصدير مزيد من الحبوب نتيجة لانخفاض الدعم الممنوح للقمح والذرة في دول أوروبا والولايات المتحدة وفتح الأسواق اليابانية والكورية أمام الارز التايلندى .

الدول الخاسرة

بالرغم من أن بعض الدراسات تشير الى أن

الدول النامية بصفة عامة ستحقق مكاسب من اتفاقية الجات تقدر بنحو ٧٨ مليار دولار (بأسعار عام ١٩٩٢ م) فان هذه الدول (باستثناء الدول النامية حديثة التصنيع وباستثناء بعض الدول في أمريكا اللاتينية) وخاصة الدول المستوردة للمواد الغذائية ستكون من أكثر المتضررين من اتفاقية الجات ، إذ أن تحرير تجارة المنتجات الزراعية وخاصة الارز والحبوب الزيتية والقمح والغاء الدعم عنها من قبل الدول الصناعية سينجم عنه ارتفاع في اسعارها بما لا يقل عن ١٠ ٪ وان كان البعض يقدره بنحو ٢٥ ٪

الجدير بالذكر أن دول افريقيا جنوب الصحراء تعتبر من أكثر الدول تضررا من جراء هذه الاتفاقية والتى ستتجاوز خسارتها ٦ مليار دولار سنويا ، حيث اشارت دراسات البنك الدولى أن قارة افريقيا بصفة عامة ستكون الخاسر الأكبر

العرب في حقبة الخسائر

تشير التوقعات بأن اتفاقية الجات سوف يكون لها تأثير مباشر على المنطقة العربية خاصة على الدول المستوردة للغذاء إذ سيترتب على تطبيقها في ضوء تحرير أسعار السلع الغذائية ارتفاع اسعار هذه السلع بما يتراوح ما بين ١٠ - ٢٥ ٪ سنويا بحلول عام ٢٠٠٠ م مما سيرفع من الفاتورة الغذائية وستتفقر الفجوة الغذائية من ٢ ، ١٠ مليار دولار الى حوالى ١٥ مليار دولار سنويا .



التاريخ : ٥ ربيع ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشتركة رغم كثرتها العددية وارتفاع قيمة رؤوس الاموال المستثمرة فيها نسبيا لم تتزايد اهميتها النسبية عن ٥ ٪ من اجمالي النشاط الاقتصادي العربي فهي اذا كانت احد الاشكال الهامة التي تسمح بتدفق رؤوس الاموال العامة والخاصة من الدول ذات الفائض المالي الى الدول ذات العجز كما انها قد توفر حجما من رأس المال لبداية بعض المشروعات التي لا تتمكن فيها الدول التي تواجه أزمة في تمويل استثماراتها من توفيره لبداية مشروعات ذات حجم اقتصادي مناسب الا ان صيغة هذه المشروعات ستبقى محدودة الاثر فيما يتعلق بتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وذلك ما لم يتم تكوينها في اطار خطة محددة سلفا لتسهيل عملية التكامل الاقتصادي العربي وفق تصور استراتيجي لاعادة هيكلة تقسيم العمل بين الدول العربية

على اساس معاوصي يحق للعرب بين المساهم المحلية والقومية وما لم تلعب المشروعات المشتركة في القطاعات المرشحة للتكامل دورا قياديا في توجيه النشاط الاقتصادي في اطار القطاع العربي في مجموعه .

واذا كان بعض الاقتصاديين نظروا الى تحرير التبادل التجاري على انه هو المدخل الوحيد للتكامل الاقتصادي العربي فان البعض الآخر قد ذهب الى التاكيد على ضرورة جعل ذلك التحرير مرتبطا بعملية تنمية تكاملية قائمة على اساس من التخطيط بما في ذلك القيام بالمشروعات المشتركة السابق ذكرها ثم توزيع عناصر فروع الانتاج بين الدول العربية وفقا للميزات النسبية لكل منها بما يحقق اكبر قدر من التكامل الاقتصادي .

ان السؤال المطروح هنا الان هو : لماذا لم يتحقق التكامل الاقتصادي العربي بالصورة المرجوة مثلما حدث في التكتلات الاقتصادية العالمية ؟

ان الاجابة على هذا التساؤل تقود الى القول انه لايد من ضرورة تفهم الواقع العربي الذي يتسم بغلبة المحتوى السياسي على المحتوى الاقتصادي في تحديد وتكييف ما يسمى بالمصالح المحلية . والقومية ان تحقيق التكامل الاقتصادي لايد وان يتركز على عدة متركزات اهمها :

● لايد من العمل على خلق الارادة العربية للتنمية الجادة فهي المدخل الوحيد للوقوف على

سياسة التسعير المنخفض للغاز ومشتقاته بمثابة احدى سياسات الاغراق في التجارة الدولية كما ان سياسة الدعم التي تقدمه السعودية للقمح سوف تتأثر ايضا وهي الخطوة التي بدأت تعد لها المملكة العدة حيث اتجهت الى انتاج القمح بما يكفي حاجة الاستهلاك المحلي فقط .

وعلى الجانب الآخر سوف تستفيد دول الخليج من اتفاقية الجات حيث ان سياسة منع الاغراق سوف تقود الى افساح المجال للصناعات الخليجية خاصة التي لها ميزات نسبية لتسويق منتجاتها في السوق المحلي دون ضغط وتنافس من المنتجات الاخرى اي ان المصانع الوطنية ستواجه ضغطا وتنافسا اقل في السوق المحلي عما كانت عليه قبل تطبيق وتنفيذ مقتضيات الاتفاقية .

مما لاشك فيه ان التحديات التي تواجه العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد قد زادت بدرجة كبيرة حيث التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية (اوربا الموحدة ، النافتا مجموعة اسيان) لما لها من قدرات وامكانيات جعلت لها اليد الطولى المتحركة في اسواق العالم النامي ، ثم تأتي الجات لتزيد من حجم التحديات ومن ثم من حجم المخاطر .

والدول النامية بصفة عامة يلزمها بعض الوقت للتكيف مع الاوضاع الجديدة فهي بحاجة الى تعديل هياكلها الاقتصادية واتخاذ الاجراءات والسياسات التي تمكنها من مواكبة المنافسة المنتظرة .

وقد يكون الخيار الوحيد امام العالم العربي للتعامل مع اتفاقية الجات والتكتلات الاقتصادية القائمة وذلك من مركز القوة هو وجود كتل اقتصادي عربي مشابه للتكتلات القائمة حيث أصبح وجود سوق عربية مشتركة ضرورة تحتمها المتغيرات الاقتصادية الراهنة .

فاذا كانت المحاولات العربية في طريق التكامل قد انتهت بقيام مجلس الوحدة الاقتصادية ليتولى مهمة تحقيق هذه الوحدة

وماتلاه من انشاء عدة أجهزة تكاملية عربية فان حصاد التجربة كان متواضعا للغاية حيث لم يظهر من نتائج سوى صيغة المشروعات المشتركة لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال منظور انمائي تكاملي والتي لم يحس بانجازاتها المواطن العربي بصورة بارزة وقوية تجعله مطمئنا على مستقبل التنمية العربية وبالقدر الذي يتناسب وطموحاته فالمشروعات



المصدر : (الأمم المتحدة الاقتصادية)

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٤

- المصلحة القومية العليا في التكامل .
- دفع جهود التنمية في جميع الدول العربية ذلك أن نجاح التنمية في أي بلد عربي هو بالتأكيد ذو مردود ايجابي على عمليات التنمية في الدول العربية الاخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وبذلك ترتفع روح التعاون والتكامل بين أبناء الوطن العربي في الدول المختلفة .
- انتقاء بعض الأنشطة الاستثمارية التي يمكن اعتبارها نقطة البداية في العمل التكامل الجاد مثل مشروعات تنمية الموارد المائية ومصادر الطاقة الطبيعية والأمن الغذائي والصناعات الدوائية .
- اضطلاع الغرف التجارية والاتحادات المهنية ومختلف الهيئات بدورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دون ترك الامر كلية كمسئولية للحكومات .
- الأخذ في الاعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية للتكامل الاقتصادي العربي فلا تنظر الى تجربة تكامل بين مجموعة من الدول وتقوم بمحاكاتها دون النظر الى ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
- ان ندرك جميعا بعدم وجود فرص نمو حقيقية لأي بلد عربي منفردا ويعيدا عن التكامل العربي حتى وأن كان هذا البلد من أكثر الدول العربية مالا أو اكبرها رقعة أو افضلها نظام حكم ومجتمع .



المصدر : العالم الجديد

التاريخ : 5 ديسمبر 1996

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكان وصف مايكل لاتفونيك مدير البحوث بشركة «جريتيل أند كومباني» أصدق تعبير عن ذلك، فقد قال إن «الجات» ستسمح باستمرار التوسع الاقتصادي الأمريكي وتغذية الأرباح ونمو ريع الأسهم وهو ما يسعد البورصات، ويرى أن هناك قطاعات كثيرة ستستفيد من ذلك خاصة قطاعات الشركات المصدرة ذات رأس المال الكبير مثل شركة CATEVPILLAR وشركة CLARK EQUIPMENT، وشركات الأدوية الدولية، وعلى الأخص JAHNSON & JOHNSON بالشركات الكيماوية مثل DOW CHEMICAL وشركات الانتاج الزراعي مثل QUAKER OATS التي تعتمد في 35% من دخلها على التصدير الدول وفي مجال التكنولوجيا يتوقع استفادة شركات مثل INTEL رغم مشكلاتها البسيطة الأخيرة بالنسبة لشركة «بنتيوم» التي لن تؤثر على الأربعة ملايين مشتر بدرجة كبيرة، ومثل HEW-LETT-PACKARD وتأتي هذا الأسبوع مجموعة أخرى من التوصيات:

وكان أعلى سعر وصله السهم 15,75 دولار وهو الآن نحو 12 دولاراً.

يوصى المحلل جوناثان روزنزفيلد بشركة

«سولومون براذرز» بشراء أسهم شركة XEVOX وشركة POLAROID، ويقول أن شركة XEVOX سوف تشهد نمواً متزايداً في الدخل نتيجة زيادة المبيعات ونمو نصيب منتجات الشركة من السوق مقابل ما تحصل عليه الشركات اليابانية. ويرى أن ربح السهم سيصل هذا العام إلى 6,48 دولار يرتفع في العام القادم إلى 7,90، وتبلغ القوة النسبية لسعر السهم 66% وكان أعلى سعر وصله في أكتوبر الماضي 112,75 دولار قبل أن يتراجع ليبلغ عند اقفال الجمعة 98,5 دولار. ولكنه ارتفع الجمعة عند الاقفال دولارين وربع الدولار، أما شركة POLAROID، فإن روزنزفيلد يرى أن سعر السهم سيصل إلى 40 دولاراً خلال اثني عشر شهراً، وأن قيمته حالياً أقل من القيمة الحقيقية، ويرى أن قطاع التصوير سيشهد تحسناً ويقدر ربح السهم في العام الحالي بمقدار 2,50 دولار ترتفع إلى 2,90 دولار العام القادم.

فرص الاستثمارات في البورصات الأمريكية

اقرار اتفاقيات «الجات» يفيد شركات الأدوية

□ واشنطن - إبراهيم عباسي:

رحب محللو البورصات الأمريكية بتصديق مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين بأغلبية اثنين إلى واحد تقريباً على الاتفاقية الجديدة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات»، وأجمع المحللون على أن انضمام الولايات المتحدة إلى اتفاقيات «الجات» الجديدة يعد الحل المثالي للتوسع الاقتصادي والبورصات الصاعدة.



المصدر : الأمانة الاقتصادية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٤

«الايزو» .. و «الجات» .. والبنية تأتي

ما ان هدأت موجة مؤتمرات «الايزو» حتى بدأت موجة اخرى عن الجات» وعلى مدى عام كامل كانت «الجات» هي الموضوع المفضل لدى كل من يخطر بباله تنظيم مؤتمر.

وما ان بدأت تلك الموجة في الانحسار حتى قام احد المراكز لبحثية الخاصة بتنظيم سلسلة ندوات - ناجحة - لدراسة بنود الاتفاقية الامر الذي اثار شهية - او غير - البعض لفتح باب مؤتمرات الجات مرة اخرى والتي و من المنتظر ان تشهدها خلال الشهور القادمة.

اننا هنا لا نقلل من قيمة المؤتمرات في حد ذاتها او من اهمية الاتفاقية الدولية الا اننا ومع اقتراب عام ١٩٩٥ وهو العام المفترض ان يبدأ فيه تطبيق بنود الاتفاقية فان مانحتاجه هو البدء في الاجراءات الداخلية التي تتطلبها الاتفاقية وليس مجرد الحديث في عموميات ايجابيات وسلبيات الجات.



المصدر : المسار رابع

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢ ديسمبر

الوزير المفوض التجاري في جنيف:

لا تعديل في القوانين قبل قيام منظمة التجارة العالمية

مواجهة الدول المتقدمة والتي كانت تملئ شروطها حسب مصالحها في مواجهة غير متكافئة

وأوضح أن المنظمة لا تعطى تعويضات مالية للدول المتضررة ولكن تستطيع أن تلزم الدولة المتعدية بفتح أسواق معينة إضافية للدولة المتضررة، أو أن تقوم الأخيرة بغرض قيود كمية أو تعريفات جمركية إضافية ضد سلع الدول المتعدية. وأكد أن اتفاقية الجات لا تمنع مصر والدول النامية من عقد اتفاقات تجارية ثنائية سواء مع بعضها البعض أو مع الدول المتقدمة مثل موقف مصر مع المجموعة الأوروبية

و أوضح الوزير المفوض التجاري أنه منذ توقيع الاتفاقية في ١٥ أبريل الماضي في مراكش اتفقت الدول على إقامة لجنة تحضيرية للنظر إلى الخطوات اللازمة للانتقال من الجات إلى منظمة التجارة العالمية ومن أهمها الخطوات الإجرائية واللجان التي ستشرف على الاتفاق. كما يتم النظر في الموضوعات التي لم تدخل في الاتفاقية الحالية وتركت للتفاوض عليها حتى تدخل في السنوات القادمة. وعلى رأس هذه الموضوعات تلك التي تتعلق بالبيئة وبعض القطاعات الفرعية في تجارة الخدمات أهمها بالنسبة لمصر انتقال العمالة وبعض مجالات الاتصالات والوسائل المرئية.

و أشار إلى أن وزارة الاقتصاد كانت تعمل بالتنسيق مع الوزارات والهيئات الأخرى المختصة منظمات رجال الأعمال وذلك خلال المفاوضات السابقة من خلال جولة أوروغواي والتي استمرت ثمانية سنوات. كما اشتركت في صياغة القوانين المحلية بما يتوافق مع الاتفاقية وسوف يستمر هذا التنسيق في الفترة القادمة أيضا.



محمد مامون

التي تطبقه مصر مع الصندوق والبنك الدوليين. كما تتمتع مصر بفترات سماح كبيرة من خلال اتفاقية الجات.

في الميعاد المحدد لها في أول يناير ١٩٩٥.

وسيعرض في هذا الاجتماع تصديقات الدول الأعضاء (موافقة برلماناتها) على الاتفاقية. فإذا تم موافقة عدد مقبول من الدول (تشمل الدول ذات المساهمة الكبيرة في التجارة العالمية و دول من المجموعات المختلفة) مستبعدا المنظمة نشاطها في الميعاد المحدود. يتم التأجيل لمدة شهرين أو ثلاثة في حالة عدم وصول للتصديقات الكافية

و أوضح أنه يجري الانتهاء من ترجمة الاتفاقية باللغة العربية تمهيدا لعرضها على مجلس الشعب قريبا في مصر. وأكد محمد مامون أن منظمة التجارة العالمية جاءت في صالح مصر والدول النامية إذ يوجد بها جهاز لفض المنازعات ومراقبة السياسات التجارية لجميع الدول الأعضاء بالإضافة إلى لجان متخصصة تشرف على بنود الاتفاقية والقطاعات المختلفة وهو ما يتيح للدول النامية اللجوء إليها للحصول على حقوقها والتظلم لديها نظرا لأن قراراتها ملزمة للجميع وهو أمر لم يكن من الممكن أن يحققه الدول المتضررة في

كتب - ياسر صبحي

أكد محمد مامون الوزير المفوض التجاري والمستول المصري في اتفاقية الجات أن الاتفاقية لا تلزم مصر. بغير تعديلات في قوانينها أو في التعريفات الجمركية قبل قيام منظمة التجارة العالمية WTO في أول يناير القادم، أو بعد سنة من تطبيق الاتفاقية. إنه أن الاتفاقية تتيح للدول الأعضاء فترة لمدة سنة تقوم فيها بالإبلاغ عن القوانين والتشريعات التي ستقوم بها. بالإضافة إلى أن التزامات مصر في تحرير التجارة من خلال الجات أقل منها من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تطبقه مصر مع الصندوق والبنك الدوليين. كما تتمتع مصر بفترات سماح كبيرة من خلال اتفاقية الجات.

و أضاف أنه سيعقد يوم ٨ ديسمبر القادم اجتماع وزاري للدول الأعضاء بالاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية - المعروفة باسم الجات- لبحث قيام منظمة التجارة العالمية وبدء نشاطها.



المصدر :الاشهر رابع

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٤

الصين تتهم أمريكا بعرقلة انضمامها لاتفاقية الجات

بكين - وكالات الانباء - انتهت الصين الولايات المتحدة بعرقلة طلبها للانضمام للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) وتجاهل منجزات لصلاحيات السوق التي حققتها الصين خلال السنوات الاخيرة بهدف تسوية قضايا ثنائية. ونشرت مجلة «بيرتس ويكلي» الرسمية في صفحتها الاولى مقالاً لباحث بوزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي قال فيه: ان هناك عداء للشيوعية بين كبار المسؤولين في البيت الابيض والكونجرس الامريكى الذين يفترضون وجود اقتصاد مركزي مخطط في الصين بسبب النظام الشيوعى الذى يحكم البلاد. واتهم المقال المسؤولين الامريكىين بمحاولة اجبار الصين على تبني نظام سياسى واقتصادى على النهج الامريكى، والقيام بلعبة اقتصادانية ونفسية مع بكين يفرض مطالب عديدة لقبول الصين فى الاتفاقية التى خرجت منها عقب تولى الحزب الشيوعى للسلطة فى البلاد عام ٤٩.



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩٩٤

لابديل عن صيغة التعاون الإقليمي العربي

المغزى الأهم لاتفاقية التجارة العالمية الجديدة «الجات» أنها تشكل صيغة جديدة لإعادة تقسيم أسواق التجارة العالمية على مستويين: أولهما أفقى جغرافى يضم دول الشمال الغنية وتوابعها من جانب ودول الجنوب - بما فيها الفقيرة ومتوسطة الدخل والنامية - على الجانب الآخر المستوى الثانى نوعى أو رأسى يعيد تقسيم كمكة التجارة الدولية لصالح الدول الأكثر تقدما التى تمتلك فى أيديها مفاتيح التكنولوجيا الفائقة ومعها أليات تكفل لها الهيمنة على مقدرات أسواق التجارة. وفى هذا الإطار تصبح الدول النامية - وفى القلب منها دول العالم العربى - مطالبة بإعادة توحيد صفوفها واعتماد صيغة الكتلات الاقتصادية الإقليمية - بصفتها نقطة انطلاق لاغنى عنها لمواجهة زحف الكبار وخططهم المبيتة والمعلنة للاستحواذ على حصة الأسد «أكثر من 80%» من المكاسب الهائلة المترتبة على تحرير أسواق التجارة العالمية - والتى تقدر فى المرحلة الأولى بما لا يقل عن 250 مليار دولار سنويا. ومن هنا تأتى أهمية الدعوات التى يطلقها بين حين وآخره مسئولو غرف التجارة الخليجية إلى زيادة التنسيق والتعاون فيما بين دول مجلس التعاون الخليجى لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على تطبيق اتفاقية «الجات» فى مطلع عام 1995 ويتوقف المرء فى هذا السياق أمام ما أعلنه مؤخرا رحمة محمد المسعود رئيس مجلس إدارة غرفة أبوظبي أمام ندوة «أثر الجات على اقتصاديات الدول النامية ودول مجلس التعاون بصورة خاصة» بشأن التأثيرات الهيكلية الاقتصادية السلبية التى ستعرض لها دول المجلس من جراء تطبيق بنود الاتفاقية. صحيح أن هذه الاتفاقية ستتيح فرصا لامحدودة للنفاذ إلى الأسواق العالمية غير أنها لم تراخ القدرات التنافسية المحدودة لصادرات الدول النامية عموما فى مواجهة مثيلاتها فى الدول المتقدمة.

أما المحصلة شبه المؤكدة لهذه التفاوتات الصارخة فى المزايا التجارية النسبية فتتمثل فى اضعاف الصناعات الوليدة فى دول الجنوب بلا تمييز.

ومن هنا تبرز وجهة الدعوة إلى تبنى صيغة «التعاون الاقتصادى الإقليمي».

العالم اليوم



المصدر : **الأخبار**

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٤**

تساؤلات حول قضايا الساعة الاقتصادية

مع بداية العام القادم يتم تطبيق اتفاقية الجات لتحريك التجارة العالمية وفتح الأسواق أمام السلع من كل الدول بلا عوائق جمركية وعلى الرغم من أن الاتفاقية تقدم معاملة تفضيلية للدول النامية فإن هناك مخاطر محدقة ستواجه الاقتصاد المصري كما أكد ذلك من قبل الخبراء الاقتصاديين .. والتساؤلات المطروحة الآن على الساحة تكمن في كيفية استعداد الحكومة المصرية لمواجهة الاتفاقية والاستفادة من إيجابياتها المتمثلة في المهلة التي تستمر ١٠ سنوات من تطبيق الاتفاقية والممنوحة للدول النامية لتصحيح أوضاعها الاقتصادية وتحسين جودة منتجاتها .. وقد اختلفت الآراء حول مدى الاستفادة المصرية من هذه الاتفاقية فالبعض يرى أن التكتل العربي والسوق العربية المشتركة أفضل الطرق لمواجهة الجات وهناك فريق آخر يطالب بالاهتمام بالصناعات التصديرية وزيادة الإنتاج المحلي والتغلب على كافة المعوقات التي تواجه برنامج الإصلاح الاقتصادي .



المصدر : الأحرار

للتشر والنشر والذمات الصحفية والاعلومات التاريخ : ٨ جمادى الأولى ١٩٩٤

د. حسن عباس زكي

الجات طريق لتدخل الكبار في أمور الصغار غياب الجامعة العربية وراء فشل التعاون العربي

حوار

أحمد عطية

تطوير العلاقات التجارية بين الدول العربية وضرورة مواجهة التحديات الاقتصادية وإعانة النظر في الاتفاقيات المختلفة بين هذه الدول ، وهنا يلزم تطوير مجلس الوحدة الاقتصادية وتطوير الاتفاقيات . وماذا عن الآثار التي خلفتها

اتفاقية الجات ؟

من المؤكد أن الفترة المقبلة ستشهد وضوح نقاط الضعف في اقتصاديات الدول النامية ، خاصة قدرتها الضعيفة في التكيف مع النظام الجديد وعدم القدرة على المنافسة أو كسر الاحتكارات ، ومن هنا يمكن القول بأن الاتفاقية هي فرصة سوف تستغلها الدول الكبرى للتدخل في شؤون الدول النامية ، بعد نجاحها في الحصول على مكاسب مبكرة . وكيف يمكن للدول العربية مواجهة

مخاطر الاتفاقية ؟

الأمر يلتزم خلق كتل عربي لمواجهة هذا التيسار الجارف ، بالإضافة إلى ضرورة توحيد الهيكل الإنتاجية ونظم الاستيراد والتصدير

وتنظيم المدفوعات ، ويتطلب أيضاً تدعيم المناطق الحرة والتوسع فيها ، وزيادة فعالية القطاع الخاص وتشجيع الصناعات ، بالإضافة إلى وجود إدارة رئيسية للواردات وإحياء فكرة السوق العربية المشتركة ..

كيف يمكن التغلب على هذه المعوقات ؟

لا بد أن توجد مؤسسات مرنة يشارك فيها القطاع الخاص ، وإنشاء بنك تنمية عربي تشارك فيه الصناديق العربية ورجال الأعمال العرب ، وزيادة أموال صندوق النقد العربي وإنشاء مراكز لاستغلال الثروات العربية على أن تشارك في كل هذه الخطوات المؤسسات والجامعات العربية ومراكز البحوث ولاتخضع في ذلك للحكومات . هل من مقومات يمكنها أن تدعم هذا التعاون ؟

البداية تشجيع الاستثمارات البيئية وخلق المناخ المناسب للاستثمار والقضاء على البيروقراطية وتغذية الاستثمارات الخارجية للدول العربية ولابد من

حسن عباس زكي وزير الاقتصاد الاسبق صاحب رؤية اقتصادية محددة المعالم .. فهو يرى أن قيام كتل عربي مشترك هو أفضل الطرق لمواجهة آثار اتفاقية الجات .. وأن الجات ستحقق مصالح الدول الكبرى وقد أجرت الأحرار معه الحوار التالي حول التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وكيفية مواجهة اتفاقية الجات صاحب رؤية اقتصادية محددة المعالم لكن حديدها من خلال نقاط في اقتصادية مهمة . كيف ترى معوقات التعاون العربي الاقتصادي ؟

المعوقات كثيرة منها : المخاوف والشكوك التي صاحبت أزمة الخليج .. بالإضافة إلى أن المجالس الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي تشكلت في إطار الجامعة لم تحقق الأغراض التي أنشئت من أجلها وتأثرت بشكل العلاقات السياسية ، وهذا جعل الدول العربية تعاني من الانعزال وعدم التعاون ، بل والتنافس السطحي أحياناً .



**الصناعات التصديرية ضرورة لمواجهة الجات
التعاون المشترك يحتم علينا تناسي أزماتنا السياسية**

حل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها كل دولة عربية في حدة وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، بعد ذلك يمكن احياء وتنشيط السوق العربية المشتركة. وكيف تنظر الى اتفاقية الجات واثرها على الدول النامية؟

تحرير التجارة له تأثير ايجابي على الدول المتقدمة صناعياً، ولكن السلبيات ستكون كثيرة في الدول النامية وخاصة في ارتفاع الاسعار بالنسبة للسلع المستوردة، ولعدم وجود تكافؤ في الفرص التنافسية بالإضافة الى صعوبة تواجد هذه الدول في اسواق الدول الكبرى وهذا يعرض موارد هذه الدول للنقص. ولكن كيف لنا ان نواجه هذه

أحمد سيد

من تفتحت في العالم العربي، إلا أن
الامل في احياء السوق العربية أصبح
ضرورة ملحة، بل يجب أن نفكر في
تكامل عربي إسلامي على المستوى
الاقتصادي.

وما الشروط الواجب توافرها لذلك؟
الشروط الاول لم تشمل العربي
وتناسى ماحدث بعد ازمة الخليج
وهذا الامر يتطلب جهود القيادات
السياسية في العالم العربي وخاصة
مصر لأن علاقاتها طيبة مع الجميع،
اما الشرط الثاني فعمثل في ضرورة

كيف ترى الاتجاهات نحو السوق الشرق أوسطية؟

إذا تحدثنا في البداية عن مؤتمر المغرب الاقتصادي، هنا الأکید انه كان من الضروري ان تتواجد مصر ونقل مصر كبير ولا يمكن ان يتصور احد ان تغيب عن هذه المناقشات، وبالفعل كنت أخشى ان نسلم بفكرة سوق شرق أوسطية قبل ان يكون لدينا سوق عربية، ولكن أرى ان الرأي العام يرفض فكرة تحقيق التكامل الاقتصادي مع إسرائيل أو السوق الشرق أوسطية قبل تحقيق السلام الشامل في المنطقة.

وكيف يمكن احياء فكرة السوق العربية بين هذه الأفكار؟

بالرغم مما ترتب على أزمة الخليج

التحديات الواقعية؟
يكون من خلال الاهتمام
بالصناعات التصديرية وزيادة
معدلات الانتاج والاهتمام بجودة
السلع ومواصفاتها، والبحث عن
أسواق خارجية جديدة، والمطالبة



المصدر : الحياة اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٤

بيروت تستضيف في نيسان مؤتمراً عن تأثيرات غات

□ الرياض - من مصطفى شهاب:

■ يعقد في بيروت برعاية رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في نيسان (أبريل) المقبل المؤتمر العربي الدولي الأول للإدارة الذي ينظمه المجمع العربي للإدارة في نيويورك في خطوة تستهدف دراسة آثار اتفاقية «غات» على المنطقة العربية ودراسة سبل التعامل معها عربياً، وأماكن الاتفاقية منها وتقليل الأضرار المترتبة عليها ما أمكن. وتذكر السعد طلال أبو غزالة رئيس المجمع أنه تلقى مؤخراً خطاباً من رئيس الوزراء الحريري يتضمن موافقته على عقد المؤتمر وترجيح لبنان بعقدته في بيروت، مشيراً إلى أن المؤتمر جاء ببادرة من الرئيس الحريري نفسه.

وقال أبو غزالة في لقاء مع «الحياة» في الرياض إن المؤتمر الذي سيعرس جلساته وزير المال اللبناني فؤاد السنيورة سيشهد «مشاركة عربية واسعة على المستوى الحكومي» إذ من المتوقع حضور العديد من وزراء المال العرب إلى جانب رجال أعمال عرب وممثلين عن منظمات دولية وأعضاء المجمع العربي للإدارة في نيويورك.

وأضاف أن وزير المال اللبناني سيتولى توجيه الدعوات لزملائه الوزراء العرب المعنيين للمشاركة في هذا المؤتمر الذي يأتي انعقاده فور قيام المنظمة العالمية للتجارة التي ستكون استهلكت مع مطلع العام القادم ١٩٩٥ بأكورة نشاطها بعد توقيع دول العالم على اتفاقية «غات» وفق ما قرره مؤتمر مراكش الذي أقر قيام المنظمة التي أعلنت بدورها موافقتها على المشاركة في المؤتمر.

وقال أبو غزالة أنه تلقى بالفعل اشعاراً بالموافقة على المشاركة من الأمين العام للمنظمة الحالي، وتوقع إلى ذلك حضور قرابة ألف من المهتمين

وفعاليات المؤتمر.

وتذكر أبو غزالة أن المؤتمر الذي سيركز بحثه في موضوعه الأساسي (التجارة الحرة في السلع والخدمات) سيقام بشكل ورشات عمل لدرس كل منها موضوعاً متخصصاً حسب اهتمامات المشاركين، وستشارك في تقديم إحاطة منظمات عالمية وإقليمية متخصصة ووزراء ورجال أعمال إلى جانب الغرف التجارية العربية المشاركة.

وتتوزع ورش العمل الـ ٢٢ خلال أيام المؤتمر الثلاثة على مواضيع تشمل التبادل التجاري والخدمات والزراعة والمال والمخيمات الفكرية والاستثمارات والتسجيلات المسموعة والمرئية وحقوق العمال وأنظمة دعم الصناعات ومقاومة الغرق السوق، والفائدة المنسوجات.

كما تشمل الموضوعات خدمات الحاسب، الشفافية المالية، والاتفاقيات البيئية، والاعتراف التجاري وتخريب الاقتصاد والاتصالات إلى جانب التأمين والنقل والصناعة والسياحة.

وأضاف أبو غزالة أنه ستتخلل المؤتمر جلسات مناقشة عامة لاتفاقية «غات» والآخر الدولي للاتفاقية وأثارها في العالم العربي.

وقال أن الدعوة لهذا الغرض ستوجه إلى الأمين العام للجامعة العربية السيد عصمت عبد المجيد «بغية توجيه هذا الجهد العربي وتطويرة في مجال العمل العربي المشترك».

وتوقع في هذا الصدد أن تتولى الجامعة العربية دراسة للتوصيات التي سيخرج بها المؤتمر من أجل متابعة التنسيق العربي لتطبيق التوصيات والاتحاد منها جماعياً.

وتوقع أبو غزالة أيضاً أن يشرح المؤتمر بتوصيات ربما تمخض عنها تشكيل فريق عمل عربي إقليمي يعمل بصورة دائمة لتقديم المشورة

للحكومات العربية للتنسيق في ما بينها مجتمعة أو لمواجهة متطلبات كل دولة في مواجهة تطبيق الاتفاقية.

وتضم قائمة المجمع العربي للإدارة في نيويورك عدداً من الشخصيات العربية، وإلى جانب رئيسه السيد أبو غزالة سيتولى عضو المجمع الجديد بورقيبة الابن وزير خارجية تونس الأسبق أماني سر المؤتمر، كما سيشترك من المجمع نائب الرئيس عبد الملك الحمر محافظ البنك المركزي الإماراتي السابق مستشار رئيس دولة الإمارات حاليًا وعبدالله العلمي نائب رئيس مجموعة حاليًا والدكتور عبدالله أبا الخيل استشاري هندسي من السعودية.

كما يشارك من مصر أعضاء المجمع الدكتور يحيى الجمل وزير الإدارة والتنمية السابق استاذ القانون في جامعة القاهرة، والدكتور محمد عبدالإله رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشعب والأنسة سمر اللباد الشريك المسؤول لطلال أبو غزالة الدولية في القاهرة، ومن الأردن سيشترك الدكتور عبدالله العليان رئيس ديوان الخدمة المدنية، والدكتور سعيد أبو نوار رئيس الديوان السابق، والدكتور فؤاد الشيخ سالم رئيس جامعة فيلادلفيا، ومن لبنان سيشترك الدكتور كلوفيس مقصود ممثل الجامعة العربية السابق لدى الأمم المتحدة والدكتور صائب جازي وهو وزير اقتصاد أسبق ورئيس أسبق للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

ويشارك من أعضاء المجمع من اليمن سفيرها الحالي لدى واشنطن رئيس وزرائها الأسبق محسن العيني ورجل الأعمال عبد الجليل ثابت ومن فلسطين الدكتور أحمد صديقي النجاني والدكتور نبيل فاعور نائب رئيس طلال أبو غزالة الدولية.



المصدر : الحياة اللبنانية

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٤ : للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاق «غات» في ضوء درس «نافتا» السياسي

العلاقات العامة. أما بيرو فمتهم بأنه يسعى وحسب من خلال موقفه الشعبيوي هذا إلى استقطاب المعارضين للاتفاق من الحزبين «الجمهوري» و«الديمقراطي»، وذلك بغرض تحقيق ما يصبو إليه من انشاء حزب ثالث يترأسه. أما بوكاتان، فغالباً ما يوسم بالرجعية والانعزالية، ما ينبغي الحاجة إلى تفنيد آرائه.

وحده رالف نادر، أبرز دعاة حماية المستهلك الأميركي وأحد أركان التحالف الضمني في مواجهة كل من «نافتا» و«غات»، تمكن من اقحام الحكومة الأميركية في سجلات حول صوابية اقرار الاتفاق الجديد، إذ عمد إلى تحضير «امتحان» حول مضمون «غات» على شكل جملة أسئلة طلب من جميع النواب والسياسيين في الكونغرس الإجابة عنها، وذلك لكشف عدم اطلاعهم عليه. واعتبر نادر أن الاتفاق مجحف إذ يعرض العامل الأميركي إلى منافسة غير متكافئة مع نظرائه في البلدان الخاضعة لأنظمة الحكم الشمولية وغيرها، والذين قد يرغبون على الاكتفاء بالأجور الضئيلة أو يكرهون على السخرة. وشدد نادر في انتقاده الاتفاق على أنه يشكل تجاوزاً للسيادة الوطنية على غير صعيد، فرأى أن أبرامه بمثابة اقرار بسلطة المحاكم التابعة لـ «منظمة التجارة العالمية» في جنيف بما تتمتع به من صلاحيات نهائية لغض النزاعات بين الدول من دون إمكانية الاستئناف، وتغريم الطرف الرافض قرارها. وأكد أن هذا القرار قد يؤدي إلى تقليص المكاسب التي حققها دعاة حقوق المواطن والمستهلك والمحافظة على البيئة في الولايات المتحدة، عبر دعاوى يرفعها من يشاء بحجة الاتجار الحر.

واعترض نادر على هذا الاتفاق لأنه يمنع فعلياً أية مقاطعة للدول الأعضاء التي تسمح مثلاً باستغلال العمال وبتشغيل الأطفال وبتلويث البيئة. ويلاحظ أن اعتراضه هذا يختلف عما قبله من حيث أنه مبدئي، في حين أن سائر اعتراضاته عملية (أي أن الاستفيد منها هو المستهلك الأميركي). ويبدو أن الضجة التي أثارها رالف نادر شكلت إزعاجاً لحكومة الرئيس كلينتون. فقد تكلفت مديرية مجلس مستشاري الرئيس الاقتصاديين لورا تايسون عناء الرد عليه، ولكنها اختارت

كانت الساحة السياسية الأميركية قد شهدت العام الماضي معركة، قبيل إبرام اتفاق للتبادل التجاري لأميركا الشمالية «نافتا»، إذ تعالت الأصوات يومها منددة بالعواقب المرتقبة لهذا الاتفاق، من استنزاف فرص العمل للمواطنين الأميركيين إلى تعميق الهوة بين الفقراء والأغنياء في البلاد. أما الاتفاق العام للتجارة والرسوم «غات» الذي أقره الكونغرس بمجلسيه الأسبوع الماضي، فلم يتسبب إلا بمناوشات محدودة سرعان ما تبدد صداها. **حسن صليحة**، من الولايات المتحدة، يعقب:

بـ «نافتا» ولا بسياسة الرئيس كلينتون الاقتصادية. إلا أن الحكومة الأميركية اعتبرت هذا الانفراج شهادة على صحة نهجها في تأييد «نافتا» مشيرة إلى تعاضد الصادرات إلى المكسيك الذي أضحي الشريك الاقتصادي الثاني للولايات المتحدة بعد كندا، متقدماً بذلك على اليابان. ويشير المعارضون إلى أن معظم الصادرات إلى المكسيك هي من الآليات الصناعية التي تنقلها إليه الشركات المتعددة الجنسية إثر تصفيتها مصانعها في الولايات المتحدة من دون أن تتمكن طروحاتهم من إثارة قلق الجمهور وسط الانتعاش الاقتصادي. ومن ناحية ثانية، كان المعارضون لـ «نافتا» قد ربطوا تهويلهم بعواقب الاتفاق نفسه بالتلويح بخطر تاييد هذا الاتفاق بالنسبة للنواب. ولكن كما أن الصورة القائمة التي رسموها للحالة الاقتصادية في ظل «نافتا» لم تتحقق، فإن تهويلهم لم صوت لصالحها لم يسفر عن نتيجة، اللهم إلا انكشاف افتقارهم للتأثير الفعال على الساحة السياسية العامة.

ولربما كانت الحركة النقابية والعمالية في طليعة المتضررين من هذه التطورات، إذ أضطر العديد من قانتها إلى تجديد ولائهم للرئيس كلينتون، برغم تجاهله الفعلي مصالحهم في موضوع «نافتا». ويتضح مقدار الضرر الذي أصاب هذه الحركة في غيابها النسبي عن مجابهة «غات» مما أرغم النقابات التي تمثل أكثر القطاعات عرضة للاندماج من الاتفاق (كالصناعات النسيجية والكهربائية) على النشاط الجانبي للتوصل إلى تسويات منفردة.

والواقع أن جمع المعارضين لاتفاق «غات» يضم صيفاً محجماً لجمل الذين تصدوا لـ «نافتا» فمنهم مثلاً روس بيرو وياتريك بوكاتان، المرشحين السابقين لمنصب الرئاسة في البلاد، وكلاهما تراجع بروزه السياسي، وكلاهما خسر معركة

في حين اقتصر اتفاق «نافتا» على الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، فإن «غات» يرسي الأسس الأولية لسوق عالمية حرة تشمل ١٢٤ بلداً، وينص على رفع تدريجي للعديد من الرسوم والضرائب الجمركية، بما فيها تلك التي اعتمدتها الحكومات المختلفة لحماية بعض القطاعات في بلادها، لا سيما منها القطاع الزراعي في البلدان الصناعية. فبرغم أن التطبيق الكلي لاتفاق «غات» لن يتم فوراً، فإن هذا الاتفاق في نهاية الأمر أبعد أثراً من اتفاق «نافتا» غير أن التفاوت في الأهمية لم ينعكس في مقدار الإكتراث الذي حظي به كل من الاتفاقين.

ولا شك أن الانشغال الآني، سياسياً وإعلامياً، بانتخابات نصف العهد الرئاسي، والتي جرت الشهر الماضي، وما تمخضت عنه من نتائج غير مرتقبة، أدى إلى إهمال نسبي لموضوع «غات». ولكنه من اللافت للنظر أن السجلات الانتخابية عينها، والتي يختلط فيها الغث والسمين، كادت أن تخلو من الإشارات إلى موضوع «غات». وثمة جانب عملي لهذا الإهمال هو أن نص الاتفاق يبلغ ٢٢ ألف صفحة قل أن يتوافر بين المرشحين من اطلع عليها بالتفصيل. بل لم يلق النواب في الكونغرس نص الاتفاق إلا قبل أسابيع من تصويتهم على اقراره.

غير أن أقول مسالة «غات» قد يكون نابعا من ترددي مصداقية معارضيه. فالمعارضون هم أنفسهم الذين تصدوا لـ «نافتا» والوهن أصاب مصداقيتهم من ناحيتين. ذلك أنهم كانوا قد اعتمدوا على الغالب خطاباً تهويلياً يسرد الولايات التي لا بد أن تقع فور إبرام «نافتا». أما الواقع، فهو أن العام الماضي شهد بولتر انفراج الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد في السنوات الأخيرة. وقد يكون هذا الانفراج جزءاً وحسب من الدورة الاقتصادية التلقائية، فلا يكون ذا علاقة سببية لا



المصدر : الحياة الفلسطينية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 9 1991

لذلك اعتراضه المبني على الاتفاق من دون غيره، فقالت إن «الف نادر يفضل أن تسدد الولايات المتحدة ثمناً باهظاً للبضائع لتجنب منتجات الدول التي لا تلتزم بالمعايير البيئية التي ترضينا، ولكنه لا يذكر ما يتوجب عند ذلك على المستهلك أن يدفعه». وتجدر الإشارة إلى أن رد تاييسون على نادر، بما هو عليه من انحصار، لا يقتصر على حالة نظرية مستقبلية، بل هو دفاع فعلي عن نهج الرئيس الأميركي في السياسة الاقتصادية، لا سيما وقد تعرض كلينتون مؤخراً للنقد لعدم ربطه بين توليق العلاقات التجارية مع الدول الآسيوية وتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان. ومع أن الضجة المتواضعة التي قام بها نادر لم تؤد إلى أي تعديل جوهري في الموقف الرسمي، فإنها، بالإضافة إلى استهجان بعض النواب لـ «مساواة» بنغلاديش بالولايات المتحدة في إطار الاتفاق، أتاحت للزعامة «الجمهورية» فرصة إظهار نقودها، فطلبت من كلينتون الموافقة على الاحتفاظ بحق الانسحاب من قيود الاتفاق في حال «أسامت» منظمة التجارة الدولية استعمال صلاحياتها. وهذا التعديل يبقى شكلياً، ذلك أن «المعتقلين من الجمهوريين» و«الديموقراطيين» متفقون على ضرورة نجاح «غات» ونجاح «غات» بدوره دليل على ترسيخ التحالف الضمني بين «المعتقلين» من الحزبين. وصفة «الاعتدال» أو «الوسط» في هذا السياق ترتبط بدعاة القدر المحدود من تدخل الدولة في قطاعي الأعمال والخدمات الاجتماعية. وبرغم أن اتسام كلينتون بهذه الصفة أمر غير مفروغ منه، إذ أظهر خلال العام الماضي حالاً من الانفصام في الشخصية السياسية جعلته يتأرجح بين السعي إلى الحد من دور السلطة في المجتمع تارة (كما في مشروع إعادة ابتكار الدولة الذي برز فيه نائبه آل غور)، والعمل على توسيع هذا الدور طوراً (كما في مشروع الضمان الصحي الذي برزت فيه زوجته هيلاري رودم كلينتون). فإن الفوز الانتخابي الذي حققه الجمهوريون من شأنه أن يقنع كلينتون بالجنوح نحو «الوسط»، فقد تعززت سيطرة هذا «الوسط» على الحياة السياسية في أعقاب اتفاق «نافتا» تبعاً لما تعرض له خصومه من الإنهالك. ولذلك وعلى خلاف اتفاق «نافتا» فإن اتفاق «غات» لم يكن يوماً في خطر.

حسن منمنة



المصدر : **الأمم المتحدة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٤**

كلينتون يوقع على انضمام الولايات المتحدة لاتفاقية «الجات»

واشنطن - وكالات الانباء - وقع الرئيس الأمريكى بيل كلينتون أمس على مشروع قانون بشأن مشاركة بلاده فى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية المعروفة باسم «الجات»، لتصبح الولايات المتحدة بذلك الدولة الأربعين التى تصدق على هذه الاتفاقية.

وأعلن كلينتون أن الاتفاقية - المكونة من ٢٢ ألف صفحة - تعد انتصارا للعاملين الأمريكيين، نظرا لأنها ستساعد على توسيع الأسواق الخارجية أمام المنتجات الأمريكية.

المعروف أن منظمة التجارة العالمية ستحل تلقائيا محل اتفاقية «الجات» ابتداء من أول العام القادم.



المصدر : الأسبوع

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٤

الجات والملكية الفكرية

عندما بدأت جولة الجات السابعة في أوروغواي عام ١٩٨٦ تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح بدعم القوانين التي تهدف لحماية حقوق الملكية الفكرية خاصة في مجال براءات الاختراع.. وقلومت الدول النامية هذا الاقتراح مقاومة شديدة وأعلنت أن الأسعار التي تتقاضاها الشركات الصناعية في مجالات مثل صناعة الدواء عالية إلى درجة لا تستطيع معها شعوب هذه الدول أن تتحمل أعباءها وأنه يجب ألا تحرم هذه الشعوب من فرصة الحصول على مثل هذه المنتجات.

تتحرك جميع الأجهزة للدفاع عنها حتى ولو كانت شيئاً نادياً في ميدان العلاقات للاتفاقية الدوائية هناك اتفاقيات مضي عليها أكثر من نصف قرن ووقعتها دول كثيرة بين كبرى ونامية من هذه الاتفاقيات على سبيل المثال اتفاقية برن التي تحافظ على الملكية الفكرية وقعت مصر على هذه الاتفاقية ووافق عليها مجلس الشعب عام ١٩٧٦ أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم توقع هذه الاتفاقية إلا في عام ١٩٨٩ وبعد ظهور الفيديو كاسيت واكتشاف المنتجين الأمريكيين أن القرصنة استغضمت انتاجهم عندما فقط تحركت الولايات المتحدة واكتشفت اتفاقية برن ووقعتها وبعد التوقيع بدأت تعد البعثات لطلوف دول العالم التي سبق لها أن وقعت مثل هذه الاتفاقية لتطالبها بمقوتهم غير المشروعة.

البضائع التي تتمتع بحماية براءات الاختراع وهذا ينطبق على الأدوية وقد منحت الدول النامية الأقل تطوراً إحدى عشرة سنة إضافية لتنفيذ الاتفاق، كما منحت معظم الدول النامية الأخرى مثل الهند مدة خمس سنوات قبل تطبيق هذه الالتزامات أما في حالة عدم وجود حماية من أي نوع توفرها برامة الاختراع في مجالات مثل الأدوية فإن الدول النامية أمامها عشر سنوات لسن تشريعات والعمل بها.. استقطعت أن الولايات المتحدة الأمريكية أن توسع من دائرة الملكية الفكرية كان هدفها في البداية حماية براءات الاختراع في المجال الصناعي ثم امتدت الحماية إلى مجالات أخرى فالولايات المتحدة الأمريكية لا تحركها إلا مصالحها للادية وعندما تتعرض هذه المصالح لأي نوع من التهديد

وقد ردت شركات الدول الصناعية على ذلك بقولها أن القرصنة التي تتعرض لها البضائع الأمريكية تكلفهم آلاف الملايين من الدولارات سنوياً وأن هذه الخسائر تحد من قدرتها على تطوير منتجاتها وأخيراً استقطعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع في الاتفاقية التي وقعت أخيراً «الجات» بعض القوانين لحماية الملكية الفكرية وأصبح الاتفاق الذي تم التوصل إليه في هذه الاتفاقية اتفاقاً شاملاً يغطي جميع أوجه الملكية الفكرية بما في ذلك وضع قيود صارمة على قيام الحكومات بمنح تراخيص



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٩٤

ولسوءه الجسات، تفشل

في اختيار رئيس منظمة التجارة

جنيف - وكالات الأنباء - فشلت الوفود للمشاركة في الاجتماع السنوي لمنظمة الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة الدولية في الاتفاق على الشخصية التي ستترأس منظمة التجارة الدولية التي ستمارس مهامها بدءا من العام الجديد وأعلن المستولون أن الوفود ستعاود المحاولة خلال اسبوعين ويتقدم ورناتو روجييري وزير التجارة الإيطالي السابق المرشحين الثلاثة للمنصب وفي حين تؤيد أمريكا اختيار الرئيس للكسيكي السابق كارلوس ساليناس وتؤيد اليابان وأستراليا للمرشح الكوري الجنوبي كيم شول سو.



المصدر : الحياة الطننية

للتنشر والخدمات الصحفية والعلومات التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٤

جنيف : غات تفشل في تعيين أول رئيس لمنظمة التجارة الدولية

(يونيو) ١٩٩٣ الانضمام الى «غات» لأن ذلك سيساعدها على الاندماج في الاقتصاد العالمي بعد ٧ عقود من الحكم الشيوعي. ومن المقرر ان يجتمع فريق عمل من «غات» مطلع السنة المقبلة لبدء التفاوض على شروط ضم أعضاء جدد.

ونقل مسؤولون تجاريون عن دافيدوف قوله في خطاب القاء في اجتماع مغلق لـ «غات» ليل أول من أمس ان روسيا وصلت الى «أدنى نقطة في الكساد الاقتصادي».

وكان مندوبون تجاريون اتفقوا أول من أمس الخميس على ان تخرج منظمة التجارة الدولية الى الوجود في كانون الثاني (يناير) المقبل لتربط بين أكثر من ١٢٠ دولة في نظام جديد لتحرير التجارة الدولية.

لكن بعض المفاوضين اشاروا الى ان هذه الهيئة قد ترى النور من دون أول مدير عام لها ومن ثوب ان تكون الصين وهي سانس أكبر كيان تجاري في العالم ضمن أعضائها المؤسسين.

وأقر مبعوثون في جنيف رسمياً الخميس اقتراحاً تقدم به سترلاندر بأن تبدأ منظمة التجارة الدولية في الشهر المقبل. ووافق أعضاء «غات» وعددهم ١٢٤ عضواً على هذا القرار بالاجماع في «المؤتمر التتليفيدي» المعلق.

■ جنيف - رويترز - علم في جنيف أمس ان المندوبين التجاريين في منظمة التعريفات الجمركية والتجارة «غات» فشلوا في الاتفاق على تعيين رئيس لمنظمة التجارة الدولية الجديدة التي ستحل محل «غات». ويتنافس على المنصب ثلاثة مرشحين. وقال المندوبون بعد الاجتماع السنوي لـ «غات» ان وزير التجارة الإيطالي السابق ريناتو روجييرو لا يزال يتصدر السباق قبل الرئيس المكسيكي السابق كارلوس ساليناس دي غورتاري ووزير التجارة الكوري الجنوبي كيم تشول سو.

وفي جنيف أيضاً قدمت روسيا طلباً رسمياً أمس للانضمام الى منظمة التجارة الدولية الجديدة. وسلم أوليغ دافيدوف نائب رئيس الوزراء وزير التجارة الروسي الطلب الى بيتر سترلاندر المدير العام لـ «غات» في اجتماع قصير في مقر المنظمة في جنيف.

وأكد ناطق باسم «غات» لوكالة «رويترز» ان روسيا قدمت طلباً انضمامها الى منظمة التجارة الدولية. وقال انها «تطلب ان ينتظر في طلب انضمامها الى غات مع طلب انضمامها الى منظمة التجارة الدولية».

وكانت روسيا طلبت في حزيران



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٤

اقتصاد عالمي

12 مليون يعيشون تحت خط الفقر

الصين لن تتخلى عن صفة دولة نامية في محادثات الجات

□ بكين - وكالات:

يعيشون على انواع غذائية غير مشبعة كما أنهم ينفقون على ملابسهم نصف معدلات الانفاق القومية.

ويبلغ تعداد سكان الريف في الصين 200 مليون نسمة وقد ارتفعت معدلات التضخم لعل معدل لها منذ عام 1999 حيث بلغت 27% في أكبر 325 مدينة من شهر أكتوبر الماضي.

من ناحية أخرى أكدت الصين موقفها الداعم إلى اعتبارها دولة نامية فيما يتعلق باتفاقية الجات.

وقالت بكين إنها لن تتزحزح عن هذا الموقف وكانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد أعلنوا قبل يومين أن المحادثات الخاصة بعودة الصين إلى الجات قد تعثرت. وقال وزير التجارة الصينية إن موقف بلاده يتسم بالروية في عدة قضايا بشأن الجات ولكن مسألة اعتبارها دولة نامية ليست محل مناقشة وأشار إلى أن بكين لن تخضع لضغوط خارجية حول هذه النقطة.

وأوضحت أن الصين مستعدة لقبول جدول زمني لإصلاح نظام البورصات وخفض الحواجز التجارية وتحسين أوضاع الحواجز التجارية وتحسين أسواقها أمام السلع الأجنبية.

أظهرت نتائج مسح على 150 ألف عائلة في 550 مدينة صينية أن 12 مليوناً من سكان المناطق الريفية يعيشون تحت خط الفقر وأن معظمهم دون المستوى الغذائي وينفقون أكثر من عوائدهم.

وأوضح المسح أن خط الفقر يستقر عند دخل سنوي يبلغ 1130 يواناً أو 133 دولاراً. وحدد المسح مستوى الفقر المدقع في مدينة مثل بكين بأنه يتحدد بمتوسط دخل سنوي يصل إلى 143 يواناً، 17 دولاراً، مقابل 60 يواناً، 6 دولارات، لاقليم زينجيانج الواقع في أقصى شمال غرب الصين.

وأوضحت نتائج المسح أن متوسط الدخل السنوي للعائلات الفقيرة استقر عند 1059 يواناً، 125 دولاراً، مقابل متوسط قومي 2337 يواناً، 275 دولاراً، لعام 1993.

غير أن متوسط الانفاق بالنسبة لدخل الفرد زاد بمعدل 124 يواناً، 15 دولاراً، الأمر الذي يعني اضطرابهم إلى الاقتراض أو السحب من مدخراتهم البنكية المحدودة.

وأشارت النتائج إلى أن ثلثي المشاركين في المسح يعانون من سوء التغذية حيث أنهم



المصدر : الحياة اللندنية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٤

رئيس غات : الاتفاقية ستقلل من فائض التجارة الياباني

● طوكيو - رويتر - قال بيتر سذرلاند رئيس الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) لوكالة «كيودو» اليابانية للانباء من جنيف امس ان التزام اليابان بتقاضي جولة اوروغواي من محادثات تحرير التجارة العالمية يجب ان يزيد وارداتها ويخفض فائضها التجاري الضخم. وأوضح سذرلاند الذي ستحل منظمة التجارة الدولية الجديدة محل منظمته في كانون الثاني (يناير)، «ان ما يهم شركاء اليابان في التجارة ان يكون التزامها بجولة اوروغواي ايداناً بزيادة وارداتها». وقد أقر البرلمان الياباني اتفاقية جولة اوروغواي اول من امس.



المصدر : **الاصحاح الاقتصادي**

للتشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : **١٢ ديسمبر ١٩٩٤**

متابعات

إلى المنتجين المصريين : كيف تحصل على حقوقك من أضرار الجات ؟

فى ظل تحرير التجارة الدولية الذى وضعت أساسه اتفاقية الجات والتى تدخل حيز التطبيق العام القادم كيف يمكن للمنتجين المصريين توفير الحد الأدنى من الحماية؟ الحماية الكاملة... قضية حسمت محليا ودوليا فهي مسألة لم تعد محلا للنقاش وليست حتى فى صالح الصناعة الوطنية كما اثبتت سنوات طويلا من الحماية.

إذن فالمنافسة موجودة... بل ومطلوبة ولكن مع ضوابط دقيقة لحماية الصناعة المحلية.

اتفاقية الجات وضعت تلك الضوابط

فما هى وكيف يمكن الاستفادة منها؟

الخبير الدولى روبرت مارتين - المرشد من قبل «الجات» كمستشار

لوزارة الاقتصاد لوضع التعديلات التشريعية اللازمة والتى تتطلبها

اتفاقية الجات - انه فى ظل الجات هناك ثلاث اتفاقيات خاصة بحماية

الصناعة المحلية وهى تدور حول اجراءات ضد الاغراق واجراءات ضد الدعم

واجراءات حمائية عامة. وهذه الاتفاقيات تعرف بانها «الحماية المشروطة» وذلك لان

اتفاقية الجات وضعت شروطا معينة لكل دولة لاتخاذ هذه الاجراءات ضد دولة

اخرى.

وهذه الشروط تتضمن ضرورة اثبات وقوع ضرر على الصناعة المحلية والمنتجين

المحليين من جراء ممارسات تجارية غير عادلة، من قبل المنتجين الاجانب. او من

ناحية اخرى يمكن ايضا اتخاذ بعض الاجراءات الحمائية عند وقوع ضرر بدرجة

لملموسة مع الصناعة المحلية نتيجة لزيادات ضخمة فى واردات ما ذات قدرات

تنافسية عالية ولكنها لم تأت بطريق ممارسات غير عادلة اى انها لم تلق دعما من

حكوماتها ولم تتبع الشركات المصدرة سياسة الاغراق لترويجها. وفى اجتماعه مع

لجنة الجمارك بجمعية رجال الاعمال المصريين برئاسة المهندس حسن الشافعى نكر روبرت مارتين

انه يجرى الان بوزارة الاقتصاد الاعداد لاتشاء جهاز رسوم جمركية اضافية

خاص للتجارة الدولية سيقوم بفحص الحالات

الخلافية والخاصة بنظام حماية الصناعة المحلية وفقا

لقواعد الجات وسيقوم بعرض تقريره وتوصياته فى

كل حالة على وزير الاقتصاد ومن المنتظر ان يكون



المصدر : الإصدار ١٩٩١

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٢ ١٩٩١

هذا الجهاز جهازا فنيا مستقلا وسيكون هو الجهة الوحيدة التي يمكن للمنتجين المصريين اللجوء اليها • إجراءات حمائية .. لتقديم شكاوهم في اى حالة من حالات الممارسات لمواجهة الزيادات الضارة التجارية غير العادلة كما سيكون هو ايضا الجهة التي يلجأ اليها المستوردون المصريون او المصدرون الاجانب لابداء وجهات نظرهم حول مايتقدم به المنتجون المحليون. ويذكر روبرت مارتين ان هذا الجهاز سيكون بمثابة «محكمة» تستمع الى اراء كافة الاقتصاد لتلقى شكاوى الاطراف المعنية للتوصل الى قرار سليم محايد دون اية تفضيلات او اتجاهات كما سيتمتع الجهاز ايضا بدرجة كبيرة من الشفافية وستكون المعلومات فيه متاحة للجميع ويدلل على ذلك الخبر الدولي بأنه حتى في الحالات التي يقدم فيه طرف ما معلومات يطلب ان تكون سرية لابد وان يقدم لها ملخصا غير سرى ليكون متاحا للجميع للاطلاع عليه.



محمود محمد



م. حسن الشافعي



روبرت مارتين

ويركز روبرت مارتين في حديثه على كون الجهاز جهازا فنيا يبحث القضايا من النواحي الفنية والقانونية دون الأخذ في الاعتبار الجوانب السياسية ويرفع تقريره الى الوزير وهو الذي يقرر في النهاية الاجراءات التي يمكن اتخاذها في كل حالة. ويذكر خبير الجات انه في بعض الحالات قد تعارض الجوانب الفنية مع الجوانب السياسية فعلى سبيل المثال فان مصر تستورد كميات كبيرة من القمح لسد احتياجات السوق المحلي



المصدر : **الوزير الاقتصادي**

التاريخ : **١٢ ديسمبر ١٩٩٤**

النشر والخد مات الصحفية والهملو مات

نسخة من الحكم والتوصيات الى منظمة التجارة الدولية التي ستحل محل الجات ابتداء من العام القادم.

واذا كان الحكم النهائي سلبيا اى انتهى الى عدم وجود اغراق سيتم اخطار الجمارك لرفع الرسوم المؤقتة التي كانت قد فرضته على الواردات محل الخلاف وارجاع ماتم اخذه خلال الفترة المنتقضية مابين التقرير المبدئي والحكم النهائي. اما اذا كان الحكم النهائي ايجابيا بمعنى وجود حالة اغراق يمكن لوزير الاقتصاد بناء على توصيات الجهاز تقرير الاجراءات اللازمة وفرض الرسوم الحمائية.

اذا كان القمح يلقى دعما من بعض البلدان فيمكن لمنتجى القمح المحليين تقديم شكوى على اساس ان هذا الدعم يضر بمصالحهم ويانتاجهم وقد يجد الجهاز الفنى ان هذا صحيح وان القمح المستورد يلقى دعما من الخارج الا ان القرار النهائي الذى سيكون بيد وزير قد يتجه الى عدم فرض اية رسوم على القمح المستورد حماية للسوق المصرى ككل.

ومن ناحية اخرى يذكر روبرت مارتين ان لوائح هذا الجهاز الفنى الجديد ستوضع بالشكل الذى يحمى استقلالية الجهاز والعاملين به من جهة ومن جهة اخرى وضع قيود صارمة للابقاء على سرية المعلومات داخل الجهاز.

اما عن سير الاجراءات داخل الجهاز فيذكر الخبير الدولي انه على سبيل المثال فى حالة الاغراق / والاغراق كما هو معروف هو بيع منتج ما داخل سوق دولة اخرى باقل من سعر التكلفة او بسعر اقل مما يباع به داخل سوق الدولة المصنعة له. اذا ماتعرض منتج مصرى لهذه الحالة اى اذا ماوجد ان منتجاته تنافسها منتجات مستوردة باقل من سعرها الحقيقى يمكن ان يتقدم للجهاز الجديد بشكوى كتابية من نسختين الاولى تتضمن المعلومات التى يعتبرها سرية والاخرى غير سرية. وهنا يوضح الخبير الدولي ان النسخة غير السرية يمكن ان تتضمن نفس معلومات النسخة السرية ولكن مع حذف الارقام التى لايريد المتقدم بالشكوى ان تكون علنية على سبيل المثال. وبعد تلقى الجهاز لهذه الشكوى يبدأ فى تجميع المعلومات من جميع الاطراف حول المسألة محل الشكوى وبعد هذه المرحلة سيكون الجهاز امام امرين الاول هو عدم وجود دلائل كافية لبدء التحقيق فى القضية ويرفع بذلك تقرير الى الوزارة او انه يجد ان هناك دلائل كافية بالعمل لبدء التحقيق وهنا يتم اخطار الاطراف المعنية ويتم ايضا النشر فى الجريدة الرسمية. وفى هذه الحالة يتم ارسال استمارة الى كل الاطراف المعنية وبعض الخبراء للاجابة على مااستتضمنه من اسئلة ومعلومات لازمة وعندما تتجمع لدى الجهاز الردود على تلك الاستمارات يبدأ الجهاز فى اعداد تقرير مبدئى بوجود حالة اغراق ويتم النشر فى الجريدة الرسمية كما ستعطى توجيهات الى الجمارك بفرض رسوم مؤقتة على المنتجات محل الخلاف ويرسل التقرير الى الاطراف المعنية والتي ستقوم بدورها بالرد عليه ويعدها سيتم اعداد جلسات استماع لكل الاطراف بعدها يصدر الجهاز حكمه النهائي والتوصيات التى ستوزع على كل الاطراف وتنشر فى الجريدة الرسمية وترسل الى وزير الاقتصاد كما ترسل ايضا



المصدر : الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٤

«الجمهورية» تقول

منظمة اقتصادية.. مطلب عربي عاجل

★ ★ اتفقت المجموعة الأوروبية على استراتيجية تضم دول أوروبا الشرقية إلى المجموعة تبدأ بمنحها بعض الامتيازات التجارية ومساعدات مقدارها ٧ آلاف مليون دولار (توزع على الخمس دول هي التشيك والمجر وبولندا وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا) خلال الخمسة أعوام القادمة.. لتؤكد خطوة عملية وهامة نحو استكمال الوحدة الأوروبية تحت المظلة الاقتصادية.. وفي ميامي بالولايات المتحدة حيث استضاف الرئيس بيل كلينتون لأول مرة ٢٤ رئيسا من دول الأمريكتين دعا لاقامة جماعة جديدة تتطلع إلى تحقيق الرخاء.. عبر توسيع المبادلات التجارية وتقوية الديمقراطية وتشكيل منطقة

تجارة حرة تمتد من الاسكا إلى الأرجنتين .
★ ★ وهكذا ونحن نستعد للاحتفال باليوبيل الذهبي لانشاء الجامعة العربية - المنظمة التي تضم جميع الدول العربية - نجدنا امام الأسلوب المناسب لمواجهة المتغيرات العالمية والعيش بطمأنينة في ظل النظام العالمي الجديد.. ونعني به التقارب الاقتصادي الذي يحقق بشكل مباشر مصالح الشعوب ويوفر الاستقرار وقد أصبح السلاح الاقتصادي هو العبارة السحرية التي تنطلق منها الوحدة السياسية أو لنقل التفاهم السياسي.. حدث هذا في أوروبا التي تختلف لغاتها واصولها وتفصل بينها الجبال والوهاد ولكنها التقت على صعيد العمل الاقتصادي من خلال السوق الأوروبية المشتركة وتطورت إلى صيغة الجماعة الأوروبية والبرلمان الأوروبي.. وهاهي تسمح لدول شرق أوروبا (الستار الحديدي سابقا) بالانضمام وتأخذ بيدها ليكون نظامها الاقتصادي متمشيا تماما مع أسلوب المجموعة.. مثلما فعلت في الماضي مع اليونان.. وكذلك الامر بالنسبة لأمور شرق اسيا الذين التفتوا للباسفك في قمة عقدت مؤخرا وتركزت حول الانجازات الاقتصادية.. وهاهي أمريكا الشمالية والجنوبية في نفس الاتجاه والجميع مستعد لتطبيق الجات اتفاقية التجارة العالمية في يناير لتسقط حواجز الجمارك ويشتعل التنافس ويكون البقاء للأجود والأرخص .

★ ★ ولعلنا في حاجة إلى التأكيد بان عناصر وحدة الامة العربية اقتصاديا متوفرة بشكل مثالي وبها نستطيع الاسراع في ايقاع التنمية والامر الآن أصبح أكثر ملاءمة في اطار اجواء السلام التي بدأت تسود.. ويتمنى المواطن العربي من جامعته العربية ان تكون هدية العام الخمسين منظمة اقتصادية عربية قوية.. تتخطى الحواجز المصطنعة وتضع الاساس لتضامن عربي حقيقي يتمشى مع روح العصر ومتطلباته .



المصدر :**الأخبار**.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :**١٣ ديسمبر ١٩٩٤**.....

وزير الصناعة يطالب بتكثيف صناعات عربية في مواجهة الجات والتحديات العالمية

كتب مؤمن أحمد:

طالب الدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة والثروة المعدنية بضرورة أن تعمل الدول العربية على زيادة حجم التعاون الصناعي والفني فيما بينها بما يخدم المصالح المشتركة للشعوب العربية وقال إن التعاون والتنسيق بين الدول العربية أصبح ضرورة بالغة الأهمية في ظل التكتلات العالمية والتحالفات الاقتصادية بين الكيانات المختلفة على مستوى العالم، خصوصا بعد اتفاقية

الجات وأصبح في لقائه مع يوسف الشبراوي وزير التنمية الصناعية بدولة البحرين أمس أنه تم بحث إقامة عدد من المشروعات الصناعية المشتركة بين مصر والمغرب في مجال صناعة الألومنيوم والاستفادة من التمويل البحريني والخبرة والإمكانات المصرية في إقامة تلك المشروعات ودراسة آثار الجات على الصناعة في البلدين بالإضافة إلى دعم العلاقات الصناعية والاقتصادية بين مصر ودول الخليج



المصدر : الأهرام المسائي

١٢ ديسمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

□ استعداداً لتنفيذ اتفاقية «الجات» الشهر القادم:

مشروع إجراءات تحرير التجارة الخارجية أمام مجلس الشعب خلال أيام

إنشاء إدارة جديدة للتجارة الدولية وضوابط لحماية الإنتاج المحلي

لبنود الاتفاقية، حيث يقوم حالياً وفد من خبراء «الجات» بالتعاون مع خبراء وزارة الاقتصاد بملورة البنود الخاصة بمصر، تمهيداً لعرضها على مجلس الشعب للموافقة عليها قبل نهاية الشهر الحالي.

وصرح مصدر مسئول بوزارة الاقتصاد بأنه ستتم لحالة مشروع جديد لمكافحة السياسات التجارية غير الشرعية، سوف يرفق بمشروع الاتفاقية، وتتم إحالتها إلى مجلس الشعب، ويتضمن مجموعة من الضوابط اللازمة لحماية الإنتاج المحلي من سياسات الإغراق والدعم.

وأضاف أن الضوابط التي سيتم تطبيقها تتضمن فرض رسوم تعويضية على الواردات في حالة ثبوت أنها الحققت ضرراً بالمنتج المحلي، وسوف تعطى صلاحيات لوزير الاقتصاد في تنفيذ الإجراءات اللازمة لحماية الإنتاج المحلي.

وعلم مندوب «الأهرام المسائي» أنه سيتم إنشاء إدارة جديدة بوزارة الاقتصاد تسمى «بإدارة السياسات التجارية الدولية» لتابعة ومراقبة جميع الواردات ورصد أثارها على الإنتاج المحلي.

وتقوم حالياً وزارة الاقتصاد بتنفيذ برنامج تدريبي لرفع كفاءة العاملين بالتجارة الخارجية بما يساهم في مواكبتهم للتطورات الجديدة في التجارة الدولية ويقوم بتدريب العاملين خبراء من «الجات».

استعداداً لبدء تنفيذ اتفاقية الجات اعتباراً من الشهر القادم، تنتهي وزارة الاقتصاد خلال الأيام القليلة القادمة من وضع الإطار العام للسياسات والإجراءات التي ستقوم مصر بتنفيذها طبقاً



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٤

عضو بالبرلمان الأوروبي يحذر من مخاطر الجات:

آثار اجتماعية مدمرة للجات على الدول النامية

مع بداية الشهر المقبل تدخل الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة المعروفة باسم «الجات» حيز التنفيذ ولا تزال هذه الاتفاقية تثير الكثير من الجدل والخلاف حتى في العواصم الغربية الأكثر تحملاً لهذا إسقاط الجواز أمام التجارة العالمية. وفي الأسبوع الماضي نشرت صحيفة «الهرالد تريبيون» مقالاً لـ «جيمس جولد سميت» وهو عضو في البرلمان الأوروبي يحذر فيه من تطبيق اتفاقية «الجات» وما وصفه «بالتأثير المناوئ» لتطبيق مبدأ حرية التجارة العالمية على دول العالم النامي. ويقول إن «الجات» تنطوي على خلل فاعلاً مثل النظريات التي استندت إليها وأنه إذا طبقت فسوف تزعزع أوضاعاً كثيرة في الدول النامية وخاصة البعد الاجتماعي فاميك عن دخول أعداد هائلة من البشر في هذه البلدان في منافسة مباشرة مع القوى العاملة ذات التكنولوجيا المتقدمة في الدول المتقدمة في إطار سوق العمالة العالمية.

ويدعم المستول الأوروبي وجهة النظر هذه قائلاً إن زيادة الاعتماد بصورة مفاجئة على التقنيات التكنولوجية ستؤدي إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل والاستغناء عن العامل البشري الذي يشكل العنصر الأساسي في عملية الإنتاج في البلدان النامية. ويضرب مثلاً لذلك في مجال نظم الزراعة المكثفة التي تنتج أكبر كمية من المحاصيل بتشغيل أقل عدد من العمالة، وهذا في حد ذاته له نتائج سلبية حيث يضطر هؤلاء العاطلون عن العمل في الأراضي

الزراعية إلى النزوح إلى المدن وغالباً ما سينتهي بهم الأمر إلى التواجد في التجمعات السكنية العشوائية مما يؤدي بدوره إلى تفسخ الأسر وهجر الناس للريف ولا يحظى ما لهذا من أثر سلب على الاستقرار والتوازن الاجتماعي وتفقان أعداد هائلة لفرص العيش وأسباب الرزق.

ويضيف جولد سميت إن هؤلاء الأشخاص الذين يمكن أن يطلق عليهم «مشردو أو لاجئون الجات» سيضطرون إلى الهجرة الجماعية وأنه لمن قبيل الخيال لبعض أن يعتقد أنصار «الجات» أنه يمكن استيعاب هذه الأعداد الهائلة من البشر بقعة واحدة في السوق العالمية.

ويدعو جولد سميت بدلاً من ذلك إلى ترسيخ مفهوم «التجارة الإقليمية الحرة» كبديل للدعوة إلى فتح الأسواق العالمية الأمر الذي لا يعني بالضرورة إغلاق الباب أمام هذه المنطقة أو تلك للتعامل مع بقية دول العالم إلا أنها تعني في المقام الأول أن لكل منطقة لها ظروفها الخاصة بالتنمية ولها مطلق الخيار في تقرير أساليب التعامل أو الدخول في اتفاقيات ثنائية مع مناطق تجارية أخرى لأنه لا يجب فتح الأسواق كلية حتى لا تدمر اقتصاديات الدول وتهدد العمالة المحلية وتزعزع استقرار المجتمعات.

ويؤكد أن هذا هو الطريق نحو الازدهار والاستقرار في الدول النامية لأنه من الخطأ اعتبار الجات على أنها حجر الزاوية في إيجاد نظام تجاري عالمي لأن الثمن الذي ستدفعه الدول النامية في هذه الحالة سيكون قاتلاً.



المصدر :**الإمام**.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :**١٢ - ديسمبر ١٩٩٤**.....

مؤتمر يناقش آثار اتفاقية الجات

بدأت أمس أعمال المؤتمر الثاني لآثار اتفاقية الجات على قطاعات الاقتصاد المصري والذي ينظمه مركز الدراسات المصري بالتعاون مع وزارة الاقتصاد وسكرتارية الجات المشرفين على وضع قوانين الاتفاقية .

وصرح د. رجاء مخاريطه مدير المركز بأن المؤتمر سوف يستكمل دراسة آثار الاتفاقية من خلال دراسة نصوصها ثم تأثيرها على الاقتصاد المصري . وقد بدأ المؤتمر بمناقشة الاتفاقية في مجال البيئة وعلاقتها بالتجارة ويناقش غدا تحرير السلع الزراعية.



المصدر : **المصرى**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٤

في إطار تقييم وزارة الاقتصاد لتأثيرات اتفاقية الجات على مصر قبل بدء تنفيذها مع العام الجديد

هذه هي تأثيرات الاتفاقية على الانتاج الصناعى المصرى:

- عدم توقع تأثير بروتوكول النفاذ إلى الأسواق «إيجابيا» على الصادرات الصناعية بالنظر إلى ارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض جودة المنتجات وخفض القدرات التسويقية
- إفادة مصر من بروتوكول النفاذ إلى الأسواق لزيادة الصادرات الصناعية يرتبط بالقضاء على معوقات التصدير الداخلية وخفض تكلفة الانتاج
- نجاح مصر في تطبيق سياسة دعم صادراتها في إطار «الطاق الداعم والرسوم التعويضية» يتطلب تحديد الصادرات الصناعية التي تستحق الدعم ومنحه في التصدير
- ضرورة وضع نظام دقيق لمراقبة الواردات المدعومة التي تهدد الصناعة المحلية

في إطار تقييم وزارة الاقتصاد لتأثيرات اتفاقية الجات على مصر إنتهت لجنة من الخبراء من إعداد ورقة هامة حول الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على السلع غير الزراعية (الصناعية) أكد الخبراء على أن بروتوكول النفاذ إلى الأسواق والذي يتضمن إجراء تخفيضات للتعريفات الجمركية لا يتوقع أن يؤثر إيجابيا على الصادرات الصناعية المصرية. وأرجع الخبراء ذلك إلى أن انخفاض مستوى أداء الصادرات الصناعية (كما ونوعا) لا يرجع إلى أسباب خارجية بقدر ما يرجع في المقام الأول إلى عوامل داخلية من أهمها ارتفاع التكلفة وإنخفاض الجودة وضعف القدرات التسويقية..

الثلث تقريبا كمتوسط عام.
● زيادة نسبة التعريفات الجمركية المربوطة Bound Tariffs كإحدى الوسائل المؤدية للاستقرار في السوق العالمية.

أثر بروتوكول النفاذ إلى الأسواق على الانتاج الصناعى:
وفيما يتعلق بأثر بروتوكول النفاذ إلى الأسواق على الانتاج الصناعى أشار الخبراء إلى أن ذلك يستلزم إبراز أهم ملامح الصادرات المصرية حيث تؤكد أرقام عام ١٩٩٢/٩٢ على عدد من الحقائق فمن ناحية تسيطر صادرات قطاع البترول على نحو ٥٠,٨% من حصيلة الصادرات وتصل صادرات

قطاع المشروبات والملابس الجاهزة إلى نحو ١٤,١% وهو ما يؤثر إلى ارتفاع درجة التركيز في السلع في مكيل الصادرات المصرية. فنحو ثلثا الصادرات تتركز في سلعتين.

بينما لا تتعدى صادرات مختلف القطاعات الصناعية الأخرى ٢١,٤% من إجمالى حصيلة صادرات مصر. وأهم للصناعات التصديرية مرتبة تنافسها وفقا لأهميتها النسبية من أحمال الصادرات

الخاصة بتنظيم النفاذ إلى الأسواق فيما يتعلق بالسلع غير الزراعية إلى أن تلتزم الدول الأعضاء خلال مدة معينة بتقديم تنازلات جمركية وذلك في جداول توضح شكل هذا التنازل ونسبته وقيمه للطلقة والمدة الزمنية له، على أن يراعى أن يتم تنفيذ تلك التنازلات تدريجيا ويقدر متساو على مدار خمس سنوات، تبدأ من واحد يناير ١٩٩٥ وتنتهى قبل واحد يناير ١٩٩٩. على أن تلحق تلك الجداول في الوثيقة الختامية لبروتوكول جولة أورجواي.

وتتمثل أهم إنجازات جولة أورجواي في مجال النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للسلع غير الزراعية فيما يلي:

- تعدد أشكال التنازلات الجمركية. فقد تأخذ شكل تحرير كامل للتجارة (تصبح التعريفات الجمركية صفرا) أو تخفيض التعريفات الجمركية فقط، أو ربط التعريفات الجمركية فقط أو تخفيضها وربطها في أن واحد، أو قد يأخذ التنازل الجمركى أخيرا شكل تحويل القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية لرفع درجة الشفافية في المعاملات التجارية.
- تخفيض التعريفات الجمركية بنحو

من جهة أخرى أكد الخبراء على أن إستفادة مصر من بروتوكول النفاذ إلى الأسواق لزيادة صادراتها يرتبط أساسا بالقضاء على معوقات التصدير الداخلية وخفض تكلفة الانتاج ورفع الجودة.

من جهة أخرى أشار خبراء وزارة الاقتصاد إلى أن نجاح مصر في تطبيق سياسة دعم صادراتها من إطار «اتفاق الدعم والرسوم التعويضية» يتطلب تحديد الصادرات الصناعية التي تستحق الدعم ومنح هذا الدعم في مرحلة التصدير وليس الانتاج، شدد الخبراء على ضرورة وضع نظام دقيق لمراقبة الواردات المدعومة والتي تهدد الصناعة المحلية..

وفيما يتعلق بأثر بروتوكول النفاذ إلى الأسواق على الانتاج الصناعى فقد أشار الخبراء إلى - الملامح العامة لبروتوكول النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للسلع غير الزراعية حيث يعد تحرير التجارة الدولية وزيادة قدرة المنتجات على النفاذ إلى الأسواق من أهم نتائج جولة أورجواي. فقد انتهت المفاوضات



المصدر : **الأمم المتحدة**

للتصدير والخدمات الصناعية والمعلومات التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٩٤

الصناعية (باستثناء البترول والمنسوجات والملابس) هي المعدنية (٤٨٪) والكميائية (٢١٪) والغذائية (١٥,٥٪) والهندسية (١٥,٥٪). (المجموع ١٠٠٪).

مما سبق يمكن القول أن ما يقرب من نصف الصادرات الصناعية هي في الأساس خامات معدنية وبصفة خاصة الألومنيوم والحديد والصلب. وهو ما يعنى انخفاض القيمة المضافة للصادرات الصناعية.

● تفصح القراءة الدقيقة للصادرات الصناعية (باستثناء البترول والمنسوجات والملابس) عن وجود بعض القطاعات التي تمثل مجالات محتملة لتنمية الصادرات حيث يظهر ميزانها التجاري فائضا وهي المعادن والآلات والزيوت والروائح العطرية والأحذية.

● أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات المصرية فتكشف البيانات عن اتسام هيكل الصادرات بدرجة تركيز جغرافي مرتفعة فنحو ٤٠٪ من إجمالي الصادرات السلعية يتجه إلى السوق الأوروبية المشتركة، وما يقرب من ١٢,٦٪ منها يتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تليها الدول الآسيوية بنسبة تصل إلى ١٩,٥٪ ثم الدول العربية بنسبة تقدر بحوالي ١٤,٤٪.

الأثر للتوقع على الانتاج الموجه للتصدير:

١ - وفيما يتعلق بهذا الأثر فقد أكد الخبراء على أنه من الصعب الوصول إلى تقدير كمي دقيق لأثر بروتوكول النفاذ إلى الأسواق على صادرات السلع غير الزراعية. فالقيام بهذا التقدير يستلزم وجود مجموعة من البيانات من الصعب توافرها - في الوقت الحالي - لإتمام هذا التقييم، من أهمها:

أ - نسبة وقيمة ونوع التنازلات الجمركية المقدمة بالنسبة لكل سلعة صناعية مصدرة في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين.

ب - تأثير التخفيضات الجمركية على السعر النهائي للسلعة المصدرة في السوق الخارجية.

ج - مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات المصرية بالنسبة للتغيرات في السعر في الأسواق الخارجية.

د - الوضع التنافسي - من حيث السعر ومستوى الجودة - للصادرات الصناعية في الأسواق الخارجية، ونقص ذلك مدى توافر بدائل ومستوى كمالها ومن ثم درجة المنافسة بينها وبين الصادرات المصرية.

هـ - نسبة صادرات السلع الصناعية المختلفة في قائمة واردات الشركاء التجاريين الرئيسيين لمعرفة الفرص التصديرية المتاحة للصادرات المصرية في ظل معاملة التفضيلية أو التمييزية.

و - مرونة الجهنان الانتاجي المحلي وقدرته على الاستجابة للتغيرات في السوق العالمية.

● وعلى الرغم من صعوبة الوصول - في الوقت الراهن - إلى تقدير كمي لتأثير اتفاق النفاذ إلى الأسواق على صادرات مصر الصناعية، بيد أنه يمكن القول بشكل عام أنه من غير المتوقع، في ظل الظروف والأوضاع الراهنة التي تحكم الانتاج الصناعي الموجه للتصدير، أن يؤدي هذا الاتفاق وحده إلى آثار إيجابية على صادرات القطاع الصناعي، ويستند هذا الرأي إلى عدد من الاعتبارات تتمثل في أن انخفاض مستوى أداء الصادرات الصناعية (كما ونوعا) لا يرجع إلى أسباب خارجية بقدر ما يرجع في المقام الأول إلى عوامل داخلية من أهمها ارتفاع التكلفة وانخفاض الجودة وضعف القدرات التسويقية هذا فضلا عن قصور ويطء النواحي الإدارية والتنظيمية المرتبطة بعملية التصدير كما أن التجربة العملية في الماضي أثبتت أن ارتفاع التعريفات الجمركية لا يمثل العائق الحقيقي أمام الصادرات المصرية. وخير دليل على ذلك الاتفاق الثلاثي بين مصر والهند وبنجولاسلاويا - التي لم تحقق أي آثار إيجابية على الصادرات المصرية.

وبالنسبة للتنازلات الجمركية المطروحة الآن في الأسواق الخارجية من المتوقع ألا تغيز من وضع التنافس لصادرات مصر الصناعية في السوق العالمية. فوفقا لبدأ الدولة الأكثر رعاية، تنسحب تلك التنازلات تلقائيا إلى كل البلاد الأخرى الأعضاء دون المطالبة بذلك. وعليه إذا كانت التخفيضات الجمركية تعد أحد الشروط الضرورية لنمو صادرات مصر الصناعية من خلال تسهيل نفاذها إلى الأسواق الخارجية، إلا أنها في حد ذاتها لا تعد كافية، فلا بد لتحقيق هذا الهدف من تحقق شرطين كافيين.

الشرط الأول: وضع السياسات الكفيلة بالقضاء على المعوقات الداخلية للتصدير. الشرط الثاني: وضع السياسات الكفيلة بتعظيم الاستفادة من بروتوكول النفاذ إلى الأسواق. ومن ثم يمكن القول بأن الاستفادة من بروتوكول النفاذ إلى الأسواق تتطلب:

● للتخفيف أو القضاء على معوقات التصدير الداخلية، ونذكر على سبيل المثال:

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتخفيض تكلفة الانتاج من خلال:

● إعادة النظر في ضريبة المبيعات التي يدفعها المصدر على خامات صادراته والاكتفاء بتقديم المصدر لتعهد أو خطاب ضمن أسوة بالمتيق في حالة المستورد لحين قيامه بالتصدير.

● العمل على إلغاء أو التخفيف من ضريبة المبيعات على الآلات وقطع الغيار.

● السماح للقطاع الخاص بالعمل في التوكيلات للملاحية وخدمات اللواحي، المقضاء على احتكار القطاع العام وتخفيض تكلفة تلك الخدمات.

● إعادة النظر في ضريبة المبيعات على الآلات وقطع الغيار.

● إلغاء قانون الدمغة النسبية على رأس المال، فالأصل في فلسفة الضريبة أنها وسيلة للتنمية وتوجيه الموارد وليست موردا للدولة.

● إعادة صياغة السياسة النقدية والمالية بحيث تكون في صالح الأنشطة التصديرية أي تميز الانتاج الموجه للتصدير على ذلك الموجه للاستخدام المحلي.

- الاهتمام برفع جودة المنتجات المصرية وتعميم تطبيق نظام الجودة الشاملة ايزو ٩٠٠٠ - ٩٠٠٠ Iso

- إعادة النظر والعمل على تبسيط إجراءات التصدير والخدمات المصاحبة له مثل التأمين والنقل والأعمال المصرفية - وعلى سبيل المثال قبول التعهدات (بضمان المنشآت مثلا) بدلا من الضمانات المالية عند قيام المصدرين بالاستيراد وفقا لنظام السماح المؤقت أو الدروبك.

كذلك الاهتمام بتبسيط واختصار إجراءات الاستيراد، فكما هو معروف تنقسم الصناعة المصرية بارتفاع نسبة للكون الأجنبي.

● إعادة هيكلة الإطار المؤسسي المنظم لعملية التصدير حيث يتسم هذا الأخير

بتعدد الجهات وتضارب الاختصاصات. ب - وضع سياسة لتعظيم الاستفادة من بروتوكول النفاذ إلى الأسواق، وذلك من خلال:

● إعادة صياغة السياسة التصديرية، وتغيير التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي - إن لزم - للصادرات المصرية في ضوء الفرص المتاحة في السوق العالمية. ويستلزم ذلك قراءة دقيقة للتنازلات الجمركية وانعكاساتها على الصادرات المصرية. فعلى سبيل المثال يجب توجيه النشاط التصديري - في الحدود التي تسمح لها ظروف الإنتاج المحلي - إلى السلع والأسواق التي تتمتع بارتفاع مستويات تنازلاتها الجمركية والتي تتمتع فيها الصادرات المصرية بميزة نسبية مثل المعادن والصناعات المعدنية والآلات وبعض أنواع الآلات غير الكهربائية والصناعات الغذائية مثل الأغذية المحفوظة.

كذلك يجب الاهتمام برفع مستوى تصنيع الصادرات الصناعية، حيث اتضح من قراءة بروتوكول النفاذ إلى الأسواق أن هناك اتجاها عاما لزيادة نسبة وقيمة التخفيض الجمركي كلما ارتفعت درجة تصنيع السلعة.

- الاستفادة من المساعدات الفنية المقدمة في إطار اتفاقية الجات لتكوين وتدريب كوادر قادرة على التعامل مع نصوص وإحكام الاتفاقية.

- دعم الإطار التشريعي والمؤسسي المسئول عن تنسيق الصادرات ومراقبة تنفيذ أحكام الاتفاق.

الأثر المتوقع على انتاج بدائل الواردات



الأهرام

المصدر :

١٢ ديسمبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبالنسبة للآثار المتوقعة على إنتاج بدائل الواردات فلا يتوقع أن يؤدي البروتوكول الخاص بالنفاذ إلى الأسواق إلى التأثير على الانتاج الصناعي المحلي لبدايل الواردات. حيث لا يحمل البروتوكول الاقتصار المصري أية التزامات جمركية اضافية نظرا لارتفاع التعريفات الجمركية المربوطة المقدمة من مصر (الحد الأدنى ٥٠٪ والحد الأعلى ١٠٠٪) بالمقارنة بالتعريفات الجمركية المعمول بها (الحد الأدنى ١٠٪ والحد الأعلى ٧٠٪).

هذا بشكل عام، وبينما تفصح المقارنة الدقيقة للتعريفات عن وجود بعض التناقضات، وهو ما لا يمكن القطع به لعدم توافر تلك البيانات التفصيلية، بل على النقيض يصبح السؤال المثار : هل تستطيع الحكومة المصرية رفع التعريفات الجمركية على بعض السلع اعمالا لاتفاقية الجات حماية لانتاجها المحلي ؟ أم ان هذا الاجراء يتناقض مع برنامج الإصلاح ووفقا للاتفاقية مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ؟

وإذا كانت الاجابة بالإيجاب فإنه في هذه الحالة يلزم بيانات تفصيلية عن الانتاج المحلي من السلع الصناعية المحلية ومستوى وارداتها لتحديد أي السلع الصناعية يمكن رفع تعريفاتها الجمركية.

أثر اتفاقية مكافحة الاغراق بالنسبة للانتاج الصناعي :

وفيما يتعلق بأثر اتفاقية مكافحة الاغراق على الانتاج الصناعي فقد أكد الخبراء على أن الملامح العامة لاتفاقية مكافحة الاغراق : تشير إلى أنه قد تم التوصل في جولة أوروغواي إلى اتفاق جديد يفسر وينظم اتفاق مكافحة الاغراق الذي تم التوصل إليه في مفاوضات طوكيو. ومن أهم ما اضافته جولة أوروغواي إلى هذا الاتفاق ما يلي :

● تحديد المعايير التي بناء عليها يمكن تحديد ما إذا كان هناك اغراق من عدمه.

● تحديد العلاقة النسبية بين الواردات المفرقة والضرر في الصناعة المحلية.

● تعريف الصناعة المحلية.

● تحديد واضح لاجراءات مواجهة الاغراق.

● ضمان عدم استخدام اجراءات مكافحة الاغراق كأساليب حمائية للصناعة المحلية.

وتتخذ الاجراءات ضد الاغراق لمدة خمس سنوات، ويمكن تجديدها إذا ما استوجب الوضع.

أثر اتفاقية مكافحة الاغراق على الانتاج الصناعي :

بعد الاغراق أحد جوانب اتفاقية الجات الذي يمثل خطرا أساسيا على الانتاج الصناعي الحالي والمحتمل، ويتضمن التخوف الرئيسي في هذا المجال من الواردات من دول جنوب شرق آسيا والهند بالنسبة للسلع الهندسية (مثل واردات الجرارات الزراعية من الهند).

وعلى الرغم من أن الاتفاقية تغطي الاعضاء فيها - ومصر منهم - الحق في اتخاذ اجراءات ضد الاغراق. كما أنها قدمت لهم المعايير والخطوات التي يمكن بالاستناد إليها مكافحة الاغراق. إلا أن التخوف الحقيقي من سياسة الاغراق يكمن في واقع الأمر في قصور خبرة الأجهزة والمؤسسات الحالية المنوطة بتنظيم التجارة الخارجية عن القيام بهذه المهمة.

وعليه فإن وضع نظام متكامل وسريع أمر أساسي لمكافحة الاغراق. ويتطلب تأسيس هذا النظام ما يلي :-

١ - الاسترشاد بما جاء في اتفاق مكافحة الاغراق من أسس ومعايير تساعد في تحديد مفهوم الاغراق وكيفية تقديره، وكيفية تحديد الضرر الذي يصيب الصناعة المحلية، وخطوات التحقيق في الشكاوى، وأنواع الأدلة المستخدمة والمطلوبة للتحقيق، بما يساعد على وضع نموذج عام لمكافحة الاغراق يسهل الاجراءات ويختصر الوقت.

٢ - اعادة هيكلة النظام المؤسسي المسئول عن تنظيم التجارة الخارجية لتستطيع القيام بهذه المهمة وستقوم بمناقشة هذه القضية بتفصيل أوسع فيما بعد.



في ندوة الكتاب بالمجلس الأعلى للثقافة:

قانون جديد، وخلاف بين الناشرين ورفض للتطبيق

كتب مجدى حسنين:

من أو نشاط للجنة الكتاب والنشر
صدر، على الثقافة، عقدت يومى
٢٠ ديسمبر الماضى ندوة فصلاً الكتاب
و، س، مسجداً مارو حسنى وزير الثقافة،
ود س، منصور الأمين العام للمجلس الأعلى
للثقافة، ومحمود عبد المصم مراد مقرر لجنة
الكتاب ورئيس اتحاد الناشرين المصريين،
أخرى وزير الثقافة حواراً مع الناشرين
المصريين، بعدما تفاقمت مشكلة تزوير الكتاب
المصرى بالخارج، وارتفاع نسبة الهمزات
ومصرية الم، رجات على الورق المستورد
ومستخرجات الطباعة، والتي تهدد صناعة
الكتاب أساساً ومهنة النشر فى مصر، فى
الوقت الذى كان فيه الكتاب المصرى المطبوع
المصرية كما أشار د جابر عصفور - هو
«الف لاء» التعريف والمعرفة لقراء العربية
الكامل، انقائاً فى الصنع والإخراج
والترجمة، عندما كانت مصر مركز الإشعاع
الثقافى من الوطن العربى، إلى الدرجة التى
س، فيها كل متقف عربى، لابد نفسه متقفاً
عربياً، إلا بعد أن ينسرد فى المحلة المصرية
ويصير فى انطفئة المصرية

وهو حواره مع الناشرين أشار وزير
الثقافة إلى أهمية تصدير الكتاب المصرى إلى
الخارج باعتباره رمز الثقافة المصرية
وسفيرها من أبناء العربية ومن العالم،
وتكد وزير الثقافة أنه لن يسمح لاتحاد
الناشرين العرب بمقر غير القاهرة، كما ينص
قرار خمسة الدول العربية بذلك، وأن وزارة
الثقافة تبحث حالياً فى اتخاذ مقرر لهذا
الاتحاد

فى خبر طالب الناشرى المشاركون
بضرورة ساركنتهم فى مبيرو أو تعديل قانون
اتحاد الناشرين الذى صدر عام ١٩٦٥، من
خبر منه مصم د جابر عصفور ومحمود عبد

المصم مراد وعبد الرؤوف الريدى ولعمر
المصمى، ون يشارون الناشرى فى تنظيم
مصرى، القاهرة الدولى للكتاب، وهى إصدار
كتب مبرحان، القراءة للجميع، ون يمار
النشر فى حو اتحاد الكتاب فى نشر كتب
التران وحصوله على نسبة ٢٥٪ - خاموما من
توزيع هذه الكتب، وكذلك عدم التصديق بين
ناشر القطاع العام وناشر القطاع الخاص،
واعادة النظر فى العقوبات التى حددها قانون
حماية حق المؤلف عام ١٩٥٤، وتعديلاته، وأن
تهتم الحكومة المصرية بشكاوى الناشرين من
تزوير إصداراتهم فى الخارج، حماية
للاقتصاد الوطنى، متمثلة نموذج أمريكا، التى
كانت أن تمنع المورثة الأمريكية، بفاعاً عن

حقوق ناشرىها ومزملبها
وإذا كانت الندوة تبحث فى قضايا الكتاب
والنشر فقد عاب عن أبحاثها للجانة الأهم من
هذه القضايا، وهو حقوق المؤلف الذى تقوم
عليه أساساً مهنة النشر، وهو الجانب الذى
تبحث فيه الكتب والناقد «ماروق جورشيد»،
عن حماية حقوق الكتاب المصرى أيضاً من
الناشرى المصريين، حتى يستطيع أن يقيم
حياته ككاتب منفرج، وأن لا تلحق الندوة بين
حقوق الكاتب وحقوق الناشر، وأن تؤسس
علاقة جديدة بينهما تضمن للطرفين حقوقهما

لها لبعثات الندوة - ١٤ بحثاً - فقد شارك
فيها عدد من الناشرين المصريين، منهم
إبراهيم العلم ومحمد إبراهيم وهانى طلبة، إلى
جانب د محمود ميسى حجازى ود، أمين فزاد
ود حمن عبد الشامى ود شعبان خليفة
ود سمعد الهجرسى ود مصطفى الفقى الذى
أثر الحديث عن الكتاب والفكر القومى مؤكداً
أن قضية الكتب شتى كل القضايا الثقافية من
مصر فى قضايا سياسية بالدرجة الأولى،
مسياسة مصر العربية فى سياسة ثقافية،
وهى الرصيد القومى الباقر، لمصر فى المنطقة
العربية، والكتاب فى هذا الرصيد لن ينزل عن
عرشه وصفة النبومة التى يتحلى بها، رغم
كل المستعبدات الثقافية الأخرى، مسرف تظل
للكتاب قبعة أيضاً من المستقبل، كما سيظل
الدور الحضارى والثقافى لمصر يجثم على
صدور الآخرين، وأن الثقافة هى أخطر أسلحة
المصر، ولتلك فالتطبيق السياسسى
والاقتصادى لن يؤدى إلى أى تحول، أما
التطبيق الثقافى فهو الذى يؤدى إلى الامتزاز
الحقيقى، ولذلك فهو القلعة الوحيدة الباقية فى
أهدى العرب، والذى تقوم فيه مصر بدور
ريادى، مصر هى أول من وقعت معاهدة مع
إسرائيل، ولكنها آخر من يضع



المصدر : المصالح اليوم

١٤ ديسمبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حتى قبل ان يبدأ تطبيقها

اتفاقية الجات تؤثر سلبيا على الدول المستوردة للحبوب

رشا جلال الدين

على اقساط متساوية وذلك على أساس متوسط
قيمة الدعم الممنوح لتلك السلع خلال الفترة 86
- 1988. كما يتم أيضا خلال نفس الفترة 93
- 99، تخفيض دعم التصدير بنسبة 36٪.

وبمقتضى هذه التغييرات الجديدة فمن
المتوقع ان تعاني الدول النامية المستوردة للغذاء
- على الاقل في المدى القصير - مشاكل في
موازن مدفوعاتها وزيادة في الفجوة الغذائية.

وان كان صحيحا ان جولة أورجواي قد
تضمنت معاملة خاصة للدول النامية مثل نصها
على قيام الدول المتقدمة بمراجعة مستويات
المعونات الغذائية دوريا من خلال مؤتمر الغذاء
العالمي والتفاوض من خلاله لتوفير القدر
الكافي من المعونات للوفاء بالاحتياجات العادلة
لهذه الدول، والتأكيد على توفير شروط ميسرة
لضمان الاقراض لتشجيع الصادرات الزراعية
لهذه الدول من قبل الدول المتقدمة للدول
النامية.. وغير ذلك من النصوص لصالح الدول
النامية ولكن مازال غير واضح مدى التزام
الدول المتقدمة بهذه النصوص، ومدى كفايتها
في تخفيف الآثار السلبية لزيادة أسعار الغذاء
وللاتفاقية بصورة عامة.

وتزيد الانباء على نقص المساحات المزروعة
بالقمح في فرنسا بعد اتفاقية الجات من القلق في
السوق الدولية بصورة أدت إلى تصاعد متزايد
لسعر القمح والحقيقة أن تكرار مثل هذا الوضع
في دول أخرى سوف يضاعف من اعباء
مستوردي هذه السلعة وأغلبهم من دول العالم
الثالث.

لاشك أذن في ان الدول النامية المستوردة
للغذاء سوف تواجه مشاكل في الاجل القصير
على الاقل عند تطبيق مبادئ اتفاقية أورجواي،
وليس امامها اذن سوى محاولة القضاء على
مشاكلها في المدى الاطول، وذلك عن طريق
تطوير شامل لسياساتها بما فيها - السياسات
الزراعية ولكن لتضييق الفجوة الغذائية
والاقتراب من الاكتفاء الذاتي.

مع اقتراب عام 1995 بدأ القلق يتزايد من
الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية أورجواي،
ويزداد القلق بالطبع في الدول النامية خاصة
تلك المستوردة للغذاء نظرا لما رتبته الاتفاقية
من تغير ظروف تجارة السلع الزراعية وسوف
نركز هنا على القمح اهم سلعة غذائية على
مستوى العالم سواء للاغنياء أو للفقراء.

وقد بلغ متوسط الإنتاج العالمي السنوي من
القمح خلال الفترة 91 - 1993 حوالي 60
مليون طن. وبلغ متوسط حجم الواردات
العالمية للقمح خلال الفترة 91/92 إلى
93/94. حوالي 100 مليون طن اتجه نحو
70٪ منها إلى الدول النامية في أمريكا اللاتينية
وأفريقيا والشرق الاقصى والادنى، والصين
والهند. وتأتي معظم الصادرات من الولايات
المتحدة الأمريكية وكندا ودول الاتحاد
الاوروبي. إذ بلغ اجمالي صادراتها خلال نفس
الفترة 73٪ من الصادرات العالمية.

وقد استفاد مستوردو القمح خلال
السنوات الماضية من السياسات الزراعية في
بعض الدول المصدرة، إذ اعتادت حكومات
بعض هذه الدول - خاصة الاوروبية - تقديم
معاونات إنتاج ومعونات تصدير للمنتجين
الزراعيين مما كان يخفف كثيرا من اعباء
الدول المستوردة ويجعل استيراد القمح
ارخص من تكلفة إنتاجه محليا، وتعد البلدان
العربية من أكثر الدول استيرادا للغذاء، وقد
بلغت واردات مصر من القمح في عام 92/93
حوالي 5.15 مليون طن وهو ما يمثل 53٪ من
استهلاكها المحلي.

ولكن جولة أورجواي غيرت كثيرا من هذه
الامور، فقد نصت على أن تقوم كل دولة
بتخفيض نسب الدعم الداخل الممنوح للإنتاج
الزراعي في الفترة 93 - 1999 بنسبة 20٪



الأسماء

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤ ديسمبر ١٩٩٤

الصين تطلب تأجيل انضمامها

لمنظمة التجارة العالمية حتى يوليو

هونغ كونج - أ.ب. أعربت الصين عن
رغبتها في تأجيل انضمامها لمنظمة
التجارة العالمية حتى شهر يوليو المقبل
على أن تضمن اعتبارها دولة مؤسسة
للمنظمة. وقد نقلت صحيفة هونغ كونج
هذه التصريحات على لسان
لانتكوينج، نائب رئيس الوزراء الصيني
إمام مجموعة من رجال الأعمال في هونغ
كونج، إلا أن مسئولى وزارة التجارة
الصينية في بكين نفوا علمهم بهذه
التصريحات وقالوا أنه لم يحدث تغيير
في الموقف الصيني. ويذكر أن الولايات
للمتحدة والدول الغربية الأخرى ترغب في
قيام الصين بزيادة من إجراءات تحرير
الاقتصاد قبل الموافقة على انضمامها
للجات ومنظمة التجارة العالمية التي
سترتب الجات مع أول عام ٩٥.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٥ ديسمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ممثّل الجات : هيئة مصرية لمكافحة الإغراق

□ القاهرة - نسمة عبد العظيم:

إجراءات لحماية المنتج المصري سواء عن طريق فرض نسبة رسوم جمركية توازي نسبة الإغراق التي تعرض لها المنتج المصري أو خفض الواردات أو غيرها من الإجراءات. وأشار ممثّل الجات إلى أن هذه الهيئة التي ستحمل اسم «هيئة سياسات التجارة الخارجية»، ستقدم تقاريرها مدعومة بالحجج والاسانيد إلى وزير الاقتصاد الذي سيتخذ قراره بفرض إجراءات محددة ضد الجهة الأجنبية بناء على مشورة لجنة الدعم ومكافحة الإغراق في الوزارة. وأشار ممثّل الجات إلى أن هذه الهيئة الجديدة ستتبع قواعد صارمة تتعلق بضمان سرية المعلومات التي ستحصل عليها بحيث لن يتم تسريب هذه المعلومات لأية جهة حكومية أو غير حكومية إلا بموافقة مصدر المعلومات.

يجري حالياً إنشاء هيئة مستقلة في مصر تكون مسئولة بشكل مباشر أمام الحكومة والبرلمان عن تنفيذ النظم الخاصة بالحماية التجارية ومكافحة الدعم والإغراق والتحقق من التطبيق السليم لبند اتفاقية الجات وفقاً للقوانين المصرية. وقال

«روبرت مارتين» الممثل المقيم لمنظمة الجات في مصر في لقاء مع أعضاء لجنة الجمارك والاستيراد بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن هذه الهيئة التي من المنتظر أن تبدأ عملها في أول يناير المقبل بقرار من وزير الاقتصاد.....

ستتلقى شكاوى المنتجين المصريين بشأن الممارسات التجارية غير المشروعة وفقاً للجات التي يبدأ تطبيقها أول يناير المقبل وستقوم بالتحقيق فيها خلال فترة من 60-90 يوماً ويكون لدى أعضاء الهيئة فرصة لعقد جلسات استماع لوجهات نظر مختلف الأطراف بما فيه المستوردين المصريين والمصدرين الأجانب.

وأوضح مارتين أنه في حالة ثبوت أي ضرر بالمنتج أو المصنع المصري خاصة في حالات الإغراق ستوصى هذه الهيئة بفرض



المصدر : الانجليزية

١٥ ديسمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

قضية ورأى

وصف رجال الأعمال والاقتصاد في السنغال قرار مصر بعدم المشاركة في معرض دأكار الدولي لعام ٩٤ . بأنه خسارة فادحة للصناعة المصرية . الأمر الذي فتح الباب أمام منتجات دول أخرى ، أقل جودة ، وأعلى سعرا .. هذا ما تنقلته وكالات الأنباء منذ أيام .
قال رجال الأعمال : ان مصر أضاعت فرصة ذهبية ، فقد تعرفنا خلال معرض دأكار السابق على نوعية المنتج وأسعاره ، التي لا تقارن مثلا بأسعار السجاد والسيراميك الإسباني والفرنسي والإيطالي .
وقد كانت مفاجأة لنا .. غياب مصر ، بينما السوق السنغالي الآن متعمش للمنتجات المصرية ، أكثر من أي وقت آخر ، خاصة بعد قرار قمة دأكار في مطلع هذا العام .. بتخفيض قيمة الفرنك الأفريقي المتداول في الدول الفرنكفونية بنسبة ٥٠ ٪ . لقد جاء مستوردون من الكويت وديفوار ، وجامبيا وموريتانيا وغينيا وغيرها .. لكنهم فوجئوا بغياب مصر .

ويبقى السؤال .. من المسئول عن هذا القرار الخاطئ .. وابن رأى هيئة المعارض ووزارة الخارجية يحدث هذا في الوقت الذي يدعو فيه الرئيس حسني مبارك الى الإسراع في فتح أسواق جديدة لمنتجاتنا . وهل من الممكن التفكير في إقامة معرض متخصص لمنتجاتنا في وقت قريب للتعويض بعد الدراسة ؟ ما رأى محمود محمد محمود وزير الاقتصاد وهو الرجل المسئول عن مضاعفة حجم صادراتنا الى العالم وفي مواجهة تحديات التكتلات العملاقة وتطبيق نظام الجات بدءا من أول الشهر القادم ؟

جميل جورج



المصدر : **الذئ**

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٤

□ وزير الصناعة :

الإصلاح الاقتصادي ساعد على مواجهة آثار اتفاقية الجات

أكد د. إبراهيم فوزى وزير الصناعة والثروة المعدنية أن نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادى، ساعدت الصناعة المصرية على مواجهة آثار اتفاقية الجات التى سببت تطبيقها خلال الأيام القادمة.

أضاف أن سياسة التحرير الاقتصادى والانفتاح على الأسواق العالمية ستمكن الصناعة المصرية من الإنتاج بجودة عالية وبتكلفة منخفضة تنافس فى الأسواق المحلية والعالمية .. علاوة على ماقدمته الوزارة مؤخراً من بناء مجمعات للصناعات الصغيرة فى مختلف المحافظات والمدن الجديدة ساعد على إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى أن خفض الجمارك على مستلزمات الإنتاج اللازمة للمصانع شجع أصحاب المصانع على استيراد ملبزهم من قطع غيار.

أشار وزير الصناعة إلى أنه يجرى حالياً دراسة موسعة يقوم بها خبراء الصناعة والبنوك من خلال إشراف الوزارة لبحث تقليل الفوائد على القروض المخصصة للمشروعات الصناعية لتصبح ٦٪.



المصدر : الأهرام

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ ديسمبر ١٩٧٤

تقرير هام عن تقييم اتفاقية الجات تعده وزارة الاقتصاد ضرورة وجود نظام قادر على تنفيذ «الإجراءات

الوقائية»

حتى لا نفاجا بزيادة كمية الواردات بشكل غير متوقع

١- انتهت الدراسة الى أنه من الصعب الوصول الى تقدير كمي دقيق لأثار هذا البروتوكول على الصادرات الصناعية . إذ يستلزم تحقيق هذا الهدف وجود قاعدة من البيانات من الصعب توفرها - في الوقت الراهن - من أهمها :

أ - نسبة قيمة ووزن التنازلات الجمركية المقومة بالنسبة لكل سلعة صناعية مصدرة الى أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر .

ب - تأثير التخفيضات الجمركية على السعر الفخائي للسلعة المصدرة في الأسواق الخارجية . ج - مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات المصرية بالنسبة للتغيرات في السعر في الأسواق الخارجية . د - الوضع التنافسي - من حيث السعر ومحتوى الجودة - للصادرات الصناعية المصرية في الأسواق الخارجية . ونقصد بذلك مدى توفر بدائل للصادرات المصرية .

ومستوى كمالها . ومن ثم درجة المنافسة بينها وبين الصادرات المصرية .

هـ - نسبة صادرات السلع الصناعية المختلفة في قائمة واردات الشركاء التجاريين الرئيسيين لمعرفة الفرص التصديرية المتاحة لمصر في ظل المعاملة التفضيلية أو التمييزية .

و - مرونة جهاز الإنتاج المحلي وقدرته على الاستجابة للتغيرات في السوق العالمية .

٢ - ومع ذلك يمكن القول بشكل عام أنه من غير المتوقع أن يمارس بروتوكول ، النفاذ الى الأسواق وحده ، أثارا إيجابية على الصادرات الصناعية للأسباب التالية :-

أ - أن انخفاض مستوى أداء الصادرات الصناعية - كما ونوعا - يرجع في المقام الأول عوامل داخلية تتمثل أساسا في : ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض جودة المنتجات وضعف القدرات التسويقية والترويجية فضلا عن قصور وسط الفواحي الادارية والتنظيمية المرتبطة بالتصدير .

اعلن السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أنه سيتم خلال الأيام القليلة القادمة مناقشة تقييم شامل أعدته الوزارة حول تأثيرات اتفاقية الجات وذلك تمهيدا لدخول مصر منظمة التجارة العالمية الجديدة ، بدءا من العام الجديد ١٩٩٥ ، وصدرت مصادره مستولة بالوزارة بأن تقييم الاتفاقية قد أسفر عن عدد من النتائج الهامة ولعل أهمها يتمثل في أن نجاح مصر في الاستفادة من اتفاقية الجات والتي تشير التوقعات الى أنها ستؤدي إلى نمو كل من الإنتاج والتجارة على المستوى العالمي ..

نجاح مصر في الاستفادة منها سوف يتوقف في المقام الأول على كفاءة ومرونة السياسات الداخلية لها .. وزارة الاقتصاد تستعد حاليا أيضا لوضع نظام قادر على تنفيذ الإجراءات الوقائية وذلك حتى لا نفاجا وعلى حد تعبير المسؤولين بالوزارة : بزيادة كمية الواردات بشكل غير متوقع

حول هذه الموضوعات يقول تقرير وزارة الاقتصاد والمعرض حاليا على الوزير تعدد اتفاقية الجات أهم اتفاق تجاري في تاريخ العالم ، وتمثل لصد حلقات سلسلة التغيرات المستمرة التي بدأ العالم يشهدها منذ منتصف الثمانينات والتي تنبئ بظهور نظام عالمي جديد في أوائل القرن الحادي والعشرين .

وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي من اتفاقية الجات هو التخفيف من القيود الجمركية والادارية التي تعوق التجارة الدولية عن طريق المفاوضات متعددة الأطراف التي تقوم أساسا على مبدأ التبادلية بين الدول الأعضاء وعلى مبدأ اللبنة الأكثر رعاية ، وعلى الرغم من أن الاتفاقية تهدف إلى تحويل اعتماد تنظيم التجارة على التعريفات الجمركية دون اللجوء الى القيود الكمية لتحقيق نوع من الشفافية في المعاملات التجارية ، وعلى الرغم من أنها تمنح الدول النامية معاملة تفضيلية وتميزية ، وأخيرا على الرغم من أن التوقعات تشير الى أن هذا الاتفاقية سوف تؤدي الى نمو كل من الإنتاج والتجارة على المستوى العالمي ، إلا أن نجاح تلك الاتفاقية في تحقيق أهدافها على المستوى القومي - أي على مستوى كل دولة - يتوقف في المقام الأول على كفاءة ومرونة السياسات الداخلية للدول الأعضاء في التعامل مع أحكام ونصوص اتفاقية الجات .

وفيما يلي نوجز أهم ما توصلت اليه هذه الدراسة بشأن الآثار للتوقعة لاتفاقية الجات على الانتاج الصناعي في مصر .

الاتفاق الأول : بروتوكول النفاذ الى الأسواق :
أولا - آثار الاتفاق للتوقعة على الصادرات الصناعية



ب - أن التنازلات الجمركية وإن كانت شرطاً ضرورياً لحفز نمو الصادرات الصناعية إلا أنها ليست كافية ، فيجب أن تكون مصحوبة بسياسات كفيلة بالقضاء على المعوقات الداخلية السابقة للإشارة إليها ، وكذلك بسياسات قادرة على تعظيم الاستفادة من هذه التنازلات الجمركية .

٢ - في ضوء ما تقدم يمكن القول بأن استفادة مصر من بروتوكول النفاذ إلى الأسواق في تنمية الصادرات الصناعية رهن بالخطوات التالية :-

١ - رسم السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من أو القضاء على معوقات التصدير الداخلية ، على أن تشمل إجراءات خفض تكلفة الإنتاج ، وأخرى لرفع جودة المنتجات وثالثة لتنشيط إجراءات التصدير والخدمات المصاحبة له ورابعة لاعادة هيكلة الإطار المؤسسي المنظم لعملية التصدير ب - وضع سياسة لتعظيم استفادة الإنتاج الصناعي الموجه للتصدير من التنازلات الجمركية . على أن تراعى تلك السياسة المزايا النسبية للصناعة المصرية من ناحية والفرص الجديدة المتاحة في السوق العالمية . بعد التنازلات الجمركية - أمام الصادرات المصرية . كذلك يجب أن تعمل تلك السياسة على دعم واعادة هيكلة الإطار التشريعي والمؤسسي المسئول عن تنشيط الصادرات حتى تستطيع الاستفادة من المعاملة التفضيلية الممنوحة لمصر .

ثانياً - آثار البروتوكول للترفعة على إنتاج بدائل الواردات :

من غير المتوقع أن يمارس بروتوكول النفاذ إلى الأسواق أية آثار تشجيعية على الإنتاج المحلي لبدائل الواردات حيث لا يشمل البروتوكول الاقتصاد المصري بآلية التزامات جمركية إضافية بل على النقيض من المحتمل أن يؤدي هذا البروتوكول إلى بعض الآثار الإيجابية إذا أدت اشتداد حدة المنافسة الدولية إلى انخفاض مستوى الأسعار بشكل عام .

الاتفاق الثاني - اتفاق مكافحة الإغراق :

على الرغم من أن سياسة الإغراق تعد من أهم نصوص اتفاقية الجات التي تمثل خطراً يهدد الإنتاج الصناعي المحلي ، إلا أن الاتفاقية تعطي لمصر الحق في اتخاذ إجراءات لمكافحة الإغراق . وعليه فإن حماية الإنتاج المحلي من هذا الخطر يتطلب تأسيس نظام إداري ومؤسسي متطور وتكامل لمكافحة الإغراق . وذلك بالاسترشاد بما جاء هذا الاتفاق من أسس وخطوات ومعايير في هذا الشأن .

الاتفاق الثالث - اتفاق الدعم والرسوم التعويضية : تتمتع مصر وفقاً لاتفاقية الدعم والرسوم التعويضية بالحق في استخدام الدعم لتنمية صادراتها وبالحق في فرض رسوم تعويضية لحماية إنتاجها المحلي . ويتطلب نجاح مصر في تطبيق سياسة دعم صادراتها ما يلي :-

١ - تمديد الصادرات الصناعية التي تستحق الدعم وفقاً لقدرتها التصديرية . وفي هذا المجال يجب التركيز على السلع الصناعية التي تتميز بميزة نسبية والتي ترتفع احتمالاتها التصديرية .

٢ - أن يتم منح الدعم في مرحلة للتصدير ليس في مرحلة الإنتاج .

٣ - أن يراعى عند رسم سياسة الدعم الرتبة بحيث يكون الهدف النهائي منها زيادة الصادرات الصناعية . فمثلاً من الممكن ربط مستوى الدعم طردياً بقيمة الصادرات . وكذلك من الممكن ربط الدعم طردياً أيضاً بنسبة القيمة المضافة للسلع الصناعية . كذلك تقصد بالمرونة أن تتعدد أشكال الدعم بمعنى أنه يمكن أن يأخذ صورة منح قروض بأسعار فائدة منخفضة أسوة بتجربة الهند ، أو أن يأخذ صورة منح أراضي مجاناً أو أسعار رمزية مثلاً في حالة محافظات الوجه القبلي .

٤ - لتقليل آثار الدعم على الموازنة العامة للدولة ، يقترح أن يتم تمويل جزء من الدعم من اشتراكات الأعضاء بالغرف الصناعية المختلفة مثلاً .

٥ - ضرورة الاهتمام بالنوع الثالث من الدعم وهو الدعم غير القابل لاتخاذ إجراء مقابل Non-Ac-tionable . وذلك عن طريق تمويل الأبحاث الصناعية المهمة بالتطوير التكنولوجي والاداري وكذلك

بالتسويق والترويج .

وبالنسبة لحق مصر في فرض الرسوم التعويضية على الواردات المدعومة والتي تهدد الصناعة المحلية يستلزم نجاحها في استغلال هذا الحق وضع نظام دقيق لمراقبة الواردات المدعومة على أن يشتمل هذا النظام على المعايير والأسس للكفيلة ب :-

١ - تحديد ما إذا كانت الواردات مدعومة من عدمه

٢ - تحديد مقدار أو نسبة الدعم ، وذلك عن طريق وضع قائمة بأسعار الواردات الصناعية بالاضافة الى وجود نظام مرين وقادر على ملاحقة تغير أسعارها باستمرار .

٣ - تحديد دولة المنشأ بالنسبة للواردات لتحديد ما إذا كان من حقها منح دعم لصادراتها دون التعرض لرسوم تعويضية مثل حالة الدول النامية التي يقل متوسط دخل الفرد السنوي فيها عن ألف دولار والتي لا تتعدى صادراتها نسبة ٢ ٪ من قائمة واردات مصر . أما إذا كانت الدول المتقدمة هي دول المنشأ بالنسبة لبعض الواردات المدعومة يصبح من حق مصر فرض رسوم تعويضية عليها .

وفي مجال التمييز بين الواردات المدعومة تشود صعوبة أساسية ألا وهي : كيف ستعامل وارداتنا من إحدى فروع الشركات متعددة الجنسية المتوطنة في الدول النامية كدول مضيقة لها ؟ هل ستعامل كواردات من الدول النامية

- وخاصة إذا كانت تتمتع بالمعاملة التفضيلية في ظل اتفاقية الجات - ؟ أم ستعامل كواردات من الدول المتقدمة التي تعد الدولة الأم لهذه الشركات . بمعنى إذا كانت هناك إحدى الشركات متعددة الجنسية ولها فروع في أكثر من دولة ، وعلى سبيل المثال لها فرع في دولة - وفقاً لاتفاقية الجات لا تنعم بالمعاملة التفضيلية - وفرع آخر في دولة نامية - وفقاً لاتفاقية الجات تنعم بالمعاملة التفضيلية . وإذا كانت مصر تقوم باستيراد منتج هذه الشركة من الفرعين - وثبت أن هذه الواردات مدعومة يصبح التساؤل هل تتعامل مصر مع نفس الواردات السلعية معاملة مختلفة بمعنى أن ووردات من الدولة الأولى تفرض عليها رسوم تعويضية ، والواردات من الدول النامية لا تفرض عليها رسوم تعويضية .

٤ - وضع نظام مراقبة على درجة عالية من الكفاءة للتأكد من أن الدول المتقدمة لا تطبق إلا النوع الثالث من الدعم المسموح لها به في إطار اتفاق الدعم . إذ أن هناك تخوف من أن تقوم تلك الدول باستخدام هذا الحق كمظلة لتطبيق النوع الثاني من الدعم مثلاً .

الاتفاق الرابع : اتفاق الإجراءات الوقائية أولاً - آثار الاتفاق المتوقعة على الصادرات الصناعية :

لا يتوقع أن يمارس هذا الاتفاق تأثيراً سلبياً على صادرات مصر الصناعية في الوقت الراهن .

ثانياً - آثار الاتفاق المتوقعة على إنتاج بدائل الواردات :

على الرغم من أن زيادة كمية الواردات بشكل مفاجئ وربما غير متوقع ممكن أن يلحق الضرر بالصناعة المحلية ، إلا أن هذا الاتفاق قد منحه مصر الحق في اتخاذ الإجراءات الوقائية . وتوقف قدرة الحكومة المصرية على استغلال هذا الحق وحماية إنتاجها المحلي على نجاحها في وضع نظام قادر على تنفيذ الإجراءات الوقائية والاستفادة من المعاملة التفضيلية للممنوحة لمصر باعتبارها دولة نامية .



المصدر : العالم اليوم

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠٩ ديسمبر ١٩٩٤

الجات : الاقتصاد العالمي ينطلق عام 1995

بحث طلبات انضمام السعودية والأردن والصين

□ جنيف - العالم اليوم :

اللاتينية ولم تنجح الجهود في وقف انخفاض الانتاج في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية. وفيما يخص الصادرات فقد تباطأ نموها من حيث الحجم من 4,5٪ عام 1992 الى 4٪ عام 1993.

بينما لوحظ من حيث القيمة تباطؤ في نمو التجارة العالمية للسلع في عام 1993 بشكل كبير. فتراجعت التجارة العالمية بنسبة 0,5٪ الى 3,6 بليون دولار. متركزة بشكل كبير في أوروبا الغربية وكان من العوامل المهمة وراء هذا التباطؤ انخفاض أسعار الوقود والمعادن الاخرى في السوق العالمي.. بالإضافة الى ثبات أسعار المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ. التتمة ص 6

المتفائلة للفترة القادمة تشوبها ظروف الازمة الخطيرة التي يمر بها عدد من دول الاتحاد السوفييتي سابقا، وزيادة انخفاض دخل الفرد في افريقيا وعدد من الدول الاقل نموا في العالم.

وحول التجارة والانتاج عام 1993 اشارت الجات الى ان الاقتصاد العالمي شهد نموا طفيفا في 1993 وصل الى 1,5٪ بسبب سرعة النمو في الولايات المتحدة والذي عوض انخفاض النشاط الاقتصادي للاتحاد الاوروبي واليابان.. كما ان النمو الاقتصادي بالنسبة للدول النامية كان ملحوظا بشكل كبير في دول اسيا اكثر من افريقيا والشرق الاوسط وأمريكا

أكدت منظمة التجارة والتعريفية الجمركية (الجات) ان هناك مؤشرات كثيرة على انتهاء فترة الكساد الاقتصادي العالمي التي بدأت منذ 1989. وان ارقام عام 1994 تشير الى ان عام 95 سيكون عام انطلاق الاقتصاد العالمي بعد استعادة النشاط في الاتحاد الاوروبي واليابان واستمرار النمو القوي نسبيا في امريكا الشمالية والمناطق النامية في اسيا.. واضاف تقرير المنظمة ان اعادة الهيكلة في اسواق مؤسسات عدد من دول أوروبا الشرقية والوسطى ساهمت في استعادة الاقتصاد لنشاطه. وقال التقرير ان التوقعات



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ ديسمبر ١٩٩٤

بحث طلبات

وقد تأثرت عائدات الدول المصدرة والمعتمدة على السلع الرئيسية بشكل كبير وتراجعت الصادرات في الشرق الأوسط وأفريقيا وبالتالي انخفضت قيمة الانفاق الخاص بالاستيراد في هذه المناطق.

وقال تقرير الجات إن قيمة الصادرات العالمية من الخدمات التجارية ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى بليون دولار.. وهو ما يمثل تباطؤاً هاملاً للمقارنة بالنمو الذي رصد عام 1992 وبلغ 12٪ وعلى أي حال وكما حدث في السنوات السابقة فإن التجارة الدولية للخدمات عرفت تحسناً أكبر من تجارة السلع.

وعن نشاطات الجات في الفترة من منتصف إبريل إلى آخر نوفمبر 1994 فقد انضم عدد من الدول إلى الجات بصفة مراقب من بينها الإمارات والبحرين وهناك مجموعة عمل تبحث طلبات الانضمام المقدمة من دول أخرى في مقدمتها المملكة العربية السعودية والأردن والصين.. وتسعى دول أوروبا الشرقية التي تمر بمرحلة انتقالية في اقتصادها للانضمام إلى الجات والمنطقة الجديدة للتجارة العالمية وستكون هذه القضية من الملفات المهمة التي تنتظر المنظمة الجديدة لدراستها.



بعد ندوة «قضايا الكتاب والنشر»

متى يتحول كلام وزير الثقافة الليلى حول حل مشاكل الكتاب إلى حقيقة نهائية؟!

في ندوة «قضايا الكتاب والنشر».. التي أقامتها لجنة الكتاب والنشر بمجلس الأعلى للثقافة مؤخرا.. أكد المشاركون ضرورة إزالة كافة العقبات التي تعوق الكتاب المصري عن الاضطلاع بدوره.. في مصر والعالم العربي.. باعتبار أنه سلعة مصر الأولى في العالم العربي.. وأشاروا إلى أن مشكلة الكتاب الأولى في مصر.. تتمثل في أن من يملك الثروة لا يقرأ.. ومن يريد أن يقرأ لا يملك.. وأن مهرجان القراءة للجميع.. يحتاج إلى جهود تطوعية وضميرية.. أكثر من الجهود الرسمية المظهرية.. وإلى البحث عن السبل التي تجعل الكتاب متاحاً للفئات التي تسمى للقراءة.

وطالب المشاركون.. من ناشرين وكتاب.. بضرورة تعديل قانون اتحاد الناشرين المصريين.. وتوفير مقر لاتحاد الناشرين العرب.. وانضمام مصر إلى الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف.. وإلى كافة الاتصالات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية للقضاء على قرصنة تزوير وتزيف الكتاب المصري في الدول العربية وخاصة موزمبيق وبيروت.. وطالب الناشر والدولة بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على مستلزمات صناعة الكتاب.. وتوجيه الدعم للكتاب الجديد أيضاً.. كلفت طيبة ناشر.. مشيرين إلى أن الكتاب المصري يمر بأزمة خطيرة تهدد كيانه كله.. وأن تخفيف الأعباء عن كاهله.. وتغيير قانون تنظيم صناعة النشر في مصر.. وإيجاد تعريب محدد للناشر.. هو السبيل إلى خروج الكتاب المصري من أزمة.

سمير الطنطاوي

حضرت الندوة مجموعة مختارة من الكتاب والناشرين.. وتحدث فاروق خورشيد وزير الثقافة إلى الحاضرين موعداً بالسعي الجاد لحل كل مشكل الكتاب.. في لهجة أعطتنا انطباعاً ببلن مشكل الكتاب المصري سوف تحل في غمضة عين.. وأنه سيعود مرة أخرى ليحتل مكانته السامقة التي كانت على خارطة الثقافة العربية.. ونحن نتمنى أن يصحق الويرير في كل وعوده.. التي قطعها على نفسه.. والايكون كلامه مصداقاً للمثل الشعبي.. «لنه كلام ليل».. خاصة أن الوزير اختتم كلامه بالقول: «الحكومة ليس لها يد في الزيادة الأخيرة التي أضيفت إلى جملارك الورق».. وأن تلك الزيادة فرصت عمل الحكومة من الخارج فخرضاً.. وأنها اختارت أفضل ما فرض عليها.. بما يعني أنه لو أراد الوزير أن ينقذ صناعة الكتاب المصري من التدمير.. فقد تعرفه عن تنفيذ إرادته القوى الخارجية التي صرفنا لها خاضعين بفضل سياسة التبعية التي تصر عليها حكومة (صفر-.....) خاصة أن المهيمن الصهيوني والأمريكي.. يصر على معنى وحصرية الثقافة.. ويسعى جاهداً إلى تدمير ثقافتنا وميراثنا القومية.. والذي يعتبر الكتاب أحد أهم وسائل تدعيمها وترشيحها.

• وعبر وعود فاروق حسني.. تحدث د. مصطفى الفقي فأكّد الدعم القوي المصري للكتاب المصري.. وقال إن الكتاب هو أداة الوصول القومي.. وأن الثقافة هي أخطر أسلحة العصر.. مؤكداً أن التطبيع للحقبة مع إسرائيل.. ليس يتم من خلال السياسة أو الاقتصاد أو أي مجالات أخرى.. مدّام التطبيع الثقافي لم يتم.. لأن التطبيع الثقافي هو سبيل

الحقبة.. وهو الكارت الأحمر في يد العرب.. لأن التطبيع الثقافي - في حال تعامه - هو الذي يجعل النكوص عن القرار السياسي أمراً مستحيلاً.. ومن هذا المنطلق.. فإنه إذا كانت الحكومة المصرية أول من وقع مع إسرائيل معاهدة صلح.. فإن الشعب المصري هو آخر من يكتم العلاقات مع إسرائيل.. ودعا.. الفقي إلى ضرورة أن تتعامل مع قضية الكتاب من صلبها قضية سياسية بالدرجة الأولى.. وأن تعامل الحكومة الثقيلة معاملة مختلفة عن السلم المتعلقة بالعلاقات انجسبية.. لا يمكن إهمالها مهما ارتفعت أصواتها.. مشيراً إلى أن الإنسان تحت وطأة الظروف الاقتصادية وأوضاعه المادية.. يمكن أن يهمل سلعة العقل والثقافة ذات اللورد غير المحسوسين.. لصالح سلعة الجسد شهيدة الإلحاح.. ولهذا.. يجب على الدولة أن تنظر للثقافة ووسائل إبداعها وتوصيلها.. نظرة مختلفة.

• وطالب فاروق خورشيد بحماية المؤلف المصري من قرصنة الناه من المصريين.. مؤكداً أن المؤلف هو الكتاب

والناشر يحتاج إلى قانون ينظمه.. وأنه لكي يخلص للكتاب المصري دوره على المستوى العربي.. فلا بد أن يحصل المؤلف المصري على حقوقه التي تكفل له حياة كريمة.. وأن يمتلك حريته في أن يقرأ ما يريد.. لا ما يريد الناشر أن يقرأه طبعته.. عام أو خاص.

وتحدث د. حسام لطفى عن النظام القانوني لحماية الملكية الأدبية والفنية من «حق المؤلف» في مصر.. فأكّد رفضه للتعديل الذي تم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٢.. لما ينطوي عليه من عدوان على المؤلفين.. وإطلاقاً لسلطان ممثل السلطة التنفيذية.. وزير الثقافة.. على رقاب المؤلفين بدون مبرر يرتضيه المنطق القانوني السليم.. وأعلن حسام لطفى تأييده للتعديل الذي تم بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٤.. باعتباره خطوة على طريق إصلاح ما وقع من أخطاء على حقوق المؤلفين.. بهذا القانون السليم.

وحول تزوير الكتاب المصري في الخارج وخاصة في بيروت.. تحدث إبراهيم المعلم.. فأكّد أن الحكومة اللبنانية أبدت استعداداً كاملاً وجدياً.. للتعاون مع مصر في محاربة تلك الأفة الخطيرة.. إلا أن التقصير الحقيقي في محاربة تلك الظاهرة.. يقع على عاتق دور النشر الحكومية التي يزور الناشر اللبنانيون كتبها.. تتعاضد في اتخاذ الإجراءات القانونية للقضاء على تلك الظاهرة.. على الرغم من ضبط الكتب المزورة.. وتحرير محاضر بها في بيروت.



المصدر : الشهر

للتشر والخدمات الصحفية والإعلامية : التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٤

وطالب إبراهيم المعلم بضرورة تعاون
اتحاد الناشرين واتحاد الكتاب ونقل
الصحفيين ونقل المهنة السبئية.. في تبني قضية الدفاع
عن حقوق الملكية الأدبية والفنية.. وحث كبار المسؤولين في
الدولة على إدراك أهميتها وأبعادها.. وضرورة العمل
مستقلين في حماية هذه الحقوق.. وإدراكهم أن هذا جزء لا
يتجزأ من مسؤوليتهم الدستورية والوطنية.. يستوجب منهم
الاهتمام "حقيقي" والعمل.. وأجر له كل الاتصالات
والاتفاقيات والخطوط لحماية ثقافة مصر وتراثها وإبداعاتها
والتماسها.. والحفاظ على حقوق مبدعيها وناسريها
ومنتجها.
وأضاف إلى ذلك.. ناقشت النقطة قضايا نشر التراث..
وقضية الترجمة في مصر والوطن العربي.. وقدمت العديد من
البرامج المتميزة حول النهوض بالترجمة وإحياء دورها..
وكيفية حماية التراث من التلويح بنشره.



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٤

الأمير سعود الفيصل لـ «العالم اليوم»:

لا تأثير للجات على دول الخليج

□ الرياض - سامي المهنا:

لـ العالم اليوم، حول القوة
التفاوضية لدول المجلس أمام
التكتلات الاقتصادية العالمية
والتحديات التي تبرز في المرحلة
الراهنة أن أولى المبادرات التي
اتخذها المجلس أن يبرز حسن
النية في التفاوض مع المجموعات
المختلفة والوصول إلى اتفاق
يحمي مصالح الأفراد في العالم
لأننا جزء منه.
ويهمنا أن نرعى مصالحنا في
إطار المصالح المشتركة مع سائر
أقطار العالم وهو النهج الذي
تسير عليه دول المجلس. ■

العربية قد أرسى بناء ذاتيا
لمواجهة الاوضاع الدولية
المتغيرة في المجالات الاقتصادية
والسياسية والأمنية لاسيما
ونحن في عالم يشهد متغيرات
كثيرة.
أكد الأمير سعود الفيصل أن
المفاوضات التي تجريها مع
الكتل الاقتصادية تركز على
تحرير التجارة وبالتالي فإننا
نؤيد اتفاقية «الجات» التي لا
تؤثر بكل الأحوال على أسواق
الخليج.
وقال في رده على سؤال

أكد الأمير سعود الفيصل
وزير الخارجية السعودي أن
مجلس التعاون للدول الخليج



سعود الفيصل



ولمواجهة آثار الجفاف:

الإسراع في إنشاء الاتحاد العربي يزيد القدرة التنافسية بلدان الخليج

أكد تقرير للمركز المركزي القطري لدراسة دول مجلس التعاون الخليجي انشاء اتحاد عربي فيما يخص قضاياه بهدف تحقيق قدرة تنافسية اكبر واعطاء سوق اوسع للمنتجات المحلية وبالنسبة للصناعات ذات الاحتياج الملح للمستهلكين والقادرة على المنافسة في انشطتها يمكن ان تزيد اذا ما ركزت على تطوير وتحسين قدراتها الاقتصادية نظرا لان الخصائص الفريدة التي توفرها بالانضمام للبلدان العربية تشكل اكبر على المدى الطويل مع تحول تركيز الموارد الى القطاعات الاكثر كفاءة فضلا عما تستفيد منه دول المجلس من الفرص الاوسع التي تتيحها حرية التجارة ، وأكد التقرير السنوي لذلك ان التطورات الاخيرة في العالم زادت من أهمية التعامل الاقليمي . فالجاذبية المتزايدة لانتقال الكتلة الاقتصادية الواحدة مسألة داخلية لا تقتصر عليها فوائدها المتزايدة كما انه سيكون من الأسهل بالنسبة لدول المجلس التفاوض كمنهجية واحدة مع دولة من كل دولة على حدة بهدف تسهيل دخول منتجاتها داخل السوق الخليجية واثبات الازمات التي تصير الى الاسواق الخارجية وستتمكن دول الخليج من مواصلة تقديم دعم لمصنعيها الناشئة التي توجب اتخاذها

عاطف عبد الله

للاستغلال للمطلبي والمسبق الاقتصادية الموحدة في حين ان اتفاقية الحيات تشير الى ضرورة ازالة الدعم تدريجيا عن الصناعات لوجهة التصدير وإضفاء التقرير انه سيكون لاتفاقية الحيات تأثير ملحوظ على دول الخليج يتطلب إعادة النظر في العديد من السياسات المعمول بها لتقليص الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق الاتفاقية وتعظيم الفوائد التي يمكن تحقيقها من حرية التجارة الدولية مشيرا الى ان الكويت وكلمة والصناعات والآثار قد اضعفت التي الحيات وكما تقدمت المصروفية يطلب الانضمام من قبلها في جدول سلطنة عمان جدولها . وعن السياسات الناجمة عن تحرير التجارة العالمية ، أكد التقرير ان رفع الدعم وازالة الحمولة الحياتية في الدول المصدرة الاقتصادية ستؤدي الى تقليص الطلب في تلك الدول وتحويلها الى الدول والسياسات الاقتصادية والبلدية والمنهجيات الاقتصادية والبلدية يمكن عام

وهي منتجات يجري طرح الفائض منها حاليا في الاسواق العالمية بأسعار منخفضة وسيؤدي هذا الى ارتفاع تكلفة واردات دول المنطقة من هذه المنتجات . وطبقا لاتفاقية الحيات فإنه يتعين كذلك إنشاء أو تقليص الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية وخاصة القمح مما سيؤثر بشكل سلبي على القطاع الزراعي في بعض الدول الخليجية أيضا في القطاع الصناعي فإن العديد من الصناعات الناشئة تتلقى من الحكومة دعما سواء عن طريق الحماية الجمركية أو من خلال توفير المواد الخام والأراضي والخدمات بأسعار مدعومة والحصول على القروض الميسرة وإذا تقلص الدعم المقدم لهذه الصناعة فستتسبب عنها معارضة إلى المزيد من المنافسة وقد يجد بعض المنتجين صعوبة في الاستمرار . ومن الأسوأ الأثر الذي يتولد عن المنافسة نتيجة تطبيق اتفاقية الحيات المسألة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لا تضع الحيات معايير جديدة في هذا الإطار تقلص شدة عمليات القرصنة التجارية في الاسواق العالمية وقد يؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار واردات المنطقة من بعض المنتجات التي غالبا ما تفرح منها بعمليات غير أصلية أو مقلدة



المصدر : الأمانة العامة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٤

الصين تفضل في الحصول على عضوية منظمة التجارة

بلايه لن تقدم تنازلات
جوهرة اخرى بسبب
خيبة لملها لعدم دخولها
عضوا مؤسسا في
المنظمة الجديدة.
ومما يذكر ان الصين
تقدمت بطلب لاستئناف
عضويتها في الجات في
عام ١٩٨٦ وحددت نهاية
بسمبر الحالي موعدا
لاستكمال المفاوضات
ولكن الخلاف بينها وبين
الاطراف التجارية
الامريكية والاروروبية حول
شروط الانضمام اعاق
الاتفاق في الوقت
المناسي.

ستبدأ في ممارسة
مهامها مع بداية العام
الجديد واكد جيران ان
المفاوضات احرزت تقدما
جوهريا لكنه لا تزال هناك
نقاط مهمة عديدة معلقة
وان المفاوضات
ستستأنف في شهر
فبراير القادم وقال انه
سيواصل اتصالاته مع
الجانب الصيني في بداية
يناير الحالي.
وقد أعلن الوفد
الصيني من جانبه انه
سيستمر في التفاوض
للاتضمام الى المنظمة
الجديدة لكنه حذر من ان

جنيف - وكالات
الانباء - فشلت المحاولات
التي بذلتها الصين حتى
اللحظة الاخيرة لاستئناف
عضويتها في الاتفاقية
العامة للتعريف الجمركية
والتجارة الحرة المعروفة
باسم «الجات».
وقال بييرلوي جيرار
رئيس مجموعة العمل
التي تدير المفاوضات مع
الوفد الصيني في مقر
الجات في جنيف انه
يأسف لعدم تمكن الصين
من الدخول عضوا
مؤسسا في منظمة
التجارة العالمية التي



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سالياناس يحاول في المغرب الحصول على دعم ترشيحه في منظمة التجارة الدولية

□ الرباط - من محمد الشرقي:

■ يزور الرئيس المكسيكي السابق كارلوس سالياناس المغرب حالياً للحصول على دعم ترشيحه لمنصب الأمين العام لمنظمة التجارة الدولية التي ستحل محل الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (غات) اعتباراً من مطلع السنة المقبلة.

وأجرى كارلوس سالياناس اتصالات مع مسؤولين حكوميين مغاربة كما زار العاهل المغربي الحسن الثاني واجتمع إلى رئيس الحكومة عبد اللطيف الفيلالي. وقال سالياناس في تصريحات صحافية أنه يزور الرباط لدعم ترشيحه لمنصب رئاسة المنظمة الدولية التي ستري النور مطلع السنة.

وأشار إلى أنه أكد للمسؤولين المغاربة رغبته في الحصول على دعم المغرب باعتباره عضواً فاعلاً في الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة.

وقال أنه يرغب في الحصول على دعم بقية مجموعة دول الجنوب لأنه سيكون مرشح هذه الدول في الانتخابات التي ستوافق إنشاء منظمة التجارة الدولية وفي حال فوزه سيناضل من أجل إنشاء جسر للتبادل التجاري الحر بين دول الشمال ودول الجنوب بدل حال المواجهة حالياً.

ويتنافس مع سالياناس على منصب الأمين العام لمنظمة التجارة الدولية كل من المدير العام الحالي بيتر سززلند ووزير الاقتصاد الكوري الجنوبي.

وتقول مصادر تتابع الموضوع إن الدول الأوروبية تؤيد ترشيح سززلند للمنصب في حين تؤيد الدول العربية والآسيوية واليابان مرشح كوريا الجنوبية وتدعم دول أميركا الجنوبية والولايات المتحدة وكندا الرئيس المكسيكي السابق. وحسب المصادر نفسها ستكون المنافسة قوية بين سززلند وسالياناس لأن لكل منهما أكبر الفرض خصوصاً إن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يختلفان على هوية الأمين العام المحتمل للمنظمة.

وتقول مصادر مكسيكية إن دعم مجموعة دول الجنوب مثل المغرب ستكون حاسمة لاختيار الأمين العام لمنظمة التجارة الدولية لأن المجموعة تضم أكثر عدد دلائل الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة.

وتضيف تلك المصادر إن دول الجنوب لعبت دوراً مهماً في انجاح جولة الأوروغوي التي استضافت مراكش اجتماعاتها النهائية في نيسان (أبريل) الماضي حين تم الإعلان عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ووقع على معاهدة مراكش التي انتهت سبع جولات من المفاوضات التجارية الصعبة ١٢٤ دولة عضو.



المصدر :**الأهرام**.....

التاريخ :**٢٢ ديسمبر ١٩٩٢**.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سرور فى لقائه مع جمعية رجال الاعمال المصرية الفرنسية : جلسات مناقشة فى مجلس الشعب للجات قبل الموافقة عليها

كتبت - عائشة عبد الغفار وياسر صبحي :

بان تشارك فى الحياة السياسية وان لدينا دستوراً وقانوناً ومحكمة عليا واننا نطالب بممارسة قوية لان المعارضة الضعيفة لاتخدم المصلحة القومية واذا كانت المعارضة توجه المقالات الهجومية ضد الحكومة فهي مدعوة ان تكون داخل البرلمان وليس خارجة وقال ان المعارضة مدعوة ان تتمتع بشجاعة الدخول فى الانتخابات. و اضاف ان الرئيس حسنى مبارك قد قلل اختصاصات المدعى الاشتراكي، وقال ان نظام المدعى الاشتراكي نظام دستوري ولكن يجب ان تحترم ممارساته اتجاهات سياستنا الاقتصادية. وأكد ان النظام الحكومي انتهج سياسة التحرر الاقتصادي التي لاتمنع الحفاظ على المصالح القومية والعدالة الاجتماعية وحول قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر قال الدكتور سرور ان المشاكل تتعلق بالاجارات القيمة وانه سوف تتم مراعاة الموازنة بين مصلحة المالك والمستاجر وردا على سؤال حول تقارير محكمة النقض بابطال عضوية بعض اعضاء مجلس الشعب أكد الدكتور سرور ان محكمة النقض تقوم بدور قاضى التحقيق ومجلس الشعب هو قاضى الموضوع ورأى قاضى التحقيق غير ملزم لرأى قاضى الموضوع.

أكد الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ان مصر تسعى الى التوفيق بين الحرية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية مشيرا الى ان التحرر الاقتصادي لايمتنع الحكومة المصرية من القيام بمسؤولياتها لحماية العدالة الاجتماعية وقال فى لقائه بجمعية رجال الاعمال المصرية الفرنسية - امس - انه توجد لدى المجلس عدة مشروعات واقرارات لقانون العمل الجديد وسيراعى مجلس الشعب خلال مناقشته للقانون التوازن بين مصالح العمال واصحاب العمل بحيث لايتسبب القانون فى حدوث اية مشاكل اجتماعية وأشار رئيس مجلس الشعب الى ان المجلس سيخصص جلسات مناقشة لاتفاقية للجات حين عرضها على المجلس يشارك فيها رجال الاعمال والمختصون. صرح د. سرور بان اتحاد البرلمان الدولى الذى يرأسه يدعم الروابط بين برلمانى العالم كما يعطى برنامجا الحالى اولوية للديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية وفى رده على تساؤلات اعضاء الجمعية حول الممارسة الديمقراطية فى مصر قال اننا نطالب المعارضة



المصدر : المسلسلون

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤

مع تطبيق «الجات» أوائل العام القادم

رؤية اقتصادية

اقتصاديون يطرحون تساؤلات ومخاوف حول الآثار الناجمة عن الاتفاقية

القاهرة - مصطفى عبد السلام

□ مع أوائل العام القادم يبدأ تطبيق اتفاقية «الجات»، ومع اقتراب هذا الموعد تشتد حدة المناقشات وتطرح العديد من الاسئلة حول الآثار المترتبة على تطبيق هذه الاتفاقية على اقتصاديات الدول العربية والإسلامية.

فالبعض يرى أن الاتفاقية تمثل كارثة بالنسبة للدول العربية والإسلامية لأنها على حد قولهم تساهم في رفع أسعار الغذاء داخل هذه الدول باعتبارها دولا مستوردة للغذاء، كما أنها تهدد بالقضاء على المنتجات المحلية الوليدة لأنها ستفتح الباب على مصراعيه لاستقبال الواردات من الدول الأجنبية دون قيد أو شرط، بل يعتبر هذا الطرف أن الاتفاقية تمثل ذراعا ثالثة لمؤسسات التمويل الدولية والتي تضم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للاستمرار في سياسة اذلال الدول النامية ومنها الدول الإسلامية والسوط على خيراتها، وأن الاتفاقية تم الاعداد لها بغرض ايجاد اسواق جديدة أمام منتجات دول الشمال التي تعاني حاليا من البطالة والكساد الاقتصادي.

ويرى الطرف الآخر أن اتفاقية «الجات» ليست كلها سلبيات، بل بها إيجابيات كثيرة يمكن استغلالها لصالح اقتصاديات الدول العربية والإسلامية. فالاتفاقية تمثل فرصة ذهبية أمام الصادرات العربية لغزو الاسواق الخارجية، كما أنها تعمل على ايجاد نظام فعال لتسوية المنازعات التجارية بين الدول بما في ذلك الحق في اتخاذ اجراءات عقابية تجارية، وهذا يضمن حقوق الدول الإسلامية على المستوى العالمي.

وأيا كانت وجهة نظر الطرفين فإن تطبيق الاتفاقية على الابواب، خاصة بعد أن وقعت عليها 115 دولة، وهناك 15 دولة أخرى أعلنت عن اعتزامها للانضمام إلى الاتفاقية الدولية، والسؤال المطروح : هل الدول الإسلامية استعدت لمواجهة الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق اتفاقية «الجات» والتي

تتمثل - كما يقول د. حمدي سالم المستشار الفني والمشرف على الادارة الاقتصادية بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية - في أن الدول العربية وحدها سوف تتحمل خسائر سنوية تصل إلى 659 مليون دولار في القطاع الزراعي فقط بسبب تطبيق هذه الاتفاقية وتحرير التجارة الخارجية، كما أن مصر تتحمل أكبر قدر من الخسائر بين المجموعة العربية حيث ستؤدي الاتفاقية إلى انقاص حصيلتها من النقد الأجنبي بمقدار 170 مليون دولار وتليها الجزائر ثم العراق. ويرى أن أكثر من نصف الخسائر العربية يرجع إلى ارتفاع قيمة الواردات العربية من القمح والأرز والسكر حيث تبلغ قيمة الخسارة المتوقعة من هذه السلع الثلاث فقط أكثر من 84% من إجمالي الخسائر الكلية المتوقعة للوطن العربي.

عبء أكبر

ويضيف د. علي عبد الرحمن الاستاذ بمركز البحوث الزراعية في مصر أن الدول الإسلامية المستوردة للغذاء تعتبر من أكثر الدول تعرضا لمخاطر مضاعفة عند تنفيذ اتفاقية «الجات» نظرا لضعفها العبيد الاقتصادي الواقع عليها. ويستشهد بتقرير لمنظمة «الانكتاد» الذي أشار إلى أن من أول الدول الخاسرة من تنفيذ «الجات» هي مصر والمغرب ونيجيريا وهذه كلها دول إسلامية بالإضافة إلى المكسيك وموريشيوس وكوريا الجنوبية.

ويرى أن هذه الاتفاقية ستؤثر تساهم في زيادة الأعباء الملقاة على اقتصاديات الدول الإسلامية التي تعاني من عبء الديون الخارجية المتراكمة واتجاه أسعار السلع الأولية والأساسية وخاصة السلع الغذائية في الاسواق العالمية إلى الارتفاع.

ويتناول سمير رضوان الخبير الاقتصادي المصري إحدى سلبيات اتفاقية «الجات» الأخرى وهي التأثير السيئ على الصناعات الوليدة والناشئة داخل الدول العربية والإسلامية، ويقول أن الاتفاقية سوف تفتح الباب على مصراعيه أمام الواردات والمنتجات الأجنبية لغزو الاسواق وبالتالي ضرب الصناعات الوليدة داخلها. ويرى أن هذه الاتفاقية تمثل فرصة



المصدر : المصلحون

التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ذهبية لاجراج دول الشمال من حالة الكساد والبطالة التي تعانيها باعتبار انها تمثل لها مخرجا للمنتجات الراكدة لديها. ويضيف ان اتفاقية «الجات» سوف تعمل على إلغاء القوانين الاقتصادية المعمول بها داخل الدول الاعضاء فيها وتعمل على إزالة اي آثار تشريعية شرعت لحماية الانتاج المحلي والصناعات الناشئة ويطالب بضرورة التمسك بحماية صناعتنا المحلية خاصة من الاساليب غير المشروعة التي تتعرض لها من قبل الدول الاجنبية كسياسة الدعم والافراق مع تحسين هذه الصناعة وزيادة قدرتها على منافسة المنتجات الاجنبية داخل الاسواق العربية والدولية

تفادي السلبيات

ولكن كيف تتفادي الآثار السلبية الناجمة عن تنفيذ اتفاقية «الجات» ؟

د. حمدي سالم يقترح عدة وسائل يمكنها ان تساهم في تفادي هذه السلبيات، منها تشجيع وتوسيع اطار الصفقات المتكافئة بين القطاع الخاص في الدول العربية وزيادة فاعلية برنامج تمويل التجارة العربية وتوسيع اطار عمل البنك الاسلامي للتنمية في تمويل التجارة البينية الزراعية.

كما اقترح زيادة فاعلية المؤسسات القطرية المعنية بالاستثمار الزراعي بما يمكن من جذب الفوائض المالية العربية لاستثمارها داخل المنطقة العربية، وانشاء اتحادات عربية اقليمية يمكن ان تمهد مستقبلا لحياء اتفاقية السوق العربية المشتركة، وبناء نظام جماعي لمخزون طوارئ من الحبوب الغذائية حتى لايسبب الارتفاع الكبير في اسعار الغذاء المستورد مشكلة خطيرة للامن الغذائي.

ويطالب د. محمد عبدالفتاح منجي رئيس الهيئة العربية للتصنيع سابقا باستغلال المزايا التي تترتب على تطبيق اتفاقية «الجات» خاصة خفض الرسم الجمركي على السلع المصدرة والمستوردة. ■



المصدر: الش...

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤

البنك الدولي يعترف:

الجات كارثة اقتصادية على الدول العربية!

اعترف البنك الدولي في تقرير له بأن اتفاقية الجات تمثل كارثة مالية واقتصادية للدول العربية. وأشار التقرير إلى أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تزخر بها الدول العربية سوف تساهم بعمق في التأثيرات السلبية للجات على الشعوب العربية..

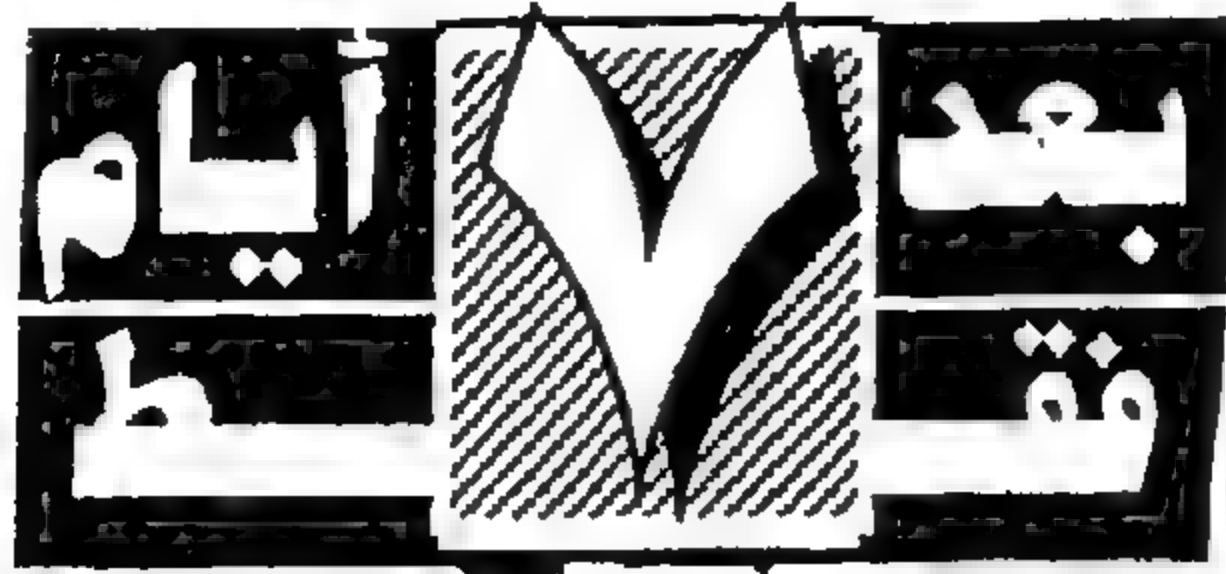
كما أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى عدد من المخاطر التي سوف تتعرض لها الأسواق العربية بسبب اتفاقية الجات، وأشار إلى أن حجم واردات الدول العربية من المواد الغذائية يصل إلى ١٥٥ مليار دولار وتستورد ٢٠٪ من تجارة العالم من القمح و١٦٪ من الألبان و١٢٪ من البيض و١١٪ من السكر..

وأوضح التقرير أن ظهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة في أمريكا والغرب سوف يضعف فرص الدول العربية في الحصول على مكان لها بالأسواق الخارجية خاصة في ظل التوتر والصراع بين عدد من الدول العربية. وأكد الدكتور زكريا بيومي - عميد حقوق القاهرة فرع الخرطوم سابقاً - في الندوة التي عقدتها جمعية الضرائب المصرية أن اتفاقية الجات سوف تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية بعد إلغاء الدول الغربية الدعم الذي تقدمه للمزارعين. وقد بلغت واردات مصر من المواد الغذائية ٢١٤ مليون دولار العام الماضي.



المصدر: الوقف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٤/١٢/٢٤



البحاث يهاجم الصناعة المصرية!

مصر انضمت للاتفاقية منذ ٢٤ عاما.. والحكومات المتتالية تجاهلت الاستعداد «للبحاث

خبراء الاقتصاد يتوقعون نكسة لصناعاتنا بعد تطبيق شروط الاتفاقية

ويؤكدون عدم ملائمة الظروف لبدء التنفيذ

المجموعة الأوروبية تكسب ٣١ مليارا دولار سنويا
وامريكا ٣٦ مليارا واليابان ٢٧ مليار بعد التطبيق

ومصر لم تحسب مكاسبها أو خسائرها رغم انضمامها

قبل هذه الدول!



● تعود جنود اتفاقية «الجات» إلى أعقاب الحرب العالمية الثانية حينما اتفق الخبراء الاقتصاديون في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على تفادي اصطدام المصالح وقيود التجارة بين الدول الكبرى.. واستقرت أراهم على تحقيق سياسة حرية التجارة التي كانت «سائدة» قبل الحرب العالمية الأولى.. وبالأعداد للاتفاقية بعقد مؤتمر «بريتون وودز» الذي انتهى بإنشاء صندوق النقد الدولي للتفسيق بين السياسات الاقتصادية.. وإنشاء البنك الدولي للتمويل والتنمية.. ووقع الأعضاء على اتفاقية «الجات» في ١٩٤٧.. واستمرت للباحثات حتى تم عقد دورة «جنيف» في ١٩٤٨.. وكان عدد الأعضاء وقتها ٢٣ دولة.. ومع التوسع في لسانك «الجات».. عقدت مفاوضات

«جنيف» في ١٩٥٦.. ثم جولة «ديلون» في ١٩٦٠.. ثم جولة «كينيدي» التي استمرت منذ ١٩٦٤ حتى ١٩٦٧ ثم جولة «طركيو» عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٧٩.. وانتهت المفاوضات بجولة «لورجواي» منذ ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٢..

وكان انضمام مصر للاتفاقية عام ١٩٧٠ في ظروف عصيبة.. إذ جاءت أثناء مقاطعة الدول الغربية لها في أعقاب ١٩٦٧.. ولم ينتبه أحد لهذا الانضمام سواء لدخل مصر أو خارجها!!

● والجات تقضي بفتح أسواق ١١٧

دولة.. وتخفيض الحواجز الجمركية لأقل حد ممكن.. وذلك يمكن لأي مستهلك في الدول الأعضاء أن يفاضل بين سلع ١١٧ دولة في سوق واحدة ويشترى الأفضل منها من حيث السعر والجودة.. ومن هنا يتأكد أن المستهلك هو المستفيد الأول من تطبيق الاتفاقية.. لما للتجار من فتن يشعر بالخوف منهم سوى صاحب الإنتاج الأصلي والأرثاء!! ولذلك زادت حدة الخوف والقلق في الأسواق المصرية خلال العام الماضي.. فالصناعات المصرية - بكل أسف - لا تقوى على المنافسة بأسعارها العالمية أو بمستوى جودتها! للتحقق من صناعات معظم الدول الأعضاء الاتفاقية!!

والحقيقة أن كل الدول الموقعة على الاتفاقية.. كانت تضع أهدافاً محددة لصناعاتها.. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف بدأت كل دولة تدراسات مستفيضة لأسلوب تحقيق هذه الأهداف.. وبدأت كل منها تتخذ إجراءات اقتصادية إيجابية من أجل حماية منتجاتها تأمينها في أسواق المنافسة مع الدول الأعضاء وانتهت الدراسات إلى حد الإعلان عن مكاسب هذه الدول - بالأرقام - من تطبيق الاتفاقية.. فما هي دول المجموعة الأوروبية مجتمعة تعلن أن الزيادة في دخلها بعد تطبيق «الجات» سيصبح ٦١ مليار دولار سنوياً.. ودول «الكومنولث» تعلن أيضاً أن دخلها سيزيد بمقدار ٢٧ مليار دولار سنوياً.. والولايات المتحدة سيزيد دخلها بمقدار ٣٦ مليار دولار سنوياً.. واليابان يزيد دخلها بمقدار ٢٧ مليار دولار سنوياً.. وكندا يزيد دخلها بمقدار ٤ مليارات دولار سنوياً.. كل الدول المشاركة تقريباً لها حسابات

بأعلى من الزمن ٧ أيام فقط.. وبدأ تطبيق اتفاقية «الجات» أو بمعنى أصبح اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي تبدأ أول يناير.. الاتفاقية بدأ العمل بها منذ ١٩٩٤ عاماً.. والآن أصبح عدد الدول الأعضاء بها ١١٧ دولة.. وبمقتضى نصوصها يتم إلغاء الحواجز الجمركية بين أسواق هذه الدول.. وتصبح حركة التجارة بينها حرة.. بلا قيود

ومعنى ذلك أن المستهلك في أي من هذه الدول يمكنه شراء أي سلع بسعر يقترب جداً من سعرها في بلدنا الأصلي ومعنى هذا أيضاً أن الجودة ورخص السعر سيكونان للحدائق الرئيسيان فقط لا يستمر لصناعة ما.. أي صناعة!

وكل دولة وقعت على «الجات».. أجرت دراسات علمية دقيقة قبل اتخاذ تدابيرها اللازمة لزيادة جودة منتجاتها وتخفيض أسعارها.. لتتمكن من تحقيق أهدافها الاقتصادية.. والاستمرار في المنافسة مع

منتجات الدول الأخرى.. وكل من هذه الدول تعلم الآن كم ستكسب من هذه الاتفاقية.. أما مصر.. فترغم منها من أولى الدول التي انضمت للاتفاقية.. ورغم أنها وقعت عليها منذ ٢٤ عاماً.. فهي لم تتخذ - طوال هذه الفترة - أية إجراءات لتدعيم صناعاتها بما يمكنها من المنافسة.. وهامى «الجات» ستطبق بعد أسبوع واحد فقط.. ومصر - حتى الآن - لم تحسب بعد مكاسبها المتوقعة - أو خسائرها - من تطبيقها.

وكان الأمر جاء مفاجئاً!! وحقيقة الأمر كما نلمسه ويؤكد خبراء الاقتصاد - أن المنتجات المصرية هي الأعلى ثمناً والأقل جودة.. وهذا يعني أننا لن نقوى على المنافسة.. ومعناه أيضاً أن صناعاتنا الوطنية ستلقى «الطعة» قوية مع بدء تطبيق نصوص الاتفاقية!! والوفد - في هذا التحقيق - تبحث مع الاقتصاديين مستقبلاً للصناعات المصرية «الغامض» في ظل «الجات»!!



تحقيق: أسامة هيك

مشابهة إلا مصر.. الحكومة المصرية لم تعلن علينا كم ستكسب وكم ستخسر من تطبيق الاتفاقية.. كما أنها «نامت في العسل» ٢٤ عاما منذ توقيع الاتفاقية دون أن تتخذ إجراءات اقتصادية تحقق حماية حقيقية للمنتج المصري.. على العكس، تعاني الصناعات المصرية من سلبيات خطيرة أدت إلى ارتفاع أسعارها مع قلة جودتها.

أن.. فالحاج ليست مفاجأة كما يتوقع. كثيرين.. ولكنها اتفاق قديم جدا.. والمفاجأة الحقيقية هي لصرار الدولة بتوطينها وبيروقراطيتها على وأد صناعاتنا الوطنية.. وقد حان وقت الحساب.. بعد ٧ أيام فقط يبدأ تطبيق نصوص «الحاج» التي وقعت عليها منذ ٢٤ عاما، ولم نعمل شيئا لنقل المنتجات المصرية أكثر من الادعاء المستمر بأن الصناعات المصرية أصبحت فخر لكل مصري.. وهو الاختبار الحقيقي سيكشف ستر هذه الاتفاقيات!

مستقبل مظلم

في البداية، يؤكد الدكتور أحمد أبو اسماعيل رئيس اللجنة الاقتصادية (بالوفد) ووزير المالية السابق أن استمرار الحكومة بأوضاعها وقوانينها الحالية معناه أن مستقبل الصناعة سيكون مظلما.. ووصف للمستثمرين العاملين في مجال الصناعة بمصر بأنهم شهداء، لا يكون أي اهتمام من الحكومة. وبدلا من أن تصل الحكومة بشكل الصناعة المصرية، فإنها ترهقهم بالزيد من الأعباء المالية. والآن، ونحن على أبواب تطبيق بنود اتفاقية «الحاج»، فإن المنافسة ستصبح بالقطع في صالح المنتج المستورد على حساب المنتج المصري وقد طالبنا منذ سنوات طويلة بتعديل مسار الصناعة المصرية لتصبح قادرة على التنافس ولكن أحدا لم يلتفت لهذه المطالب. ويضيف الدكتور أحمد أبو اسماعيل أن الدول الأجنبية تدعم صناعاتها، وهناك دائما اتصال بين مراكز البحوث العلمية والصناعة، بحيث تعمل هذه المراكز على إمداد هذه الصناعات بأكثر التكنولوجيات تطورا، فتتخفض تكلفة المنتجات وتزيد جودتها.. وهذا بكل أسف غير متبع في مصر، ورغم أن وزارة البحث العلمي تتجه حاليا لهذا الاتجاه، إلا أن الاعتمادات المخصصة لها تضيع تحت بند الأجور ولا تكفي لإظهار نتائج إيجابية تفيد الصناعة المصرية. كما يضيف الدكتور «أبو اسماعيل» أن أية دولة في العالم تريد الارتقاء بصناعاتها ووضعها في موقع المنافسة تعمل على خفض تكاليف الإنتاج لهذه الصناعات.. ولكننا في مصر نفرض ضرائب لا تستطيع المؤسسات الصناعية تحملها، وينسب تفوق اضعاف ما يطبق في دول العالم الأخرى التي ستبدأ في منافستنا الشهر القادم، فتكون منتجاتهم أرخص بكثير من منتجاتنا. ومن غير المعقول أو المقبول أن تفرض الحكومة ضريبة مبيعات على آلات المصانع.. ومن غير المقبول أن تفرض

ضريبة دفعة نسبية صغيرة على رأس المال الذي يساهم به أي شريك في أية شركة مساهمة.. وكان ينبغي أن تعيد الدولة نظرها في سياستها الضريبية على المنشآت الصناعية حتى تتمكن من المنافسة مع الأسواق الأجنبية. ويشرح الدكتور أحمد أبو اسماعيل سببا ثالثا لعدم قدرة الصناعات المصرية على المنافسة مع الصناعات الأجنبية قائلا: إن السوق الاقتصادية المصرية غير آمنة، وخلال الفترة منذ عام ١٩٨٠ حتى الآن زاد سعر الدولار من ٨٠ قرشا إلى ٢٤٠ قرشا.. وبالإضافة إلى ارتفاع قيمة سعر الفائدة لتتجاوز ضعف ما هي عليه الآن في دول صناعية كبرى.. ففي مصر يقترب المستثمر بسعر فائدة ١٦٪ تقريبا في ألمانيا ٨٪ في حين ينخفض عن ذلك في دول أخرى كثيرة.. وهذا ينبغي إعادة النظر في أسعار الفائدة، لأننا نتنافس مع دول تتبع لصناعاتها مناسبا تماما للتميز من حيث الجودة والسعر، في حين أننا نقضي على صناعاتنا بأرقامها المستمر بخرائب وقوائد قروض لا تستطيع المؤسسات الصناعية مواجهتها إلا بزيادة السعر على حساب الجودة.. ويتساءل الدكتور «أبو اسماعيل».. كيف تنافس مع هذه الدول؟ ويجب قائلا بالتأكيد ستكون المنافسة في غير صالحنا، ونحتاج الآن لتغيير سريع يخدم هذا التوجه.. ويشرح الدكتور أحمد أبو اسماعيل

زاوية جديدة في مستقبل الصناعة المصرية في ظل «الحاج» قائلا: إن من المهم جدا أن نركز على التميز في صناعات محدبة يمكننا التنافس بها.. فمثلا كنا متميزين جدا في صناعات النزل والنسيج.. وهذه المصانع الآن تعاني من تنهول في حاد، وينبغي مساعدتها وتهيئة المناخ المناسب لها لإحلال هذه الآلات بالآلات متطورة وحيث تمكنتها من الوقوف في موقع يؤهلها للمنافسة مع الدول الأخرى.. ولا يمكن أبدا أن نطور كل الصناعات في وقت واحد.

لما الدكتور علي صبري ياسين خبير الاقتصاد بالأمم المتحدة فيؤكد أن الأمر لا يحتاج للحديث عن مجرد مستقبل صناعاتنا في ظل الحاج، ولكن الأمر يحتاج فعلا لإصلاح شامل في جميع سياساتنا الاقتصادية وسرعة.. وهذا

الإصلاح يسير في اتجاهين متوازيين لتحقيق الفائدة على أجال قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.. فلابد من الارتقاء بمدى كفاءة الطاقات الانتاجية المتاحة حاليا مع استحداث كفاءات جديدة.. ويوضح الدكتور علي صبري ياسين أن تدعيم الاقتصاد المصري يجب أن يسير في ٣ اتجاهات، أهمها تحقيق الترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والأقاليم المختلفة، وتحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة.. كما يجب تحقيق توازن بين المنتج والمطلوب استهلاكه فليس معقولا أن نتحدث عن المنافسة بين المنتجات المصرية والأجنبية ونحن الآن نستورد بـ ١٠ مليارات دولار، ونصدر بـ ٢ مليارات فقط منها ٥٨٪ صادرات بترولية.. فكيف نتنافس، ويرى الدكتور علي صبري ياسين أن هذه

التضاي لا تنفصل عن بعضها، وإن المنافسة المطلوبة للصناعات المصرية في ظل اتفاقية «الحاج» تحتاج لخطرة شاملة على أسلوب الاقتصاد المصري ككل.

● ويعلن جلال غريب عضو مجلس الشعب أن مستقبل الصناعة المصرية بعد ٨ أيام سيكون مظلما بكل المقاييس.. فإذا حسبنا الأمر بالورقة والقلم، نرى أن الحكومة المصرية ساهمت في قتل الصناعة المصرية وهي تظن أنها تحميها.. وكل أسف فقد تم استغلال هذه الحماية استفلا سينا من جانب المستثمرين عن طريق إنتاج صناعات رديئة بأسعار تصل أحيانا إلى ٤ أضعاف التكلفة.. ففهم هؤلاء المستثمرون أن الحماية، إن فعلوا ما يشاؤون.. وجاءت النتيجة على حساب المستهلك الذي حرم من استهلاك سلعة جيدة بسعر رخيص. أصبحت الصناعة

المصرية عاجزة عن مواصلة الطريق، كما أصبحت بعيدة تماما عن مجال المنافسة مع أية صناعة أجنبية. وتوقع النائب أفلح ٩٠٪ من المصانع المصرية بسبب عجزها عن المنافسة داخل السوق المصري الذي كانت تحتكره من قبل.. وعلى ذلك فإن المستهلك المصري يستطيع بعد تطبيق اتفاقية الحاج وأن يشتري أية سلعة مستوردة ذات جودة بأسعار تقل عن نصف أسعار السلع المصرية، إلا أن تدخلت الحكومة كعادتها لحماية أي مستورد «الصن» بهدف لتضخيم ثروة كرفع السعر حتى يصبح موازيا للسعر المحلي للسلعة.

ويشير النائب إلى أنه كان يجب منذ التوقيع على الاتفاقية وانضمام مصر لها أن يتم تعميم المواصفات القياسية الدولية في الصناعات المصرية بدلا من نظم التوحيد القياسي المصرية العقيمة والتي لا تطبق.. والحقيقة أن الصناعة المصرية تعمل الآن بلا رقابة، وتخرج في صورة أرباب المواصفات المطلوبة دوليا.. ويضرب مثلا بالربنا المصري



المصدر : السوفيت

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٤

الشعبي (الجليل، التي
يرتديها الفلاحون، قاتلا ان
سعر الجلالية في مصر
يتجاوز ٤٠ جنيها في حين
يستطيع شراء (جليل)
مصنوع في الصين بسعر
٢٠ جنيها فقط وأي جودة
افضل، وذلك حتى قبل
تطبيق الجات... ويقول ان
الملابس الجاهزة المصرية
كلها اقل في جودتها واغلى
في اسعارها من الملابس
الجاهزة للمستوردة..

السباق

● اما الخبرة الاقتصادية
للكتورة منى قاسم فتؤكد
ان السوق لا ينتظر احدا...
والنافسة القائمة في ظل
اتفاقية «الجات» ستقودنا،
والبقاء فقط للقدر على
انتاج سلعة ليجود بسعر
ارخص، والقادر على
تسويق هذه السلعة.
وترى الكتورة منى قاسم
انه كان ينبغي ان تعمل
مكاتب التمثيل التجاري
المصرية بالخارج بفاعلية
اكثر منذ انضمام مصر
للاتفاقية بحيث تقوم
بمسح شامل للأسواق
الخارجية وتحديد متطلباتها
وعلى اساسها يتم توحيد
الصناعات المصرية. كما
كان ينبغي الاهتمام بانشاء
مراكز ابحاث التطوير
بالشركات الصناعية في
مصر سواء التي تنتج للاستهلاك او
للتصدير، وتكون احدى هذه المراكز
الارتقاء بمستوى جودة الصناعات
وتقوم هذا المراكز بوضع اسعار تنافسية
بحيث لا يخرج المنتج المصري من حلبة
النافسة نتيجة ارتفاع سعره حتى لو كان
اكثر جودة من المنتج الاجنبي. وترى
الكتورة منى قاسم ضرورة اللبادة بخل
للمشاكل للزمنة التي يعاني منها القطاع
الصناعي في مصر حتى تقف على
اقدامها في المنافسة.. ورغم ان «الجات»
على وشك بدء التنفيذ، إلا انه يمكن
التخطيط لتحقيق وضع تنافسي افضل
للمنتجات المصرية فيما بعد.
وترى ايضا ضرورة الاستعانة بفرق
من رجال الاعمال الخارجيين لوضع
برنامج يستهدف تطوير المنتج المصري
ككل.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٥ ديسمبر ١٩٩٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصين ومنظمة التجارة

أشارت الأنباء التي تردت مؤخرا إلى أن المنظمة العامة للتعريفات والتجارة «جات» قد رفضت لب الصين للدخول عضوا في المنظمة بعد أن رفضت الأطراف التجارية الرئيسية الأمريكية والأوروبية، البرنامج الذي تقدمت به الصين للالتحاق بالمنظمة الجديدة، المزمع انشاؤها مع مطلع العام القادم. وهو ما يدفعنا لطرح العديد من التساؤلات الأساسية حول مدى قدرة البلدان على التفاوض مع المنظمة الجديدة؟ بمعنى آخر إذا ما كانت منظمة التجارة الدولية سوف تقوم بتنظيم التجارة الدولية بهدف إزالة الظلم والتوترات السائدة على الساحة الدولية، وخاصة الممارسات التجارية غير العادلة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسية في التجارة الدولية، ناهيك عن التكتلات الاقتصادية الكبرى، فإن ذلك يتطلب الدخول بفاعلية ونشاط في إطار هذه المنظمة، ولكن شريطة أن تراعى المنظمة طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلدان المتخلفة عموما، وللاستفادة منها للقاء على وجه الخصوص، لأنها ستضطر بشدة من جراء تطبيق اتفاقيات دورة لوزان.

من هنا يصبح من الضروري العمل على تلافى كافة الآثار السلبية الناجمة من تعامل هذه البلدان مع المؤسسات الدولية الأخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بغية تحقيق المصالح التنموية للعالم الثالث.



الولايات المتحدة تنضم الى منظمة التجارة الدولية

اتجاهات

● واشنطن - رويتر - اصدر الرئيس
الاميركي بيل كلينتون امراً رسمياً اول من امس
الجمعة بانضمام الولايات المتحدة الى منظمة
التجارة الدولية التي أنشئت بموجب اتفاقية «غات»
لتحرير التجارة الدولية.

واعطى كلينتون تعليمات الى الممثل التجاري
الاميركي ميكي كانتور للقبول بالاتفاقات الناجمة عن جولة أوروغواي
للمحادثات التجارية التي أدت الى اتفاقية «غات» ووافق عليها الكونغرس
الاميركي الشهر الماضي.
وقد أنشئت منظمة التجارة الدولية بموجب بنود الاتفاقية العامة للتعريفات
الجمركية والتجارة للحفاظ على أهدافها خصوصاً خفض التعريفات وإزالة
الحواجز التجارية.



الأخبار

المصدر :

٢٥ ديسمبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خبراء المالية والاقتصاد يحذرون:

الاقتصاد العربي مهدد بكارثة بعد تطبيق الجات!!

كتب رمضان عبد العال :

حذر الدكتور زكريا بيومي رئيس قسم المالية والتشريعات الضريبية بكلية الحقوق بجامعة المنوفية، من كارثة اقتصادية ستصيب الدول العربية عقب تطبيق بنود اتفاقية الجات في يناير القادم.

وقال - في الندوة التي عقبتها جمعية الضرائب المصرية حول «الجات» - ان المستفيد الأول من اتفاقية الجات هي الدول الكبرى والتكتلات الاقتصادية العالمية، ولا يمكن مواجهة آثار ذلك بغير التحرك السريع والفوري لإقامة السوق العربية المشتركة.

وأوضح ان مصر ستتأثر تائراً مباشراً من جراء تطبيق بنود الجات حيث سترتفع أسعار جميع السلع الزراعية والأغذية المستوردة نتيجة رفع الدعم الذي تمنحه الدول المصدرة لهذه السلع كما ستتقلص الاسواق الخارجية امام الصادرات المصرية وخصوصاً في الملابس والمنسوجات بسبب صادرات دول شرق آسيا التي تعتبر أقل كثيراً من حيث الأسعار.

وأكد ان الخدمات المحلية غير مؤهلة للمنافسة الشديدة التي ستواجهها من الشركات الأجنبية التي ستدخل منافسة لها في مصر دون قيود.

وأوصى الدكتور بيومي بضرورة إنشاء وحدة او مجلس متخصص على المستوى القومي لبحث آثار الجات وتقديم المعونة اللازمة للشركات المحلية ودعم البحث العلمي في مختلف المجالات والتأكيد على الضمانات الخاصة لحماية الصناعة الوطنية وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية مع الاهتمام بالمحاصيل التي يتم استيرادها.

وطالب الدكتور حسن كمال استاذ الضرائب بتجارة عين شمس بضرورة تنشيط الاستثمارات العربية في مصر وتعديل التشريعات المصرية لمواجهة التحديات الدولية الجديدة، مع السعي لإقامة تعاون عربي حقيقي.

المصدر: الإقليم / اقتصادي



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٤/١٤/٢٦

الاقتصاد

الجات اتفاقية التجارة في الخدمات

دكتورة ماجدة شاهين
وزير مفوض



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤

يذهب الكثيرون من مقيمي جولة أورو جواي اليوم الى التاكيد على ان اتفاقية التجارة في الخدمات تد من اهم نتائج الجولة . ان لم تكن اهمها على الاطلاق ، ويستندون في ذلك الى ملحقاته الجولة من نجاح في وضع اطار متعدد الاطراف ومتفق عليه للتجارة في الخدمات يشمل قواعد نافذة ، الامر الذي يعنى بعبارة اخرى اخضاع التجارة في الخدمات - لأول مرة - الى قواعد ومبادئ الجات وملتزمته في طياتها من الزام الدول بفتح اسواقها امام ذلك النوع من التجارة ، وهو ميعتبر في نظريهم التطور الحقيقي للنظام التجاري الدولي خلال الخمسين سنة الماضية ، كما يستند هؤلاء ايضا الى ما هو مشاهد اليوم من التنامي السريع للقطاع الخدمات ، سيما في التصديرات الدول الصناعية والذي اصبح يحتل نسبة ٦٠٪ تقريبا من العمالة والنتج القومي الاجمالي فيها ، بل يذهب البعض الى تقدير انه خلال الثلاثين سنة القادمة ستخفض نسبة العمالة في القطاع الصناعي بالدول المتقدمة الى ما لا يتجاوز ١٠٪ من العمالة الكلية ، وان دل ذلك على شيء فهو يدل على الاهمية المتعاظمة للقطاع الخدمات مستقبلا ، ومايكسب تلك الدول بالتالي ميزة نسبية في تجارة الخدمات التي اصبحت تمثل اليوم اكثر من ٢٠٪ من التجارة العالمية .

وان كنا نسارع بالقول هنا ، انه مع اعترافنا بلان اتفاقية التجارة في الخدمات تخدم مصالح الدول المتقدمة بالدرجة الاولى ، فلها ليست بالضرورة تلحق ضررا بالتصديرات الدول النامية على الاقل في المرحلة الراهنة ، حيث نجحت الدول النامية ابتداء في تحجيم اثر هذه الاتفاقية على اقتصادياتها ، فضلا عن ان هذه الاتفاقية لاتعدو ان تكون الخطوة التمهيدية الاولى لتحرير التجارة في الخدمات ولا يمكن لنا قياسها باريعين سنة او اكثر من التحرير التدريجي في تجارة السلع ، وعليه فيمكن النظر الى هذه الاتفاقية باعتبارها ، مقدمة ، لمفاوضات اخرى من المتوقع لها ان تكون اكثر تعقيدا وصعوبة ، خاصة وانه تم الاتفاق بالفعل على ان الجولة القادمة من المفاوضات ستاتي بعد خمس سنوات وعلى الدول النامية حتى حينه ان تعدلها عدتها .

ولن اتطرق الى تاريخ المفاوضات حول هذه الاتفاقية ، ويكفي هنا الاشارة الى انها كانت نتاج مبادرة امريكية في اوائل الثمانينيات وبقوة دفع من الادارة الامريكية التي كانت ترى ان استمرار النظام التجاري الدولي على نحو ما هو عليه يعتبر ناقصا وغير مجد وضرورة استكماله ، ودخلت في مفاوضات مطولة ابتداء مع شركائها من الدول المتقدمة (المجموعة الاوربية واليابان) ، ثم تكتلوا معا للتفاوض حولها مع الدول النامية .

وحتى يمكن لنا وضع تصور عام لهذه الاتفاقية قد يتطلب الامر منا بلديء ذي بدء التركيز على بعض المفاهيم والمصطلحات التي تتضمنها الاتفاقية ، فلذا كان هناك عدد من القضايا التي كان على المفاوضين في بداية المفاوضات حسمها بغية وضع اسس سليم لهذا البناء الجديد .

١ - ولعل اكثر هذه المشاكل التي شغلت بال المفاوضين ابتداء هو وضع تعريف محدد لنقل الخدمة خاصة وان هذه الاتفاقية تتضمن كلمة انواع التجارة في الخدمات ، واستقر الرأي على تحديد أربعة اشكال لتوريد الخدمات ، متمثلة في الآتي :

١ - انتقال الخدمة عبر الحدود وهو ما لا يستدعي انتقال مقدم الخدمة الى دولة المستهلك ، مثال تقديم خدمات من خلال شبكات المعلومات .



المصدر : (الوزارة) (المصادر)

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤

ب - الذواجد التجارى والمقصود به تقديم الخدمة من خلال شركة او فرع في دولة المستهلك .

ج - الاستهلاك في الخارج والمقصود به مثلا انشطة السياحة بما يعنى انتقال المستهلك الى خارج الاراضى الوطنية حاصل على خدمة في اراضى دولة عضو اخرى .

د - انتقال الاشخاص الطبيعيين وهى بمثابة انتقال العمالة الى اراضى دولة اخرى بصفة مؤقتة لاداء خدمة .

٢ - كان ايضا بين الاسئلة المطروحة في بداية المفاوضات كيفية الاستعاضة عن التعريفات الجمركية في مجال التجارة في الخدمات ، وكان لزاما على المفاوض ايجاد نظام بديل يسمح بتمام عملية تحرير التجارة في الخدمات وفي نفس الوقت التدرج في فرض الالتزامات وتقديم القناتلات ، ولا يغيب عنا انه لا يوجد في مجال التجارة في الخدمات الحدود بالمعنى التقليدى المعروف ، ومن ثم لا يمكن التحكم عند حدود الدولة في دخول وخروج الخدمة من خلال فرض تعريفات جمركية على نحو ما يتم بالنسبة للسلع ، وعليه فان القيود على التجارة الدولية في الخدمات تتمثل في القوانين والتشريعات الوطنية والقواعد والاجراءات الادارية التى تفرضها الدولة العضو ، والتي تصبح محل تفاوض في الاطار الذى تم وضعه لتحقيق التحرر التدريجى في التجارة في الخدمات .

٣ - فضلا عن قيام الاتفاقية بالتمفرقة بوضوح بين ما قامت بتعريفه بالالتزامات العامة والالتزامات الخاصة ، وتمثل الالتزامات العامة في القواعد والمبادئ العامة المعروفة في الجات مثل الشفافية ومعاملة الدولة الاولى بالرعاية وعدم التمييز في المعاملة بين واردات مختلف الدول المتعاقدة بينما تتمثل الالتزامات الخاصة فيما يعرف بمبدأى المعاملة المعاملة الوطنية والنفاذ الى الاسواق ، ويكون للدول من خلالهما الحق في فرض القيود على التجارة في الخدمات ، حيث يمثل كليهما حقوق والتزامات قابلة للتفاوض ولا يتم منحهما تلقائيا ، وتقريبا بل وتبسيطا للامور يمكن القول ان التفاوض حول مبدأى المعاملة الوطنية والنفاذ الى الاسواق في اطار اتفاقية الخدمات هو بمثابة التفاوض حول التعريفات الجمركية في اطار تجارة السلع ، ويكون عندئذ للدول الحق في التفرقة في المعاملة بين موردى الخدمة الوطنية والموردين الاجانب وفقا لما يتم التفاوض حوله في اطار ما يقدم من جداول عروض ومطالبات خاصة بكل دولة عضو في الاتفاق .

هذا ، وبينما اكتفت الاتفاقية بايضاح ان مبدأ المعاملة الوطنية قابل للتفاوض ، فقد ذهبت الى وضع قائمة كاملة لما يمكن ان تكون عليه شكل القيود التى تفرضها الدولة في اطار تفاوضها حول النفاذ الى الاسواق بحيث يعنى الخروج عن هذه القائمة انتهاكا لالتزامات الدولة بموجب الاتفاقية ، وقد تذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، مايلي :-

١ - القيود الكمية المعروفة ويتم بمقتضاها فرض حصص محددة لدخول الموردين الاجانب لتقديم خدمة في قطاع محدد .



المصدر : الالتزام الاقتصادي

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤

ب - قيد حاجة السوق الوطنية ، بما يسمح للدولة المستوردة تحديد مدى حاجتها الى نوع معين من الخدمات وفقا لمقتضيات السوق المحلي .

ج - المتطلبات الامنية ، وفي ظل هذا القيد لايسمح على الاطلاق لغير المواطنين المشاركة في تقديم الخدمة المعنية لدواع امنية .

د - فرض حد اقصى لاجمال حجم الاجور ، بما يعنى مثلا عدم تجارز اجور الموردين الاجانب للخدمة في قطاع معين نسبة محددة من الاجور الكلية لتقديم الخدمة في هذا القطاع .

هـ - تحديد حجم التواجد التجارى ، بما يسمح بتحديد قيود كمية للعاملين الاجانب في شركة او فرع ، او الزام الشركة بنقل التكنولوجيا المتقدمة بمعدلات متفق عليها .

ولعله قد يكون من المفيد ايضا في هذا الصدد الاشارة الى قيام الاتفاقية بالترقة بين ثلاث درجات مختلفة تلتزم الدولة بمقتضاها بفتح اسواقها امام موردي الخدمات الاجانب وبماتراه مناسبا لتطورها الاقتصادي . وهي :-

- الالتزام الكامل : وهو مايعنى قيام الدولة بفتح اسواقها تماما وتقديم معاملة وطنية مطابقة لمورد الخدمة الوطني والاجنبي .

- الالتزام المحدود : وتستند الدولة في اطار هذا الالتزام بالقائمة التي حددتها الاتفاقية بالنسبة للنفاذ الى الاسواق فضلا عن دخولها في مفاوضات مع الدول المتعاقدة حول درجة منحها المعاملة الوطنية لموردي الخدمة الاجانب .

- لا التزام : يبقى للدولة حرية - من حيث المبدأ - في الابقاء على قطاع خدمي معين مغلق امام الخدمات الاجنبية في المرحلة الحالية من المفاوضات على ان تتعهد الدولة بفتحه تدريجيا وفي اطار مراحل المفاوضات المستقبلية وفقا لما تنص عليه الاتفاقية .

وفي ضوء ما تقدم وبعد التعرف على بعض المفاهيم والمصطلحات الاساسية المرتبطة بالاتفاقية ، قد تجدر الاشارة الى ان اتفاقية التجارة في الخدمات تتكون من ثلاثة اجزاء رئيسية تعتبر كلا لايتجزأ ، وهي الاطار العام للاتفاقية والذي يتضمن القواعد الخاصة بالحقوق والالتزامات ويشمل ٢٩ مادة تعتبر ملزمة للاطراف المتعاقدة ، بالاضافة الى ماسبق الاشارة اليه وهي جداول العروض والطلبات التي تقدمها الدول وتتفاوض حولها ، واخيرا مرفقات الاتفاقية ، وهي التي تتضمن القطاعات التي لم يستكمل التفاوض بشأنها خلال الجولة وستظل محل تفاوض خلال فترة تتراوح ما بين ستة اشهر وستة بعد دخول منظمة التجارة الدولية حيز التنفيذ .



المصدر : الاقتصاد

التاريخ : ٢٠١٤ ديسمبر ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والتي تشمل على القطاع المصرفي والتأمين ، قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية ، قطاع انتقال الاشخاص الطبيعيين الموردين للخدمات ، قطاع خدمات النقل الجوي وقطاع خدمات النقل البحري .

من الجدير بالاشارة هنا الى مايتضمنه هذا الاتفاق بما يخدم مصالح الدول النامية بصفة عامة كما يجدر ابتداء بيان ان هذه الجوانب الايجابية لمصالح الدول النامية تقدم على مستويين اولهما : فيما تتضمنه الاتفاقية ذاتها من مواد تخدم مصالح الدول النامية والتي تتمثل في المواد الرابعة والخامسة والثانية عشر والتاسعة عشر ، وثانيهما : مستوى جداول الالتزامات بما تتضمنه من قيود واضحة ومحددة للنفاذ الى الاسواق وفقا لما سبق بيانه .

١ - تتعلق المادة الرابعة من الاتفاقية بزيادة مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية في الخدمات ، وتفرض ثلاثة التزامات على الدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية في هذا المجال ، والتي تتمثل في :-

أ - تعزيز قدرات الدول النامية في انتاج خدماتها المحلية وكفاءتها وقدرتها على المنافسة الدولية من خلال تمكينها من الحصول على تكنولوجيا متقدمة (وان كان ذلك يتم على اساس تجارية)

ب - تحسين امكانية حصول الدول النامية على المعلومات عن طريق الوصول الى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات الدولية من خلال اقامة نقاط الاتصال لتسهيل وصول موردي الخدمات في الدول النامية الى المعلومات المتصلة بالاسواق وتكنولوجيا الخدمات اللازمة .

ج - قيام الدول المتقدمة بتحرير اسواقها في القطاعات الخدمية ذات الامة التصديرية للدول النامية .

ولاشك انه يقع على عاتق الدول النامية متابعة تنفيذ وتطبيق هذه المادة على اكمل وجه والتي تعترف بالتفاوت الواضح بين الدول المتقدمة والنامية في مجال افتتاح الخدمات وضرورة مساعدة الاخيرة بكافة السبل الممكنة للارتقاء بمستويات تقديم الخدمة بها والمنافسة في الاسواق الدولية ، وان كان من الطبيعي الاشارة الى الحصول على التكنولوجيا المتقدمة على اساس تجارية من شأنه اضعاف المادة الا ان ذلك يكون قابلا للتفاوض لكي يتم على اساس ميسرة وفي متناول الدول النامية ولاسيما الاقل نموا منها .

٢ - وتسمح المادة الخامسة - التي تتعلق بالتكامل الاقتصادي - في فقرتها الثالثة بتوفير المرونة للدول النامية عند دخولها في اتفاقيات تكامل لتحرير التجارة في الخدمات وبما يؤدي الى منحها معاملة تفضيلية للاشخاص الاعتباريين التي يملكها او يديرها اشخاص طبيعيون من الاطراف في الاتفاق دون الزامهم بتعميم ذلك وفقا لمبدأ الدولة الاولى بالرعية .



المصدر : الإعرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤

٣ - وتمثل المادة الثانية عشر في اتفاقية التجارة في الخدمات والخاصة بالقيود التي تستهدف حماية ميزان المدفوعات المادة الثامنة عشر في إطار الجات والتي تسري على التجارة في السلع ، والتي من شأنها أن تجيز للعضو الذي يعلن من عجز هيكلي أو مهددا بمواجهة صعوبات في ميزان مدفوعاته أن يفرض قيودا على التجارة في الخدمات التي سبق أن التزم بتعهدات محددة بشأنها ، وبما يسمح للدولة الحفاظ على مستوى من الاحتياطي المالي لتنفيذ برامجها للتنمية الاقتصادية أو التحول الاقتصادي .

وعلى الرغم من أن مصر لا يمكنها الاستفادة من هذه المادة في الفترة الحالية في ضوء تمتعها بفائض في ميزان مدفوعاتها ، فإنها تعتبر مادة تخدم أوضاع الدول النامية في حالة مواجهتها لاية صعوبات في ميزان مدفوعاتها ، يشترط في القيود التي تفرضها الدولة توافر الآتي :-

- أ - ألا تميز بين الدول الاعضاء في الاتفاقية .
- ب - أن تتوافق مع النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي .
- ج - أن تتجنب إلحاق الضرر بالمصالح الاقتصادية والتجارية والمالية لأي عضو آخر .
- د - أن تكون مؤقتة وأن تلغى تدريجيا مع تحسن وضع الدولة المعنية .

٤ - وترتبط المادة التاسعة عشرة والخاصة بالتفاوض على التعهدات المحددة بالمادة الرابعة السابق الإشارة إليها من حيث ما تقوم به من التأكيد على التقلوت في درجات التقدم والنمو بالنسبة لأداء الخدمة ، ومن ثم ما تستحقه الدول النامية من حماية أسواقها وحمالية خدماتها الوليدة في المرحلة الحالية بما تنص عليه من ضرورة مراعاة عملية التحرير لأهداف السياسات الوطنية ومستويات التنمية في مختلف الدول على صعيد كل من الاقتصاد الكلي والقطاعات المختلفة ، وينبغي توفير المرونة المناسبة لمختلف الاعضاء من الدول النامية لفتح عدد أقل من القطاعات والتدرج في فتح أسواقها بما يتلاءم مع أوضاعها التنموية .

وتعزز المادة نفسها عملية التدرج في تحرير التجارة في الخدمات من خلال نصها على الدخول في جولات تفاوضية متتالية تبدأ بعد مرور خمس سنوات كحد أقصى منذ دخول اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ على نحو الإشارة إليه ، وينبغي أن تستهدف هذه المفاوضات تعزيز مصالح جميع المشاركين على أساس المنفعة المتبادلة . بما يعني بعبارة أخرى أن الدول النامية غير ملزمة بفتح أسواقها وتحرير جميع قطاعات الخدمات وإنما في هذه القطاعات فقط التي تتسق وخطط التنمية بها .

وعلى هذا الأساس تضمنت جداول عروض وطلبات الدول النامية القطاعات التي ترى جدوى تحريرها في هذه المرحلة .

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن مصر كانت من بين مجموعة الدول النامية التي نشطت في التفاوض في مجال اتفاقية الخدمات وتقدمت في إطار هذه المجموعة بعدد من المقترحات لصالح الدول النامية التي تمثل اليوم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الاتفاقية والتي تحمي الدول النامية من التعجيل في فتح أسواقها في المرحلة الحالية ، وأن كان لزاما علينا أيضا أن نشير هنا إلى بعض السبلات الكامنة في هذه الاتفاقية ، والتي تتمثل أهمها فيما يلي :-

١ - لاشك أن ما قدمته الدول المتقدمة في نطاق عروضها والتزاماتها يعتبر غير متوازن ولغير صالح الدول النامية ولا يأتي ذلك كمفاجأة حيث ركزت الدول المتقدمة طوال مراحل مفاوضاتها بصفة أساسية على ما يهمها من فتح أسواق بعضها البعض في تلك القطاعات ذات الأهمية التصديرية لها على وجه التحديد ،



المصدر : الإحصاء الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤

مما حدا بالدول النامية قبيل انتهاء المفاوضات وفي المراحل الأخيرة منها الى الضغط بقوة على ضرورة تضمين مرفق خاص بالاتفاقية يتضمن انتقال الأشخاص الطبيعيين وهو يركز على انتقال المهنيين للعمل بصفة مؤقتة في دولة اجنبية .

٢ - لا تقوم الاتفاقية بوضع اى قواعد تستطيع من خلالها ضبط الاحتكار او تهذيبه ، وهو لا شك يمثل خطرا يهدد الدول النامية عامة والشركات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة ، ليس فقط على الصعيد الدولى ولكن على الاصعدة الوطنية ايضا عند بدء فتح الاسواق امام الشركات متعددة الاطراف الضخمة في مجال الخدمات ، وعلينا ان نتيقن من الآن والاستعداد جيدا لاجراء مفاوضات مكثفة حول قوانين لمحاربة الاحتكار وذلك بالتوازي مع المفاوضات التي ستجرى بصفة دورية للتحرير التدريجي في تجارة الخدمات .

٣ - واخيرا ، نشير ايضا الى ضرورة التيقن منذ الآن الى ما ستجيزه حتما اتفاقية التجارة في الخدمات من التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، لاسيما فيما يتعلق بقوانينها وقواعدها الداخلية في مختلف القطاعات الخدمية التي تتناولها الاتفاقية من خلال مراحل التفاوض المختلفة والتنازلات التي ستفرضها على الدول في سبيل تحرير تجارتها في الخدمات ، ويشهد على ذلك النزاع القائم الآن بين الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية بالنسبة لنطاق عمل الاتفاقية في مجال التامينات الاجتماعية يعطى لنا صورة مصغرة لما سنواجهه مستقبلا من تدخل في القوانين الداخلية للدول وبعد ما كانت الدول المتقدمة تطلب باتساع نطاق الاتفاقية الى ابعد مدى ، فانها اليوم تنبذ الى خطورة ذلك ، مطالبة نظم التامينات الاجتماعية من نطاق الاتفاقية ، بحجة انه يصعب تعميمها على مستوى متعدد الاطراف فضلا عن عدم امكانية تطبيق الاحكام المختلفة للاتفاقية على أنظمة التامينات الاجتماعية ، غير ان الدول النامية تذهب الى المطالبة بان المعيار الواجب استخدامه في الحكم على انطباق او عدم انطباق الاتفاقية على أنظمة التامينات الاجتماعية هو دراسة اثرها على التجارة في الخدمات وبالتالي ظروف المنافسة المتسوية في الاسواق المختلفة ، وفي حالة وجود تفرقة في المعاملة بين مورد الخدمة الاجنبى او الوطنى ينبغي دراسة كيفية ازالة هذه القيود او التفرقة في المعاملة ، وتستند الدول النامية في ذلك الى ان العاملين من مواطنيها في الدول الاجنبية لفترات مؤقتة ملزمين بدفع جميع تكاليف النظام الاجتماعي السارى بالدولة دون ما يحق لهم الاستفادة منه ، مثال استقطاع مدفوعات المعاش او البطالة المؤقتة من اجورهم دون ما يعود ذلك عليهم بالنفع ، ومن ثم تطالب الدول النامية بضرورة ايجاد بدائل تقوم بتعويض العاملين عن هذه الخسارة وبما يحقق التوازن في المعاملة بين موردى الخدمة الوطنية والاجانب في هذا النطاق .

واذا ما تطرقنا الى مرفقات الاتفاقية لعل اهم ما يمكن قوله في هذا السياق هو ان السبب الرئيسى بل الاوحد في عدم الانتهاء من التفاوض حول القطاع المصرى في ديسمبر ١٩٩٢ عند نهاية الجولة هو الموقف المتشدد الذى اتخذته الولايات المتحدة ازاء عدم تحرير عدد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء قطاعها المصرى بالقدر اللازم ، وهددت الولايات المتحدة في ذلك الوقت بالفشل الجولة برمتها ان لم تتخذ هذه الدول (وكان المقصود بها اساسا كل من اليابان ودول الاسيان) مواقف اكثر مرونة في هذا الشأن ، وما كان على تلك الدول سوى الانصياع الى الضغوط الامريكية بعد فترة التفاوض بما يتبع مزيد من الوقت لهذه الدول لفتح اسواقها في القطاع المصرى ، وبدأت فعلا المفاوضات حول تحرير هذا القطاع في جنيف والتي يجب الانتهاء منها ستة اشهر بعد دخول اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ ، وادخلت الولايات المتحدة في اطار هذه المفاوضات شرطا جديدا وهو ما يعرف بالرفع التدريجي للقيود على القطاع المصرى PHASING ARRANGEMENTS ، اى ان تعلن كل دولة منذ الآن عن تراياها والتزاماتها بالمدى والخطوات التي سوف تتخذها مستقبلا لتحقيق التدرج في تحرير قطاعها ، فضلا عن انها بالنسبة للدول النامية الاخرى مثل مصر والهند والتي تود اليوم الدخول في مفاوضات مع الدول المتقدمة من اجل



المصدر : المراسم الاقتصادية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٦ ديسمبر ١٩٤٤

فتح أسواق الأخيرة أمام انتقال المهنيين ، فإن الولايات المتحدة بل والمجموعة الأوروبية تضع شروطا جديدة مفادها أن فتح أسواقها في مجال العملة يجب أن يقابل من ناحية أخرى اتخاذ الدول النامية موقف أكثر مرونة بالنسبة لفتح أسواقها في القطاع المصرفي والتأمين وغيره من القطاعات التي تهتم الدول المتقدمة بالدرجة الأولى ، وذلك على الرغم من أن الاتفاق لا يجيز إقامة الربط بين القطاعات بعضها البعض في إطار التفاوض حول الالتزامات .

ولعل أبسط ما يمكن أن نقوله في هذا المضمار هو ولو أن ظاهرا هذه الاتفاقية يبدو حاميا لمصالح الدول النامية بشكل عام ، فإن ممارسة الضغوط منذ الآن لاسيما من قبل الدول الكبرى لا يبشر بالخير ، وهو من شأنه التعجيل بأقصى سرعة بفتح الأسواق أمام قطاع التجارة في الخدمات . وإن كان في إمكاننا دائما الالتزام ببنود الاتفاقية إلا أنه كثيرا ما تكون للضغوط اليد العليا . فإن الدول المتقدمة لا تتراجع قط أمام توسيع قاعدة هذه الضغوط وربطها بأمور لا تتعلق على الإطلاق بما يتم التفاوض عليه ، وهو ما يجب أن نعمل حسابه من الآن ، ولعل تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية أعطوا لنفسهم الحق بالإبقاء على قطاع المنسوجات والقطاع الزراعي خارج نطاق الجات لأكثر من أربعين سنة ، بمعنى عدم إخضاعه لقواعد التحرير التي كان معمولا بها ، وحرصوا على إبقاء هذين القطاعين مغلقين وخاضعين للحماية بكافة أنواعها ، هل يمكننا أن نتوقع إعطاء الدول النامية نفس هذه الفرصة أي التحرير التدريجي لقطاع الخدمات وفقا لما يتلاءم مع سياساتها وتعزيز قدراتها على المنافسة ، دون ممارسة أي ضغوط ، وهو ما أجب عليه من الآن بالنفي ، والمراحل القادمة للمفاوضات سوف تثبت لنا ذلك .



المصدر: العربي

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٦ ديسمبر ١٩٩٤

مع «الجات» التي يبدأ تطبيقها في العام الجديد:

٢١٢ بليون دولار يدفعها الفقراء للأغنياء!

التحدى الأكبر في «الجات» هو توقيت تحرير التجارة الدولية من وجهة نظر الدول النامية فهذا التوقيت يأتي في أعقاب الثمانينيات أو العقد الضائع الذي توقفت فيه التنمية في افريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وانخفض مستوى المعيشة واستنزفت موارد الجنوب خدمة للديون واختلال ميزان أسعار التجارة مع الشمال وتدهور البنية الأساسية ومستوى الخدمات.

ومن المعروف في كل المنظومات الطبيعية والحيوية والاجتماعية والاقتصادية ان تعاقب الصدمات وتضاعفها يفقد المنظومة القدرة على التحمل والمقاومة، وبكل المعايير الاقتصادية والاجتماعية لم يكن من مصلحة الدول النامية ولا حتى الاستقرار العالمي ان يتوالى هذا الايقاع السريع الصدمات على الدول النامية، ولكن الحقيقة ان متطلبات الاقتصاديات العملاقة هي التي تحدد ايقاع وتوجهات استراتيجيات الصدمات وليس البنك الدولي والصندوق والجات ونادى باريس ومجموعة السبعة الكبار إلى اليات إدارة وتشكيل النظام النقدي والاقتصادي العالمي بما يفي بمتطلبات الاقتصاديات العملاقة.

ولهذه الأسباب لم تحقق اتفاقيات الجات الغرض منها دائما ولا ضمان ان تحقق الغرض منها هذه المرة أيضا ففي الثمانينيات وبعد التخفيض الكبير في الرسوم الجمركية انتهاء بنود ١٩٧٩، عمدت الدول الصناعية إلى إقامة عوائق أمام الواردات غير الجمركية غطت حوالي نصف وارداتها نظرا لتدهور معدل نمو الاقتصاد العالمي مما ترتب عليه تدهور نمو التجارة العالمية من ٨٪ سنويا في الستينيات يكثر من ٤٠٪ رغم انف للجات ومصاب ذلك تدهور مكثف في حصة الدول النامية وفي معدلات أسعار صادراتها وهنا يجب ان يثار سؤال مصيري للدول النامية فإذا كانت استراتيجيات اليات التسلسل الدولي النقدية والاقتصادية تعرقل معدلات النمو الغالبية وخاصة في الدول المدينة فهل يمكن للجات ان تعالج هذا التوجه الهدام أم هي في نهاية المطاف ستدعم بالنسبة للاقتصاديات المهمشة وهو الأرجح.

ولكي نتعرف على حقائق اتفاقية «الجات» يجب ان نعرف أولا ان حجم التجارة العالمية السلعية ١٩٩٢ بلغ ٣٥٨٠ ألف بليون دولار وتجارة الخدمات ٩٠٠ بليون دولار بعهد ان كان يقدر سوقها المستقبلي

للتاح بما يزيد على ٢٠٠٠ بليون ونصيب الدولة الصناعية من هذه الغنيمة في مجال السلع ٧١٪ يزيد بمعدل مستوى ٦٪ سنويا، والشرق الأوسط نصيبه ٣،٩٪ ينقص بمعدل مستوى ٤٪ سنويا

بقلم:

د. عصام الدين جلال



العربي

المصدر :

٢٦ ديسمبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نظرا لتدهور اسعار البترول وهو السلعة الأساسية لتجارة الشرق الأوسط ولا علاقة لاتفاقيات الجات بعلاج تدهور معدل اسعار صادرات الدول النامية والتي تعاني منها افريقيا أيضا بتدهور سنوي ٠,٢٪ ونصيب الشركات المتعددة الجنسية من التجارة العالمية يبلغ حوالي ثلثها وهو نصيب لا يعترف بحدود جغرافية أو نظم اقتصادية.

ومن هذا التحديد ليس هناك مجال للاستغراب ان إحدى دراسات البنك الدولي ومنظمة الدول الصناعية المعروفة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تقدر العائد الذي ستجنيه الدول الصناعية من الاتفاقية سنة ٢٠٠٢ وهي ستة اكتمال تنفيذ الاتفاقية بمبلغ ٢١٢ بليون دولار سنويا، وان افريقيا بالمقابل ستخسر ٢,٦ بليون دولار سنويا وقد اسرعت وسائل الاعلام الغربية ومؤسساتها لتغطية هذا التقدير للجمع بطمأنينة الدول الفقيرة ان خسارتها على المدى القصير، ولكن إذا اُقبلت في تغطية العقوبات واستغلال الفرص فستحقق مكاسب على المدى الطويل وتبين هذه الدراسة ان ٩٠٪ من هذه الفائدة ستكون ناتجة من تجارة السلع الزراعية وان ١٠٪ سيكون من تجارة السلع الصناعية وتحصل الدول الصناعية على ٩٩٪ منه، اما تجارة الخدمات والتي تحتكرها حاليا الدول الصناعية في أغلبها هي وشركاتها المتعددة الجنسية فليس من السهل تقدير عائدها الضخم، للتوقع وان كان من شبه المؤكد ان عائدها سيعود إلى الدول الصناعية الكبرى فقط حسب تقدير الخبراء الدوليين.

وتؤكد كل الدراسات الدولية ان الدول المؤكدة خسارتها هي الدول محدودة الدخل المستوردة للسلع الزراعية كما ترى جريدة الفايينشيل تايمز وعلى رأسها مصر حيث يتوقع ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية بعد إزالة الدعم في الدول المصدرة وزيادة حجم التجارة الذي سيعود على الدول المصدرة بـ ٩٠٪ من مجمل أرباح تطبيق اتفاقيات الجات ومن ثم تدعو الاتفاقية لتقديم المعونة لهؤلاء الضحايا.

وبالإضافة فإن هناك سلبيات أخرى مهمة لتوقيت تنفيذ اتفاقيات الجات من وجهة نظر الدول النامية لأن الاتفاقية عقب تكوين تجمعات اقتصادية عملاقة تعطي أفضلية تنافسية للدول الصناعية إضافة إلى أفضليتها التي تحصل عليها من تفوقها الصناعي والتكنولوجي والاقتصادي والعسكري بالاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة لشمال أمريكا وشرق آسيا تمثل احتكارا ممتدا للتجارة العالمية وتهميشا لإفريقيا للدول النامية لسببين هامين أولهما: ان التجارة الداخلية داخل الاتحاد الأوروبي بين الدول المنضمة تستوعب ٢٥,٤٪ من التجارة العالمية والتجارة الداخلية بين دول شرق آسيا تستوعب ١١,٨٪ من التجارة العالمية، والتجارة الداخلية بين دول سوق شمال أمريكا تستوعب ٧,٧٪ من التجارة العالمية، والأهم من ذلك ان التجارة المتبادلة بين السوق الأوروبية والأمريكية تصل إلى ٣٢٧,٤ بليون أي ٩,٣٪ من التجارة العالمية بين أمريكا الشمالية وشرق آسيا ١١,١٪ من التجارة العالمية وبين السوق الأوروبية والشرق الأوسطية ٩٪ من التجارة العالمية. نصيب التجارة داخل هذه الأسواق المشتركة وبين بعضها البعض ٨٤,٢٪ من: التجارة العالمية فتكون قيود واعباء اتفاقية الجات المحملة على الدول النامية محملة عليها وهي تلعب فعلا خارج ملعب التجارة الدولية ومع ذلك تتحمل الغرم والجزاءات كما لو كانت مشتركة في المباراة.

* رئيس الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية



المصدر: الأمانة العامة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢-٢٣-١٩٩٤

قبل البدء في تطبيق اتفاقية الحات خلال الأسابيع القادمة
الوزير المفوض بالبعثة المصرية «بجنيف» يقول:

توقع زيادة الأعباء على الميزان التجاري

المصري نتيجة ٢ أسباب

تشمل تخفيض مصر للرسوم الجمركية

على الخضار والفاكهة

والالتزام بفتح باب الاستيراد

على السلع المحظورة ومنها

الدواجن وارتفاع أسعار الواردات

الزراعية في السوق الدولي



المصدر :
 المصنوع

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ - ١٩٩٤

وتوفير الاطار متعدد الاطراف للمفاوضات المستقبلية في هذا الشأن.

وحتى يمكن لنا وضع تصور واضح لاهداف جولة اوروجواي وقواعد اللعبة الجديدة التى نحن بصددتها والتي سيكون لها اكبر الاثر على حقوق والتزامات الدول فى التجارة الدولية، فان هناك عددا من النقاط الرئيسية التى يجب أن نشير اليها ابتداءً والتي يجب أن تكون واضحة فى أذهاننا، والتي نوجزها فى الآتى:-

النقطة الأولى: وتتمثل فى أن القطاع الخاص يعتبر محور نتائج مفاوضات جولة اوروجواي، ومدى كفاءته وقدرته على العطاء والابتكار والمنافسة الدولية سيعتبر المعيار الحقيقى الذى سيقاس به مدى نجاح الدولة فى الاستفادة من مزايا اتفاقيات الجولة، وطبيعى ليس المقصود هنا هو وقف القطاع الخاص وحده فى الساحة الدولية لاسند له ولا قوة، فان الدور الذى يقع على عاتق الحكومات يعتبر الدعم الرئيسى لتنشيط القطاع الخاص والارتقاء بقدراته وطنيا واقليميا ودوليا، وذلك من خلال تطوير ووضع القوانين والتشريعات اللازمة التى ليس من شأنها فقط تزيل المعوقات الداخلية

وحتى وتحفيز القطاع الخاص فى مجال أنشطته المختلفة، بل أيضا منحه الحماية اللازمة وحمايته من سبيل المنافسة غير المشروعة والمعروفة بـ UNFAIR TRADE مثل سياسات الإغراق والدعم والاجراءات الجماعية المستترة الجديدة التى بدأت تظهر مثل الاجراءات البيئية وغيرها من متطلبات التغليف والعنونة وزيوت التجارة بحقوق الانسان والمعايير العمالية... الخ

وان ما سرعت اليه وزارة الاقتصاد والتجارة من تكوين ادارة فنية مستقلة تختص بالاتفاقيات الثلاث المعنية بالاغراق والنعم والوقاية تعتبر مثالا حيويا للاهتمام الذى توليه الدولة فى مجال الالتزام بنتائج الجولة وتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من جرائها.

وعلى الدولة أيضا أن تعمل على توعية قطاعها الخاص وتعريفه بقواعد اللعبة الجديدة فى الأسواق الدولية وهى قاعدة المنافسة الحرة، فإن لم يبدأ القطاع الخاص بتطوير منتجاته على أساس الجودة الشاملة لرفع قدرته على المنافسة، فإن جنى الدولة لثمار نتائج الجولة سيبقى أمرا مشكوكا فيه، فإن القطاع الخاص أصبح أحد الركائز الأساسية للعلاقات التجارية الدولية فى اطار النظام للتجاري الدولى الجديد.

النقطة الثانية: بدأت مفاوضات جولة اوروجواي رسميا عام ١٩٨٦ باصدار ماعرف بالاعلان الوزارى، وقد ضم المؤتمر أكثر من ١٠٠ دولة عضو بالجات الى جانب دول أخرى غير أعضاء مثل الصين والجزائر وغيرها.

ولعله من المفيد توضيح أن هذه الجولة -

والتي تعد الثامنة فى تاريخ الجات منذ نشأتها وأكثرها طموحا وشمولا - جاءت

وحول تأثيرات الاتفاقية وماهيتها تقول الدكتورة ماجدة شامين لم يبق سوى أسابيع قليلة لتدخل المنظمة العالمية للتجارة التى تعتبر الجهة المشرفة والتنظفة لاتفاقيات جولة اوروجواي - حيز التنفيذ، كما يجرى حاليا المراجعة الأخيرة للترجمة العربية لهذه الاتفاقيات لعرضها على مجلس الشعب فى أقرب فرصة (يناير- فبراير)، لتمكين مصر من الانضمام الى هذه المنظمة كمعضو مؤسس، وجدير بالذكر أن السيد محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قد قام بتفويض من السيد عمرو موسى وزير الخارجية بالتوقيع بالأحرف الاولى على اتفاقيات جولة اوروجواي فى المؤتمر الوزارى الذى عقد فى مراكش فى ١٥ أبريل ١٩٩٤، هذا، وقد قامت ١١ دولة بالتوقيع فى مراكش من مجموع ٢٥ دولة شاركت فى المفاوضات.

ويذهب البعض الى القول بأن المنظمة الجديدة لاتعدو أن تكون امتدادا للاتفاقية العامة للتعريف والتجارة والمعروفة باسم الـ GATT أو تبقى لتحل محلها، غير أن هذه المنظمة - فى نظرى - ليس فقط أكثر شمولا وتعقيدا، بل إن دورها يتعدى بكثير الاختصاصات والدور الذى كان يقوم به الجات على نحو ما سوف نراه، وأبسط القول إن دور الجات كان قاصرا على التعامل فى التبادل التجارى السلمى وتمثلت الجولات السبع السابقة على جولة اوروجواي والتي تمت فى اطاره فى التفاوض حول التنازلات فى الرسوم والتعريف الجمركية بغية تحرير التبادل التجارى فى المجال السلمى، بينما تتاهز المنظمة العالمية للتجارة فى قوتها الصندوق والبنك الدوليين، وستشكل معهما المثلث للختص بالمساهمة فى رسم السياسات الوطنية للدول فى مجالات النقد والتمويل والتجارة والتعاون معهما لتحقيق قدر أكبر من الاتساق فى رسم السياسات الاقتصادية الدولية لرساء معاً قواعد النظام الاقتصادى والتجارى الدولى. كما سيقع على عاتق هذه المنظمة - ووفقا لما نصت عليه المادة الثالثة من اتفاقية انشائها - تنفيذ اتفاقيات جولة اوروجواي وادارتها (وهى ٢٨ اتفاقية)

ما زالت هناك عشرات التنازلات والاستفسارات الخاصة بتأثيرات تطبيق اتفاقية الجات على مصر ومن تلك التنازلات تأثيرات الاتفاقية على اوضاع الميزان التجارى للمصرى وعلى قطاع الزراعة وقطاع الخدمات وغير ذلك... وتقوم صفحة موارد وتنمية اليوم بنشر تقييم هام أعده أحد المفاوضين المصريين بجنيف حول الاتفاقية وهى الدكتورة ماجدة شامين الوزير المفوض بالوفد الدائم المصرى بجنيف والتي أكدت على أن تطبيق اتفاقية الجات خلال الأيام القليلة القادمة من المنتظر أن يسبب بعض الصعوبات لمصر على المدى القصير والمتوسط خاصة على صعيد زيادة الأعباء على الميزان التجارى المصرى.. وأشارت إلى أن زيادة الأعباء من المنتظر أن تحدث نتيجة ٣ أسباب أولها إلزام مصر فى ضوء مبادئها بموافقة لبنود الاتفاقية فى مجال خفض الرسوم الجمركية بخفض رسومها لاسيما على الفاكهة والخضر بنسبة إجمالية ١٤٪ خلال العشر سنوات القادمة وبواقع ١.٤٪ سنويا بالإضافة إلى إلزام مصر بفتح باب الإستيراد للسلع التى كانت محظورة مثل الدواجن للجمدة بنسبة ٢٠٪ حتى عام ١٩٩٥ لترتفع إلى ٥٠٪ بعد عشر سنوات كنسبة من الاستهلاك السنوى المحلى، أما السبب الثالث لارتفاع الأعباء على الميزان التجارى فتشتمل فى ارتفاع أسعار الواردات الزراعية فى السوق الدولى نتيجة لخفض الدعم بإشكاله المتنوعة لاسيما الدعم على الصادرات، حيث تشير التقديرات إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية ما بين ١٠ إلى ٢٥٪ سنويا فى ضوء تحديد أسعار السلع الغذائية وبحلول عام ٢٠٠٠ قدرت الدكتورة ماجدة الأعباء المالية على مصر بما يتراوح ما بين ١٦٠ مليون إلى ٢٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠ من جراء تطبيق برنامج الإصلاح الزراعى ومن جهة أخرى أكد الوزير المفوض المصرى بجنيف على أن كفاءة القطاع الخاص وقدرته على المنافسة الدولية وهى التى ستحدد مدى نجاح الدولة فى الاستفادة من مزايا إتفاقية الجات وأكدت على أن إتفاق الخدمات يخدم مصالح الدول النامية ومنها مصر إلا أنه يجيز فى نفس الوقت التدخل فى الشؤون الداخلية للدول النامية فيما يتعلق بمواصلة قوانينها وقواعدها الداخلية.



المصدر : **الأمم المتحدة**

٢٧ ديسمبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثانيهما: تحديد التعريفات في هذه المرحلة كحصد أقصى ولا مناص من خفضها تدريجيا مستقبلا، فإن اتفاق الزراعة لا يعدر أن يكون خطوة أولى نحو الاستقرار ومكانية التنبؤ في التجارة بالمنتجات الزراعية، ويوفر أطارا لمفاوضات مقبلة بهدف ادخال مزيد من التحرير.

وإن لم تؤدي عملية تحويل القيود الكمية التي تعريفها في حد ذاتها - وفي حالات عديدة - إلى تحسين ملموس في النفاذ إلى الأسواق على الأقل في المراحل الأولى من التحرير، فإن اقرار هذا المحور بما نصت عليه الاتفاقية من الالتزام بعدد أدنى لفتح الأسواق للسلع المحظورة بما يساوي ٢٪ من الاستهلاك المحلي تزداد إلى ٥٪ على مدى ٦ سنوات من شأنه أن يساهم جديا في فتح الأسواق بالنسبة لهذه السلع على وجه الخصوص.

ثانيا: الرقع التدريجي للدعم الداخلي وهو الالتزام بخفض الدعم للمنتجين الزراعيين المحليين بنسبة ٢٠٪ خلال فترة تطبيق الاتفاقية.

٦ سنوات، وتطبيق

التزامات تخفيض

الدعم بصورة كلية على

ما يعرف بمقياس

الدعم الكلي أي:

وعلى ذلك يمكن

نقل دعم الإنتاج فيما

بين السلع الأساسية

بما يصفق إعادة

التسويات، بين

القطاعات ويسمح

بتطبيق تخفيضات

لنقل يكتسب على

القطاعات المستهدفة

وهناك عدد من الاستثناءات في هذا الصدد لن تدخل في تفاصيلها، ويكفي القول: أن الدول النامية تتمتع بعدد من الاستثناءات تختص بدعم الاستثمارات في مجال الزراعة ودعم المدخلات الزراعية أو الدعم الذي يمنح لترويج الإنتاج في غير محاصيل المخدرات غير المشروعة (أمريكا اللاتينية) والدعم المعروف باسم Green Box في مجالات البنية والدراسات البحثية... الخ.

ثالثا: الرقع التدريجي للدعم الخارجي والدعم على الصادرات، (المادة ١٠:٩) ويتم خفض الدعم على الصادرات من خلال خفض القيمة للنفقة من الميزانية وذلك بنسبة ٣٦٪ بالنسبة للدول للتقدمة خلال ست سنوات و ٢٤٪ بالنسبة للدول النامية خلال عشر سنوات.

كما يتم خفض الدعم على الصادرات بالنسبة للكمية التي يتم تصديرها، والتي يتم خفضها بنسبة ٢١٪ بالنسبة للدول للتقدمة و ١٤٪ بالنسبة للدول النامية خلال نفس الفترات السابقة على التوالي، ويمكن أن تستخلص من اتفاقية الزراعة وأثارها بالنسبة لمصر الآتي:

الواردة بها تتجاوز ما كان متصورا في بداية المفاوضات من حيث نطاقها وكثافتها.

ويمكن في إطار سرينا لهذه الأسباب القول باختصار أن غياب معايير دولية معترف بها لحماية

حقوق الملكية

الفكرية، وفي ضوء

التطور المستمر

وارتفاع نسب

الإنتاج القائمة على

أساس الكفاءة

التكنولوجية

TECHNOLOG

IN-

TENSIVE

كان لزاما وضع

قواعد متعددة

الأطراف وملزمة

للدول، فعلى الرغم من وجود المنظمة العالمية للملكية الفكرية الـ WIPO التي تختص بوضع معايير دولية معترف بها، فإن عدم تمتعها كسائر نظام الأمم المتحدة بقوة الردع أو ما يعرف بالـ EN-FORCEMENT MECH-

ANISM، أضعف من قدرتها على تطبيق القواعد والمبادئ المتفق عليها، فضلا عن أن الانضمام إلى اتفاقياتها كان اختياريًا.

تقوم اتفاقية الزراعة على ثلاثة محاور رئيسية وهي:-

أولا: تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية وخفضها تدريجيا وهو ما يعرف بالـ TARIFFICATION PROCESS (بما في ذلك تدابير مثل

القيود الكمية على الواردات والحد الأدنى لأسعار الاستيراد والقيود الطوعية على الصادرات... الخ)، ويتم خفض هذه التعريفات للجمركية بنسبة ٣٦٪ في فترة ٦ سنوات بالنسبة للدول للتقدمة، و ٢٤٪ في فترة ١٠ سنوات من جانب الدول النامية، (على أن يكون الحد الأدنى للتخفيض ١٠٪ لكل خط تعريفى للدول النامية و ١٥٪ للتقدمة).

غير أننا نسارع بالقول إلى أن عملية التحويل إلى تعريف جمركية لن تكون ندى جدوى من حيث فتح أسواق الدول للتقدمة على الأقل في المراحل الأولى من تحرير السياسة الزراعية، فإن التعريفات الجمركية المفروضة بالنسبة للعديد من السلع الزراعية من المتوقع أن تكون مانعة بنفس درجة الحواجز غير الجمركية التي حلت محلها، حيث كثيرا ما وصلت الرسوم الجمركية في الدول للتقدمة إلى نسب تتراوح ما بين ٢٠٠ إلى ٥٠٠٪ على القيمة.

وإن كان علينا أن نؤكد من ناحية أخرى أن عملية تحويل القيمة الكمية إلى تعريف جمركية في حد ذاته يتسم بميزتين أساسيتين:

أولهما: الشفافية ووضوح الرسوم الجمركية المفروضة يسهل عملية التفاوض عليها مستقبلا،

بمبادرة أمريكية واستمرت بما مارسته من قوة دفع وضغط من ناحية ومحاولات مستميتة للاقناع من ناحية أخرى ليس فقط إزاء الدول النامية بل أيضا إزاء حلفائها من الدول المتقدمة عند اللزوم. وطبعي كانت الولايات المتحدة قد أعدت العدة لهذه الجولة قبل ذلك بسنوات، لاسيما عندما بدأت تشعر بالخطر الذي أصبح يدهم اقتصادها ويعرقل تقدمه على ثلاثة أصعدة على وجه الخصوص، وهي:-

١ - تراجع قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي في مختلف مجالات التصنيع، لاسيما صناعة الحديد والصلب والسيارات والآلات والالكترونيات، واشتداد المنافسة في مواجهة إنتاجها ليس من قبل اليابان والمانيا الاتحادية فحسب، بل أيضا من قبل مجموعة الدول التي عرفت بالصف الثاني مثل البرازيل وكوريا الجنوبية ودول الآسيان، التي أصبحت هي الأخرى تزاحم وتنافس الولايات المتحدة في أسواقها الدولية بل وسوقها الوطني، بينما ظلت أسواق تلك الدول مغلقة أمام المنتجات الأمريكية.

٢ - تهديد صناديقها الزراعية وإنتاجها من الغذاء نتيجة لاشتداد منافسة المجموعة الأوروبية، على أثر تعاظم حجم الدعم الذي كانت تمنحه الأخيرة لزراعتها، والذي كان يصعب على الولايات المتحدة مواكبته في ضوء سياستها التي كانت تهدف إلى خفض النفقات وخفض العجز في ميزانيتها، وعليه، فقد ركزت الولايات المتحدة على نحو ماسوف نراه إلى دمج السياسات الزراعية ضمن الإطار العام لجولة أوروجواي وأخضاعها لقواعد الجات على نحو ماسوف نشاهده.

٣ - على الرغم من احتلال الولايات المتحدة المكانة الأولى بين الدول الصناعية في أوائل الثمانينات في مجال خدمات الكمبيوتر والمواصلات للسلكية واللاسلكية، فإنها لم تستطع تحقيق الزايا النسبية الواجبة من وراء ذلك، وبات لزاما عليها أن تجد الوسيلة اللازمة التي تعوض لها خسارتها في الصناعة وتحمي لها ابتكاراتها الجديدة.

ومن هذا المنطلق يمكن تفهم الجهد الذي قامت به الإدارة الأمريكية ومساعدتها بالتعاون مع الدول للتقدمة الأخرى في المطالبة بل ونجاحها في انماج وربط موضوعات جديدة وهي حقوق الملكية الفكرية والخدمات لأول مرة بسجل التجارة، وجعلها جزءا لا يتجزأ من النظام التجاري الدولي.

فالبنسبة لأوجه التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية فلن أدخل في تفاصيلها باعتبار أنه تم تناولها كأحد موضوعات الندوة السابقة، ويكفي لي هنا إبراز الأسباب التي حدثت بالولايات المتحدة مؤيدة من قبل الدول للتقدمة بالدفع بكل قوة بهذه الاتفاقية حتى أنه يمكن القول أن تنائجها والالتزامات



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٢٠ ١٩٩٤

مما لا شك فيه أن هذه الاتفاقية تتيح فرص تصديرية أفضل إثر خفض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية وخفض الدعم الداخلي للمنتج المحلي، غير أن ذلك وإن كان يعتبر شرطا ضروريا إلا أنه ليس كافيا لزيادة فرص التصدير، فإن الأمر يستلزم بالضرورة:

● إزالة المعوقات الداخلية أمام انسياب الصادرات،

● التركيز على الجودة والمواصفات الفنية والصحية (SPS)،

● دعاية كاملة بالمعايير البيئية الجديدة بالنسبة للتغليف والعنونة... الخ،

كما أنه يجب أن نتوقع عدد من الصعوبات التي يمكن أن تواجهنا في المدى القصير والمتوسط والتي قد تتمثل في الآتي:

١ - زيادة الأعباء على الميزان التجاري المصري لثلاثة أسباب رئيسية -

أ - التزام مصر في ضوء ما تعهدت به وفقا لبنود الاتفاقية في مجال خفض الرسوم الجمركية بخفض رسومها لاسيما على الفاكهة والخضرة بنسبة إجمالية ١٤٪ خلال العشر سنوات القادمة أي بواقع ١,٤٪ سنويا،

(كان المفروض أن يكون إجمالي خفض على نحو ما رأيناه ٢٤٪، غير أنه نظرا لأن مصر في ضوء التزاماتها ببرنامج الإصلاح الاقتصادي قامت بالفعل بخفض الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ فإن المتبقى ١٤٪ من التزامها وفقا لاتفاقية الزراعة في إطار جولة أوروغواي خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٥).

ب - فضلا عن التزامها بفتح باب الاستيراد للسلع التي كانت محظورة مثل النواجن المجمدة بنسبة ٢٪ حتى عام ١٩٩٥، لترتفع إلى ٥٪ بعد عشر سنوات كنسبة من الاستهلاك السنوي المحلي.

ج - غير أن أهم من ذلك كله هو ما ستتكبده الميزانية على أثر ارتفاع أسعار الواردات الزراعية في السوق الدولي نتيجة لخفض الدعم بأشكاله المختلفة لاسيما الدعم على الصادرات وتشجيع التقديرات التي أرتفع أسعار السلع الغذائية ما بين ١٠ إلى ٢٥٪ سنويا في ضوء تحرير أسعار السلع الغذائية وبحلول عام ٢٠٠٠.

كما يقدر أيضا بصفة مبدئية ارتفاع الأعباء المالية على مصر بما يتراوح ما بين ١٦٠ مليون إلى ٢٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠ من جراء تطبيق برنامج الإصلاح الزراعي.

٢ - من الآثار المتوقعة أيضا لتطبيق برنامج الإصلاح الزراعي هو تآكل الأفضليات التي كانت تتمتع بها العديد من الدول في تجارتها لاسيما مع المجموعة الأوروبية ومن بينها مصر، ولنضرب مثلا على ذلك فإن مصر كانت تتمتع بخفض جمركي نسبته ٤٠٪ على صادراتها من البطاطس إلى المجموعة الأوروبية. ومن هنا لارتأت الدول المتقدمة

مجتمعة وجوب تضمين مثل هذه القواعد والاتفاقيات تحت مظلة المنظمة الجديدة من خلال ربطها بسبل التبادل التجاري، وعلى المنظمة العالمية للتجارة الاشتراك على تنفيذ هذه الاتفاقية والزام الدول بتطبيقها من خلال قوة الردع للتوفرة لها. وقد صنعت هذه الاتفاقية ضوابط لكل من حقوق المؤلفات والعلامات التجارية والعلامات الجغرافية والرسوم الصناعية والبراءات، وينص الاتفاق على قواعد جديدة ملزمة في مجالات لم يكن حلها ممكنا في إطار المنظمة القائمة الـ WIPO لاسيما بالنسبة للحصول على براءات عن جميع المنتجات أو العمليات في جميع ميادين التكنولوجيا بقية حماية الابتكارات والتكنولوجيا الجديدة والمتقدمة.

× أما بالنسبة للاتفاقية الثانية التي دفعت بها الولايات المتحدة والدول المتقدمة على حد سواء هي كما نظم اتفاقية التجارة في الخدمات، وقد تكفى في هذا السياق إلى الإشارة بإيجاز إلى أن الدول الصناعية الكبرى تعتبر اتفاقية التجارة في الخدمات بمثابة أهم نتائج الجولة والتطور الحقيقي في النظام التجاري الدولي خلال الخمسين سنة الماضية، لاسيما في ضوء ما تشاهده اليوم من تنامي سريع لقطاع الخدمات والذي أصبح يحتل نسبة ٦٠٪ تقريبا من العمالة والناتج القومي الإجمالي فيها، بل يذهب البعض إلى تقدير أنه خلال الثلاثين سنة القادمة ستخفض نسبة العمالة في القطاع الصناعي بالدول المتقدمة إلى ما لا يتجاوز ١٠٪ من العمالة الكلية، وأن دل ذلك على شيء فهو يدل على الأهمية المتعاظمة لقطاع الخدمات مستقبلا، وما يكتسب تلك الدول بالتالي ميزة نسبية

في تجارة الخدمات التي أصبحت تمثل اليوم أكثر من ٢٠٪ من التجارة العالمية. وأن كنا نسارع بالقول، أنه مع اعترافنا بأن اتفاقية التجارة في الخدمات تخدم مصالح الدول المتقدمة بالدرجة الأولى، فإنها ليست بالضرورة تحقق ضررا باقتصاديات الدول النامية، على الأقل في المرحلة الراهنة، حيث نجحت الدول النامية ابتداء من تمجيم آثار هذه الاتفاقية على اقتصادياتها، (وكانت مصر من بين الدول النامية النشطة في إطار المفاوضات حول التجارة في الخدمات)، فضلا عن أن هذه الاتفاقية لا تعدو أن تكون الخطوة التمهيدية الأولى لتحرير التجارة في الخدمات.

ولا يمكن لنا قياسها بلويعين سنة أو أكثر من التحرير التدريجي في تجارة السلع، وعليه فيمكن النظر إلى هذه الاتفاقية باعتبارها «مقدمة» - PRE-LUDE لمفاوضات أخرى من المتوقع لها أن تكون أكثر تعقيدا وصعوبة، خاصة وأنه تم الاتفاق بالفعل على أن الجولة القادمة من المفاوضات ستأتي بعد خمس سنوات وعلى الدول النامية حتى حينه أن

تستعد لها، وكان طبيعي - عند دراسة هذه الاتفاقية ولتخصيص مكانة للخدمات في إطار النظام التجاري الدولي كان لابد من مواضعها وربطها بسبل التجارة، ومن ثم كان على المفاوض إيجاد مفاهيم جديدة تقوم بتعريف قطاع الخدمات وتحكم نطاق تبادلها وانتقالها عبر الحدود.

كما كان لزاما على المفاوض أيضا إيجاد وسيلة للاستعاضة عن التعريف الجمركي في مجال التجارة في الخدمات، أي نظام بديل يسمح باتمام عملية تحرير التجارة في الخدمات وفي نفس الوقت التدرج في فرض الالتزامات وتقديم التنازلات، ولا يفيب عنا أنه لا يوجد في مجال التجارة في الخدمات الحدود بالمعنى التقليدي المعروف، ومن ثم لا يمكن التحكم عند حدود الدولة في دخول وخروج الخدمة من خلال فرض تعريف جمركي على نحو ما يتم بالنسبة للسلع،

وعليه فإن القيود على التجارة الدولية في الخدمات تأتي من خلال القوانين والتشريعات الوطنية والقواعد والإجراءات الإدارية التي تفرضها الدولة العضو، والتي تصبح محل تفاوض في الإطار الذي تم وضعه لتحقيق التحرر التدريجي في التجارة في الخدمات.

ويمكن القول أن ما يتضمنه هذا الاتفاق يخدم مصالح الدول النامية بصفة عامة، سواء كان ذلك من خلال ما نجحت مجموعة مصغرة من الدول النامية (كانت مصر من بينها على نحو ما سبق ذكره) في ادماجها في نص الاتفاقية نفسها لحماية قطاع الخدمات بها ومساعدتها على تطويره وجعله قطاعا منافسا على الصعيد الدولي، أو الحرية المطلقة التي منحت للدول بمقتضى الاتفاقية بالنسبة لاختياراتها للقطاعات التي تترى فتحها وبالدرجة التي تلائم اقتصادياتها وتطورها، إلى جانب ما تتضمنه جداول الالتزامات من قيود واضحة ومحددة يمكنها بمقتضاها تحديد حصص دخول للوردين الأجانب لتقديم الخدمات.



المصدر : المراسم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ ديسمبر ١٩٩٤

واتساقها مع حاجة السوق الوطنية ووفقا
لمقتضياته، كضغوط المتطلبات الامنية وقصر
انواع من الخدمات على المورد الوطني
الى جانب امكانية فرض حدود قصوى او
نسب محددة لاجور ومهايا الموردين
الاجانب للخدمات نسبية الى الخدمات
الوطنية، كذلك تحديد حجم التواجد
التجاري وشرط تقديم التكنولوجيا
الجديدة وتدريب الوطنيين. (بالنسبة
لقطاع البنوك والتأمينات مثلا) ومع ذلك
فيجب التنبه في هذا المقام الى
ماستجيزه هذه الاتفاقية من التدخل في
القنن الداخلية للدول المتقدمة والنامية
منها على حد سواء، لاسيما فيما يتعلق
بمواصلة قوانينها وقواعدها الداخلية في
مختلف القطاعات الخدمية التزاماتها التي
تتعهد بها بموجب الاتفاقية وفي سبيل
التعزيز التدريجي في تجارة الخدمات.

النقطة الثالثة:

وتتعلق النقطة الثالثة بالقطاع الزراعي
والسياسات الزراعية المتبعة التي كثيرا
ماكانت عرضة لسلسلة قديمة متصلة من
النزاعات التجارية في ضوء ما تتضمنه من
استثناءات واجراءات تقييدية تجاري لقطاع
قواعد الجهات، وبغية الولايات المتحدة.
على الرغم من ان تنبهاستها هي الاجرى
لاتخلو من اجراءات حمائية في مجال
الزراعة - ومؤيدة من قبل مجموعة الدول
الـ ١٤ والمعروفة باسم CAIRNS
GROUP الى ضرورة ايجاد السياسة
الزراعية ضمن قواعد الجهات وكانت دول
المجموعة الأوروبية واليابان هي المستهدفة
بالدرجة الاولى في ضوء تزايد سياسات
الدعم التي كانت تتبعها الاولى والنظام
الحمائي المكثف من خلال اجراءات
حمائية كمية بالنسبة للثانية.
وكثرت المحاولات في إطار الجولات
السابقة لفرض ضوابط تشد على
سياسات التجارة الزراعية وقد باتت
جميعها بالفشل، وظلت السياسة الزراعية
ورفع الدعم أحد الأهداف الرئيسية
للولايات المتحدة ومجموعة كيرنز من اجراء
هذه الجولة، واستمر الخلاف حول برنامج
الاصلاح الزراعي حتى للرحل الاخيرة
من المفاوضات ويات في النهاية قاضية
على الولايات المتحدة من ناحية والمجموعة
الاوربية من ناحية اخرى، واستمرت
المفاوضات الثانية فيما بينهما التي
اسفرت عن اتفاق لولى في في اواخر
عام ١٩٩٢ ولتحال تعديلات عليه في
ديسمبر ١٩٩٣، والتي فرضت على
الجميع دون جدل او تعديل.



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ ديسمبر ١٩٩٤

الأسواق النامية تدفع فاتورة الجات مرتين

توقعات الخبراء

- محمود عبد العزيز: توسع في سوق المال والسندات وزيادة الخصخصة
د. هاني نصر: مزيد من الاقبال على البورصة وثبات سعر الصرف والأسعار
محمد فريد: مساهمة الأفراد والبنوك في عملية الخصخصة
د. فؤاد هاشم: تعاون عربي - عربي لمواجهة الشرق أوسطية
د. محمد حسنين: نمو في السياحة وظهور مؤسسات مالية جديدة
د. عبد الرحمن الجمل: مزيد من الاستقرار في أسعار البترول
د. فخري هادي: تأسيس أول جمعية للمتعاملين في الأوراق المالية
د. رشاد علي: محاولات مصرية لزيادة التعاون العربي المشترك



تحقيق: داليا أباطة - خالد حميدة

مزيد من الخصخصة في مصر.. وانخفاض أسعار البترول العربي، وبدء ظهور آثار الجات على البلدان النامية.. تلك أهم ثلاثة أحداث متوقعة محليا وعربيا وعالميا كما يرصدها خبراء الاقتصاد في مصر.. وقد تبدو الأحداث الثلاثة منفصلة الصلة ولكنها جميعا مترابطة فالجات وهي رؤية أمريكية غربية تعنى فتح أسواق العالم بأكمله خاصة في العالم الثالث الذي بدوره سيدفع الثمن مرتين.. الأولى بفتح أسواقه أمام منتجات العالم المتقدم والثانية بالانخفاض المستمر في أسعار موارده الخام وأهمها البترول.. ومحليا فإن الخصخصة لا تنطبق على مصر بمفردها فهي اتجاه عالمي خاصة في البلدان النامية وتعنى ضمن نتائج متعددة أن اقتصاديات هذه البلدان سترتبط

بطريق مباشر أو غير مباشر بالاقتصاديات المركزية الكبرى في واشنطن والعواصم الغربية. وقد تكون هذه الأحداث الثلاثة الكبرى ليست حكرا على عام 1995 باعتبار أنها بدأت في العام الماضي خاصة الجات أو قبل ذلك ولكن المؤكد أن التأثيرات الأساسية ستبدأ في الظهور خلال أيام العام الجديد. باختصار يمكن القول أن العام الجديد سيكون عام دفع الفاتورة من بلدان العالم الثالث للعالم المتقدم.

○ ○ محمود عبد العزيز رئيس اتحاد بنوك مصر أتوقع حدوث توسع في سوق رأس المال وتزايد السندات عن الأسهم حيث سيتم طرح أوراق مالية جديدة في صورة سندات سيقبل عليها جمهور المتعاملين في البورصة وكذلك زيادة معدل خصخصة الشركات في القطاع العام وحدث تطورات تشريعية لتحسين المناخ الاقتصادي.

إصدار قانون جديد يحكم الاقتصاد وستزيد وظائف البنوك من خلال المساهمة في الشركات فيتضاعف العائد ويزداد معدل النمو ليصل إلى 5٪.

واتوقع بداية مرحلة جديدة لمزيد من العالمية فمصر بموقعها المتميز ستدخل في عدة دوائر اقتصادية مع إفريقيا خاصة

شمالها ومع الخليج وأوروبا نحو مجالات اقتصادية جيدة وفرص للاستثمار داخل مصر تعود بالنفع على الاقتصاد القومي وأمامنا وقت كافي لزيادة الانتاج وتجويده للتنافس واقتحام الأسواق العالمية.

○ ○ الدكتور حلمي نصر نقيب التجار وأستاذ بكلية التجارة جامعة القاهرة أتوقع قيام الحكومة المصرية بمزيد من الجهد في المرحلة الثانية من اصلاح الهيكل الاقتصادي وتنفيذ الخصخصة على مجموعة شركات قطاع الاعمال وفتح مجالات استثمار جديدة مما يعطي فرصا جديدة للعمالة.

حل كثير من سلبيات اصلاح الاقتصاد خاصة مشكلة البطالة والركود الاقتصادي.

بالنسبة لاتفاقية الجات فإنه من الصعب تطبيقها بصورة سريعة على مصر أو الدول النامية لذلك لا أتوقع أن يكون لها دور ملموس في العام الجديد خاصة أن هناك سلبيات كثيرة تعاني منها اقتصاديات الدول النامية خاصة ذات الجودة المنخفضة.

أتوقع ثبات سعر الصرف وحدث اصلاح نقدي ومصرفي وستخف حدة زيادة الأسعار في منتصف العام

على صعيد بورصة الاوراق المالية فإنه في الشهور الاخيرة من عام 94 حدثت مشاركة من المواطن غير المتخصص في شراء الاسهم التي عرضت في السوق واخشى حدوث نوع من المضاربة له آثار عكسية على عمليات السوق المالية.

سيحدث أقبال من المواطنين على البورصة مع استمرار انخفاض سعر الفائدة في البنوك وسيواجه المواطنون أمورهم نحو الشركات لأن البنوك لن تقى بتوقعاتهم في الربح.

وأعتقد أن مشاكل الغش التجاري التي ظهرت في عام 94 ستختفي في عام 95 خاصة مع تطبيق قانون الغش التجاري الذي يعتبر رادعا قويا للتاجر الغشاش.

○ ○ د. فؤاد هاشم وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس بنك

الاستثمار العربي السابق أتوقع استمرار سياسة اصلاح الاقتصاد المصري. بدء العمل بقانون الضريبة الموحدة.

عربيا ستبدأ تأثيرات الاتفاق الاسرائيلي مع كل من الفلسطينيين والأردنيين خاصة في المجال الاقتصادي واعتقد أن العرب ربما يفكرون في إعادة مناقشة سبل إقامة سوق عربية مشتركة لمواجهة آثار السوق الشرق أوسطية وكذلك مواجهة تأثيرات الجات المحتملة.

○ ○ د. مدحت حسنين أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية

توقعاتي لعام 1995 تتمثل في الآتي:

التعجيل في برنامج الخصخصة المصري وطرح مزيد من الأسهم وتوسيع قاعدة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٢٠ ديسمبر ١٩٩٤

الملكية بين الافراد والهيئات عن طريق صناديق الاستثمار والاتجاه نحو بيع الاسهم بنسبة تزيد على 10٪ من قيمة رأس مال الشركات المعروضة للبيع وقد تصل هذه النسبة إلى 30-40٪.

حدوث تطورات في سوق المال مع ظهور مؤسسات مالية جديدة مثل شركات رأس المال المخاطر وأمناء الاكتتاب والشركات المتخصصة في تصنيف الأسهم.

اتجاه الحكومة لاصدار قانون يمنع الاحتكار في السوق وهو تشريع أرى حتميته مع الظروف التي يمر بها السوق المصري.

ستؤثر انتخابات مجلس الشعب والحكومة الجديدة بشكل ملموس على الاحوال الاقتصادية المتبعة خلال العام القادم.

وعلى صعيد السياحة ورغم ان الدولة أبدت في عام 94 استعدادا لحل مشاكل السياحة إلا أن الشركات مازالت تعاني من بعض المشكلات التي أتوقع ان تنتهي لها الدولة في عام 95. وسنشهد مزيدا من الاقبال السياحي مقارنة بعام 94.

بالنسبة للصناعة الوطنية في مصر سيحدث احد أمرين إما أنها ستترقى من نفسها وتبحث عن التجويد حتى تنافس الصناعة الاجنبية أو أنها ستفشل ويحدث لها العديد من المعوقات واعتقد ان تشجيع التصدير للخارج يمكن ان يدفع الصناعة الوطنية باتجاه الاحتمال الأول.

○ ○ رشاد على نائب مدير بنك قناة السويس: أهم الاحداث عام 94 هي استمرار

خطوات مصر في اتجاه الإصلاح الاقتصادي والاسراع في برامج الخصخصة وبدائية الاستثمارات في محافظة سيناء ونشاط سوق الأوراق المالية في الشهور الاخيرة من عام 94 ومواجهة الغش التجاري باصدار قوانين رادعة أما أهم ما يشغل مصر في العام القادم فهو الوصول إلى كيان عربي اقتصادي مشترك وكذلك إلى صورة من التعاون مع الدول الافريقية في مجال الاستيراد والتصدير وتبادل العمالة ومن المنتظر حدوث مزيد من الخصخصة في البنوك المشتركة وشركات السياحة.

○ ○ د. فخرى مكي مستشار هيئة سوق المال: سيشهد عام 95 نشاط أول جمعية للمعاملين في مجال الأوراق المالية في السوق المصرية والتي بدأ تأسيسها بالفعل.

وهي تهدف إلى ايجاد رابطة بين جميع اطراف التعامل من المستثمرين بالسوق إلى شركات السمسرة وشركات تكوين المحافظ وصناديق الاستثمار وشركة المقاصة والتسوية وشركات رأس المال المخاطر وشركات إدارة صناديق الاستثمار وما يستجد من شركات جديدة تتعامل بالسوق.

○ ○ محمد فريد نائب رئيس البنك العربي الافريقي: أهم الاحداث من وجهة نظره كانت في اقرار قانون الضريبة الموحدة وفتح باب استيراد السيارات وتخفيض الجمارك عليها والغاء السقوف الائتمانية على القطاع العام وتحريره.

أما عن توقعاته في عام 95 فهي التوسع في برامج الخصخصة ومشاركة البنوك والافراد إلى جانب القطاع الخاص في شراء أسهم شركات قطاع الأعمال المطروحة للبيع.

○ ○ د. عبد الرحمن الجمل

استاذ الاقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد بجامعة القاهرة: عام 94 كان فاصلا في تاريخ الاقتصاد الدولي فقد تفجرت مشكلات التضخم والركود العالمي بشكل لم يسبق له مثيل منذ الازمة الاقتصادية في الثلاثينات من هذا القرن وقد شهد مرافقة الكونجرس الأمريكي ومجلس الشيوخ على اتفاقية الجات ودخول العالم عصر التكتلات الدولية العملاقة. ويمكن القول إن الركود كان هو السمة الغالبة على اقتصاديات دول العالم خلال عام 94 وأن اختلفت درجته وتوعيته من بلد لآخر وبعض هذا الركود كان تضخميا ومصحوبا بارتفاع كبير في معدلات التضخم كما هو الحال في معظم الدول النامية والبعض الآخر كان ركودا صرفا يشمل تراجعا في معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض في مبيعات الركود رغم ان اتفاقية الجات ستعطي دفعة قوية وتظهر اثارها على الاقتصاد العالمي إلا أنها لن تحقق مكاسب للدول النامية واعتقد ان دول الأوبك ستواجه مزيدا من الانخفاض في أسعار البترول إلا أن صورة الاقتصاد خلال عام 95 ليست كئيبة فمن المتوقع ان تنمو اقتصاديات دول العالم الصناعية الكبرى بنسبة 22٪ وأن تسعى الدول النامية إلى إصلاح هيكلها الاقتصادي وبالنسبة لمصر فهي لن تختلف عن غيرها من الدول النامية في محاولاتها الجادة لإصلاح هيكلها الاقتصادي.

○ ○ د. رشاد على نائب مدير بنك قناة السويس: أهم حدث عربي أتوقعه هو سعي مصر للوصول إلى الاقتصاد العربي وزيادة التبادل التجاري مع افريقيا ومحليا مزيد من الخصخصة للشركات والبنوك المشتركة.



المصدر : الحياة الثقافية

للتشغيل والخدمات الصحفية والعملات ندوة في القاهرة حول مشاكل الكتاب : التاريخ : ٢٠٩ - ٢٠٩ - ١٩٩٤

النشر العربي بين التزوير والتسويق

□ القاهرة -
من جابر القرموطي:

أصبحت مهنة النشر وحركة التأليف والانداع في مصر والعالم العربي خلال السنوات الأخيرة حالة خطيرة أصبحت تهدد المهنة في أساس وجودها. وتتمثل هذه الآفة في تزوير الكتب إلا أنها ليست المشكلة الوحيدة التي تواجه الكتاب العربي. فهناك مشاكل الصناعة والترجمة والتسويق.

وحول هذه المشاكل وغيرها نظم المجلس المصري الأعلى للثقافة ندوة في مقره في القاهرة أخيراً ناقشت على مدى يومين ١٣ بحثاً عن مشاكل الكتاب وصعوبات النشر، وسبل إنقاذها.

في بداية الندوة أكد محمد هاني طلبة المدير العام للتوزيع في مؤسسة الأهرام، أن مجموع ما تنتجه مصر والدول العربية من الكتب لا يزيد على ١٥ ألف عنوان سنوياً، وهذا الإنتاج لا يمثل سوى ٢.٥ في المئة من الإنتاج السنوي العالمي و٥ في المئة من إنتاج دول أوروبا العربية والولايات المتحدة الأميركية، مما يمثل الإنتاج المصري ٦٠ في المئة من إجمالي الإنتاج العربي إذ بلغ عدد العاملين المنشورة العام ١٩٩٣ ما يزيد على ٩ آلاف عامل.

وتشير الإحصاءات إلى أن إنتاج الكتب المدرسية في الدول المنتجة يمثل ٧٥ في المئة من الإنتاج الكلي فيما تمثل للكتب غير المدرسية ٢٥ في المئة فقط في مقابل أن الكتب المدرسية في الدول النامية تمثل ٢٥ في المئة من إجمالي الإنتاج والكتب غير المدرسية ٧٥ في المئة.

وأشار طلبة في مداخلته إلى أن هناك دراسة تحليلية لتصنيف الكتاب المصري الكلي من الكتب نهاية العام الماضي باستخدام تصنيف مديوي العشري، حيث بلغ عدد العناوين في عشرة مواضيع هي الآداب والديانات والعلوم الاجتماعية والفنون والعلوم التطبيقية والفلسفة والعلوم المحيطة والفنون واللغات والأعمال العامة ٨٧٦٠٠ إضافة إلى الإنتاج من كتب الأطفال الذي بلغ ١٠ آلاف عنوان.

وانتقل طلبة إلى المعوقات التي تواجه تسويق الكتاب المصري لتطرق إلى المشكلة من منظور تسويقي وأورد أسباباً عدة أهمها ارتفاع نسبة الإمعة على مستوى الوطن العربي (وصلت إلى ٧٠ في المئة في الدول ذات الكثافة السكانية) وتزوير الكتب المصرية في بعض الأسواق العربية والارتفاع المستمر في أسعار الكتب بما لا يتناسب ومستويات مدخلات القراء نتيجة الاعتماد على استيراد معظم مستلزمات إنتاج الكتاب من الخارج، وزيادة الأسعار العالمية للورق بحوالي ٥٠ في المئة وعدم توفر البعثات الكاملة للكتاب العربي، والمصور الاعتمادات المالية المخصصة لشراء الكتب في المكتبات الجامعية، وظهور المطبوعات الإلكترونية الحديثة كمنافس جديد، إضافة إلى المنافسة الشديدة التي يواجهها الكتاب من وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، وارتفاع تكلفة الاعلان عن الكتب الجديدة في وسائل الإعلام المختلفة، وبطء إجراءات تصدير الكتاب المصري إلى الخارج، وارتفاع تكلفة شحن الكتب إلى الخارج وعدم وجود خطوط نقل متفظمة إلى جانب القيود المفروضة على حرية انتقال الكتاب بين الدول

العربية، وعدم وجود اعتمادات قوية للمنتشرين والموزعين في الدول العربية قادرة على تطوير الآراء.

أما جمال زكي عضو لجنة النشر في المجلس الأعلى المصري للثقافة فاستلزم إلى أن مصيب الفرد من استهلاك الورق في الولايات المتحدة الأميركية يبلغ ٦٠٠ كلغ، سنوياً، بينما بريطانيا ٢٦٠ كلغ ثم ألمانيا ٢٥٠ كلغ فيما تتراوح معدلات استهلاك الفرد للورق في مصر بين ٦ و٧ كلغ موضحاً أنه على رغم أن عدد سكان العالم العربي تجاوز الـ ٢٠٠ مليون نسمة إلا أن المطبوع في الكتب لا يزيد على ٥٠ ألف نسخة من أشهر الكتب ويصل بعضها في الطباعة إلى ٥ آلاف نسخة فقط ويستمر تسويقها لفترة طويلة ما يوضح ضعف الإنتاج المصري والعربي عموماً في هذا المجال مقارنة بالإنتاج الأجنبي.

ورأى زكي أن هناك مشكلات جسيمة تعاني منها صناعة الكتاب في مصر والعالم العربي، فبالإضافة إلى المشاكل الثقافية والاجتماعية هناك مشاكل قانونية بما فيها عدم وجود تشريع متكامل يحكم هذه الصناعة، وولوعها تحت طائلة المصيد من التشريعات العامة غير المتخصصة، إلى جانب المشاكل المالية وأبرزها رفع سعر الورق الجسريكية على الورق المستورد ومستلزمات الطباعة من ٥ في المئة إلى ١٥ في المئة للورق الخاص بصناعة الكتب والأخبار من ٢٠ في المئة إلى ٤٠ في المئة بالإضافة إلى ١٠ في المئة ضريبة مبيعات وهي الإجراءات التي اعتبرها خبراء صناعة الكتاب في غير محلها في وقت تنتج الدولة في التحرير الكامل للتجارة الخارجية.



للنشر، الخدمات الصحفية والمعلومات

ولقد قال امراهم المعلم ونفيس
مؤسسة د. الشروق للشريعة في
بدايته عن التزوير واتهمه ان
الاضرار التي سببها عملية التزوير
ممنوعة واحمها حرمان المؤلف من
العائد الطبيعي المتأخر للجهد والعلم
والخسران وهو ما تقتضيه التزوير
الفرصانه كما تشمل هذه الاضرار
المشترين لجهة انهم يحسرون عائد
محاضرتهن وجهودهم وموئيلهم مما
يؤثر بالسلب على حركة النشر عموما
لانه من الصعب في احصاء معظم
المشترين عن مشر الاعمال الكبيرة او
عدم اتاحة الفرصة للمؤلفين والمواهب
الحديثة وهو الامر الذي لا يتأتى الا
في حالة حماه مهنة النشر وتحفيزها
لعائد محورها على ذلك.

واسمها في المجلد قائلا: ان هناك
سلسلة من النشرات ستعملها الموزور
اهمها ان التسميع في معظم الدول
العربية غير موجود تقريبا مما يعرقل
الملاحقة او العقاب او حتى التتبع به
للردع او التحذير. ان بعض القوانين
الصادرة حينها في مصر جاء في
حسنة الموزورين، فزيادة الجرامات
والرسوم وصربية المبيعات على
مستلزمات انتاج الكتاب (١٨ في المئة
على الورق ومثلها على ماكينات
الطابعة و٤١ في المئة على الاحبار
والانعام وزكات الطابعة) زادت من
كلفة انتاج الكتاب في مصر بحوالي
٣٣ في المئة. وهذا يعني ان الموزور
يميز عن الماسر الشرعي في عدم
تحمله للاعباء الغالية لحقوق التأليف
والمراجعة والتحرير والاعراج الفني
والبصميص وكل الرسوم والمصاريف
الادارية. ان كل نسبة الموزور تقل عن
كلفة الماسر الشرعي بحوالي ٣٠ - ٣٥
في المئة للكتاب الثقافي العام و ٦٠ -

٧٥ في المئة للكتاب الجامعي،
بالإضافة الى ان الزود لا يقدم إلا على
تزوير الكتب التي ثبت نجاعتها وزاد
الطلاب عليها

ولم يكن المشاركون في الندوة يطرحون مفاهيم البشر في مصر والعالم العربي بصفة عامة، بل أكدوا أكثر من تدخل على ضرورة إزالة العوائق التي تواجه دور النشر الخاصة ومنها إلغاء الرقابة للناشر لوزارة الإعلام على المطبوعات عند تصدير الكتب وأن يكون رقابة النشر في الأهرام الشريف مقتصرة على القران الكريم والاحاديث النبوية وكتب التفسير وأن منه يتعامل مباشرة بين الناس وبين الإسلام مع التمسيد والحصار من دور المرور بأي جهات أخرى

واناز لمعي الطبيعي عصفو لجهه
النفسري في المجلس الاعلى المصري
للثقافة نصبه مهمة وهي ضروره
تتمثل فسامون اقتصاد التأسيسير
المصريين. وتقدم بورقة عمل مفاهما
ضروره اجراء هذا التعديل خصوصا
بعد انعقاد اهمية القانون الخاص
مالاقتصاد الذي انشئ العام ١٩٦٥
والذي لم يعد يتفق ومتطلبات
سياسية واجتماعية والاقتصادية
والثقافية عدة شهيبتها النطقة في
السنوات الاحيرة.

واكد المحلبي ان تعديل هذا القانون يجب ان يتم في ضوء دراسة حثيثة وجادة للقضايا المختلفة مثل اهمية عضوية اتحاد المنشورين المصريين في اتحاد المنشورين العرب لان مثل هذه العضوية تيسر سبل مكافحته مرويير الكتاب في البلاد العربية، مشيرين الى ارتباط موضوع التعديل كملك دراسات خاصة بالنشر العام والخاص من حيث الاهداف والمفومات، بالإضافة الى قضايا اخرى كثيرة مثل اصلاح الاقتصاد، والمفومات امام انتاج الكتاب المصري ومشاكل التوزيع الداخلي والخارجي وتطور الطباعة والاجراءات الجبركية والضرورية.

ورأى المظلمي ضرورة تشكيل لجنة برئاسة الدكتور جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة لصياغة تعديلات قانون اتحاد الناشرين في إطار مشروع يعرض على مجلس البوابة ثم مجلس الوزراء لمجلس الشعب لإصدار قانون جديد لاتحاد الناشرين في مصر يتفق والمتغيرات التي طرأت على الحياة الثقافية المصرية منذ ثلاثين عاما من إصدار القانون انساق.

ولمكنت المأخوذة نوال الحلاوي من خلال مداخلتها « الترجمة في الوطن العربي، أزمة عبادة أم ميزمنة؟ » ان الترجمة الى العربية ومنها، تمر بلزمة ليست عبادة في ضوء الاحتياج اليها وضرورتها لملاحقة العصر. واستندت الى ارقام مستمدة من الحولية الاحصائية للعام ١٩٩٢ التي تصدرها اليونيسكو وتؤكد ان الترجمة من لغة بلد معين والىها، ترتبط بمدى تقدم هذا البلد او داله

وسافرت مثالا انه في العام ١٩٨٩
كان عدد الكتب التي فُرِجَت في بلاد
العالم المختلفة ٦١٥٣١ منها ٨٢٠٢ في
الاتحاد السوفييتي السابق، و ٨١٣٩٠
في لاهيا الغربية، و ٦١٠٥٦ في ليتوانيا،
و ٩١٤ في المملكة المتحدة، و ١٠٤ في
مصر. وطبقا لاصحصانية اخرى كان
عدد الكتب التي فُرِجَت في عام ١٩٨٨
من اللغة الانكليزية ٢٩٢٩٤، منها
٦٦٢ من روسيا، و ٥٠٧٩ من المانيا

٢٠ من اصول العرب
وانشلت للحلاوي الى ان الرصة
اتفرجحة في العالم العربي عموما
يرجع الى اسباب عدة اهمها: الانقراض
لمسروع قومي عربي، وترتيب
الاولويات العربية ومشكلة المصطلح
العربي، والاسلوب الفردي في اختيار
ما يترجم، وعدم تواصل الاجيال في
مهمة الترجمة وانتشار الاختصارات
وسوء الاعداد وخلف الجراء
وتطرف محمود عبدالمعزم مراد
رئيس اتحاد النشوريين المصريين الى
الموضوع نفسه ورأي ضرورة تطوير
اسلوب اتحاد النشوريين بما يتفق
والانظمة العالمية الجديدة مشبرا الى
ان انشاء الاتحاد المصري طبعا
للمنشورين راق ٢٥ للصام ١٩٦٥ حياء
نتيجة ظروف اضطر معها المنشورون
المصريون ووزارة الثقافة المصرية الى
تكوين هذا الاتحاد، وانعقد الامل عليه
تطبيق الاتراض التي حفزت
لسلطات الرسمية والنشوريين على
اطالبة منشائهم ولم يكن في الصام
المصري في ذلك الوقت لتتمسكات
لنشوريين مثلة لهم وتتمسنع
الشخصية الاعترافية الا في لبنان
حيث كانت توجد ولا تزال ثقافة تجمع
لنشوريين وترعى مصالحهم ونسوي
لا قد يقوم من خلافات بينهم.

واضاحه وقت انشاء اتحاد
الفاشيون المصريين كان النظام
سياسي شموليا ومن ثم مصر
تكون الخاص بتشكيل الاتحاد على
بنال المجلس من ١٩ عضوا منهم
سبعة بالتعيين وعشرة بالانتخاب.
اصبح جليا بعد تغيير السياسة
عامه للدولة وتشجيع القطاع
خاص بوجود سبعة اعضاء
كوميونيين يمثلون وزارات الدولة في
مجلس الثورة لا يتفق والنموذج
جديد للسياسة المصرية فالاعضاء
حكوميون المعينون لا يستطيعون
خالفه للنظم السريية والمنفعة في
بيناتهم حتى لو تعارضت مع
اهداف التي يسمها الانجساد.
الاضافة الى ان هؤلاء قد يكون لهم
في توجيه الانتخابات التي تجري
حل الاتحاد وجهة معينة ومن ثم
من مصلحتها



المصدر :
الهيئة الوطنية

للتنشر والخدمات الصحفية والإعلامية : التاريخ :
٢٩ ديسمبر ١٩٩٤

وأكد مراد أن هناك عقبات كثيرة أمام صناعة النشر ولا بد من تغيير وتعميل هذه القوانين التي تحول دون تحقيق الهدف وتبسيط الاتحاد بواجباته مشيراً إلى أن التغيير الأول يمكن في تغيير اسم الاتحاد نفسه وتحديد الأهداف التي من أجلها يتم دعمه ومساندته.

ودعا الكاتب فاروق خورشيد إلى إعطاء الكاتب المصري في مصر حقه وضرورة تطوير العلاقة بين الكاتب والنشر في هذا الإطار لأن هناك ظلماً فاعداً يقع على الكاتب لدرجة أن دور النشر المصرية أصبحت تصعد اللوائح التي يطلب من الكاتب التطرق إليها من دون الاهتمام بالإبداع والمزاج العام وحرية الكاتب وهذه تعد سابقة خطيرة يجب التطرق إليها. وكما أن هناك مشاكل للكاتب والنشر، هناك مشاكل ضخمة للكاتب ودور النشر يجب معالجتها قبل معالجة أي أمور أخرى.

واتفق المشاركون في الندوة على أن تعرض توصيات الندوة على وزير الثقافة المصري قبل نهاية الشهر الجاري لاعتمادها وعرضها على رئيس مجلس الوزراء تمهيداً لإحالتها إلى مجلس الشعب (البرلمان) لتنفيذها في أقرب وقت.



المصدر : الم.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١٤

فنداء اليوم

الموقف

التجارة العالمية .. تحت مظلة الجات

اليوم .. يدخل العالم مرحلة جديدة في منظومة العلاقات التجارية الدولية بين الدول المتقدمة والنامية .. وهي مرحلة مابعد اتفاقية « الجات » التي تفرض مهامًا شاقة وصعبة على الصناعات الوطنية في العديد من الدول النامية ، وتضعها أمام تحديات جديدة لا يمكن مواجهتها إلا بتطوير الإنتاج ورفع مستوى جودته .. لأن المناقشة في المرحلة القادمة ستكون مع العمالة .

د. إبراهيم فوزي .. لـ « المساء »

أحذر .. رجاء الصناعة



المصدر :
.....

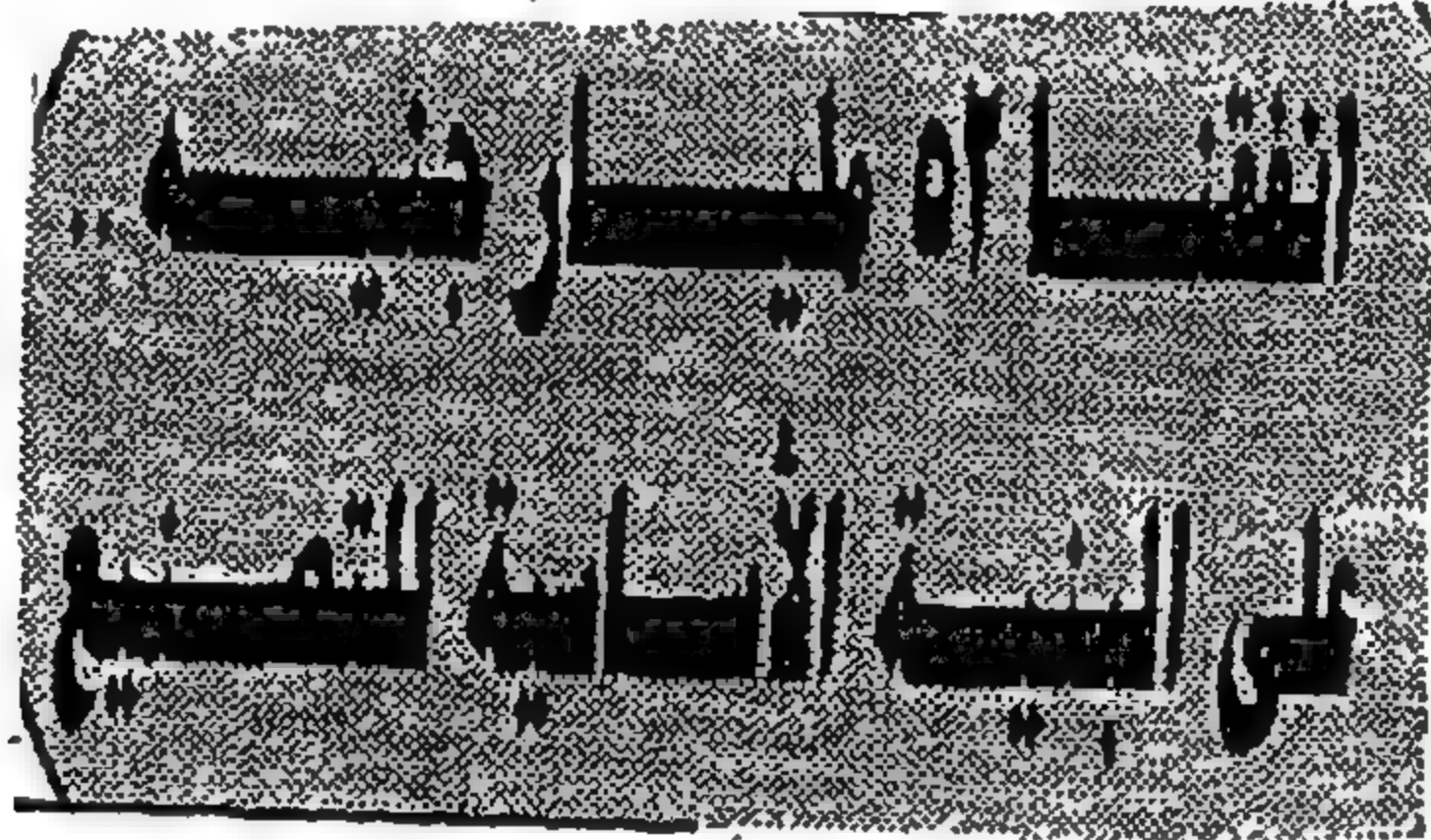
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :
..... ٢١ ديسمبر ١٩٩٤

لا مكان في السوق العالمي للإنتاج المتواضع .

القرار ١٠٧ يجارب الفش .. ويساعد على الانطلاق

تحقيق :

د. وف نكايد



اقتصادنا قادر
على مواجهة ..
بشهادة
اليونيدو



المصدر :
 المصدر :
 المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٤

في لقاء مع .. الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة والثروة المعدنية تحدث عن مستقبل الصناعة الوطنية المصرية في ظل اتفاقية « الجات » ومنافساتها .. والدور الذى ستقوم به الحكومة فى حماية الصناعة الوطنية .. ورؤيته وتوقعاته لما ستشهده الصناعة المصرية خلال عام ١٩٩٥ ..

فى البداية أكد الوزير ان اتفاقية الجات التى وقعت عليها مصر مؤخرا .. وسيتم تطبيقها اعتبارا من اول يناير .. هذه الاتفاقية فرضت قواعد جديدة فى التجارة الدولية .. كما فرضت على الصناعة الوطنية التزامات بمستويات اداء وجوده معينة ..

لذلك والى السلام لا يزال للدكتور ابراهيم فوزى - فائز احقر اصحاب المصانع من مجرد التهاون فى تحسين جودة السلع المحلية .. مع ضرورة تقديمها بأسعار مناسبة .. لان من يتقاعس عن تأهيل نفسه للمرحلة القادمة سيجد نفسه محاطا بالعديد من المشاكل وخيصة فى مجالى التسويق والبيع ..

وزير الصناعة ان اشداه منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة « اليونيدو » بتحسين اداء الاقتصاد المصرى خلال المرحلة الحالية ، من حيث تقليل عجز الموازنة والسيطرة على معدل التضخم وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات وتحسن الميزان التجارى وتحرير أسعار الصرف ، وتحرير التجارة الخارجية مع ارتفاع نصيب الصناعة فى الناتج القومى ليصل الى نحو ٣٠ ٪ .. تعكس مدى قدرة الصناعة المصرية على مواجهة الاسواق العالمية الاخرى فى ظل الاتفاقيات الدولية .. وخاصة اتفاقية الجات ..

وعن دور الحكومة فى حماية الصناعة الوطنية الجديدة .. قال الوزير ان الحكومة لن تتردد فى حماية الصناعة الوطنية الجديدة بما يتماشى مع التطور العالمى .. مشيرا الى ان الدولة انفقت

٥٢ مليار جنيه على البنية الاساسية فى مجال الصناعة فقط منذ اواخر السبعينات وحتى الان ..

اضاف مستطردا : ان الحكومة وضعت فى خطتها الجديدة ميزانية لزيادة الانتاج للقطاعات المختلفة .. وللصناعة بصفة خاصة .. وستقوم الدولة باستكمال الاستثمارات المطلوبة فى الخطة للمشروعات والمجالات التى لا قبل عليها القطاع الخاص ..

واصل الوزير قائلا : ان سياسة الوزارة تضع فى اساسياتها عدم التمييز بين المصانع المتشابهة فى الانتاج لترك المجال فسيحا امام عنصر المنافسة وذلك لمحدودية

السوق المحلى .. ولان الهدف الاكبر هو الخروج والانطلاق للسوق العالمى وما يفرضه من جودة ومواصفات خاصة .. اضافة الى تهيئة المناخ المناسب لزيادة فرص الاستثمار الصناعى بهدف رفع نسبة الصناعة فى الناتج القومى على ما هو عليه الان ..

اضاف الوزير ان التزام الحكومة امام الصناعة الوطنية للقيام اساسى .. وان التحدى الحقيقى امامنا اصبح يتمثل فى مدى قدرة المصانع .. وخاصة التابعة للقطاع الخاص - على استخدام الآلات الحديثة والآليات التى اتفق عليها فى التجارة الدولية ..

وهذا يتطلب ضرورة قيام المراكز والوحدات الانتاجية فى كافة القطاعات باعطاء وتقييم بيانات دقيقة حتى تتمكن الوزارة من

مساعدة هذه الشركات والمواقع الانتاجية فى زيادة صادراتها للأسواق العالمية ..

الوزارة تسعى لمساعدة المكاتب والشركات فى مصر سواء كانت محلية او اجنبية - بحيث تكون مفوضة لمنح شهادات الجودة (الايزو ٩٠٠٠) ولتساعد المصانع المصرية فى الحصول على الشهادات وذلك بالاضافة للمساعدات التى تقدمها الهيئة العامة للتوحيد القياسى التابعة للوزارة من حيث تقديم المواصفات القياسية الدقيقة اولا بأول .. مشيرا الى ان عند الشركات التى حصلت على الايزو بلغ ٩ شركات قطاع اعمال وخاص .. وهناك

مجموعة كبيرة فى الطريق .. منها ٩ شركات تتبع الهيئة العربية للتصنيع ..

وعن توقعاته لما ستشهد الصناعة المصرية خلال عام ١٩٩٥ .. قال الدكتور ابراهيم فوزى ان الصناعة المصرية ستشهد خلال عام ١٩٩٥ طفرة وتطورا كبيرين نتيجة للعمل الدؤوب بالمصانع التى نشأت بالمعدن الجديدة .. والتى تتزايد اعدادها يوما بعد يوم ..

ويسوق الوزير مثالا على ذلك بمدينة السادات التى بلغ متوسط حجم الاستثمارات بها وحدها ٢ مليار جنيه .. وتصل طاقتها الانتاجية الى ٦ مليارات جنيه .. ويعمل بها ١٥ الف عامل ..

سيرتفع عددهم الى ٢٥ الف عامل خلال عامين .. بالاضافة الى العديد من المصانع الاخرى التى مازالت تحت الانشاء .. والتى يصل حجم استثماراتها لاكثر من ٢.٥ مليار جنيه منها مصنع الصلب المخصص الذى تصل استثماراته لنحو مليار جنيه ..

أكد الوزير ان عدد المصانع التى دخلت مرحلة الانتاج بلغ ١٠٢ مصنعا .. والتى تحت الانشاء ١٢٠ مصنعا ..

اضاف الوزير مؤكدا : ان المواطن المصرى سيستشعر الطفرة الكبيرة



المصدر : المسبب

٢١ ديسمبر ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المسوم الجماعات !

● وفي الاسكندرية تمكنت ادارة شرطة التموين والتجارة الداخلية بقيادة العقيد حمدي مصطفى رئيس الادارة من القبض على مدير فرع المجمعات الاستهلاكية بباكوس بعد ان قام بالاتفاق مع جزار الفرع والاستيلاء على ٤٠٠ كيلو لحوم بقرية مدعمة .. واستبدالها بكميات اخرى من اللحوم الجاموس المذبوحة خارج المجزر .

كما تم ضبط عدد من الاشخاص بمنطقة الهجانة بالعامة يقومون بشراء الابقار والاغنام النافقة .. ثم عرضها لجمهور المستهلكين محققا من وراء ذلك ارباحا طائلة .. وتمكن كل من العقيد احمد العجرودى والنقيب احمد وليد وقوة من الشرطة تحت اشراف العقيد حمدي مصطفى من ضبط المتهمين وهم يقومون بعرض بقرة نافقة تزن حوالى نصف طن من النوع المستورد .. وأفاد تقرير الطب البيطرى أنها محمولة وغير كاملة الانماء وغير صالحة للاستهلاك الايمسى .. وضارة بصحة الانسان وقررت نيابة الدخيلة حبسهم ٤ أيام على ذمة القضية .

الفرامل حيث يقوم الغشاشون بتجميع كميات كبيرة من قطع الفيار المستعملة من مقالب للقمامة او الخرابات او الورش الصغير لتجدها ووضعها في علب مغلقة مكتوب عليها بيانات باللغة الانجليزية او الفرنسية .

أضاف انه تم ضبط ٤٠٠ اسطوانة دبياج مقلدة ومجددة بعد ان تم اعادة تغليفها ووضع اسم ماركات عالمية معروفة للتمويه على المواطن وخداعه .. كما تم ضبط ١٤٠ عبة رومان بلى مقلدة و ٨٠ كوع مياه خاص بالسيارات وفلاتر سيارات هواء مياه زيت مقلدة .. وبعضها الاخر مصنع في ورش غير مرخصة بالانتاج .. وثبتت المعامل المختصة عدم صلاحيتها للاستعمال وتسبب تلف موتور السيارة .

«سرنجات» مغشوشة !

يقول محمد حسين محمد : انه سيتم التركيز في المرحلة القادمة على الصيدليات بعد اكتشاف العديد من الانوية المغشوشة .. حيث تم ضبط كميات كبيرة من «سرنجات الحقن» منتهية الصلاحية لذلك فاننا نطالب المستهلك بأن يتأكد من تاريخ الصلاحية والتعقيم المكتوب على الانوية وخاصة السرنجات .

وقال طارق عبد التواب : العقوبات الرادعة التى نص عليها قانون الغش التجارى الجديد ستساهم فى القضاء على السلع الفاسدة والمغشوشة تماما .. بعد ان انتشرت هذه السلع فى الفترة الاخيرة بصورة ملحوظة لضعف العقوبات الموجودة بالقانون القديم .. وقد تم مؤخرا ضبط عدة اطنان من الاسلاك الكهربائية غير المطابقة .. وذلك فى بعض المصانع غير المرخصة بالمناطق النائية مثل باسوس والدويقة حيث تقوم هذه المصانع بتجميع «الخردة» و «المخلفات» لتصنيع اسلاك كهربائية منها وتعبئتها فى «كرايتسى» مدون عليها بعض العلامات الاجنبية المعروفة .. وقد تم ضبط هذه الكميات .. وتحویل أصحابها الى النيابة .

التي ستشهدا الصناعة المصرية خلال عام ١٩٩٥ نتيجة للقرارات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا من اجل حماية المواطن المصرى .. ومن اهمها القرار ١٠٧ والخاص بالمواصفه ٢٦١٣ المتعلقة بتحديد مدد صلاحية المنتجات الغذائية والتي تم تطبيقها منذ اسابيع قليلة ، والتي ستعكس آثارها الإيجابية على صحة المواطن .. وعلاوة على ذلك فلقد رفضنا طلب الصناع بتأجيل تطبيق القرار حتى يتمكنوا من تصريف مالهديهم من مخزون سلعى .

واستطرد الوزير قائلا : ان هذا القرار اضافة الى انه سيساعده على محاربة الغش بكافة صورة فإنه سيمكننا من الصمود امام المنافسة الاجنبية وفتح اسواق تصديرية جديدة للإنتاج المصرى بالخارج فى ظل الليات للسوق وسياسة التحرير الاقتصادى التى تنتهجها الحكومة .. هذا بالإضافة الى رفض اعادة طرح بواقى الصادرات المصرية للخارج للمستهلك بعد رفضها فى السوق العالمى ، لانه من حق المواطن ان يحصل على سلعة جيدة وبسعر تنافسى .

العمليات مستمرة

واختتم الوزير قائلا : ان حملات الرقابة الصناعية ضد محاولات الغش الصناعى ستظل مستمرة وستتم بشكل دائم ومفاجئ على المصانع بالمحافظات والمدن الجديدة .. وذلك للقضاء على الغش الصناعى والتجارى بهدف تنقية السوق المحلي من السلع المغشوشة والريئة وذلك للقضاء على أية محاولة لخداع المستهلك المصرى .

تحذير لأصحاب السيارات

التقت «اقتصاديات السوق» مع عدد من رجال مكافحة الغش التجارى : يقول سامى زارع : كثرت فى الفترة الاخيرة حالات غش قطع غيار السيارات وخاصة تيل



المصدر :
الناشر :
التاريخ :
٢١ ديسمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أول ضيف ثقيل فى العام الجديد

الحادث

العرب يخسرون ٨٨٧ مليون دولار سنويا ومصر أكبر الخاسرين

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن دخلها بسبب الجات سيزيد بمقدار ٣٦ مليار دولار سنويا وأعلنت الأمم المتحدة أن خسائر العرب فى المجال الزراعى فقط بسبب الجات سيصل الى ٨٨٧ مليون دولار سنويا وأن مصر أكبر الخاسرين. ولن تخسر مصر هذه النقود فقط، ولكنها ستعانى من ارتفاع فاتورة الغذاء والمزيد من البطالة والآثار الاجتماعية الخطيرة إذا لم يتم التحرك سريعا.



المصدر : المسار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٤

قمع بداية العام الجديد تنضم اتفاقية الجات الى
الثنائى الخطير صندوق النقد والبنك الدوليين
ليكتمل ثالوث الاقتصاد العالمى المتحكم فى العالم.
فالصندوق يقوم بدور الحارس على النظام العالمى
الجديد من خلال التحكم فى سعر صرف مختلف
العملات .. اما البنك الدولى فيقوم بالتحكم فى
التدفقات المالية التى تستخدم فى التنمية .. أما
الجات الأخت الثالثة لهذا الثنائى فمهمتها تحرير
التجارة الدولية .

وللجات حكايات مهمة وتأثيرات
خطيرة على الاقتصاد المصرى بصفة
عامة وعلى المواطن المصرى بالتالى
وهى تأثيرات لاتقل عن تأثيرات
الصندوق والبنك اللذين فعلا
بالمواطن المصرى الافاعيل.

الحكاية

وحكاية الجات تعود الى ٤٧ عاما
وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية
فى عام ١٩٤٧ حيث تم فى ذلك الوقت
انشاء التعريفات الجمركية (الجات)
وكانت تهدف فى ذلك الوقت الى
انعاش الاقتصاد العالمى من خلال
تخفيض الجمارك وتوالت الجولات
لتحقيق هذا الهدف وكانت أبرز
الانجازات التى تم تحقيقها هى
تخفيض الجمارك بما يعادل ٥٠% فى
المتوسط فى جولة كيندى عام ١٩٦٠
ثم ٣٠% فى جولة طوكيو عام ١٩٧٥
واسهمت هذه الجولات فى حدوث
شبه انتعاش فى الاقتصاد العالمى لم
يدم طويلا .. فسرعان ما حلت محله
موجة من الكساد وارتفاع الاسعار فى
عام ١٩٨٢ ، واصبح العالم بيئة غير
صالحة لمزيد من تحرير التجارة
الدولية .. بل على العكس من ذلك ..
فقد تفجرت مشكلة المديونية وظهرت
الرغبة فى الحماية ... فكل دولة تريد

ان تحمى نفسها من غزو الآخرين لها
ونجحت بعض الدول فى استغلال
هذه الحماية الجديدة ونما اقتصادها
وتطور مثل النمور الاربعة كوريا
الجنوبية وتايوان وهونج كونج
وسنغافورة واستطاعت هذه الدول ان
تنمو باقتصادها .. بل وتمثل خطرا
على الولايات المتحدة ودول اوربوا
الغربية وشرعت الولايات المتحدة
واوربوا الغربية فى الوقوف امام هذا
الخطر الذى اطلقوا عليه الغيضان
الكاسح.

واسرعت هذه الدول فى عامى ١٩٨٤
و ١٩٨٨ الى ابدال تعديلات على
قانون التجارة .. ففى امريكا اعطى
القانون للرئيس الامريكى سلطات
استثنائية يفرض قيود عقابية فى
حالة وجود منافسة غير عادلة من
هذه الدول وهو ما اطلق عليه خبراء
الاقتصاد الاجراءات الضمانية
الرمادية .. فهذه الاجراءات لاتخالف
الجات ولا تتفق معها ، ونتيجة لهذه
المشكلات العديدة جاءت الدورة
الاخيرة بالارجواى فى ١٩٩٣/١٢/١٥
ليتم التصديق على الاتفاقية التى
يبدأ تطبيقها مع بداية العام الجديد
١٩٩٥ .

وهذه الاتفاقية بطبيعة الحال مثل
اعمال الدول العظمى .. كلها تبدو

وكأنها تحمل هدفا انسانيا نبيلًا
يخدم البشرية وينعش اقتصادها ..
الا ان النظرة المتأنية لها تهدم كل
هذه المقولات .. فعلى الرغم من توقيع
١١٧ دولة عليها الا ان من اشتركوا
فى المفاوضات الفعلية لايزيدون على
٢٧ دولة غنية تقودها الولايات
المتحدة الأمريكية والمجموعة
الاوربية (١٢ دولة).

اما بقية الدول كما يؤكد عبد الكريم
المدرس الأمين العام لغرفة التجارة
العربية البريطانية يصل عددها الى
٩٠ دولة .. فقد دفعت الى التوقيع
والحصول على موافقة برلمانياتها فى
موعد اقصاه ابريل ١٩٩٤ ، ومن بين
هذه الدول مصر التى لم تجر الأبحاث
اللازمة للمكاسب والخسائر
والمشكلات والازمات المترتبة على هذه
الاتفاقية ، وهكذا تدخل مصر معركة
الجات نون اسلحة فى حين ان معظم
الدول استعدت بأسلحة عديدة وعلى
رأس هذه الدول الولايات المتحدة
التي استعدت بسلحين خطرين ..
اولهما اتفاقية (النافتا) التى عقدتها
مع كندا والمكسيك فى نهاية ٩٣ حيث
تمت ازالة الحواجز الجمركية بينهما
وفى نوفمبر ٩٣ قامت امريكا بالاتفاق
مع الدول الآسيوية على استيراد الارز
منها مع بداية عام ٩٥ واجبرت
اليابان على استيراد ٤% من



المصدر : **الأنباء**

التاريخ : **٣٠١٩٩٤** : **النشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

استهلاكها من الأرز من أمريكا

ارتفاع فاتورة الغذاء

وتكاد تكون الاتفاقية الزراعية أحد أخطر آثار اتفاقية الجات .. فمن بين ٢٦ ألف صفحة هي صفحات الاتفاقية تشغل الاتفاقية الزراعية ١٣ جزءا وخمسة ملاحق وتتضمن ٢١ بنداً ويكاد يصبح أول آثارها الخطيرة هو ارتفاع فاتورة الغذاء .

وهي نتيجة طبيعية للضوابط التي تضمنتها الاتفاقية بالنسبة للدعم الذي وصلت به إلى حد الإلغاء

وكانت مسألة إلغاء الدعم المقدم للزراعة في أوروبا إحدى المشاكل المثارة بين فرنسا والولايات المتحدة حيث كانت عملية الدعم الحكومي للزراعة تساعد على خفض سعر السلع الغذائية ومع بداية العام الجديد سيتم إلغاء هذا الدعم على الصادرات الزراعية ، وقد بدأت أمريكا ذلك بالفعل وأعلنت أنه مع بداية عام ٩٥ سيتم رفع الدعم بنسبة كبيرة عن صادراتها من السلع الزراعية حيث سيتم خفض الدعم المقدم لصادرات القمح إلى مصر من ٦٠ دولاراً إلى ٢٠ دولاراً ، وهو ما يعني زيادة في الطن قدرها ٤٠ دولاراً مع العلم بأن مصر تستورد ٣ ملايين طن من القمح

الأمريكي .

ولأن مصر تعد من أكبر الدول استيراداً للمنتجات الغذائية بوجه عام وبنسبة تزيد على ٢٥٪ فإنها ستواجه ارتفاعاً حاداً في أسعار هذه السلع التي تقوم باستيرادها وعلى رأسها القمح وبقية الأنواع الأخرى من الحبوب بالإضافة إلى الألبان والسكر والزيوت النباتية واللحوم التي تعد مصر من أبرز الدول المستوردة لها .. فكما تؤكد الدراسات التي قامت بها الغرفة التجارية العربية فإن الدول العربية تعاني من سياسات زراعية خاطئة .. أدت لوضعها في هذا الموضع الخطر وتأتي مصر على رأس هذه الدول وتقتر الإمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الزيادة التي ستواجهها الدول العربية وعلى رأسها مصر في حدود ٢٤-٣٣٪ وهي قيمة سينحصرها المواطن بالدرجة الأولى ..

الخصائر

وفي دراسة للأمم المتحدة عن الخصائر التي سيتعرض لها العرب بسبب الجات تؤكد أن هذه الخصائر ستصل إلى ٨٨٧ مليون دولار سنوياً

تحقيق

شعبان خليفة

ومصر هي أكبر الخاسرين .. كما تؤكد الدراسة .. فهي في المرتبة الأولى تليها العراق .

وكما تشير د. خديجة الأعسر الأستاذة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .. فإن انعكاسات رفع الدعم عن السلع الزراعية سيضع مصر في موقف خطير يتحمله المواطن المصري رغم أن السبب فيه خطأ السياسات الزراعية في مصر ، ويكفي كما تقول أن تشير إلى أن مصر تستورد ٦٠٪ من القمح و ١٤٪ من البن و ١٦٪ من السكر من احتياجاتها .. كما تستورد ٢٢٪ من الشاي والقهوة والتبغ من واردات الدول العربية بأكملها والتي وصلت في الأعوام الماضية إلى ٤٠ مليار دولار سنوياً وتري د. خديجة أن مصر يمكن أن تقلل من خطورة آثار الجات من خلال إحلال المنتجات العربية محل الواردات الأجنبية ، ويعد هذا المحور أهم محاور المواجهة وإذا تم التنسيق بين مصر والدول

العربية في هذا المجال فإن ذلك ستكون له انعكاسات أفضل من تلك التي تتعرض لها مصر بدون هذا التنسيق الذي أدى إلى وضعها في هذا المأزق .

مساواة باطلا

أما قطاع الخدمات الذي يعد من أضخم قطاعات التجارة حيث يبلغ حجمه ٣٠٠٠ مليار دولار وتعتبر الدول العربية من الدول المستوردة في هذا القطاع وإن كانت مصر من أفضلها حالاً .. إلا أنها تتعرض جميعاً لمواجهة صعبة مع الدول الكبرى بسبب اتفاقية الجات .. حيث تنحج الجات للشركات الأجنبية الدخول إلى الأسواق المصرية لمنافسة الشركات الوطنية التي تقتد إلى الكثير من المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية .

وتشترط الاتفاقية معاملة موردي الخدمات الأجانب بنفس معاملة الوطنيين وهو ما سوف يضع كل الدول العربية والشركات المصرية في منافسة غير عادلة في مجال الخدمات التي تشمل نشاط البنوك وشركات التأمين والسياسة والمقاولات والنقل والاستشارات وغيرها .. فمثلاً إذا أراد أحد البنوك الأمريكية أن يقوم بعمليات مصرفية في مصر فإنه مع اتفاقية الجات يصبح على قدم المساواة مع البنوك المصرية في حين أنه لم يكن الأمر كذلك قبل بداية العام الجديد .

ولا يقل الخطر الذي تواجهه الصناعة المصرية بسبب الجات عن الأخطار الأخرى .. بل تزيد عليها .. حيث تمثل الصناعة ٣٠٪ من الدخل القومي المصري ، كما أنها تتكلف تكاليف ضخمة حيث وصلت استثمارات عام ١٩٩٣ إلى مليار و ٨٨٩ مليون جنيه تقريباً قيمة انتاجها ٤ مليارات و ١٥٥ مليون جنيه ، كما وصلت استثمارات الصناعة عام ٩٤ إلى ٣ مليارات و ٥٧٩ مليون جنيه يتوقع أن يصل انتاجها السنوي إلى ٦ مليارات و ٢٩٥ مليون جنيه وهذه الاستثمارات الضخمة تعاني من ارتفاع سعر المنتج النهائي وقلة جودته

فكما يؤكد د. سيد متولي الأستاذ بهندسة القاهرة فإن الصناعة المصرية تعاني غياب التخطيط الضروري لتطويرها ، وما زالت تعتمد على التجميع وتركيب المنتجات ذات الأصل الأجنبي ، ولكن نواجه آثار الجات عام ٩٥ وتستطيع مصر أن تقلل من الأخطار المحتملة في المنافسة مع الدول المتقدمة .. فإنه مطلوب رسم استراتيجية للصناعة المصرية من خلال خطط وبرامج متكاملة تضمن للصناعة مواجهة مع الصناعات الأخرى .

وتشير دراسة للشعبة العامة للمستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية إلى ضرورة الإسراع في وضع إجراءات عاجلة لصناعة

الصناعة الوطنية التي تعاني من عدم وجود بيانات عن الواردات الفعلية لمصر والعديد من طرق الغش الصناعي وتطالب الدراسة بتطبيق حصص الاستيراد للسلع الأجنبية التي لها مثل محلي على أن تتعاون هيئة التصنيع واتحاد الصناعات في تنفيذ ذلك والإسراع في تطبيق نظام مكافحة الدعم والاعراق وأجراءات الوقاية .

كما طالبت الدراسة بمعد من الضوابط لتحقيق الانضباط الكامل للصناعة المصرية التي تواجه خطر الجات ، ومن أهم هذه الضوابط النظر في القوانين والضرائب التي تعوق الصناعة المصرية عن المنافسة

إعادة النظر

كما يؤكد الخبراء ضرورة تطبيق نظام الجودة العالمي الأيزو ٩٠٠٠ حتى تتمكن الصناعة المصرية من المنافسة .

وتعد أخطر آثار الجات أنها ستؤدي إلى المزيد من البطالة لأنها كما يؤكد د. علاء رضوان أستاذ الميكانيكا بكلية الهندسة جامعة القاهرة ويحذر من غياب الدراسات رغم مرور ٢٤ عاماً على توقيع مصر على اتفاقية الجات عام (١٩٧٠) ويضيف أن غياب هذه الدراسات جعل الرؤية غامضة وأضحى تماماً بالنسبة لمصر



المصدر :الأحد.....واو.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٤.....

وخصوصا بالنسبة لقطاع الأعمال العام، وهو ما يجعلنا نعتقد أن العديد من المشاكل التي تتعلق بالعمالة والبطالة سوف تواجه مصر بسبب الجات فلدنيا في مصر الكثير من العمالة الزائدة مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وعدم القدرة على منافسة الأسعار العالمية وهذه الصدمة للصناعة المصرية في ظل اتفاقية الجات ستكون قوية وبارزة.

حقائق

ثم إن هناك مجموعة من الحقائق يجب وضعها في الحسبان بالنسبة لتأثير الجات على الصناعة المصرية وأهمها أن الصادرات المصرية تتركز في قطاعين الأول هو قطاع البترول الذي يسيطر على ٨٠٪ من حصة الصادرات المصرية ثم قطاع المنسوجات الذي يمثل ١٤٪ حسب أرقام ١٩٩٣ أما بقية الصناعات من التعدين والمواد الهندسية فلا تمثل سوى ٢١٪ من جملة الصادرات المصرية وهذا يعني أن ما سوف تحصل عليه مصر من مزايا إتفاقية الجات سيكون منخفض القيمة كما أن الصناعة المصرية لاتعاني فقط من عوامل داخلية تعوقها مثل ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض الجودة ولكنها أيضا تتعرض لضعف القدرات التسويقية والروتين والتعقيدات الإدارية المرتبطة بعملية التصدير وهو الأمر الذي يجب أن تبحثه الحكومة جيدا عند استقبال الضيف الجديد الثقيل مع بداية العام من أجل مصلحة المواطن المصري.



المصدر : الحياة اللبنانية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩١

أميركا وكندا وأوروبا تستكمل خطوات إنشاء منظمة التجارة الدولية

● جنيف - رويترز - اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا أمس الجمعة الخطوة النهائية الرسمية التي تسمح بولادة منظمة التجارة الدولية في ١ كانون الثاني (يناير) المقبل.

فقد سلم مبعوثون من القوى التجارية الثلاث الكبرى وبينهم مسؤولون من الدول الـ ١٢ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) أوراق تصديقهم على اتفاقية التجارة العالمية، التي تنص على إنشاء منظمة التجارة الدولية.

وقال أندرو ستولر القائم بأعمال رئيس البعثة الأميركية لدى «غات» «إننا قمنا جميعاً معاً بعمل شاق للوصول إلى هذه النتيجة ويمكن اعتبار هذا الاحتفال احتفالاً رمزياً».

من جهته صرح جان بيير لان سفير الاتحاد الأوروبي لدى «غات» التي ستحل منظمة التجارة الدولية محلها «نحن واثقون من قدرة القوى الكبرى على أن تعمل معاً بنجاح في منظمة التجارة الدولية لما فيه منفعة الجميع».

